

الوافي في تحقيق واسناد كتاب

الكتاب

بالمحدث الجليل محمد بن يعقوب الكليني

المعروف بـ شرط الإسلام

المتوافق ٢٢٩ ص ٣٧

الجزء الرابع

كتاب الحجارة

القسم الأول

السيد علي شير

مكتبة الثقافة والتراث

الوايق في تحقيق اسناد كتاب

الكاف

الواقي في تحقيق أسناد كتاب

الكتاب

للمحدث الجليل محمد بن يعقوب الكعبي

المعروف بشجرة الإسلام

المتوفى ٢٢٩ صنفه



الجزء الرابع

كتاب الحجارة

القسم الأول

غيث شبر

مكتبة الرضا في حياة الرسول

والحق في الأسلامية

اسم الكتاب:	الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي.
المؤلف:	السيد غيث شير.
المطبعة:	دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
الطبعة:	الأولى.
عدد النسخ:	.٥٠٠
تاريخ الطبع:	.٢٠٢١ هـ / ١٤٤٣ م.

محفوظ
جتنى حقوق



العراق - النجف الاشرف

مقدمة المركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين أبي القاسم
محمد، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين..
وبعد..

يسرنا أن نضع بين يدي القاريء العزيز الجزء الرابع من كتاب الوافي في تحقيق أسناد
الكافى، وهو يبحث القسم الأول من أحاديث كتاب الحجة.

نسأل الله العلي القدير أن يتفضل ب لهذا العمل الدارسون والباحثون، وأن يوفقنا لرفد
المكتبة الإسلامية ببحوث أخرى، ورسائل، وتحقيقات علنا تكون تحت نظر وعناية
ورعاية إمامنا الحجة المتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف.

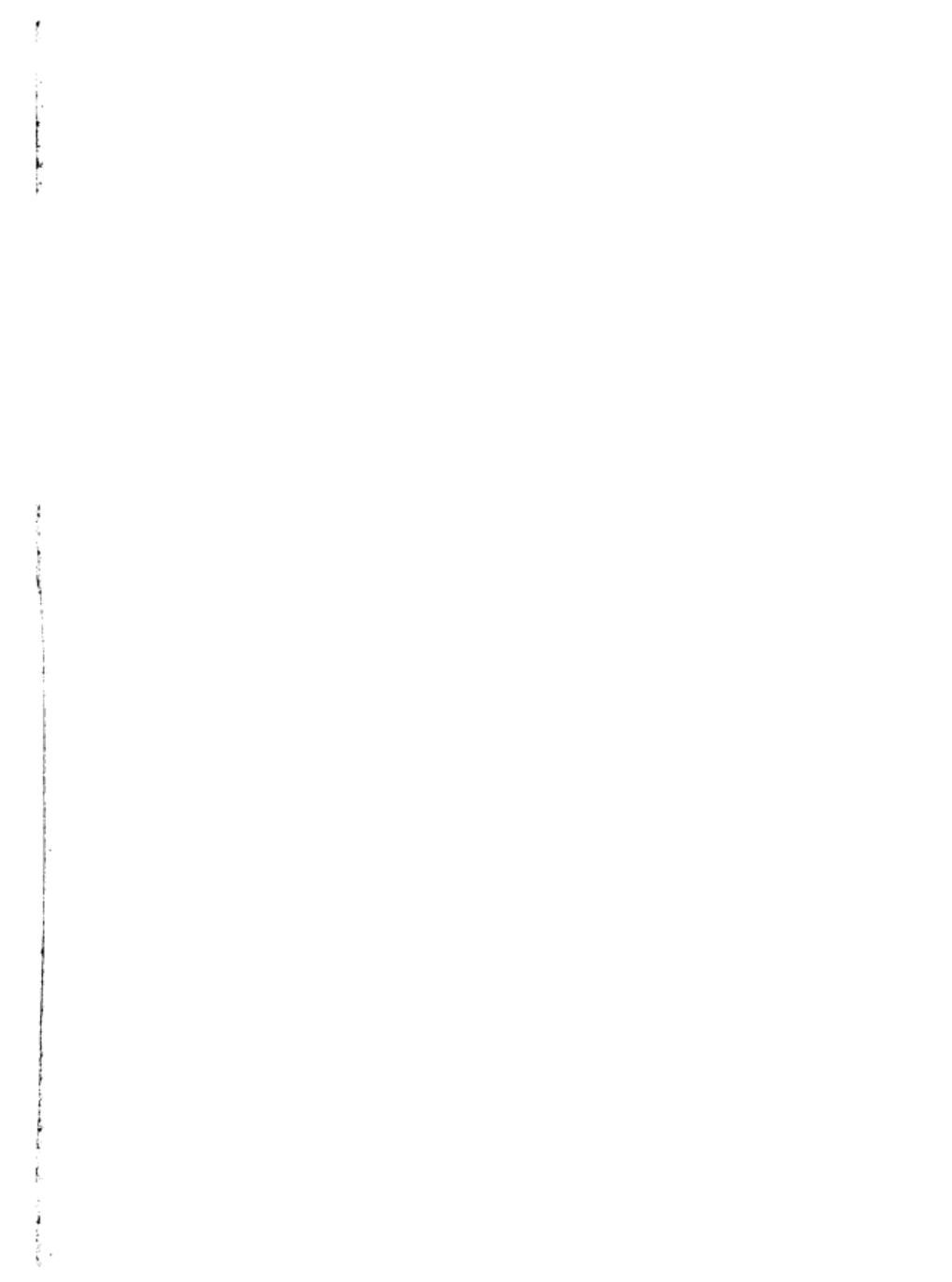
ونسأل الله تعالى أن يمن على جناب السيد غيث شبر بالصحة والعافية، وأن يوفقه
لإنعام باقى كتب الكافى بعون منه تعالى، وأن يجعل هذا العمل ذخراً ورثيماً له ليوم لا
ينفع فيه مال ولا بنون..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مركز المرتضى لإحياء التراث

والبحوث الإسلامية

النجف الأشرف ٢٠٢١ / ١٤٤٣



فهرس الأحاديث

	رقم الحديث	رقم الصفحة
٤٧-٢١	١ - بابُ الاضطِرَارِ إِلَى الْحَجَّةِ	
	٢١.....	٤٣٤
	٢٥.....	٤٣٥
	٢٩.....	٤٣٦
	٣٦.....	٤٣٧
	٤٥.....	٤٣٨
٧٤-٤٨	٢ - بابُ طبقاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرَّسُولِ وَالْأَئِمَّةِ	
	٤٨.....	٤٣٩
	٥٨.....	٤٤٠
	٦٢.....	٤٤١
	٦٦.....	٤٤٢
١١٦-٧٥	٣ - بابُ الفرقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمَحْدُثِ	
	٧٥.....	٤٤٣
	٧٧.....	٤٤٤
	٨٨.....	٤٤٥
	١٠٤.....	٤٤٦
١٢٦-١١٧	٤ - بابُ أَنَّ الْحَجَّةَ لَا تَقُومُ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا يَلِامُهُ	
	١٢٧.....	٤٤٧
	١١٩.....	٤٤٨
	١٢٠.....	٤٤٩
	١٢٥.....	٤٥٠
١٨١-١٢٧	٥ - بابُ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حَجَّةٍ	
	١٢٧.....	٤٥١
	١٣٧.....	٤٥٢

رقم المحدث رقم الصفحة

١٣٩.....	٤٥٣
١٤٨.....	٤٥٤
١٥٠.....	٤٥٥
١٥٢.....	٤٥٦
١٥٤.....	٤٥٧
١٥٨.....	٤٥٨
١٦١.....	٤٥٩
١٧٠.....	٤٦٠
١٧٢.....	٤٦١
١٧٤.....	٤٦٢
١٨١.....	٤٦٣
٢٠٧-١٨٢	٦ - بَابُ أَنَّهُ لَوْمَ يَبِقُ فِي الْأَرْضِ إِلَّا رَجُلَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحَجَّةَ
١٨٢.....	٤٦٤
١٨٤.....	٤٦٥
١٨٩.....	٤٦٦
١٩٧.....	٤٦٧
٢٠٠.....	٤٦٨
٢٥٦-٢٠٨	٧ - بَابُ مَعْرِفَةِ الْإِعْامِ وَالرَّدُّ إِلَيْهِ
٢٠٨.....	٤٦٩
٢١٠.....	٤٧٠
٢١٢.....	٤٧١
٢١٤.....	٤٧٢
٢٢٠.....	٤٧٣
٢٢٥.....	٤٧٤
٢٣٠.....	٤٧٥
٢٣٢.....	٤٧٦
٢٣٦.....	٤٧٧
٢٤٣.....	٤٧٨
٢٤٦.....	٤٧٩
٢٤٧.....	٤٨٠

رقم الحديث رقم الصفحة

٢٤٨.....	٤٨١
٢٥٠.....	٤٨٢
٢٩٨-٢٥٧	- باب فرض طاعة الأنبياء ﷺ
٢٥٧.....	٤٨٣
٢٥٩.....	٤٨٤
٢٦٥.....	٤٨٥
٢٦٧.....	٤٨٦
٢٦٩.....	٤٨٧
٢٧٢.....	٤٨٨
٢٧٤.....	٤٨٩
٢٧٦.....	٤٩٠
٢٧٨.....	٤٩١
٢٨٠.....	٤٩٢
٢٨٢.....	٤٩٣
٢٨٦.....	٤٩٤
٢٨٨.....	٤٩٥
٢٩٠.....	٤٩٦
٢٩٢.....	٤٩٧
٢٩٦.....	٤٩٨
٢٩٨.....	٤٩٩
٣١٠-٢٩٩	- باب في أن الأنبياء ﷺ شهداء الله عز وجل على خلقه
٢٩٩.....	٥٠٠
٣٠٢.....	٥٠١
٣٠٤.....	٥٠٢
٣٠٦.....	٥٠٣
٣٠٨.....	٥٠٤
٣١٨-٣١١	- باب أن الأنبياء ﷺ هم المذاد
٣١١.....	٥٠٥
٣١٣.....	٥٠٦
٣١٥.....	٥٠٧

رقم الحديث رقم الصفحة

٣١٧.....	٥٠٨	١١ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ لِلَّهِ وَلَا أَمْرٌ إِلَّا مِنْهُ وَخَزَنَةُ عِلْمِهِ
٣١٩.....	٥٠٩	٣٤٧-٣١٩
٣٢٢.....	٥١٠	
٣٢٨.....	٥١١	
٣٣٤.....	٥١٢	
٣٣٧.....	٥١٣	
٣٣٩.....	٥١٤	
٣٥٨-٣٤٨.....	٥١٥	١٢ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ لِلَّهِ خَلْقَهُ عَزُّ وَجَلُّ فِي أَرْضِهِ وَأَبْوَابُهُ الَّتِي مِنْهَا يُؤْتَى
٣٤٨.....	٥١٦	
٣٥٢.....	٥١٧	
٣٥٨.....	٥١٨	
٣٨٤-٣٥٩.....	٥١٩	١٣ . بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ لِلَّهِ نُورُهُ عَزُّ وَجَلُّ
٣٥٩.....	٥٢٠	
٣٦٣.....	٥٢١	
٣٦٤.....	٥٢٢	
٣٧٥.....	٥٢٣	
٣٧٧.....	٥٢٤	
٣٨٣.....	٥٢٥	
٤٠٠-٣٨٥.....	٥٢٦	١٤ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ لِلَّهِ مُمْكِنُ أَرْكَانُ الْأَرْضِ
٣٨٥.....	٥٢٧	
٣٩١.....	٥٢٨	
٣٩٦.....	٥٢٩	
٤٣١-٤٠١.....	٥٣٠	١٥ - بَابُ نَادِرٍ جَامِعٍ فِي قَضَائِي الْإِمَامِ لِلَّهِ وَصِفَاتِهِ
٤٠١.....	٥٣١	
٤٢٢.....	٥٣٢	
٤٤٣-٤٣٢.....	٥٣٣	١٦ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ لِلَّهِ وَلَا أَمْرٌ إِلَّا مِنْهُ وَهُمُ النَّاسُ الْمُحْسُودُونَ الَّذِينَ ذَكَرْتُهُمُ اللَّهُ عَزُّ وَجَلُّ
٤٣٢.....	٥٣٤	
٤٣٥.....	٥٣٥	
٤٣٨.....	٥٣٦	

رقم الحديث رقم الصفحة

٤٤٠	٥٣٢
٤٤٢	٥٣٣
٤٤٩-٤٤٤	١٧ - باب أن الأئمة <small>لهم</small> معلم العلامات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه
٤٤٤	٥٣٤
٤٤٧	٥٣٥
٤٤٩	٥٣٦
٤٥٨-٤٥٠	١٨ - باب أن الآيات التي ذكرها الله عز وجل - في كتابه هم الأئمة <small>لهم</small>
٤٥٠	٥٣٧
٤٥٤	٥٣٨
٤٥٧	٥٣٩
٤٧٦-٤٥٩	١٩ - باب ما فرض الله عز وجل - ورسوله <small>لهم</small> من الكون مع الأئمة <small>لهم</small>
٤٥٩	٥٤٠
٤٦١	٥٤١
٤٦٢	٥٤٢
٤٦٥	٥٤٣
٤٦٧	٥٤٤
٤٧٠	٥٤٥
٤٧٤	٥٤٦
٤٩٨-٤٧٧	٢٠ - باب أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسواهم هم الأئمة <small>لهم</small>
٤٧٧	٥٤٧
٤٨٢	٥٤٨
٤٨٤	٥٤٩
٤٨٦	٥٥٠
٤٨٨	٥٥١
٤٩٠	٥٥٢
٤٩٣	٥٥٣
٤٩٥	٥٥٤
٤٩٧	٥٥٥

فهرس المطالب الرجالية

المطلب	الصفحة
في أبي يحيى الواسطي	٥١
في إسماعيل بن مهران	٧٨
في ملاقاة السراد للأحوال	٨٩
في عليّ بن يعقوب الماشمي	١١٢
في الحسين بن أبي العلاء	١٢٨
دلالة (وجه) على الوثاقة	١٣٢
في اتخاذ الأصم بالمسلي	١٤١
في إدراك الحسن بن راشد للإمام الرضا <small>عليه السلام</small>	١٦٢
في النهدي	٢٠٠

فهرس رجال الكافي المذكورين في القسم الأول من كتاب الحججة

حسب التسلسل المجاني

الصفحة	ال الحديث	الاسم
٣٦٥	٥٢٠	أبو الجارود زياد بن المنذر
٢٧١	٤٨٧	أبو الحسن العطار
٤٠٠	٥٢٦	أبو الصامت الحلواني
٤٩١	٥٥٢	أبو بكر الحضرمي
٢٦٩	٤٨٧	أبو خالد القهاط
٣٦١	٥١٨	أبو خالد الكابلي
٤٤٤	٥٣٤	أبو داود المسترق
٣٩٩	٥٢٦	أبو عبد الله الرياحي
١٧٤	٤٦٢	أبو عبد الله المؤمن
٣٤٨	٥١٥	أبو مسعود مصحف ابن مسعود
١٧٨	٤٦٢	أبو هراسة
٥١	٤٣٩	أبو يحيى الواسطي
٣٢٠	٥٠٩	أحمد بن أبي زاهر
١١١	٤٤٦	أحمد بن الحسن بن فضال
١٠٨	٤٤٦	أحمد بن محمد العاصمي
٣٤٩	٥١٥	أحمد بن محمد بن عبد الله بن مروان الأثباري

الاسم	الصفحة	الحديث
أحمد بن هلال	٤٥١	٥٣٧
أسباط بن سالم	٣٢٣	٥١٠
أمية بن علي	٤٥٢	٥٣٧
إبراهيم بن نعيم أبو الصباح الكناني	٢٥٩	٤٨٤
إسحاق بن عبد العزيز أبو السفاتج	٧٣	٤٤٢
إسحاق بن غالب	٤٣٠	٥٢٨
إسماعيل بن مهران	٧٨	٤٤٤
الحسن بن راشد المهلبي	١٦٢	٤٥٩
الحسن بن العباس المعروفي	٨٧	٤٤٤
الحسين بن أبي العلاء	١٢٨	٤٥١
الريان بن شبيب	٢٤٤	٤٧٨
العمركي بن علي	٣٤٠	٥١٤
النضر بن شعيب	٣٣٥	٥١٢
الهيثم بن واقد	٢٣٩	٤٧٧
جعفر بن بشير	٢٨٤	٤٩٣
جعفر بن محمد	١٨٩	٤٦٦
داود الجصاص (داود بن سليمان الحمار)	٤٤٥	٥٣٤
ذريج	٢٢٢	٤٧٣
ربيع بن محمد المсли	١٤٠	٤٥٣
زياد القندي	٣٠٠	٥٠٠
سدير بن حكيم الصيرفي	٣٢٩	٥١١
سعد بن سعد	١٢٢	٤٤٩
سعید الأعرج	٣٩٣	٥٢٥
سلیمان بن سماعة	٣٥٣	٥١٦

الصفحة	ال الحديث	الاسم
٣٢٤	٥١٠	سورة بن كلبي الأسد
٢٨٣	٤٩٣	صالح بن السندي
٣٨٠	٥٢٢	صالح بن سهل الهمداني
١٢٠	٤٤٩	عبد بن سليمان
٤١٩	٥٢٧	عبد العزيز بن مسلم
٤٧٣	٥٤٥	عبد القهار
٣٥١	٥١٥	عبد الله بن إبراهيم الجعفري
٣٥٣	٥١٦	عبد الله بن القاسم البطل
١٤٦	٤٥٣	عبد الله بن سليمان
٢٣٨	٤٧٧	عبد الله بن عبد الرحمن
٤٧٨	٥٤٧	عبد الله بن عجلان
٢٠٠	٤٦٨	عبد الله النهدي
١٩٨	٤٦٧	علي بن إسماعيل
٣٤٣	٥١٤	علي بن جعفر العريضي
٢٥٥	٤٨٢	علي بن حسان (الهاشمي)
٣٦٠	٥١٨	علي بن مرداوس
٣٢٩	٥١١	علي بن موسى الكمنداني
١١٢	٤٤٦	علي بن يعقوب الهاشمي
٢١٥	٤٧٢	عمرو بن أبي المقدام
١٩١	٤٦٦	كَرَام
٢٥١	٤٨٢	محمد بن أورمة
١٠٩	٤٤٦	محمد بن الحسن الصفار
٧٠	٤٤٢	محمد بن الحسين (محمد بن الحسن بن شمون)
٢٢١	٤٧٣	محمد بن جهور

الاسم.....	ال الحديث	الصفحة
محمد بن عبد الله	٤٨٢
محمد بن عمارة	٤٤٩
مروان بن مسلم	٤٤٦
معمر بن خلاد بن أبي خلاد	٤٩٠
مُقرَّن	٤٧٧
موسى بن القاسم	٥١٤
موسى بن سعدان	٥٤٥
موسى بن محمد العجلي	٥٣٨
يونس بن يعقوب	٥٣٨

إحصاءات

يظهر أن الكليني روى في القسم الأول من كتاب الحجة، وهو المسطور بين دفتري هذا الجزء، وبحسب الترقيم الذي اعتمدناه (١٢٢) رواية، كان منها (٨٤) رواية تحقق الوثائق بصدورها، وفق ما تبنياه من مبانٍ رجالية، وكان من الممكن أن يزداد العدد وفق مبانٍ السيد الخوئي قدست نفسه؛ لاعتماده توثيق رجال تفسير القمي قاطبة، من غير المضعفين، كطريقة عامة في التوثيق، وأيضاً كان من الممكن أن يزداد العدد وفق مبنٍ مرجع الطائفنة دام ظله، والسيد الأستاذ دامت بركاته؛ كونهما من يعتمدان توثيق مشايخ محمد بن أبي عمير، وابن أبي نصر البزنطي، وصفوان بن يحيى قاطبة، من غير المضعفين بصراحة منهم.

وعلى كل تقدير فقد فاقت عدد الأحاديث المعترضة الموثوق بصدورها عدد الأحاديث الضعيفة؛ إذ بلغ عدد الروايات المعترضة (٨٤) رواية، كما ذكرنا، بينما بلغ عدد الضعاف (٣٧) رواية فقط، في حين أن العلامة المجلسي قدست نفسه في شرحه مرآة العقول ذهب إلى أن عدد المعتبرات في هذا القسم (٣٩) رواية فقط، بينما كان عدد الروايات غير المعترضة (٨٠) رواية، وبهذا فإن النسبة المئوية للأحاديث المعترضة وفق رأيه الشريف قدست نفسه هي (٣٣٪)، بينما كانت نسبة الأحاديث المعترضة عندنا ما يقارب (٧٠٪)، وذلك بزيادة (٤٥) حديثاً على الأحاديث (٣٩) التي قال باعتبارها!

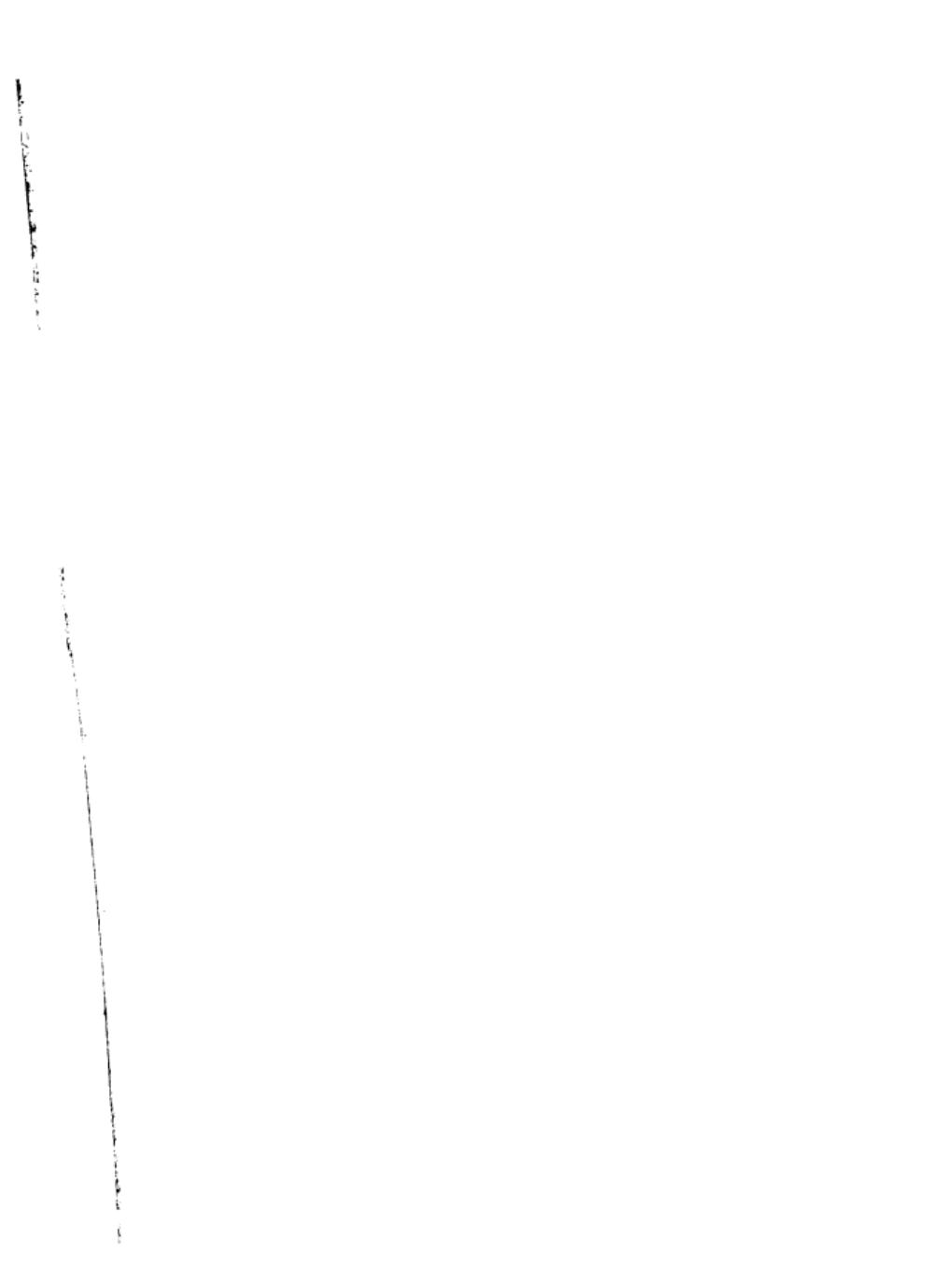
وقد ضَعَّفَ العلامة المجلسي قدست نفسه (٨٠) حديثاً بنسبة (٦٦٪) من الأحاديث، بينما كان عدد الروايات الضعيفة عندنا هو (٣٧) رواية، أي ما يمثل (٣٠٪) من مجموع الأحاديث في هذا الجزء.

وبهذا فإن نسبة المعتبر إلى غيره في مرآة العقول هي نسبة الثالث إلى الثلثين، بينما نسبة المعتبر إلى غيره في كتابنا هذا هي الثلثين إلى الثالث، بل أكثر حتى؛ إذ مقارنة النسبة في مرآة العقول كانت هي أن المعتبر (٣٣٪)، والضعيف (٦٦٪)، بينما في هذا الكتاب كان المعتبر (٧٠٪)، والضعيف (٣٠٪).

وعند إضافة هذه الأعداد إلى الإحصاءات السابقة في كتب العقل والعلم والتوحيد، يظهر أن العلامة المجلسي ذهب إلى اعتبار (١٧٤) حديثاً، وضعفـ (٣٦٦) حديثاً، أي أنه ذهب إلى اعتبار (٣٢٪) من الروايات، وضعفـ (٦٨٪) منها، بينما كان العمل في الوافي مع تخصي الرواية، ومحاولة البحث عن إيجاد طرق غير السند المسطور في الكافي فعالة بنسبة جيدة، حيث بلغت الأحاديث المعتبرة (٥٥٪)، والأحاديث غير المعتبرة (٤٥٪).

كتاب الحكمة

القسم الأول



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[٤] كِتَابُ الْحَجَةِ^(١)

١ - بَابُ الْاضْطِرَارِ^(٢) إِلَى الْحَجَةِ^(٣)

٤٣٤ / ١. قَالَ^(٤) أَبُو جَعْفَرٍ، مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكُلَينِيُّ، مُصَنَّفُ هَذَا الْكِتَابِ حِلْفَة^(٥): حَدَّثَنَا^(٦) عَلَيْ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرِو^(٧) الْفَقِيْمِيِّ، عَنْ هَشَامِ

(١) هكذا في أكثر النسخ. وفي «ب»: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَهُوَ الْمُوْقَنُ لِلتَّعْمِيمِ». كتاب الحجة. وفي «ج»: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِهِ ثَقِيْتُ». كتاب الحجة. وفي «ف»: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَلِيمِ الْحَكِيمِ». وفي حاشية «ف» بدل «الْعَلِيمِ الْحَكِيمِ»: «الْعَظِيمِ». وفي المطبوع: «كتاب الحجة، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

(٢) «الاضطرار»: مصدر اضطر إلى الشيء، أي ألحى إليه؛ من الضرورة بمعنى الحاجة. انظر: الصحاح، ج، ٢، ص ٧٢٠. (ضرر).

(٣) في شرح المازندراني في شرحه، ج، ٥، ص ٩٤: «الْحَجَةُ فِي الْلُّغَةِ: الْغَلْبَةُ؛ مِنْ حَجَةٍ: إِذَا غَلَبَهُ. وَشَاعَ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْبَرَهَانِ بِمَجازٍ، أَوْ حَقِيقَةِ عِرْفَةٍ، ثُمَّ شَاعَ فِي عُرْفِ الْمُشَرَّعِ إِطْلَاقُهَا عَلَى الْمَادِيِّ إِلَى اللَّهِ الْمَصْوُوبِ مِنْ قَبْلِهِ».

(٤) في حاشية «ج»: + «الشِّيخ».

(٥) في «ض» وحاشية «بس» وشرح صدر المتألهين: «رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ»، وفي «ف»: + «تَعَالَى ذَكْرُهُ».

(٦) في «ج»، و«بر»: - «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ - إِلَى - حَدَّثَنَا».

(٧) هكذا في «ب»، ج، ض، ف، و، بح، بـ«بس» والوافي، وفي «ألف، بـ«ف» والمطبوع: «عمر». والصواب ما أثبتناه كما نقدم ذيل ح ٢٢٠.

بِنَ الْحُكْمَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَلِيِّ: أَنَّهُ قَالَ لِلزَّنْدِيقَ^(١) الَّذِي سَأَلَهُ: مَنْ أَنِّي أَثْبَتَ^(٢) الْأَنْبِيَاءَ وَالرُّسُلَ؟ قَالَ^(٣): «إِنَّا أَثْبَتْنَا أَنَّنَا خَالِقًا، صَانِعًا، مُتَعَالِيًّا عَنَّا وَعَنْ جَمِيعِ مَا خَلَقَ، وَكَانَ ذَلِكَ الصَّانِعُ حَكِيمًا مُتَعَالِيًّا، لَمْ يَجِزْ^(٤) أَنْ يُسَاهِدَهُ خَلْقُهُ وَلَا يُلَامِسُوهُ^(٥)؛ فَيَبَاشِرُهُمْ وَيُبَاشِرُوهُ^(٦)، وَيُحَاجِجُهُمْ وَيُحَاجِجُوهُ، ثَبَّتَ أَنَّهُ سُفَرَاءُ فِي خَلْقِهِ يُعَبِّرُونَ^(٧) عَنْهُ إِلَى خَلْقِهِ وَعِيَادِهِ، وَيَدْلُوُهُمْ عَلَى مَصَالِحِهِمْ وَمَنَافِعِهِمْ وَمَا بِهِ بَقَاؤُهُمْ وَفِي تَرْكِهِ فَنَاؤُهُمْ، فَثَبَّتَ الْأَمْرُونَ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ فِي خَلْقِهِ، وَالْمُعَبِّرُونَ^(٨) عَنْهُ جَلَّ وَعَزَّ، وَهُمُ الْأَنْبِيَاءُ^(٩) وَصَفْوَتُهُ^(١٠) مِنْ خَلْقِهِ، حُكَّماءٌ

(١) «الزنديق»: مضى ترجمته، ذيل ح ٣٣٨. قال المحقق الداماد في التعليقة، ص ٣٩٢: «في بعض التواريف: أن لزرادشت كتاباً اسمه «زند» تتبعه المجوس والملحدة؛ وهذا سمو بالزنديق». وانظر: المغرب، ص ٢١١ (زنديق).

(٢) «أَثْبَتَ» قريء أيضًا على صيغة الغائب المجهول: أثبت. واستبعده المجلسي. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٥٧.

(٣) في «بر»: «فقال».

(٤) «لم يجز»: صفة موضحة لـ «مُتَعَالِيًّا»، ويحمل كونه خبراً بعد خبر لـ «كان» إذا كان قوله: «مُتَعَالِيًّا» بمعنى تعاليه عن العبث واللغو، وليس جواباً لـ «لَا»، بل جوابها: «ثبت» وإلا لبطل نظم الخطاب، ولم يكن لـ «ثبت» محل من الإعراب. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٥٧.

(٥) في حاشية «بر» والعلل: «ويلامسوه».

(٦) في «ض، بح»: «فَيَبَاشِرُوهُ».

(٧) في حاشية «ف»: «يُخْبِرُونَ». و«يَعْبُرُونَ» إما مجرّد، من العبور بمعنى المرور؛ أو مزيد، من التعبير بمعنى التفسير. والأول أظهر، والثاني أنساب بقوله: «المُعَبِّرُونَ». انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٩٨.

(٨) في حاشية «ف»: «المُخْبِرُونَ».

(٩) «صفوة الشيء»: خالصه. وفي الصاد الحركات الثلاث، فإذا نزعوا «الهاء» قالوا: له صفو مالي،

مُؤَدِّيْنَ^(١) بِالْحِكْمَةِ^(٢)، مَبْعُوْتَيْنَ بِهَا، عَيْرُ مُشَارِكَيْنَ^(٣) لِلنَّاسِ - عَلَى مُشَارِكَتِهِمْ هُمْ فِي الْخَلْقِ وَالرَّزْكِ - فِي شَيْءٍ مِّنْ أَخْوَاهُمْ، مُؤَدِّيْنَ^(٤) مِنْ عِنْدِ الْحَكِيمِ الْعَلِيِّ بِالْحِكْمَةِ، ثُمَّ تَبَتَّ ذَلِكَ فِي كُلِّ دَفْرٍ وَرَزْمَانٍ مِّمَّا أَتَتْ^(٥) يَهُ الرُّسُلُ وَالْأَئِمَّةُ مِنَ الدَّلَائِلِ وَالْبَرَاهِينِ؛ لِكِنَّا لَا تَخْلُو^(٦) أَرْضُ اللَّهِ مِنْ حُجَّةٍ^(٧) يَكُونُ مَعَهُ عِلْمٌ^(٨) يَدْلُلُ عَلَى صِدْقِ مَقَالَتِهِ وَجَوَازِ عَدَائِتِهِ^(٩).

بالفتح. انظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠ (صفو).

(١) في حاشية «بح»: «مؤديين».

(٢) في «بس»: + و. وفي الوافي: «في الحكمة».

(٣) في حاشية «ف»: + «بها».

(٤) في «ج» وحاشية «ف، بر» والوافي: «مؤيدون». وقرأ المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ١٠١: «مؤذين»، ثم قال: «في بعض النسخ: مؤيدون، والأول أولى؛ لفهم الثاني من قوله: مؤذين».

(٥) في مرآة العقول: «في بعض النسخ: تما أثبتت، ولا يخفى توجيهه على الوجه إن قرئ معلوماً أو مجھولاً».

(٦) في «ب، ف، بع، بف» ومرآة العقول وشرح صدر المتأهلين: «يخلو».

(٧) في «بح» وحاشية «ف»: «حجته».

(٨) في مرآة العقول: «علم، بفتحتين: أي علامة ودليل. وربما يقرأ بكسر الأول وسكون الثاني».

(٩) الحديث طويل، قطعه الكليني وأورده ذيله هنا، وصدره في ثلاث مواضع أخرى من الكافي (كتاب التوحيد، باب حدوث العالم وإثبات المحدث، ح ٢٢٠؛ وباب إطلاق القول بأنه شيء، ح ٢٢٧؛ وباب الإرادة أنها من صفات الفعل...، ح ٣٠٦) وكرر قطعه منه في كتاب التوحيد، باب آخر وهو من باب الأول، ح ٣٠٠. كما أشار إليه العلامة الفيض في الوافي، ج ١، ص ٣٣٠. وذكر الصدوق تقدّم الرواية في التوحيد، ص ٢٤٣، ح ١، بستنده عن إبراهيم بن هاشم القمي، وذكر هذه القطعة في علل الشائع، ص ١٢٠، ح ٣، بستنده عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٢، ح ٤٧١، ص ٢١.

رجال السندي:

أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني هو مؤلف الكتاب، رازى، ثقة، من التاسعة، توفي سنة (٣٢٩هـ)^(١)؛ علي بن إبراهيم هو الثقة المعروف، صاحب التفسير، قمي، من الثامنة^(٢)؛ وأبواه هو إبراهيم بن هاشم، حسن الحال، كما عليه المشهور، يوثق بالقرائن، قمي، من السابعة^(٣)؛ وعباس بن عمرو الفقيهي مجھول، من السادسة^(٤)؛ وهشام بن الحكم، كندي، مولى، كوفي، هو المتكلم الثقة المعروف، توفي سنة (١٩٩هـ)، من الخامسة^(٥).

تحقيق الصدور:

يظهر أن المصدر الأول لهذه الرواية كتاب الرد على الزنادقة لهشام بن الحكم، الذي وصلهم من جهة الفقيهي، ثم أوردها علي بن إبراهيم في كتاب الشرك والتوحيد يرويها عن أبيه عن الفقيهي، ولم يصل الكتابان إلينا، ولا يبعد أن الكليني إنما أخذها من كتاب شيخه علي بن إبراهيم، وقد مر الكلام في تحقيق صدورها في الجزء الثالث من هذا الكتاب^(٦)، وأنما مما لا يستقيم لها سند بجهالتنا بالفقيهي.

قال المجلسي رحمه الله - واصفا الخبر - في مرآة العقول: «مجھول»^(٧)، ويقصد جهالته بجهالة الفقيهي، ولم يتسع لنا طريق آخر لتوثيق صدورها.

(١) مرّ في ج ١، ح ١، ص ١٧.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٣) مرت ترجمته في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣-١٦٦.

(٤) مرت ترجمته في ج ٣، ح ٢١٧، ص ٣٥.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٤.

(٦) مرّ في ج ٣، ح ٢١٧، ص ٣٥.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٥٦.

٤٣٥ .٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْتَأْعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُتَكَبِّرِ: إِنَّ اللَّهَ أَجَلُ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ، بِلِ الْخَلْقُ يُعْرَفُ بِنَوْنَ^(١) بِاللَّهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ»^(٢). قُلْتُ: إِنَّ^(٣) مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبًا، فَقَدْ يَبْغِي^(٤) لَهُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ لِنَلِكَ الرَّبَّ رِضَا وَسَخَطًا، وَأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ رِضَاهُ وَسَخَطُهُ إِلَّا بِوْحِيِّ أَوْ رَسُولٍ، فَمَنْ^(٥) لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ، فَقَدْ يَبْغِي^(٦) لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الرَّسُولَ، فَإِذَا لَقِيَهُمْ، عَرَفَ أَنَّهُمُ الْحُجَّةُ، وَأَنَّهُمُ الطَّاعَةُ الْمُفْتَرَضَةُ^(٧)؛ وَقُلْتُ^(٨) لِلنَّاسِ^(٩): تَعْلَمُونَ^(١٠) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ^(١١) كَانَ هُوَ الْحُجَّةُ مِنَ اللَّهِ عَلَىٰ خَلْقِهِ؟ قَالُوا: بَلِي. قُلْتُ: فَجِئْنَ مَضِيَ رَسُولُ اللَّهِ^(١٢)، مَنْ

(١) الأظہر كونه مجهولاً، يعني: بل الخلق يُعرفون بنور الله كما تعرف الذرات بنور الشمس. ويختتم كونه معلوماً، يعني: بل الخلق يعرفون الله بالله، أي بما عرف به نفسه من الصفات. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٠٣؛ مراة العقول، ج ٢، ص ٢٦٢.

(٢) في مراة العقول: «وربما يقرأ بالتشديد؛ إذ كلامه مأخوذ منهم^١ كما مر، ولا يخفى بعده»؛ وفي الكافي، ح ٢٣١: «رحمك الله» بدلاً «صدقت».

(٣) في «ج» وشرح صدر المتألقين: «ـ إِنَّـ».

(٤) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألقين وشرح المازندراني والوافي والكافي، ح ٤٩٧، وفي المطبوع: «فَيَبْغِي».

(٥) في مراة العقول: «فَقَدْ يَبْغِي لَأَنْ يُعْرَفُ»، وفي هامش مراة العقول: «كَأَنَّهُ نَقْلَهُ بِالْمَعْنَى، أَوْ مِنْ تَصْحِيفِ النَّاسِ، أَوْ مِنْ جَهَةِ اخْتِلَافِ النَّسْخِ». وقد مرّ و يأتي أيضاً نظائر هذا الاختلاف في موارد كثيرة».

(٦) في حاشية «بع»: «وَمِنْ».

(٧) في الوافي والكافي، ح ٤٩٧: «فَيَبْغِي».

(٨) في حاشية «ض، بح»: «الْمُفْرُوضَةُ».

(٩) في الوافي والكافي، ح ٤٩٧: «فَقُلْتَ».

(١٠) في حاشية «ف» وفي الكافي، ح ٤٩٧ والوافي والوسائل: + «أَلِيسْ»

(١١) في «بس» وحاشية «ض، بح، بر»: «أَلِيسْ تَزْعَمُونَ».

(١٢) في «بر، بس، بف» والوافي والكافي، ح ٤٩٧: «ـ رَسُولُ اللَّهِ».

كَانَ الْحُجَّةَ عَلَى خَلْقِهِ^(١): الْقُرْآنُ، فَنَظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ، فَإِذَا هُوَ يُخَاصِّمُ بِهِ
الْمُرْجِئِ^(٢) وَالْقَدَرِيِّ^(٣) وَالزَّنْدِيقِ^(٤) الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتَّى يَعْلَمَ الرِّجَالُ بِحُصُومِهِ،
فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقِيمِ^(٥)، فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، كَانَ حَقًا، فَقُلْتُ
لَهُمْ: مَنْ قِيمُ الْقُرْآنِ؟ فَقَالُوا^(٦): ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ، وَعُمَرُ يَعْلَمُ، وَحُذَيْفَةُ يَعْلَمُ،
قُلْتُ: كُلُّهُ؟ قَالُوا: لَا، فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يُقَالُ: إِنَّهُ^(٧) يَعْرِفُ ذَلِكَ^(٨) كُلُّهُ إِلَّا عَلَيَّ^(٩) الْبِلَاءِ،
وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ النَّاسِ، فَقَالَ هَذَا: لَا أَدْرِي، وَقَالَ هَذَا: لَا أَدْرِي، وَقَالَ هَذَا:
لَا أَدْرِي^(١٠)، وَقَالَ هَذَا: أَنَا أَدْرِي، فَأَشَهَّدُ^(١١) أَنَّ عَلَيَّ^(١٢) كَانَ قِيمُ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ

(١) في الوافي والكافي، ح ٤٩٧: - «على خلقه». وفي العلل: «من بعده» بدل «على خلقه».

(٢) في «بر» والوافي والوسائل والكافي، ح ٤٩٧: «قالوا».

(٣) هو إما «مرجئي» نسبة إلى «مرجع» من المرجية، أو «مرجئي» نسبة إلى «مرجي»، من المرجنة.
والمرجنة أو المرجحة بمعنى التأخير. وهي اسم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنه لا يضر
مع الإيمان معصية، ولا ينفع مع الكفر طاعة. سموها به؛ لاعتقادهم أن الله أرجأ تعذيبهم على
المعاصي، أي آخره عنهم. وقد تطلق على من آخر أمير المؤمنين عليه السلام عن مرتبته. انظر: النهاية،
ج ٢، ص ٢٠٦ (رجي)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٠٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٦٣.

(٤) في العلل: «والحروري».

(٥) تقدم ترجمة الزنديق ذيل ح ٣٣٨ و ٤٣٤.

(٦) قِيمُ الْقَوْمِ: الَّذِي يَقُومُهُمْ وَيُسُوسُ أَمْرَهُمْ. وَالْمَادُ بِهِ هَذَا مِنْ يَقُومُ بِأَمْرِ الْقُرْآنِ وَيَعْرِفُ الْقُرْآنَ
كُلَّهُ. انظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٠٢ (قوم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٨٤؛ مرآة
العقل، ج ٢، ص ٢٦٤.

(٧) في الكافي، ح ٤٩٧: «قالوا».

(٨) في حاشية «ج»: «يقال له: إنه». وفي حاشية «ض»: «يقال له: يعرف».

(٩) في الكافي، ح ٤٩٧: «يَعْلَمُ الْقُرْآنَ»، وفي الوافي: «يَعْرِفُ الْقُرْآنَ».

(١٠) في «بس، بف»: - «وقال هذا: لا أدرني».

(١١) في «بر»: «وأشهد».

طَاعَتْهُ مُفْرَضَةً^(١)، وَكَانَ الْحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صلوات الله عليه وسلم، وَأَنَّ^(٢) مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ، فَهُوَ حَقٌّ، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ»^(٣).

رجال السنن:

محمد بن إسماعيل هو شيخ الكليني النيسابوري، من الثامنة، تلميذ الفضل، الذي اعتمدنا قبول روایاته^(٤)؛ والفضل بن شاذان الثقة المعروف، من السابعة، والذي توفي عند هروبه من نيسابور قرابة سنة ٢٥٩هـ^(٥)؛ وصفوان بن يحيى ثقة، غني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان بياعاً للسابري، توفي سنة ٢١٠هـ^(٦)؛ ومنصور بن حازم هوثقة العين، كوفي، من الخامسة^(٧)، وهذه سلسلة سندية متكررة.

(١) في «ب، بر، بف» وحاشية «ض»: «مفترضة».

(٢) في حاشية «ض، بف»: «وأي».

(٣) الكافي، كتاب الحجة، باب فرض طاعة الأئمة عليهم السلام، ح ٤٩٧، مع زيادة في آخره؛ وفيه، كتاب التوحيد، باب أنه لا يعرف إلا به، ح ٢٣١. وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ١، بسنده عن الكليني، وفهما إلى قوله: «صدقت» هكذا: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني ناظرت قوماً فقلت لهم: إن الله - جل جلاله - أجل وأعز وأكرم من أن يعرف بخلقه، بل العباد يُعرفون بالله، فقال: رحمك الله». وفي علل الشرائع، ص ١٩٢، ح ١؛ ورجال الكشي، ص ٤٢٠، ح ٧٩٥، بسندهما عن صفوان بن يحيى، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٨٢، ص ٣٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٥٢٢، ص ١٧٦.

(٤) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٤، ص ٨٤.

(٥) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٤، ص ٩١.

(٦) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٧) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٨٢، ص ٢٨٩.

تحقيق الصدور:

مصدر هذه الرواية بالنسبة للكليني من طريقة تلميذ الفضل، فلعلها مأخوذة من كتاب العلل للفضل بن شاذان، نعم رواها الكشي عن محمد بن مسعود عن جعفر بن أحمد السمرقدي عن صفوان عن منصور، وهذا السند معتبر لا غبار عليه.

قال المجلسي رحمه الله: «جهول كالصحيح»^(١)، ويقصد جهالته بمحمد بن إسماعيل النيسابوري الذي في بداية السند، فهو من لم يذكروه بتوثيق صحيح في كتب الفهارس والرجال، ولكنه لما اعتبره من مشايخ الإجازة كما في الوجيزة فعدم توثيقه لم يضر بالوثوق بصدور المروية فقال: إنه كالصحيح. وأما على المختار فقد وثقناه بقرائن كما مر في تحقيق حاله^(٢)، فهذه السلسلة السندية معترضة على المختار، وقد مررت في كتاب التوحيد في الجزء الثالث من الوافي^(٣)، بل لا ريب في صحة سند الكشي إليها أيضاً؛ فالرواية موثقة الصدور.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٦٢.

(٢) مرف في ج ٢، ح ٤٤، ص ٨٤.

(٣) مرف في ج ٣، ح ٢٢٨، ص ٦٥.

٤٣٦ .٣. عَلَيْهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَفْقُوبَ، قَالَ: كَانَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُتَكَبِّرِ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِهِ، مِنْهُمْ حُمَرَانُ بْنُ أَعْيَنَ وَمُحَمَّدُ بْنُ النُّعَمَاءِ وَهِشَامُ بْنُ سَالِمٍ وَالطَّيَّارُ، وَجَمَاعَةُ فِيهِمْ^(١) هِشَامُ بْنُ الْحَكَمَ وَهُوَ شَابٌ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُتَكَبِّرِ: «يَا هِشَامُ، أَلَا تُخْبِرُنِي كَيْفَ صَنَعْتَ بِعَمْرِو بْنِ عَبْدِ؟ وَكَيْفَ سَأَلَهُ؟» قَالَ هِشَامٌ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، إِنِّي أَجِلُّكَ^(٢) وَأَسْتَخْبِرُكَ، وَلَا يَعْمَلُ لِسَانِي بَيْنَ يَدَيْكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُتَكَبِّرِ: «إِذَا أَمْرَتُكُمْ بِشَيءٍ، فَافْعُلُوا». قَالَ هِشَامٌ: بَلَغْنِي^(٤) مَا كَانَ فِيهِ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ وَجَلُوسُهُ فِي مَسْجِدِ الْبَصَرَةِ، فَعَظَمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ وَدَخَلْتُ الْبَصَرَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَأَتَيْتُ مَسْجِدَ الْبَصَرَةِ، فَإِذَا أَنَا بِحَلْقَةِ^(٥) كَبِيرَةٍ^(٦) فِيهَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ، وَعَلَيْهِ شَمْلَةٌ سُودَاءُ مُتَزَرِّرًا^(٧) بِهَا مِنْ صُوفٍ، وَشَمْلَةٌ^(٨) مُرْتَدِيَّا^(٩) بِهَا وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَاسْتَفْرَجْتُ النَّاسَ، فَأَفْرَجُوا لِي ثُمَّ قَعَدْتُ فِي آخِرِ الْقَوْمِ عَلَى رُكْبَتِيِّ.

(١) في حاشية «ف»: «منهم».

(٢) في «ب، ض، بف» والوافي والأمالي والعلل وكمال الدين: «قال».

(٣) «أَجِلُّكَ»: أي أعظمك؛ من الجلال بمعنى العظمة. انظر: النهاية، ج ١، ص ٢٨٧ (جل).

(٤) في «بح»: «قد بلغني».

(٥) «الحلقة»: هي الجماعة من الناس مستديرین، كحلقة الباب وغيره، وحكى عن أبي عمرو: حلقة^(٦) بالتحريك. انظر: النهاية، ج ١، ص ٤٢٦ (حلق).

(٦) في «ب، بر، بف» وحاشية «ض» والوافي: «عظيمة».

(٧) يجوز فيه وأياني الرفع والنصب، والنسبة أيضاً مختلفة. وقال صدر المتألقين في شرحه، ص ٤٤٢: «في نسخة: مؤتزراً، من الإزار، وهو الصحيح عند ابن الأثير، والمترر خطأ، لأنَّ المفرزة لا تدغم في الناء». انظر: النهاية، ج ١، ص ٤٤ (أزر).

(٨) «الشملة»: كساء يتغطى به ويختلف في. النهاية، ج ٢، ص ٥٠ (شمل).

(٩) قوله: «مرتدِيًّا بِهَا» أي لابسها. يقال: ارتدي، أي لبس الريداء. النهاية، ج ٢، ص ٥٠ (شمل).

ثُمَّ قُلْتُ: أَيْهَا الْعَالَمُ، إِنِّي^(١) رَجُلٌ غَرِيبٌ تَأْذُنُ لِي^(٢) فِي مَسَأَلَةٍ^(٣)؟ فَقَالَ لِي: نَعَمْ، فَقُلْتُ لَهُ: أَلَكَ عَيْنٌ؟ فَقَالَ^(٤): يَا بْنِي^(٥)، أَيُّ شَيْءٍ هَذَا مِنَ السُّؤَالِ؟ وَشَيْءٌ عَرَاهُ كَيْفَ تَسْأَلُ عَنْهُ؟ فَقُلْتُ: هَكَذَا^(٦) مَسَأَلَتِي، فَقَالَ: يَا بْنِي، سُلْ وَإِنْ كَانَتْ مَسَأَلَتْكَ حُمَقَاءَ^(٧)، قُلْتُ: أَجِبْنِي فِيهَا، قَالَ^(٨) لِي: سُلْ.

قُلْتُ: أَلَكَ عَيْنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَرَى بِهَا الْأَلْوَانَ وَالْأَشْخَاصَ.

قُلْتُ: فَلَكَ^(٩) أَنْفٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَشْمُ بِالرَّائِحَةِ.

قُلْتُ: أَلَكَ^(١٠) فَمٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَدْوُقُ^(١١) بِالطَّعْمِ.

قُلْتُ: فَلَكَ^(١٢) أُدُنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَسْمَعُ بِهَا الصَّوْتَ.

قُلْتُ: أَلَكَ قَلْبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَمْيَرُ بِهِ كُلَّ مَا وَرَدَ عَلَى هَذِهِ

(١) في حاشية «ف» والعلل وكمال الدين والأمالي: «أنا».

(٢) في الأمالي والعلل وكمال الدين: + «فأسألك».

(٣) في «ف»: «مسأليتي».

(٤) في «ض» وحاشية «ج» وشرح صدر المتألهين: + «لي».

(٥) في حاشية «ف»: «أبي بنبي».

(٦) في حاشية «ف»: «هذا».

(٧) في «ض»، بر، بس» والأمالي: «حقاً». ووصف «المسألة» بالحمقاء على سبيل التجوز وبالغة في حماقة

السائل. وربما يقرأ حقّ. والحقّ والحمق: قوله العقل وسخافة الرأي. انظر: شرح المازندراني،

ج٥، ص ١٠٨؛ مرآة العقول، ج٢، ص ٢٦٥؛ الصحاح، ج٤، ص ١٤٦٤ (حق).

(٨) في حاشية «ف» والعلل وكمال الدين والأمالي: + «فقال».

(٩) في «ف»: «أفلنك». وفي الأمالي وكمال الدين: «ألك».

(١٠) في «ف»: «أفلنك».

(١١) في الأمالي والعلل: «أعرف».

(١٢) في «ف» والأمالي والعلل وكمال الدين: «ألك». وفي حاشية «ف»: «أفلنك».

الجُواهِرِ وَالْحُوَاسِ.

فَلَمَّا قُلَّتْ أَوْلَئِنَسِيَ فِي هَذِهِ الْجُواهِرِ غَنِيَ عَنِ الْقَلْبِ؟ فَقَالَ^(١): لَا.

فَلَمَّا قُلَّتْ^(٢) وَكَيْفَ ذَلِكَ^(٣) وَهِيَ صَحِيحَةُ سَلِيمَةٌ؟! قَالَ: يَا بُنْسَيَ، إِنَّ الْجُواهِرَ إِذَا شَكَّتْ فِي شَيْءٍ شَكَّتْهُ أَوْ رَأَتْهُ أَوْ دَافَتْهُ أَوْ سَمِعَتْهُ، رَدَّتْهُ إِلَى الْقَلْبِ فَسْتَيْقِنُ^(٤) الْيَقِينَ، وَتَبَطَّلُ^(٥) الشَّكُّ.

قَالَ هِشَامٌ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّمَا^(٦) أَقَامَ اللَّهُ الْقَلْبَ لِشَكِّ الْجُواهِرِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

فَلَمَّا قُلَّتْ^(٧) لِأَبَدَ^(٨) مِنَ الْقَلْبِ، وَإِلَّا لَمْ تَسْتَيْقِنْ^(٩) الْجُواهِرُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مَرْوَانَ، فَاللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمْ يَتَرَكْ جَوَاهِرَ حَكَّ حَتَّى جَعَلَهَا إِمَامًا يُصْحِحُ لَهَا الصَّحِيحَ، وَتَسْتَيْقِنَ^(١٠) يَهُ مَا شَكَّتْ^(١١) فِيهِ، وَيُرُكْ هَذَا الْخُلُقُ كُلَّهُمْ

(١) في «بر» والأمالي والعلل وكمال الدين: «قال».

(٢) في «بف»: «فقلت».

(٣) في «بس» وحاشية «ف»: «ذاك».

(٤) هكذا في «ب، و، بح، بر، بس، بف». وفي «ج، ض، و» والمطبوع: «يستبين». وفي حاشية «بح» وشرح صدر المتألهين: «فيستبين». وفي «ج، ض» والمطبوع: «فيستيقن». ويمكن قراءة ما في المطبوع باللون المشددة.

(٥) هكذا في «ب، ف، بح، بر، بس». وفي «ج، ض، و» والمطبوع: «ويطرل».

(٦) في «بر» والأمالي: «إنما».

(٧) في «بر»: «فقلت».

(٨) في «ف»: «قلت له: فلا بد».

(٩) في «ف»: «لم يستيقن». وفي الأمالي: «لم يستقم».

(١٠) هكذا في «ج، ض، و، بح، بر، بس، بف». وفي «ب، ف» والمطبوع وشرح صدر المتألهين: «يتيقن».

(١١) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف». وفي شرح صدر المتألهين: «شككت». وفي المطبوع: «شك».

في حَيْرَتِهِمْ وَشَكَّهُمْ وَأَخْتَلَفُوهُمْ، لَا يُقْبِمُ هُمْ إِمَامًا يُرْدُونَ إِلَيْهِ شَكَّهُمْ وَحَيْرَتِهِمْ، وَيُقْبِمُ
لَكَ إِمَاماً لِجَوَارِ حَلَكَ تَرُدُّ إِلَيْهِ حَيْرَتَكَ وَشَكَّكَ؟

قال: فَسَكَّتَ، وَلَمْ يَقُلْ لِي شَيْئاً، ثُمَّ التَّفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ^(١) لِي^(٢): أَنْتَ هِشَامُ بْنُ الْحَكْمِ؟
فَقُلْتُ: لَا، قَالَ^(٣): أَمِنْ^(٤) جُلَسَائِهِ؟ قُلْتُ^(٥): لَا^(٦)، قَالَ: فَمِنْ أَيْنَ أَنْتَ؟ قَالَ^(٧): قُلْتُ:
مِنْ^(٨) أَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالَ: فَأَنْتَ إِذَا هُوَ^(٩)، ثُمَّ ضَمَّنَيْ إِلَيْهِ، وَأَعْدَدَنِي فِي مُجْلِسِهِ، وَزَالَ عَنْ
مُجْلِسِهِ، وَمَا نَطَقَ حَتَّى قُمْتُ.

قال: فَضَحِّكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(١٠) وَقَالَ^(١١): «يَا هِشَامُ، مَنْ عَلِمَكَ هَذَا؟» قُلْتُ: شُيءٌ
أَخْدَثْتُهُ مِنْكَ وَأَفْتَهُ^(١٢)، فَقَالَ: «هَذَا وَاللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى»^(١٣).

(١) في «بر»: «وقال».

(٢) في «ج، ف، بع، بس، بف» والواقي والعلل وكمال الدين: - «لي».

(٣) في «ج، ض، ف، بع، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والواقي: «فقال». وفي حاشية «ج»: «قال
لي».

(٤) في «بس»: «أَمِنْ».

(٥) في «ض»: «فقلت».

(٦) في «ف»: - «قال أمن جلسائه؟ قلت: لا».

(٧) في «ب، بر، بس» والأهمي والعلل وكمال الدين: - «قال».

(٨) في حاشية «ج»: «رجل من».

(٩) في «ب، بر، بف» والواقي والعلل: «إذن أنت هو». وفي حاشية «ف»: «إذن فأنت هو».

(١٠) في «ف» وشرح صدر المتألهين: «فقال». وفي «بر»: «ثم قال».

(١١) في «ف»: «فألفته».

(١٢) الأهمي للصدوق، ص ٥٨٩، المجلس ٨٦، ح ١٥؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٣، ح ٢؛ وكمال الدين، ص ٢٠٧، ح ٢٢، يستدها عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مرار، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب؛ رجال الكتبة، ص ٢٧١، ح ٤٩٠، يستدده عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب؛ الواقي، ج ٢، ح ٤٨٠، ص ٢٢.

رجال السنن:

علي بن إبراهيم هو الثقة المعروف صاحب التفسير، قمي، من الثامنة^(١)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال، كما عليه المشهور، قمي، من السابعة^(٢)؛ والحسن بن إبراهيم مجهول، ولكن الصحيح أنه لا يروي عن يونس بن يعقوب كما في السنن المسطور، بل يروي عن يونس بن عبد الرحمن^(٣)؛ يونس بن يعقوب، ثقة، كوفي، توفي بين سنة (١٨٣) وقبل (١٨٩ هـ)، من الخامسة^(٤).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي حَدَّثَنَا مجهول^(٥)، والجهالة عنده حَدَّثَنَا إنها هي بالحسن بن إبراهيم، وقد مرّ تحقيق حاله مفصلاً، مع عدم الوصول إلى ما يمكن به توثيق الرجل^(٦)، وقد تطرقنا هناك أيضاً إلى السقط في هذه الرواية، حيث ذكرنا عدم روایته عن يونس بن يعقوب، وقلنا: «أن الحسن بن إبراهيم من يروي عن يونس بن عبد الرحمن لا عن يونس بن يعقوب، كما يظهر من سند الاختيار^(٧) بمضمون يشير إلى أنه من كتاب واحد في الماناظرات؛ ولذا فما في الكافي - وكنا نقصد هذه الرواية - من روایته عن يونس بن يعقوب ليس صحيحًا، وال الصحيح سقوط يونس بن عبد الرحمن من السنن، وهي نفس رواية الاختيار السابقة»^(٨).

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣-١٦٦.

(٣) مرت في ج ٣، ح ٢١٣، ص ١٤.

(٤) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٠٤، ص ٤٧٠، وسياقى في ح ٥٣٨.

(٥) مرأة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٦٥.

(٦) مرت في ج ٣، ح ٢١٣، ص ١٢.

(٧) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٤٩٠، ص ٤٥٤٩ وص ٥٥٤، ح ٤٩٤.

(٨) مرت في ج ٣، ح ٢١٣، ص ٩.

وتفصيل ذلك: أن المتعارف في الحسن بن إبراهيم أن يكون واسطة بين إبراهيم بن هاشم ويونس بن عبد الرحمن، كحال إسماعيل بن مرار، وهذا السندي في روایته عن يونس بن يعقوب خلاف المعهود، ويرشد و يؤيد حصول السقط في هذا السندي أن الصدوق روى هذه الرواية في أمالقه، وكذا في علله وكماله، «عن أبيه جهله عنه»، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا إبراهيم بن هاشم، قال: حدثنا إسماعيل بن مرار، قال: حدثني يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب^(١).

ويؤكّد خلو سندي الصدوق من التصحيف ما رواه الكشي عن «محمد بن مسعود»، قال: حدثني عليّ بن محمد بن يزيد الفيروزاني القمي، قال: حدثني محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي إسحاق^(٢)، قال: حدثني محمد بن حماد، عن الحسن بن إبراهيم، قال: حدثني يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب^(٣).

نعم في سندي الكشي يروي إبراهيم بن هاشم عن يونس بن عبد الرحمن بواسطتين طولاً، فهو يروي عنه بواسطة محمد بن حماد عن الحسن بن إبراهيم، ويتكرر هذا غير مرّة، ولا أعرف كيف يستقيم ذلك، وليس هو محل البحث.

والتحصل وقوع التصحيف القديم في سندي الكافي بسقوط يونس بن عبد الرحمن منه، وهذا التصحيف هو ما أسميه بتصحيف (قفزة العين)، الذي يتتجّ جراء تكرر المقطع المرئي الأخير، وبيانه أن الناسخ المزاول يمر عليه كثيراً مثل هذا التصحيف، بأن يقرأ الأصل ففصل عينه إلى عبارة معينة، فيرفع عينه، فيكتب الجملة، وحينها يعاود النظر تسقط عينه على عبارة مشابهة في نفس السطر أو في الذي بعده أسفل منه؛ فيبتدىء بعد العبارة الثانية مباشرة بتصور أنها الأولى.

(١) الأمالي، الصدوق، ص ٥٨٩، المجلد ٨٦، ح ١٥؛ علل الشرائع، الصدوق: ص ١٩٣، ح ٢؛ كمال الدين، الصدوق: ص ٢٠٧، ح ٢٣.

(٢) والمراد به إبراهيم بن هاشم.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ح ٤٩٠، ص ٥٤٩.

وتشيله هنا: أن العبارة التامة كانت: (عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب)، وفيها يتكرر مقطع (عن يونس) مرتين كما يظهر، فلما بدأ الناسخ بقراءة ما يريد نسخه،قرأ: (عن الحسن بن إبراهيم عن يونس) فكتب، فلما عاود النظر إلى الأصل بحث عنده عن عبارة (عن يونس) التي تمثل آخر عبارة كتبها؛ كي يكتب ما بعدها، فوقع نظره على (عن يونس) الثانية، فكتب بعدها (بن يعقوب)؛ فلذا سقط اسم (يونس بن عبد الرحمن) كله من السنن التام.

ولا يبعد الوثوق بمتن الرواية، وإن كان فيه إقرار الم sham بالكذب، وأيضاً عدم إنكار الإمام عليه، فإنه ليس من الكذب المحرم شرعاً؛ فإنه مما لا يترتب عليه أثر الكذب، فهو إخبار بما يخالف الواقع مع علم أن المخالف يعلم هذا، وهو ليس من الكذب عرفاً وشرعاً، وتفصيله في محله، والسنن قد يوجب أيضاً وثيقاً بصدورها، خصوصاً وأن إبراهيم بن هاشم كان يرويها عن يونس بن عبد الرحمن بطريقين؛ مما لا يجعل القول بالوثوق بصدورها مجازفة، لكن احتمال وجود واسطة ساقطة أخرى - وهي محمد بن حماد - كما يظهر من الكشي يقوى عند التأمل في سند الرواية اللاحقة، مما يجعل الوثوق متزللاً بنحو الأنباء.

٤ / ٤٣٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيِّهِ، عَمِّنْ ذَكَرَهُ^(١)، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَلِيِّ، فَوَرَدَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِّنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ صَاحِبٌ كَلَامٍ وَفَقِيهٍ وَفَرَائِضَ، وَقَدْ جِئْتُ لِيُنَاطِرَةً أَصْحَابِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَلِيِّ: «كَلَامُكَ مِنْ كَلَامٍ^(٢) رَسُولِ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} أَوْ مِنْ عِنْدِكَ؟» فَقَالَ: مِنْ كَلَامَ رَسُولِ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} وَمِنْ عِنْدِي، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَلِيِّ: «فَأَنْتَ إِذَا شَرِيكَ رَسُولِ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَسَمِعْتَ الْوَحْيَ عَنِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - يُخِيرُكَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَتَحِبُّ طَاعَتَكَ كَمَا تَحِبُّ طَاعَةَ رَسُولِ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}؟» قَالَ: لَا^(٣). فَأَنْتَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} إِلَيَّ، فَقَالَ: «يَا يُونُسَ بْنَ يَعْقُوبَ، هَذَا قَدْ خَصَّمْتَ قَبْلَ أَنْ يَكَلِّمَ». ثُمَّ قَالَ: «يَا يُونُسُ، لَوْ كُنْتُ تُحِسِّنُ^(٤) الْكَلَامَ كَلَمَتَهُ». قَالَ^(٥) يُونُسُ: قَيَّا لَهَا مِنْ حُسْرَةٍ، فَقُلْتُ: جَعَلْتُ فِدَاكَ إِنِّي سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنِ الْكَلَامِ، وَتَقُولُ: وَيْلٌ لِأَصْحَابِ الْكَلَامِ، يَقُولُونَ: هَذَا يَنْقادُ وَهَذَا لَا يَنْقادُ^(٦)، وَهَذَا يَنْسَاقُ وَهَذَا لَا يَنْسَاقُ، وَهَذَا نَعْقِلُهُ وَهَذَا لَا نَعْقِلُهُ^(٧)، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}: «إِنَّمَا قُلْتُ: فَوَيْلٌ^(٨) لِهُمْ إِنْ تَرْكُوا مَا أَقُولُ، وَذَهَبُوا إِلَى مَا يُرِيدُونَ». ثُمَّ

(١) في الإرشاد: «عن جماعة من رجاله» بدل «عمن ذكره».

(٢) في «ف»: - «كلام».

(٣) في «بح، بر، بس»: + «قال».

(٤) في «بف»: «خصم»، وفي حاشية ميرزا رفيعا: «خاصم» كلاما بدل «قد خصم».

(٥) «تحسن»: من الإحسان بمعنى العلم والمعرفة والإتقان، تقول: أحسنـت الشـيء، أي عرفـه وأتقـنته. انظر: المصباح المنير، ص ١٣٦ (حسن).

(٦) في «ج» ومرآة العقول: «فقال».

(٧) في «ب، ف»: «هذا لا ينـقاد وهذا يـنـقاد». وظاهر الشـروح كـون الفـعلـين مـعـلـومـين. وكـذا: يـنسـاق ولا يـنسـاق.

(٨) في «ف، بح»: «هـذا يـعـقـلـهـ وهذا لـا يـعـقـلـهـ».

(٩) في «ب» وحاشية «ض، بف»: «وـيل».

قال لي^(١): «أخرج إلى الباب، فانظر من ترى من المتكلمين فأدخله». قَالَ:

فَأَدْخَلْتُ مُحْرَانَ بْنَ أَعْيَنَ وَكَانَ يُجْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلْتُ الْأَحَوَلَ^(٢) وَكَانَ يُجْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلْتُ هِشَامَ بْنَ سَالِمَ وَكَانَ يُجْسِنُ الْكَلَامَ، وَأَدْخَلْتُ قَيْسًا الْمَاصِرَ^(٣) وَكَانَ عِنْدِي أَخْسَنَهُمْ كَلَامًا، وَكَانَ قَدْ تَعْلَمَ الْكَلَامَ مِنْ عَلَيْهِ بْنِ الْحُسَينِ اللَّهُ يَعْلَمُهُ.

فَلَمَّا اسْتَقَرَّ بِنَا الْمَجْلِسُ^(٤) - وَكَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{الله عليه السلام} قَبْلَ الْحُجَّةِ يَسْتَقِرُّ أَيَّامًا في جَبَلٍ فِي طَرَفِ الْحَرَمِ فِي فَارَّةٍ^(٥) لَهُ مَضْرُوبَةٌ - قَالَ: فَأَخْرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{الله عليه السلام} رَأْسَهُ مِنْ فَارَّتِهِ^(٦)، فَإِذَا هُوَ يَعْمِلُ يَحْبَبُ^(٧)، فَقَالَ: هِشَامٌ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ».

(١) في «بس»: «لي».

(٢) في شرح المازندراني، ج، ٥، ص ١١٨: «الأحوال، هو محمد بن التعلماني البجلي الأحوال، أبو جعفر شاه الطاق، ساكن طاق المحامل بالكوفة، وقد لقبه المخالفون بشيطان الطاق والشيعة بمؤمن الطاق، وكان متكلماً حاضر الجواب، وله مع أبي حنيفة مکالمات مشهورة». وانظر: الوافي، ج، ٢، ص ٢٩.

(٣) هكذا في «الف»، بس، بف» والوافي. وفي «ب»، ج، ض، ف، و، بح، بر» والطبع: «قيس بن الماصر». والصواب ما أثبتناه. والدليل على ذلك - مضافاً إلى ما قدمناه ذيل ح ١٨٤ - ما يأتي في موضوعين من نفس الخبر من: «ثم قال أبو عبد الله^{الله عليه السلام} لقيس الماصر» و«ثم التفت إلى قيس الماصر».

(٤) في شرح المازندراني: «إسناد الاستقرار إلى المجلس مجاز للمبالغة في الكثرة؛ لأن المجلس مستقر، بالكسر».

(٥) في «ف» وحاشية «ج»: «قارة». وهي الجبل الصغير المنقطع عن الجبال. وفي حاشية «ج، ف»: «خيème». و«الفازة»: مظللة تتدلى بعمود أو عمودين، أي الخيمة. انظر: الصحاح، ج، ٣، ص ٨٩١. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٧ (فوز).

(٦) في «ف»: «قارته».

(٧) «يَحْبَبُ» من الخبب، وهو ضرب من العذو، تقول: يَحْبَبُ الفرس يَحْبَبُ خَبًّا وَخَبِيًّا وَخَبِيًّا، إذا رأوه بين يديه ورجليه، أي قام على إحداهما مرة وعلى الأخرى مرّة. انظر: الصحاح، ج، ١، ص ١١٧ (خبب).

قال^(١): فَظَنَّنَا^(٢) أَنَّ هِشَامًا رَجُلٌ مِنْ وُلْدِ عَقِيلٍ كَانَ شَيْدِيْدَ الْمُحَبَّةِ لَهُ، قَالَ: فَوَرَادَ هِشَامَ بْنَ الْحُكْمَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَا اخْتَطَّتْ لِحِسَنَةٍ^(٣)، وَلَئِنْ فِيْنَا إِلَّا مَنْ هُوَ أَكْبَرُ سِنًا مِنْهُ^(٤)، قَالَ: فَوَسَعَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَيْلِيْلَ وَقَالَ: «نَاصِرُنَا يُقْلِبُهُ وَلَسَانِهِ وَيَدِهِ».

ثُمَّ قَالَ: «يَا حُمْرَانُ، كَلَمُ الرَّجُلِ». فَكَلَمَهُ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ^(٥) حُمْرَانُ. ثُمَّ قَالَ: «يَا طَاقِي، كَلَمَهُ». فَكَلَمَهُ^(٦)، فَظَهَرَ عَلَيْهِ الْأَخْوَلُ. ثُمَّ قَالَ: «يَا هِشَامَ بْنَ سَالِمَ، كَلَمَهُ^(٧)». فَتَعَارَفَا^(٨). ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَيْلِيْلَ لِقَيْسِ الْمَأْصِرِ: «كَلَمَهُ». فَكَلَمَهُ، فَأَقْبَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَيْلِيْلَ يَضْحَكُ مِنْ كَلَامِهِمَا إِمَّا قَدْ أَصَابَ الشَّامِيَّ، فَقَالَ لِلشَّامِيَّ: «كَلَمٌ هَذَا الْغَلَامُ» يَعْنِي هِشَامَ بْنَ الْحُكْمِ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ هِشَامٌ: يَا غُلَامُ،

(١) في «ف»: «فَقَالَ».

(٢) في «ب»: «فَظَنَّنَا».

(٣) «اخْتَطَتْ لِحِسَنَةٍ»، أي نبت. يقال: اخْتَطَ الغلام، أي نبت عذاره. انظر: الصَّاحِحُ، ج ٣، ص ١١٢٣ (خطط).

(٤) في «ب» والوافي: «مِنْهُ سِنًا».

(٥) فَظَهَرَ عَلَيْهِ، أي غلب عليه، يقول: ظهرت على الرجل، أي غلبه. انظر: الصَّاحِحُ، ج ٢، ص ٧٣٢ (ظهر).

(٦) في «ض»: «فَكَلَمَهُ».

(٧) في «ب، بر»: «وَظَهَرَ».

(٨) في «ض»: «كَلَمٌ».

(٩) في «ج» وشرح صدر المتألهين: «فَتَعَارَفَا». وفي «ض» وحاشية «ج، بع»: «فَتَعَارَفَا». وفي حاشية «ض»: «فَقَارَنَا». وفي حاشية «بع، بف»: «فَتَعَاوَقَا». وفي الوافي: «فَتَعَارَفَا». قوله: «فَتَعَارَفَا». أي تكلما بها عرف كل منها صاحبه وكلامه بلا غلبة لأحد ما على الآخر. و«فَتَعَارَفَا»، أي سال العرق من كل منها من طول البحث وكثرة الكلام بينها. و«فَتَعَاوَقَا»، أي تعرق كل منها عن الغلبة. انظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٤؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١١٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧١.

سُلْطَنِي فِي ^(١) إِمَامَةِ هَذَا، فَعَضِيبَ هِشَامَ حَتَّى ارْتَعَدَ ^(٢)، ثُمَّ قَالَ لِلشَّامِيِّ: يَا هَذَا، أَرْبِكَ ^(٣)
أَنْظَرَ ^(٤) لِخَلْقِهِ أَمْ خَلْقَهُ لِأَنْفُسِهِمْ؟ فَقَالَ الشَّامِيُّ: بَلْ رَبِّ ^(٥) أَنْظَرَ لِخَلْقِهِ ^(٦)، قَالَ: فَعَمَلَ
بِنَظَرِهِ هُمْ ^(٧) مَاذَا؟ قَالَ: أَقَامُهُمْ حُجَّةً وَذَلِيلًا كَيْلًا يَشَتَّوْا، أَوْ ^(٨) يُخْتَلِفُوا، يَتَأَلَّفُونَ،
وَيُقْيِيمُ أَوْدُهُمْ ^(٩)، وَيُخْرِجُهُمْ بِغَرْضِ رَبِّهِمْ، قَالَ: فَمَنْ هُوَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ^(ص)، قَالَ
هِشَامٌ: فَبَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ^(ص) مَنْ ^(١٠)؟ قَالَ: الْكِتَابُ وَالسُّنْنَةُ، قَالَ هِشَامٌ: هَلْ نَعْنَى ^(١١)
الْيَوْمَ الْكِتَابُ وَالسُّنْنَةُ ^(١٢) فِي رَفْعِ الْإِخْتِلَافِ عَنَّا؟ قَالَ الشَّامِيُّ: نَعَمْ، قَالَ: فَلِمَ
اخْتَلَفْنَا ^(١٣) أَنَا وَأَنْتَ، وَصِرْتَ إِلَيْنَا مِنَ الشَّامِ فِي ^(١٤) تُحَالِفَنَا إِيَّاكَ؟

(١) في حاشية «ج»: «من».

(٢) «ارتعد»، أي أضطرب. يقال: أرعده فارتعد. الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٥ (رعد).

(٣) في «ب»: «ربك» بدل «أرببك».

(٤) «أنظر»، أي أرحم وأعطف وأحفظ؛ من النظر بمعنى الرحمة والعطف والحفظ. انظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢١٨ (نظر).

(٥) في «بح»: «هم».

(٦) في «بح»: «خلقه».

(٧) في الوافي: «هم».

(٨) في «ب، ج، ف، بر»: «و».

(٩) «الأود»: الأعوجاج. يقال: أود الشيء بآود أواداً، أي اعوجج. الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٢ (أود).

(١٠) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين. وفي المطبوع: «من».

(١١) في «بر» وحاشية «بح»: «ينفعنا».

(١٢) في «بس، بف»: «الكتاب والسنة».

(١٣) في «ب، ج، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي ومرآة العقول: «اختلفت». وفي «ض»: «اختلف».

(١٤) في حاشية «ض»: «من».

قال^(١): فَسَكَتَ الشَّامِيُّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَلَلِ لِلشَّامِيِّ: «مَا لَكَ لَا تَكَلَّمُ؟» قَالَ الشَّامِيُّ: إِنْ قُلْتُ: مَنْ نَخْتَلِفُ، كَلَّبْتُ؛ وَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنْنَةَ يَرْفَعُانِ عَنَّا الْأَخْتِلَافَ، أَبْطَلْتُ^(٢)؛ لِأَنَّهُمَا يُخْتَلِفُانِ الْوُجُوهُ؛ وَإِنْ قُلْتُ: قَدْ اخْتَلَفْنَا وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَدْعَى الْحَقَّ، فَلَمْ يَتَفَعَّلَا إِذْنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ إِلَّا^(٣) أَنَّ لِي عَلَيْهِ هَذِهِ الْحُجَّةَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَلَلِ: سَلْمٌ لَمَحِيدُهُ مَلِيًّا^(٤).

فَقَالَ الشَّامِيُّ: يَا هَذَا، مَنْ أَنْظَرَ لِلْخَلْقِ؟ أَرَبُّهُمْ أَوْ أَنْفُسُهُمْ؟ فَقَالَ هِشَامٌ: رَبُّهُمْ أَنْظَرَ لَهُمْ مِنْهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ، فَقَالَ الشَّامِيُّ: فَهُلْ أَقَامَ لَهُمْ مِنْ^(٥) نِجْمَعُ لَهُمْ كَمِتَاهُمْ، وَقُوَّيْمُ أَوْدَهُمْ، وَيُخْبِرُهُمْ بِحَقْهِمْ مِنْ بَاطِلِهِمْ؟ فَقَالَ هِشَامٌ: فِي وَقْتِ رَسُولِ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} أَوْ السَّاعَةِ؟ فَقَالَ الشَّامِيُّ: فِي وَقْتِ رَسُولِ اللَّهِ رَسُولِ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، وَالسَّاعَةُ مَنْ؟ فَقَالَ هِشَامٌ: هَذَا الْقَاعِدُ الَّذِي ثَسَدَ^(٦) إِلَيْهِ الرَّحَالُ، وَيُخْبِرُنَا بِأَخْبَارِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ^(٧) وَرَاثَةُ أَبٍ عَنْ جَدٍ.

(١) في «ب»: «فَقَال». .

(٢) «أَبْطَلْتُ»، أي أثيَتُ بالباطل. يقال: أبطل، إذا جاء بالباطل. انظر: النهاية، ج ١، ص ١٣٦ (بطل).

(٣) في شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٢١: «يُبَحَّزُ أَنْ يَكُونُ «أَلَا»... بفتح الهمزة وتنحيف اللام من حروف التنبية. و«إِنَّ» بالكسر. وضمير «عليه» على التقديررين يعود إلى هشام».

(٤) في شرح المازندراني: «الْمَلِي»، بالهمزة: الغني المقتدر، وقد يترك الهمزة ويشدّ الياء، أي تجده غنياً مقتدرًا على الماظرة». وانظر: النهاية، ج ٤، ص ٣٥٢ (ملا)، مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧٢.

(٥) في «ف»: «الْحُجَّةُ مَنْ» بدل «من».

(٦) في «ب»: «لَهُمْ».

(٧) في «ف، بـس» وشرح المازندراني والوافي: «يَشَدَّ».

(٨) في «ب، ج، بـج، بـج، بـس، بـف» والوافي: «وَالْأَرْضِ».

قالَ (١) الشَّامِيُّ: فَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمُ ذَلِكَ؟ (٢) قَالَ هَشَامٌ: سَلْمَةُ عَمَّا بَدَأَ اللَّهُ^{عَزَّوَجَلَّ}، قَالَ الشَّامِيُّ: قَطَعْتَ عُذْرِي فَعَلَى السُّؤُلِ. فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَلِيلِ: «يَا شَامِيُّ، أُخْبِرُكَ كَيْفَ كَانَ سَفْرُكَ، وَكَيْفَ كَانَ طَرِيقُكَ، كَانَ كَذَا وَكَانَ (٣) كَذَا». فَأَقْبَلَ الشَّامِيُّ يَقُولُ: صَدَقْتَ، أَسْلَمْتُ اللَّهَ السَّاعَةَ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَلِيلِ: «بَلْ أَمْنَتْ بِاللَّهِ السَّاعَةَ، إِنَّ الْإِسْلَامَ قَبْلَ الْإِيمَانِ، وَعَلَيْهِ يَتَوَارَثُونَ وَيَتَنَاكْحُونَ، وَالْإِيمَانُ عَلَيْهِ يُتَابُونَ (٤)». فَقَالَ الشَّامِيُّ: صَدَقْتَ، فَإِنَّا السَّاعَةَ أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولَ اللَّهِ، وَأَنَّكَ وَصِيُّ الْأَوْصِيَاءِ.

ثُمَّ التَّفَقَّتَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَلِيلِ إِلَى حُمْرَانَ (٥)، فَقَالَ: «تُبَحِّرِي الْكَلَامَ (٦) عَلَى الْأَثْرِ (٧) فَتَصِيبُ». وَالْتَّفَقَّتَ إِلَى هَشَامَ بْنِ سَالِمٍ، فَقَالَ: «تُرِيدُ الْأَثْرَ وَلَا تَعْرِفُهُ». ثُمَّ التَّفَقَّتَ إِلَى الْأَخْوَلِ، فَقَالَ: «قَيَّاسٌ رَوَاعٌ (٨)، تَكُسُّرُ بَاطِلًا بِبَاطِلٍ، إِلَّا أَنَّ بَاطِلَكَ أَظَهَرُ».

(١) في «بح»: «فَقَالَ».

(٢) في حاشية «ف»: «ذَاكَ».

(٣) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي. وفي المطبوع: «كان».

(٤) في «بر»: «اتوارثون وتنناكون، والإيمان عليه ثابون».

(٥) في «بر»: «الحمران».

(٦) في حاشية «بس»: «بالكلام». والباء للتعددية والفعل مجرد.

(٧) «على الأثر» أي على الأخبار المأثورة عن النبي والائمة صلوات الله عليهم. «الأثر»: مصدر قولك: أثرك الحديث، أي نقلته. والأثر، اسم منه. ومنه سمي الحديث أثراً؛ لأنَّه مأثور، أي متقول ينقله خلف عن سلف. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٧٤؛ المصباح المنير، ص ٤ (أثر).

(٨) في «ج، ض»: «رواع». وقوله: «رواع»، أي ميال عن الحق، من الرُّوغ والرُّوغان بمعنى الميل إلى الشيء سرًا، وطلب الشيء بكل طريق. وهو في الأصل ما يفعله الشغل، وهو أن يذهب هكذا وهكذا مكرًا وخديعة. انظر: المغرب، ص ٢٠؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٤٣١-٤٣٠ (روغ).

ثُمَّ التَّفَتَ إِلَى قَيْسِ الْمَاصِرِ، فَقَالَ: «تَنَكَّلُمُ، وَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ^(١) مِنَ الْخَيْرِ عَنْ رَسُولِ اللهِ تَعَالَى». أَبَعْدُ^(٢) مَا يَكُونُ^(٣) مِنْهُ، تَمُزُّجُ الْحُقُّ مَعَ الْبَاطِلِ، وَقَلِيلُ الْحُقُّ يَكْفِي عَنْ كَثِيرِ الْبَاطِلِ، أَنْتَ وَالْأَخْوَهُ قَفَازَانِ^(٤) حَادِقَانِ^(٥)». قَالَ يُونُسُ: فَظَنَّتُ - وَاللهُ أَكْبَرُ - يَقُولُ هَشَامٌ قَرِيبًا إِمَّا قَالَ لَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: «يَا هَشَامُ، لَا تَكَادُ تَقْنَعُ، تَلُوي رِجْلِيَّكَ^(٦) إِذَا هَمَّتَ بِالْأَرْضِ طِرْتَ^(٧)، مِثْلُكَ فَلِيَكُلُّ النَّاسَ، فَاتَّقِ الرَّلَةَ، وَالشَّفَاعَةُ مِنْ وَرَائِهَا إِنْ شَاءَ اللهُ^(٨)».

(١) هكذا في «ف، ض، بع، بر، بف» ومراة العقول. وفي المطبوع: « تكون».

(٢) في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧٥: «يختتم أن يكون «بعد» منصوباً على الحالية ساداً مسدّ الخبر، كما في قوله: أخطب ما يكون الأمير قائمًا، على اختلافهم في تقدير مثله».

(٣) هكذا في «ج، ض، بع، بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: « تكون».

(٤) «قفازان» من القفز بمعنى الوثوب، أي وثابان من مقام إلى آخر غير ثابتين على أمر واحد. وفي شرح صدر المتألهين، ص ٤٤: «هو من القفز بمعنى المكياط. والمراد علم الميزان، أي كانا حاذقين في علم الميزان». وفي حاشية ميرزا رفيعا: «فتقاران». أي فتحان عن المعاني المغلقة، مستخرجان للغواصين. انظر: الصاحاج، ج ٣، ص ٨٩١ (فقر)، حاشية ميرزا رفيعا، ص ٥٣٥؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٢٤؛ الوافي، ج ٢، ص ٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧٦. (٥) في «ف»: «وحاذقان».

(٦) «تلوي رجليك»، أي نفلته، تقول: لو يتُّحبل، أي فلتته. نظر: الصاحاج، ج ٦، ص ٢٤٨٥ (لوى).

(٧) في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧٧: «والحاصل أنت كلما قربت من الأرض وخفت الوقوع عليها لويت رجليك - كما هو شأن الطير عند إرادة الطيران - ثُمَّ طرت ولم تقنع. والغرض أنت لا تُعلَّب من خصمك قطّ». وفي حاشية ميرزا رفيعا، ص ٥٣٥: «ولا يخفى ما فيه من الدلالة على كمال قوته واقتداره في التكلم الذي كتبه بالطيران عنه تشبيهًا له في حاله بالطائر الكامل في قوته على الطيران، حيث ادعى له ما ينذر محققه في الطير».

(٨) الإرشاد، ج ٢، ص ١٩٤، بسنده عن الكليني، مع اختلاف يسير. وراجع: رجال الكثي، ص ٢٧٥، ح ٤٩٤؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٨١، ص ٢٥؛ الوسائل، ج ١٦، ح ٢١٣٣٣، ص ١٩٧؛

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو الثقة المعروف، صاحب التفسير، قمي، من الثامنة^(١)؛ وأبيوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال، كما عليه المشهور، قمي، من السابعة^(٢)؛ يونس بن يعقوب ثقة، كوفي، توفي بين سنة (١٨٣) وقبل (١٨٩ هـ)، من الخامسة^(٣).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي قدست نفسه: إنه مرسلاً^(٤)؛ لقوله في السند: (عن ذكره)، ولكن الكشي روی الخبر بنفس سند الحديث السابق، ويعلم أن الفرق بين الحديثين بأسناد الكليني على الصحيح إنما هو ذكر الواسطة بين إبراهيم بن هاشم في السابقة وعدمه في هذه.

وسند الكشي كان عن شيخه «محمد بن مسعود»، قال: حدثني علي بن محمد بن يزيد القمي، قال: حدثني محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثني أبو إسحاق إبراهيم بن هاشم، قال: حدثني محمد بن حماد، عن الحسن بن إبراهيم، قال: حدثني يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب، عن هشام بن سالم^(٥).

فلذا قد يقال أن الواسطة المرسلة هي كسابقتها، بل قد تكون عن الرجلين معاً - إسماعيل بن مرار والحسن بن إبراهيم - بقرينة الرواية السابقة، ويؤيد هذا أن المفید

وج ٢٧، ح ٣٣٢١٧، ص ٦٧، وفيهما من قوله: «فقلت: جعلت فداك إني سمعتك تنهى عن الكلام» إلى قوله: «وذهبوا إلى ما يريدون»؛ البحار، ج ٤٧، ح ٢٢١، ص ١٥٧، من قوله: «فقال الشامي: يا هذا من أنتظ للخلق» إلى قوله: «إناك وصي الأوصياء».

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ص ١٦٣-١٦٦.

(٣) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٠٤، ص ٤٧٠؛ وفي ج ٤، ح ٥٣٨.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٦٨.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٤٩٤، ص ٥٥٤.

٤٤ الواقي في تحقيق أسناد كتاب الكافي

لما رواها عن الكليني في الإرشاد، قال (عن ذكره) بدلاً من (عن جماعة من رجاله)^(١) ، ولكنه لم يذكر يونس بن عبد الرحمن في السندي، فلعله قصد التعدد الطولي بهذه الجماعة من الرجال؛ إذ اقتصر على إبراهيم ويونس بن يعقوب وأهمل ما بينهما ذاكراً بدلاً عن جميع الوسائل - التي قد تكون ثلاثة - (عن جماعة من رجاله).

وعلى كل تقدير فالوثيق بالسند مما لا يمكن ركون النفس إليه والاطمئنان به بشكل قوي، وإن كان غير بعيد؛ فالوثيق بها كسابقتها متزلزل بنحو من الأنجاء.

(١) الإرشاد، المفید، ج ٢، ص ١٩٤.

٤٣٨ / ٥. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلَىٰ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَيْنَا، قَالَ:

أَخْبَرَنِي الأَحْوَلُ أَنَّ رَبِّنَا بْنَ عَلَىٰ بْنِ الْحَسَنِ اللَّهُ بَعَثَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُسْتَخْفِي، قَالَ: فَاتَّسَعَهُ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، مَا تَقُولُ إِنْ طَرَقَكَ طَارِقٌ مِنَّا؟ أَتَخْرُجُ مَعَهُ؟ قَالَ^(١): فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ، خَرَجْتُ^(٢) مَعَهُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: فَإِنَّا أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ أُجَاهِدُ^(٣) هُؤُلَاءِ الْقَوْمَ، فَأَخْرُجْ مَعِي، قَالَ: قُلْتُ: لَا، مَا أَعْلَمُ جُعِلْتُ فِدَاكَ.

قَالَ: فَقَالَ لِي^(٤): أَتَرْغَبُ بِنَفْسِكَ عَنِّي^(٥)؟ قَالَ: فَقُلْتُ^(٦) لَهُ: إِنَّمَا هِيَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ كَانَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ حُجَّةً، فَالْمُتَحَلَّفُ عَنْكَ نَاجٌ، وَالْخَارِجُ مَعَكَ هَاكِلٌ، وَإِنْ لَا يَكُنْ^(٧) اللَّهُ حُجَّةً فِي الْأَرْضِ^(٨)، فَالْمُتَحَلَّفُ عَنْكَ وَالْخَارِجُ مَعَكَ سَوَاءً.

قَالَ: فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، كُنْتُ أَجْلِسُ مَعَ أَبِي عَلَى الْخِرْوَانِ^(٩)، فَيُلْقِمُنِي^(١٠)

(١) في «بر»: - «قال».

(٢) في «بر»: «فخر جت».

(٣) في «ج»: «واجاهدا».

(٤) في «ب»: «لي».

(٥) «أترغب بنفسك عنِّي»، أي أترى لنفسك علىِ فضلاً، أو كرهت نفسك لي وزهدت في بها. انظر: لسان العرب، ج ١، ص ٤٢٣ (رغب)، مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٧٨.

(٦) هكذا في «ب، ض، ف، بع، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي. وفي المطبع: «قلت».

(٧) هكذا في «ب، ج، ض، بع، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي. وفي «بر»: «لم يكن». وفي المطبع: «لاتكن».

(٨) في «ف، بف»: «في الأرض». وفي حاشية «ف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «في الأرض حجة».

(٩) «الخوان»: ما يوضع عليه الطعام عند الأكل، معزب. انظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢١١؛ النهاية، ج ٢، ص ٨٩ (خون).

(١٠) في «ج، ف»: «يلقمني». وفي «ض»: «فيليقمني». والتلقيم والإلقام بمعنى واحد في اللغة، وهو

البُضْعَةَ^(١) السَّمِينَةَ، وَيُبَرِّدُ لِلْلُّقْمَةَ الْحَارَّةَ حَتَّى تَبْرُدَ؛ شَفَقَةَ عَلَيَّ وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ مِنْ حَرَّ النَّارِ إِذَا^(٢) أَخْبَرَكَ بِالدِّينِ وَلَمْ يُخْبِرْ فِيهِ؟ قَلْتُ لَهُ: جَعَلْتُ فِدَاكَ، مِنْ شَفَقَيْهِ عَلَيْكَ مِنْ حَرَّ النَّارِ لَمْ يُخْبِرْكَ، خَافَ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَقْبِلَهُ، فَتَدْخُلَ النَّارَ، وَأَخْبَرَنِي أَنَا، فَإِنْ قِيلَتْ تَجْوُثُ، وَإِنْ لَمْ أَقْبِلْ لَمْ يُبَالِ أَنْ أَدْخُلَ النَّارَ.

لَمْ قُلْتُ لَهُ: جَعَلْتُ فِدَاكَ، أَتَنْتَ أَفْضَلُ أَمِ الْأَنْسِيَاءِ؟ قَالَ: بَلِ الْأَنْسِيَاءُ^(٣)، قُلْتُ: يَقُولُ يَعْقُوبُ لِيُوسُفَ: «يَا بُنْيَءَ لَا تَقْصُضْ رُؤْبِيَّةَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كِنْدَاهُ»^(٤)، لَمْ يُخْبِرْهُمْ حَتَّى كَانُوا لَا يَكِيدُونَهُ؟ وَلَكِنْ كَمَهُمْ ذَلِكَ، فَكَذَا أَبُوكَ كَنْمَكَ؛ لِأَنَّهُ خَافَ عَلَيْكَ.

قَالَ: فَقَالَ: أَمَا وَاللهِ، لَئِنْ قُلْتَ ذَلِكَ لَقَدْ حَدَثَنِي صَاحِبُكَ بِالْمَدِيْنَةِ أَنِ اُفْتَلُ وَأَضْلَبُ بِالْكُنَاسَةِ^(٥)، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَصَحِيقَةَ^(٦) فِيهَا قَتْلِيْ وَصَلَبِيْ، فَحَجَجْتُ^(٧)، فَحَدَثَتْ أَبَا عَبْدِ اللهِ الْعَلِيِّ بِمَقَالَةِ زَيْدٍ وَمَا قُلْتُ لَهُ، فَقَالَ لِي^(٨): «أَخْدَتْهُ مِنْ بَنْ يَدَنِي وَمِنْ خَلْفِهِ، وَعَنْ

وضع اللقبة في فم الغير، ولكن المازندراني في شرحه جعل الأولى متعددة فقرأ ما في المتن بها، والثانية لازمةً. وانظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٤٦ (لقم).

(١) «البُضْعَة»: القطعة من اللحم. الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٦ (بضم).

(٢) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي. وفي المطبوع: «إذا».

(٣) في الوافي: «قال».

(٤) يوسف (١٢): ٥.

(٥) «الكتناسة»: اسم موضع وملأة بالковفة. وفي شرح صدر المتألهين، ص ٤٤٥: «موقع قريب عن كوفة قتل فيه زيد بن علي». انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٣٠؛ الوافي، ج ٢، ص ٢٢٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٨٠.

(٦) في «ج، ض، بر»: «صحيفة».

(٧) في شرح صدر المتألهين، ص ٤٤٥: «قوله: فحججت، يحتمل أن يكون من تنمية كلام زيد».

(٨) في «ض»: «لي».

يَمْسِيهِ وَعَنْ شَمَالِهِ^(١)، وَمِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ وَمِنْ تُحْتِ قَدَمَيْهِ، وَلَمْ تَنْزِكْ لَهُ مَسْلَكًا يَسْلُكُهُ^(٢).

رجال السندي:

العدة وأحمد من تكررا كثيرا، والوثيق لا ريب متحقق في إخبارهما؛ وعلى بن الحكم، وأبأن بن عثمان الأحمر، ومؤمن الطاق - الملقب هنا بالأحول - من مرافقيل أحواهم وبيان وثاقتهم في الجزء الثاني من هذا الكتاب^(٣).

تحقيق الصدور:

ذكر المجلسي رضي الله عنه عن السندي أنه موثق كالصحيح^(٤)؛ لمكان أبأن، فهو ابن عثمان الأحمر، وقد وصف في موضع من الاختيار بأنه كان من الناوسية. والسندي على ما نتباه صحيح، فالسندي صحيح والوثيق متحصل، مع أن هناك لحن خطاب، وبعض إيجال في المتن وإن كان يبدو مفصلا.

(١) في «ب، ج، ض، بف» وحاشية «بع»، وشرح صدر المتألهين والوافي: «يساره».

(٢) الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٧٦، عن علي بن الحكم، عن أبأن؛ الوافي، ج ٢، ح ٦٨٦، ص ٢٢٣.

(٣) الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي، ج ٢، ص ١٩٢، وص ٤٥٨، وص ٣٩٩.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٧٧.

٢ - بَابُ طَبَقَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرَّسُولِ وَالْأُئْمَاءِ

١ / ٤٣٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حُمَّادٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَدُرْسَتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْهُ^(١)، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَلِيِّ: «الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ عَلَى أَرْبَعِ طَبَقَاتٍ: فَيَسِّيُّ مُنْبَأً^(٢) فِي نَفْسِهِ لَا يَعْدُو غَيْرَهَا؛ وَنَبِيُّ يَرِيٌّ فِي النَّوْمِ، وَيَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَلَا يُعَايِنُهُ فِي الْيَقَظَةِ، وَلَمْ يُبَعِّثْ إِلَى أَحَدٍ، وَعَلَيْهِ إِمامٌ مِثْلُ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ عَلَى لُوطٍ^(٣)؛ وَنَبِيُّ يَرِيٌّ فِي مَنَامِهِ، وَيُعَايِنُ الْمُلْكَ وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَى طَائِفَةٍ قَلُوْا أَوْ كَثُرُوا كَيْوُنُسَ - قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - لِيُونُسَ: «وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِ مِائَةً أَلْفَ اُوْيَزِيدُونَ»^(٤) قَالَ: يَرِيُّدُونَ ثَلَاثِينَ أَلْفًا، وَعَلَيْهِ إِمامٌ؛ وَالَّذِي يَرِيٌّ فِي نَوْمِهِ^(٤)، وَيَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَيُعَايِنُ فِي الْيَقَظَةِ، وَهُوَ إِمامٌ مِثْلُ أُولِيِّ الْعِزْمِ، وَقَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمَ^(٥) بَيْتَهُ».

(١) الظاهر البدوي من السندي، عطف «درست بن أبي منصور عنه» على «هشام بن سالم»، فيروي أبو يحيى الواسطي عن هشام بن سالم تارة بلا واسطة، وأخرى بواسطة درست بن أبي منصور؛ فعليه ضمير «عنه» راجع إلى هشام بن سالم. لكن الخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٣٧٣، ح ٢٠، بسنده عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور الواسطي عنها^{الله}. وورد في الاختصاص، ص ٢٢ أيضاً، وفيه: «أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور عنهم^{الله}».

فعليه، لا يبعد القول بزيادة «قال أبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَلِيِّ» في السندي. وأنه كان زيادة تفسيرية في حاشية بعض النسخ، ثم أدرج في المتن بتخليق سقوطه منه، فتأمل.

(٢) في شرح صدر المتألهين، ص ٤٦: «منباً، أي من الإفعال». وفي شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٣٤: «الظاهر أنَّ «منباً» اسم مفعول من أَنْبَأَهُ، أو نَبَأَهُ، إذا أخبرَهُ».

(٣) الصافات (٣٧): ١٤٧.

(٤) في «ف، بع، بس» وحاشية «ج، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي: «منامه».

وَلَيْسَ بِإِيمَانٍ حَتَّى قَالَ اللَّهُ^(١): «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمَنْ ذُرِّيَّقِيْ فَقَالَ^(٢)
اللَّهُ^(٣): «لَا يَنْأِلُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ»^(٤) مَنْ عَبَدَ صَنْعَاهُ أَوْ وَنَاهَا^(٥)، لَا يَكُونُ إِيمَاماً»^(٦).

رجال السندي:

وب قبل البدء بتحقيق صدورها ينبغي بيان ترتيب سندتها، ويعرف ترتيب السندي من الطبقة والسلالسل المتعاهدة، فالكليني يروي بسلسلة متكررة في طريقه إلى هشام بن سالم الجاويقي، وهي: عن شيخه محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن سهيل بن زياد أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم الجاويقي، كما في مواضع عدّة من الكافي^(٧)، وبهذا تحرز السلسلة السنديّة الأولى من سندنا في المقام فهي من السلاسل المتعاهدة، كما أنها موافقة لظاهر السندي هنا.

وكذلك ورد أنّ أحمد بن محمد بن عيسى يروي عن درست بواسطة شيخه أبي يحيى الواسطي، مما يناظر السندي الثاني لروايتنا هذه^(٨)، فيكون الترتيب السندي لروايتنا في المقام:

(١) في «ب، ج» والوافي: «الله».

(٢) في «بر»: «قال».

(٣) في «بع، بر»: «الله». وفي البصائر: «بأنه يكون في ولده كلهم، قال» بدل «فقال الله».

(٤) البقرة(٢): ١٢٤.

(٥) في «بف»: «وَنَاهَا أَوْ صَنْعَاهُ».

(٦) الاختصاص، ص ٢٢، بسنده عن محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي يحيى الواسطي. بتصانير الدرجات، ص ٣٧٣، ح ٢٠، بسنده عن أبي يحيى الواسطي الوافي، ج ٢، ح ٥١١، ص ٦٨.

(٧) يلاحظ، الكافي: ج ١، ص ٢٨٥، ح ٤٦؛ وج ١، ح ٧، ص ٣٥١؛ وج ٣، ح ١١، ص ٤٤.

(٨) يلاحظ، البصائر ص ٥١٣.

الكليني عن شيخه العطار عن الأشعري عن أبي يحيى الواسطي عن شيخيه هشام ودرست معا.

ويؤكّد هذا الترتيب السندي أن الصفار رواها في بصائره قائلًا: «حدثنا محمد بن هارون، عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور الواسطي، عنهما عليهما السلام»^(١).

وقال محققو الطبعة الحديثة في هذا الموضع كما يظهر من هامشهم على المتن، والمنقول كله في كتابنا: «الظاهر البدوي من السندي، عطف «درست بن أبي منصور» عنه» على «هشام بن سالم»، فيروي أبو يحيى الواسطي عن هشام بن سالم تارة بلا واسطة، وأخرى بواسطة درست بن أبي منصور؛ فعليه ضمير «عنه» راجع إلى هشام بن سالم، لكن الخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات^(٢)، بسنده عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور الواسطي عنهما عليهما السلام. وورد في الاختصاص^(٣) أيضًا، وفيه: «أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور عنهم عليهما السلام». فعليه، لا يبعد القول بزيادة «قال أبو عبد الله عليهما السلام» في السندي، وأنه كان زيادة تفسيرية في حاشية بعض النسخ، ثم أدرج في المتن بتخيّل سقوطه منه، فتأمل»^(٤).

وعدم استبعاد زيادة جملة (قال أبو عبد الله عليهما السلام) كما ذكره قادر التحقيق في محله، فإنه على الترتيب السندي الذي ذكرنا تكون كلمة (عنه) التي بعد درست لغوا، والحال أن الاضطراب في السندي إنما هو في نسبته إلى أي إمام معصوم.

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣٩٣، باب الفرق بين الأنبياء والرسل والأئمة عليهما السلام، ح ٢٠.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣٩٣، ح ٢٠.

(٣) الاختصاص، المفيد، ص ٢٢.

(٤) الكافي، الكليني، ج ١، ص ٤٢٥ (طبعة دار إحياء التراث).

هـ أبو يحيیی الواسطی:

المبحث الأول: في كونه سهیل بن زیاد أو زکریا بن یحییی.

وكونه زکریا توهם فاسد، فإن زکریا بن یحییی ذكره النجاشی، وقال: «زکریا بن یحییی الواسطی ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ذكره ابن نوح»^(١).

وعلى ذلك فهو من الخامسة على أفضل تقدير، هذا إن لم يكن من الرابعة، وأما كون اسمه زکار أو زکریا فليس هذا محله، أما الرجل في سندنا هذا، والذي هو نفسه في باقي الأسناد، فهو من السادسة، وتروي عنه السابعة، وأكثر من يروي عنه أَحَدُ بْنُ مُحَمَّد عيسى المتوفى بعد (٢٧٤ هـ)، أو حتى بعد (٢٨٠ هـ)، والذي لا يمكن أن يروي عن الخامسة مطلقاً، فضلاً عن أن يروي عن الرابعة.

ويظهر من النجاشی أن تلك الکنية هي للراوی المسمى سهیل بن زیاد، حيث قال في اسمه: «سهیل بن زیاد أبو يحيیی الواسطی»^(٢).

ويظهر أيضاً من ترجمة النجاشی له أنه من نفس طبقة أبي يحيیی الواسطی الذي في الأسناد، فكلا العنوانين من السادسة، فإن من محاسبة طريق النجاشی إليه يظهر كونه منها؛ فالحمیری يروي عنه بواسطة واحدة، والحمیری من الثامنة.

ويؤکد كل هذا ما ذكره الشیخ في الفهرست، حيث قال: «سهیل بن زیاد الواسطی، يكنی أبو يحيیی.. محمد بن الحسن - أبي ابن الولید - عن سعد والحمیری، عن أَحَدُ بْنُ مُحَمَّد - أبي ابن عيسى الأشعري - وأَحَدُ بْنُ أبي عبد الله - أبي البرقی - عن أبي يحيیی سهیل بن زیاد»^(٣).

وعليه فمن يروي عنه أَحَدُ بْنُ محمد بن عيسى، والمکنی بأبي يحيیی الواسطی، هو

(١) رجال النجاشی، النجاشی، ص ١٧٣، ت ٤٥٦.

(٢) رجال النجاشی، النجاشی، ص ١٩٢، ت ٥١٣.

(٣) الفهرست، الشیخ الطووسی، ص ١٤٢، ت ٣٤٠.

عينه سهيل بن زياد، وهو ما يظهر مصرحاً به أيضاً في الأسناد، حيث روى الصدوق في الخصال، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْحَمِيرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو يَحْيَى سَهِيلُ بْنُ زَيْدَ الْوَاسِطِيُّ بِإِسْنَادِهِ، يُرْفَعُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: لَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّمْسَ فَإِنَّهَا مُبْخَرَةٌ، تَشَحِّبُ اللَّوْنَ وَتَبْلِي الثَّوْبَ، وَتَظَهِّرُ الدَّاءُ الدَّفِينُ»^(١).

أما ما قيل من أن الذي يروي عنه أَحْمَدَ بْنَ عَيْسَى، والمكى بأبي يحيى الواسطي، هو ذكرِيابن يحيى؛ بدلالة رواية الكشي عن «محمد بن قولويه»، قال: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَيْسَى، عَنْ أَبِي يَحْيَى زَكْرِيَاً بْنَ يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ...^(٢). فليست بصحيح، وهذا السنّد مصحف مغلوط، ويidel على هذا أن الكشي روى تمام هذه الرواية في موضع آخر، وذكر في السنّد أنه رواها بطريقه إلى سعد، قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَيْسَى، عَنْ أَبِي يَحْيَى سَهْلِ بْنِ زَيْدِ الْوَاسِطِيِّ...^(٣).

ويظهر جلياً أنَّ الخبرين رواية واحدة قد وقع التصحيح في سندتها من مطالعة الخبرين واحداً تلو الآخر، من دون حاجة لبيان زائد. ففي الخبر الأول: (حدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ قُولُوِيَّهُ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَيْسَى، عَنْ أَبِي يَحْيَى زَكْرِيَاً بْنَ يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ). حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَخِيهِ جَعْفَرِ بْنِ عَيْسَى وَأَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَانَ الْمُغَиْرَةُ بْنُ سَعِيدٍ يَكْذِبُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَذَاقَهُ اللَّهُ حَرَّ الْحَدِيدِ»^(٤).

وفي الخبر الثاني: سعد، قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَيْسَى، عَنْ أَبِي يَحْيَى سَهْلِ بْنِ زَيْدِ الْوَاسِطِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَخِيهِ جَعْفَرِ وَأَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ،

(١) الخصال، الصدوق، ص ٩٧، ح ٤٤.

(٢) اختصار معرفة الرجال، الشیخ الطوسي، ج ٢، ص ٤٨٩.

(٣) اختصار معرفة الرجال، الشیخ الطوسي، ج ٢، ص ٥٩١.

(٤) اختصار معرفة الرجال، الشیخ الطوسي، ج ٢، ص ٤٨٩.

قال، قال أبو الحسن الرضا عليه السلام: كان بنان يكذب على علي بن الحسين عليه السلام فإذا قه الله حرّ الحديد، وكان سعيد بن المغيرة بن سعيد يكذب على أبي جعفر عليه السلام فإذا قه الله حرّ الحديد، وكان محمد بن بشير يكذب على أبي الحسن موسى عليه السلام فإذا قه الله حرّ الحديد، وكان أبو الخطاب يكذب على أبي عبد الله عليه السلام فإذا قه الله حرّ الحديد، والذي يكذب على محمد بن فرات، قال أبو يحيى: وكان محمد بن فرات من الكُتاب، فقتله إبراهيم بن شكله^(١).

فلا يلاحظ أن الخبر الثاني هو الأصل، وأن الأول إنما هو جزء منه، ويلاحظ أن ما وجد في سند الخبر الأول بذكر زكريا قد كان في خبر الأصل بسهل بن زياد فلا يحصل الوثوق بما في السندين، ولذا لا يصلح مستندا لأي من القولين، إلا أن الظاهر من الطبة ومن سند الخصال هو أن الصحيح في السندين هو كونه سهيل بن زياد الواسطي.

ويتضح أن القول بكون أبي يحيى الواسطي الذي في الأسناد هو زكريا بن يحيى الثقة باطل بحسب مقتضيات الصناعة، لا أقل من جهة اختلاف الطبقية، وكذا القول بالاشتراك، والمعنى كون المكى بأبي إسحاق الواسطي هو سهيل بن زياد بلا ريب، خصوصاً وأن الشيخ ذكر أن أحمد بن محمد بن عيسى يروى عنه كما في الأسناد.

المبحث الثاني: في وثاقته.

والرجل من تعارضت فيه قرائن التضعيف والتوثيق، ولذا فالامر فيه مشكل، والتوقف في شأنه هو المصير، وتفصيل الكلام فيه يتضح من مراجعة ما قيل فيه، وما نقلوا عنه.

فأما الأقوال فيه، فأول ما نتعرض لما ذكره النجاشي في فهرسته، حيث قال: «سهيل بن زياد أبو يحيى الواسطي، لقي أبا محمد العسكري عليه السلام. أمه بنت محمد بن النعمان أبو جعفر الأحوال مؤمن الطاق شيخنا المتكلم عليه السلام، وقال بعض أصحابنا: لم يكن سهيل بكل الثبت في الحديث، له كتاب نوادر، أخبرنا به محمد بن علي بن شاذان، عن أحمد بن

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٥٩١.

محمد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر، عن محمد بن هارون، عن سهيل^(١).

ويظهر من نسبة أنه حسب الظاهر من السادسة، وهو الظاهر أيضاً من سند النجاشي إليه، ويظهر من بقائه ولقائه الإمام العسكري عليه السلام أنه باق لسنة (٢٣٢هـ)، وهي من سنوات السادسة، خصوصاً صغارهم أو من طالت بهم الأعمار دون حد التعمير.

وقال عنه الشيخ في الفهرست: «سهيل (سهيل) بن زياد الواسطي، يكنى أبي يحيى، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن سعد (بن عبد الله)، والحميري، عن أحمد بن محمد وأحمد بن أبي عبد الله، عن أبي يحيى، سهيل (سهيل) بن زياد»^(٢).

ويظهر بخلافه من سند الشيخ إليه أنه هو من يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى، بقوله: (أحمد بن محمد) المطلق المتبع بمعية زميله البرقي صاحب المحسن، مما يعني أن المكنى بأبي يحيى والمسمى سهيل بن زياد هو من السادسة من يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى، والموجود في الأسناد بنفس ذينك الوصفين.

وكذا ذكره الشيخ في باب الكني، وقال: «أبو يحيى الواسطي، له كتاب، رويناه بالإسناد الأول، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه»^(٣).

وعده أيضاً في من لم يرو عنهم عليه السلام قائلاً: «سهيل (سهيل) بن زياد الواسطي، روى عنه البرقي»^(٤). وفي الكني في من لم يرو عنهم، قائلاً: «أبو يحيى الواسطي، روى عنهم محمد بن أحمد بن يحيى»^(٥). وكان قد عده بعد أبي علي النيشابوري، وأبي عبد الله الجاموراني، الذين ذكر وهم أيضاً فيمن استثناه ابن الوليد.

وذكره النجاشي في ترجمة صاحب النوادر، وأنه من استثنى، فقال: «واستثنى ابن

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٩٢، ت ٥١٣.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٤٢، ت ٣٤٠.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢٧٣، ت ٨٤٨.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٤٢٧، ت ٦١٤٥.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٤٥١، ت ٦٤١٤.

الوليد، والصادق، وابن نوح، في جملة ما استثنوه من روایات محمد بن أحمد بن يحيى، روایته عن أبي يحيى الواسطي^(١)، وكذا ذكره الشیخ فیمن استثنام ابن الولید^(٢).

وفي كتاب ابن الغضائري: «سہیل بن زیاد، أبو یحییی الواسطی، امہ بنت محمد بن النعماً مؤمن الطاق، حدیثه نعرفه (تارة) وننکرہ (آخری)، ویجوز أن یخرج شاهداً»^(٣).

والمحصلة العامة من وصف القدماء حال الرجل ليست بتلك التي تفضي إلى قبول روایاته، فالنجاشی بقوله: لم يكن بكل الثابت، فيظهر منه أنه لا يعتمد عليه مع أنه لا يضعفه، وكذا يظهر مما في المسمى بكتاب ابن الغضائري، ويأتي ابن الوليد وابن نوح والصادق ویستثنون روایاته من نوادر الحکمة، فیهمدون ما يمكن أن یقيم صلبه.

ولذا وصفه بعض الفقهاء عند التعرض لحاله بالضعف أو الجهالة، فقال في الاستقصاء: «أبو يحيى الواسطي وليس بثقة، ولا يبعد أن يكون هو سہیل بن زیاد، إلا أن الشیخ في الفهرست ذكر في الکنی أبا یحییی الواسطی ولم یذكر الاسم، غير أن الروای عنه في الاسم والکنیة أحمد بن أبي عبد الله، فالاتحاد قريب، وإن كان في كتاب الرجال ذکر أبا یحییی الواسطی، فیمن لم یرو عن الأئمۃ للبیان والروای عنه محمد بن أحمد بن يحيى؛ إذ لا مانع من ذلك، بل في كتاب الرجال اتفق أنه ذکر سہیل بن زیاد، روى عنه البرقي، وفي الکنی قال: إن الروای عن أبي یحییی، محمد بن أحمد بن يحيى، وأمثاله هذا من الشیخ كثير»^(٤).

وكذا المحقق السبزواري فقد ذهب إلى جهالته، وقال في روایة: «لکن فيها ضعف؛ لإرسالها، وجهالة أبي یحییی الواسطی»^(٥).

(١) رجال النجاشی، النجاشی، ص ٣٤٨، ت ٩٣٩.

(٢) الفهرست، الشیخ الطوسي، ص ٢٢٢، ت ٦٢٢.

(٣) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٦٦، ت ٦٣.

(٤) استقصاء الاعتبار، الشیخ محمد بن الحسن، ج ٢، ص ٢٢٨.

(٥) ذخیرة المعاد، المحقق السبزواري، ج ١، ق ١، ص ١٤٤.

وفي قبال هذا ذهب شيخ مشائخ مشائخنا - صاحب المستدرك - ليس إلى توثيقه فحسب، بل إلى التوثيق به، وجعل الرواية عنه قرينة للوثاقة!! فذكر في توثيقه لدرست: «إن درستا من روى عنه ابن أبي عمير والبزنطي، وهما لا يرويان إلا عن ثقة، وأيضاً روى عنه يونس والحسن بن محبوب وابن بكر، وهؤلاء من أهل الإجماع، ثم قال بعدهما مباشرة في تعداد من روى عن درست: ومن أضرابهم - أي من أضراب أهل الإجماع - من الأجلاء: النضر بن سويد، والحسن بن علي الوشاء إلى أن ذكر منهم أبا يحيى الواسطي»^(١).

وقال عند التعرض لحاله: «سهيل بن زياد، أبو يحيى الواسطي، لقى أبا محمد العسكري عليه السلام كتاب يرويه ابن الوليد عن الحميري، وسعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد، وأحمد بن أبي عبد الله، عنه، ومعه لا وقع لقول ابن الغضائري.. بعد رواية هؤلاء الأجلاء كتابه»^(٢).

والحال أنه لو كان الأمر مقتضاً على مقوله ابن الغضائري لأمكن المساعدة على ما ذهب إليه صاحب المستدرك، لكن أين ذهبت عبارة النجاشي، بل وما يفعل باستثناء ابن الوليد، وإقرار النجاشي له؟

وتحقيق الحال في الرجل أن يقال: إن الرجل من تعارضت فيه قرائن التوثيق والتضعيف، فإذا كان أحد الرواية عنه، واستثناء ابن الوليد يجعل الأمر يدور بين رأي الرجلين في الرجل.

فإانا نلاحظ أن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري قد روى عنه، وهو لا يروي إلا عن عمن يثق به كما خلصنا في بحث سابق، ولو كان أحد قد روى روايتين أو ثلاثة عن الرجل، أو روى عنه مباشرة وبواسطة مما يشير إلى تزلزل وثوقاً بتوثيق أحمد له^(٣)؛ لكان

(١) ينظر خاتمة المستدرك، التوري، ج ٤، ص ٢٨٩.

(٢) خاتمة المستدرك، التوري، ج ٨، ص ٦٢.

(٣) نعم روى عنوان أحد بن محمد المطلق في رواية الغراب بواسطة محمد بن مسلم، وليس هذا أولاً

الأمر سهلاً في سهيل، وكان الاستثناء مما لا يقاوم، لكن أن يكثر أَحْمَدُ عن الرجل وهو ضعيف فهو صعب بمكان، فحتى من لا يرتضي أن يكون أَحْمَدُ بن محمد بن عيسى من لا يروي عن الثقات، فإنه لا ينكر أنه لا يروي عن الضعفاء.

وأما سيرته وأساتذته، فيظهر أن الرجل من يدمن الإرسال، فلا يظهر له مسماً ينبع يكون مسلكه مسلكهم، ومشربه مشربهم، بل كثرة الإرسال منه مؤشر في جانب السلب، وأما متون ما يرويه فهو بين بين، ففيه المنكر وفيه المعتمد، فمحصل الكلام فيه أن الرجل لا يعلم حاله، وهو من صغار السادس من أدرك الإمام العسكري عليه السلام.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله في وصفه: «ضعف، قوله: درست؛ إما معطوف على هشام، والضمير في (عنه) راجع إلى الإمام عليه السلام، أو إلى هشام، ينقله عنه بواسطة أيضاً، أو على أبي يحيى، والضمير راجع إلى هشام»^(١).

والظاهر أن وصف العلامة المجلسي رحمه الله السندي بالضعف؛ لكان أبي يحيى الواسطي، فهو رحمه الله يضعف أحاديث أخرى ليس في سندها من فيه كلام سواه.

والسندي المسطور وفق الترتيب الذي ذكرنا يتوقف اعتباره على الوثوق بأبي يحيى الواسطي، وأما الخلاف في درست فليس له أثر، بعد كونه أحد الواسطتين في طبقة واحدة، فيسدّ هشام بن سالم الجاويقي الثقة المعروف مسدّه. وعلى ذلك فالوثوق بصدور الرواية من هذا السندي متغدر.

من روایات الأشعري، فمحمد بن مسلم هنا هو على أفضل تقدير محمد بن أسلم، وهذا الأخير من أعرض عنه الأشعري كما بيناه في مورد سابق، فيكون المراد بأحمد بن محمد هنا هو البرقي.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٠.

٤٤٠ .٢. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَمْنَ ذَكْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانٍ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ اللهِ الْتَّلِيلَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - اخْتَدَ إِبْرَاهِيمَ الْتَّلِيلَ عَبْدًا قَبْلًا أَنْ يَتَّخِذَهُ تَبِيًّا، وَإِنَّ اللَّهَ اخْتَدَهُ تَبِيًّا قَبْلًا أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولًا، وَإِنَّ اللَّهَ اخْتَدَهُ رَسُولًا قَبْلًا أَنْ يَتَّخِذَهُ حَلِيلًا، وَإِنَّ اللَّهَ اخْتَدَهُ حَلِيلًا قَبْلًا أَنْ يَجْعَلَهُ^(١) إِمامًا، فَلَمَّا جَمَعَ^(٢) لَهُ الْأَشْيَاءَ، قَالَ: إِنِّي جَاعِلُكَ لِلتَّابِعِينَ إِمامًا، قَالَ: فَمَنْ عَظِيمُهَا فِي عَيْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «وَمَنْ ذَرَّيْقَ قَالَ لَا يَنْأِلُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ»، قَالَ: لَا يَكُونُ السَّفِيفُ^(٣) إِمامَ الْتَّقِيِّ.

رجال السندي:

محمد بن الحسن الصفار وجه، ثقة، صاحب كتاب بصائر الدرجات، توفي سنة (٢٩٠ هـ)، من كبار الثامنة^(٤)؛ وعمن ذكره، إرسال في السندي؛ محمد بن خالد البرقي الألب، ثقة مع بعض لين، من صغار السادسة^(٥)؛ ومحمد بن سنان الرواи المشهور الذي قلنا بوثاقته وعدم الوثوق بسند مروياته ومصدرها، توفي سنة (٢٢٠ هـ)، من السادسة^(٦)؛ وزيد الشحام أبوأسامة زيد بن يونس، ثقة، من صغار الرابعة التي أدركتها بعض السادسة، نعم عده السيد البروجردي في مواضع من الخامسة، وفي أخرى تردد بين الرابعة والخامسة^(٧).

(١) في «ف» والاختصاص: أَنْ يَتَّخِذَهُ.

(٢) احتمل المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٨٥ كون «جمع» مجهولاً.

(٣) الاختصاص، ص ٢٢، بسند آخر؛ الوافي، ج ٢، ح ٥١٢، ص ٦٩؛ البحار، ج ١٢، ح ٣٦، ص ١٢.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠، وكذا ح ٤٤٦، في هذا الجزء

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٣، ص ٢٥٨.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٧، ص ١٠٧.

(٧) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٥٥، ص ١٧٤.

تحقيق الصدور

قال المجلسي تناوله: ضعيف^(١). وسند الرواية هنا يعاني مشكلتين، الإرسال بين الصفار والبرقي الأب، وجود محمد بن سنان الذي نشأ في تلقيه من مشائخه، وخصوصاً أنه يروي هنا عن أبي أسامة الشحام الذي في طبقته كلام، وفي إدراك زملاء ابن سنان له كلام آخر.

أما باقي السند فليس فيه من عيب، فقد ذكرنا أن محمد بن الحسن هو الصفار، صاحب البصائر، من كبار الثامنة، قمي، توفي سنة (٢٩٠هـ)؛ ومحمد بن خالد هو البرقي الأب، من صغار السادسة، ومحمد بن سنان الراوي ذات الصيت، كوفي، من السادسة، توفي سنة (٢٢٠هـ)؛ وزيد الشحام هو أبوأسامة، كوفي، اختلف في طبقته بين أن يكون من الرابعة أو من الخامسة، وكل هؤلاء من الثقات، وإن كان هناك بعض الذين في البرقي، وعدم ثقوق بالسند من بعد محمد بن سنان لاعتراضه بالوجادة.

نعم ذكر محققون الطبعات الحديثة أن المفید (رضوان الله تعالى عليه) رواها في الاختصاص بسند آخر، لكن سند الاختصاص أشد ضعفاً من سند الكافي. فقد رواها بسنته عن أبي الحسين الأستاذ، عن أبي الحسين صالح بن حاد الرازى يرفعه^(٢)، فالسند من قاصر إلى أكثر قصوراً، وفي السياق نفسه وصف المجلسي طاب ثراه الرواية بالضعيفة^(٣).

لكن يمكن أن يقال: إنه يمكن المحاولة في تصحيح الرواية من جهة أن الصفار روى في بصائره خبراً مشابهاً بمضمونه، وهو كذلك عن البرقي، ويحده أنه هو نفسه، فالبرقي الأب ينقل معظم أحاديثه بالمعنى لا بتام اللفظ، وهذا معنى ضعفه في الحديث، الذي وصفوه به، قال الصفار: حدثنا محمد بن عبد الجبار، عن أبي عبد الله البرقي، عن فضالة، عن عبد الحميد بن نصر، قال: قال أبو عبد الله: ينكرون الإمام المفترض

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٥.

(٢) الاختصاص، المفید، ص ٢٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٥.

الطاعة، ويجدون به، والله ما في الأرض منزلة أعظم عند الله من مفترض الطاعة، وقد كان إبراهيم دهراً ينزل عليه الأمر من الله، وما كان مفترض الطاعة، حتى بدا له أن يكرمه ويعظمه، فقال: إني جاعلك للناس إماماً؛ فعرف إبراهيم ما فيها من الفضل، قال: ومن ذريتي، فقال: لا ينال عهدي الظالمن، قال أبو عبد الله: أي إنما هي في ذريتك لا يكون في غيرهم^(١).

وأسناد الصفار عن شيخه محمد بن عبد الجبار وهو ابن أبي الصهبان الثقة المعروف، والبرقي هو الأب، وفُضالة هو ابن أيوب الأزدي الثقة، المرددي كونه من الخامسة أو السادسة، وأما شيخ فضالة وهو عبد الحميد بن نصر (نصر) فممن لم يذكره أهل الفهارس والرجال، فلا مستند لتوثيقه، وقد يقال بوثاقته لما حكى عن الوحد من أنه روى عنه إضافة لفضالة؛ أحد بن محمد بن عيسى الأشعري، ولكن هذا لا يستقيم بحال، ففضلاً عن عدم وجود ذلك في الأسناد، فإن اختلاف الطبقة قاضٍ ببطلان هذه الدعوى، وبينه: أن الرجل روى عنه فضالة كما هو متفق عليه وبلا أدنى شك، وفضالة من روى عنه صغار السادسة كمحمد البرقي الأب، بل وقيل: إن روایات الحسين بن سعيد والذي هو شيخ أحد بن محمد بن عيسى هي بواسطة أخيه الحسن، فيكون الرجل شيخ فضالة الذي هو شيخ الحسن الذي هو شيخ الحسين بن سعيد الذي هو شيخ أحد بن محمد بن عيسى على هذا التقدير، فكيف تقبل رواية أحد بن محمد بن عيسى عنه مباشرة.

ولعل ما جعل الوحد يتوهם هو سند من أسناد إبراهيم بن هاشم روى فيه عمن كانه بأبي جعفر^(٢) عن الرجل؛ فتوهم أن أبي جعفر هذا هو أحد، وهو لا يصح، بل روى الصدوق رواية في نفس موضوع رواية البصائر التي لعلها أو همت الوحد، بعين السنده وفيه إبراهيم بن هاشم عن أبي جعفر محمد بن جعفر عن عبد الحميد بن نصر^(٣)، فليس

(١) البصائر، الصفار، ص ٥٢٩، باب ١٨، ح ١٢.

(٢) البصائر، الصفار، ص ٤٤٣، باب ٣، ح ٢.

(٣) كمال الدين وثام النعمة، الصدوق، ص ٤١٥، باب ٤٠، ح ٥.

لأبي جعفر في هذا الموضع علاقة بأبي جعفرنا أحمد بن محمد بن عيسى إلا تشابه الكنية!
وهنا هل يمكن أن يقال بتعاضد الأسناد الثلاثة للرواية بفرض أن ما في البصائر هو
نفس ما في الكافي والخصال فيوثق بصدورها؟

والجواب: إن عين ألفاظ تلك الرواية بكل تلك الصيغ لا يوثق بصدورها، ولكن
صدور هذا المضمون إجمالاً منهم ^{ليلاً} مطمأن به.

٤٤١/٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحَدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ^(١) بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَبِيِّ^(٢)، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي يَعْقُوبِ^(٣)، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدَ اللَّهِ الْيَلِلِيَّاً يَقُولُ: «سَادَةُ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ حَسَّةٌ، وَهُمْ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَعَلَيْهِمْ دَارَتِ الرَّحْيَةِ^(٤): نُوحٌ وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَعَلَى جَمِيعِ الْأَئِمَّةِ»^(٥).

(١) في «بس، بف، جر»: «عن محمد». وهذا مما يؤكد وقوع السقط في الأسناد بجواز النظر من لفظ إلى لفظ مشابه آخر، كما في سندها.

(٢) كذا في النسخ والمطبع، لكن الصواب إما زيادة «الختعمي»؛ لأن كان في حاشية بعض النسخ كالتفسير لمحمد بن يحيى، فأدرج في المتن بتخييل سقوطه منه، وإما كونه مصحفاً من «الخزار» فقد تكررت رواية أحد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن يحيى الخزار في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٩٢ - ٣٩٣.

وأما محمد بن يحيى الخنعمي فقد ذكر النجاشي في رجاله، ص ٣٥٩، الرقم ٩٦٣، أنه روى عن أبي عبد الله اليللي يؤيد ذلك أن أكثر روايات الخنعمي قد وردت عن أبي عبد الله اليللي بلا واسطة، وروايته عنه اليللي بواسطتين غير معهودة، كما أن أكثر رواياته رواها عنه إما ابن أبي عمر - وهو من مشايخ أحد بن محمد الواقع في السندي - أو القاسم بن محمد، شيخ الحسين بن سعيد الذي نفسه من مشايخ أحد بن محمد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٩٢ - ٣٩٣.

هذا، وتبين مما مرّ وقوع الخلل في ما ورد في بعض الأسناد؛ من رواية أحد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى الخنعمي.

(٣) في «بر»: «ابن أبي يعقوب». ولا يخفى ما فيه من السهو.

(٤) قال في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٨٦: «أي رحى النبوة والرسالة والشريعة والدين، وسائر الأنبياء تابعون لهم، فهم بمنزلة القطب للرحى. وقيل: كنى بالرحى عن الشرائع؛ لدورانها بين الأمم مستمرة إلى يوم القيمة».

(٥) الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الشرائع، صدرح ١٤٨٩؛ والمحاسن، ص ٢٦٩، كتاب مصابيح الظلم، صدرح ٣٥٨؛ بسند آخر عن أبي عبد الله اليللي، ذيل الآية: «فَاضْرِبْ كَثَافَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ»؛ كامل الزیارات، ص ١٧٩، الباب ٧٢، ضمن ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله وعلي بن الحسین اليللي. وفي الكافي، كتاب الحجۃ، باب أن الأئمة ورثوا علم النبي ...،

رجال السندي:

وفي هذا السندي تصحيف؛ فإن في بعض النسخ أن الرواية عن العدة عن أحمد بن محمد بن يحيى الخثعمي، وهنا احتمالان:

الأول: أن يكون هناك سقط وتصحيف (عن) (بن) وأن أحمد بن محمد بن عيسى أو زميله البرقي يروي عن ابن يحيى الخثعمي، وابن يحيى الخثعمي هو محمد، وهو من الخامسة كما حرقناه في محل آخر من الوافي، وكذا في الطبقات الصغير، فهو من ذكر النجاشي فيه أنه من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وهنا فيمكن أن يقال بحصول سقط كبير، والأصل فيه (أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد عن محمد) بن يحيى الخثعمي، على فرض رواية أحمد بن محمد الذي من السابعة والذي هو الأشعري أو زميله البرقي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وهذا السقط يحدث بسبب قفزة العين إلى اسم مشابه فيغفل الكاتب عما بينهما؛ لعدم رجوع العين إلى محلها الأول بعد رفع الناسخ لها منه، وسبق أن تطرقنا إلى هذا النوع من التصحيف والذى أسميناها بتصحيف (قفزة العين)، ولكنني لم أعثر على سند مؤاخ للسندي المفترض فيصعب البناء عليه.

الثاني: أن يكون أحمد بن محمد بن عيسى أو زميله البرقي روايا عن محمد بن يحيى، وأن الأصل كان أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى، ثم صحف بنسیان محمد للتكرر المتصل، وهذا شبيه بتصحيف قفزة العين إلا أنه يحدث بين اسمين متكررين فتلغى العين أحدهما أو لا تراه، فيكتب الناسخ الأول فقط مع إدراج ما بعد الثاني بعده.

ضمن ح ٦٠٢؛ والخلصال، ص ٣٠٠، باب الخمسة، ح ٧٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ بصائر الدرجات، ص ١٤١، ضمن ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله عليه السلام؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٠٠، ذيل الآية: ﴿فَاضْبِرْ كَتَاصِرْ أُولُو الْفَزْمِ مِنَ الرُّسْلِ﴾ من دون الإسناد إلى المقصوم عليه، معنى الأخبار، ص ٥٠، ضمن الحديث الطويل ١، مرسلًا من دون الإسناد إلى المقصوم عليه، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. وراجع: علل الشرائع، ص ١٢٢، ح ٢؛ الوافي، ج ٢، ح ٥١٥، ص ٧١؛ البحار، ج ١٦، ح ٤٧، ص ٣٥٧.

هذا ولا يخفى أنه على هذا تنشأ مشكلة وصف محمد بن يحيى هنا بالخثعمي وهو من أصحاب الصادق عليهما السلام لا يروي عنهم أحد بن محمد الذي هو من السابعة مباشرة، فيمكن أن يقال بوقوع السقط بينه وبين محمد بن يحيى الخثعمي، ولكن الصحيح أن يقال كما نبهنا عليه في محل آخر من الوافي وفي الطبقات الصغرى من أن كل الأسناد التي فيها رواية أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن يحيى الخثعمي إنما الصحيح فيها أنها عن محمد بن يحيى الملقب بالخراز^(١)، خاصة وأن كثيراً منها روي في موضع آخر وقد ورد فيه محمد بن يحيى الخراز بدلاً من الخثعمي، فموارد إبدال الخراز بالخثعمي ليست نادرة في هذا الموضع.

والذي نرجحه هو أن السنن الأصيل كان (أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن هشام..) فأضيف قديماً (الخثعمي) لبيان من هو محمد بن يحيى، ثم متاخر اسقط (محمد) من بعض النسخ فأصبح السنن كما في بعض النسخ (أحمد بن محمد عن ابن يحيى الخثعمي عن هشام..) فتغير اسم شيخ أحد بن محمد من (محمد بن يحيى) الذي هو الخراز إلى (ابن يحيى الخثعمي).

تحقيق الصدور:

أما الكلام في الوثيق الناتج من هذا السنن فهو على ما حررناه من أمر التصحيح وأن السنن الأصيل هو: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن هشام عن ابن أبي عفور، فهو سند صحيح لا غبار عليه، فأحمد مشترك بين ثقتين؛ الأشعري والبرقي، والأرجح كونه الأشعري؛ ومحمد بن يحيى الخراز الثقة العين، من السادسة؛ وهشام هنا مشترك بين ثقتين، هشام بن سالم، وهشام بن الحكم، كلاهما من الخامسة، ورواية الرواية هو عبد الله بن أبي عفور الراوي الثقة، من الرابعة، من توفي في حدود (١٣١ هـ) كما تحقق في محله، وعلى ذلك فكل رجالات السنن من مروا فيراجع في محله^(٢).

(١) طبقات المكررين، ص ١٦٦.

(٢) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ١، ج ٢.

فالمحصلة صحة السنّد، وكان المجلسي (طاب ثراه) وصفه بالموثق^(١)، لكن محمد بن يحيى الخثعمي، فإن الشیخ وصفه في الاستبصار بكونه عامياً، ولكن تبين أن الراجح أن الخثعمي من لا تصح رواية الأشعري عنه، وأن الراجح أنه الخزار وليس الخثعمي، أو أن يقال على أسوأ تقدير إن السنّد كان مرسلاً مصحفاً سقطت منه الواسطة.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٦.

٤٤٢ . عَلَيْهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ حُمَّادِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ إِسْحَاقِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(١) أَبِي السَّفَاتِيجِ، عَنْ جَابِرٍ^(٢) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{(الله) عليهما السلام} قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ أَخْذَ إِبْرَاهِيمَ^{(الله) عليهما السلام} عَبْدًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ تَبِيًّا، وَأَخْذَهُ تَبِيًّا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولاً، وَأَخْذَهُ رَسُولاً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلًا، وَأَخْذَهُ خَلِيلًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ إِمامًا، فَلَمَّا جَمَعَ لَهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَقَبَضَ يَدَهُ^(٣)، قَالَ لَهُ: يَا إِبْرَاهِيمَ إِلَيْنِي جَاعِلُكَ لِلتَّائِبِ إِمامًا»^(٤) فَمِنْ عِظَمَهَا فِي عَيْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: يَا رَبَّ^(٥) «وَمِنْ ذُرْقِي؟»، قَالَ: لَا يَتَّالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ^(٦) .

رجال السندي:

والكلام أولاً في سند هذه الرواية الذي وصفه المجلسي (طاب ثراه) بالضعف^(٧)، وذلك لأقل من جهة سهل بن زياد، وقد يتصور في بادئ الأمر أن السندي غير مصحف، أو أن رجاله من يسهل معرفتهم، ولكن اسم (محمد بن الحسين) الذي يروي عنه سهل هنا محل تأمل، وأن يكون صحيحاً غير مصحف أيضاً محل نظر، فالكلام في السندي يكون

(١) في «ألف، ف، بح، بر» والبحار: «بن»، وهو سهلو. راجع: رجال البرقي، ص ٢٨؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٣٧، الرقم ٣.

(٢) «وَقَبَضَ يَدَهُ» إِمَّا مِنْ كَلَامِ الرَّاوِيِّ، أَيْ قَبْضِ الْإِمَامِ^{(الله) عليهما السلام} يَدَهُ، أَوْ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ^{(الله) عليهما السلام} أَيْ قَبْضِ إِبْرَاهِيمَ^{(الله) عليهما السلام} يَدَهُ، يَعْنِي قَبْضِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِيَدِهِ، أَوْ قَبْضِ الْمَجْمُوعِ فِي يَدِهِ، أَوْ قَبْضِ اللَّهِ تَعَالَى يَدِ إِبْرَاهِيمَ، وَهُوَ كَنْتَابَةٌ عَنْ كَمَالِ لَطْفِهِ. انْظُرْ: شَرْحُ صَدْرِ التَّائِفَيْنِ، ص ٤٥٠؛ شَرْحُ المازندرانِيِّ، ج ٥، ص ٤٠؛ مَرَأَةُ الْعُقُولِ، ج ٢، ص ٢٨٦.

(٣) في «ف»: «قال».

(٤) في «ف»: «تَقْبَلَ مَتَّيًّا».

(٥) البقرة (٢): ١٢٤.

(٦) الاختصاص، ص ٢٣، مرسلاً عن جابر؛ الوافي، ج ٢، ح ٥١٣، ص ٦٩؛ البحار، ج ١٢، ح ٣٧، ص ١٢.

(٧) مَرَأَةُ الْعُقُولِ، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٦.

أولاً بتحقيق ترتيب السند ونصه، ثم رجالاته.

أولاً: ترتيب السند.

والكلام كله يدور حول (محمد بن الحسين) فيه، وهنا احتمالان:

الأول: أنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، الراوي الثقة المعروف.

ويؤيد هذا الاحتمال أن الصدوق ثنا^١ روى بسنده إلى سهل عن محمد بن الحسين بن زيد^(٢)، وكذا بسنده عن سهل عن محمد بن الحسين بن زيد الزيات^(٣)، باعتبار أن محمد بن الحسين بن زيد الزيات هو نفسه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، فيكون الاسم المقيد في روایات الصدوق ميّاناً للمطلق في روایات الكليني.

والاتحاد مسلم بين العنوانين، كما يظهر من النجاشي، حيث قال: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، أبو جعفر الزيات الهمداني، واسم أبي الخطاب زيد، وكذا ما في رجال الشيخ من تلقيبه بالزيات، وكذا ما في مشيخة الصدوق.

بل وروى أيضاً في خصاله بسنده عن أبي سعيد الأدمي - وهو سهل كما لا يخفى - عن (محمد بن الحسين بن أبي الخطاب) مصرحاً به^(٤)، فتكون رواية سهل عن ابن أبي الخطاب واقعة، فيقوى كونه هنا أيضاً هو.

ولكن مما يضعف هذا الاحتمال أنه حتى لو ثبت ذلك فيما رواه الصدوق في الخصال، فإنه يسري التشكيك في كونه هو نفسه المطلق الذي في الكافي؛ لعدم اتحاد من يروي عنه في تلك الموارد، بل ما في الكافي وفي خصوص موردنا هنا، فإن (محمد بن الحسين) هذا يروي عن أبي السفاتيج، وأبو السفاتيج من الخامسة، فهو من يروي عن أبي عبد الله عليه السلام، وكما أشار إليه السيد البروجردي ثنا^٥ من كونه من الخامسة. وعلى ذلك فإن فرض

(١) الخصال، الصدوق، ص ١٥١، ح ١٨٥.

(٢) الخصال، الصدوق، ص ٥٠٥، ح ٣.

(٣) الخصال، الصدوق، ص ٣٨٧، ح ٧٥.

(محمد بن الحسين) هنا هو ابن أبي الخطاب الذي هو من السابعة، وتوفي سنة (٢٦٢هـ) محل إشكال، ينجم عن الالتزام به القول بسقوط الواسطة بينه وبين أبي السفاجي، فالمصير إليه لا يخلو من مؤنة، وهو صعب.

الثاني: أنه تصحيف (محمد بن الحسن) وهو محمد بن الحسن بن شمون.

ويؤيد هذا الاحتمال أن سهل بن زياد من تعارف روايته كثيراً عن محمد بن الحسن بن شمون في عشرات الموارد التي قد تفوق سبعين مورداً أو ما يزيد عنها، حتى جعل الفيض رحمه الله السلسلة السنديّة - سهل عن محمد بن الحسن بن شمون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن مسمع - أحد السلاسل المتكررة التي اختصرها بقوله: (سهل عن الثلاثة)، ونبه على ذلك في مقدمة كتابه^(١)، ويؤيده أيضاً أن هناك موارد وقوع فيها التصحيف لـ(محمد بن الحسن) هذا، فكتبوه (محمد بن الحسين)، فجعلوا (محمد بن الحسين) متوضطاً بين (سهل بن زياد) و (عبد الله بن عبد الرحمن الأصم)^(٢)، وال الحال أن الراوي المتوسط بينهما كما هو المعروف إنما هو (محمد بن الحسن بن شمون)، بل وكذا بمراجعة مصادر تلك الروايات في الكتب الأخرى حيث يظهر جلياً أنه محمد بن الحسن بن شمون^(٣)، ولا يخفى أن تصحيف حسن بحسين والعكس من أكثر موارد التصحيف انتشاراً في الكتب.

والبناء على هذا الاحتمال ليس فيه من مؤنة إلا القول بتصحيف (حسن) بـ(حسين)، وهو من أسهل المؤن توفرها، نعم قد يقال: إنه لم يرد في سند غير هذا السندي أن روى ابن شمون عن أبي السفاجي، ولكنه أيضاً إشكال وارد على الاحتمال السابق، وهو أنه لم يرد أن روى ابن أبي الخطاب عن أبي السفاجي، بل الصحيح امتناعه، في حين لا امتناع في رواية ابن شمون عنه.

(١) الوافي، الفيض الكاشاني، ج ١، ص ٣٥

(٢) كما في الاستبصار ج ٢، ص ١٤١، ١٤٦؛ ونفس المورد في التهذيب ج ٥، ص ٦.

(٣) كما يظهر ذلك من الكافي، ج ٤، ح ١٨، ص ٢٧٨.

ولكن قد يقال أيضاً: إن محمد بن الحسن بن شمون من نفس طبقة محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، فكلاهما من السابعة؛ فكما منتم من روایته عن أبي السفاجي باعتبار أنه من الخامسة، كذا يمنع من روایة ابن شمون عنه، ويفيد أن السيد البروجردي قد ثنى قال في تحديد طبقة محمد بن الحسن البصري ومحمد بن الحسن بن شمون بعد أن أشار إلى اتحادهما: «كانه من السابعة».

ولكن هذا مما لا يصح، فمحمد بن الحسن بن شمون من السادسة كما أشرنا في الطبقات الصغير^(١)، نعم قد يكون من صغارها، فالرجل من روی عن الخامسة وروت عنه السابعة، فلا يعد من السابعة البتة، خصوصاً مع عدم روایة الثامنة عنه، بل حتى لو روت فإن ذلك لن يفي بتغيير طبقته، فهو من العمران كما ذكروه.

فقد يوهم كونه من السابعة روایة محمد بن يحيى العطار عنه، لكن الصحيح وقوع التصحيف فيه كما أشار السيد الخوئي قىٰ^(٢) في المجمع^(٣).

نعم قد يقال: إن ما يفيد كونه من السابعة هو روایة إسحاق بن محمد النخعي عنه، وهو من توفي سنة (٢٨٦هـ)، فهو من كبار الثامنة من تقارب وفاته من وفاة الأشعري الذي هو من السابعة. ويظهر أيضاً من الروايات أن ابن شمون أدرك أبو محمد العسكري عليه خلافة المهدي، وهو يؤيد ما قبل في سنة وفاته من أنها كانت سنة (٢٥٨هـ)^(٤)، لكن روایة إسحاق بن محمد غير مأمونة، وقد نبه النجاشي على هذا فقال: «وروى إسحاق بن محمد بن أبان عنه حديثاً فيه دلالة لأبي الحسن الثالث عليه، وإسحاق مشكوك في روایته»^(٥)، ولو سلمنا - وأنا من المسلمين - أنه بقي إلى تلك السنين، وأنه توفي سنة (٢٥٨هـ) إلا أن ذلك لا يجعله من طبقة ابن أبي الخطاب المتوفى سنة (٢٦٢هـ)، حتى

(١) طبقات المكثرين، ص ١٥١.

(٢) مجمع رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٦، ص ٢٣٩.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٣٥، ت ٨٩٩.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٣٥، ت ٨٩٩.

نمنع إدراكه للخاتمة كما معناها لابن أبي الخطاب؛ لكون الرجل من المعمرين، نعم لم يعمر فوق المائة وإن ذكر أقاربه أنه عمر (١٤١) عاماً، ولعله مبالغة، بل هو معمر وليس من عمر عمراً طويلاً^(١).

وعلى ذلك فمحمد بن الحسن بن شمون أسبق طبقة من محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وإن توفي الرجالان في سن متقاربة؛ لكن الأول معمر بخلاف الآخر، وتكون سنة ولادته في حدود (٦٥١ هـ) وهي من سنوات ولادة الطبقة السادسة أو صغارها، والمقدم في تحديد الطبقة كما نبهنا في غير موضع سنة الولادة على سنة الوفاة.

ثانياً: رجالات السندي.

أما عليّ بن محمد فهو خال الكليني علان، ثقة رازى، من الثامنة؛ وسهل هو الأدمى، رازى، ضعيف، من السابعة، وهو من مرّ مراراً في كتابنا فلا نعيد^(٢)، وخاتمة السندي جابر، والمراد به جابر بن يزيد الجعفى، وهو ثقة على الأرجح^(٣)، ويبقى الكلام في بقية رجال السندي.

٥ محمد بن الحسين (محمد بن الحسن بن شمون)

والراجح كون الصحيح فيه هو (محمد بن الحسن) الذي يروى عنه سهل مكرراً، وهو محمد بن الحسن بن شمون، كما بيناه آنفاً في ترتيب السندي.

ومحمد بن الحسن بن شمون من أشهر من يروي عنه سهل، وهو ضعيف كتلميذه، بل يتعداه في ذلك، وهو من معمري السادسة وتوفي في سنى وفيات السابعة سنة (٢٥٨ هـ) كما بيناه آنفاً، قال عنه النجاشي: «أبو جعفر، بغدادي، واقف، ثم غلا، وكان

(١) المعمر من كان في التسعينات من عمره، ومن عمر عمراً طويلاً هو من جاوز المائة كما في الاصطلاح.

(٢) في ج ١ من هذا الكتاب، ح ٢، ص ٥٣؛ وص ٥٩.

(٣) في ج ٢ من هذا الكتاب، ح ٧٨، ص ٢٧٩.

ضعيفاً جداً، فاسد المذهب، وأضيف إليه أحاديث في الوقف، وقيل فيه. فأما من ذكره فإن أبو عبد الله بن عياش حكى عن أبي طالب الأنباري أنه قال: حدثني الحسين بن القاسم بن محمد بن شمون، قال: حدثني محمد بن الحسن، قال: سمعت أبو الحسن موسى عليه السلام يقول: «من أخبرك أنه مرضني وغسلني وحنطني وكفني وألحدني وقربني ونفض يده من التراب، فكذبه»، وقال: «من سأله عنِّي، فقل: حَمْدُ اللَّهِ لِعْنَ اللَّهِ مِنْ سَيِّئَاتِهِ»، وعاش محمد بن الحسن بن شمون مائة وأربع عشرة سنة، وقيل: إنه روى عن ثمانين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقيل: إنه سمع من أبي الحسن عليه السلام حديثين، ومات محمد بن الحسن سنة ثمان وخمسين ومائتين، وقيل: إن آل الرضا عليهما مولانا أبو جعفر وأبا الحسن وأبا محمد عليهما السلام يعلونه ويعلونه أربعين نفساً كلهم عياله.

وأخبرنا بسنـه أبو عبد الله بن الخميري عليه السلام قال: حدثنا الحسين بن أحمد بن المغيرة الثلاجـ، قال: حدثنا عليـ بن الحسين بن القاسم بن محمدـ بن أيوبـ بن شمونـ أبو القاسمـ، قال: حدثنا أبيـ الحسينـ بنـ القاسمـ، قال: عاشـ محمدـ بنـ الحسنـ بنـ شمونـ مائـةـ سنـةـ وأربعـ عشرـةـ سنـةـ.

وروى إسحاقـ بنـ محمدـ بنـ أبانـ عنهـ حديثـاـ فيهـ دلـالـةـ لأـبيـ الحـسـنـ الثـالـثـ عليهـ السلامـ، وإـسـحـاقـ مشـكـوكـ فيـ روـايـتـهـ، وـالـلـهـ أـعـلـمـ، لـهـ مـنـ الـكـتـبـ: كـتـابـ السـنـنـ وـالـآـدـابـ، وـمـكـارـمـ الـأـخـلـاقـ، وـكـتـابـ الـعـرـفـ.

أخـبرـناـ أـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ الـوـاحـدـ، قالـ: حدـثـناـ عـبـدـ اللهـ بـنـ أـحـمـدـ الـأـبـارـيـ، قالـ: حدـثـناـ الحـسـنـ بـنـ الـقـاسـمـ عـنـهـ، وـلـهـ كـتـابـ نـوـادـرـ. أـخـبـرـناـ أـحـمـدـ بـنـ عـلـيـ، قالـ: حدـثـناـ اـبـنـ أـبـيـ رـافـعـ، عـنـ مـحـمـدـ بـنـ يـعقوـبـ، عـنـ عـلـيـ بـنـ مـحـمـدـ، عـنـ سـهـلـ بـنـ زـيـادـ، عـنـ مـحـمـدـ بـنـ الـحـسـنـ بـنـ شـمـونـ بـكـتـبـهـ مـاـخـلـاـ التـخـلـيـطـ، قالـ: أـبـوـ المـفـضـلـ: حدـثـناـ أـبـوـ الـحـسـنـ رـجـاءـ بـنـ يـحـيـىـ بـنـ سـامـانـ الـعـبـرـتـانـيـ، وـأـحـمـدـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ عـيـسـىـ بـنـ الـغـرـادـ جـمـيعـاـ عـنـهـ، وـهـذـاـ طـرـيقـ مـظـلـمـ، وـأـخـبـرـناـ أـبـوـ الـحـسـنـ بـنـ الـجـنـدـيـ، قالـ: حدـثـناـ أـبـوـ عـلـيـ بـنـ هـمـامـ، قالـ: حدـثـناـ عـبـدـ اللهـ بـنـ الـعـلـاءـ الـمـذـارـيـ عـنـ مـحـمـدـ بـنـ الـحـسـنـ بـنـ شـمـونـ، قالـ: وـرـدـ دـاـوـدـ الرـقـيـ الـبـصـرـةـ بـعـقبـ

اجتياز أبي الحسن موسى العليّ بها في سنة تسع وسبعين ومائة، فصار بي أبي إليه وسأله عنها، فقال: سمعت أبا عبد الله العليّ يقول: «سواء على الناصب صل ألم زنى»^(١).

وذكره في عداد أصحاب الإمام الجموود والمادي العليّ، قائلاً: «محمد بن الحسن بن شمون، بصرى»^(٢)، وفي أصحاب العسكري العليّ: «محمد بن الحسن بن شمون، غال، بصرى»^(٣). وذكر في الفهرست أن له كتاباً يرويه عنه أبو أحمد بن أبي عبد الله البرقي^(٤).

وذكره الكشي في ترجمة المفضل بن عمر في ضمن سند وقال: حديثي أبو القاسم نصر بن الصباح، وكان غالياً، قال: حديثي أبو يعقوب بن محمد البصري، وهو غال ركن من أركانهم أيضاً، قال: حديثي محمد بن الحسن بن شمون، وهو أيضاً منهم..^(٥).

وذكر الكشي في ترجمته بعد أن أسماه (محمد بن الحسن بن ميمون)، وفي نسخ أخرى (شمون): عن «أبي عليّ أ Ahmad بن عليّ بن كلثوم السرخي»، قال: حديثي إسحاق بن محمد بن أبان البصري، قال: حديثي محمد بن الحسن بن شمون^(٦)، أنه قال: كتبت إلى أبي محمد العليّ أشكوك إليه الفقر، ثم قلت في نفسي: أليس قال أبو عبد الله العليّ: (الفقر معنا خير من الغنى مع عدونا، والقتل معنا خير من الحياة مع عدونا)? فرجع الجواب: أن الله عزّ وجلّ يمحض أولياءنا، إذا تكاثفت ذنوبهم بالفقر، وقد يغفو عن كثير، وهو كما حدثت نفسك، الفقر معنا خير من الغنى مع عدونا، ونحن كهف من التجا إلينا،

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٣٥، ت ٨٩٩.

(٢) رجال الطوسي، الشیخ الطوسي، ص ٣٧٩، ت ٥٦١٦؛ ص ٣٩١، ت ٤٧٧٥.

(٣) رجال الطوسي، الشیخ الطوسي، ص ٤٠٢، ت ٥٩٠٣.

(٤) الفهرست، الشیخ الطوسي، ص ٦٩٥، ت ٢٣٤.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الشیخ الطوسي، ج ٢، ص ٦١٣.

(٦) في المطبوع ميمون، وهي كلها تحت عنوان (محمد بن الحسن بن ميمون)، وفي نسخة العلامة محمد بن ناصر الدين العاملي الكركي المصححة والتي اعتمدها كثيراً أيضاً (ميمون)، لكن هناك ما يشبه الصاد الصغيرة فوق الباب، مما يجعل الكلمة المكتوبة شبيهة بكلمة (شمون)، وعلى كل فالرواية في الرجل بدلالة رواية الكليني لها، وإن اختلف في اسم جده من أنه ميمون أو شمون.

ونور لمن استضاء بنا، وعصمة لمن اعتصم بنا، ومن أحينا كان معنا في السنام الأعلى، ومن انحرف عنا فإلى النار، قال: قال أبو عبد الله: تشهدون على عدوكم بالنار، ولا تشهدون لوليكم بالجنة، ما يمنعكم من ذلك إلا الضعف»^(١).

وذكر أيضاً رواية أخرى، وفي الكافي أيضاً روايات لا يهمنا التعرض لها.

وقال في كتاب ابن الغضايري: «محمد بن الحسن بن شمون، أصله بصري، وافق، ثم غلا، ضعيف متهافت، لا يلتفت إليه ولا إلى مصنفاته، وسائل ما ينسب إليه»^(٢).

٥ إسحاق بن عبد العزيز أبو السفاتج

أبو السفاتج لقب وليس كنية، كما يظهر من رجال البرقي، مؤيداً بما في ابن الغضايري، كما سلسلة حظ عند سرد ما قيل فيه، واختلف في اسم الملقب بأبي السفاتج، فقيل: إسحاق بن عبد الله، وقيل: إسحاق بن عبد العزيز، وقيل: إبراهيم.

وذكر الشيخ الثالثة في أصحاب الصادق عليه السلام، فقال: «إبراهيم أبو السفاتج، يكنى أباً إسحاق، وقيل: إنه يكنى أباً يعقوب، ومن قال هذا قال اسمه إسحاق بن عبد العزيز»^(٣). وكان ذكر قبله بعنوانين متاليين: «إسحاق بن عبد الله، أبو السفاتج الكوفي»^(٤)، ثم ذكر: «إسحاق بن عبد العزيز الكوفي»^(٥).

وقال في رجال البرقي: «إبراهيم أبو السفاتج لقب، ويكنى [أبا] إسحاق، وبعضهم يقول: يكنى أباً يعقوب السفاتج، ومن قال هذا قال: اسمه إسحاق بن عبد العزيز، وهو كوفي»^(٦).

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج، ٢، ص ٨١٤.

(٢) رجال ابن الغضايري، أحمد بن الحسين الغضايري، ص ٩٥، ت ١٣٧.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٧٩، ت ٥٦١٦؛ ص ١٦٧، ت ١٩٣٢.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٧٩، ت ٥٦١٦؛ ص ١٦١، ت ١٨٢٤.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٧٩، ت ٥٦١٦؛ ص ١٦١، ت ١٨٢٥.

(٦) رجال البرقي، البرقي، ص ٢٧.

ولم يذكر البرقي أو الشيخ شيئاً عن حال الرجل، نعم ورد في كتاب ابن الغضائري وصف له، فقال: «إسحاق بن عبد العزيز البزار، كوفي، يكنى أبي يعقوب، ويلقب أبي السفاج، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، يعرف حديثه تارة، وينكر (آخر) ويجوز أن يخرج شاهداً»^(١).

ولا دلالة فيها لدينا على وثاقته، بل توسطه بين الضعفاء في كثير من الأسناد مؤشر في جانب السلب، وهو من الطبقة الخامسة كما يظهر من روايته عن أبي عبد الله عليه السلام، ووصفه كذلك السيد البروجردي طاب رمسه في الكنى من طبقات رجال الكافي وقال: «كأنه من الخامسة»، بعد أن ذكر روايته عن أبي بصير وزرارة، وهما من الرابعة، وذكر رواية القاسم بن عروة عنه، وهو من السادسة عنده (طاب ثراه)، فلا أدري لم قال (كأنه)، وكان ذكر في هذا المورد وهذه الرواية أنه من الخامسة، وذكر رواية محمد بن الحسين عنه، ولم يتردد وجذب بكونه من الخامسة، ولو كان وضع هنا (كأنه) كان أنساب، وعلى كل تقدير فعندها هو من الخامسة، وروى عنه من طبقته القاسم بن عروة كما هو الرائق من رواية بعضهم - أي الخامسة - عن بعض.

تحقيق الصدور:

السند مليء بالضعفاء، لكن بعض مضمون هذه الرواية صادر في روایات أخرى.

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٣٧، ت ٣.

٣ - بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمُحَدَّثِ

١/٤٤٣ عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَاحِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ رُزَارَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَكَانَ رَسُولًا تَبَيَّنَ»^(١): مَا الرَّسُولُ؟ وَمَا النَّبِيُّ؟ قَالَ: «النَّبِيُّ: الَّذِي يَرَى فِي سَنَامِهِ، وَيَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَلَا يُعَاينُ الْمَلَكَ». قُلْتُ: إِلَامَ مَا تَنْزِلُهُ؟ قَالَ: «يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَلَا يَرَى، وَلَا يُعَاينُ الْمَلَكَ». قُلْتُ: إِلَامَ مَا تَنْزِلُهُ؟ قَالَ: «يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَلَا يَرَى، وَلَا يُعَاينُ الْمَلَكَ». ثُمَّ تَلَّاهُ هَذِهِ الْآيَةُ «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا تَبَيَّنَ»^(٢) (وَلَا مُحَدَّثٍ)^(٣) (وَلَا مُحَدَّثٍ)^(٤).

رجال السندي:

فالعدة هم مجموعة من مشايخ الكلبي، والوثوق حاصل بأخبارهم بما يفوق خبر الثقة^(٥)؛ وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين من السابعة: الأشعري والبرقي، والأرجح كونه الأشعري؛ وأحمد بن محمد بن أبي نصر هو البزنطي، الثقة الجليل، عظيم القدر،

(١) مريم (١٩): ٥١ و ٥٤.

(٢) الحج (٢٢): ٥٢.

(٣) احتمل الميرزا رفيعاً كونه بياناً للمراد من الآية، واستبعده المجلسي. انظر: حاشية ميرزا رفيعاً، ص ٥٤٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٨٨.

(٤) بصائر الدرجات، ص ٣٨٨، ح ٢، عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ تَغْلِبٍ عَنْ زَرَارَةٍ؛ وَفِيهِ، ص ٣٩٠، ح ٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ زَرَارَةٍ؛ الْأَخْصَاصُ، ص ٣٢٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَيسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ الْوَافِيِّ، ج ٢، ح ٥١٦، ص ٧٣؛ البحار، ج ١١، ح ٤١، ص ٤١.

(٥) مِنَ الْكَلَامِ فِيهَا فِي ج ١، ص ٢٥.

من السادسة، توفي رحمه الله سنة (٢٢١هـ)؛ وثعلبة بن ميمون العابد الزاهد الفقيه الثقة، من الخامسة؛ وزارة يكفيينا ذكر اسمه في تعريفه ومتزنته ووثاقته، وقد فصلنا في أحواله بما لا مزيد عليه سابقاً، وكلهم قد مرّ تفصيل أحوالهم رحمة الله ^(١).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله في سنته: صحيح ^(٢)، وهو كذلك، وكل رجاله من المعروفين بالوثاقة والفضل.

(١) مرّ الكلام فيهم في ج ١، ص ٣٠؛ ج ٢، ص ٥٨١؛ ص ٧١١؛ ص ٣١٣.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٧.

٤٤٤/٢. عَلَيْهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَارِ^(١)، قَالَ: كَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمَعْرُوفِيُّ إِلَى الرَّضَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٢): جَعَلْتُ فِدَاكَ، أَخْبَرْنِي: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالإِمَامِ؟ قَالَ: فَكَتَبَ أَوْ قَالَ: «الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالإِمَامِ أَنَّ الرَّسُولَ الَّذِي يَنْزِلُ^(٤) عَلَيْهِ جَبَرِيلٌ، فَيَرَاهُ^(٥)، وَيَسْمَعُ كَلَامَهُ، وَيَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، وَرَبِّيَا رَأَى فِي تَنَامِهِ نَحْوَ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٦). وَالنَّبِيُّ^(٧) رَبِّيَا سَمِعَ الْكَلَامَ، وَرَبِّيَا رَأَى الشَّخْصَ وَمَيْسَمَعَ. وَالإِمَامُ هُوَ الَّذِي يَسْمَعُ الْكَلَامَ، وَلَا يَرَى الشَّخْصَ»^(٨).

(١) الخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٣٨٩، ح ٤، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مهران، قال: كتب الحسن بن العباس بن معروف - والمذكور في البحار، ج ٢٦، ح ٢٨، ص ٧٥ نقلاً منه هو الحسن بن العباس المعروفي - وورد الخبر في الاختصاص، ص ٣٢٨، عن الحيث بن أبي مسروق وإبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن هاشم، قال: كتب الحسن بن العباس المعروفي. والظاهر أنَّ «إسماعيل بن مرار» في سندنا هذا محرف من «إسماعيل بن مهران». وموجه كثرة روایات علی بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرار؛ فلأنه لم يثبت رواية إبراهيم بن هاشم عن إسماعيل بن مرار عن غير يونس بن عبد الرحمن فيما يروي إسماعيل بن مرار عن غير المقصوم. وقد ذكر الشيخ الطوسي إسماعيل بن مرار في رجاله، ص ٤١٢، الرقم ٥٩٧٢، وقال: «روى عن يونس بن عبد الرحمن، روى عنه إبراهيم بن هاشم».

(٢) في «ف»: «قال».

(٣) في «ف» والبصائر: «هو».

(٤) يجوز فيه وفيها يأتي المبني للمفعول أيضاً من الإفعال.

(٥) في الاختصاص: «ويكلمه».

(٦) في «ف»: «هو الذي».

(٧) في «بر» وشرح صدر المتألهين والبصائر: «يسمع».

(٨) بصائر الدرجات، ص ٣٨٩، ح ٤، والاختصاص، ص ٣٢٨، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل، بن مهران؛ الواقي، ج ٢، ح ٥١٧، ص ٧٤؛ البحار، ج ١١، ح ٤٢، ص ٤١.

رجال السنن:

علي وأبيه من مرا مراراً، لا كلام في الوثيق بأخبارهما، والكلام إنما هو في إسماعيل بن مرار، والحسن بن العباس المعروفي في هذا السنن الغريب المتفرد المجهول، فاما إسماعيل بن مرار فقد مر تفصيل الحال فيه شأنه^(١)، ولكن يحتمل - وليس بعيد - أن إسماعيل بن مرار هنا تصحيف إسماعيل بن مهران كما أشار المحققون في الهاامش، وإسماعيل بن مهران من تطرقنا حاله^(٢)، ولكن لم يكن الكلام يتناسب مع ما قيل في الرجل، فلا بأس في تفصيل الكلام فيه هنا مرة أخرى.

٤ إسماعيل بن مهران:

الكلام في مواضع:

الموضع الأول: في تعدده.

قد يقال بتنوع المسمى بإسماعيل بن مهران؛ وذلك أن الشیخ (قده) ذكر في الفهرست عنوانين باسم إسماعيل بن مهران^(٣).

ويكاد يكون اتفاق الأعلام على وحدة الرجل وإن ذكره الشیخ مرتين في كتابه، وفي هذا قال السيد الخوئي قدس نفسه: إن الاتحاد يثبت لأمور:

الأول: أن البرقي، والكتشي، والننجاشي، وابن الغضائري لم يذكروا غير واحد، ولو كان هناك شخص آخر وكان له أصل لذكره.

الثاني: أن الشیخ، ذكر في إسماعيل بن مهران، أن له كتاب الملاحم، وله أصل. وقد ذكر في كتب إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر، كتاب الملاحم، والأصل، فمن البعيد جداً أن يكون المسمى بهذا الاسم رجلين يشتراكان في تسمية كتابيهما مع ندرة

(١) في ج ٢ من هذا الكتاب، ص ٧٥٢.

(٢) في ج ١ من هذا الكتاب، ص ٢٢٧.

(٣) الفهرست، الشیخ الطوسي، ص ٤٧، ت ٣٢؛ وكرر في ص ٥٢، ت ٤١.

المسمى بمهران جداً.

الثالث: أن الشّيخ لم يتعرض لوثاقة إسماعيل بن مهران، ولا لحسنه، وإنما تعرض لوثيقة إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر، وأثنى عليه، فلو كان هو معايراً لما ذكره ثانياً، فكيف لم يتعرض له في أصحاب الرضا عليه السلام، وتعرض لمن لم يذكر وثاقته، فمن المطمأن به أن الشّيخ إنما ذكره مكرراً لأجل أن طريقه إلى كتابيه الملاحم، والأصل كان مغايراً لطريقه التي ذكرها في إسماعيل بن مهران بن محمد، أو أنه غفل عن التعرض له أولاً، فتعرض له ثانياً^(١).

وهو في محله، والاتحاد مسلم، وتبرير ذكر الشّيخ له مرتين إنما جاء بسبب غفلته عن ذكره أول مرة، وتكرر وجوده في مصادر الشّيخ التي كان يأخذ منها.

ولكن مع أن العنوانين المذكورين في الفهرست لرجل واحد، إلا أن هناك رجلين باسم (إسماعيل بن مهران): أحدهما من أصحاب الطبة الرابعة أو الخامسة، والثاني من السادسة، وبين ذلك في تفصيل طبقته كما سيأتي في الفقرة اللاحقة.

الموضع الثاني: في طبقته.

ذكر النجاشي في طبقة إسماعيل بن مهران قائلاً: «روى عن جماعة من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام»، وذكر أن الكشي عده في أصحاب الرضا عليه السلام قائلاً: «ذكره أبو عمرو في أصحاب الرضا عليه السلام»^(٢).

وكذا ذكر الشّيخ: «روى عن جماعة من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام، ولقي الرضا عليه السلام، وروى عنه»^(٣).

ومعديه وفقاً لمعطيات الأعلام الثلاثة رحهم الله أنه من السادسة، فالسادسة هم

(١) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٤، ص ١٠٧.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٦، ت ٤٩.

(٣) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص ٤٧، ت ٣٢.

من يروون عن الصادق عليهما السلام بواسطة مشايخهم، وهم من عاصر الرضا عليهما السلام، كصفوان محمد بن أبي عمير والبزنطي ومحمد بن سنان والحسن بن فضال وعلي بن الحكم وعلى بن النعيم وأخراهم، وهم من تكون ولاداتهم في حدود (١٦٠هـ)، وفياتهم في حدود (٢٢٥هـ) تقريباً، وكذا ذكر السيد البروجردي طاب رمسه في طبقته من أنه من صغار السادسة، وكذا ذكرنا في الطبقات الصغير أنه من السادسة.

فقد روى عنه إبراهيم بن هاشم، وأحمد بن محمد بن خالد، وسهل بن زياد، وصالح بن أبي حماد، وعلي بن فضال، ومحمد بن أحمد النهدي المعروف بمحдан، ومنصور بن العباس، وهؤلاء كلهم من السابعة بلا خلاف، وهذا هو حال رجلنا المعاوed في الأسناد.

لكن الشيخ ذكر في أصحاب الصادق عليهما السلام من اسمه (إسماعيل بن مهران) مع أنه نبه في الفهرست من كونه من يروي عن أصحابه عليهما السلام لا أنه من أصحابه، ويؤيد ما ذكر ابن حجر عن الكشي أنه من يروي عن الصادق عليهما السلام، وهذا يعني أن الرجل وفق هذا كونه من الخامسة.

وقد يقال: إن الشيخ لو كان ذكره في أصحاب الرضا والجحواد عليهما السلام لكان أصاب ووافق من شاهدناه في الأسناد.

ولكن الظاهر أن ذكر الشيخ لإسماعيل بن مهران في أصحاب الصادق عليهما السلام ناشئ من أصل كتابه، وهو كتاب ابن عقدة، وليس في الأمر سهو أو غفلة، وليس إسماعيل بن مهران من طال به العمر، بل هناك راو آخر من رجال الصادق عليهما السلام بنفس الاسم، ويمكن أن نلحظ هذا الرواية في بعض الأسناد الغربية التي رواها الصدوق في بعض كتبه.

فقد روى الصدوق عن شيخه «أحمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، عن بكر بن عبد الله بن حبيب، عن قيم بن بهلول، قال: حدثنا أبو معاوية، عن إسماعيل بن مهران، قال: سمعت جعفر بن محمد عليهما السلام يقول: والله ما كلف الله العباد إلا دون ما يطقون، إنما كلفهم في اليوم والليلة خمس صلوات، وكلفهم في كل

ألف درهم خمسة وعشرين درهماً، وكلّفهم في السنة صيام ثلاثين يوماً، وكلّفهم حُجّة واحدة، وهم يطيقون أكثر من ذلك»^(١).

وكذلك روى عن «محمد بن أحمد السناني حَدَّثَنِي»، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن زكريا القطنان، قال: حدثنا أبو بكر بن عبد الله بن حبيب، قال: حدثنا تميم بن بهلول، عن أبيه، عن إسحاق بن مهران، عن جعفر بن محمد عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قال: إذا حج أحدكم فليختم حجه بزيارتنا؛ لأن ذلك من تمام الحج^(٢).

وكذلك روى عن «أحمد بن الحسن القطنان»، قال: حدثنا أحمد بن يحيى بن زكريا القطنان، قال: حدثنا بكر بن عبد الله بن حبيب، قال: حدثنا تميم بن بهلول، قال: حدثنا أبو معاوية الضرير، عن إسماعيل بن مهران، قال: سمعت جعفر بن محمد عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يقول: من اغتسل ليالي الغسل من شهر رمضان خرج من ذنبه كهيئة يوم ولدته أمه، فقلت: يا بن رسول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ ما ليالي الغسل؟ قال: ليلة سبعة عشرة، وليلة تسع عشرة، وليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان..^(٣).

فيظهر أن هذا الراوي من تروي عنه السابعة - بكر بن حبيب - بواسطتين، ويروي مباشرة عن الصادق، فهو إما أن يكون من الرابعة أو الخامسة.

وهناك موارد أخرى وردت فيها رواية إسماعيل بن مهران خاصتنا - الذي تروي عنه السابعة - عمن توفي قبل وفاة الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ كمحمران بن أعين الم توفى (١٣٠ هـ)، كما عن الصدوق عن أبيه حَفَظَهُ اللَّهُ، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن إسماعيل بن مهران عن محمران بن أعين عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ..^(٤).

فهذا السندي سقط لا محالة؛ فإن من غير الممكن أن يروي إبراهيم بن هاشم عن

(١) الخصال، الصدوق، ص ٥٣١.

(٢) علل الشرائع، الصدوق، ج ٢، ص ٤٥٩.

(٣) فضائل الأشهر الثلاثة، الصدوق، ص ١٣٨.

(٤) صفات الشيعة، الصدوق، ص ٢٨.

مُهران الذي توفي قبله بأكثر من (١٣٠ عاماً) بواسطة واحدة فقط !! ولا ينفع فيه التعمير أو غيره، فهو ترتيب ساقط عن الاعتبار، وليس في هذا السند دلالة على وجود إسماعيل بن المخرمي.

وكذا ليس منه ما في العلل، قال: حدثنا محمد بن موسى بن الم توكل رضي الله عنه، قال: حدثنا علي بن الحسين السعدآبادي، عن أحمد بن عبد الله البرقي، عن إسماعيل بن مهران، عن أحمد بن محمد بن جابر عن زينب بنت علي قالت: قالت فاطمة عليها السلام ..^(١)

فهذا السند أيضاً مما لا يمكن قبوله، فإنَّ أحمد البرقي الذي توفي سنة (٢٧٤ هـ) يروي بثلاث وسائط عن زينب عليها السلام، وعليه فلا بد أن يكون هناك سقط أو تصحيف فيه، ويؤكِّد ذلك ما ذكره الصدوق في مشيخة الفقيه، حيث قال: «وما كان فيه عن إسماعيل بن مهران من كلام فاطمة عليها السلام فقد روته عن محمد بن موسى بن الم توكل عليه السلام، عن علي بن الحسين السعدآبادي، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن أبيه، عن إسماعيل بن مهران، عن محمد بن الخزاعي، عن محمد بن جابر، عن عباد العامري، عن زينب بنت أمير المؤمنين عليها السلام، عن فاطمة عليها السلام.

فيظهر السقط الكبير في العلل، حيث روى البرقي بخمس وسائط عن زينب عليها السلام. ومن هذا يظهر أن من ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام ليس هو إسماعيل بن مهران السكوني الذي أدرك الرضا عليه السلام، والذي ذكره في الفهارس، وجاء في أكثر الأسناد، وروت عنه السابعة، فذكره في المعاجم في ترجمة إسماعيل بن مهران لا يصح، وكذا فرض كونه معمراً عن بعض لا يصح أيضاً.

وكان السيد البروجردي قد ذكر فيما روى عنهم إسماعيل بن مهران عمرو بن شمر، استناداً إلى ما في الكافي^(٢)، مع أنه ذكر أن إسماعيل بن مهران من صغار السادسة، وهو غلط وسقط أيضاً، فإنَّ عمرو بن شمر توفي سنة (١٥٧ هـ)، ولم يدركه بعض من

(١) علل الشرائع، الصدوق، ج ١، ص ٢٤٨.

(٢) الكافي، الكليني، ج ٣، ح ٧، ص ٢١٩.

روى عنهم ابن مهران فضلاً عن أن يدركه هو، وال الصحيح أنها بواسطة، وهو مؤكداً بها نراه في بقية الأسناد من روايته عنه بواسطة سيف بن عميرة أو ابن حمز.

الموضع الثالث: في حاله.

يظهر أن هذا الرجل من كان مختلفاً فيه الأصحاب أيامه وأيام تلامذته، ويظهر الجدل في شأنه مما نقله الكشي، فقال فيها روي في إسماعيل بن مهران: حدثني محمد بن مسعود، قال: سألت عليّ بن الحسن عن إسماعيل بن مهران، قال: رمي بالغلو. قال محمد بن مسعود: يكذبون عليه، كان تقىاً، ثقة، خيراً فاضلاً^(١).

فيظهر أن محمد بن مسعود العياشي سأله شيخه عليّ بن الحسن بن فضال كما هو متكرر في موارد كثيرة عن رجال كثرين، والعادة أن يجيبه عليّ بن الحسن بن فضال برأيه عن الرجل لأن يقول: كان ثقة أو إلى ذلك من العبارات، لكنه هنا أسنده الفعل للمجهول وقال: إنه رمي بالغلو، ولم يبين من هو الرامي، وعلى بن فضال تلميذ إسماعيل بن مهران، وفي سكته عن التوثيق، بل وفي نقله الرمي بالغلو والاقتصار عليه أيضاً دلالة إشارة على عدم الوثاقة، فعله فالرجل في سن العقد الثاني بعد المائتين ونحوها كان من يرمى بالغلو، وعقب محمد بن مسعود العياشي الذي هو من طبقة تلاميذ تلاميذه أنه كان تقىاً، ثقة، خيراً، فاضلاً، وأنهم يكذبون عليه، ولم يعين من كذب عليه.

ولا أعرف من كان يرميه ويكتذب عليه، ولكن لعل هذا السبب هو الذي يفسر رواية جل السابعة من زملاء أحد بن محمد بن عيسى الرواية عنه وإعراضه هو عن الرواية عنه، وهذا أيضاً يفسر ما وجد في كتاب ابن الغضايري، فعل ذلك الرجل من اختلاف فيه القدماء، والشيخ والنحاشي وابن مسعود كانوا في صف من وثقة واعتمد عليه، وتوقف فيه تلميذه ابن فضال وكذا يحدس من الأشعري، وما نقل في كتاب ابن الغضايري يبين ذلك الجانب أيضاً.

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٨٥٤.

والمحصلة أن نرجح قول من أثبت وثاقته في قبال من توقف فيه ولم يحکم بضعفه؛ لحكم المؤمنين ولعدم حكم غيرهم، فلا تعارض بين الشهادتين، بل هناك نظير التضارب بين العلم بالشيء وعدم العلم به لا العلم بعده، بقى أن نذكر ما قيل فيه في الفهارس، وبعض النظر فيه.

فقال النجاشي فيه: «إسماعيل بن مهران بن أبي نصر السكوني، واسم أبي نصر زيد، مولى، كوفي، يكنى أبياً يعقوب، ثقة معتمد عليه، روى عن جماعة من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، ذكره أبو عمرو في أصحاب الرضا عليه السلام. صنف كتاباً، منها الملاحم أخبرنا به محمد بن محمد، قال: حدثنا أبو غالب أحمد بن محمد، قال: حدثني عم أبي علي بن سليمان عن جد أبي محمد بن سليمان عن أبي جعفر أحمد بن الحسن عن إسماعيل به. وكتاب ثواب القرآن، أخبرنا الحسين بن عبد الله بن أحمد بن جعفر بن سفيان، قال: حدثنا أحمد بن إدريس عن سلمة بن الخطاب عنه. وله كتاب الإهليجة، أخبرناه الحسين بن عبد الله، قال: حدثنا علي بن محمد، قال: حدثنا حزرة قال: حدثنا محمد بن أبي القاسم عن أبي سميحة عن إسماعيل، كتاب صفة المؤمن والفاجر، كتاب خطب أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب التوادر. أخبرنا بجميعها أحمد بن عبد الواحد، قال: حدثنا علي بن محمد القرشي، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال عنه بها^(١).

ووُسند إلى غالب الزراري عن عم أبيه علي بن سليمان عن جد أبيه محمد بن سليمان، غلط أشار إليه في القاموس وفي المعجم^(٢)، والصحيح فيه أنه عن عمي أبيه وجديه: علي بن سليمان ومحمد بن سليمان، كما في موضع آخر.

وهذا الغلط تكرر أيضاً فيما ذكره الشيخ في الفهرست في ترجمته، مما يشير إلى كونه خطأً في مصدر النجاشي والشيخ الذي أخذنا منه.

قال الشيخ: «إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني، واسم أبي نصر

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٦، ت ٤٩.

(٢) قاموس الرجال، ج ٩، ص ٢٩٧؛ معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ١٠٧.

زيد، مولى، كوفي، يكنى أبي يعقوب، ثقة، معتمد عليه، روى عن جماعة من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، ولقي الرضا عليه السلام وروى عنه. وصنف مصنفات كثيرة منها، كتاب الملاحم، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أبي غالب أحد بن محمد الزراري قراءة عليه، قال: حدثني عم أبي علي بن سليمان، عن جد أبي محمد بن سليمان، عن أبي جعفر أحمد بن الحسن، عن إسمااعيل بن مهران. وكتاب ثواب القرآن، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحد بن جعفر بن سفيان، قال: حدثنا أحد بن إدريس، عن سلمة بن الخطاب، عنه. وكتاب خطب أمير المؤمنين عليه السلام وكتاب التوادر، أخبرنا بها أحد بن عبدون، قال: حدثنا علي بن محمد بن الزبير، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، عنه. وكتاب العلل، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي محمد هارون بن موسى، قال: حدثنا علي بن يعقوب الكنافى، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، عنه. وله أصل، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين، عنه^(١).

وكرر الشيخ العنوان فقال مرة أخرى: «إسمااعيل بن مهران له كتاب الملاحم، وله أصل، أخبرنا بها عدة من أصحابنا، عن أبي المنفل، عن أبي جعفر محمد بن جعفر بن بطة، عن أحد بن أبي عبد الله، عن إسمااعيل بن مهران»^(٢).

وذكره الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام^(٣)، أما من ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام^(٤)، فليس أصحابنا كما بيأنا.

وفي كتاب ابن الغضائري: «إسمااعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني، يكنى أبا محمد، ليس حديثه بالنقى، فيضطرب تارة ويصلح أخرى، ويروي عن الضعفاء

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٤٧، ت ٣٢.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٥٢، ت ٤١.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٥٢، ت ٥٢٠٨.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ١٦١، ت ١٨١١.

كثيراً، ويجوز أن يخرج شاهداً^(١).

كنية الرجل كما ذكر العلман هي أبو يعقوب، وكنية أبي محمد مما انفرد به كتاب ابن الغضايري، أما كونه من يروي عن الضعفاء كثيراً فليس ظاهراً ما يتوفى لدينا من أسناد، بل أكثر مشايخه من الثقات، نعم لو قيل: إن الضعفاء أكثروا عنه لأمكنا قوله، فقد كان سهل بن زياد، وسلمة بن الخطاب، وأبو سمية من رواة كتبه، ومن رووا عنه موارد عديدة.

وقال ابن النديم: «إسماعيل بن مهران أخو عيسى بن مهران. وله من الكتب، كتاب الملاحم»^(٢).

فإن كان ابن النديم يقصد عيسى بن مهران المستعطف المعروف عند الخاصة والعامة، فهو لا يصح البتة؛ لاختلاف الطبقة، وإن لم يكن هو فهوتعريف بالأخفى.

وقال ابن حجر: «إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر الكوفي، ذكره أبو يعقوب، ذكره الطوسي في مصنفي الشيعة، وقال الكشي له كتاب الملاحم وثواب القرآن والتواتر وغير ذلك، يروى عن مالك بن عطية الأحسبي وجعفر بن محمد الصادق وغيرهما، روى عنه سلمة بن الخطاب وبكر بن هشام وسهل بن زياد وآخرون»^(٣).

ويظهر من هذا الكلام الخلط والخطب الذي عهده من ابن حجر في كلامه عن رواتنا وجهله بطبقاتهم؛ لأنّه من كتاب محرّف عن كتاب ابن أبي طي، فها هو يكرر ما كرره في مواضع سابقة، فهو يذكر أنّ من يروي عنه هم السابعة كسهل بن زياد وسلمة بن الخطاب المتوفين في حدود (٢٨٠ أو قبلها)، وهو يروي عن الصادق عليه السلام المتوفى سنة (٤٨هـ)!! وقد يكون خلط بين الرجلين الذين فصلنا بيان طبقتهم.

(١) رجال ابن الغضايري، أحمد بن الحسين الغضايري، ص ٣٨، ت ٧.

(٢) فهرست ابن النديم، ابن النديم، ص ٢٧٩.

(٣) لسان الميزان، ابن حجر، ج ١، ص ٤٤٠.

والخلاصة: أن الرجل المتعاهد في الأسناد المسمى بياساعيل بن مهران هو المذكور في الفهارس والذي هو من السادسة ثقة معتمد، وهناك رجل آخر هو الذي ذكره الشيخ في الرجال في أصحاب الصادق عليهما السلام، وهو قد ورد في عدد يسير من أسناد الصدوق.

٤ الحسن بن العباس المعروفي:

لا يعرف من هو، ولم يرد إلا في هذا السندي، ونظيره سند البصائر وفيه الحسن بن العباس بن المعروف.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي (طاب ثراه): إنه مجھول^(١)، ويقصد جھالته بجهالة الرجالين بعد إبراهيم بن هاشم، وخلاصة الكلام جھالة السندي، وعدم الظفر بطريق آخر لتوثيق الصدور.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٨.

٣/٤٤٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَبْبٍ، عَنِ الْأَخْوَلِ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا جعفر^{عليه السلام} عَنِ الرَّسُولِ وَالثَّبَّيِّ وَالْمُحَدَّثِ . قَالَ: «الرَّسُولُ^(١): الَّذِي يَأْتِيهِ جَبْرِيلُ قُبْلًا^(٢)، فَيَرَاهُ، وَيُكَلِّمُهُ، فَهَذَا^(٣) الرَّسُولُ . وَأَمَّا الثَّبَّيُّ، فَهُوَ الَّذِي يَرَى فِي مَنَامِهِ نَحْوَ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ، وَتَحْوَى مَا كَانَ رَأَى الرَّسُولُ اللَّهُ^{عليه السلام} مِنْ أَسْبَابِ النُّبُوَّةِ قَبْلَ الْوَحْيِ حَتَّى آتَاهُ جَبْرِيلُ^{عليه السلام} مِنْ عِنْدِ اللَّهِ بِالرِّسَالَةِ، وَكَانَ مُحَمَّدُ^{عليه السلام} - حِينَ جُمِعَ لَهُ النُّبُوَّةُ، وَجَاءَتْهُ الرِّسَالَةُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ - يَحْيَيْهُ^{عليه السلام} بِهَا جَبْرِيلُ، وَيُكَلِّمُهُ^{عليه السلام} بِهَا قُبْلًا، وَمِنَ الْأَكْبَارِ مَنْ جُمِعَ لَهُ النُّبُوَّةُ؛ وَيَرَى فِي مَنَامِهِ، وَيَأْتِيهِ الرُّوحُ، وَيُكَلِّمُهُ، وَيُحَدِّثُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ يَرَى^(٤) فِي الْيَقَظَةِ . وَأَمَّا الْمُحَدَّثُ، فَهُوَ الَّذِي يَحْدُثُ، فَيُسْمَعُ، وَلَا يُعَايِنُ^(٥)، وَلَا يَرَى فِي مَنَامِهِ^(٦) .

رجال السندي:

ما ذكر من رجال في هذا السندي لهم كلهم من الثقات؛ ولذا قال المجلسي^{رحمه الله} في صحيح^(٧)

(١) في «ج» وشرح صدر المتألهين: + «هو».

(٢) تقول: رأيته قبلاً وقبلاً وقبلاً، أي عياناً ومقابلةً. انظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٨١ (قبل).

(٣) في «ف»: + «هو».

(٤) في البصائر: «رأاه».

(٥) في «ب»: «فلا يعاين».

(٦) بصائر الدرجات، ص ٣٩٠، ح ٩، وفيه «حدثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَبْبٍ، عَنِ الْأَخْوَلِ قَالَ: سَمِعْتُ زِرَارةَ يَسْأَلُ أبا جعفر^{عليه السلام}...» مع اختلاف يسير. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٨٨-٣٩٣، ح ١٣، ١٠، ٣ و ١٩؛ والاختصاص، ص ٣٢٩؛ الوافي، ج ٢، ح ٥١٨، ص ٧٤.

البحار، ج ١٨، ح ٢٧، ص ٢٦٦.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٨٩.

ولكن في البين مشكلة واحدة ينبغي التطرق إليها، فمع أن محمد بن يحيى هو العطار الثقة المعروف؛ وأحمد بن محمد مشترك بين الثقين الأشعري والبرقي، والأرجح كونه الأشعري؛ والحسن بن محبوب هو السراد الجليل الثقة؛ والأحوال هو مؤمن الطاق ظاهر، وهو الثقة المتتكلم المعروف^(١)، إلا أن تحقق الملاقة بين الحسن بن محبوب ومؤمن الطاق محل بحث ونظر، فكان لا بد من التوقف هنئهة هنا لبحث هذا المطلب.

في ملاقة السراد للأحوال:

مرأ في تفصيل أحوال مؤمن الطاق أن أحالنا الكلام في طبقته لمورد آخر سيأتي، وهذا هو المورد الذي سنفي بوعدنا فيه إن شاء الله تعالى.

وقد تطرق السيد البروجردي (طاب ثراه) لهذه الإشكالية كما يظهر من تقريراته، فقال: «وروى حسن بن محبوب - وكان من الطبقة السادسة - عن الأحوال - وكان من الطبقة الرابعة - فلذا يحتمل كونها مرسلة»^(٢)، وذكر سيدي الأستاذ (دامت بركاته) في محضر بحثه الشريف بحثاً طويلاً الذيل في هذا الشأن، وقد لخص الاتجاهات في رد الإشكال في أمثل روايتنا في ثلاثة أجوبة، فقال: «وقد يجيب عن الإشكال المتقدم بأحد أجوبية ثلاثة:

الجواب الأول: بمنع كون الحسن بن محبوب من الطبقة السادسة، بل الأقرب أن يكون من الطبقة الخامسة، وأنه عمر حتى عاصر السادسة. ويكون من المعمرين على حد حاد بن عيسى الذي روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وعمر نيفاً وتسعين، فبقي حتى سنة (٥٢٠٩).

الجواب الثاني: بمنع كون الأحوال من جملة الطبقة الرابعة، وكون الأقرب أنه من الطبقة الخامسة.

(١) مز الحجيم في: ج ١، ص ٣٠، ٣٨، ٢٩٦، ح ٤٣٨، ح ٨٧، ص ٣٩٩.

(٢) تقريرات ثلاثة، بحث السيد البروجردي، ص ١٠٧.

الجواب الثالث: أنه على تقدير التنازل عن ذلك، فالأرجح أن المقصود بالأحوال هناها - وقصد دامت بركته في رواية الفقيه في إرث الزوجة من العقار - ليس محمد بن النعمان أبو جعفر الأحوال، بل ابنه الحارث المذكور في الرجال والفالهارس^(١).

أقول: قبل البحث في أصل الإشكال ينبغي أن يعلم أن إشكال السيد البروجردي لا يتناسب مع ما بناه طاب رمسه في طبقاته لرجال الكافي والتهذيب، حيث ذكر هناك في عنوان: (محمد بن النعمان الأحوال) أنه من الخامسة، وعليه فلا يرد إشكاله تناول وفق هذا، نعم في باب الألقاب من طبقات الكافي في عنوان الأحوال، تردد تناوله، وقال: «إنه من الخامسة أو الرابعة»، وعلى كل تقدير فالكلام جار في هذا المطلب؛ لبيان تفصيلاته والحق فيه.

فأما الجواب الأول:

فهو مما لا يمكن الالتزام به، وقد تقدم تفصيل الكلام في عمر ابن محبوب في بحث مفصل في الجزء السابق فليراجع^(٢).

وأما الجواب الثاني:

وهو يكون طبقة مؤمن الطاق من الخامسة، فلا يلزم من رواية الحسن بن محبوب السراد الإرسال، فهو كما يظهر من كلام سيدي الأستاذ دامت بركته أنه مختار مرجع الطائفنة [أقطلة]، وقال: إنه يؤيد هذا الوجه أمور:

الأول: ما يظهر من كتب الرجال، حيث عده الشيخ في رجاله في أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام^(٣)، وعده في الفهرست في أصحاب الصادق عليهما السلام فحسب^(٤)،

(١) تقرير بحث الإرث، السيد محمد باقر السيستاني، مبحث إرث الزوجة من العقار، غير مطبوع.

(٢) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، باب الكون والمكان، ح ٢٣٦.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٢٩٦، ت ٤٣١، ح ٤٣٤. وص ٣٤٣، ت ٥١١٧.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢٠٧، ت ٥٩٤.

وكذا فعل ابن النديم^(١).

وقد يدفعه أن المذكور في رجال البرقي عده من أصحاب الصادق عليهما من أدرك أبو جعفر عليهما^(٢)، ولكنه قد عده أيضاً في أصحاب الكاظم عليهما من أدرك الصادق عليهما ولم يعده فيهم من أدرك الباقر عليهما؛ مما يشير إلى بعض الاضطراب في تحديد طبقته عند البرقي أيضاً، وهو إن سلم أو اعتمدناه في عده من أصحاب الثلاثة عليهما، فيتبين الإشكال أيضاً معه؛ لأنه بإدراكه للكاظم عليهما يكون الحسن بن محبوب من أدركه أيضاً، فإن مشايخ الحسن هم أهل الخامسة من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما، نعم هو ينافي اعتقاد الحل المذكور، لكن لا يمكن الوثوق بما جاء في رجال البرقي في قبال ما جاء في رجال الشيخ.

نعم ما ذكره ابن شهرآشوب يعارض كل هذا، حيث عده من أصحاب الباقر والصادق عليهما^(٣)، أي أنه جعله من الرابعة من لم تدركهم السادسة، فيثبت الإشكال وفقه إذا اعتمدنا قوله، ولا يصلح هذا الوجه أن يكون مؤيداً.

الثاني: وهو أيضاً مما ذكره سيدنا الأستاذ دامت بركاته، وهو ملاحظة طبقة من روى عنه، ومن روى عنهم، وقال: يظهر أن هناك من هو من طبقة الحسن بن محبوب من روى عن الأحوال كمحمد بن سنان، ومحمد بن أبي عمر، وصفوان بن يحيى، ويونس بن عبد الرحمن.

وقد روى هو عن زرار، ومحمد بن مسلم، وبريد، ولو كان هؤلاء الذين هم أعلام الرابعة من زملائه لكان من المستبعد أن يروي عنهم، ويلاحظ أيضاً أنه يروي عن أبي جعفر عليهما مكرراً بواسطة^(٤).

(١) فهرست ابن النديم، ابن البغدادي، ص ٢٢٤.

(٢) الرجال، البرقي، ص ١٧.

(٣) معلم العلماء، ابن شهرآشوب، ص ١٣٠.

(٤) تقرير بحث الإرث، السيد محمد باقر السيستاني، مبحث إرث الزوجة من العقار، غير مطبوع.

بل ويمكن أن يضاف إليه أيضاً رواية البزنطي عنه بعنوان *أحمد بن محمد*^(١)، وهو من السادسة أيضاً، ولكن السنن ضعيف وفق مبني المشهور بمعل بن محمد، الذي وثقه السيد الخوئي فتَّلَ ؛ لوروده في التفسير، بل إن *أحمد بن محمد* الذي يروي عنه معلى بن محمد هو *أحمد بن محمد* بن عبد الله الأنباري، نعم هو من السادسة أيضاً.

أقول:

أما *محمد بن سنان* فلا يعتمد عليه؛ لما صح إليه من كونه لم يتلق روایاته من المشايخ، إنما هي كتب وجدها واحتراها من الأسواق^(٢)، وروى عن جمٍّ من لم يدركهم هو أو من هم في طبقته، وأشارنا إلى هذا مكرراً، هذا فضلاً عن كونه روى عنه بواسطة في موارد أخرى^(٣) ؛ مما يشكك بالملقة أيضاً.

وأما *محمد بن أبي عمر* فكل أسناده يروي فيها عن الأحوال بواسطة^(٤)، خلا رواية واحدة^(٥)؛ وهذه الرواية نفسها أوردها الشيخ في كتابه، وكان فيها ابن أبي عمر يروي بواسطة ابن مسكان عن الأحوال^(٦)، فيقوى، بل ويتأكد وقوع السقط في ما أروده الكليني بقرينة ما أروده الشيخ مؤيداً ببقية الأسناد.

نعم في مشيخة الصدوق يروي *محمد بن أبي عمر* والحسن بن محبوب جيئاً عن الأحوال^(٧)، وفي الطريق كلام في *محمد بن علي* ماجيلويه، ويعيد عدم صحة التسلسل السندي في هذا الطريق من جهة ابن أبي عمر لا أقل، ما نجده من رواية ابن أبي عمر

(١) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٦، ص ٤٦٣.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٧٩٥.

(٣) معاني الأخبار، الصدوق، ص ٢٢٦، باب معنى بلوغ الأشد والاستواء، ح ١.

(٤) منها: الكافي، ج ١، ص ١٣٣، ح ٤١، ج ٣، ح ٥، ص ١٣؛ وص ٣٨، ح ٤١، ج ٧، ح ٣، ص ٨٥.

(٥) الكافي، ج ٣، ح ٢، ص ٥٤٥.

(٦) الاستبصار، الطوسي، ج ٢، ح ٩٨، ص ٣٣؛ التهذيب، الطوسي، ج ٤، ح ١١٦، ص ٤٥.

(٧) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج ٤، ص ٤٢٨.

في جميع الموارد عن الأحوال بواسطة على ما هو الصحيح كما تقدم؛ فإذا كان هو راوي كتابه كما يظهر من الصدوق، فلماذا تلك الواسطة دائمة؟!

والغريب أن الشيخ والنجاشي لم يذكر في فهرسيهما طرقهما للأحوال الطاق، بينما ذكرها طرقهما لابنه الحارث بن الأحوال، وكان ابن أبي عمير والحسن بن محبوب هما روایا كتاب ابنه الحارث!! مما يشير أيضاً إلى عدم كونهما من رواة كتاب الأب بن حمو من الأئمّة.

أما رواية الصدوق فتثبت في العلل بسنده المعتر إلى ابن أبي عمير ومحمد بن سنان عن مؤمن الطاق وعمر بن أذينة عن أبي عبد الله (الليلة)^(١)، فهو أيضاً مما يحتمل حصول التصحيف والقلب فيه، فإن من الأسناد المتعاهدة رواية ابن أبي عمير عن الأحوال بواسطة عمر بن أذينة لا معه، فلا وثيق أيضاً به.

وأما صفوان بن يحيى فيظهر هذا في مورد واحد، وهو ما رواه الشيخ عن أحمد بن محمد عن العباس بن معروف عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسakan و محمد بن التعمان الأحوال عن أبي عبد الله (الليلة)^(٢)، قال: إذا دخل المسافر مع أقوام حاضرين في صلاتهم فإن كانت الأولى فليجعل الفريضة في الركعين..».

ولكن من المعروف رواية ابن أبي عمير زميل صفوان عن الأحوال بواسطة عبد الله بن مسakan؛ لذا مع تفرد هذا السنّد ويتمه فلا يمكن الاعتماد عليه في مقاييس الطبقات؛ لاحتمال أن يكون عبد الله بن مسakan روى عن الأحوال فيه كما في غير سنّد.

وأما يونس بن عبد الرحمن، فهو وإن توهّم جمع أنه من أعمّار هؤلاء المذكورين في السادسة، إلا أن الصحيح أنه من جيل عليّ بن يقطين، والذي هو بالاتفاق من أصحاب الخامسة، وإن كان من صغارها.

(١) علل الشرائع، الصدوق، ج ٢، ح ٤، ص ٣١٢.

(٢) التهذيب، الطوسي، ج ٣، ص ١٦٥، ح ٣٦٠؛ وج ٣، ح ٥٧٣، ص ٢٢٦.

وبيانه باموال:

إن يونس بن عبد الرحمن كان ولد أيام هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥ هـ)، وقد رأى الصادق عليهما السلام في الحج بين الصفا والمروة^(١)، مما يعني أنه ذهب إلى الحج قبل سنة (١٤٨ هـ)، فهو أدركه عليهما السلام وإن لم يرو عنه؛ فعلى هذا يكون بعمر علي بن يقطين - إن لم يكن أكبر منه - فعلي بن يقطين ولد سنة (١٢٥ هـ)، وتوفي عن (٥٧) عاماً سنة (١٨٢ هـ)^(٢)، لكن يونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين لم يمت في مقتبل عمره كحال صاحبه علي بن يقطين، بل بقي حياً إلى ما يقرب من معدل أعمار الرواية، وقد يكون مات رأس المائتين، قبلها أو بعدها بقليل، كما يظهر من بعض الروايات، فمن الخطأ بمكان عدّه من أصحاب ابن أبي عمر، وصفوان، وحمد بن سنان، من لم يدركوا الصادق عليهما السلام، بل قد تكون ولاداتهم سنة وفاته عليهما السلام أو بعدها حتى.

وقد وقع في هذا الأعلام من أساتذتنا حفظهم الله تعالى للسيد البروجردي قتيل، حيث عدّه قتيل في السادسة غافلاً عن كل تلك الحيثيات الزمنية ومقارنتها مع غيرهم، في حين عدّ علي بن يقطين من الخامسة أو من صغارها.

أقول: المتيقن من أسناد الأحوال رواية أصحاب الخامسة عنه، كجميل بن صالح، وهشام بن سالم، وأبان بن عثمان، كما هي أغلب أسناده، فالقول بإثبات كونه من الخامسة، برواية السادسة عنه لا يسلم البتة من الخدش.

الثالث: وهو أيضاً مما ساقه سيدى الأستاذ دامت بركاته، وهو من مؤيدات كونه من الخامسة، وهو ما حكى من أنه ناظر بمحضر الرشيد الذي تولى الخلافة (١٧٠-١٩٣ هـ)، فقد ذكر المرزباني المتوفى (٣٤٨ هـ) مانصه: «وحبسه الرشيد مرة، وجعل يرتفع قتلها بحججة فلم يقدر، وكان كثيراً ما يحضر له الفقهاء وأصحاب الكلام لمناظرته

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٤٦، ت ١٢٠٨.

(٢) ينظر رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٧٣، ت ٧١٥، حيث ذكر النجاشي أنه ولد سنة (١٢٤ هـ)، وتوفي سنة (١٨٣ هـ).

فلا يوجبون عليه حجّة، فأتاه عيسى بن موسى فقال: يا أمير المؤمنين أنا أعرف غرضك في مؤمن الطاق، قال له: افعل، فقال له: أحضر الفقهاء وأحضره، وقل له: لما اختصم علي والعباس في ميراث رسول الله ﷺ أيهما كان الظالم لصاحبها؟ فإيهما قال أنه الظالم، قتله به. فاحضرهم وأحضره، وقال له ذلك، فقال: أنا لا أقول إنها اختصا؛ لأنه لم يكن بينهما فرق، ولكن إذا كان الأمر كما ذكرت، فأخبرني لم خاصم جبرئيل وميكائيل إلى داود عليه السلام؟ فقال الرشيد: نحن نسألك عن شيء فعدت تسألينا، فقال: يا أمير المؤمنين، هذا مثل ما أردت به، إن كان الأمر في خصومة العباس لعلي كما ذكرت؛ فإنها كانت على سبيل التنبية وإيجاب الحجة على من اختصا إليه، كما كانت خصومة جبرئيل وميكائيل إلى داود على سبيل التنبية والتوفيق لداود عليه السلام على الخطيئة، وكذا تنبية من اختصا إليه بأن ميراث رسول الله ﷺ وفي أيديهما والخلافة إنما ورثت به، وإنما يجب أن تكون لمن الميراث له، فالتفت الرشيد إلى عيسى بن موسى، وقال: زعمت أنك قتله، فانظر إلى جواب لم يسمع الناس بمثله، وأمر به فرد إلى الحبس^(١).

وأيضاً ذكر الذهبي المتوفى (٧٤٨هـ) في خاتمة ترجمة محمد بن النعمان في نهاية عد كتبه: «وكتاب (في أيام هارون الرشيد)»^(٢).

وأشار سيدنا الأستاذ إلى أنه اسم الكتاب كما هو الظاهر، مما يشير إلى دركه لأيام هارون، ولكني أرجح أن هناك غلطاً في العبارة، ولعل الأصل فيها: أن له كتاب... ولم يوجد في المخطوط - أو سقط - اسم الكتاب، ثم عقب الذهبي بذكر زمن وفاته، فقال: (في أيام هارون الرشيد)، وهذه هي عادة أهل الفهارس، وهذا ما أحده من تركيب العبارة، إضافة إلى غرابة عنوان (في أيام هارون الرشيد) أن يكون اسم الكتاب من كتب الرجل، أو كتب عصره، ولكن على كل حال يبقى أن الشاهد في كلام الذهبي وبقائه المرزياني - لو ثبتا - مستقيم.

(١) مختصر أخبار شعراء الشيعة، المرزياني الخراساني، ص ٨٨.

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١٠، ص ٥٥٤.

ولكن التشكيك في ثبوت نفس القصة، فإن في الأول الشك من جراء تكرر قصص التكلمين والمناظرات مع عدم اكتئابهم بالأذمان، وكم لاحظنا من تكرر التضارب بين تلك القصص وأذمان الرجال فيها، فترى الرواوى في السير والطرائف لا يعد أهمية لتحديد الخليفة إلا كونه الخليفة، إلى غيرها مما اجتنب الكلام عنه مخافة التطويل، وأما الذهبى فلا أعرف مستنده وهو من المتأخرین الذين يعتمدون المدارک، ويبقى كونه مؤيداً ولا يرقى إلى درجة الدليل.

الرابع: وهو أيضاً ما ذكره دامت برకاته، وهو أن إبراهيم بن سيار النظام المتوفى (٢٢١هـ)، وبشر بن خالد - المتوفى بعد (٢٣٣هـ) على الأقوى، أو (٢٥٣هـ) على قول، وهو شيخ البخاري (١٩٤هـ) - قد أدركاه ولقياه، فقد ذكر الذهبى أن الجاحظ (١٥٩هـ - ٢٥٥هـ) قال: «أخبرني أبو إسحاق النظام وبشر بن خالد، أنها قالا لشيطان الطاق: وبحك، اتفيت الله أن تقول في كتاب الإمامة: إن الله تعالى لم يقل قط في القرآن: ثاني اثنين إذ هما في الغار، فضحك طويلاً، حتى كأننا نحن الذين أذنبنا» قلت (القائل الذهبى): إن صحت هذه الحكاية عنه دلت على زندقة»^(١).

ثم بنى دامت برకاته على هذا، فأمكن عليه حينها رواية الحسن بن محبوب عن الأحوال من باب أولى، بالمقاييس الزمنية؛ بتقرير أن صاحب الطاق من التقاه النظام، والنظام بعمر الحسن؛ لذا فلقاء الحسن بصاحب الطاق أيضاً لا إشكال فيه.

وهذا الشاهد - الذي لم يلتزم حتى راويه الذهبى، وقال: إن صحت هذه الحكاية - لا يمكن الالتزام به جملة وتفصيلاً، بل الفارق الزمني هو المكذب له، فالنظام من ولد سنة (١٨٥هـ)؛ فإنه من صغيري الأعمار ومن اخترم في منتصف الثلاثينيات من عمره، فلا تغرنكم سنة وفاته؛ فإنه من لم يدرك حتى الخامسة؛ ولذلك حتى لو كان مؤمن الطاق من الخامسة؛ فإنه يكون قد توفي جعفر في وقت قريب من ولادة النظام هذا، فالرواية مكذوبة عليه جعفر، والله يحيى الذهبى بما دعا عليه بعده بسوء، حيث قال:

(١) تاريخ الإسلام، الذهبى، ج ١١، ص ١٨٣.

(قاتلہ اللہ)!! وحسبنا اللہ وکفی.

وفي قبال تلك الوجوه التي تشير إلى كون صاحب الطاق من الطبقة الخامسة، هناك ما يشير إلى كونه من الطبقة الرابعة، وقد أوصلها سیدي الأستاذ دامت برకاته إلى خمسة وجوه.

الوجه الأول: ملاقاته ومناظرته لزید بن علی بن الحسین - المستشهد سنة (١٢١ھ) - في أمر الإمامة، وقد روی الكشی ذلك بطريقين ضعيفين، وفي الروایتين دلائل ذكرها سیدنا الأستاذ (دامت برکاته) على كون صاحب الطاق آنذاك سنة (١٢١ھ) قد تجاوز العقدین.

أقول: قد ثبت ترجیح كون مرویات هذا الطريق في رواية أخرى بالکذب، كما مرّ بیانه في ترجمة مؤمن الطاق في روایات أحد بن صدقة عن الأحسی، وهذا الوجه ليس فيه من الدلالة ما يکفي لكونه من الرابعة، فإن کثیراً من الخامسة من كان لهم العقدین وقت زید بن علی عليه السلام كالحسن بن صالح بن حی.

الوجه الثاني: توصیفه بالشيخ من قبل أبي عبد الله عليه السلام، فقد روی الكلینی بسنده معتبر عن حماد بن عثمان أنه «قال: بعثني عمر بن زید إلى أبي جعفر الأحوال بدراهم، وقال: قل له: إن أراد أن يحج بها فليحج، وإن أراد أن ينفقها فلينفقها، قال: فأنفقها ولم يحج، قال حماد: فذكر ذلك أصحابنا لأبي عبد الله عليه السلام، فقال: وجدتم الشیخ فقيها»^(١).

فقد يظهر من توصیفه بهذا أنه بلغ الشیخوخة في زمانه عليه السلام، فهذا يشير إلى كون صاحب الطاق قد بلغ عمراً يناسب أن يطلق عليه وصف الشيخ، وزاد دامت برکاته أن قال ما نصه: «وقد يحاب عن هذا الوجه أن الرجل لم يكن قد بلغ الشیخوخة على كل تقدير في زمانه عليه السلام; فإن الشیخ هو الرجل العجوز كما ذکرہ الزمخشري، فلا بد وأن يكون إطلاقها لإرادة التبجیل، وهو معهود في اللغة ولو تنزیلاً».

(١) الكافی، الكلینی، ج ٤، ص ٣١٣.

وأضاف دامت برకاته قائلاً في دفع الدخل: «إن البعض ذكر معنى أوسع للشيخ مما يجوز معه أن يكون الإطلاق في المقام حقيقة، ففي اللسان: **الشيخ** هو الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب، وقيل: من الخمسين إلى الآخر، وقيل: إحدى وخمسين إلى آخر العمر، وقيل: من الخمسين إلى الشهرين»^(١).

أقول: على كل تقدير لا يمكن الاطمئنان من تلك اللفظة لوحدها - في موقف قد يفهم منه بعض الدعاية في القول - من أن تلك اللفظة دالة على كونه من كان شيخاً في العمر أيام الصادق عليه السلام.

الوجه الثالث: إدراكه الباقر عليه السلام، ويظهر ما ورد من روايته عن أبي جعفر عليه السلام مباشرة، أو حضوره سؤال بعض الرواة عنده عليه السلام، واستشهاد دامت برؤايتنا هذه في تدعيم هذا الوجه.

أقول: إن الرواية التي رواها الأحول عن أبي جعفر عليه السلام، هي عينها التي رواها في البصائر بصيغة: (عن الأحول، قال: سمعت زرارة يسأل أبا جعفر عليه السلام، قال: أخبرني...)^(٢).

ثم أنه لا يظهر غير هذه الرواية مما يمكن الاستشهاد به على ما تبعت، بل قد يقال: إن الرجل يروي كل رواياته الأخرى عن أبي جعفر عليه السلام بواسطة وأكثرها بواسطة سلام بن المستieri، فلا يبعد الخلل في سند هذه الرواية؛ لمخالفتها للمتعارف من باقي أسناد الرجل، ولعل الصحيح في سنتهما ما في البصائر ما ذكرناه حيث سمع زرارة يسأل أبا جعفر عليه السلام، بل أبعد من هذا، إذ يمكن أن يقال: إن هذه الرواية هي بواسطة زرارة على التوفيق، وأن هناك تصحيفاً في السند، وأصله سمعت زرارة قال أنه سأله سأل أبا جعفر عليه السلام، وهذا الوجه أيضاً ليس مما يمكن الركون إليه والاطمئنان بملاءة الأحول للباقر عليه السلام.

الوجه الرابع: كون الأحول من زملاء أبي حنيفة وأنداده؛ إذ اشتهرت مناظراته

(١) لسان العرب، ابن منظور، ج ٣، ص ٣١، (شيخ).

(٢) البصائر، الصفار، ص ٣٩٠.

على ما نقله الخاصة والعامة^(١)، ولما كان أبو حنيفة من توفي سنة (١٥٠ هـ) عن سبعين عاماً، يكون صاحب الطاق نظيره في العمر، فيكون من الرابعة؛ إذ هذا هو معدل أعمار الرابعة.

أقول: وإن اشتهرت تلك المناظرات بين صاحب الطاق وبعض أئمة المخالفين، وحکاها الطرفان بتغيير الحق منها، وبتغيير الغالب فيها، إلا أنه لا يبعد أن تكون كلها موضوعة كما حققناه في موضع آخر، وأن كثيراً منها كان كذبة بإزاء أخرى، ويشهد لهذا أسنادها الضعيفة والإرسال في أغلبها.

ثم أنه لو ثبت أنه كان قد ناظر أبي حنيفة، فلا يثبت أنه كان بعمره أو كان زميلاً له، فكم من متكلم من أصحابنا من كان يناظر رجالاً من المخالفين من هم بعمر مشائخه، كما حكى في هشام والمفید وغيرهم كثير.

وأما ما استشهد به دامت برకاته من تسمية أبي حنيفة له بأنه رأس الشيعة وعالمها؛ مما يفيد كونه رجلاً مبرزاً آنذاك، فلا يمكن البناء عليه؛ لعدم التصديق أو الوثوق بها في تلك المناظرات من ألفاظ وضعف مستندتها.

الوجه الخامس: أن الرجل ذُكر في بعض الروايات المادحة في عداد زرارة ومحمد بن مسلم وبريد العجل، وهؤلاء أعلام الرابعة ومبرزيم، فروى الكشي بسنده معتبر عن أبي العباس البقيبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: أحب الناس إلى أحياء وأمواتٍ أربعة: بريد بن معاوية العجل، وزرارة، ومحمد بن مسلم، والأحول^(٢).

(١) فليلاحظ مناظراته في المتعة الكافي، ج ٥، ص ٤٥٠، ح ٨. ومناظرته في بطلان العلائق على غير الكتاب والستة الاختصاص، ص ١٠٩. وفي الرجعة الاحتجاج، ج ٢، ص ٤٨، وتاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٤١٠. ورجال النجاشي، ص ٣٢٥. وفي الإمامة الاحتجاج، ج ٢، ص ١٤٨، ومع الخوارج المناقب لابن شهرآشوب، ص ٢٣١. وأشار إلى مناظراته مع أبي حنيفة إجمالاً في لسان الميزان، ج ٥، ص ٣٠٠.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ١، ص ٣٤٧.

أقول: هذه القرينة وإن كانت ظاهرة بدوا في كونه من طبقتهم، إلا أن الصواب القول إن الظاهر منها أن هؤلاء الأربعـة من أصحاب الصادق عليهما السلام وهم كلهم كذلك فعلاً، وإن كان في الاصطلاح كون بعضـهم من طبقة آخرين من أخرى، فلا يدفع ذلك كونه أصغرـ منهم بنصفـ جيل أو نحوـه كما سيتبين.

ثم ختمـ دامت برـكاتـه هذا الجواب وقد رـجـحـه على سـابـقـهـ، وـقـالـ: «وـعـلـىـ ضـوءـ ذـلـكـ كـلـهـ فـقـدـ يـرـجـعـ أـنـ يـكـونـ الرـجـلـ قـدـ بـقـيـ حـتـىـ روـىـ عـنـهـ بـعـضـ أـصـحـابـ الطـبـقـةـ السـادـسـةـ كـاـبـنـ مـحـبـوبـ وـصـفـوانـ وـابـنـ سـنـانـ، هـذـاـ وـلـاشـكـ فـيـ أـنـ الرـجـلـ قـدـ بـقـيـ بـعـدـ الصـادـقـ عليهـماـ السـلامـ وأـدـرـكـ الـكـاظـمـ عليهـماـ السـلامـ فـيـ بـدـايـاتـ إـمامـتـهـ، كـمـاـ فـيـ الـحـدـيـثـ الـمـعـتـبـرـ المـرـوـيـ مـنـ تـحـيرـ هـشـامـ بـنـ سـالـمـ وـلـيـاهـ بـعـدـ وـفـاةـ الصـادـقـ عليهـماـ السـلامـ»^(١).

ويؤكـدـ إـدـرـاكـهـ لـإـلـمـ الـكـاظـمـ عليهـماـ السـلامـ ماـ روـاهـ اـبـنـ شـهـرـ آـشـوـبـ، عـنـ عـلـيـ بـنـ أـبـيـ حـزـنةـ قـالـ: «كـنـتـ مـعـتـكـفـاـ فـيـ مـسـجـدـ الـكـوـفـةـ؛ إـذـ جـاءـ أـبـوـ جـعـفـرـ الـأـحـوـلـ بـكـتـابـ مـخـتـومـ مـنـ أـبـيـ الـحـسـنـ فـقـرـأـتـ كـتـابـهـ...»^(٢).

واستقرـبـ دامتـ بـرـكـاتـهـ أـنـ الرـجـلـ مـنـ صـغـارـ الـرـابـعـةـ وـقـدـ بـقـيـ إـلـىـ بـعـدـ (١٧٠ـهـ)، فـأـدـرـكـتـهـ بـعـضـ السـادـسـةـ كـالـحـسـنـ بـنـ مـحـبـوبـ، هـذـاـ مـلـخـصـ كـلـامـهـ مـعـمـلاـ فـيـ طـبـقـةـ مـؤـمـنـ الـطـاقـ.

أـقـولـ:

الـفـرـضـيـةـ الـتـيـ يـمـكـنـ أـنـ يـفـسـرـ مـنـ خـلـالـهـ جـمـيعـ مـاـ وـرـدـ فـيـ حقـ الرـجـلـ، تـكـونـ باـفـتـارـاصـ أـنـ الرـجـلـ مـنـ وـلـدـ فـيـ حدـودـ (٩٦ـهـ)ـ فـكـانـ عـمـرـهـ (١٨ـعـامـاـ)ـ عـنـ وـفـاةـ الـبـاقـرـ عليهـماـ السـلامــ، وـكـونـهـ تـوـقـيـ فـيـ حدـودـ سـنـةـ (١٦٦ـهـ)ـ قـرـيبـاـ مـنـ عـمـرـ الـمـفـضـلـ بـنـ عـمـرــ، وـهـذـهـ الـفـتـرـةـ الـزـمـنـيـةـ هـيـ الـفـتـرـةـ الـفـاـصـلـةـ بـيـنـ الـطـبـقـتـيـنـ الـرـابـعـةـ وـالـخـامـسـةـ، وـهـذـاـ مـاـ يـفـسـرـ تـرـددـ الـأـعـلـامـ رـحـمـ اللهـ الـمـاضـيـنـ وـأـطـالـ فـيـ عـمـرـ الـخـاطـرـيـنـ فـيـ شـأنـهـ بـيـنـ الـخـامـسـةـ وـالـرـابـعـةـ.

(١) الكافي، الكليني، ج ١، ص ٣٥٢.

(٢) مدينة المعاجز، البحرياني، ج ٦، ص ٢٧٢.

وهذه الفرضية تفسر ما ذكر فيه وفي زمانه بدون أن تشذ عن الطبيعة، فهي تفرض أن له عمرًا طبيعياً لا يخرج عن حدود معدل أعمار الرواية، ولا يقدح فيها ما قوي من القول في تقريريات زمانه.

ومن الأمور التي تفسرها هذه الفرضية ولا تتعارض معها:

أولاً: عده مع زرارة وبريد ومحمد بن مسلم في مدح لأصحاب الصادق عليه السلام، فهو بهذا العمر سيكون قريباً في العمر من زرارة وصاحبيه؛ إذ الفرق بينه وبينهما لا يربو إلى أن يكون فارق جيل، بل هو أقل، فلا يبعد أن يعده الصادق عليه السلام في عدد أصحابه مع زرارة وبريد ومحمد بن مسلم في زمانه عليه السلام، فإنهم إن كانوا بعمر (٦٥ عاماً) وقتها، فهو بعمر (٥٠ عاماً)، وهذا لا يبعد أن يقول الصادق عليه السلام تلك الجملة سنة (١٤٦ هـ) قارناً إياه مع زرارة وأصحابه.

ثانياً: هذا ما يفسر سماعه زرارة يسأل أبي جعفر عليه السلام، فإن الرواية التي يرويها عن أبي جعفر مباشرة في الكافي، رواها في البصائر بصيغة أنه لم يسأله، بل سمع زرارة يسأل الإمام الباقر عليه السلام عن ذلك كما نبهنا عليه آنفاً، ولعل هذا حصل؛ لأنه لم يكن له من العمر ما يؤهله أن يسأل الباقر عليه السلام في حضور زرارة وأضرابه وقتها؛ إذ الرجل وقتها كان دون أن يكمل عقده الثاني.

ثالثاً: وأما مناظرته لزيد الشهيد، فهي قد حدثت وكان له من العمر (٢٦ عاماً)، فلا يبعد أن يكون هذا، خصوصاً وأنه اشتهر بسرعة بدائه وحضور رده، وهو لا يتنافى مع كونه في مقتبل شبابه.

رابعاً: وأما وصف الصادق عليه السلام بالشيخ، فهو وارد جداً حتى مع فرض كونه عليه السلام أراد كونه شيخاً في العمر، فقد يكون بلغ الخمسين قبل وفاة الصادق عليه السلام بستين، أي سنة (١٤٦ هـ)، مما يعني أنه كان شيخاً في العمر وقت الصادق عليه السلام.

خامساً: أسناده المتينة التي لا خلاف فيها، فهو يروي عن الرابعة، وعن أبي عبد الله عليه السلام، ويروي عن أبي جعفر عليه السلام بواسطه، وأكثرها بواسطه سلام بن المستير، وهو

من تروي عنه الخامسة بلا خلاف، فهو من هذين القريتين التي أوجبت تردد الأعلام يظهر أنه من جيل من ذكرنا، بقريب أنه بحسب ما فرضناه في عمره فهو أكبر من الخامسة فيصح روایتهم عنه، وهو أصغر من زرارة وأصحابه من الرابعة فهو يروي عنهم.

سادساً: إدراكه الأنثمة عليها السلام، ولا خلاف أنه ادرك أبي عبد الله عليه السلام، وتدل معتبرة هشام على الصحيح على أنه أدرك أول أيام موسى بن جعفر عليه السلام، وأنه أدرك الإمام الباقر عليه السلام في مقتبل عمره؛ نعم روايته عنه ليست بذلك الثبوت، بل الأمر كما قلنا أنه حضر عنده عليه السلام، ولكنه كان صغيراً أن يسأل فهو لم يتجاوز العقددين، وكان يسمع من هو أكبر منه يسأل كزراة ومحمد بن مسلم وبريد.

وهذا ما يفسر ذكره في أصحاب الثلاثة، فهو من حيث العمر أدركهم وإن لم يثبت روايته إلا عن الصادق عليه السلام.

فعل هذا يكون مؤمن الطلاق من توسط بين الرابعة والخامسة، وعدة من صغار الرابعة أو كبار الخامسة هو المتعين، لكن مع التسليم بمقدمتين، عدم روايته مباشرة عن الباقر عليه السلام، وعدم رواية السادسة عنه مباشرة، فهذا الرأي وإن كان قريباً من رأي السيد الأستاذ دامت بركته إلا أنه يخالفه في عدم ثبوت روايته عن الباقر عليه السلام وإن كان أدركه، وكذا نحالفه في إدراك السادسة له؛ إذ لو أدركوه لما رروا عنه بواسطة، ولما كان من تروي عنه الخامسة؛ فإن السادسة لم يدركوا من توفى في حدود (١٦٦هـ).

وأما الجواب الثالث:

وهو أن من يروي عنه الحسن بن محبوب بعنوان الأحول، هو الحارث بن الأحول، وهو ابن صاحب الطلاق، وهذا الجواب له مؤيدات:

أولاً: أن الحسن بن محبوب هو راوي كتاب الحارث بن الأحول كما ذكرنا آنفًا، فلا يبعد أن يكون قد اشتبه اسم الأب بالابن بسقوطه (ابن) بينهما، خاصة وأنه سقط في موارد أخرى، أو أن الأحول كما هو لقب للأب كذلك هو لقبه اكتسبه الابن بعده.

ثانيها: أن الأحول إذا كان لقباً مشتركاً للابن والأب، فالمنصرف فيه في الطبقة

الخامسة إلى ابنه، والحسن بن محبوب إنما يروي عن الخامسة.

ولكن في تلك المؤيدات في هذا المورد خدش من جهتين، الأولى: أن كون الأحول لقب لابن كما هو لقب للأب محل توقف، وأخذ ورد، والثانية: أن كون الأحول في هذا السند من الطبقة الخامسة خطأ؛ إذ الرواية الملقب بالأحول في هذه الرواية يروي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام؛ فهو من الرابعة، وليس من الخامسة، فلا يكون من المتيسر ادعاء كونه الحارث بن محمد بن علي بن النعمان مؤمن الطلاق.

فالجواب الثالث وإن أمكن قبوله في روايات أخرى كما في الرواية ناقشها سيدى الأستاذ دامت بركاته في مبحث إرث الزوجة، إلا أنه في المقام مما لا يمكن قبوله البتة.

فالنتيجة من هذا البحث التريث فيها يرويه الحسن بن محبوب عن الأحول؛ لعدم الاطمئنان بحصول الملاقة، نعم قد تكون روايات الأحول من طريق ابنه الحارث الذي هو أستاذ الحسن بن محبوب، والذي يروي كتابه لنا الحسن بن محبوب أيضاً، فلا يبعد أن يكون الحسن يروي كتب الأحول الموجودة، فلا يبعد أيضاً الوثيق بها بهذا التقريب، ولو أن ثبوت وثاقة الحارث أيضاً مما لا تسلم من كلام، فالقضية مرتبكة في جوانبها.

تحقيق الصدور:

الأقوى في سندتها ما في البصائر كما أسلفنا، من كون الأحول سمع زراره يسأل الباقر عليه السلام ولم يكن هو السائل، وأما الوثيق بالصدور فمتتحقق، فإنما رويت بأسناد أخرى في موارد أخرى.

٤/٤٤٦ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلَىِّ بْنِ حَسَانَ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ^(١)، عَنْ عَلَىِّ بْنِ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ بُرْيَدٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْكَاظِمِيِّ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٢): «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيًّا^(٣) (وَلَا مَحْدَثٍ)»، قُلْتُ: جَعَلْتُ فِدَاكَ، لَيَسَّرْتُ هَذِهِ قِرَاءَتَنَا، فَإِنَّ الرَّسُولَ وَالنَّبِيَّ وَالْمَحْدَثَ؟ قَالَ: «الرَّسُولُ: الَّذِي يَظْهَرُ لَهُ اللَّهُ، فَيَكْلُمُهُ. وَالنَّبِيُّ هُوَ

(١) في السندي جهتان من الغرابة:

الأولى: عدم معهودية رواية علي بن حسان عن ابن فضال.

والثانية: آتام نجد رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان، في موضع.

ففي السندي خلل لا محالة. وأماماً كيفية وقوع الخلل فتضصب بالرجوع إلى بصائر الدرجات؛ فقد روى الصفار الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣٩١، ح ١١، عن أحد بن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن يعقوب الهاشمي، عن هارون بن مسلم - والصواب مروان بن مسلم كما في البخاري، ج ٢٦، ص ٧٦، ح ٣١، وكما في رجال النجاشي، ص ٤١٩، الرقم ١١٢٠، من رواية علي بن يعقوب الهاشمي عن مروان بن مسلم كتابه - عن بريدة. وقد ابتدأ السندي السابق على هذا السندي في بصائر الدرجات هكذا: «حدثنا علي بن حسان». ومضمون الخبرين قريب جدًا.

هذه، والظاهر أن الكليني راجع بصائر الدرجات لأخذ الخبرين - كما هو دأبه في كثير من روایات کتاب الحجۃ - فوقع السقط والخلط بين سندی الخبرین المذکورین في بصائر حين الأخذ.

ثم إنّه تبيّن أيضًا وقوع التصحیف في عنوان «محمد بن الحسين» وأن الصواب «محمد بن الحسن» والمراد به الصفار، يؤيد ذلك ما ورد في الكافي، ح ٥٢٦ و ٦٢٨ و ٧١٣ و ١٢٥٨، من روایة محمد بن يحيى وأحمد بن محمد متعاطفين عن محمد بن الحسن. وهذه الأخبار كلها مذكورة في بصائر الدرجات، مأخوذه منه، على الظاهر.

(٢) في حاشية ح: «قول الله:»

(٣) في «ب، ج، ض، بح، بر، بف»: «جل وعز».

(٤) الحج (٢٢): ٥٢.

الَّذِي يَرَى فِي مَنَامِهِ، وَرُوَيَّاً اجْتَمَعَتِ النُّبُوَّةُ وَالرِّسَالَةُ لِوَاحِدٍ. وَالْمُحَدَّثُ: الَّذِي يَشْمَعُ الصَّوْتَ، وَلَا يَرَى الصُّورَةَ». قَالَ: قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي رَأَى فِي النَّوْمِ^(١) حَقًّا، وَأَنَّهُ مِنَ الْمُلْكِ؟ قَالَ: «يُوقَّفُ لِذَلِكَ^(٢) حَتَّى يَعْرِفَهُ، لَقَدْ^(٣) خَتَمَ اللَّهُ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ، وَخَتَمَ بِنَيْسِكُمُ الْأَنْيَاءِ»^(٤).

رجال السندي:

والكلام في هذا السندي أولاً في ترتيبه ونصه، وثانياً في اعتباره وعدمه.

أولاً: في ترتيب السندي.

والكلام أولاً: في رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان.

الرائج جداً رواية محمد بن الحسن الصفار عن علي بن حسان وهي موارد كثيرة جداً^(٥)، فما في هذا المورد من رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان ليس بشبه، ليس لأننا لم نجد رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان - كما في هامش طبعة دار

(١) في «ج»: «المنام».

(٢) في البصائر، ص ٣٩١: «يُوقَّع عِلْمُ ذَلِكَ» بدل «يُوقَفُ لِذَلِكَ».

(٣) في «ف»: «وَلَقَدْ».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٣٩١، ح ١١، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن يعقوب الماشمي، عن هارون بن مسلم، عن بريد. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٤١، ح ٨؛ وص ٣٩٢، ح ١٣؛ والكافي، كتاب الحجة، باب في أن الآئمة بمن يشبهون...، ح ٧٠٦؛ والاختصاص، ص ٣٢٩؛ الواقي، ج ٢، ح ٥١٩؛ البخاري، ج ٢٦، ص ٧٧، ذيل ح ٣١.

(٥) منها في الكافي، ج ١، ح ٣، ص ١٩٧؛ البصائر، ص ٣٩، و ١١٥، و ٢١٩، و ٣٩١، و ٤٣٥؛ وغيرها من موارد كثيرة في كتب الصدوق، بل وفي مشيخته فهو يروي عن علي بن حسان من طريق محمد بن الحسن الصفار أيضاً.

ال الحديث؛ فقد ذكر الحميري رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان^(١)، نعم لا يبعد أن يكون هذا المورد مصححاً أيضاً - بل لأنَّ عين تلك الرواية رواها الصفار كما هو مبين في المامش، وأنَّ عين هذا السندي قد كرره الكليني عن علي بن حسان في موضع آخر، وكان فيه (محمد بن الحسن) وليس (محمد بن الحسين)^(٢)، وكان الكليني قد أحده أيضاً من كتاب البصائر حيث رواه الصفار في مواضع من البصائر؛ لذا يرجح بقعة الحصول التصحيح في هذا المورد، خصوصاً وأنَّ تصحيف الحسن بالحسين وبالعكس من الكثرة بمكان، هذا إذا اقتصرنا على هذه القطعة من السندي، وفي الفقرات القادمة تتمة لبيان ترتيب هذا السندي الذي اختلط حابله بنابله.

ثانياً: في رواية علي بن حسان عن ابن فضال.

قال محقق طبعة دار الحديث أن هناك غرابة في السندي من جهتين: عدم معهودية رواية علي بن حسان عن ابن فضال، وأنهم لم يجدوا رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان، في موضع.

ولو عكسوا القول، وقالوا أنهم لم يجدوا رواية لابن حسان عن ابن فضال، وأنه لم يتعاهد رواية محمد بن الحسين عن علي بن حسان؛ لكن قولهم صحيحَا، فإن في الأسناد رواية محمد بن الحسين عن علي بن الحسان - كما أشرنا في رواية قرب الأسناد - وإن لم يجدوه، ولكنه ليس متعاهداً، وليس في الأسناد رواية علي بن حسان عن ابن فضال، فهو ليس موجوداً وإن ترددوا في إنكاره، وذكروا فقط أنه ليس متعاهداً!.

وعلى كل تقدير فإن علي بن حسان الذي يروي عنه الصفار مباشرة هو علي بن حسان الواسطي الذي هو من السادسة وطال به العمر وجاؤه المائة، وهو أكبر من الحسن بن علي بن فضال، وإن كان كلاماً منها من السادسة؛ لذا ترتيب السندي بهذا مما لا يمكن قبوله على غرابة.

(١) قرب الأسناد، الحميري، ص ٣٣٣، ح ١٢٣٤.

(٢) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٣، ص ١٩٧.

والظاهر - كما عليه تحقيق طبعة دار الحديث - وكما عليه الرواية السابقة كما تبين من تحقق التصحيح في سندتها، وأن الأصل الخالي من التصحيح فيه هو سند البصائر، وأن هناك بعض الاختلاط عند استلالها من كتاب البصائر، فالسند على هذا:

أحمد بن الحسن بن فضال عن علي بن يعقوب الهاشمي^(٣)، وأما اسم علي بن حسان فعلمه جاء بسبب الحديث السابق له؛ فإن الصفار ذكره في بداية السند السابق لهذه الرواية فاختلط بهذا السند بشكل ما في كتاب الكليني.

ثالثاً: في اسم مروان بن مسلم.

وبعد أن رجحنا ما في البصائر من سند في هذه الرواية إلى غاية علي بن يعقوب الهاشمي، فإن سلسلة السند بعد هذا الاسم تختلف بين الكتيبتين أيضاً، فذكر الكليني بعده اسم: (مروان بن مسلم)، بينما ذكر في البصائر اسم: (هارون بن مسلم).

والصحيح ما في الكافي؛ إذ علي بن يعقوب الهاشمي هو راوي كتاب مروان مسلم كما يظهر من النجاشي^(٤)، وأنه هو من يروي عنه كما يظهر من روایته عنه في الاختيار^(٥).

وقد وقع نظير هذا التصحيح بسبب قرب كتابة الاسمين - فهارون يكتبونها (هرون) مما يجعلها قريبة من (مروان) خصوصاً عند جعل ألفها مقصورة - في الكافي في مواضع أخرى، وقد نبه إليها السيد الخوئي طاب ثراه^(٦).

وعلى هذا فالسند الذي ينبغي تحقيقه هو:

أحمد بن محمد و محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن فضال، عن علي بن يعقوب الهاشمي، عن مروان بن مسلم، عن برید بن معاوية.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣٩١، ح ١١.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤١٩، ت ١١٢٠.

(٥) اختیار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٦٥٢.

(٦) منها ما في: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٤٥٥؛ ج ١٣، ص ٢٣٩، وص ٢٤٠.

وكل هؤلاء الرجال عدًا محمد بن يحيى العطار وبريد بن معاوية - الثقتان المعروفان -
ممن لم تطرق إليهم في الأجزاء السابقة.

هـ أحمد بن محمد:

والظاهر أنه العاصمي^(١)، شيخ الكليني، ثقة كوفي، من الثامنة.

قال النجاشي: «أحمد بن محمد بن أحمد بن طلحة أبو عبد الله، وهو ابن أخي أبي الحسن علي بن عاصم المحدث، يقال له: العاصمي، كان ثقة في الحديث، سالماً خيراً،
أصله كوفي وسكن بغداد، روى عن الشيوخ الكوفيين. له كتب، منها: كتاب النجوم،
وكتاب مواليد الأئمة وأعمارهم، أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدثنا الحسين بن
علي بن سفيان عن العاصمي»^(٢).

وذكره الشيخ في من لم يرو عنهم بlessed قائلاً: «أحمد بن محمد بن عاصم، أبو عبد الله،
يقال له: العاصمي، ابن أخي علي بن عاصم المحدث، روى عنه ابن الجنيد وابن داود»^(٣).

وقال الشيخ في الفهرست: «أحمد بن محمد بن عاصم، أبو عبد الله، وهو ابن أخي علي
بن عاصم المحدث، ويقال له: العاصمي، ثقة في الحديث، سالم الجنبة، أصله الكوفة،
سكن بغداد، روى عن شيوخ الكوفيين. وله كتب، منها كتاب النجوم، أخبرنا به
الشيخ أبو عبد الله محمد بن التّعبان المفيد جعفر وأحمد بن عبدون، عن محمد بن
أحمد بن الجنيد أبي علي، قال: حدثنا العاصمي أحمد بن محمد»^(٤).

أقول: وحاله علي من شيوخ الشيعة، ومات في حبس المعتصم.

وقال ابن شهرآشوب: «أحمد بن محمد بن عاصم بن عبد الله العاصمي، المحدث

(١) مُرَفِّي ج ١، ح ٣٢، ص ٣٥٤. وهذا مزيد تفصيل.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٩٣ ت ٢٣٢.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٤١٦، ت ٦٠١٦.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٧٣، ت ٨٥.

الكوفي، ثقة، سكن بغداد، من كتبه كتاب النجوم»^(١).

أقول: قد يقال بغرابة رواية ابن الجنيدي المتوفى (٣٨١هـ)، والبزوفرى عنه؛ إذ يظهر أن العاصمي من أدركه كلاً من الحسين بن عليٍّ بن سفيان هو البزوفرى - وهو كما في الطبقات الصغير قد ولد في حدود (٢٨٥هـ)، ويحتمل أن يكون توفي قريباً من (٣٥٥هـ) - وأي على الإسکافى المعروف بابن الجينيـ - المتوفى سنة (٣٨١هـ) - فإن هذين الشیخین من عالي الأسناد، فقد روايا عن غير واحد من الثامنة كحميد بن زياد (٣١٠هـ)، وأحمد بن إدريس (٣٠٦هـ)، مما ينفي غرابة روايتهما عن العاصمي، لكونهما من العاشرة أو نحوها.

٥ محمد بن الحسن

ومحمد بن الحسن هو الصفار، وقد مرّ بيان حاله في الجزء الأول من الكتاب، ولم نفصل الكلام فيه، بل في تعينه في تلك الرواية، ولذا سنبسط الكلام في هذا الموضع في شأنه، وهو قمي ثقة، من الثامنة، من كبارها، توفي (٢٩٠هـ)؛ فلذا روت عنه التاسعة وبعض الثامنة، ومنه يتبين رواية الكليني عنه تارة بواسطة وأخرى مباشرة، وما وقع في بعض أسناد الصدوق من المباشرة فلا ريب بسقوط الواسطة؛ إذ الرجل توفي والصدوق لم يولد بعد، والواسطة المعهودة هي محمد بن الحسن بن الوليد شيخ الصدوق.

قال النجاشي: «محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، مولى عيسى بن موسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، أبو جعفر الأعرج، كان وجهها في أصحابنا القمين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية.

له كتب، منها: كتاب الصلاة، كتاب الوضوء، كتاب الجنائز، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب العتق والتدبیر والمکاتبة، كتاب التجارات، كتاب المکاسب، كتاب الصيد والذبائح، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الفرائض، كتاب المواريث، كتاب الدعاء، كتاب المزار، كتاب الرد على الغلاة، كتاب الأشربة،

(١) معالم العلماء، ابن شهر آشوب، ص ٥٢.

كتاب المروءة (المروة)، كتاب الزهد، كتاب الخمس، كتاب الزكاة، كتاب الشهادات، كتاب الملائم، كتاب التقية، كتاب المؤمن، كتاب الأبيان والذنور والكافارات، كتاب المناقب، كتاب المثالب، كتاب بصائر الدرجات، كتاب ما روي في أولاد الأئمة عليهم السلام، كتاب ما روي في شعبان، كتاب الجهاد، كتاب فضل القرآن.

أخبرنا بكتبه كلها - ما خلا بصائر الدرجات - أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن طاهر الأشعري القمي قال: حدثنا محمد بن الحسن بن الوليد عنه بها. وأخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عنه بجميع كتبه وبصائر الدرجات. توفي محمد بن الحسن الصفار بقم سنة تسعين ومائتين جـ ٢^(١).

وقال الشيخ في فهرسه: «محمد بن الحسن الصفار، قمي، له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة، كتاب بصائر الدرجات، وغيره، وله مسائل كتب بها إلى أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليه السلام. أخبرنا بجميع كتبه ورواياته، ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عنه. وأخبرنا بذلك أيضاً، جماعة، عن ابن بابويه، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار، عن رجاله، إلا كتاب بصائر الدرجات، فإنه لم يروه عنه ابن الوليد. وأخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن الصفار»^(٢).

ويظهر من النجاشي والشيخ أن ابن الوليد لم يرو البصائر، ولعل هناك ما منعه من أن يروي البصائر في حين روى بقية كتب الصفار، ولعل هذا حديث؛ لف्रط حساسية ابن الوليد تجاه بعض المضامين التي تجد نظائرها بنحو من الأنجاء في كتاب البصائر.

ويلقب الصفار بممولة، وقد ذكر هذا غير مرة، فذكر الكشي في أحد الأسناد وقد وصف فيه بلقب (موله): محمد بن الحسن الصفار المعروف بممولة^(٣)، ولا يبعد أن يكون الصحيح (موله) بالباء وليس بالباء، مع أن ما اعتمدته من نسخة كان بالباء أيضاً،

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٥٤، ت ٩٤٨.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ٢٢٠، ت ٦٦١.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٧١٦.

ولعل ذلك نشأ من التسامح في إهمال أو نسيان أو اندراس نقطتي التاء الموصولة كما يحدث كثيراً.

خاصة مع ما نقل الشیعہ كذلك فيه حين عدہ في رجال العسكري للیلی، وقال: محمد بن الحسن الصفار، له إلى الیلی مسائل، يلقب موله^(١). ولم أعرف منشأ هذا اللقب ومعناه!

• أحمد بن الحسن بن فضال:

كوفي ثقة، من السابعة، توفي سنة (٢٦٠هـ) أي قبل محمد بن الحسين بن أبي الخطاب بستين، قال السيد البروجردي تقدّم في طبقات الكافي أنه من كبار السابعة، بينما وصف ابن أبي الخطاب أنه من السابعة، وال الصحيح كونه من أواسط السابعة وليس من كبارها كما عليه السيد البروجردي تقدّم في طبقات الفقيه والتهذيب.

قال النجاشي: «أحمد بن الحسن بن عليّ بن محمد بن فضال بن عمر بن أبيمن، مولى عكرمة بن ربعي الفياض، أبو الحسين، وقيل: أبو عبد الله، يقال: إنه كان فطحيما، وكان ثقة في الحديث. روی عنه أخوه عليّ بن الحسن، وغيره من الكوفيين. يعرف من كتبه: كتاب الصلاة، كتاب الموضوع. أخبرنا بها قراءة عليه: أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد، قال: حدثنا أبو الحسن عليّ بن محمد القرشي، قال: حدثنا عليّ بن الحسن بن فضال، عن أخيه بكتبه، ومات أحمد بن الحسن سنة ستين ومائتين»^(٢).

وقال الشیعہ: «أحمد بن الحسن بن عليّ بن محمد بن فضال بن عمر بن أبيمن، مولى عكرمة بن ربعي الفياض، أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسين، كان فطحيما، غير أنه ثقة في الحديث. وروی عنه أخوه، عليّ بن الحسن، وغيره من الكوفيين والقميين. وله كتب، منها: كتاب الصلاة، وكتاب الموضوع، أخبرنا بها، أبو الحسين بن أبي جيد، قال: حدثنا ابن الوليد، قال: أخبرنا الصفار، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن، وأخبرنا أحمد بن عبدون،

(١) رجال الطوسي، الشیعہ الطوسي، ص ٤٠٢، ت ٥٨٩٨.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٨٠، ت ١٩٤.

قال: أخبرنا ابن الزبير، قال: حدثنا علي بن الحسن، عن أخيه، ومات أحمد بن الحسن
هذا، سنة ستين ومائتين^(١).

وعده الشیخ فی رجاله من أصحاب العسكريین الله^(٢). ونقل الكثی عن شیخه
العیاشی: «أن أحد بن الحسن كان فطحیا»^(٣)، ویؤکد فطحیته ما ذکر فی قصة وفاة أبيه،
والاختلاف بینه وبين أحد بن زراره^(٤).

٥ علي بن يعقوب الهاشمي:

راوی لم یذكره أهل الفهارس والرجال، یظهر أنه من السادسة، یقع واسطة بين أحمد
بن فضال الذي هو من السابعة، ومروان بن مسلم الذي هو من الخامسة، وهو راوی
كتاب مروان، والصحیح عدم ثبوت روایته عن غيره، قال السيد البروجردي (قده)
في طبقات الفقيه والکشی والتهدیب والنیاشی: «من السادسة»، وفي طبقات الكافی:
«کأنه من السادسة».

وكل سند يأتي وفيه: (علي بن يعقوب عن هارون بن مسلم)، فصحيحه (عن مروان
بن مسلم) وليس هارون، وكذلك ما في سند: عنه عن (مر بن مسلم) فصوابه عن (مروان
بن مسلم)، وليس (مر)، والكلام في علي بن يعقوب في نقطتين.

أولاً: في تحديده

ذکر صاحب القاموس احتمال کونه علي بن يعقوب بن عون بن العباس بن
ربیعة المذکور في العيون، ودفعه مستبعداً، بأن من في (العيون) ناصبي، وأما من في
باقي الأخبار إمامي كما یظهر منها^(٥)، وزاده السيد الأستاذ دام ظلته بعداً، وذكر أنه

(١) الفهرست، الطوسي، ص ٦٧، ت ٧٢.

(٢) رجال الطوسي، الشیخ الطوسي، ص ٨٣، ت ٥٦٤٦؛ ص ٣٩٧، ت ٥٨٢٥.

(٣) اختیار معرفة الرجال، الشیخ الطوسي، ج ٢، ص ٨١٢.

(٤) رجال النیاشی، النیاشی، ص ٣٦.

(٥) قاموس الرجال، التستري، ج ٧، ص ٦٠٧ - ٦٠٨.

يظهر أن اسم جد الرجل هو الحسين، كما في أحد أسناد النجاشي^(١)، وهو ما يظهر من ترجمة مروان بن قيس، فقد ذكر النجاشي في طريقه على بن يعقوب بن الحسين الهاشمي^(٢).

أقول: ليس هناك من دليل على اتحاد من ذكره في العيون باسم علي بن يعقوب بن عون سوى أن الرجلين هاشميان، وهذا ليس فيه ما يكفي لإثبات الاتحاد بين من في العيون ومن في باقي الأسناد، وكذا أيضاً ما أورده السيد الأستاذ [ألفاظلة] ليس فيه ما يدل على الاتحاد بشكل كافٍ بين علي بن يعقوب المذكور في ترجمة مروان بن قيس، والمذكور في ترجمة مروان بن مسلم، فإن الاسم المقيد وإن كان يقيّد الاسم المطلق بعد المصير إلى الاتحاد، لكن هذا مع وجود ما يكفي من قرائن للاتحاد، وهي مفقودة من جهة عدم اتحاد الراوي والمروي عنه في أي سند، بل قد يكون هناك قرينة على الافتراق بالتقريب التالي، وهو أن النجاشي ذكر أو لا ترجمة مروان بن مسلم، وذكر طريقه إليه بواسطة من سَمِّاه علي بن يعقوب الهاشمي، وهذا متكرر في الأسناد، ثم ذكر بعدها ترجمة مروان بن قيس الذي لا يعرف في سند رواية، وروى عنه من اسمه علي بن يعقوب بن حسين الهاشمي، بالإضافة إلى عدم اتحاد أي راوٍ أو مروي عنه بين العلين، يحتمل أن النجاشي أضاف قيد حسين لبيان الفرق، هذا إذا كان النجاشي يعرف الرجلين.

وعلى كل تقدير فلا يطمأن بكون الرجل هو ابن عون أو ابن الحسين، بل يقتصر على كونه علي بن يعقوب الهاشمي.

ثانياً: في قبول روایته

وقد وثقه الميرزا النوري (طاب ثراه)؛ لرواية ابن فضال عنه، ولم يرتضى السيد الأستاذ [ألفاظلة] هذه الطريقة، كما هو مختارنا في موضع سابق أيضاً.

(١) قبسات من علم الرجال، ج ١، ص ٣٨٣.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤١٩، ت ١١٢١.

ولكنه طرح وجهاً آخر لقبول رواية الرجل، وقال: ويمكن توثيقه^(١) لوجه آخر وهو أن الملاحظ أن أحد بن الحسن بن فضال قد أكثر الرواية عن علي بن يعقوب الهاشمي عن مروان بن مسلم، كما يظهر من ملاحظة جوامع الحديث - وذكر في هامشه موارد تكرر تلك السلسلة - والظاهر أن الهاشمي لم يكن صاحب كتاب، وإنما كان يروي كتب الآخرين؛ ولذلك لم يذكر له أي كتاب في فهارس الأصحاب، وقد روى كتاب مروان بن مسلم مباشرة، وهاشمي كان مجرد شيخ إجازة في روايته له، وشيخ الإجازة لما لم يكن لهم دور حقيقي في نقل الروايات، بل كان دورهم شرفيًا فقط؛ لذا تقطع سلسلة السندي، لم يضر عدم ثاقتهم باعتبار الرواية، فليتأمل، وإلى هذا المعنى أشار العلامة المجلسي الأول^(٢)، ويفض إلى ذلك أن علي بن يعقوب لم يكن هو الراوي الوحيد لكتاب مروان بن مسلم، بل قد رواه غيره أيضاً، وبذلك يضعف احتمال وقوع الخلل فيها رواه عنه؛ لاماً مراراً من أن شهرة الكتاب وتعدد رواته عن مؤلفه يقلل من احتمال وقوع الخلل تحريفاً أو تزويراً أو استبهاها ونحو ذلك حتى فيما إذا كان الوسيط من لم تثبت وثاقته، فتدبر^(٣).

أقول: ويزيد في النفس اطمئناناً متابعة متون ما يرويه فليس فيه مؤشرات الوضع أو الغرابة والاستيحاش.

٥ مروان بن مسلم:

كوفي، ثقة، من الخامسة، يختلط اسمه في أحياناً عدّة باسم (هارون بن مسلم)، الثقة الوجه، ولا يخفى اختلاف الطبقية؛ فإن هارون من السادسة، ومروان من الخامسة، وأسناد المتناولة كافية عن التصحيف، ويتأكد وقوعه من مطالعة تلك الروايات في مصادر روائية أخرى، كما في روايتنا هذه.

(١) يقصد **المطلقاً** قبول روايته وعدم ضرر جهالته بالسند، أي توثيق السندي وليس توثيق الراوي.

(٢) روضة المتقين، المجلسي، ج ١٤، ص ٢٦٣.

(٣) قبسات من علم الرجال، ج ١، ص ٣٨٧-٣٨٦.

قال النجاشي: «مروان بن مسلم، كوفي، ثقة، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حذّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حذّثنا الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب المالكي، قال: حذّثنا أحمد بن هلال، قال: حذّثنا عليّ بن يعقوب الهاشمي، قال: حذّثنا مرwan بن بكتابه»^(١).

وقال الشيخ: «مروان بن مسلم، له كتاب رواه محمد بن أبي حزنة، أخبرنا به جماعة، عن أحمد بن محمد بن الحسين، عن أبيه، عن سعد والحميري، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن عليّ بن فضال، عنه»^(٢).

أقول: سند الشيخ فيه بعض التصحيف، وال الصحيح أنه أخبره به جماعة من مشايخه عن أحمد بن محمد بن الحسن وليس (الحسين) عن أبيه وهو ابن الوليد.

قال السيد الخوئي طاب ثراه: «إن صدر عبارة الفهرست يدل على أن راوي كتاب مروان بن مسلم، هو محمد بن أبي حزنة، وذيله يدل على أنه الحسن بن عليّ بن فضال، وبينهما تهافت، والظاهر أن ما في ذيله هو الصحيح، وأن ما في صدره نشأ من سهو القلم، فإن رواية الحسن بن عليّ بن فضال عن مروان بن مسلم كثيرة في الكتب الأربع: ولم نجد رواية محمد بن أبي حزنة عنه، والله العالم»^(٣).

أقول: ليس من المحرز وقوع السهو عند الشيخ في هذا الموضوع، بل الشيخ قد بدأ بكلمة (عنه) أي عن محمد بن أبي حزنة، وهذا الطريق من جهة سعد عن محمد بن الحسين عن الحسن بن فضال عن محمد بن أبي حزنة متكرر، موجود في مشيخة الصدوق، في طريقه إلى عبد الملك بن عتبة^(٤)؛ فلذا يحتمل وبقوة أن الشيخ والصدوق كلاهما نقلما طرقهما من فهرست ابن الوليد، والذي يروي عن سعد عن ابن أبي الخطاب عن الحسن عن

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤١٩، ت٤١٩، ١١٢٠.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٥١، ت٢٥١، ٧٦٢.

(٣) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج١٩، ص١٣٤.

(٤) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٤، ص٤٨٨.

محمد بن أبي حزرة.

تحقيق الصدور:

السند يوجب وثاقة بالصدور بالرغم من الكلام في شأن علي بن يعقوب، وإن
وصفه المجلسي ^جللثانية بالضعف^(١).

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٢.

٤ - بَابُ أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا يَأْتِيَمْ^(١)

٤٤٧ ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَكْبَرِ الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسَنِ بْنِ حَبْبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِيِّ: عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ الْبَلَلِيِّ، قَالَ: «إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا يَأْتِيَمْ^(٢) حَتَّىٰ يُعْرَفَ^(٣)»^(٤)^(٥).

رجال السنن:

ورجالات السنن كلهم من مرّ تفصيل أحوالهم في مواضع سابقة، وكلهم من بنينا على وثاقتهم^(٦) عدا الرقي^(٧).

تحقيق الصدور:

وصف المجلسي جهة السنن بالصحيح^(٨)، وفي السنن داود الرقي، ويظهر منه

(١) في شرح صدر المتألهين: «بالإمام».

(٢) في حاشية «ض، بع، بس»، والاختصاص: «حي».

(٣) في «بس» والاختصاص: «حتى».

(٤) في «اب، ف»: «يُعْرَف». وفيه وجوه: «يُعْرَف» أي حتى يُعْرَف الإمام الناس ما يحتاجون إليه وما ينبغي من العقائد والأحكام؛ أو «يُعْرَف»؛ أو «يُعْرَف» أي حتى يُعْرَف الله تعالى، أو الإمام، أو الحق والباطل، أو الدين. وكذا ما يأتي. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٤٨؛ الوافي، ج ٢، ص ٣٦١؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩٣.

(٥) الاختصاص، ص ٢٦٩، عن داود الرقي؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٠، ص ٦١.

(٦) مرووا كلهم في ج ١ من الكتاب، ح ١ وح ٣٦.

(٧) ذكرنا الاختلاف فيه وجهاته به عندنا، انظر: الوافي في تحقيق أسناد السكافى، ج ٣، ح ٣٤٠، ص ٣٢٢.

(٨) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٣.

قدست نفسه أنه يذهب إلى توثيق داود الرقي حيث وصف أسناداً عدّة ليس فيها من يخداش فيه إلّا هو، وذكر في عباراته ما يفيد أن هذه الأسناد مما يختلف فيه وأن الصحيح عندك صحتها^(١).

ورواية ابن أبي عمر عن قرينه الحسن بن محبوب عن داود الرقي تسلسل يظهر من رواية الشّيخ في الفهرست لكتاب داود الرقي، فهو يرويه بإسناده إلى ابن أبي عمر عن الحسن عن داود. ومع ضعف السند بالرقي إلّا أن المتن مما يحصل الوثوق بصدوره، حيث إنه قد روي بأسناد متعددة وسيأتي بعضها هنا.

(١) منها: ما في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣، ٤١، ٤٣، ٦٨، وج ١٠، ص ١٦٣.

٢/٤٤٨ .الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلَى الْوَشَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ الرَّضَا اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ: «إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا يَأْمَمُ حَتَّىٰ يُعْرَفَ»^(١)^(٢)^(٣).

رجال السندي:

وهذه السلسلة السنديّة - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة بعدد غفير، وسبق أن نبهنا مراراً على خدشها بالمعنى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها^(٤).

تحقيق الصدور:

وصفة المجلسي رحمه الله بالضعف^(٥); لمكان معلى بن محمد، والسندي صحيح على مباني السيد الخوئي طاب ثراه، لتوثيقه معلى، وعلى كل تقدير فالوثيق متحصل بصدره تلك الرواية عنهم عليهم السلام; لورودها بأسناد أخرى عديدة.

(١) في «بس» والاختصاص: «حي».

(٢) في «ب»: «يعرف». وفي قرب الأسناد: «يعرفونه».

(٣) قرب الأسناد، ص ٣٥١، ح ١٢٦٠، يسند آخر عن الرضا عن أبي جعفر عليه السلام. الاختصاص، ص ٢٦٨، مرسلاً عن الرضا عن أبي جعفر عليه السلام; الوافي، ج ٢، ح ٤٩١، ص ٦١.

(٤) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ٢، ح ٤٨، ص ١٣٦.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٣.

٣/٤٤٩ . أَحْدَبْنُ مُحَمَّدِ، عَنْ مُحَمَّدِبْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبَادِبْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعْدِبْنِ سَعْدِ، عَنْ مُحَمَّدِبْنِ عَبَارَةٍ^(١)؛ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَا الطَّبَّابِ، قَالَ: «إِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لَهُ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِثْمَامِ حَتَّىٰ يُعْرَفَ»^(٢)^(٣)^(٤).

رجال السندي:

أَحْدَبْنُ مُحَمَّدِ هو العاصمي الثقة، وَمُحَمَّدِبْنِ الْحَسَنِ هو الصفار الثقة^(٥)، ويبقى الكلام في بقية الرجال.

٤ عباد بن سليمان

لم يوثق صريحاً في تحقق رواية الأشعري عنه تردد، بل روى عنه بواسطة البرقي الألب كما في طريق النجاشي إلى كتابه! فإن ما في الأسناد رواية أَحْدَبْنُ مُحَمَّدِ المطلق عنه، ولم يقيِّد في سند من أنه الأشعري أو البرقي، فرواية الأشعري عنه بواسطة البرقي محمد مع إمكان ملاقاته لعلها حدثت كما مرّ في بكر بن صالح، بتقريب أنَّ أَحْدَبْنُ مُحَمَّدِ يحتمل قوياً أنه روى عنه كما في أسناد سعد بن عبد الله الأشعري عن عباد بن سليمان، ولكنه أعرض عن الرواية عنه بال مباشرة - كما ترجح أنه فعل في بكر بن صالح - تجنبنا عن الرواية عن الضعفاء إلا بواسطة، كما كانوا يفعلون ونبهنا إلى وقوعه في محله^(٦).

فهذه إشارة سلبية في حق عباد، وهناك إشارة سلبية أخرى وهي إكثاره الرواية عن محمد بن سليمان الديلمي وأبيه الضعيفين.

(١) في «او» وحاشية «ج، بح»: «عمار». وفي «بح»: «عباد».

(٢) في «بس»: «حي».

(٣) في «ب، ج»: «يعرف». وفي حاشية «ج»: + «الخلق».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٦٥٠، ح ١٣، عن عباد بن سليمان؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٢، ص ٦١.

(٥) مرّ في ح ٤٤٦، في هذا الجزء.

(٦) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ٣، ح ٢٢٠، ص ٤٠.

نبهات على بعض أسناد الرجل:

ما يرد عنه عن سدير فبسقوط محمد بن سليمان الديلمي عن أبيه، وما يرد فيه عن سعيد بن سعد فهو تصحيف سعد بن سعد، وكذا ما يرد من (عبد بن سليمان عن أبيه) فهو تصحيف (عبد بن سليمان عن محمد بن سليمان عن أبيه).

وقد روت عنه في الأسناد الثامنة وخصوصاً كبارها كالصفار، وصغار السابعة، وروي هو عن السادسة، فهو من كبار السابعة، وهنا تكون روایة البرقي الأب عنه مخالفة للمقاييسة، ولعل هناك بعض الكلام فيها.

قال فيه النجاشي: «عبد بن سليمان، أخبرنا أبو عبد الله القزويني، قال: حدثنا أحد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدثنا أحد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد البرقي، عن عبد بكتابه (بالكتاب)»^(١).

وذكره الشيخ في باب من لم يرو عنهم الله، وقال: «عبد بن سليمان، روی عن محمد بن سليمان الديلمي، روی عنه الصفار»^(٢).

أقول: ما ذكره الشيخ يظهر من طريقه في الفهرست إلى كتاب سليمان الديلمي، فقد روی الصفار عنه وهو عن محمد بن سليمان عن أبيه، والظاهر أنهم لا يعرفون عن الرجل شيئاً غير ما وجدوه في الفهارس التي أخذوا منها، وهو مقتصر على الطرق منه وإليه، وليس في ذلك حاله أو مدحه أو قدحه.

نعم ما يرويه عن سعد هو كتاب سعد المبوّب، مما يوحى بوجهه إلى كونه شيخ إجازة في طريق هذا الكتاب، مما لا يضر بالسند، بتقرير كون الروایة مأخوذه من هذا الكتاب، ولكن الاطمئنان بهذا الوجه غير متحقق.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٩٣، ت ٧٩٢.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٤٣٣، ت ٦٢٠.

٥ سعد بن سعد:

هو سعد بن سعد بن الأحوص بن سعد، أخوه إسماعيل، وولد عمه: زكريا بن إدريس، وسهيل بن اليسع، ومحمد بن عيسى والد أحمد الأشعري، وأحمد بن إسحاق، وعلي بن إسحاق، وزكريا بن آدم، وإسماعيل بن آدم، وإسحاق بن آدم، كلهم من ولد عبد الله، والأخير هو ابن سعد الذي هو أبو جدر علينا سعد بن سعد، وسعد ثقة أشعري، قمي، من السادسة.

قال فيه النجاشي: «سعد بن سعد بن الأحوص بن سعد بن مالك الأشعري القمي، ثقة، روى عن الرضا وأبي جعفر عليهما السلام».

كتابه المبوب رواية عباد بن سليمان، أخبرناه علي بن أحمد بن محمد بن طاهر، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن الوليد، قال: حدثنا الحسن بن متيل عن عباد بن سليمان عن سعد به.

كتاب غير المبوب رواية محمد بن خالد البرقي، أخبرنا الحسين وغيره عن ابن حزرة، عن ابن بطة، عن الصفار، عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد، عنه.

مسائله للرضا عليه السلام، أخبرنا الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن جعفر، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد البرقي، عنه^(١).

وقال الشيخ في الفهرست: «سعد بن سعد الأشعري، له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن الحسن بن أبي خالد شنبولة، عنه»^(٢).

أقول:

أولاً: ولم يذكر الشيخ أي كتاب من كتب سعد أراد، المبوب أم غير المبوب أم المسائل،

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٧٩، ت ٤٧٠.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٣٦، ت ٣١٧.

ويظهر من طريق النجاشي أن الشّيخ كان يقصد كتاب سعد غير الموب.

ثانياً: أن الشّيخ مع أنه ألم نفسه بذكر المدح والقدح في فهرسته وذكر التوثيقات، إلا أنه لم يذكر في سعد كعادته في غيره أي شيء عن الوثاقة، في حين أشار إليها في الرجال!

فقد ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام قائلاً: «سعد بن سعد الأحوص بن سعد بن مالك الأشعري، قمي، ثقة»^(١)، وكذا ذكره في أصحاب الجواد عليه السلام^(٢)، نعم في بعض النسخ في هذا المورد (سعيد)، وهو تصحيف.

وعن الكشي بسنده المعلق «عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي، قال: دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام في آخر عمره فسمعته يقول: جزى الله صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، وزكريا بن آدم عني خيرا فقد وفوا لي، ولم يذكر سعد بن سعد. قال: فخررت فلقيت موفقاً، فقلت له: إن مولاً ذكر صفوان ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم وجزاهم خيراً، ولم يذكر سعد بن سعد. قال: فعدت إليه، فقال: جزى الله صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، وزكريا بن آدم، وسعد بن سعد عنني خيراً فقد وفوا لي»^(٣).

٥ محمد بن عمارة^(٤):

يمتحن انطباقه على من ذكره الشّيخ في أصحاب الرضا عليه السلام، وهو: «محمد بن عمارة (عمار) بن الأشعث»^(٥). نعم في بعض النسخ (عمار)، وكذا في روايتنا هذه في بعض النسخ عمار، ولا يعرف عن الرجل شيء.

(١) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص ٣٥٨، ت ٥٣٠.

(٢) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص ٣٧٥، ت ٥٥٥٧.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشّيخ الطوسي، ج ٢، ص ٧٩٢.

(٤) مرّ الكلام فيه في، ج ٣، ح ٣٧٩، ص ٤٣٩.

(٥) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص ٣٦٥، ت ٥٤٠٩.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله في هذا السندي: مجهول^(١)، والسندي وإن كان مجهولاً إلا أن المتن مما يوثق بصدوره، كما مرّ في السابق.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٤.

٤٥٠ . ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْبَرْقِيِّ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ أَبْنَ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْلَّيلِ: «الْحُجَّةُ قَبْلَ الْخُلُقِ، وَمَعَ الْخُلُقِ، وَبَعْدَ الْخُلُقِ»^(١).

رجال السندا:

أما محمد بن يحيى فهو العطار الثقة القمي، توفي قرابة (٣٠٠ هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد هو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، القمي الثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤ هـ)^(٢)، وليس أحمد البرقي وإن رواها أيضاً في غير موضع؛ لأنه إن أراد البرقي لقال (عن أبيه) ولم يقل (عن البرقي)؛ والبرقي هو محمد بن خالد البرقي، ثقة مع بعضلين، من صغار السادسة^(٣)، وعند ذكر السيد البروجردي له في طبقات الكافي في أول عنوان وقع بعض السهو وردد بين كبار السادسة والسابعة! ثم استقر إلى أنه من كبار السادسة في العنوانين الآخرين له، والظاهر أنه يقصد في التردid بين صغار السادسة أو السابعة، فصغار السادسة هم الأقرب للسابعة وليس العكس، كما هو واضح، وعليه فاستقراره في العنوان التالي المفترض أن يكون من صغار السادسة عنه وليس كما هو مدون أنه من كبار السادسة وال الصحيح أنه من صغار السادسة كما أثبتنا في غير موضع.

وأما خلف فهو ابن حماد بن ناشر الأسدي، الكوفي، هو ثقة بحسب النجاشي، ولكن أحداً منه تتضمن ما لا يقبل، ولعل ما ذكر في كتاب ابن الغضاوري عنه فيه وجه وجيه، ويظهر أن صفة مرويات الرجل مثلما ذكر في الكتاب.

(١) بصائر الدرجات، ص ٥٠٧، ح ١؛ كمال الدين، ص ٢٢١، ح ٥، بسندهما عن محمد بن خالد البرقي؛ كمال الدين، ص ٢٣٢، ح ٣٦، بسنده آخر؛ الواقي، ج ٢، ح ٤٩٣، ص ٦١.

(٢) مَرَ الكلام فيها في ج ١، ح ١.

(٣) مَرَ الكلام فيه في ج ١، ح ٣٣.

وأما طبقته فهو من صغار الخامسة؛ فقد روى عنه الوشاء وعليّ بن أسباط، وهما من السادسة، وكذا البرقي الأب الذي هو أيضاً من السادسة، من صغارها، وروى هو مكثراً عن الخامسة، وفي بعض أسناده عمن توفي أيام الرابعة كأبان بن تغلب (١٤١هـ) - كما في روايتنا - وعن مالك الجهنمي المتوفى في حدود (١٤٨هـ)، وعن عمرو بن شمر (١٥٧هـ) فهو من الخامسة، لكنه قد يكون من صغارها، وردد السيد البروجردي تدليلاً في طبقات الكافي بين كونه من السادسة أو الخامسة، ولا أظن أن كونه من السادسة يستقيم البة؛ فلم يرو عنه من هو من السابعة، بل روت عنه السابعة كلها بواسطة نعم ما ذكره التجاشي من سنته إليه بواسطة محمد بن الحسين بن أبي الخطاب فيه سقط، وقد نبهنا مراراً وفي غير كتاب على أن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب مما لا يقاس على أسناده؛ لكثرة السقط فيها، فعده في الخامسة أسلم كما عليه في طبقات التهذيب، خصوصاً أن الخامسة من تكثير رواية بعضهم عن بعض، نعم عدم رواية أحد من الخامسة عنه يشير إلى أنه من صغارها، وقد مرّ تفصيل الكلام في الرجل^(١)؛ وأبان بن تغلبثقة الكوفي المعروف^(٢)، وإن كان في إدراك خلف له بعض الريبة.

تحقيق الصدور:

الحديث مقبول، ووصفه في مرآة العقول بالصحيح^(٣)، كما هو المشهور، وسنته علىرأي مرجع الطائفنة وأساتذتنا دام ظلهم ضعيف.

(١) مرّ تفصيل الكلام فيه في ج ٣، ح ٣٦٧، ص ٤٠٧.

(٢) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ٢، ح ٤٤، ص ١٢٣.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٤.

٥ - بَابُ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ

٤٥١ / ١. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَاحَنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْتَّمِيمِ: تَكُونُ^(١) الْأَرْضُ لَيْسَ فِيهَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: يَكُونُ إِمَاماً؟^(٢) قَالَ: «لَا، إِلَّا وَأَحَدُهُمَا صَامِتُ».^(٣)

رجال السنن:

العدة من مشايخ الكليني تَحْمِيلُهُ اللَّهُ ما يوجب إخبارهم الوثوق بالصدور والاستفاضة في عهدهم؛ وأحمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري، الثقة القمي المعروف، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤ هـ)؛ ومحمد بن أبي عمير، بغدادي، من أعاظم السادسة، الثقة الجليل، أحد أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧ هـ)^(٤)، وكلهم من مرّ ذكرهم، ويبقى الكلام في الحسين بن أبي العلاء.

(١) في «بف»: «يكون».

(٢) في كمال الدين، ص ٢٣٣ + في وقت واحد.

(٣) كمال الدين، ص ٢٢٣، ح ١٧، بسنده عن ابن أبي عمير، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ٢٣٣ ح ٤١؛ وص ٤٦، ضمن ح ٩، بسنده آخر، وفي بصائر الدرجات، ص ٥٣١، ح ٢٠، بسنده آخر؛ وفيه، ص ٥٣٦، ح ٤٤، بسنده آخر مع زيادة في آخره؛ وفي الكافي، كتاب الحجة، باب الإشارة والنصل على أبي جعفر الثاني الله، ح ٨٣٩؛ وباب ما يفصل به بين دعوى الحق والمبطل في أمر الإمامة، ح ٩٣٢؛ والإرشاد، ج ٢، ص ٢٧٧، بسنده آخر عن الرضا الله، مع زيادة في آخره، وفي كل المصادر - إلا كمال الدين، ح ١٧ - مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٤، ص ٦٣.

(٤) من تفصيل الكلام في العدة، والأشعري في: ج ١، ح ١، ص ٢٥، وفي ابن أبي عمير في: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

هـ الحسين بن أبي العلاء^(١):

هو الحسين بن خالد، كان وجهها، فهو ثقة وفق المختار، ويظهر أنه من الخامسة خلافاً لبحث سابق في عدّه من عمر من الرابعة، وفيه مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: في ذكر مدارك أحواله

قال فيه النجاشي: «الحسين بن أبي العلاء الخفاف، أبو علي الأعور، مولىبنيأسد، ذكر ذلك ابن عقدة وعثمان بن متّاب، وقال أَحْمَدُ بْنُ الْحَسِينِ اللَّهُ عَلَيْهِ سَلَامٌ: هو مولىبني عامر، وأخوه علي، وعبدالحميد - روى الجميع عن أبي عبد الله عليهما السلام - و كان الحسين أوجههم. له كتب منها: ما أخبرناه وأجازه محمد بن جعفر الأديب، عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ الْحَافِظِ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَزْدِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسِينِ الْقَطْوَانِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَشَرٍ عَنْ الْحَسِينِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ»^(٢).

وقال الشّيخ في الفهرست: «الحسين بن أبي العلاء، له كتاب يعد في الأصول، أخبرنا به جماعة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أبي عمير، وصفوان، عن الحسين بن أبي العلاء»^(٣).

وذكره في أصحاب الباقي^(٤) ووصفه بالخفاف^(٥)، وعدّه أيضاً في أصحاب الصادق عليهما السلام قائلاً: «العامري، أبو علي الزندجي الخفاف الكوفي، مولىبني عامر، يبيع الزندج. أعور»^(٦).

(١) مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ فِي ج ١، ح ٢٧، ص ٢٣٣. وَهُنَا مُزِيدٌ تَفْصِيلٌ.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٥٢، ت ١١٧.

(٣) الفهرست، الشّيخ الطوسي، ص ١٠٧، ت ٢٠٤.

(٤) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص ١٣١، ت ١٣٣٩.

(٥) رجال الطوسي، الشّيخ الطوسي، ص ١٨٢، ت ٢٢٠٢.

قال في الأعيان: «والزندج لم يتضح لي معناه، ولعله مصحف»^(١)، ونقل السيد الخوئي طاب ثراه للفظ - في ترجمة الرجل - بصيغتين مردداً (الزندجي) و(الزندجي)، مما يشير إلى عدم وضوحاً لدليه قدست نفسه أيضاً، وقال في الفائق: كان يبيع (الزندج)، وهو نوع من الشياطين، فنسب إليه، وقيل: الزندجي نسبة إلى زندجان إحدى قرى بوشنج، وبوشنج من قرى ترمذ^(٢). ولم يذكر ما مصدره في كون الزندج نوعاً من الشياطين، ولعله أخذها من هوامش بعض المحققين المعاصرین لكتب العلامة والذين لم يشيروا إلى مصدر قوله أيضاً.

وأقول: الظاهر أن الزندج مصحف، والصحيح فيه هو «اليرندج، والأرنج، وهو جلد أسود، قال أبو عبيدة: أصله بالفارسية «رنده»، وأنشد للأعشى: أرننج إسكاف يخالط عظلماً، قال ابن السكيت: ولا يقال الرندج»^(٣).

فلما كان الرجل أو أبوه خفافاً أو خصافاً فيقرب جداً أنه كان يبيع الجلد الذي يصنع منه الخفف كما هو ظاهر من بيت الأعشى.

ونقل الكشي عن العياشي وعن حدوبيه في شأنه كما يظهر من الاختيار: «قال محمد بن مسعود، عن علي بن الحسن: الحسين بن أبي العلاء الخفاف، وكان أعزور.. وقال حدوبيه: الحسين بن أبي العلاء هو أزدي، وهو الحسين بن خالد بن طهمان الخفاف، وكنية خالد أبو العلاء، أخوه عبد الله بن أبي العلاء»^(٤).

وروى البرقي في المحسن عن أبيه، عن «محمد بن علي، عن موسى بن سعدان، عن حسين بن أبي العلاء، قال: خرجنا إلى مكة نيف وعشرون رجلاً، فكنت أذبح لهم في كل منزل شاة، فلما أردت أن أدخل على أبي عبد الله عليه السلام قال لي: يا حسين، وتذلل المؤمنين؟

(١) أعيان الشيعة، الأميني، ج ٦، ص ٧.

(٢) الفائق في رواة وأصحاب الصادق عليه السلام، الشبستري، ج ١، ص ٣٩٦.

(٣) ينظر: الصحاح، الجوهرى، ج ١، ص ٣١٨.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٦٥٩.

قلت: أعود بالله من ذلك، فقال: بلغني أنك كنت تذبح لهم في كل منزل شاة؟ قلت: ما أردت إلا الله، فقال: أما كنت ترى أن يحبهم من يحب أن يفعل فعلك فلا يبلغ مقدراته ذلك فتقاصر إليه نفسه؟ فقلت: أستغفر الله ولا أعود^(١).

والرواية ضعيفة السند بأبي سميون الكذاب، وليس فيها دلالة على القدح أو المدح بوجه يفيد إثبات الوثاقة أو سلبها.

وروي عن الرضا عليه مرسلاً أنه ذكر أن الحسين هو من اشتري أمه لأبي الكاظم^(٢) عليه، ويظهر من هذه الرواية مكانته وقربه من الإمام الكاظم عليه، لكنها مرسلة لا يمكن الاستناد إليها.

المبحث الثاني: في وثاقته

واستدل على وثاقته بأمور:

الأول: رواية ابن أبي عمر وصفوان عنه، وهو مبني توثيق مرجع الطائفية، والسيد الأستاذ دام ظلّهما.

الثاني: وجوده في تفسير علي بن إبراهيم، وهو مبني توثيق السيد الخوئي طاب ثراه للرجل.

الثالث: وجوده في أسناد كامل الزيارات، وهو مبني المرجع الحكيم.

الرابع: توثيقه بمقولة الشیخ المارة في الفهرست من أن له كتاباً يُعد في الأصول؛ إذ الأصول هي تلك الكتب التي اعتمدها أصحاب الجواجمع وتلقاها أصحابنا بالقبول، فاعتىاد كتابه دال بالأولوية على القول بوثاقته، وهذا الوجه يقوى الاعتناد عليه في قبول روایات أصله لا القول بوثاقته، فلا تلازم بين وثاقة الراوی ووثاقة المروی بشكل دائم، والمقام في البحث عن وثاقة الراوی.

(١) المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ج ٢، ص ٣٥٩.

(٢) الخرائج والجرائح، قطب الدين الرواندي، ج ١، ص ٣١٠.

وقد اعرض السيد الأستاذ دائم ظل الله على هذا الوجه، بالقول: «ولكن هذا مبني على كون المراد بالأصول هي كتب الحديث الأصلية التي اعتمدتها أصحابنا في تصنيفاتهم وجوامعهم، وهذا المعنى وإن كان يناسب بعض تعابيرهم كقول الشيخ في ترجمة أحاديث بن الحسين بن سعيد بن عثمان: له كتاب نوادر، ومن أصحابنا من عده في الأصول، وقول النجاشي في ترجمة مروك... ولكن هناك تعابير أخرى يظهر منها أنه لا يعتبر في الأصل أن يكون معتمداً عليه عند الأصحاب، كقول الشيخ في ترجمة إسحاق بن عمار: أصله معتمد عليه، فإن ظاهر القيد هو كونه للاحتراز مما يعني أن من الأصول مما لا يعتمد عليه، وكقوله في ترجمة ابن نوح السيرافي: له كتب في الفقه على ترتيب الأصول، و قوله في ترجمة بن دار بن محمد: له كتب على نسق الأصول، و قوله في ترجمة حميد بن زياد: له كتب كثيرة على عدد كتب الأصول، فإن الظاهر من هذه التعابير أن العبرة بالتسمية بالأصل هي غير ما ذكر آنفاً.

وبالجملة: المنطى في ما سمي بالأصل أو عدّ من الأصول في كلمات المتقدمين ليس بذلك الواضح، فيشكل الاستناد إليه دليلاً على كون صاحب الأصل مقبول الرواية عند الأصحاب كما بني عليه جمع من الأعلام فتى^(١).

أقول: إن العبارات التي استشهد بها دائم ظل الله - كما يظهر من مقررها - بعضها غير تام الدلالة.

فأما ما في ترجمة إسحاق بن عمار من وجود قيد (معتمد عليه)، فهو غير تام الدلالة، بتقريب أن القيد إنما ذكره الشيخ بعد ذكر انحراف الرجل وكونه فطحيّاً، فقال: له أصل، وكان فطحيّاً إلا أنه ثقة، وأصله معتمد عليه، دفعاً للدخول عدم اعتقاد أصله لفطحيّته؛ باحتلال كون أصله ليس من أصول أصحابنا، ولو كان للاحتراز كما أدعى دائم ظل الله؛ لكن قد حصل لنا شاهد واحد على ذكر أصل واحد - على أقل تقدير - من أنه غير معتمد، فلم نعلم أنهم قد ذكروا لنا أصلاً واحداً غير معتمد، فتكون تلك العبارة مؤكدة لاعتراض

(١) قبسات من علم الرجال، السيد محمد رضا البيسطاني، ج ١، ص ٢٢٤.

كل الأصول، ولو كان صاحبها فطحيأً منحرفاً.

والآقوى في توثيقه، ما ذكره ابن العصائر^١ كمال^٢ كما نقله النجاشي في كتابه من أنه كان أوجه أخيته، فإن ذكر الوجاهة وإن كان بحد ذاته لا دلالة فيه إلا على الشهرة والمعروفة، إلا أنه في كتب الرجال مختلف عنه في غيرها.

قال في الأعيان: «قال المجلسي: لا يخفى عدم دلالة قوله وكان أوجههم على التوثيق صریحاً، فإن الظاهر أن المراد بالأوجه الأشهر والأعرف بين الناس، وهو لا يدل على التوثيق إلا أن يقال: المراد الأوجه بين أرباب الحديث، وهو مستلزم لأكثرية الاعتماد عليه. أقول: الأوجه ظاهر في مثل المقام في الأشهر والأعرف بين أهل الحديث ولا يكون ذلك إلا بالوثيقة والاعتماد عليه، فهو لا يقتصر عن التوثيق إن لم يزد عليه، فلا ينبغي الوسوس في ذلك...»^(١).

في دلالة (وجه) على الوثاقة:

سبق أن سردنَا مبحثاً سريعاً في دلالة (وجه) على الوثاقة، ولما كان في ملحقات أحد الأجزاء خفي وضاع على طالبيه، فأردنا تكراره في موضع من المتن لعله يكون مفيداً، فأوردناه هنا، والكلام ليس في اصطلاح (وجه أصحابنا)، بل في لفظ (وجه) المطلق، وإفادته جلالة القدر أو الوثاقة في الرواية والحديث أو عدمه.

ف(الوجه) كما يظهر من تتبع موارد استعماله عند النجاشي^٣ والذى استعمله نيفاً وبسبعين مرة، ومن متابعة تلك الموارد فإنه مرة يقوم بإضافتها إلى وصف ما، كقوله في ترجمة أبان بن تغلب: «وكان قارئاً من وجوه القراء»^(٤)، وكقوله في علي بن إسماعيل بن شعيب: إنه «كان من وجوه المتكلمين»^(٥)، وكقوله في عبد الله بن الحسين القطربي:

(١) أعيان الشيعة، الأميني، ج ٦، ص ٨.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٠، ت ٧.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٥١، ت ٦٦١.

«وكان من وجوه أهل الأدب»^(١)، وكقوله في ابن السكيت المعروف: «وكان وجهًا في علم العربية واللغة»^(٢)، ففي كل هذا الموارد فإن (الوجه) هو بمعنى المتقدم، والتمييز، والبارع، وصاحب المرتبة، وعلي المنزلة في ما هو وجه فيه، وهو موافق ومساوق لاستعماله في اللغة، من كونه وجهًا للقيود، أي هو بمنزلة الحاكي عنهم وممثلهم، بمنزلة الوجه للإنسان، فلا ريب على هذا لو قال النجاشي: (كان من وجوه أصحابنا) أن يكون دالاً فيه على علو المنزلة والجلالة فضلاً عن الوثاقة عند أصحابنا؛ ولذا ترى أنه في أعاظم الرواية؛ كبريد العجي الذي هو من الأربعه المختبن من حفظة الدين، لم يذكر النجاشي فيه أنه ثقة، بل وصفه بأنه وجه من وجوه أصحابنا، ثم قال: له محل عند الأئمه الله، وكذلك فعل في الفقيه الجليل ثعلبة بن ميمون فلم يذكر أنه ثقة، لكنه ذكر في وصفه قائلاً: «كان وجهًا في أصحابنا، قارئًا، فقيهاً، نحوياً، راوياً، وكان حسن العمل، كثير العبادة والزهد»^(٣)، وكذلك في الحسن الوشاء ذكر وجاهته عند أصحابنا فقط، وكذلك مع الخشاب كان قد فعل.

أما إطلاق القول بأنه وجه من غير إضافة إلى فئة - وهو محل الكلام - فقد يقال أن الظاهر من إطلاقها عند النجاشي إطلاقها. فتكون بمعنى: علي المنزلة أو المتقدم مطلقاً، لكن الصحيح تقديرها بموضع الكتاب وغرضه وخطه العام، فتكون دالة على علو المنزلة، والتقدم عند أهل العلم والتصنيف والرواية عند أصحابنا، مما يكون دالاً التزاماً على جلالة القدر فضلاً عن الوثاقة كما سيأتي مزيد بيان.

لكن هل يمكن أن يقال بانصرف على المنزلة هنا إلى علو المنزلة الاجتماعية وهو بعيد عن الوصف بالوثاقة؟ الظاهر خلافه، بل هو يحتاج إلى التقييد، لأن يقول: كان وجهًا عند العرب كما وصف ابن قيس بها، أو يقول: كان وجهًا عند الواقعفة، كما فعل في الحسن بن علي بن أبي حزنة البطائني وغيره من وجوه الواقعفة، أو كان وجهًا عند

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٣٠، ت ٦٠٨.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٤٩، ت ١٢١٤.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١١٧، ت ٣٠٢.

السلطان، كما فعل في غير واحد، ونحوها من القيود التي تنزع اللبس من مفاد تلك الوجاهة وأ أنها ليست في عالم الرواية والحديث.

ثم إن هناك من القرائن ما يشهد بدلالة الكلمة على الوثاقة:

منها: أن النجاشي في معرض تأليف كتاب في المصنفين والرواية، فلو قال في وصف أحدهم أنه كان أميناً في النقل، فلا يمكن أن ينصرف إلى أنه أمين في نقل البضائع، فالمقام في المصنفين والرواية وأهل العلم والدين والحديث، فعدم التقييد بقوته التقييد بغرض الكتاب.

ومنها: أن الوصف المطلق في كتاب النجاشي لم يقتربن أبداً برجل ضعيف، بل العكس هو الذي نراه، فقد تزامنت تلك الكلمة في وصفة الثقات، بل وكثير من عظيمي المترفة كالعلاء بن رزين القلاء وغيره. ويظهر من بعض الموارد أنها من صيغ المدح والتعديل كما في مواطن عديدة منها ما ورد في عليّ بن شجرة وأبيه وأخيه، فقال: «ولهم ثقات، وجوه حلة»^(١)، بل قيل: إن الإطلاق في (وجه) إما أن يكون بمعنى المقيد بأنه وجه من وجوه الأصحاب، أو أنه أقوى دلالة في المدح.

وعلى كل حال فالرأي المعتمد بالشهرة والكثرة والغلبة عند الرجالين هو ما ذهبنا إليه، حتى ذكر بعضهم أنه لا ريب ولا إشكال في دلالة (وجه) على الوثاقة، ويکاد يكون قول إن الوصف بالوجه لا يفيد قبول الراوي الموصوف به، قوله نادرًا لا مستند له إلا التشكيك في دلالة تلك الكلمة على المدح الموجب لقبول الراوي على أقل تقدير.

إذا تقرر هذا، فحيثية يمكن أن يقال: أن كلمة (أوجه) تدل على ما هو أكثر من الوثاقة، وتدل على توثيق، حتى أخوته، لكن الصحيح أن يقال: إن صيغ التفضيل كالأشق، والأفضل، والأوجه، ربما دلت في كثير من الأحيان على إرادة توفر تلك الصفة في الفاضل فحسب لا فيها - الفاضل والمفضول - معًا، وهو استخدام رائع لصيغة التفضيل، وما زال مستمراً.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٧٥، ت ٧٢٠.

نعم مع بعض قرائن الحال والمقام ربما انصرف إلى وجود الصفة في كلٍّ منها، وفي المقام فإن صفة الوجاهة ثابتة لا ريب للحسين بن خالد الخفاف، ومن ثم يمكن الاطمئنان بوثاقة الرجل بلا أدنى تردد.

المبحث الثالث: طبقة الرجل

ذكر السيد البروجردي قدست نفسه أنه من الطبقة الخامسة، وتبعه السيد الأستاذ دالطبقة، وذكرت في الطبقات الصغير أنه من الرابعة التي أدركتها السادسة، وقال في الفائق: «روى عنه صفوان بن يحيى، ومحمد بن أبي عمير، وأبان بن عثمان وغيرهم، عمر حدود التسعين سنة، وكان حيا قبل سنة (١٨٣ هـ)»^(١)، وهو بهذا يشير إلى كونه من الرابعة التي عمرت فأدركتها السادسة، وكذا ذكر في المفيد من كونه معمراً وفق ما استظرفه هو من معجم رجال الحديث^(٢).

ومن متابعة أسناده فحسب يظهر أنه من الخامسة، فهو يروي عن الرابعة كأبي بصير (١٥٠ هـ)، وأبن أبي يعفور (١٣١ هـ)، وروت عنه السادسة كمحمد بن أبي عمير (٢١٧ هـ)، وصفوان بن يحيى (٢١٠ هـ)، نعم يظهر أنه روى عن بعض الخامسة، وكذا روت عنه بعض الخامسة، فقد روى عن إسحاق بن عمار، وروى عنه أبان بن عثمان، وكلاهما من الخامسة؛ لذا يتعارض عد الشیخ إيه من أصحاب الباقر عليه السلام، والذي يشير إلى كونه من الرابعة، وما نجده من أسناد تشير إلى كونه من الخامسة، بل ولا نجد في ما بأيدينا روايته عن الباقر عليه السلام أو عنمن هو في طبقة مشايخ الرابعة، فالمتحصل أن الرجل الذي في الأسناد من الخامسة، ولا دلالة على كونه معمراً أو كونه من الرابعة، بل القرائن السنديّة تشير بوضوح إلى عكس هذا، فيتبيّن خطأ ما بنينا عليه في الطبقات الصغير في طبعته الأولى، والله هو العاصم، والصحيح ما عليه السيد الأستاذ دالطبقة تبعاً للسيد البروجردي قدست نفسه من كونه من الخامسة.

(١) الفائق في رواة وأصحاب الصادق عليه السلام، الشبستري، ج ١، ص ٣٩٦.

(٢) المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري، ص ١٦٢.

تحقيق الصدور:

الرواية صحيحة السند، وقال المجلسي بحسن السند^(١)، يعكس ما يظهر مما نقلناه عنه من صاحب الأعيان، وعلى كل تقدير فالرواية أسنادها متعددة، والوثوق بالصدور متحقق.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٥.

٤٥٢ . عَلَيْيُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ وَسَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْتَّمِيمِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو^(١) إِلَّا وَفِيهَا إِمَامٌ^(٢)، كَيْمًا^(٣) إِنْ رَأَدَ^(٤) الْمُؤْمِنُونَ شَيْئًا، رَدَهُمْ^(٥)، وَإِنْ نَفَصُوا شَيْئًا، أَكْثَرُهُمْ^(٦).

رجال السنده:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير الثقة المعروف، من الثامنة، بقي حيا إلى (٣٠٧هـ)؛ وأبواه هو إبراهيم بن هاشم وهو من يوثق بنقله لقرائن مرت في محلها^(٧)؛

(١) «إن الأرض لا تخلي» أي لا تخلي من الخلق، من الخلوق. والمراد: أن آخر من يموت هو الحجة، هذا هو الأظاهر عند المجلسي، أو لا تخلي عن إمام سابق إلا وفيها إمام لاحق، أو لا تخلي من أحد، أو لا تخفي، من خلافان: إذا مضى، أو لا تكرر نباتها ولا تنبت حشيشتها، من أخللت الأرض، إذا أكثر خلاها وهو النبات الرطب. انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص١٥؛ مرآة العقول، ج٢، ص٢٩٥.

(٢) في الغيبة والبصائر، ص١٣٨: «عالم»؛ وفي البصائر، ص٥٠٦، ح١٠: «حجۃ». (٣) في «بر»: «كی».

(٤) في البصائر، ص١٣٥: «كلما زاد». وفي البصائر، ص٥٠٦: «كيمًا ازداد». (٥) في البصائر، ص٣٥٢: «إلى الحق».

(٦) الغيبة، ابن أبي زينب التعماني، ص١٣٨، ح٣ عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص٥٠٦، ح١٠، بسنده عن ابن أبي عمر، عن منصور بن يونس، عن إسحاق بن عمار؛ وفيه، ص٣٥٢، ح٧، بسنده عن إسحاق بن عمار؛ وفيه، ص٣٥١، ح١؛ وعلل الشراطين، ص١٩٩، ح٢٢؛ والاختصاص، ص٢٨٨، بسنده آخر، مع اختلاف وزيادة في آخره. راجع: بصائر الدرجات، ص٣٥١، ح٢؛ وص٣٥٢، ح٦؛ وكمال الدين، ص٢٠٣، ح١١؛ وص٢٢٨، ح٢٢؛ والوافي، ج٢، ح٤٩٥، ص٦٣.

(٧) مرت ترجمتها في ج١، ح٩، ص١٦٣.

ومحمد بن أبي عمير الراوي الشهير، من السادسة، ثقة، من أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)^(١)، ويظهر أنه يرويها عن شيخين من مشايخه هنا: منصور بن يونس، وهو الثقة الذي قيل بوقته، من الخامسة^(٢)؛ وسعدان بن مسلم هو عبد الرحمن العامري الملقب بسعدان، من عمره طرابيلا - ولد قبل (١١٠هـ)، وتوفي قرابة (٢١٥هـ) - لم يوثق صريحاً، وثقة السيد الخوئي طاب ثراه؛ لوقوعه في أسناد تفسير القمي، وثقة مرجع الطائفة لرواية صفوان عنه، وسبق أن شككت في رواية ابن أبي عمير عنه؛ لأنها وردت في التفسير، ولكن الظاهر أن هذا المورد مما فاتني في البحوث السابقة في شأنه^(٣)، وأنه حتى لو ورد السنن والرواية في مواضع أخرى بعدم وجود سعدان فيه إلا أن الظاهر عدم التنافي وصحة وجوده هنا؛ وأما إسحاق بن عمار فهو إسحاق بن عمار بن حيان الصيرفي، الكوفي، الإمامي، الثقة^(٤).

تحقيق الصدور:

السنن معتبر، ووصفه المجلسي بالحسن المؤثر^(٥)، والوثوق متحصل بلا إشكال، خاصة وأنها قد رویت بأسناد متعددة كثيرة باختلاف بعض الألفاظ، فقد رواها في البصائر بسنده إلى ابن أبي عمير عن منصور عن إسحاق، وبلا حظ أنه لم يذكر سعدان، وكذا بنفس المضمون في البصائر عن محمد بن عبد الجبار، عن الحجاج، عن ثعلبة بن ميمون عن إسحاق بن عمار^(٦)، ورواهما الصدوق بأسناد متعددة أخرى^(٧).

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٢) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٦.

(٣) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٥٤، ص ١٦٨ - ١٧٠.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ٦، ص ٩٩.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٥.

(٦) ينظر البصائر، ص ٣٥١، ح ٢، ح ٣.

(٧) ينظر العلل، ج ١، ص ١٩٩.

٤٥٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلَىٰ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُسْلِي^(١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْعَامِرِيِّ^(٢): عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْلَّيْلِيِّ، قَالَ: «مَا زَالَتِ الْأَرْضُ إِلَّا وَلَهُ فِيهَا الْحُجَّةُ^(٤)، يُعْرَفُ^(٥) الْحَلَالُ^(٦) وَالْحَرَامُ، وَيَدْعُونَ النَّاسَ^(٧) إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ»^(٨).

(١) في المحسن، ص ٢٣٦، ح ٢٠٢، عن علي بن الحكم، عن الربيع بن محمد المسلمين، وفي بصائر الدرجات، ص ٥٠٤، ح ١، بسنده عن علي بن الحكم، عن ربيع بن محمد المسلمين، لكن المذكور في جميع نسخ المحسن، هو المсли - كما صرّح به في حاشية المحسن، ج ٢، طبعة الرجائي، ص ٣٦٨ - والمذكور في البحار، ج ٢٣، ص ٤١، ذيل ح ٧٨، نقلًا من البصائر هو المсли، وهو الصواب. والمسلي - بضم الميم وسكون السين - منسوب إلىبني مسلية، وهي قبيلة من بني الحارث. راجع: الإكمال لابن ماكولا، ج ٧، ص ١٩٥؛ الأنساب للسمعاني، ج ٥، ص ٢٩٥.

(٢) في «ض»: «القاريء». وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص ٢٢؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٤، رقم ٣٧٩٠.

(٣) قال المجلس في مرآة العقول، ج ٢، ص ٢٩٥: «قوله الله: ما زالت الأرض، من زال يزول فعلًا تاماً، أي من حال إلى حال؛ فإن الأرض دائمًا في التغير والتبدل، أو من زال يزال فعلاً ناقصاً، فكلمة إلا زائدة».

(٤) في الغيبة: «حجّة».

(٥) ظاهر صدر المتألقين في شرحه، ص ٤٦١، كون «يعرف» من مجرد معلوماً، حيث قال: «أي عرفاناً شهدناه عن كشف إلهي وإلهام، لا بطريق استفادة بشرية، ورواية سمعية، أو اجتهاد رسمي، أو استنباط فكري».

(٦) في «بر»: «بالحلال».

(٧) في البصائر والغيبة وكمال الدين: - «الناس».

(٨) المحسن، ص ٢٣٦، كتاب مصابيح الظلم، ص درج ٢٠٢؛ وفي الغيبة للنعمان، ص ١٣٨، ح ٤، عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠٤، صدر ح ١، عن أحد بن محمد؛ كمال الدين، ص ٢٢٩، صدر ح ٢٤، بسنده عن ربيع بن محمد المسلمين؛ الواقي، ج ٢، ح ٤٩٦، ص ٦٣.

رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة القمي، من الثامنة، توفي في حدود (٣٠٠هـ)؛ وأحد بن محمد مشترك بين ثقتين، والأرجح انصرافه للأشعري، ثقة من السابعة توفي بعد (٢٧٤هـ)^(١)؛ وعلي بن الحكم ثقة، كوفي، من السادسة^(٢)، ويبقى الكلام في ربيع بن محمد، وعبد الله بن سليمان.

٥ ربيع بن محمد المсли:

رجل من الخامسة لا نعرف مدركاً مختاراً يوجب القول بوثاقته، وفيه مطالب ثلاثة: في ذكره في فهارس الرجال، وفي اتحاده مع ربيع الأصم، وفي وثاقته.

المطلب الأول: في ذكره في الفهارس

قال النجاشي: «ربيع بن محمد بن عمر بن حسان الأصم المсли، ومسلية قبيلة من مذحج، وهي مسلية بن عامر بن عمرو بن علبة بن خالد بن مالك بن أدد، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ذكره أصحاب الرجال في كتبهم، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أبو عبد الله، قال: حدثنا علي بن محمد بن الزبير، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، قال: حدثنا عباس بن عامر عنه به»^(٣).

وذكره الشيخ مرتين فقال: «ربيع بن محمد المсли: له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد القمي، عن محمد بن الحسن بن وليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أيوب بن نوح، عن العباس بن عامر القصبياني، عنه»^(٤).

وقال في الثانية بعد الأولى مباشرة: «ربيع الأصم: له أصل، أخبرنا به جماعة، عن أبي

(١) مرت ترجمتها في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٢) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٥٧، ص ١٩٢.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٦٤، ت ٤٣٣.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٢٧، ت ٢٩٠.

المفضل، عن ابن بطة، عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى، عن أَبِي عَمِيرٍ، عن الْحَسْنِ بْنِ حَبْبٍ، عَنْهُ^(١).

المطلب الثاني: في اتحاده مع ربيع الأصم

يظهر من فهرست الشيخ أن هناك رجلين أحدهما يلقب بالمسلي، وآخر يلقب بالأصم، حيث ذكرهما مستقلين واحداً تلو الآخر، وأن الأصم صاحب الأصل بين الرجلين، ويظهر من النجاشي من تصريحه الواضح أن في البين رجلاً واحداً، واسمه ربيع بن محمد الأصم المسلي.

وهذا تعارض بين مقوله **الشيخ** والنجاشي، وقد يقال بترجح مقالة النجاشي لثلاثة أمور:

أولها: أن النجاشي كان ناظراً إلى الفهرست وبيان أخطائه، فكل ما فرق فيه هو من باب الحاكمة على ما في فهرست الشيخ، فإن تأليفه لكتابه كان متاخراً عن تأليف **الشيخ** لفهرسه.

ثانيها: أن النجاشي كان في تمام نضجه العلمي حين ألف كتابه بأمر السيد، بينما **ألف** **الشيخ** فهرسه في مقتبل عمره، وأن النجاشي من اختص بالرجال والأنساب بخلاف **الشيخ** الذي تفرعت وتشعبت تأليفاته، حتى اشتهرت أضبطة النجاشي، بل هي متقومة بالاستقراء على الصحيح، مما يفضي إلى ترجح أقوال النجاشي المعاشرة بأقوال **الشيخ**.

ثالثها: أنه يظهر من النجاشي التفصيل في شأنه، مما يشير إلى معرفته الواضحة بالرجل، وإجمال **الشيخ** ظاهر في عدم معرفته الكافية به.

ولكن يمكن أن يقال: إن تلك الوجوه - لو سلمنا - لا تستقيم؛ فإن متابعة أسناد العنوانين في الكتب الأربعية يظهر نصرة لما ذكره **الشيخ**، فنرى أن **الأصم** - والذي ليس

له إلا رواياتان، تكرران في كل المصادر الأربع - قد اختص بالرواية عنه - سواء في الكافي أو في التهذيب أو في الفقيه - الحسن بن محبوب السراد^(١)، وهو أيضاً ما يظهر من طريق الشيخ في الفهرست في عنوان الأصم، والذي مرّ بيانه في المطلب الأول.

أما عنوان (ربيع بن محمد) أو هو بإضافة (المسلي) بعده، فلم يرو الحسن بن محبوب في أي مورد عنه إلا في رواية يتيمة رواها الصفار والكليني^(٢)، وأكثر عنه علي بن الحكم والعباس بن عامر القصبياني، وهذا أيضاً يظهر من طريقي الشيخ والنجاشي إلى المسلي، حيث يرويان كتابه من طريق العباس بن عامر، ولم يرد في سند من الكتب الأربع رواية القصبياني أو علي بن الحكم أو أي راوٍ من الرواة الذين يروون عن المسلي أن رووا عن الأصم.

فقد يقال أو لعله قد قيل: إن اللبس قد حصل للنجاشي أثر اللبس الذي حصل في مصادره التي نقل ما جاء فيها عن الرجل، فدمج بين العنوانين، ولا يظهر أن النجاشي كان يعرفه، بل يظهر من قوله: ذكره أصحاب الرجال في كتبهم اعتماده عليهم. وأما

(١) الأولى: عن ابن محبوب عن رباع الأصم، عن أبي عبيدة الخذاء، ومالك بن عطية، عن أبي الورد كلها، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إذا طلق الرجل امرأته تطليقة في مرضه ثم مكثت في مرضه حتى انقضت عدتها، فإنها ترثه ما لم تزوج، فإن كانت تزوجت بعد انقضاء العدة، فإنها لا ترثه. (الكافى، ج ٦، ص ١٢١، ح ٢؛ الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٥؛ ٤٨٧٧؛ الاستبصار، ج ٣، ح ١٠٨٢، ص ٣٠٤؛ التهذيب، ج ٨، ص ٧٧، ح ٢٦٢).

الثانية: عن محمد بن يحيى، عن أحد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن رباع الأصم، عن الحارث بن المغيرة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل له امرأة بالعراق، فأصاب فجوراً وهو بالحجاز، فقال: يضرب حد الزاني مائة جملة ولا يرجم، قلت: فان كان معها في بلدة واحدة وهو محبوس في سجن لا يقدر أن يخرج إليها، ولا تدخل هي عليه أرأيت إن زنى في السجن؟ قال: هو بمنزلة الغائب عن أهله، يحمل مائة جملة. (الكافى، ج ٧، ص ١٧٨، ح ٣؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٩، ح ٥٣٦؛ التهذيب، ج ١٠، ص ١٥، ح ٣٧).

(٢) البصائر، ص ٤٥٧، ح ٢؛ الكافى، ج ١، ح ٤، ص ٣٨٧.

المعلومات العرضية التي ذكرها فكانت تختص بالقبائل والأنساب وهي تطبيق لمعرفته بالأنساب، وتوضيح حال اسم المسمى.
لكن الصحيح في المقام أن يقال:

يظهر أن النجاشي قد استل معلوماته من كتاب الرجال لعلي بن فضال الذي قرأه النجاشي مع أحد بن الحسين الغضائري على شيخهما أحمد بن عبد الواحد المعروف بابن عبدون، وعلي بن فضال كان تلميذا للعباس بن عامر القصبياني تلميذ الربيع.

ومن المعلومات براءة علي بن فضال في الرجال بما لا يخفى على من خبر آراءه وما قيل فيه، والرجل قريب عليه فهو شيخ شيخه القصبياني، فالمعلومات الواردة من قبله مما يقوى جدا الاعتماد عليها.

وأما الشیخ فيظهر أنه وجد في فهرست ابن الوليد ترجمة باسم ربيع بن محمد المسمى، ووُجِدَ في الأسناد من يناظر هذا (الاسم وأسناده) في كتب الحديث، ووُجِدَ في فهرست ابن بطة ترجمة باسم الربيع الأصم، وكان الطريق مختلفاً عن طريق سابقه، فهو بواسطة الحسن بن محبوب، والذي توفر في الروايات التي رواها الشیخ وقبله الصدوق والکلیني روایتان فيها الأصم من طريق الحسن بن محبوب فحسب، وأن ابن الوليد وصف مصنف الربيع بن محمد بالكتاب، بينما وصفه ابن بطة بالأصل، مما دعاه إلى القول بالتعدد أو ترجيحه وعدم رؤية اتحاده.

لكن الحقيقة بالأمر بعد التدقیق جيدا في المطلب والتقلب بين وسادة الرأيين، أن ما ذكره النجاشي هو الأقوى؛ إذ الظاهر أن ابن بطة وابن الوليد وابن فضال لم يذكروا إلا رجلاً واحداً، فذكر ابن بطة ربيع الأصم، وذكر ابن الوليد ربيع بن محمد المسمى، وكان ابن فضال ذكر قبلهم ربيع بن محمد الأصم المسمى.

ويبقى المؤيد الأقوى للشیخ أنه لم يرد في سند أن الربيع الأصم وصف بأنه ابن محمد، لكن هذا المؤيد إنما يستقيم لو كان التبع تماما للروايات، على أننا لم نحظ إلا بما وصل إلينا، ومع ذلك فنجد في تفسير فرات بن إبراهيم الكوفي «قال: حدثني جعفر بن

محمد الفزارى (قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر القصباني، عن الربيع بن محمد بن عمرو بن حسان المсли الأصم، عن فضيل (بن الزبير) الرسان عن أبي داود السعىبي، قال: أخبرني أبي (أبو عبد الله الجذلي): عن (أمير المؤمنين علي عليه السلام) ^(١).

وكذا في رواية الهدایة الكبرى: «عن جعفر بن محمد، عن محمد بن عبد الرحمن الزيارات، عن الربيع بن محمد الأصم، عن بنى الجارود، عن القاسم بن الوليد الهمداني، عن الحارث الأعور الهمداني، قال: كنا مع أمير المؤمنين عليه السلام بالكتنasa، إذ أقبل أسد يهوى فض使人 من حوله حتى انتهى إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال له: أرجع ولا تدخل دار هجرتى بعد اليوم وبلغ السبع عنى تجافى الكوفة...» ^(٢).

ما يشير بوضوح إلى اتحاد الرجلين من جهتين:

الأولى: حصول اتحاد في الرواى عنـهـ فالراوى عنـالأـصـمـ فيـهـ الرواـيـةـ هوـ العـابـسـ بنـ عامـرـ القـصـبـانـىـ الذـيـ يـروـيـ عنـ المـسـلـىـ فـيـ الفـهـارـسـ وـالـرـوـاـيـاتـ، فـتـكـونـ المـحـصـلـةـ أنـ العنـوانـيـنـ مـنـ روـىـ عـنـهـماـ الحـسـنـ بـنـ مـحـبـ وـالـقـصـبـانـىـ.

الثانية: قد حصل في الروايتين التصريح المتصل على كون الأصم هو ابن محمد وهو مسلى.

فيقال باتحاد العنوانين فرق الشیخ بينهما نتيجة لاختلاف عنوان ابن بطة وابن الوليد واختلاف طریقہما، وعدم توفر دواعی القول بالاتحاد عند الشیخ.

وبقى المؤید الثانى للتعدد وهو كون الأصم صاحب أصل والمسلى صاحب كتاب، وفيه أن كونه من أصحاب الأصول هو ما وجد في فهرست ابن بطة، وفهرست ابن بطة يقع فيه مثل هذا الخلط في عدم التفريق بين الكتاب والأصل، أو أنهم اختلفوا في كون

(١) تفسیر فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم، ص ٣١٢.

(٢) الهدایة الكبرى، الحسـنـ بـنـ حـدـانـ الخـصـبـيـ، ص ١٥٢.

كتاب الرجل أصلًا أو كتاباً عاديًا، والأولى الأخذ بها قال ابن فضال.

المطلب الثالث: في وثائقه

ينبغي أن يكون واضحًا أن الشیخ والنجاشی لا يعرفان عن حال الرجل أكثر مما قرأه في مصادرهم، فالنجاشی هنا يستقى معلوماته من كتاب الرجال لابن فضال، والذي قرأه مع ابن الغضائري على شیخهما ابن عبدون، ولا أقرب من ابن فضال من قال الرجل ولم يذكر فيه مدحًا أو قدحًا وإنقله النجاشی، وكذا الشیخ فهو لم يذكر إلا ما وجده في فهرسي ابن الوليد وابن بطة.

أما الطرق الأخرى فليس من شيء نتعلق بها إلا أمرين، وهما أيضًا لا يستقيان:

الأول: كونه صاحب أصل، ولكن في ثبوت ذلك تردد؛ إذ الوحيد الذي نصّ على ذلك هو ابن بطة كما نستظهرون من فهرس الشیخ، وهو معارض بما في فهرس ابن الوليد وابن فضال. نعم على القول بتعذر الرجلين يكون الأصل هو صاحب الأصل، ولا يفيد هذا في توثيق ربيع بن محمد، هذا كله إذا سلمنا كون أن من له أصل ثقة، ولكن هذا ليس مسلماً على إطلاقه.

الثاني: رواية الحسن بن محبوب عنه، والحسن بن محبوب من أصحاب الإجماع، وفيه: أن كون رواية أصحاب الإجماع وفق المختار لا تدل على وثاقة المروي عنه، بل كون الحسن بن محبوب من أصحاب الإجماع أيضًا ليس مسلماً في حد نفسه، فقد ردداً بينه وبين الحسن بن فضال حين عذوه.

الثالث: ورود اسمه في تفسير القمي، وهذا المبني يجعله ثقة وفق مباني السيد الخوئي قدست نفسه، ولكن لم نعتمد هذا المبني للتوثيق في كتابنا.

بعض التصحيفات في اسمه

روى في المحسن: عنه، عن عليّ بن الحكم، عن الربيع بن محمد المسلمين، عن عبد الله بن سليمان، عن أبي جعفر عليهما السلام قال: لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل طعاماً، ولا يشرب

شراباً إلأ قال: «اللهم بارك لنا فيه، وأبدلنا به خيراً منه» إلأ اللbin، فإنه كان يقول: «اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه»^(١).

والصحيح فيه المseli، كما في بقية الموارد.

روى في البصائر قال: «حدثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ الْحَكْمِ، عَنْ أَبِي الرِّبِيعِ مُحَمَّدِ الْمَسْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيْمَانَ قَالَ: قَلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَقُولَ نَفْسُكَ: 『يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ』، قَالَ: عَلَىٰ جَنْبِ اللَّهِ»^(٢).

والصحيح كما في بقية الموارد الربيع بن محمد، وليس أبو الريبع محمد.

روى البصائر عن عليّ بن الحكم، عن ربيع بن محمد المكي^(٣)، وبدلالة اتخاذ الطبة والراوي يعلم أنه هو نفسه، والظاهر أن (المكي) تصحيف (المسلي) وليس لقبا آخر له، لقرب الأسمين في الكتابة، وسهولة التصحيف إلى (المكي) من (المسلي)؛ لغراوة الأخير، وقرب كتابته من الأول، ولعدم وصفه في غير هذا المورد بكونه مكي.

وردت روايتنا في المقام في البصائر وكان فيها ربيع بن محمد المسلمي^(٤)، والصحيح أنه المسلي بدلالة بقية الموارد في الروايات والفالهارس.

هـ عبد الله بن سليمان:

ويسمى أيضاً في الأسناد مصغراً، عبد الله بن سليم، ويعرف عبد الله بن سليمان المطلق بكونه العابدي بدلالة رواية ربيع عنه، ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: عبد الله بن سليمان العامري، كوفي^(٥)، وعبد الله بن سليمان المطلق ينصرف إلى

(١) المحاسن، أَحْمَدُ الْبَرْقِيُّ، ج٢، ح٥٧٦، ص٤٩١.

(٢) بصائر الدرجات، محمد الصفار، ص٨٢، ح٨.

(٣) بصائر الدرجات، محمد الصفار، ص٢٨٢، ح١.

(٤) بصائر الدرجات، محمد الصفار، ص٥٠٤، ح١.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٦٤، ت٣٧٩٠.

غيره وهو الصيرفي، وهو المذكور في الفهارس ومشيخة الفقيه، ولا طريق محكم لمعرفة حال وثاقته، وهو من الرابعة كحال عبد الله بن سليمان الصيرفي.

بعض التصحيحات في اسمه

وفي سند آخر مشابه للسلسلة السنديّة - علي بن الحكم عن ربيع عن عبد الله - فيه عبد الله بن سنان بدلاً من عبد الله بن سليمان^(١)، والظاهر أيضاً التصحيف وأن الصحيح هو عبد الله بن سليمان بدلالة السلسلة وأن شهرة عبد الله سنان مع شبه سليمان بسنان كانت من أهم عوامل التصحيف إليه.

وفي كامل الزيارة وردت تلك السلسلة المتكررة أيضاً، وفيها بدلاً من عبد الله بن سليمان، عبد الله بن مسكنان^(٢)، وال الصحيح (سليمان) وحرف إلى مسكنان لنفس أسباب تصحيفه إلى سنان، وكذا روى ربيع بن محمد في مورد آخر عن عبد الله بن مسكنان، وال الصحيح فيه أيضاً عبد الله بن سليمان^(٣).

تحقيق الصدور:

السند - كما وصفه المجلسي رحمه الله - مجهول^(٤)، والوثيق بصدور الرواية متذر، مع أن المفهوم من متن الرواية مقبول وصادر إلا أن صدور هذه الرواية لم يثبت.

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٢٩٧، ح ١١.

(٢) كامل الزيارات، ابن قولويه، ص ٢٨١، ح ٤٤٦.

(٣) كامل الزيارات، ابن قولويه، ص ٢٨٢، ح ٤٥٠.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٥.

٤٤٤ ٤ أحمد بن مهران، عن محمد بن علي، عن الحسين بن أبي العلاء: عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: تبقى الأرض بغير إمام؟ قال: «لا».^(١)

رجال السنن:

أما أحمد بن مهران، فهو شيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته، لترجمة الكليني عليه غير مرة، خلافاً لعادته، وهو من كبار الثامنة، لكنه من ذوي الأسناد العالية^(٢)؛ ومحمد بن علي هو أبو سميحة الصيرفي، الكوفي، الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة^(٣)، ويعلم أنه هو بمحاجة تكرر رواية أحمد بن مهران عنه عن موسى بن سعدان، وموسى بن سعدان من يروي عنه محمد بن علي الصيرفي مكرراً في المحسن، وقد ذكر الشاهنزي عنوان (محمد بن علي بن موسى الصيقيل)، وهو غلط وخلط، وذكر أنه من لم يذكره مع أنه ورد في رواية، وقال: «لم يذكره»، وقع في طريق الكليني عن أحمد بن مهران، عنه^(٤). وغاب عنه أنه تصحيف واضح لسند الكليني عن أحمد بن مهران عن محمد بن علي عن موسى الصيقيل؛ وأما الحسين بن أبي العلاء، فهو الراوي الكوفي الوجه الذي اخترنا القول بوثاقته لهذا^(٥).

(١) في «بح»: «أتبقى».

(٢) الغيبة، ابن أبي زينب النعماني، ص ١٣٨، ح ٥، عن الكليني، عن بعض رجاله، عن أحمد بن مهران؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠٥، ح ٥، بسنته عن الحسين بن أبي العلاء؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٦٥٠، ح ١٤؛ وعلل الشرائع، ج ١، ح ١٢، ص ١٩٧، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٧، ص ٦٤.

(٣) مرت ترجمته في: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٣.

(٤) مرت ترجمته في: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٧.

(٥) مستدركات علم رجال الحديث، الشاهنزي، ج ٧، ص ٢٤٧.

(٦) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح ٤٥١.

تحقيق الصدور:

الرواية وإن كان سندها ضعيفاً إلا أن المتن لا ريب في صدوره من المعصومين عليهم السلام؛
لصدره من أسناد متعددة لا يبعد القول باستفاضتها، كما في البصائر، والإمامية
والبصرة، وغيرها، وأما في مرآة العقول فقد وصف المجلسي رحمه الله السند بالضعف ^(١).

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٦.

٤٥٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَخْدِهِمَا اللَّهُ^(١)، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ مُّبَدِّعُ الْأَرْضَ بِغَيْرِ عَالَمٍ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يُعْرَفِ الْحُقْقُ مِنَ الْبَاطِلِ»^(٢).

رجال السندي:

هذه السلسلة السنديّة من السلاسل السنديّة المعروفة^(٣)، فعلي بن إبراهيم الثقة المعروف، صاحب التفسير، توفي قرابة (٣٠٧ هـ)، من الثامنة^(٤)؛ ومحمد بن عيسى هو ابن عبيد البقطني، ثقة معروف، من كبار السابعة^(٥)، وقد ناقشنا سابقاً رواية محمد بن عيسى بن عبد عن يونس بن عبد الرحمن؛ ويونس بن عبد الرحمن، ثقة مشهور، من صغار الخامسة^(٦)؛ وعبد الله بن مسakan، ثقة عين، توفي قبل سنة (١٨٧ هـ) بقليل،

(١) في الغيبة وكمال الدين: «عن أبي عبد الله اللطيف».

(٢) الغيبة، ابن أبي زينب النعماني، ص ١٣٨، ح ٦، عن الكليني ... عن أبي عبد الله اللطيف؛ كمال الدين، ص ٢٠٣، ح ١٢، بستنه عن محمد بن عيسى ...، عن أبي عبد الله اللطيف؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٣٥١، ح ٤؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٥، ح ٤؛ ووص ١٩٩، ح ٢٢؛ والاختصاص، ص ٢٨٨، بستند آخر عن عبد الله بن مسakan، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله اللطيف، مع اختلاف يسير وزيادة؛ بصائر الدرجات، ص ٣٥١، ح ٤، بستند آخر عن أبي عبد الله اللطيف؛ وفي البصائر، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٢٨٩، بستند آخر عن أبي جعفر اللطيف، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف وزيادة؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٨، ص ٦٤.

(٣) على سبيل المثال لا الحصر ينظر: الكافي، ج ١، ح ٥، ص ١٧٨؛ ج ١، ح ٣، ص ٢٧٣؛ ج ١، ح ١، ص ٢٨٦؛ ج ٢، ح ٢٠، ص ٢٨٤؛ ج ٢، ح ٢، ص ٣٦٦؛ ج ٢، ح ٧، ص ٤٠٥؛ ج ٣، ح ٦، ص ٤٠٥؛ ج ٧، ح ٣، ص ١٩٧، وغيرها.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٥) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

(٦) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٣٩، ص ٣٠.

من الخامسة^(١)؛ وأبو بصير هنا الأقوى أنه ليث المرادي، ثقة من الأربع المختفين، من الرابعة^(٢).

تحقيق الصدور:

وصف المجلس قدست نفسه السندي بالصحة^(٣)، وهو كذلك وفق مشهور المتأخرین، وعلى كل حال فالوثق الإجمالي حاصل بالتن إجمالاً بلا أدنى إشكال؛ إذ أن ألفاظ المتن يحدها أن هناك بعض التغيرات قد طرأت عليها؛ نتيجة لمقارنتها مع ألفاظ ما روي عن ابن مسكان بأسناد أخرى لهذه الرواية.

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٠٧، ص ٤٨٩.

(٢) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٥٦، ص ٦٥٠.

(٣) مرآة العقول، المجلس، ج ٢، ص ٢٩٦.

٦/٤٥٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْدَبِنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي حَزَّةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَلِيِّ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَجَلٌ وَأَعْظَمٌ مِنْ أَنْ يَرُوكَ الْأَرْضَ يَغْزِي إِمَامًا عَادِلًا»^(١).

رجال السندي:

هذا السندي مرّ بعينه^(٢)، ومّرّ بيان ضعفه وفق المختار بالقاسم وبالبطائني؛ ومحمد بن يحيى هنا هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)؛ وأحد بن محمد مشترك بين الثقتين الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه الأشعري القمي، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)؛ والحسين بن سعيد هو الأهوazi الثقة، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقاريبات السنديّة^(٣)؛ والقاسم بن محمد هو الجوهرى مجهول، من كبار السادسة على المختار، نعم يمكن توثيقه وفق مبني روایة صفوان وابن أبي عمير عنه، وكونه هنا الجوهرى وليس الأصفهانى كاسولا؛ لتوسيطه بين الحسين بن سعيد وبين البطائنى؛ فهو الموضع المعتمد للجوهرى، كما يتباهى في غير موضع؛ وعليّ بن أبي حزة هو البطائنى الواقف، لا وثيق به على المختار، وهو من الخامسة؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم الثقة الضرير، كوفي من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)، وكونه يحيى بدلالة روایة البطائنى عنه، فهو قائد و תלמידه الخصيص به.

تحقيق الصدور:

وصف شيخنا المجلسي السندي بالضعف^(٤)، وهو كذلك، وهذه الرواية يظهر أنها

(١) بصائر الدرجات، ص ٥٠٥، ح ٣؛ وكيل الدين، ص ٢٢٩، ح ٤٢٦؛ وص ٢٣٤، ح ٤٣، بسند آخر عن علي بن أبي حزة؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٩٩، ص ٦٤.

(٢) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ٢، ح ١٤٤، ص ٦٢٠.

(٣) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ٢، ح ١٢٥٠، ص ٥٦٢.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٦.

من كتاب الملاحم للبطائي؛ ولذاروبيت في غير موضع بانتهاء الأسناد إليه، بل وروها السيد علي بن طاووس في كتاب الإقبال نقلاً عن كتاب الملاحم مصرحاً به، ونقل تتمة الحديث، حيث قال بعدها الإمام الصادق عليه السلام: قال: قلت له: جعلت فداك فأخبرني بما استريح إليه، قال: يا أبي محمد ليس يرى أمة محمد عليها السلام فرجاً أبداً ما دام لولدبني فلان ملك حتى ينقرض ملوكهم، فإذا انقرض ملوكهم أتاح الله لأمة محمد رجالاً منا أهل البيت، يشير بالتنقى ويعمل بالهدى ولا يأخذ في حكمه الرشى، والله إنني لأعرفه باسمه وأسم أبيه، ثم يأتيانا الغليظ القصرة ذو الحال والشامتين، القائم العادل الحافظ لما استودع يملأها قسطاً وعدلاً كما ملأها الفجار جوراً...»^(١).

وذكر العجب العجاب في تفسير هذه الرواية، فمع إنها ظاهرة أشد الظهور في الحديث عن الإمام الحجة المنتظر عجل الله فرجه، إلا أنه قال: إن هذا الحديث يحتمل أن يكون الإشارة إلينا وإنعام علينا!! ثم كرر مستدلاً بعد الرواية قائلاً: «أقول: ومن حيث انقرض ملك بنى العباس، لم أجده ولا أسمع برجل من أهل البيت يشير بالتنقى وي العمل بالهدى، ولا يأخذ في حكمه الرشى، كما قد تفضل الله به علينا باطننا وظاهرنا، وغلب ظني أو عرفت أن ذلك إشارة إلينا وإنعام، فقلت ما معناه: يا الله إن كان هذا الرجل المشار إليه أنا.. الخ»^(٢).

وهذه هفوة غفر الله له وغفأ عنه وأدخله فسيح جناته، فإن السيد علي بن طاووس عليه السلام هو أخو فقيه أصحابنا أحمد بن طاووس رضي الله عنه، ومن طالع حياته عليه السلام قد لا يستغرب مقالته تلك مع الإذعان بمجانتها للصواب، فقد ثنيت له الوسادة وحكم بالعدل والقسطاس المستقيم، وفي هذا شجون، فالظروف الزمني والاجتماعي قد يؤثر في فهم النص الروائي إذا غفل الراوي واقتصر في نظره على برءة معينة من الزمان، رحم الله الماضين من سلفنا ومشايخنا الصالحين وغفر لنا لهم، ونولهم رضوانه وجنانه.

(١) إقبال الأعمال، ابن طاووس، ج ٣، ص ١١٦.

(٢) إقبال الأعمال، ابن طاووس، ج ٣، ص ١١٧.

٤٥٧ / ٧. عَلَيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ الْحَسْنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ؛
 وَ(١) عَلَيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسْنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَهَشَامَ بْنَ سَالِمَ،
 عَنْ أَبِي حِمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَمَّنْ يَتَقَوَّلُ بِهِ (٢) مِنْ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ أَمِيرَ
 الْمُؤْمِنِينَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ لَا تُخْلِي أَرْضَكَ مِنْ (٣) حُجَّةً لَكَ عَلَى خَلْقِكَ» (٤).

رجال السندي:

قبل الكلام في الرجال ينبغي فرز سندي الرواية:

السندي الأول: عليّ بن محمد عن سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب عن أبيأسامة
 عن أبي حمزة عن أبي إسحاق عمن يثق به.

(١) في السندي تحويل بعطف «عليّ بن إبراهيم عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن أبيأسامة وهشام
 بن سالم» على «عليّ بن محمد عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن أبيأسامة».

(٢) في «ف»: «عَمَّنْ حَدَّثَهُ».

(٣) في «بف» والوافي: «عن».

(٤) الكافي، كتاب المخجّة، باب نادر من حال الغيبة، ضمن ح ٨٩٠، عن عليّ بن محمد، عن سهل بن
 زياد، عن ابن محبوب، عن أبيأسامة، عن هشام، و محمد بن يحيى، عن أحد بن محمد، عن ابن
 محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة؛ وفيه، باب في الغيبة، ضمن ح ٩٠٣، عن عليّ بن محمد،
 عن سهل بن زياد، و محمد بن يحيى وغيره عن أحد بن محمد؛ وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً،
 عن ابن محبوب عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة. وفي بصائر الدرجات، ص ٥٠٦، ح ١٥؛ وعلل
 الشائع، ص ١٩٥، ح ٢؛ وكمال الدين، ص ٣٠٢، ح ١٠، بحسب آخر عن الحسن بن محبوب، عن
 هشام بن سالم، عن أبيإسحاق الهمданى، عن ثقة من أصحابنا، عن أمير المؤمنين اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وفيه،
 ص ٣٠٢، ح ١١، بحسب آخر عن الصادق، عن عليٍّ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مع اختلاف، وفي الأربعة الأخيرة مع
 زيادة في آخره؛ كفاية الأثر، ص ١٦٣، ضمن الحديث الطويل، بحسب آخر عن الحسن اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عن
 رسول الله اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠٠، ص ٦٤.

السند الثاني: علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسن بن محبوب عن شيخيه أبي أسامة وهشام بن سالم عن أبي حزنة عن أبي إسحاق عمن يثق به.

فأما رجال الثامنة والسابعة:

علي بن محمد المنصرف إليه في هذا الم محل هو علي بن محمد علان، خال الكليني، رازى، ثقة، من الثامنة^(١)، ويعيده روايته عن سهل؛ وسهل بن زياد هو الأدمى الرازى المطرود من قم، والذي شهد عليه أحد بالكذب والغلو، والفضل بالحق، ضعيف من السابعة^(٢).

وعلى بن إبراهيم الثقة المعروف، صاحب التفسير، توفي قرابة (٣٠٧ هـ)، من الثامنة^(٣)، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، حسن الحال، كما عليه المشهور، قمي، من السابعة^(٤).

وأما السادسة فiroيها الحسن بن محبوب، من جلة أصحابنا، ثقة، أحد الأركان الأربعية، توفي سنة (٢٢٤ هـ)، من السادسة، وهو عن الخامسة أبي أسامة، وهو زيد بن يونس، ثقة، من صغار الرابعة التي أدركها بعض السادسة، نعم عده السيد البروجردي في مواضع من الخامسة، وفي أخرى تردد بين الرابعة والخامسة^(٥)؛ وهشام بن سالم هو الجوابي الثقة، من الخامسة، توفي قبل سنة (١٨٣ هـ^(٦))، وهو يرويانها عن أبي حزنة التهالى وهو ثابت بن أبي صفية، الثقة المعروف، من كبار الرابعة^(٧)، وهو عن أبي إسحاق

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٦.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

(٣) ينظر: ج ١، ص ١٦٣، ح ٩.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣-١٦٦.

(٥) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٥٥، ص ١٧٤.

(٦) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٠.

(٧) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

السييعي هو عمرو بن عبد الله، الغالب حسن وتشيعه، خلافاً لـأبي إسحاق السبيعي، في المعجم، معمراً، تابعياً، من الثالثة، ولد سنة (٣٢٢ هـ)، وتوفي سنة (١٢٧ هـ)، وهو من أهم أساندنة أبي حزنة الشمالي^(١)، عمن يثق به من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، ولعله كما اعتناد السييعي أن يعمي على أستاذه الحارث كما فعلناه في أحوالهما.

تحقيق الصدور:

سبق وأن مرت تلك الرواية في ترجمة أبي إسحاق السبييعي، في قرائن كونه من الشيعة، ووصفنا بمجموع تلك الروايات بالصحة، ونررور منها الصحة إليه في أنه روى هذه الروايات، فالسند من الكليني إليه مما لا شك فيه ولا لبس، فقد رواها عن شيخين من مشايخه الثقات، وهما: علي بن إبراهيم القمي، وحاله علي بن محمد علان، ورواهما الأول عن أبيه إبراهيم بن هاشم، وهو من يوثق بنقله، والثاني عن سهل بن زياد، وهو وإن كان ضعيفاً إلا أنه لا يضر بالسند لمكان إبراهيم، بل يوثق به في نقل تلك الرواية؛ لنقل الثقة لها بعين اللفظ مما يفيد الوثوق بنقله في هذا المورد أيضاً، وكلاهما نقل عن الحسن بن محبوب السراد، الثقة الجليل، المتوفى سنة (٢٢٤ هـ)، وهو عن شيخيه الذين لا مطعن عليهم: زيد بن يونس الشحام الثقة، وهشام بن سالم الجواليقى الثقة، وهو عن أبي حزنة ثابت بن دينار الشمالي، الثقة الجليل، من كبار الرابعة، من توفي سنة (١٥٠ هـ)^(٢).

فالسند صحيح إليه، وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبييعي، الغالب حسن وتشيعه، وأما قوله في السند: «عمن يثق به من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام»، فهو كما ذكرنا يرجع انصرافه إلى الحارث الأعور الفقيه الهمданى، تلميذ أمير المؤمنين عليه السلام، وأنه يعمي عليه لتدخلات وظروف قد مرّ بيانها؛ والحارث الأعور الهمدانى، عربي،

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٠، ص ٥٣.

(٢) مرت ترجمة شيخي الكليني وشيخيهما وابن محبوب في الجزء الأول، ومررت ترجمة الباقي في الجزء الثاني فليلاحظ فهارس الجزأين.

كوفي، وهو أستاذ أبي إسحاق السبيسي، وهو من أولياء أمير المؤمنين عليهما السلام كما عن البرقي، ورد فيه مدح، توفي سنة (٦٥هـ)، من التابعين، من كبار الثانية^(١).

قال المجلسي في وصف سندتها: «مجهول»^(٢)، ولكنه وفق المختار سند معتبر، يوجب الوثوق بالصدور كما يظهر مما أوضحتناه.

(١) يلاحظ: ج ٣، ص ٣٥٨، ح ٣٥١.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٦.

٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْكَاظِمِيِّ، قَالَ: «وَاللهِ، مَا تَرَكَ اللَّهُ أَرْضاً مَذْنُدَ بَقْبَسَ اللَّهُ»^(١) آدَمُ اللَّهُ إِلَّا وَفِيهَا إِمَامٌ يَهْتَدِي بِهِ إِلَى اللَّهِ، وَهُوَ حَجَّةٌ عَلَى عِبَادِهِ، وَلَا تَبْقَى^(٢) الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ حَجَّةٌ لِلَّهِ عَلَى عِبَادِهِ»^(٣).

رجال السندي:

كل رجلات السندي من مروا سابقاً، وقد يقال أن المشكلة فقط في محمد بن الفضيل
الأزدي الذي ضعفه الشيخ^(٤) - فعلي بن إبراهيم^(٥)، ومحمد بن عيسى بن عبيدالقطني^(٦) ،

(١) هكذا في «ب، ج، ض، بس، بف» والوافي والبصائر والغيبة والعلل. وفي سائر النسخ والمطبوع:
- الله.

(٢) في «بر»: لا يبقى».

(٣) الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٧، عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠٥، ح ٤، عن محمد بن عيسى؛ علل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١١، بسنده عن محمد بن عيسى رفعه إلى أبي حمزة؛ وفي المحسن، ص ٩٢، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٥؛ ثواب الأعمال، ص ٢٤٥، ح ٢، بسندهما عن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام مع زيادة في أوله وأخره؛ وفي علل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١٣؛ ورجال الكشي، ص ٣٧٢، ح ٦٩٨، بسنداً آخر عن ذريع، عن الصادق عليه السلام؛ كمال الدين، ص ٢٢٠، ح ٣، بسنداً آخر عن موسى بن جعفر عليهما السلام؛ وفيه، ص ٢٣٠، ح ٢٨، بطريقين آخرين عن ذريع عن الصادق عليه السلام، وفي الأربعية الأخيرة مع زيادة في آخره، وفي كلها - إلا البصائر والغيبة - إلى قوله: «وهو حجته على عباده». وفي كل المصادر مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠١، ص ٦٤.

(٤) ينظر: ج ٣، ص ٣١٨، ح ٣٣٩.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥، وتحديده هنا بالشالي؛ بدلاً رواية محمد بن الفضيل عنه.

وأبى حزرة الشمالي^(١)، كلهم من الثقات - إلا أن هناك مشكلة أخرى، وهي وقوع السقط في السندي.

فمن المعروف صعوبة تحقق رواية محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني عن يونس بن عبد الرحمن، فما بالك بروايته عن شيخ يونس محمد بن الفضيل، إضافة إلى استبعاد ذلك من حساب الطبقة؛ فإن محمد بن الفضيل من الخامسة، ومحمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني من كبار السابعة.

ويؤكد السقط أن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني قد روى غير مرّة عن محمد بن الفضيل بواسطة شيخه يونس بن عبد الرحمن^(٢)، وفي غير الكافي تجده روى عنه بواسطة السادسة أيضاً، كعلي بن الحكم والحسن الوشاء^(٣).

لا يقال: أن محمد بن الفضيل من روت السابعة كما في أسناد محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عنه مباشرة، وهو ما يظهر أيضاً من طريق النجاشي إلى كتاب محمد بن الفضيل، فقد سبق وأن نبهنا إلى وقوع السقط في أسناد ابن أبي الخطاب عن محمد بن الفضيل، وأنها بواسطة النضر بن شعيب على الأظاهر، وليس هذا بغريب عن أسناده كما نبهنا في الطبقات الصغيرة إلى كثرة السقط في أسناده.

تحقيق الصدور:

يظهر أن الكليني أخذ هذه الرواية من بصائر الصفار، ولعل الصفار أخذها من كتاب الإمامة لمحمد بن عيسى اليقطيني، وقد سقطت الواسطة بينه وبين محمد بن الفضيل نتيجة لسوء الانتزاع، وإهمال التعليق، ولذا لا يصار إلى أن الواسطة بينهما هي

(١) ينظر: ج٢، ح٤٠، ص٤٥.

(٢) ينظر: الكافي، ج١، ص١٨٧؛ ح٣؛ ج٤، ص٣٣٩؛ ح٥؛ ج٤٥٤، ص٦، ح٧؛ ج٧، ح٢، ص٣٠٩.

(٣) روى بواسطة علي بن الحكم كما في عيون أخبار الرضا، ج٢، ص٢٥٤؛ البصائر، ص٢٢٩، ح٦؛ وبواسطة الوشاء كما في البصائر، ص٤٥٧، ح٣.

يونس بن عبد الرحمن كون الواسطة الوحيدة في بقية الموارد في الكافي هي (يونس بن عبد الرحمن)، فكون الرواية مأخوذة من الصفار، وكون الواسطة في البصائر على بن الحكم أو الوشاء مما يوجب عدم الاطمئنان بتعيين الواسطة في واحد معين من الرواية.

وصف المجلسي ^{حَفَظَهُ اللَّهُ السِّنَدُ بِالْمَجْهُولِ}^(٤)، وكان المفترض وصفه له بالضعف وليس المجهول، وعلى كل حال فإن السند وإن كان ضعيفاً، بل ويعاني سقطاً، إلا أن الوثيق متحصل، خاصة مع ضم بقية الأسناد المذكورة للرواية في بقية الكتب - كما في الهاشم - إلى المصمون المطمأن بصدوره.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٧.

٩٤٥٩ . الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي عَلَيٍّ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْحَسِينِ اللَّهِ يَعْلَمُ: إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ، وَأَنَا وَاللَّهُ ذَلِكَ الْحُجَّةُ^(١).

رجال السندي:

من السلاسل المتكررة مثاث الموارد هي رواية الحسين بن محمد الأشعري عن معلى بن محمد البصري عن الحسن الوشاء، وهنا الإرسال في الطبقة السادسة، ولا يطمأن بكونه الوشاء حتى مع تكرر السلسلة بشكل أكثر من بقية السلاسل المشابهة؛ لورود بعض الضعفاء في مثل هذه السلسلة في هذه الطبقة، مما يشير إلى احتمال كون الإرسال قد نشأ من التعميم.

وعلى كل تقدير فالحسين بن محمد هو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (٣١٧هـ)^(٢)؛ ومعلى بن محمد البصري المضطرب المذهب، من السابعة^(٣)، ولا يعلم من هم أصحابه؛ أما أبو علي فهو الحسن بن راشد البغدادي الثقة، وكيل الإمام العسكري^(٤)، والحسن بن راشد اسم مشترك بين ثلاثة رجال، مرّ منهم اثنين، وزير العباسين، وصاحب كتاب الراهب والراهبة والذي هو من الخامسة^(٥)، والطاوسي الضعيف الذي يروي عنه حفيده القاسم بن يحيى، والطاوسي من السادسة^(٦)، وبقي الثالث وهو البغدادي، الوكيل الثقة، الذي هو من السابعة.

(١) كمال الدين، ص ٢٢٢، ح ٩، بست آخر عن الحسن بن علي العسكري^(٧)، مع زيادة في أوله: الوفي، ج ٢، ح ٥٠٣، ص ٦٥.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٤) ينظر: ج ٣، ح ٣٠٨، ص ٢٥٣.

(٥) ينظر: ج ٣، ح ٣٢٤، ص ٢٩٥.

٥ الحسن بن راشد:

هو أبو علي الحسن بن راشد، مولى آل المهلب، بغدادي، ثقة، عالي المنزلة جليل القدر، لاشك ولا ريب أنه كان من أصحاب الإمامين الجواد والمادي عليهما السلام، لكن الكلام في إدراكه أيام الرضا عليهما السلام، وبقيائه إلى أيام العسكري عليهما السلام.

أولاً: الكلام في إدراكه الرضا عليهما السلام.

فأما إدراكه أيام الرضا عليهما السلام، فيمكن أن يدل عليه ما رواه الصدوق عن أبيه «رضي الله عنه»، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن أبي علي الحسن بن راشد، قال: قدمت أحمال، وأتاني رسول الرضا عليهما السلام قبل أن أنظر في الكتب أو أوجه بها إليه، فقال لي: يقول الرضا عليهما السلام: سرح إلي بدقتر، ولم يكن لي في منزلتي دفتر أصلا، قال: فقلت فأطلب ما لا أعرف بالتصديق له، فلم أجده شيئا ولم أقع على شيء، فلما ولي الرسول، قلت: مكانك، فحللت بعض الأحمال فتلقاني دفتر لم أكن علمت به إلا إني علمت أنه لم يطلب إلا الحق فوجئت به إليه^(١).

لكن الصفار رواها مضمرا بصيغة (قال: قدمت علي أحمال، فأتاني رسوله قبل أن أنظر في الكتب أن أوجهه بها إليه)^(٢).

وكذا أيضاً رواها قطب الدين الرواundi، لكن محقق الكتاب أضاف إليها ما في رواية الصدوق في المتن، وأشار إلى ذلك في الهاامش^(٣).

وقد يقال: إن الرواية المضمرة تكون كالمجمل، والرواية المسندة هي المبين للإضمار، كما هو التصرف السائد في مثل هذه الموارد، لكن لا يبعد - بل يقرب - أن يكون الأمر بالعكس، فإن روایات أبي علي بن راشد معظمها مضمرا للتقية، وبعضها الآخر يرويها

(١) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ج ٢، ح ٤٠، ص ٢٣٩.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٢٦٩، ح ١٥.

(٣) الخرائح والجرائح، قطب الدين الرواundi، ج ٢، ح ٢٤، ص ٧٢٠.

عن أبي الحسن ويريد به الإمام الهادى عليه السلام، والذى يلقبه تارة أخرى بالعسكري أو صاحب العسكر، مما يقرب الاشتباہ بإضافة الرضا عليه السلام مكان أبي الحسن.

ولكن هذا ليس هو المورد الوحيد الذى وردت فيه روایته عن الرضا عليه السلام، بل هناك مورد آخر، وهو أيضاً ما رواه الصدوق عن أبيه عليهما السلام، «قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن أحمد بن عبد الله الخليجي - في العيون: الخلنجي، وهو الصحيح -، عن أبي علي الحسن بن راشد، قال: سألت الرضا عليه السلام عن تكبيرية الافتتاح، فقال: سبع...»^(١).

لكن رواها في العيون^(٢)، وقد كان قبل كلمة (الرضا) عبارة: (أبا الحسن) مما يشير إلى الاحتمال المذكور آنفاً، من تبدل المذكور في رواية الأصل (أبو الحسن) ثم حولت إلى (الرضا) توهماً؛ كونها الكنية المشهورة له عليه السلام.

ولكن حتى مع التشكيك في إفاده تلك الروايات روایاته عن الرضا عليه السلام إلا أنه قد يكون من أدركه وإن لم يكن قد روى عنه، باعتبار وفاته قربة (٢٦٠هـ)، فيكون من ولد في حدود (١٩٠هـ) أو حتى قبلها مثل أن تكون ولادته (١٨٥هـ)، ويؤيد إدراكه للرضا عليه السلام ما رواه ابن شهر آشوب عن «الجلاء والشفاء»: إنه لما مضى الرضا جاء محمد بن جمهور القمي - والصحيح العمى -، والحسن بن راشد، وعلي بن مدرك، وعلي بن مهزيار، وخلق كثير من سائر البلدان إلى المدينة وسألوا عن الخلف بعد الرضا فقالوا: بصرى، وهي قرية أسسها موسى بن جعفر عليهما السلام على ثلاثة أميال من المدينة، فجئنا ودخلنا القصر، فإذا الناس فيه متکابسون، فجلسنا معهم، إذ خرج علينا عبد الله بن موسى وهو شيخ...»^(٣).

(١) الخصال، الصدوق، ص ٣٤٧.

(٢) عيونأخبار الرضا، الصدوق، ج ١، ح ١٨، ص ٢٥١.

(٣) مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٤٨٩.

ثانياً: الكلام في بقائه إلى أيام الحسن العسكري عليه السلام.

ويشير إلى بقائه إلى أيامه عليه السلام ما ورد في رواية الاختيار وفيها: «وذلك أنه كانت لأبي محمد عليه السلام خزانة، وكان يليها أبو علي بن راشد عليهما السلام، فسلّمت إلى عروة، فأخذ منها لنفسه ثم أحرق باقي ما فيها، يغاظي بذلك أبي محمد عليهما السلام...»^(١).

فيدل هذا على أنه كان يلي خزانة الإمام الحسن العسكري عليهما السلام ما يعني بقاءه إلى بعد (٢٥٤هـ)، ولعلها تشير أيضاً إلى أنه قد يكون توفي قبل (٢٦٠هـ) بدلاً من الترضي فيها.

وكذا يشير إلى بقائه إلى ذلك الزمن ما رواه المفید في إرشاده قال: وروى أبو علي بن راشد عن أبي هاشم الجعفري، قال: شكوت إلى أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام الحاجة، فحک بسوطه الأرض فأخرج منها سبیكة فيها نحو الخمس مائة دینار، فقال: «خذها يا أبو هاشم واعذرنا»^(٢).

ولكن عين الرواية رواها الكليني عن شیخه «علي عن أبي أحمد بن راشد»^(٣).

ولم يرتضى محققون الطبعات الحديثة أن يصحح هذا السنّد الغريب في الكافي بافتراضه مصحفاً وأن الصحيح هو ما في الإرشاد، واستدلوا ببعد الطبقة باعتبار عدم إمكان الثامنة الرواية عن ابن راشد، لكن إن ثبت أن ابن راشد من بقى إلى (٢٦٠هـ) فهذا يعني إمكان رواية الثامنة عنه، فسيكون كثیر من السابعة كالفضل بن شاذان المتوف (٢٦٠هـ) أو حتى (٢٥٩هـ)، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب المتوف (٢٦٢هـ)، وأحمد بن الحسن بن فضال المتوف (٢٦٠هـ)، بل يظهر أنه من السابعة حتى وإن لم يبق إلى بعد سنة (٢٦٠هـ) وأنه توفي قبلها، فهو من ثبت روایته ومعاصرته للإمامين الجواد والهادی عليهما السلام، وأصحابها هم أهل السابعة، وهذا ما نصصنا عليه في الطبقات الصغیر، وإليه أيضاً كان قد أشار السيد البروجردي تقدّم قبلها في طبقات الكافي.

(١) اختیار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٤٣.

(٢) الإرشاد، المفید، ج ٢، ص ٣٢٩.

(٣) الكافی، الكلینی، ج ١، ح ٥، ص ٥٠٧.

فإنكار رواية شيخ الكليني عن ابن راشد للطبيقة غلط، نعم يمكن أن يدعى غرابته، وعدم الظفر به في مورد آخر، فلا يرکن إلى رفع الغرابة بغرابة، وعلى كل تقدير فثبتت كون الرواية هو الحسن بن راشد البغدادي ليس بتلك القوة التي توجب الوثوق.

ويشير إلى وفاته قبل (٢٥٤هـ) ما رواه الكشي في الاختيار، قال: «حدثني محمد بن قولويه، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا أهذن بن هلال، عن محمد بن الفرج، قال: كتب إلى أبي الحسن عليهما السلام عن أبي علي بن راشد، وعن عيسى بن جعفر بن عاصم، وأبن بند. فكتب إلى: ذكرت ابن راشد - حفظها - فإنه عاش سعيداً، ومات شهيداً - ودعا لابن بند والعاصمي - وأبن بند ضرب بالعمود حتى قتل، وأبو جعفر ضرب ثلاثة سوط ورمي به في دجلة»^(١).

فإن راوي الرواية محمد بن الفرج من مات قبل وفاة الهادي عليهما السلام سنة (٢٥٤هـ) بفترة لا يأس بها.

فالرجل حفظ عنه وأسكنه جنته من استشهاده في الثالث الأول من العقد الخامس بعد المائتين، فهو وإن كان من السابعة، لكنه توفي مع كبارها ولم يكن من المصنفين؛ وهذا الأمران يفسران عدم رواية الثامنة عنه.

في فضله ووثاقته:

وشهادة الشيخ عند عده في أصحاب الجواد عليهما السلام، وقال: الحسن بن راشد، يكنى أبا علي، مولى لأآل المهلب، بغدادي، ثقة^(٢). ثم عده ثانياً عند ذكره لأصحاب الهادي عليهما السلام^(٣). وكذا عده في الغيبة من الوكلاء المدوحين، وذكر أن منهم أبا علي بن راشد، ثم ذكر روایتين فيه شأنه:

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٦٣. وروها في الغيبة، الطوسي، ص ٣٥١.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٧٥، ت ٥٥٤٥.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٨٥، ت ٥٦٧٣.

الأولى: أخبرني ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن عيسى، قال: كتب أبو الحسن العسكري عليه السلام إلى المولى ببغداد والمداين والسوداد وما يليها: قد أقمت أبا علي بن راشد مقام علي بن الحسين بن عبد ربه ومن قبله من وكلائي، وقد أوجبت في طاعته طاعتي، وفي عصيانه الخروج إلى عصياني، وكتبت بخطي. وهذه الرواية صحيحة ودلالتها على جلالته القرر والوثاقة ظاهرة.

الثانية: روى محمد بن يعقوب رفعه إلى محمد بن فرج قال: كتبت إليه أسأله عن أبي علي بن راشد وعن عيسى بن جعفر (بن عاصم) وعن ابن بند، وكتب إلى: ذكرت ابن راشد عليه السلام، فإنه عاش سعيداً ومات شهيداً - ودعا لابن بند والعاصمي - وابن بند ضرب بعمود وقتل، وابن عاصم ضرب بالسياط على الجسر ثلاث مائة سوط ورمي به في دجلة.

ثم ختم قائلًا: فهو لاء جماعة المحمودين، وتركنا ذكر استقصائهم؛ لأنهم معروفون مذكورون في الكتب^(١).

وكان الكثي قد أورد عدة روايات يمكن أن يلاحظ فيها حال الرجل:

الأولى: (حدثني محمد بن قولويه، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن هلال، عن محمد بن الفرج، قال: كتب إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن أبي علي بن راشد، وعن عيسى بن جعفر بن عاصم، وابن بند. فكتب إلى: ذكرت ابن راشد عليه السلام، فإنه عاش سعيداً ومات شهيداً، ودعا لابن بند والعاصمي، وابن بند ضرب بالعمود حتى قتل، وأبو جعفر ضرب ثلاثة سوط ورمي به في دجلة^(٢)).

الثانية: (قال علي بن سليمان بن رشيد العطار البغدادي: فعلنه أبو محمد عليه السلام، وذلك أنه كانت لأبي محمد عليه السلام خزانة، وكان يليها أبو علي بن راشد عليه السلام، فسلمت إلى عروة، فأخذ منها لنفسه ثم أحرق باقي ما فيها، يغايط بذلك أبا محمد عليه السلام فعلنه وبرئ

(١) ينظر: الغيبة، الطوسي، ص ٣٥١.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٦٣.

منه ودعا عليه، فما أمهل يومه ذلك وليلته حتى قبضه الله إلى النار..»^(١).

الثالثة: «وَجَدْتُ بِخَطْ جَرْئِيلَ بْنَ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى الْيَقْطَنِي، قَالَ: كَتَبَ اللَّهُ إِلَيْهِ أَبِي عَلَيِّ بْنِ بَلَالَ فِي سَنَةِ اثْتَيْنِ وَثَلَاثَتِينَ وَمَا تَيْنِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. أَحْمَدَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَأَشْكَرْ طُولَهُ وَعُودَهُ، وَأَصْلِي عَلَى مُحَمَّدِ النَّبِيِّ وَآلِهِ، صَلَواتُ اللَّهِ وَرَحْمَتُهُ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ إِنِّي أَقْمَتُ أَبَا عَلَيِّ مَقَامَ الْحَسِينِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، وَاتَّهَمْتُهُ عَلَى ذَلِكَ بِالْعِرْفِ بِمَا عَنْهُ الدُّنْيَا لَا يَقْدِمُهُ أَحَدٌ، وَقَدْ أَعْلَمُ أَنَّكَ شِيْخَ نَاحِيَتِكَ، فَأَحْبَبْتُ إِفْرَادَكَ وَإِكْرَامَكَ بِالْكِتَابِ بِذَلِكَ، فَعَلَيْكَ، بِالطَّاعَةِ لِهِ، وَالْتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ، جَمِيعُ الْحَقِّ قَبْلَكَ، وَأَنْ تَحْضُرْ مَوَالِيَ عَلَى ذَلِكَ، وَتَعْرِفُهُمْ مِنْ ذَلِكَ، مَا يَصِيرُ سَبِيلًا إِلَى عَوْنَهُ، وَكَفَائِتِهِ، فَذَلِكَ تَوْفِيرُ عَلَيْنَا، وَمُحِبَّوْ لَدِينَا، وَلَكَ بِهِ جَزَاءُ مِنَ اللَّهِ وَأَجْرٌ، فَإِنَّ اللَّهَ يَعْطِي مِنْ يَشَاءُ ذُو الْإِعْطَاءِ وَالْجَزَاءِ بِرَحْمَتِهِ، وَأَنْتَ فِي وِدِيَةِ اللَّهِ. وَكَتَبْتُ بِخَطِّي، وَأَحْمَدَ اللَّهَ كَثِيرًا»^(٢).

وتاريخ الكتاب هو (٣٣٢هـ)، ويدرك أن الوكيل السابق على بن الحسين بن عبد ربه توفي سنة (٣٢٩هـ) كما ورد في الاختيار عن الكشي «عن حمدوه بن نصير، قال: حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا علي بن الحسين بن عبد الله، قال: سأله أن ينسئ في أجيال فقال: أُو يكفيك ربك ليغفر لك خيراً لك، فحدث بذلك علي بن الحسين إخوانه بمكة، ثم مات بالخزيمية في المنصرف من سنته، وهذا في سنة تسعة وعشرين ومائتين حـ، فقال: وقد نعى إلي نفسي، قال: وكان وكيل الرجل للـ قبل أبي علي بن راشد»^(٣).

الرابعة: «مُحَمَّدُ بْنُ مُسَعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ نَصِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَيْسَى، قَالَ: نَسْخَةُ الْكِتَابِ مَعَ ابْنِ رَاشِدٍ إِلَى جَمَاعَةِ الْمَوْلَى، الَّذِينَ هُمْ بِبَغْدَادِ، الْمُقِيمِينَ بِهَا وَالْمَدَائِنِ، وَالْسَّوَادِ، وَمَا يَلِيهَا: (أَحْمَدَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ مَا أَنَا عَلَيْهِ مِنْ عَافِيَةٍ وَحَسْنَ عَادَتِهِ وَأَصْلِي عَلَى نَبِيِّهِ وَآلِهِ، أَفْضَلُ صَلَاتِهِ، وَأَكْمَلُ رَحْمَتِهِ، وَرَأْفَتِهِ، وَإِنِّي أَقْمَتُ أَبَا عَلَيِّ

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٤٣.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٩٩.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٩٧.

بن راشد مقام علي بن الحسين بن عبد ربه، ومن كان قبله من وكلائي، وصار في منزلته عندى، ووليته ما كان يتولاه غيره من وكلائي قبلكم، ليقبض حقى، وارتضيته لكم، وقدمته على غيره في ذلك، وهو أهله وموضعه، فصبروا وارحكم الله إلى الدفع إليه ذلك وإلى، وأن لا تجعلوا الله على أنفسكم علة، فعليكم بالخروج عن ذلك، والتسرع إلى طاعة الله، وتحليل أموالكم، والحقن لدمائكم، وتعاونوا على البر والتقوى، واتقوا الله لعلكم ترحمون، واعتصموا بحبل الله جمعا، ولا تموتون إلا وأنتم مسلمون، فقد أوجبت في طاعته طاعتي والخروج إلى عصيانه عصياني، فالزموا الطريق، يأجركم الله ويزيدكم من فضله، فإن الله بها عنده واسع كريم، متطلول على عباده، رحيم، نحن وأنتم في وديعة الله، وحفظه. وكتبه بخطي، والحمد لله كثيراً ..

وفي كتاب آخر: (وأنا أمرك يا أيوب بن نوح أن تقطع الإكثار بينك وبين أبي علي، وأن يلزم كل واحد منكما ما وكل به وأمر بالقيام فيه بأمر ناحيته، فإنكم إذا انتهيا إلى كل ما أمرتم به استغنىتم بذلك عن معاودتي، وأمرك يا أبو علي بمثل ما أمرت به أيوب، أن لا تقبل من أحد من أهل بغداد والمداين شيئاً يحملونه، ولا يلي لهم استيadan على، ومر من أثاك بشيء من غير أهل ناحيتك أن يصيره إلى الموكل بناحية، وأمرك يا أبو علي في ذلك بمثل ما أمرت به أيوب، وليعمل كل واحد منكما مثل ما أمرته به) (١).

وأما الشّيخ المفید، فقد عدّه في الرسالة الملاالية، من الفقهاء الأعلام، والرؤساء المأذوذون منهم الحلال والحرام، الذين لا يطعن عليهم بشيء ولا طريق لذم واحد منهم (٢).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي حيثئته: ضعيف^(٣)، والسنن وإن كان ضعيفاً إلا أن الحميري روی

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٠٠.

(٢) جوابات أهل الموصل، المفید، ص ٤٤.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٧.

الرواية بسند قریب صحيح عن الثقة المعروف أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقُمِيُّ، وقد رواها عن الحميري والد الصدوق^(١)، ورواه ابنه الصدوق عنه في كمال الدين كما ذكر في الاماش. والإمام المكنى بأبي الحسن هنا هو الإمام الهادى عليه السلام، وإن كان يلقب أحياناً في روایات أبي علي بن راشد بالعسكري أو صاحب العسكر ويضممه في كثير من الأحيان. والختام أن الرواية موضوعة الصدور عن الإمام أبي الحسن العسكري عليه السلام وإن كان سند الكليني إليها قاصراً، نعم، تمام ألفاظها يؤخذ مما في كمال الدين.

(١) الإمامة والتبصرة، علي بن بابويه القمي، ص ١٠٠ .

٤٦٠ / ٤٦٠ . عَلَيْ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْلَّهِلَّا: تَبَقَّىٰ^(١) الْأَرْضُ يَعْرِزُ إِمَامٌ؟ قَالَ: لَوْ بَقِيَتِ الْأَرْضُ يَعْرِزُ
إِمَامٌ^(٢)، لَسَاخَتْ^(٣)^(٤).

رجال السنن:

هذه السلسلة السننية مرت وقر، ولا يظن أن المشكلة فقط في محمد بن الفضيل الأزدي الذي ضعفه الشيخ^(٥) - فعلي بن إبراهيم^(٦)، ومحمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني^(٧)، وأبي حمزة الشمالي^(٨)، كلهم من الثقات - إلا أن المشكلة الخافية هي وقوع

(١) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي والبصائر والعلل.
وفي «و» والمطبع: «أتبقى».

(٢) في كمال الدين والغيبة للطوسى: + «ساعة».

(٣) في حاشية «ف»: + «الأرض». قوله: «لساخت»، أي انخسفت بأهلها وذهبوا بهم، أو رَسَبْتُ، أي ذهبوا في الماء وغاصوا وتغابت. انظر: لسان العرب، ج ٣، ص ٢٧ (سوخ).

(٤) الغيبة للنعماني، ص ١٣٨، ح ٨، عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠٨، ح ٢، عن محمد بن عيسى؛ علل الشرائع، ص ١٩٦، ح ٥، بسنده عن محمد بن عيسى، عن محمد بن الفضل، عن أبي حمزة. وفيه، ص ١٩٨، ح ١٦؛ وكمال الدين، ص ٢٠١، ح ١؛ والغيبة للطوسى، ص ٢٠، ح ١٨٢، بسندها عن محمد بن عيسى بن عبيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن الفضيل - في الغيبة: محمد بن الفضل - عن أبي حمزة الشمالي؛ علل الشرائع، ص ١٩٨، ح ١٨، بسنده عن محمد بن الفضيل؛ الغيبة للنعماني، ص ١٤١، ح ٢، بسندا آخر؛ كمال الدين، ج ١، ص ٢٠٤، صدر ح ١٤، بسندا آخر عن أبي جعفر^{الله}؛ كفاية الأتر، ص ١٦٢، ضمن الحديث، بسندا آخر، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠٢، ص ٦٥.

(٥) ينظر: ج ٣، ح ٣٣٩، ص ٣١٨.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٧) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥، وتحديده هنا بالشمالي؛ بدلالة روایة محمد بن الفضيل عنه.

(٨) ينظر: ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

السقوط في السند، وقد مرَّ تفصيل هذا السند^(١).

تحقيق الصدور:

السند وإن كان مخدوشًا ضعيفاً، يعاني من السقط، ووصفه المجلسي (طاب ثراه)
بالجهالة^(٢)، إلا أن المضمون موثوق بصدوره من المعصومين عليهم السلام.

(١) مرَّ بيانه في ح ٤٥٨ من هذا الجزء.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٧.

٤٦١. عَلَيْهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ: عَنْ أَبِي الْحُسْنِ الرَّضَا الطَّبَلَيِّ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَتَبْقَىٰ^(١) الْأَرْضَ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَإِنَّا نُرَاوَىٰ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الطَّبَلَيِّ أَتَهَا لَا تَبْقَىٰ بِغَيْرِ إِمَامٍ إِلَّا أَنْ يَسْخَطَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، أَوْ عَلَى الْعِبَادِ^(٢)؟ فَقَالَ: «لَا، لَا تَبْقَىٰ^(٣)، إِذَا لَسَاخَتْ»^(٤).

رجال السندا:

علي بن إبراهيم صاحب التفسير، قمي ثقة، توفي قرابة (٣٠٧ هـ)، من الثامنة^(٥)؛
ومحمد بن عيسى بن عبد اليقطيني، جليل، ثقة عين، من كبار السابعة^(٦)؛ محمد بن
الفضيل بن كثير الأزدي ضعيف، يرمى بالغلو، من الخامسة^(٧)، وهنا سقط بين محمد
بن عيسى اليقطيني ومحمد بن الفضيل، وقد مرّ بيان ذلك^(٨).

(١) في «اب»: «تبقى» بدون همزة الاستفهام.

(٢) في شرح صدر المتألقين، ص ٤٦٣: «وقوله: أو على العباد. هذا الترديد شك من الروي، أو من محمد بن الفضيل».

(٣) في «ض، بح»: + «الارض». وفي الغيبة: + «الارض بغير إمام ولو بقيت». (٤) الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ٩، عن الكليني؛ وفي كمال الدين، ص ٢٠١، ح ٢؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٨، ح ١٧، بسنداً آخر عن محمد بن الفضيل؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٥٠٨، ح ١، وعلل الشرائع، ص ٥٠٩، ح ٦، وعلل الشرائع، ص ١٩٧، ح ١٥؛ وص ١٩٨، ح ١٩، وعيون الأخبار، ج ١، ح ٢، ص ٢٧٢، وكمال الدين، ص ٢٠٢، ح ٤؛ وص ٢٠٣، ح ٨، بسنداً آخر، مع اختلاف يسير؛ وفي عيون الأخبار، ج ١، ح ١، ص ٢٧٢ و ٤، بسنداً آخر، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠٤، ص ٦٥.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

(٧) ينظر: ج ٣، ص ٣١٨، ح ٣٣٩.

(٨) مرّ بيانه في ح ٤٥٨ من هذا الجزء.

تحقيق الصدور:

وفي هذه الرواية يسأل محمد بن الفضيل بن كثير الرضا الطبلة عن الرواية السابقة، فالسند وإن كان مخدوشًا ووصفه المجلسي بالجهالة^(١) إلا أن الرواية يوثق بصدورها عن الرضا الطبلة، فقد رواها الصفار عن ابن أبي الخطاب عن أبي داود المسترق عن أحمد بن عمر، وكلهم من الثقات.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٧.

١٢ / ٤٦٢ . عَلَيْهِ^(١)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ أَبِي هَرَاسَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ^(٢) عَلَيْهِ^(٣) قَالَ: «لَوْ أَنَّ الْإِمَامَ رُفِعَ مِنَ الْأَرْضِ سَاعَةً، لِمَاجَتْ^(٤) بِأَهْلِهَا كَمَا^(٥) يَمْوُجُ الْبَحْرُ^(٤) بِأَهْلِهِ»^(٥).

رجال السنن:

علي بن إبراهيم صاحب التفسير، قمي ثقة، توفي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة^(٦)؛
ومحمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني جليل، ثقة عين، من كبار السابعة^(٧)؛ ويبقى الكلام
في أبي عبد الله المؤمن وأبي هراسة، وهو مجدهما.

٥ أبو عبد الله المؤمن:

هو زكريا بن محمد أبو عبد الله الأزدي، مختلط الأمر، قد يُعد له كتاب من الأصول^(٨)،

(١) في «ب، ض، ف، بر»: + «بن إبراهيم».

(٢) في الغيبة والبصائر: «الساخت».

(٣) في «ج»: + «كان».

(٤) «ماجت البحر» أي اضطربت أمواجه، وموج كل شيء اضطرب به. والباء في كلام الموصعين بمعنى «مع» أو للتعمية. انظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٧٠ (موج)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٤.

(٥) الغيبة للنعماني، ص ١٣٩، ح ١٠، عن الكليني؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠٨، ح ٣، عن محمد بن عيسى؛ كمال الدين، ص ٢٠٢، ح ٣، بسنده عن محمد بن عيسى بن عبيد؛ وفيه، ص ٢٠٣، ح ٩، بسنده عن محمد بن عيسى ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أبي عبد الله المؤمن والحسن بن علي بن فضال، عن أبي هراسة. وفيه، ص ٢٠٢، ذيل ح ٦، بسندا آخر عن الرضا^(٩) عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠٦، ص ٦٦.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٧) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

(٨) بجريدة قول الشيخ فيمن لم يرو عنهم ص ٤٠٩: أخذ بن الحسين بن مفلس الضبي التخاس، روى عنه حميد كتاب زكريا بن محمد المؤمن وغير ذلك من الأصول، باعتبار تلك العبارة دالة على كون

ولكن إن سلم ذلك فهو أصل متّحّل الحديث كما أشار النجاشي؛ ولذا لا يقال بمحاولة توثيقه كونه صاحب أصل، فضلاً عن عدم التسلّيم بالصغرى والكبرى، فإن التسلّيم بوجود المدخل الوسط أيضًا ممتنع^(١).

قال فيه النجاشي: «زكريا بن محمد، أبو عبد الله المؤمن، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى، ولقي الرضا عليه السلام في المسجد الحرام، وحكي عنه ما يدل على أنه كان واقفاً، وكان مختلط الأمر في حديثه، له كتاب متّحّل الحديث. أخبرنا الحسين، وغيره، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا سعد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عنه به»^(٢).

وطريق النجاشي إليه قد يظن أن فيه قطعاً وإرسالاً باعتبار أن الحسين الغضائري المتوفى (٤٤٦هـ) من الحادية عشرة، وابن محمد بن يحيى العطار من التاسعة، ولكن سبق وأن نبهنا إلى علو أنسداد ابن العطار، وأنه بقي شيخاً للرواية لغاية سنة (٣٥٦هـ).

وقال الشيخ: «زكريا المؤمن، له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عنه»^(٣). وعده في رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام^(٤).

وقد ذكر ابن النديم أن كتبه في كتب مشايخ الشيعة الذين رووا الفقه عن الأئمة عليهما السلام^(٥)، وفي هذا مؤشر إيجابي، لكنه لا يصل إلى درجة التوثيق.

بقي شيء مهم في مدارك وثائقه، فمن المعلوم انتصار اسم زكريا بن محمد إلى الرجل

كتابه من الأصول أيضاً، ولكن في تسلّيم ذلك تردد.

(١) فإنه لو سلم كونه صاحب أصل، وأن صاحب الأصل لا بد وأن يكون ثقة، فإن المراد من صاحب الأصل في الثانية هو الأصل المعتمد، وليس مطلق الأصل.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٧٢، ت ٤٥٣.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ١٣٢، ت ٣١٢.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٥٨، ت ٥٢٩٦.

(٥) فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي، ص ٢٧٥.

لانحصر به، وقد ورد اسمه في أسناد تفسير القمي^(١)، ولكنه غاب عن نظر السيد الخوئي تَتَّبِعْ فلم يذكر ذلك، ولو كان قد وقع عليه نظره لكان وثيقه؛ لعدم صراحة كلامات النجاشي في تضعيقه كما في معلى بن محمد ومحمد بن جهور وأضرابهم من وثيقهم (قدست روحه).

التحقيق في طبقته:

ذكرتُ في الطبقات الصغير في عنوان (زكريا بن محمد أبو عبد الله المؤمن) أنه «لم تثبت رواية الأشعري عنه، فإن الأصل فيها هو ما عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى وهو اليقطيني عنه، وأنه من الخامسة التي أدركتها بعض السابعة»^(٢). وتردد السيد البروجردي تَتَّبِعْ في طبقات الكافي في عنوان (أبي عبد الله المؤمن)، فقال: «إنه من الخامسة أو السادسة».

وذكر أنه روى عن: إسحاق، وإسحاق بن عمار، وجابر، وعبد الأعلى مولى آل سام، وعمار بن أبي عاصم، وابن مسكان.

ولا يخفى أن كل هؤلاء من الخامسة عند السيد البروجردي تَتَّبِعْ، فبعد الأعلى عنده تَتَّبِعْ من كبارها، نعم عبد الأعلى في طبقاتها الصغير من الرابعة.

وذكر أنه روى عنه: علي بن الحكم، وعلي بن يوسف (وصوابه الحسن بن علي بن يوسف)، ومحمد بن عيسى، وأبو عبد الله الرازى الجامورانى، وابن بقاح.

وأمر من روى عنه عنده تَتَّبِعْ مختلف، فعلي بن الحكم من السادسة، والجامورانى ومحمد بن عيسى من السابعة، وابن بقاح مرددين السادسة والسبعين، هذا ما عنده تَتَّبِعْ في طبقات الكافي.

وأما في طبقاتنا الصغير فعلي بن الحكم، وابن بقاح من السادسة، والجامورانى،

(١) تفسير القمي، علي بن إبراهيم، ج ١، ص ٣٠١.

(٢) معجم طبقات المكثرين، ص ٩٣، ت ١٨٥.

ومحمد بن عيسى من كبار السابعة.

ومنه يتضح أن نتاجه قدّر لا يتناسب مع مبانيه، فكان عليه أن يحكم بكونه من السادسة؛ لروايته عن الخامسة، ورواية بعض السادسة والسبعين عنه، لأن يتردد بينهما؛ لأن كونه من الخامسة لا يستقيم مع رواية السابعة عنه، نعم يظهر منه في عناوين الرجل الأخرى مثل: زكريا بن محمد، وزكريا المؤمن، وزكريا بن محمد الأزدي، الميل إلى كونه من السادسة، حيث ذكر في كل واحد من تلك العناوين قائلاً: «كأنه من السادسة».

ثم إنه قدّر ذكر من روى عنه في الكافي، لكنه غفل ولم يذكر أبا هراسة المذكور في روايتنا هذه، فلم يذكره فيمن روى عنه أبو عبد الله المؤمن، ولم يذكره في رواة الكافي، وأبا هراسة هنا من يروي عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) مما يعني أنه من الرابعة، مما يؤيد كون المؤمن من الخامسة.

ويظهر لي أن زكريا بن محمد المؤمن من صغار الخامسة من ولد في حدود (١٢٤هـ)، وتوفي في حدود (١٩٤هـ) وهذا ما يبرر روايته عن الخامسة، والقليل من الرابعة، وعن أبي عبد الله (عليه السلام)، ورواية السادسة وبعض كبار السابعة عنه، بالتقريب التالي: إن أهم رواته المطمئن من رواياتهم عنه هو اليقطيني، فهو أكثر من روى عنه، وهو راوي كتابه كما يتضح من فهرسي النجاشي والشيخ، واليقطيني من كبار السابعة، وإنه من روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) كما صرخ ونصل على ذلك النجاشي، وهو مؤيد بما وجدناه في المحسن^(١)، وأنه من روى عن عبد الأعلى بن أعين مولى آل سام، وأنه من روى عن أبي عبيدة الحذاء^(٢) الذي توفي قبل (١٤٨هـ) - وإن كان السنن قد ذكر فيه عن أبي عبد الله الحذاء، لكنه تصحيف - وإمكان روايته عنه يوجب كونه من ولد في العقد الثاني من المائة الأولى على أفضل تقدير.

(١) المحسن، أ Ahmad البرقي، ج ٢، ص ٣٩٤.

(٢) البصائر، محمد بن الحسن الصفار، ص ٦٨.

وأما ما ورد من رواية أحد بن محمد بن عيسى عنه^(١)، فذكرنا أنه لا بد وأن يكون تصحيفاً (لمحمد بن أحمد عن محمد بن عيسى عنه) فهو راوي كتابه وهو السندي المعتمد، ولم يرد أن روى عنه أحد في غير هذا المورد، ولكن بمراجعة المخطوطات ومراجعة الطبعة الحديثة للكافي تبين أن ما ذكرناه هو عين الصواب، فقد ورد السندي في المخطوطات طبقاً لما توقعناه ونصّاً لما افترضناه، وأن طبعة الكافي القديمة قد ورد فيها ذلك خطأ.

فالصحيح أن زكريا المؤمن من لم ترو عنه من السابعة إلا بواسطة خلا بعض كبارها، فقد روى عنه البرقي دائمًا بواسطة، ولم يرد أن غير الجاموري والقطبي من روى عنه، وذكرنا أن هؤلاء من كبار السابعة غير مرة، فعلى هذا: إن من الصحيح عده من صغار الخامسة؛ وهذا يعلل رواية بعض كبار السابعة والسادسة عنه، وعدم رواية بقية أهل السابعة عنه، وكذا يبرر روايته عن الخامسة، وبعض الرابعة، وروايته عن أبي

عبد الله عليه السلام.

فيكون من جيل يونس بن عبد الرحمن، وعلي بن يقطين، وعيسى بن عبد الله العلوى المولودين في حدود (١٢٥ هـ)، من أدركوا الصادق عليه السلام – فقد رأى يونسABA عبد الله عليه السلام في الحج وإن لم يرو عنه، وروى عنه ابن يقطين – نعم توفي ابن يقطين وله من العمر (٥٧ - ١٨٢) سنة (١٩٩ هـ)، ويقي يونس إلى ما بعد عليه السلام، ويظهر أن أصحابنا من جيل يونس أو أسبق منه بقليل، وهو بعمر يونس أيضاً، فيكون من صغار الخامسة الذين أدركتهم بعض كبار السابعة لا لطول عمرهم، بل لقربهم ولاداتهم من أيام ولادات السادسة.

٥ أبو هراسة:

لم يرد في كتب الحديث إلا في هذه الرواية، ولعله منها استله الشيخ وذكره في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام، ولعله رجاء الشيباني ولد إبراهيم بن أبي هراسة الذي

(١) الكافي، الكليني، ج ٢، ح ٢١، ص ٢٢١.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٥٠، ت ١٦٧٧.

عدوه في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، قال النجاشي في ولده: «إبراهيم بن رجاء الشيباني، أبو إسحاق المعروف بابن أبي هراسة، وهراسة أمه، عامي روى عن الحسين بن علي بن الحسين، وعبد الله بن محمد بن عمر بن علي، وعمر بن محمد، وله عن جعفر نسخة. أخبرنا علي بن أحمد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن، عن هارون بن مسلم، عن إبراهيم»^(٣).

الراوي العامي المعروف والذي ضعفه أغلب رجاليه يعرف بابن هراسة وليس ابن أبي هراسة، وهو من الخامسة كما يبدو، فوالده على هذا زوج هراسة وليس أبيها، وذكر الابن جمع كثير منهم، ولعل أرأفهم به هو ابن حيان فقال: «إبراهيم بن هراسة، أبو إسحاق شيباني، من أهل الكوفة، كان من العباد الخشن، روى عنه الثوري، وحدث عنه الكوفيون، كان أبو عبيد يطلق عليه الكذب، وهو من النوع الذي ذكرت أنه غالب عليه التقشف والعبادة، وغفل عن تعاهد حفظ الحديث حتى صار كأنه يكذب»^(٤).

ولو قيل: إننا لم نشهد لوالده رواية إلا في هذا المورد، وأن (أبا هراسة) هنا تصحيف (ابن هراسة)، لكن حيتى يحكم بالإرسال؛ لأنه من الخامسة إن لم يكن من صغارها، والسدن الموجود لا يعني في توثيق الصدور، فلذا إذا كان من طريق لتوثيق الصدور فليس هو سند الكليني المذكور.

تحقيق الصدور:

الرواية رواها الصفار عن «محمد بن عيسى قال: حدثني المؤمن، حدثني أبو هراسة عن أبي جعفر عليه السلام...»^(٥). وروها الصدوق قائلاً: حدثنا أبي ومحمد الحسن عليه السلام ، قالا: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن عيسى بن عبيد، عن أبي عبد الله

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٣، ت ٣٤.

(٤) المجرودين، ابن حبان، ج ١، ص ١١٢.

(٥) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٥٠٨.

ذكر يا بن محمد المؤمن، عن أبي هراسة، عن أبي جعفر عليه السلام. الخ «^(١)». ورواهما بتفصيل في أسنادها وقال: حديثنا أبي ومحمد بن الحسن عليه السلام ، قالا: حديثنا سعد بن عبد الله وعبد الله جعفر، قالا: حديثنا محمد بن عيسى، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أبي عبد الله المؤمن، والحسن بن فضال، عن أبي هراسة»^(٢). ورواهما أيضاً عن أبي الحسن الرضا عليه السلام بسند ضعيف^(٣).

المتحصل مع عدم غرابة المضمون وموافقته لغيره من الروايات، لكن الوثائق بتحقق صدور الرواية من قبل أبي هراسة على لسان أبي جعفر الباقر عليه السلام من كل هذه الأسناد ليس ثابت، نعم من الثابت رواية أبي هراسة لها لتعويض ذكرياً بابن فضال في السند، ويوثق بالصدور - مع عدم تقديم السند للحججة الكافية - للمنت الذي يدل على معنى صعب أن يكون واضحاً للوضاعين أيام الباقر عليه السلام، وتكرر روايته عن الأئمة عليهم السلام من بعده، فالوثيق متحقق بصدورها وإن وصف المجلسي سندها بالضعف^(٤) كما هو الصحيح.

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الصدق، ص ٢٠٢.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، الصدق، ص ٢٠٣.

(٣) كمال الدين وتمام النعمة، الصدق، ص ٢٠٢.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٨.

٤٦٣ / ١٣. الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا الحسنِ^(١) الرَّضَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ تَبَقِّيِ الْأَرْضِ بَعْدِ إِمَامٍ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: إِنَّا نُرَوْنَا أَنَّهَا لَا تَبَقِّي إِلَّا أَنْ يَسْخُطَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى الْعِبَادِ؟ قَالَ: «لَا تَبَقِّي»^(٢)، إِذَا لَسَاحَتْ^(٣).

رجال السندي:

وهذه السلسلة السنديۃ - الحسين عن معلى عن الوشاء - من أكثر السلاسل تكررا، وسبق أن نبهنا مرارا على خدشها بالمعلى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها^(٤).

تحقيق الصدور:

وصفه المجلسی حَفَظَهُ اللَّهُ السندي بالضعف^(٥)؛ ل مكان معلى بن محمد، والسندي صحيح على مباني السيد الخوئي طاب ثراه، لكن المتن متتحقق الصدور عن الرضا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ وإن حكمتنا بضعف السندي، فقد صدرت بأسناد متعددة فيها المعتبر كما مرّ بيانه في الباب.

(١) في «ب» والبصائر والغيبة: - «أبا الحسن».

(٢) في «ج»: + «الأرض».

(٣) الغيبة للنهمي، ص ١٣٩، ح ١١ عن الكليني. بصائر الدرجات، ص ٥٠٩، ح ٧، عن الحسين بن محمد؛ وفي علل الشرائع، ص ١٩٨، ح ٢٠؛ وعيون الأخبار، ج ١، ح ٣، ص ٢٤٦، بستندتها عن المعلى بن محمد؛ وفي كمال الدين، ص ٢٠٣، ح ٨؛ وULLAL شرائع، ص ١٩٨، ح ٢١، بستند آخر، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠٥، ص ٦٥.

(٤) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب ص ١٣٦.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٨.

٦ - بَابُ أَنَّهُ لَوْمَ يَبْقِي فِي الْأَرْضِ إِلَّا رَجُلَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحَجَّةُ

١/٤٦٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْدَبْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبْنِ الطَّيَّارِ،
فَالَّذِي سَوْمَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْمُبَشِّرِ يَقُولُ: «لَوْمَ يَبْقِي فِي الْأَرْضِ إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا
الْحَجَّةُ»^(١).

رجال السندي:

محمد بن يحيى هو العطار شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث قمي، من الثامنة، توفي قربة (٣٠٠ هـ)؛ وأما أ Ahmad بن محمد فهو على الأقوى الأشعري، وإن كان يحتمل كونه البرقي، ولا ضير فكلاهما ثقة من السابعة، توفيا في العقد السابع بعد المائتين؛ ومحمد بن سنان راوٍ كوفي معروف، اختلف في شأنه، والأقوى وثاقه في نفسه وكونه قد ارتكب تدليسًا مضرًا بالملائقة، من السادسة، توفي في آخر سنة (٢٢٠ هـ)؛ وأما ابن الطيار هنا فهو ابن حمزة وليس الأب محمد، وحمزة بن محمد الطيار، من الخامسة، من لم يذكر بتوثيق، وقد مرّ بيان أحوالهم جميعاً في الأجزاء السابقة^(٤).

(١) في الغيبة: «الثاني منها» بدل «أحد هما».

(٢) في «بر» والبصراء، ح ٣: + «على صاحبه». وفي البصائر، ح ٤: + «ولو ذهب أحد هما بقي الحجة».

(٣) بصائر الدرجات، ص ٥٠٨، ح ٤ عن أ Ahmad بن محمد، عن محمد بن الحسن، عن ابن سنان، عن ابن عماره بن طيار، من دون الإسناد إلى الموصوم للبيهقي، مع زيادة في آخره؛ الغيبة للنعماني، ص ١٣٩

ح ١، بسنده عن محمد بن سنان، عن أبي عماره حمزة بن الطيار؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠٨، ح ٥،

عن محمد بن عيسى عن أبي عماره بن طيار؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٠٧، ص ٦٦.

(٤) ينظر الوافي في تحقيق أسناد الكافي: ج ١، ح ١، ص ٣٠-٢٩؛ ج ٧، ح ٧، ص ١٠٧؛ ج ٢، ص ٦٠٣،

تحقيق الصدور:

السند وإن كان ضعيفاً كما وصفه المجلسي رحمه الله^(١)، إلا أن الرواية مما يوثق بصدورها بقرينة روايتها عن أبي عبد الله عليه السلام بأسناد متعددة، فلا يبعد حصول الوثوق بصدور هذا المضمون حتى مع ضعف كل الطرق؛ لحصول التظافر السندي في الباب، فإن رواة الخبر لو كانوا كلهم من ثبت ضعفهم؛ لأنكشيك في التظافر السندي، ولم يوثق بالنقل؛ إذ لنا أن نقول حينئذ لم يقتصر الضعف على نقلها، لكن لما كان النقلة مختلفون وجهالتنا بهم كانت في طبقات مختلفة، تحقق التظافر السندي. فالرواية متظافرة الأسناد على هذه، فقد رويت بأسناد عدّة؛ منها ما عن محمد بن سنان وهو عن ابن الطيار، وبسند الكليني عن أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسن، عن النهدي، عن أبيه، عن يونس بن يعقوب، وهو سند معتبر، وبسند العطار وأحمد بن إدريس، عن عبد الله بن محمد، عن الخشاب، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن كرام، كما ستأتي مواضع تلك الأسناد في الباب، وفي غير الكافي.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٨.

٢/٤٦٥ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى جَيْعَانَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^(١)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عَبْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الطَّيَّارِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْتَّلِيلِ، قَالَ: «لَوْ بَقَى^(٢) اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحَجَّةَ عَلَى صَاحِبِهِ»^(٣).
 مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسْنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى؛ مِثْلُهُ.

رجال السندي:

قبل التطرق لرجال السندي ينبغي أولاً معالجة نحو إشكال في هذا السندي، وهو رواية

(١) قد أكثر أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ - وَهُوَ ابْنُ عِيسَى بِقَرِينَةِ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْهُ - مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانَ، بَلْ أَكْثَرُ رَوَايَاتِ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانَ قَدْ وَرَدَتْ عَنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى. وَهَذَا وَاضْعَفَ لِمَنْ تَتَّبِعُ الْأَسْنَادَ، وَلَمْ يَجِدْ تَوْسِطَ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بِنْ عَبْيَى بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي هَذَا الْمُوْرَدِ، وَمَا وَرَدَ فِي التَّهْذِيبِ، ج٩، ح٣٧٥، ص٨٨ مِنْ رَوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانَ، لَكِنَّ الظَّاهِرُ زِيَادَةً «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى» فِي سِنَدِ التَّهْذِيبِ؛ فَإِنَّ الْخَبَرَ رَوَاهُ الْكَلِينِيُّ فِي الْكَافِيِّ، ح١١٥٢٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانَ، كَمَا لَمْ تَرَدْ عَبَارَةً «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى» فِي بَعْضِ نَسْخَ التَّهْذِيبِ. راجع: مَعْجمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج٢، ص٣٠١-٣٠٣.

هذا، وقد استظهر العلامة السيد موسى الشيرازي حاتَّفَهُ اللَّهُ في تعليقته على السندي تحريف «أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ»، وأن الصواب في العنوان هو «مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدٍ»، كما في الطبعة القديمة من غيبة النعماي، وأيد ذلك بكثرة رواية مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانَ بِوَاسْطَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عَبْيَى.

(٢) في الغيبة: + «في الأرض».

(٣) الغيبة للنعماي، ص١٣٩، ح٢، بطريقين: الأول: عن الكليني، عن عدّةٍ مِنْ رِجَالِهِ وَأَحْمَدَ بْنَ إِدْرِيسَ وَمُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى جَيْعَانَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ...، وَالآخِرُ: عَنِ الْكَلِينِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسْنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى؛ بِصَاثِرِ الدَّرِجَاتِ، ص٥٠٧، ح٣، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ سَنَانَ؛ الْوَافِيِّ، ج٢، ح٥٠٨، ص٦٦.

أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني عن محمد بن سنان، من جهات:

الأول: عدم الظفر برواية أحد الأشعري عن اليقطيني وغرابتها.

الثانية: عدم الظفر برواية أحد الأشعري عن ابن سنان بواسطة اليقطيني وغرابتها.

الثالثة: أن أحمد بن محمد بن عيسى من أشهر رواة محمد بن سنان فلا يروي عنه بواسطة مطلقاً، بل كل روايات أحمد عن محمد بن سنان هي بال مباشرة، ولا يخفى أن من يروي عنه بواسطة وهو بعنوان (ابن سنان) هو عبد الله بن سنان الذي هو من الخامسة.

والخلول المقترحة في مسلكين:

المسلك الأول: بافتراض أن أحد بن محمد هنا في هذا السندي ليس أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، بل هو أحد بن محمد بن خالد البرقي، فهو من يروي عن اليقطيني وهو من يروي أحياناً كثيرة عن ابن سنان بواسطة، بل وردت رواية أحمد بن محمد البرقي عن محمد بن عيسى اليقطيني عن محمد بن سنان مرات عدّة في المحاسن^(١)، فيكون من التسلسلات المعهودة.

ولكن الانصراف في مثل هذا السندي من أحد بن محمد هو إلى الأشعري، ومن الغريب أيضاً وجود مثل هذا التسلسل السندي في الكافي، وإن كان من تسلسلات صاحب المحاسن، خاصة مع وجود شيخي الكليني قبله في الكافي.

المسلك الثاني: وقوع التصحيف في السندي، وفيه ثلاثة احتمالات:

الأول: تصحيف (عن) من (الواو)، وأن الصحيح (ومحمد بن عيسى) وليس (عن محمد بن عيسى)، فيكون السندي الصحيح هو: شيخي الكليني: أحمد، ومحمد، عن شيخيهما: أحمد بن محمد بن عيسى، ومحمد بن عيسى بن عبيد، كليهما عن شيخهما محمد بن سنان، ولكن هذا الاحتمال ليس بشيء؛ لكونه أكثر غرابة، فالحل به هروب من

(١) منها ما في المحاسن: ج ١، ص ٢٧٣؛ ج ٢، ص ٣٧٢.

الرمضان إلى النار.

الثاني: التصحيح بزيادة وحشر اسم (عن محمد بن عيسى) في المقام وهو أيضاً ليس بمعتمن، وإن كان ما يقويه هو أن محمد بن يحيى العطار غالباً ما يروي عن شيخه أحد بن محمد بن عيسى عن ابن سنان بتسلسل سندي متكرر مراراً، ولكن وجود أحد بن إدريس مشتركاً مع محمد بن يحيى العطار مما يضعف هذا الاحتمال؛ لإخلاله عندئذٍ بالتسلسل السندي وتصييره غريباً أيضاً.

الثالث: ما قاله السيد الشيربي [أنظر]، وهو أن (أحد بن محمد) تصحيح من (محمد بن أحمد)، وأن السند الصحيح هو: أحد بن إدريس ومحمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، وأن لا أحد بن محمد بن عيسى في البين، وأن من روى عنه شيخي الكليني (قدست روحه) هو صاحب النسادر محمد بن أحد بن يحيى، وهو عن اليقطيني عن ابن سنان.

وهذا الاحتمال هو المتعين من جهتين:

الأول: أن روایة محمد بن أحد عن محمد بن عيسى اليقطيني عن محمد بن سنان متداولة بكثرة في كل الكتب^(١)، فهذه السلسلة من السلالس السندية المتكررة.

الثاني: المتعاهد في الأسناد أن الكليني إذا ذكر في مقدمة السندي شيخيه: (أحد بن إدريس، و محمد بن يحيى) معاً، فإنه يلحقهما بالرواية عن محمد بن أحد في موارد كثيرة، ولم يرد في مورد واحد - عدا موردنَا - أن يرويا معاً عن أحد بن محمد، بل المتعارف روایتهما معاً عن محمد بن أحد^(٢).

(١) منها ما في: الكافي ج ٧، ح ١١، ص ٢٦٢؛ الفقيه ج ٤، ح ٥٥٦٢، ص ٢٣٥؛ التهذيب، ج ١، ح ١٤٥٤، ص ٤٩٩، وغيرها.

(٢) وردت روایة شيخي الكليني عن محمد بن أحد في موارد كثيرة في الكافي منها: ج ١، ح ٦، ص ٣٦٩؛ ج ٣، ح ٥، ص ٩؛ ج ٣، ح ١٧، ص ٣٨؛ ج ٣، ح ٨، ص ٢٨٥؛ ح ٣، ص ٣٤٤، ح ٢٠، ج ٤، ح ٣، ص ١٤٥؛ ج ٤، ح ٥، ص ٣٦٦. فليلاحظ.

وعلى هذا فالسند الذي ينبغي الكلام فيه في المقام هو:

أحد بن إدريس و محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن حزرة ابن الطيار، عن أبي عبد الله الطيللي.

ومحمد بن الحسن عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى عن بقية المشايخ في السند السابق.

ورجال السند كلهم من مرَّ تفصيل أحوالهم عدا صاحب النوادر الذي سيأتي تفصيل حاله لاحقاً في أول سند يذكر فيه صريحاً بدون تصحيف إن شاء الله تعالى.

ففي الثامنة: أحد بن إدريس، وهو أبو علي الأشعري القمي الثقة، توفي سنة (٢٣٠٦هـ) بالقرعاء^(١)؛ و محمد بن يحيى هو العطار الثقة القمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٣٠٠هـ)^(٢)؛ و محمد بن الحسن الصفار صاحب البصائر، ثقة، قمي، توفي سنة (٢٩٠هـ)، من كبار الثامنة^(٣)؛ وفي صغار السابعة محمد بن أحد، وهو محمد بن أحد بن يحيى صاحب النوادر أشعري، قمي ثقة؛ و سهل بن زياد الأدمي رازى، ضعيف^(٤)؛ ومن كبار السابعة محمد بن عيسى بن عبيد، جليل، ثقة عين^(٥)؛ ومن السادسة محمد بن سنان الزاهري، كوفي، توفي سنة (٢٢٠هـ)، لا تقبل روایته وإن ذهبنا إلى ثوائقه^(٦)، وينتهي السند بحمزة وهو ابن محمد الطيار، كان أبوه ثقة جليل القدر، وأما هو فلا مستند لإثبات وثائقه من الخامسة^(٧).

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣، ص ٨٥.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٤٤٦.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٧، ص ١٠٧.

(٧) مرَّ الكلام في حزرة ابن الطيار ج ٢، ح ١٣٥، ص ٦٠٣.

تحقيق الصدور:

السند مجهول، وقال المجلسي (قدست روحه): ضعيف بسنديه^(١). وهذا من جهة رجال السند من السند المدرج، لكن من جهة المتن فالوثيق متحصل بالمضمون، بالنظر إلى بقية روایات الباب كما فصلناه في الأولى.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٩.

٤٦٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَابِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ كَرَامٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الطَّلَّابِ: «أَلْوَ كَانَ النَّاسُ رَجُلَيْنِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْإِمَامُ». وَقَالَ: «إِنَّ آخِرَ مَنْ يَمُوتُ إِلَمَامٌ؛ إِنَّلَّا يَخْتَجِعَ أَحَدٌ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنَّهُ تَرَكَهُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ لَهُ عَلَيْهِ»^(١).

رجال السنن:

روى الصدوق وأبوه هذه الرواية عن أحمد بن إدريس عن عبد الله بن محمد عن الخشاب عن جعفر بن محمد عن كرام^(٢).

وعبد الله بن محمد هو بنان، أخوه أحد بن محمد بن عيسى الأشعري، وقد اخترنا القول بثبوت وثاقته، مع إنه لم يذكر بتوثيق صريح، أو يرد في أحد طرق التوثيق العامة، مما يعوض الإرسال في سند الكليني.

وأما رجال السنن فمحمد بن يحيى فهو العطار، الثقة القمي، وقد مر ذكره مراراً^(٣)؛ والخشاب من وجوه أصحابنا، كثير العلم، من كبار السابعة، وقد مر أيضاً^(٤)، ويبقى تفصيل الحال في جعفر بن محمد، وكرام.

٥ جعفر بن محمد:

وهو هنا جعفر بن محمد بن حكيم الخثعمي؛ إذ الخشاب هو راوي كتابه - كما نصّ حديثه - ويتكرر كثيراً أن يروي عنه مرة بعنوان جعفر بن محمد - كما في روايتنا -.

(١) الغيبة للنعماني، ص ١٤٠، ح ٣ عن الكليني؛ علل الشرائع، ص ١٩٦، ح ٦، بسنده عن ابن الخطاب الواقي، ح ٢، ص ٥٠٩.

(٢) البخاري، ح ٦٧، ص ٥٣٧؛ البخاري، ح ٥٣، ص ٢٠، ح ١١٤.

(٣) الإمامة والتبرصة، علي بن بابويه، ص ٣٠؛ علل الشرائع، الصدوق، ح ٦، ص ١٩٦.

(٤) ينظر: ح ١، ح ١، ص ٢٩.

(٥) ينظر: ح ٣١، ح ١، ص ٢٥٢.

وأخرى بعنوان جعفر بن محمد بن حكيم^(١)، وثالثة بعنوان جعفر بن محمد بن حكيم الخثعمي^(٢).

فلا ريب في كون المطلق هنا هو نفسه جعفر بن محمد بن حكيم الخثعمي المدائني أو الكوفي، الذي ذكره الشيخ في أصحاب الكاظم عليهما السلام^(٣)، وذكره البرقي أيضاً^(٤)، وقد ذكرت أحاديثه عن عمه عبد الملك في كتب العامة، وذكره ابن حجر في لسانه^(٥).

وقال الكشي: «سمعت حدويد بن نصیر، يقول: كنت عند الحسن بن موسى، أكتب عنه أحاديث جعفر بن محمد بن حكيم، إذ لقيني رجل من أهل الكوفة، سماه لي حدويد، وفي يدي كتاب فيه أحاديث جعفر بن محمد بن حكيم. فقال: هذا كتاب من؟ فقلت: كتاب حسن بن موسى، عن جعفر بن محمد بن حكيم. فقال: أما الحسن فقل في ما شئت، وأما جعفر بن محمد بن حكيم فليس بشيء»^(٦).

أقول: لم نعلم من هو الذي قدح بجعفر بن محمد، ولكن هل يمكن استئناف إقرار الكشي أو حدويد بهذا القدح؟ فيه تردد وتأمل.

وروى عليّ بن فضال عنه كتاب أبيه^(٧)، وعمه^(٨)، وكلاهما ثقة جليل، فهل يقال بأن في روایة عليّ بن فضال عنه هذين الكتابين، وكون أحدهما من الأصول دلالة وثاقة؟ فإن النجاشي ذكر أن عليّ بن فضال قلل ما روى عن ضعيف^(٩)، فيبعد أن يروي كتاباً من

(١) الأموي، الصدوق، ص ٥٨١.

(٢) كامل الزیارات، ابن قولویه، ص ٤٢٧.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٣٣، ت ٤٩٦١.

(٤) رجال البرقي، أحد البرقي، ص ٤٩.

(٥) لسان الميزان، ابن حجر، ج ٢، ص ١٢٣.

(٦) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٢٢.

(٧) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٥٧، ت ٩٥٧.

(٨) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٨٠، ت ٤٨٥.

(٩) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٥٧، ت ٦٧٦.

الأصول عن الضعفاء، لكن فيه أيضاً تردد وتأمل؛ لاحتمال انحصار طريق الكتابين به، مما يجعل ابن فضال يرويه عنه بنحو من الا ضطرار دفعاً لفقدان الأصل.

فجهالتنا بحال الرجل هي محظ الركب، وهو من السادسة، ولعله توفي بعد (٢٢١ هـ) بدلاله رواية علي بن فضال عنه، فإنه لم يرو عن أبيه الحسن بن فضال؛ لأنَّه مات وكان علي من العمر (١٨ عاماً)، والحسن توفي سنة (٢٢١ هـ) على الصحيح، فعلى هذا لا بد أن يكون جعفر بن محمد بن حكيم من توفي بعد هذه السنة بمندة.

٥ كرام:

وكرام لقب له، وأما اسمه فهو عبد الكريم بن عمرو بن صالح النجاشي، وثقة النجاشي مكرراً، ووصفه بالعين، وذكر وقفه، وعن الشيخ أنه وافقني خبيث، وقال أشياخ حدوبيه بوقفه، وعدده المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكر العلامة عن ابن الغضائري أن الواقعية تدعوه، والغلاة تروي عنه كثيراً، روى عنه ابن أبي عمير والبزنطي، وهو من الخامسة، هذا ملخص حال الرجل.

ذكره النجاشي وقال: «عبد الكريم بن عمرو بن صالح النجاشي، مولاهم، كوفي، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ثم وقف على أبي الحسن عليهما السلام، كان ثقة ثقة، عينا، يلقب كراما. له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا علي بن حاتم، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن ثابت، قال: حدثنا القاسم بن محمد بن الحسين بن خازم، قال: حدثنا عيسى عن كرام بكتابه»^(١).

وقال الكشي: في أصحاب موسى بن جعفر وعلي بن موسى عليهما السلام.. كرام بن عمرو عبد الكريم: حدوبيه، قال: سمعت أشياخه يقولون: إن كراما هو عبد الكريم بن عمرو وافقني^(٢).

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٤٥، ت ٦٤٥.

(٢) اختصار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٣٠.

وذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله عليهما السلام، وقال: عبد الكريم بن عمرو الخثعمي الكوفي^(١). وفي أصحاب الكاظم عليهما السلام، وقال: عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، لقبه كرام، كوفي، وافقني خبيث، له كتاب، روى عن أبي عبد الله^(٢) عليهما السلام.

وفي الفهرست: «عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، له كتاب، أخبرنا به الشيخ المفید عليهما السلام والحسين بن عبید الله، عن أبي جعفر بن باجويه، عن أبيه، عن سعد والحميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب وأحمد بن محمد، عن أهـد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عنه، ولقبه كرام»^(٣). وعدـه من وقف بعد أن بذلوا له شيئاً مما اختانوه من الأموال^(٤).

وعـد المفید كرام الخثـعمـي من فقهاء أصحابـنا الذين وصفـهم بأنـهم الأعلام الرؤـسـاء المأـخـوذـونـعـنـهـمـالـحـلـالـوـالـحـرـامـ،ـوـالـفـتـياـوـالـأـحـكـامـ،ـوـالـذـينـلـاـيـطـعـنـعـلـيـهـمـ،ـوـلـاـطـرـيـقـإـلـىـ ذـمـوـاـحـدـمـنـهـمـ،ـوـهـمـأـصـحـابـأـلـوـلـمـدـونـةـ،ـوـالـمـصـنـفـاتـالـمـشـهـورـةـ^(٥).

ولا يمكن اعتقاد هذا الكلام في نفي الوقف عن الرجل باعتبار أن المفید وصفـه أنه لا طعن عليهـ،ـوـمـنـالـعـلـومـأـنـالـوـقـفـطـعـنـمـنـالـطـعـونـ،ـفـإـنـالـمـفـيـدـفـيـهـذـهـالـرـسـالـةـعـدـ منـعـدـحتـىـذـكـرـمـنـهـمـمـشـاهـيرـالـرـوـاـةـمـنـالـمـذاـهـبـبـالـاطـلـةـكـأـيـالـجـارـودـزـيـادـبـنـالـمـذـرـ صـاحـبـمـذـهـبـالـجـارـودـيـةـ،ـوـسـمـاعـةـبـنـمـهـرـانـالـوـاقـفـيـ،ـوـعـبـدـالـلـهـبـنـبـكـرـالـفـطـحـيـ!!ـ فلا يمكن لكلـماتـالمـفـيـدـفـيـهـذـهـالـهـلـالـيـةـمـنـمـعـارـضـةـوـصـفـالـشـيـخـوـالـنجـاشـيـوـأـشـيـاخـ حـمـدوـيـهـإـيـاهـبـالـوـقـفـ.

نعم، هناك بعض الروايات اعتمدـعليـهاـبعـضـبعـضـنـفـيـوـقـفـهـ،ـبـاعـتـبـارـأـنـهـ

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٢٣٩، ت ٣٢٧٠.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٣٩، ت ٥٠٥١.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ١٧٨، ت ٤٨٠.

(٤) الغيبة، الطوسي، ص ٦٤.

(٥) جوابات أهل الموصل، المفید، ص ٤٢.

روى فيها النص على الإمام الرضا عليه السلام، لكن لا يستقيم سند لما تستقيم دلالته، ولا تستقيم دلالة لما يستقيم له سند، وقد عرضها السيد الخوئي تفصيلاً في ترجمته في المعجم فلا نزيد إلا أمراً واحداً، وهو أنه يثبت وقفة روايته على أن الإمام موسى الكاظم هو القائم بنحو إشارة وعنابة^(١).

وقال العلامة: قال ابن الغضائري: إن الواقفة تدعى، والغلاة تروي عنه كثيراً، والذي أراه التوقف عما يرويه^(٢).

وما نقله العلامة الحلي عن ابن الغضائري (رحمهما الله) فيه كلام، فهو ليس موجوداً في المتنزع من حل الإشكال، هذا أولاً، ثانياً - وهو ما أشار إليه السيد الأستاذ دام ظله - أن العبارة المحكية من أن الواقفة تدعى لا تناسب عبد الكريم بن عمرو؛ لاتفاق الرجالين على وقفه، فلا معنى لأن يدعى الواقفة، بل هو منهم بلا ريب، ثالثاً - وهو أيضاً ما أشار إليه السيد الأستاذ دام ظله - أن دعوى رواية الغلاة عنه كثيراً أيضاً غريبة؛ إذ لم نلاحظ في ما بأيدينا رواية الغلاة عنه ولو في مورد واحد، فضلاً عن الكثرة، ومثل هذا غريب أن يصدر عن ابن الغضائري، وهو الخبر كما عبر السيد الأستاذ دام ظله.

واحتمل دام ظله أن العلامة تفصيلاً لما كان يعتمد على كتاب أستاذ ابن طاووس - حل الإشكال - في نقل أقوال ابن الغضائري، قد اشتبه عليه الأمر فنقل ما ذكره ابن الغضائري في رجل آخر وحکاه بشأن عبد الكريم بن عمرو، خاصة مع الأخذ بالاعتبار طريقة كتابة الكتب القديمة لمن خبرها حيث تكتب الترجم وتحدة تلو الأخرى بدون فاصل؛ فيحصل الاشتباه للناظر؛ فيتناقل بنظره من اسم إلى اسم، فيذكر ما أورده المصنف في ترجمة رجل في ترجمة رجل آخر.

ثم استشهد دام ظله بما نقله ابن داود في عبد الملك بن المنذر حيث قال فيه: (الواقفة

(١) الغيبة، الطوسي، ص ٥٤.

(٢) المخلاصة، العلامة الحلي، ص ٣٨١.

تدعى، وتروي عنه كثيراً، وأرى ترك حديثه إلا في شاهد)، بتقرير أن العلامة نقل ترجمة عبد الملك ووضعها في ترجمة عبد الكرييم باعتبار تقارب العبارةتين، مع تفرد العلامة بنقل ما ذكره في ترجمة عبد الكرييم بن عمرو، وتفرد ابن داود بنقل ترجمة عبد الملك بن المنذر، فيشك حيتينـ في أن المذكور عند العلامة هل هو ترجمة عبد الملك، أم هل هو ترجمة عبد الكريـم^(١).

ولكن في كلامه **دام ظله** نظر:

أولاً: أن الجزء الأخير من العبارة: (والذي أراه التوقف عما يرويه)، والظاهر من الخلاصة نسبتها للعلامة وليس لابن الغضائري، وهو ما أقره السيد الأستاذ **دام ظله** أيضاً، لكن مقتضى القول بالاتحاد عبارة العلامة وعبارة ابن داود - باعتبار أنها نقلها عن حل الإشكال - يوجب كون ذلك الذيل من كلام ابن الغضائري كما يظهر من عبارة ابن داود.

ثانياً: مقتضى الاتحاد هو أحد أمرين:

إما أن هناك - في كتاب حل الإشكال - ترجمة واحدة لرجل واحد، فنقلها ابن داود تحت عنوان عبد الملك بن المنذر، ونقلها العلامة تحت عنوان عبد الكريـم بن عمرو، تصحيفاً من أحدهما للأخر، وهو أمر لا يصار إليه البتة.

وإما أن هناك - في كتاب حل الإشكال - ترجمتان، أحدهما لعبد الملك بن المنذر، والأخرى لعبد الكريـم بن عمرو، واقتصر العلامة على نقل اسم عبد الكريـم مع ترجمة عبد الملك، ونقل ترجمة عبد الملك مع نقل ما قاله التجاشي فيه، ونقل ابن داود ترجمة عبد الملك، وغفل عن ترجمة عبد الكريـم فلم ينقلها من رأس، وهذا أيضاً ليس من المناسب ادعاؤه، فهو يتضمن حدوث عدة أحداث بالاتفاق، كأن يسمـي العلامة فيكتب اسم عبد الكريـم ويدرج ترجمة عبد الملك، مع سـمـيـانه لترجمة عبد الكريـم كلها، ونسـيـان التسـريـ لـكل من التـرـجـيـنـ مـعـاـ، فإن تـحـقـقـ هـذـاـ الشـرـطـ السـهـويـ الثـلـاثـيـ

(١) ينظر: قبسات من علم الرجال، ج ١، ص ٣٣٢.

ما لا يناسب توقع حدوثه إلا في عالم الاحتمالات الرياضية والعقلية الصرفة.

ثالثاً: أن العبارتين وإن كانا مضمونهما قربياً، إلا أن تصحيف أحدهما بالأخرى ليس بذلك الأمر يسير، فالفروقات اللغوية عدّة، نعم يمكن تجاوز وافتخار التغيير في المضمون نتيجة للاختلاف في ورود ذكر الغلة في صيغة العلامة، وعدم ورودها في صيغة ابن داود؛ لاحتمال سقوطها أو زياحتها.

ولكن مع عدم قبول كلام السيد الأستاذ [أقطاله] يظل الأمر محيراً فيما نقله العلامة، ومن أين جاء به، وإذا كان موجوداً في حل الإشكال، فلماذا لم يذكره التستري وابن داود فيما نقلاه من حل الإشكال؟!

وروى في المحسن عن «محمد بن علي»، عن عبيس بن هشام، عن عبد الكري姆 وهو كرام بن عمرو الخثعمي، عن عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن آية في القرآن تشکنني، قال: وما هي؟ قلت: قول الله: «إِنَّمَا يَتَّقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ» قال: وأي شيء شکكت فيها؟ قلت: من صل وصام وعبد الله قبل منه؟ قال: إنما يتقبل الله من المتقيين العارفين، ثم قال: أنت أزهد في الدنيا أم الضحاك بن قيس؟ قلت: لا، بل الضحاك بن قيس، قال: فإن ذلك لا يتقبل منه شيء مما ذكرت»^(١).

أقول: الضحاك بن قيس هنا ليس هو الضحاك بن قيس بن خالد بن وهب الفهري أبو أنيس، الأمير المشهور، الصحابي الصغير الذي قتل في وقعة مرج راهط سنة أربع وستين^(٢)؛ فإنه لم يعرف بزهد أو تقوى عند الفريقيين، بل الظاهر أنه الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي السعدي، أبو بحر، اسمه الضحاك، قيل: مات سنة سبع وستين، وقيل: اثنتين وسبعين^(٣).

وعلى كل تقدير فالرجل من يوثق بروايته وإن كان واقفاً.

(١) المحسن، أحمد البرقي، ج ١، ص ١٦٨.

(٢) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ج ١، ص ٤٤٣.

(٣) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ج ١، ص ٧٢.

تحقيق الصدور:

السند ضعيف بجهالتنا بحال جعفر بن محمد بن حكيم، بتقرير أن مشكلة الإرسال قد حلّت بالتعويض بعد الله بنان، ووصفه المجلسي تذهب بالإرسال^(١)، ولكن القسم الأول من الرواية متحقق الصدور وهو المتكرر في هذا الباب، وأما إضافة أن آخر من يموت هو الإمام، فلم يرد إلا في هذا المورد، وينحصر في رواية جعفر بن محمد بن حكيم المجهول، فالوثيق بصدور عين الرواية غير متحقق.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٩.

٤٦٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَزْقِيِّ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبْنِ سَنَانٍ^(١)، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الطَّيَّارِ^(٢)، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^(٣) يَقُولُ: «الْوَمْ يُبَقِّئُ فِي الْأَرْضِ إِلَّا اثْنَانِ، لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْحُجَّةُ، أَوِ الثَّانِي الْحُجَّةُ»^(٤). الشَّكُّ^(٥) مِنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^(٦).

رجال السندي:

العدة من مشايخ الكليني من يحصل الوثيق بإخبارهم؛ وأحمد بن محمد البرقي هو صاحب المحسن، ثقة، من السابعة، توفي سنة (٢٧٤ هـ)؛ وعلي بن إسماعيل هنا هو علي بن إسماعيل بن عيسى المعروف بابن السندي، من السابعة، لم يوثقه غير نصر بن الصباح؛ وابن سنان هو محمد بن سنان الرواية الكوفي المعروفة، ثقة، ولكن لا يعتمد على روايته؛ لعدم الاطمئنان بأسناده، وهو من السادسة، توفي سنة (٢٢٠ هـ)؛ وحمزة هو أبو عمارة ابن محمد الطيار - وهو ابن المتكلم المعروف محمد الطيار - من لم يوثق، وهو من الخامسة^(٧).

(١) في الغيبة: «عن محمد بن سنان».

(٢) في «بع، بس»: وكمال الدين، ص ٢٠٣: «عن حمزة الطيار».

(٣) في «ض»: - «أو الثاني الحجة».

(٤) الغيبة للتلمساني، ص ١٤٠، ح ٤ عن الكليني. كمال الدين، ص ٢٠٣، ح ١٠، بسنده عن محمد بن سنان؛ وفيه، ص ٢٣٢، ح ٣٨، بسنده عن محمد بن سنان، عن حمزة بن حمران، عن أبي عبد الله^(٦) إلى قوله: «لكان أحدهما الحجة» مع زيادة في آخره. وفيه أيضاً، ص ٢٣٠، ح ٣٠، بـ سنـد آخر عن حمزة بن حمران، عن أبي عبد الله^(٦); الواقي، ج ٢، ح ٥٠٧، ص ٦٦.

(٥) في «ف»: «والشك».

(٦) في كمال الدين: «الشك من محمد بن سنان».

(٧) مز الكلام في العدة والبرقي وابن سنان في ج ١، ص ٢٥، ص ١٠٥، ص ١٠٧)، وحمزة بن الطيار ج ٢، ص ٦٠٣.

و قبل الانتقال إلى محصلة الكلام في صدورها ينبغي فرد الكلام في علي بن إسماعيل حيث لم نتطرق له في الأجزاء السابقة.

٥ علي بن إسماعيل:

ذكرنا ملخص حاله في كتاب الألف وأنه «أشعرى، عربي، قمي، روى في كامل الزيارات، وأنه هو نفسه علي بن السندي، وهو يروى عن حماد عن حريز في كثير من الموارد، وقال نصر بن الصباح: إنه «يسمى علي بن إسماعيل، فإن إسماعيل لقبه سندي». ولم يعتمد السيد الخوئي طاب رمسه ذلك؛ باعتبار عدم الاعتداد بقول نصر، لكن روایات الشیخ المبتدأة به إلى حريز وحماد، رواها الصدوق في الفقيه عن حريز أو عن حماد، ومن الرواية فيها عن حماد هو علي بن إسماعيل بن عيسى، مما يؤكّد أن اسم الموما إليه - علي بن السندي - هو ما أشار إليه نصر في كونه (علي بن إسماعيل)، فليلتقط إلى ذلك، وهذا يعني تأكيد اتحاد الرجلين خلافاً للسيد الخوئي طاب ثراه، بل وأكثر من هذا اتحاد الراوي عنه والمروي عنه بين العنوانين كما يظهر ذلك جلياً في كامل الزيارات والاختصاص.

هذا في تحديده، وأما وثاقته فإن نصر بن الصباح حكى أنه ثقة، ولكن الكلام في أصل وثاقة نصر نفسه، وعلي بن إسماعيل من لم يستثنه ابن الوليد^(١).

في طبقته:

«قال السيد البروجردي تباشير في طبقات الكافي تحت عنوان علي بن السندي القمي: «من السادسة أو السابعة»، وعده من السابعة في طبقات الفقيه والتهذيب والفهرست، وقال في طبقات الكافي تحت عنوان علي بن إسماعيل: «كأنه من السابعة». والرجل كما هو ظاهر الأسناد من الطبقة السابعة». ^(٢)

(١) الألف رجل، ص ٣٥٢، ت ٥٧٠.

(٢) الألف رجل، ص ٣٥٣-٣٥٢، ت ٥٧٠.

تحقيق الصدور:

أن الرواية مما يوثق بتصور جزء من متنها؛ لما مرّ بيانه في الحديث الأول من الباب من أن تلك الرواية من الروايات المتشافرة الأسناد، وإن لم تكن صحيحة السند.

نعم، ذلك التفصيل الذي شك فيه البرقي - كما عن الكليني - أو محمد بن سنان - كما عن الشيخ - لا يوثق بتصوره، وهو على كل تقدير من لم يخبر الرواوي بشيوخه، بل بشكه فيه. وأما في البصائر فلم يذكر هذا الشك، وكان أورد نفس الرواية بنفس السند، بل وختمتها بقوله: (لكان أحدهما الحجة على صاحبه)^(١). ومن ترتيب الروايات في البصائر يظهر أن الكليني إنما اعتمد البصائر، ولعل هناك سبباً ما لهذا الاختلاف بين الروايتين في الكافي وبصائر الدرجات، لا حاجة للإطالة في الكلام فيه.

ويمثل الكلام أن الرواية موثوقة الصدور، وإن كان سندها كما وصف المجلسي عليه
ضعف^(٢).

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٥٠٨، ح ٣.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٩.

٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ النَّهَدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْيَلِيدِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَوْلَمْ يَكُنْ^(١) فِي الْأَرْضِ^(٢) إِلَّا اثْنَانٌ، لَكَانَ الْإِمَامُ^(٣) أَحَدَهُمَا»^(٤).

رجال السندي:

أما أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، فهُما العااصمي عن الصفار، ثقان مَرِ الكلام في أحوالهما^(٥)؛ وأما النهدي هنا فهو الهيثم بن أبي مسروق بدلالة رواية الصفار عنه، والطبقه، وهو يروي عن أبيه هنا، ويونس بن يعقوب هو الثقة الذي مر ببيان حاله^(٦).

◦ النهدي:

هو أبو محمد الهيثم بن أبي مسروق عبد الله النهدي، ثقة بمدح حدوبيه، مَرِ تحقيق حاله بإيجاز^(٧)، ولا بأس ببساط الكلام هنا؛ للوقوف على بعض النقاط المهمة في حال الرجل، وفي حال المسماي بالنهدي في هذه الرواية بالخصوص.

النقطة الأولى: في تحديد النهدي الذي يروي عنه مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هنا.

قال السيد البروجردي تذكر في طبقات الكافي في باب الألقاب: (النهدي) الذي

(١) في «ب»: «لَوْلَمْ يَكُنْ».

(٢) في البصائر: «الدنيا».

(٣) في «بع»: «الحجّة على صاحبه» بدل «الإمام». وفي الغيبة: «أحدهما الإمام».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٥٠٨، ح ٢، عن الهيثم النهدي؛ الغيبة للنعماني، ص ١٤٠، ح ٥ عن الكليني؛ كمال الدين، ص ٢٣٢، ح ٢٣٨، بحسب آخر مع اختلاف بسير وزيادة في آخره؛ الوافي، ج ٢، ح ٥١، ص ٦٧.

(٥) مَرِ الكلام فيها في ح ٤٤٦ من هذا الجزء.

(٦) مَرِ في ج ٢، ح ١٠٤، ص ٤٧٠، وسيأتي مزيد تفصيل في ح ٥٣٨.

(٧) مَرِ في ج ١، ح ٢٧، ص ٢٢٢.

روى عنه محمد بن الحسن لعله القاسم، وهو من السابعة. وبهذا فالملذكور في هذه الرواية بتقریب السيد البروجردي تقدّم ليس هو الهیشم بن أبي مسروق، بل الأقرب عنده تقدّم أنه القاسم، وسبب تقریبه تقدّم ذلك؛ لرواية أحمد بن محمد - العاصمي - عن محمد بن الحسن - الصفار - عن القاسم النھدی في موضع آخر من الكافی^(١)؛ مما يشير إلى اتحاده مع الموماً إليه هنا، بقرينة اتحاد سلسلة الرواة عنه.

لكن هذا كله اشتباہ منه تقدّم؛ فإن النھدی الذي يروي عنه الصفار مكثراً في بصائره هو الهیشم بن أبي مسروق النھدی فليراجع بصائر الدرجات^(٢)

بل ما ينهي التزاع ويظهر منه خطأ السيد البروجردي تقدّم جلياً في تقریبه، هو أن الصفار روى عین تلك الرواية في كتابه الذي كان مصدر الكلیني عن الهیشم النھدی عن أبيه عن یونس بن یعقوب، وقد ذکر أنه الهیشم النھدی صراحة^(٣)، بل ويظهر منه أيضاً كما هو واضح أن الكلیني كان قد اعتمد البصائر كمصدر لهذه الرواية، كما هو حال كثير من أحادیث هذا الباب، وعليه فلا کلام في كون النھدی في روايتنا هو الهیشم بن أبي مسروق النھدی.

النقطة الثانية: في طبقة الهیشم بن عبد الله النھدی.

روت عنه السابعة وبعض کبار الثامنة، وروى هو عن السادسة، إلآ في روایتين حيث روى عن هشام بن سالم وهو بعيد بدون بواسطة، ولعل الواسطة الحسن بن محبوب حيث توسط بينهما في موارد أخرى، أما روایته عن الحسین بن علوان الكلیني فلا ضیر فيها؛ فإنه وإن كان من الخامسة، لكنه من عمر وبقي إلى سنة (٢٠٠هـ)، وروى أيضاً عن أبيه الذي قد يقال أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ولعله بعمر یونس من أدرك

(١) الكافی، الكلیني، ج ١، ح ٤، ص ٤٦٢.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣٤٣؛ ٢٧٠؛ ٢٧٢؛ ٢٧٦؛ ٣٣٥، بل وفي موارد أخرى كثيرة.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٥٠٨، ح ٢.

أبا عبد الله عليه السلام وبقي إلى (٢٠٠ هـ)، قلت في الطبقات الصغرى: «إنه من كبار السابعة»، وفقاً لتلك المعطيات من إدراك الثامنة له، ورواية السابعة عنه، وروايته عن كبار السادسة، أما السيد البروجردي تذكر فقال: الهيثم بن أبي مسروق النهدي من السادسة أو من السابعة، واضح أن أمر التردد لروايته عن هشام وأبيه باعتبارهما من الخامسة.

النقطة الثالثة: في عد الشیخ الهیثم النهیدی فی أصحاب الباقر عليهما السلام.

وفي بحث متفرع من النقطة السابقة يلاحظ أن الشیخ عده في أصحاب الباقر عليهما السلام: «هیثم النهیدی هو ابن أبي مسروق»^(١). وبهذا فسيكون الرجل وفق هذا المعنى ليس من السابعة أو السادسة، بل من الرابعة!

ولكن هذا لا يصح البة، فالهیثم النهیدی ابن أبي مسروق الذي في الأسناد لا يمكن أن يكون قد أدرك الباقر عليهما السلام قطعاً، وأشار جمع غيره إلى سهو الشیخ في هذا المورد، وأن الأنسب أن يذكره في أصحاب أبي جعفر الثاني عليهما السلام، وليس من الصحيح عده في أصحاب أبي جعفر الأول عليهما السلام، فإن الرجل من أهل السابعة أو السادسة على أبعد الأقوال، ويل روی عنه جمع من الثامنة - كالصفار - والسبعين، فلا يجوز بحال عده في الرابعة.

أما في سبب هذا الخطأ الذي ارتكبه الشیخ فقد عزاه السيد الحویي تذكر إلى توهّم الشیخ بين الإمامین بسبب اتحاد الكلمة، كما يظهر بدوا، فقال تذكر: «ولا يبعد أن الشیخ رأى روایته عن أبي جعفر عليهما السلام، فتخيل أن المراد بأبي جعفر هو الباقر عليهما السلام، مع أن المراد به هو الجواد عليهما السلام، وما يؤكّد ذلك أن الهیثم بن أبي مسروق، روی عن علي بن أسباط كما تقدم، وعلي بن أسباط من أصحاب الرضا عليهما السلام، وبقي إلى زمان الجواد عليهما السلام»^(٢).

أقول: المتابع للشیخ يجد أنه كثيراً ما يستل العنوان والطبقات من الأحادیث وكتب

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٤٨، ت ١٦٤٨.

(٢) معجم رجال الحديث، السيد الحویي، ج ٢٠، ص ٣٤٨.

الحديث في درجه في كتاب الرجال، وقد مرّ علينا العديد من هذا، وعلى ذلك يمكن قبول ما أفاده السيد الخوئي فـ^{تکذیب}، لكن الحق أن ذلك محل توقف، فإننا لم نجد رواية لهيثم النهدي ابن أبي مسروق عن أبي جعفر ^{علیہ السلام} فيها بأيدينا من كتب الحديث، حتى يتوهם الشيخ ذلك التوهم الشنيع، فهو احتمال نظري، نشأ عند السيد الخوئي فـ^{تکذیب} وبعض من سبقه، بسبب تشابه كنية الإمامين فاحتملوا ذلك، ورموا الشيخ ^{علیہ السلام} بهذا ظناً وحسباناً.

أما صاحب القاموس (طاب ثراه) فقد عزاه إلى متابعة الشيخ للكشي في هذا، فقال: «الظاهر أن الشيخ في الرجال استند إلى الكشي المحرف في طبقاته كما في فقراته، فعنوانه في الكشي في طبقة أصحاب الباقي ^{علیہ السلام}»^(١).

أقول: قول التستري ناشئ من التبع والتلبي، فكتاب معرفة الناقلين للكشي - كما يظهر مما وصل إلينا منه في كتاب (الاختيار) - قد حشره في عدد أصحاب الباقي ^{علیہ السلام}، ويؤيد قبول الشيخ لكلام الكشي أن الواصل إلينا هو ما اختاره نفس الشيخ من كتاب معرفة الناقلين للكشي، وكان الرجل فيه في عدد أصحاب الباقي ^{علیہ السلام} مما يعني إقراره له.

ولا يقال: أن تأليف الرجال كان سابقاً للاختيار، فإن المدعى متابعة الشيخ في الرجال لكتاب معرفة الناقلين للكشي الذي كان بيد الشيخ واستند إليه كثيراً، ثم اختصره وهذبه في ما أسماه بكتاب الاختيار.

ولعل أصل الاشتباه هو أن هناك التباساً بين الهيثم بن عبد الله بن أبي كهمس وبين الهيثم بن عبد الله ابن أبي مسروق، فال الأول من المحتمل جداً أن يكون من أصحاب الباقي ^{علیہ السلام}، ولكن لا نرى أن الشيخ عده فيهم، ولذا قد يكون منشأ ذكر هذا الاسم ليس فقط متابعة الكشي، بل والتوهم بين الهيثمين ولد عبد الله.

(١) قاموس الرجال، التستري، ج ١٠، ص ٥٤٨.

النقطة الرابعة: في ذكر النهدي فيمن لم يرو عنهم

أما ذكره فيمن لم يرو عنهم، فهو المتعين والصحيح، فإنه وإن عاصر من الأئمة عليهم السلام إلا أنه من لم يرو عنهم عليهم السلام، ولكن في عدّه في أصحاب الباقي عليهم السلام وعدّه فيمن لم يرو عنهم تنافي آخر، فكيف يعده الشيخ فيمن روى عنهم وفيمن لم يرو عنهم عليهم السلام.

قال السيد الخوئي فتاوى: «قد تكرر ذكر الشيخ الرجل الواحد في أصحاب أحد الموصومين سلام الله عليهم، وفي من لم يرو عنهم عليهم السلام، كما في المقام، وبين الأمرين تناقض على ما مرّ غير مرة، فإنه - قدس الله نفسه - قد التزم في أول كتابه بأن لا يذكر أحداً في أصحاب أحد الموصومين إلا وله رواية عنه سلام الله عليه، وهذا ينافي عدّ فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام»^(١).

أقول: بعد اعتبار أن عدّه في أصحاب الباقي عليهم السلام غلط، يمكن القول أن في عدّه فيمن لم يرو عنهم قرينة أخرى على وجود غلط ما في عدّه في أصحاب الباقي عليهم السلام، خاصة وأنه لم يرو عنهم عليهم السلام حقاً، واحتياط أن يكون من أراد الشيخ ذكره في أصحاب الباقي عليهم السلام هو الهيثم بن عبد الله أبو كھمس؛ ليرتفع بذلك إشكالات ثلاثة، على تأمل في أصل الثالث: أولها: التنافي بين عدّ الأسمين في البابين، ثانياً: عدم الهيثم بن عبد الله ابن أبي مسروق في أصحاب الباقي عليهم السلام مع إنه من السابعة، الثالث: عدم عدّ الهيثم بن عبد الله أبي كھمس في أصحاب الباقي عليهم السلام مع أنه يمكن أن يكون منهم، فقد نقل عن ابن يغفور الذي توفي وفق ما حققناه سنة (١٣١ هـ)، وقد عدّه السيد البروجردي فتاوى في الأسماء من المرددين بين الرابعة والخامسة، وإن التزم في الكني في كونه من الخامسة.

النقطة الخامسة: في رواية سعد عن الهيثم.

إن شيخ إجازتنا السيد الجلاي حفظه الله وفي خضم عرض رأيه المختار في قضية تكرار الأسماء عند الشيخ في أحد الأبواب وفي باب من لم يرو عنهم، أول ما استشهد

(١) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٢٠، ص ٣٤٧.

بمثال لدعـم مـدعاـه حـفـظـه الله أـنـ قـالـ: فـمـثـلـاـ رـوـاـيـة سـعـدـ بـنـ عـبـدـ اللهـ الـأـشـعـرـيـ المـتـوفـيـ سـنةـ (٣٠٠ـهـ) عنـ الـهـيـشـ بـنـ أـبـيـ مـسـرـوقـ الـذـيـ هوـ مـنـ أـصـحـابـ الـإـمـامـ الـبـاقـرـ عـلـيـهـ السـلـامـ المـتـوفـيـ (١١٤ـهـ)، أوـ الـجـوـادـ عـلـيـهـ السـلـامـ المـتـوفـيـ سـنةـ (٢٢٠ـهـ)؛ فـإـنـ هـذـاـ غـيرـ مـكـنـ إـذـاـ لـاحـظـاـ طـبـقـتـهـ (١).

أقول: ظـاهـرـ كـلـامـهـ دـامـتـ بـرـكـاتـهـ كـأـنـهـ يـرـيدـ أـنـ يـقـولـ سـوـاءـ كـانـ الـهـيـشـ مـنـ أـصـحـابـ أـبـيـ جـعـفرـ الـبـاقـرـ عـلـيـهـ السـلـامـ أـوـ مـنـ أـصـحـابـ أـبـيـ جـعـفرـ الـجـوـادـ عـلـيـهـ السـلـامـ فـإـنـ سـعـدـ مـنـ لـاـ يـمـكـنـهـ الـرـوـاـيـةـ عـنـهـ. وـهـذـاـ خـطـأـ جـلـيـ، فـجـلـ أـسـاتـذـةـ سـعـدـ هـمـ مـنـ أـصـحـابـ الـجـوـادـ عـلـيـهـ، أـلـيـسـ مـنـ أـشـهـرـ أـسـاتـذـةـ سـعـدـ هـوـ الـأـشـعـرـيـ أـحـدـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ عـيـسـىـ؟ـ وـلـاـ شـيـهـ وـلـاـ رـيـبـ فـيـ كـوـنـهـ مـنـ أـصـحـابـ الـجـوـادـ عـلـيـهـ، بـلـ سـعـدـ كـمـاـ هـوـ الـمـعـرـوفـ مـنـ تـوـقـيـ بـعـدـ أـوـ قـبـلـ سـنةـ (٣٠٠ـهـ) بـعـامـ وـاحـدـ، فـهـوـ مـنـ الـثـامـنـةـ، وـعـلـىـ ذـلـكـ فـأـسـاتـذـةـ مـنـ السـابـعـةـ، وـالـسـابـعـةـ هـمـ أـصـحـابـ الـجـوـادـ عـلـيـهـ. وـلـذـاـ تـرـىـ مـشـاـيخـ سـعـدـ هـمـ كـلـهـمـ مـنـ أـصـحـابـ الـجـوـادـ عـلـيـهـ أـحـدـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ عـيـسـىـ، وـأـحـدـ بـنـ خـالـدـ الـبـرـقـيـ، وـمـحـمـدـ بـنـ الـحـسـنـ بـنـ أـبـيـ الـخـطـابـ، وـأـيـوبـ بـنـ نـوـحـ.

ثـمـ أـضـافـ دـامـتـ بـرـكـاتـهـ قـائـلـاـ: فـنـلـاحـظـ أـنـ الـهـيـشـ شـخـصـ مـعـرـوفـ مـنـ جـهـةـ رـوـاـيـةـ، وـهـوـ فـيـ طـبـقـةـ مـنـ رـوـيـةـ الـأـئـمـةـ عـلـيـهـ السـلـامـ، لـكـنـ رـوـاـيـةـ سـعـدـ عـنـهـ مـبـاشـرـةـ تـفـيـدـ أـنـ سـعـدـ أـقـدـ أـدـرـكـ الـهـيـشـ، وـلـازـمـ ذـلـكـ: إـمـاـ أـنـ يـكـونـ الـهـيـشـ قـدـ بـقـيـ إـلـىـ عـصـرـ لـقـيـهـ سـعـدـ، وـهـذـاـ شـيـءـ لـمـ يـذـكـرـوهـ، أـوـ أـنـ يـكـونـ الـهـيـشـ الـذـيـ روـيـ عـنـهـ سـعـدـ شـخـصـاـ آـخـرـ غـيرـ الـهـيـشـ الـراـوـيـ عـنـ الـأـئـمـةـ عـلـيـهـ السـلـامـ، فـهـذـاـ مـنـ طـبـقـةـ مـنـ لـمـ يـرـوـ. وـبـاـنـ الـهـيـشـ وـاحـدـ قـطـعاـ، وـلـيـسـ هـنـاكـ شـخـصـ آـخـرـ بـهـذـاـ الـاسـمـ فـيـ الـأـسـانـيدـ، لـعـدـ ذـكـرـهـ لـهـ، وـبـاـنـ سـعـداـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـرـوـيـ مـبـاشـرـةـ عـنـ الـرـاوـيـ عـنـ الـأـئـمـةـ عـلـيـهـ السـلـامـ، فـالـلـازـمـ هـوـ الـالـتـزـامـ بـأـنـ هـذـاـ السـنـدـ: (سعـدـ عـنـ الـهـيـشـ) قـدـ سـقطـتـ فـيـ وـاسـطـةـ -ـ وـاحـدـةـ أـوـ أـكـثـرـ -ـ وـمـعـنـيـ ذـلـكـ أـنـ رـوـاـيـةـ مـرـسـلـةـ (٢).

(١) مجلةتراثنا، ج. ٧، ص. ٥٧.

(٢) مجلةتراثنا، ج. ٧، ص. ٥٧.

أقول: الالتزام بهذا أغرب من الغرابة، ولا أعلم كيف غفل السيد الفاضل أطال الله عمره عن إن سعد إنما يروي عن أصحاب الجواد عليهما السلام.

النقطة السادسة: في حال الهيثم النهدي.

والهيثم كوفي قريب الأمر، كما عن النجاشي، فاضل يذكره الأصحاب بخير، كما عن حمدوه، وهذا كافٍ وافي بالوثوق به كما حرق في محله، من دلالة ذلك على الوثاقة عندهم، وقد قال الكشي في أبي مسروق وابنه الهيثم: «حمدوه، قال: لأبي مسروق ابن يقال له الهيثم، سمعت أصحابي يذكرونها بخير، كلّا هما فاضلان»^(١).

وقال النجاشي: «هيثم بن أبي مسروق، أبو محمد - واسم أبي مسروق عبد الله النهدي - كوفي، قريب الأمر، له كتاب نوادر، قال ابن بطة: حدثنا محمد بن علي بن محبوب عنه»^(٢).

وقال الشيخ: «الهيثم بن أبي مسروق، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن الصفار، عنه»^(٣).

وذكره فيمن لم يرو عنهم عليهما السلام، قائلاً: «هيثم بن أبي مسروق النهدي، روى عنه سعد بن عبد الله»^(٤).

ومن غرائب الغفلة ما وقع لبعضهم حيث أراد توثيق الهيثم ابن أبي مسروق فقال: «وقد قال النجاشي: هيثم بن أبي مسروق قريب الأمر، وروى الكشي: أنه من فراغ الشيعة. مضافاً إلى انجباره بعمل الشيخ»^(٥).

(١) اختيار معرفة الرجال، الكشي، ج ٢، ص ٦٧٠.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٣٧، ت ١١٧٥.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ٢٦٠، ت ٧٨٨.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٤٤٩، ت ٦٣٨٧.

(٥) التعليقة الاستدلالية على تحرير الوسيلة، أبو طالب التجليل، ص ١٢٤.

ولا يخفى الخبط هنا، فالكشي لم يقل تلك الكلمة في حق أحد، بل هي وصف في إحدى الروايات للحسين بن منذر من قبل الإمام علي^{عليه السلام}، فلأن نسبة القاتل صحيحة، ولا نسبة من قيل في حقه، فلا هي من الكشي، ولا هي في حق الهيثم ابن أبي مسروق، ولو كان قد نقل ما قاله الكشي لكان أوضح في الدلالة على الوثاقة من هذا!

الخاتمة في حال الهيثم أن الرجل فاضل، مذكور بخير؛ فهو من يوثق بنقله، وهو من كبار السابعة.

عن أبيه:

وأبوه هو عبد الله النهدي، المكنى بأبي مسروق، ذكره الكشي في ترجمة مع ابنه الهيثم كما مرّ في ولده في الترجمة السابقة، ومدحه حمدوه بوصفين؛ أنه كان فاضلاً، وكان أصحابنا يذكرونـه بـخـير، وهذا - كما مرّ مـرارـاً - كافـ في الاطـمـئـنـانـ بـأـخـبـارـ الرـجـلـ والاستـيـاقـ بـمـاـ يـرـوـيـهـ.

تحقيق الصدور:

الرواية موثوقة الصدور وإن وصفها المجلسي ^{رحمه الله} بالجهالة^(١).

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٢٩٩.

٧ - باب معرفة الإمام والرَّدُّ إلَيْهِ

١/٤٦٩ . الحُسَيْنُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ مُعَلَّبٍ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلَى الْوَشَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا^(١) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضَّيلِ، عَنْ أَبِي حُزَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا يَعْبُدُ اللَّهَ مَنْ يَعْرِفُ اللَّهَ، فَأَمَّا مَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ^(٢) فَإِنَّمَا يَعْبُدُهُ هَكُذَا^(٣) ضَلَالًا^(٤)». قُلْتُ: جَعَلْتُ فِدَاكَ، فَمَا مَعْرِفَةُ اللَّهِ؟ قَالَ: «تَصْدِيقُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَصْدِيقُ رَسُولِهِ^(٥) عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمُؤْلَةُ عَلَى^(٦) اللَّهِ، وَالْإِنْتِهَامُ^(٧) بِهِ وَبِائِمَةِ الْهُدَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْأَبْرَاءُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ عَدُوِّهِمْ، هَكُذَا يُعْرِفُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»^(٨).

رجال السنن:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة

(١) في «ب»: «حدَّثَنِي».

(٢) في «ب» وحاشية «بف» والوافي: «لا يعرِفه».

(٣) «هَكُذَا»: إشارة إلى عبادة أكثر الناس الذين يعبدون الله تعالى بزعمهم من دون بصيرة ومعرفة، ومن دون اقتداء بإمام ذي بصيرة. وذكروا وجوههاً آخر. انظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٦٧؛

شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٧؛ الوافي، ج ٢، ص ٨٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٠٠.

(٤) «الضلال»: الضياع والهلاك. يقال: ضل الشيء يضل ضلالاً، أي ضاع وهلك. و«ضلالاً» تبيّن نسبة «يعده»، أو حال عن فاعله على المبالغة؛ وفي حاشية بدر الدين: «ضلالاً» جمعاً، واحتمله المجلسي. انظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٤٨ (ضلال)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٠٠.

(٥) في «ف، ض» وحاشية «بع»: «رسول الله».

(٦) «الإنتمام»: الاقتداء. يقال: اتّمْ به، أي اقتدى به. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٦٥ (أمم).

(٧) تفسير العياشي، ج ٢، ح ١٥٥، ص ١١٦ عن أبي حزنة الشمالي مع زيادة في آخره؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٢١، ص ٨٠.

بعد غفير، وسبق أن نبهنا مراراً على خدشها بالمعنى البصري، مع وثاقة تلميذه
وشيخه فيها^(١).

وأما محمد بن الفضيل، فهو الأزدي، الضعيف بدلالة أبي حزرة، وقد مرّ إجمال
حاله^(٢)، وأما طبقته فهي الخامسة، وإن ذكر السيد البروجردي تأثّر في طبقات الكافي
أنه من السادسة، فإن ذلك لا يصح بتة، فإن ما ورد عنه من السابعة كرواية محمد بن
عيسى اليقطيني، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، فهي بالواسطة على الصحيح، كما
في بقية أسنادهما إليه، وقد أشرنا إلى ذلك في كتاب الألف^(٣)، وهو من أدرك أبا عبد
الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حزرة الشهالي المتوفى سنة (١٥٠ هـ)، وقد طال به العمر
وأدرك الرضا عليه السلام، وروت عنه السادسة في جل أسناده؛ وأما أبو حزرة فقد مرّ أيضاً،
وهو ثابت بن دينار الشهالي، الجليل القدر، الثقة المعروفة، المتوفى سنة (١٥٠ هـ)^(٤).

تحقيق الصدور:

سند الرواية ضعيف، وكذا قال المجلسي فيه: ضعيف على المشهور^(٥)، ولا طريق
لإثبات الصدور على مقدار ما بحثنا.

(١) منها ما ورد في ج ٢، ح ٤٨، ص ١٣٦.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣٣٩، ص ٣١٨.

(٣) الألف رجل: ص ٤٧٨، ت ٨٢٠.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٠١.

٤٧٠ . ٢. الحُسَيْنُ، عَنْ مُعَلَّى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَذِينَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا غَيْرٌ وَاحِدٌ عَنْ أَحَدِهِمَا حَلَّهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُؤْمِنًا حَتَّىٰ يَعْرِفَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالآئِمَّةَ كُلَّهُمْ وَإِقَامَ رَمَانِيهِ، وَيَرِدَ إِلَيْهِ، وَيُسَلِّمَ لَهُ». ثُمَّ قَالَ: «كَيْفَ يَعْرِفُ الْأَخِرَ وَهُوَ يَجْهَلُ الْأُولَى؟!»^(١).

رجال السندي:

وهذه السلسلة السنديّة - الحسين عن معلى عن الوشاء - هي عين السابقة وهي من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مراراً على خدشها بالمعنى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها^(٢)؛ وأما أحمد بن عائد فهو الثقة المalar^(٣)، وهو الحال أبو علي، أحمسى، بجلي، مولى، وقيل: عبي، كوفي، سكن بغداد، عرف بكونه تلميذ أبي خديجية سالم بن مكرم، فَعَدُّ الشِّيخ إِيَاهُ فِي أَصْحَابِ الصَّادِقِ وَالْبَاقِرِ تَوْهِمُ مِنْهُ حَلَّهُ، والصحيح عَدَهُ فِي أَصْحَابِ الصَّادِقِ وَالْكَاظِمِ^(٤)، وهو من صغار الخامسة، وليس من السادسة كما ذهب إليه السيد البروجردي تقدُّم في طبقات الكافي والفقيه والنجاشي والتهذيب، نعم في طبقات الكشي عَدَهُ مِنْ كبارِهَا، وهو من يروي عن عمر بن أذينة مباشرة، وأما توسيط أبيه هنا غريب للغاية، ولعله حشو، ويتبَعُ مثل هذا الحشو في النسخ نتيجةً أنَّ كثيرًا من أسناده هي عن أبي خديجية، فيعتاد الناسخ أن يلتحق بعد اسم أحمد بن عائد جملة (عن أبي خديجية)، ولكنَّه حين النسخ وما أن بدأ بكتابة (أبي) رفع نظره للمنسوخ منه، كما هي عادة من ينسخ ويبدئ بما يعرفه فيتناول ببصره التالي، فوجد أن السندي ليس عن (أبي خديجية)، بل عن (ابن أذينة)، فلم يكمل وعاد وكتب عن ابن أذينة، ويكون قد سها عنها كتبه خطأً، ولعل في هذا الشرح بدوا تكلف كما يبدو

(١) الوافي، ج ٢، ح ٥٢٢، ص ٨١؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٢٠٧، ص ٦٣.

(٢) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب، ص ١٣٦.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٥٦، ص ١٧٧.

للبعض، لكن لمarsi النسخ هذا واضح جداً، ومن باب تسمية هذا التصحيح كما اعتدنا في تصنيفنا لأنواع التصحيح لنا أن نسميه (التصحيف الناتج عن نسيان الغلط الناشئ من الاعتياد)؛ وأما ابن أذينة، فهوثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ).^(١)

تحقيق الصدور:

تعدد رواة الخبر في الرابعة مما لا تترجم عنه مشكلة في هذه الطبقة مع أن ظاهرها الإرسال في هذه الطبقة، فالمشكلة على هذا ليست في جهة عائذ الحلال والد أحمد؛ لأنه ليس موجوداً وفق ما ذهبنا إليه من وقوع الحشو والتصحيف، وليس في الإرسال في الرابعة، بل هي فقط في معلى بن محمد البصري. فالسند غير ناهض لإثبات الصدور، ولم نجد على ما بأيدينا ما يثبت الصدور، وهو كما قال المجلسي: ضعيف على المشهور.^(٢)

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٠١.

٣. محمد بن يحيى، عن أحد بن محمد، عن الحسن بن حمّوب، عن هشام بن سالم، عن زرار، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أخبرني عن معرفة الإمام منكم وأاجبه على جميع الخلق؟ فقال: إن الله - عز وجل - بعث محمدا صلوات الله عليه إلى الناس أجمعين رسولاً وحجة الله على جميع خلقه في أرضيه، فمن آمن بالله وبمحمد رسول الله، واتبعه، وصدقه، فإن معرفة الإمام مثنا وأجبه عليه؛ ومن لم يؤمن بالله وبرسوله^(١)، ولم يتبعه ولم يصدقه^(٢) ويعرف^(٣) حقهم، فكيف يحب^(٤) عالمه معرفة الإمام وهو لا يؤمن بالله ورسوله^(٥) ويعرف^(٦) حقهم؟!

قال: قلت: فما تقول فيمن يؤمن بالله ورسوله، ويصدق رسوله في جميع ما أنزل الله؟ أتني يحب^(٧) على أولئك حق معرفتك؟ قال: نعم، ليس هو إلا يعترفون فعلانا^(٨)؟ قلت: بلى، قال: أتري أن الله هو الذي أوقع في قلوبهم معرفة هو لا؟ والله، ما أوقع ذلك في قلوبهم إلا الشيطان، لا^(٩) والله، ما ألم المؤمنين حقنا إلا الله

(١) في «ب»: «رسوله».

(٢) في حاشية «بح»: «ولم يصدق رسوله».

(٣) عطف على «يصدقه». وفي «ض، ف» وشرح صدر المتأهدين: «ولم يعرف».

(٤) في الواقي ومرأة العقول: «تحب».

(٥) في «ج، ف»: «رسوله».

(٦) في «ض، ف» وشرح صدر المتأهدين: «لم يعرف». قوله: «يعرف حقهم» في الموضعين معطوف على المنفي لا النفي، إلا أنه في الأول مجزوم وفي الثاني مرفوع. انظر: شرح صدر المتأهدين، ص ٤٦٨؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٥٩؛ الواقي، ج ٢، ص ٨٢.

(٧) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتأهدين والواقي؛ وفي المطبوع: «تحب» بدون الهمزة.

(٨) في حاشية «ف، بر»: + «أولانا».

(٩) في «ب»: «ولا».

عَزَّ وَجَلَّ^(١).

رجال السنن:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، شيخ أصحابنا في زمانه، قمي، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين، من السابعة، توفي في العقد السابع بعد المائتين؛ الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه الأشعري؛ والحسن بن محبوب هو السراد الثقة المعروف، توفي سنة (٢٢٤هـ)، من السادسة؛ وهشام بن سالم هو الجوالقي الثقة، من الخامسة، توفي قرابة (١٨٣هـ)؛ وزراره هو ابن أعين الشيباني غني عن التعريف، ثقة، من حفاظ الدين، معروف، فصلنا في حاله الكلام بلا مزيد عليه، توفي سنة (١٤٨هـ)، من الرابعة^(٢).

تحقيق الصدور:

ما ذكر من رجال في هذا السنن فهو كلهم من الثقات المعروفيين؛ ولذا قال المجلسي رحمه الله: صحيح^(٣)، بل يلاحظ أنهم أعيان الثقات من المشايخ في كل طبقة.

(١) الوافي، ج ٢، ح ٥٢٣، ص ٨١.

(٢) مَرْجِعُكُمْ فِي: ج ١، ص ٢٩؛ ٣٠؛ ٣٨؛ ٣٩، ج ٢، ص ٤٠، ص ٣١٣.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٠.

٤٧٢ / ٤. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَبْرُوْبٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ أَبِي الْمَقْدَامِ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرَ الله يَقُولُ: إِنَّمَا يَعْرِفُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَيَعْبُدُهُ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَعَرَفَ إِيمَانَهُ مِنَ أَهْلِ الْبَيْتِ؛ وَمَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَلَا يَعْرِفُ ^(١) الْإِمَامَ مِنَ أَهْلِ الْبَيْتِ ^(٢)، فَإِنَّمَا يَعْرِفُ وَيَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ هُكْذَا - وَاللَّهُ - ضَلَالًا ^(٣) ^(٤).

رجال السندي:

الضمير المعلق راجع إلى محمد بن يحيى العطار، الثقة القمي، كبير أصحابنا في زمانه؛ وأحمد هو عينه في الرواية السابقة، وكذا الحسن بن عبوب السراد ^(٥)؛ وأما عمرو بن أبي المقدام فهو الراوي المار الذي قبلنا روايته ^(٦)، وتوفي أيام الخليفة العباسي هارون كما عن ابن سعد، وبالتحديد كما عن عباد كما في التاريخ الصغير أنه مات سنة (١٧٢ هـ)، ووقع من الخطأ في الجزء السابق في نسبة تضعيقه إلى أسانتذنا وإلى مرجع الطائفية، وسيأتي مزيد

(١) في «ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي ومرآة العقول «ويعرف». قال المجلسي في الأخير: «ويعرف الإمام»، الواو للحال عن المنفي أو النفي داخل على مجموع المعرفتين»، وفي الوسائل: «وما يعرف». (٢) في «بح»: - «أهل البيت».

(٣) قال صدر المتألهين في شرحه، ص ٤٦٩: «وقوله: هكذا والله، جملة اسمية مؤكدة بالقسم، أي حاله في المعرفة والعبادة هكذا والله. قوله: ضالاً، حال أو تميز، والعامل معنى الإشارة». ويدل هذا الحديث على توقف معرفة الله تعالى على معرفة الإمام الله وبالعكس، فيوهم دوراً مستحيلاً. وكذا قوله الله: «إنما يُعْرِفُ اللَّهُ إِلَّا عَنْ تَوْقِيدِ مَرَاتِبِ الْعِلْمِ». انظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٦٩.

(٤) الوافي، ج ٢، ح ٥٢٤، ص ٨٢؛ الوسائل، ج ١، ح ٣٠٢، ص ١٢٠.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١.

(٦) ينظر: ج ٣، ص ٣٥٢، ح ٣٥١.

بيان؛ وأما جابر فهو الجعفي الذي رجحنا وثاقته، توفي (١٢٨هـ)، وهو من الثالثة^(١).

مزيد بيان في أحوال عمرو بن أبي المقدام

هو عمرو بن أبي المقدام، يكنى بأبي محمد أو أبي ثابت، واسمه عمرو بن ثابت بن هرمز الحداد، بكري، عجي، مولى فارسي، كوفي. هو من روى عنه محمد بن أبي عمر وصفوان بن يحيى والحسن بن محبوب السراد، وورد اسمه في كامل الزيارات، وتفسير القمي.

طبقته:

يظهر أن الرجل من ولد في حدود (٩٧هـ) وليس (٩٥هـ) كما ذكرنا في جزء سابق، وتوفي سنة (١٧٢هـ)، وهذا يفسر حكاياته عن أبي جعفر عليه السلام، وكثير منها أنه كان مع أبيه، أي أن آباءه كان يصطحبه معه إلى لقاء الباقي عليه السلام حين كان فتى، ويفسر روايته عن جابر بن زيد المتوف (١٢٨هـ) أي حين كان له من العمر (٣١) عاماً، ويفسر إدراكه مجموعة من السادسة له حيث تكون ولااداته في حدود سنة (١٥٠هـ) مما جعل بعضهم يدرك آخر سني حياة هذا الراوي الذي أدرك بعضاً من صغار الثالث وشاهد أبو جعفر الباقي عليه السلام مما يجعل السندي قريباً عالياً.

أقوال الأعلام فيه:

الكثي: «روى الكثي عن شيخه حمدوه بن نصیر، قال: حدثني محمد بن الحسين، عن أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمَيْشَمِيِّ، عن أَبِي الْعَرْنَدِسِ الْكَنْدِيِّ، عن رَجُلٍ مِّنْ قَرْبَشَةِ قَاتِلِهِ، كَنَا بِفَنَاءِ الْكَعْبَةِ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَاعِدٌ، فَقَيلَ لَهُ: مَا أَكْثَرُ الْحَاجِ! فَقَالَ عليه السلام: مَا أَقْلَى الْحَاجِ! فَمَرَّ عَمَّرُو بْنُ أَبِي الْمَقْدَامِ، فَقَالَ: هَذَا مِنْ الْحَاجِ»^(٢). والسند لا يعين على الوثائق بالصدور.

(١) ينظر: ج ٢، ص ٢٧٩، ح ٧٨.

(٢) اختبار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ح ٧٣٨، ص ٦٩٠.

البرقي:

فذكر في رجاله «أبان بن أبي عياش الحذاء وهو ابن أبي المقدم بن هرم الفارسي»^(١) وهذا تصحيف ظاهر، وسقط منه «عمرو بن ثابت»، ومن ثم خلط بين عنواني أبان بن أبي عياش وابن أبي المقدم. وهرم أيضاً تصحيف صوابه مهزم على الأرجح. وذكر في موضع آخر «عمرو بن المقدم»^(٢) وقع أيضاً التصحيف فيه بسقوط التكنية بالابن. ثم ذكره ثالثاً في عنوان «عمرو بن أبي المقدم واسم أبي المقدم ثابت»^(٣).

ابن الغضائري:

أما ابن الغضائري فهناك كلام في انتساب ما نقلوه عنه، فقال العلامة في القسم الأول من الخلاصة تحت اسمه: «لعل الذي وثقه ابن الغضائري، ونقل عن بعض أصحابنا تضعيقه هو هذا»^(٤). ثم ذكر في القسم الثاني عنوان «عمرو بن ثابت بن هرم، أبو المقدم الحداد، مولىبني عجلان»^(٥) وقال تحت اسمه: «ضعيف جداً، قاله ابن الغضائري. وقال في كتابه الآخر: عمر بن أبي المقدم ثابت العجي، مولاهم الكوفي، طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما زعموا، وهو ثقة»^(٦). وزَرْفُ الكلمة «أبو المقدم» يشير إلى أن المترجم له صاحب تلك الكلمة، وهو الأب وليس الابن، ولعل هذا هو الصواب.

وذكره ابن داود في قسم المدحدين ولم ينقل مدحاته، بينما نقله في قسم الضعفاء «الثانٍ» وقال نقاًلاً عن ابن الغضائري: «طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما زعموا،

(١) الرجال، البرقي، ص ٩.

(٢) الرجال، البرقي، ١١.

(٣) الرجال، البرقي، ١٦.

(٤) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٢١٢.

(٥) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٣٧٧.

(٦) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٣٧٧.

وهو عندي ثقة»^(١).

وعن مجعو الرجال للقحباي أنه ضعيف جداً وفق كتاب ابن الغضائري، وهذا عين موقع للعلامة، ولعله ناشئ من نقلهما للمورد من كتاب حل الإشكال ووقوع الخلط بينه وبين أبيه في المورد.

أما النجاشي فذكره أولاً في ترجمة أبيه ثابت بن هرمز، وذكر أنه له نسخة عن علي بن الحسين عليهما السلام يرويها عنه أباه عمرو. وهذا أمر مقبول فطبقه أبيه مما يقتضي هذا الأمر، ثم أفرد له ترجمة خاصة فقال: «ثابت بن هرمز الحداد مولىبني عجل، روى عن علي بن الحسين وأبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. له كتاب لطيف، أخبرنا الحسين بن عبد الله، عن أبي الحسين بن ثمام، عن محمد بن القاسم بن زكريا المحاري، عن عباد بن يعقوب، عن عمرو بن ثابت به»^(٢).

وتحديد الطبقية هنا يعني ليسا، فهو من لم يدرك السجاد عليهما السلام قطعاً، بل ولم يكن من جيل تلاميذ الباقي عليهما السلام وإن رأاه وجلس معه في زمن أبيه، ولعل التوهم نشأ من ابن سعد في الطبقات حيث ذكر أنه يروي عن محمد بن علي وأبيه، وقد يتوهם من هذا أنه يروي عن الباقي وأبيه السجاد عليهما السلام، ولكن مراد العبارة أن عمرو بن ثابت يروي عن الباقي عليهما السلام، ويروي عن أبيه ثابت.

الطوسي: ذكره في أصحاب الباقي عليهما السلام مرة، وفي أصحاب الصادق عليهما السلام مرتين، وذكر تارة أنه من التابعين، وأخرى أنه من روى عنهم عليهما السلام. وورد اسمه في الفهرست مصحفاً بعنوان «عمرو بن ميمون»، ومتابعة الترجمة تشير بوضوح إلى اتحاده مع عمرو بن ثابت.

(١) خلاصة الأقوال، العلامة الحلبي، ص ٣٧٧.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٩٠، ت ٧٧٧.

أقوال العامة فيه

بعد وفاة الرجل سنة (١٧٢ هـ) كما عن البخاري، تناقل أهل الرجال عند العامة أقوالهم فيه جيلاً بعد جيل، فمن الجيل اللاحق له ذكر ابن سعد المتوفى (٢٣٠ هـ) الرجل في الطبقات الكبرى، وقال: «عمرو بن أبي المقدام العجلي، توفي في خلافة هارون، واسم أبي المقدام ثابت، وليس عمرو عندهم في الحديث بشيء، ومنهم من لا يكتب حدبه لضعفه ورأيه، وكان متشارقاً مفترطاً»^(١).

وابن معين (٢٣٣ هـ) فقال: «ليس بشيء»، وذكره تارة فضعفه، وأخرى فقال: «ليس بثقة ولا بأمون»^(٢)، وأنه لا يكتب عنه.

ونقل أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) في علله عن ابن مبارك: «لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت؛ فإنه كان يسب السلف»^(٣).

وعن البخاري (٢٥٦ هـ) في تاريخه الكبير والضعفاء: «ليس بالقوى عندهم»^(٤).

وعن العجلي (٢٦١ هـ) في معرفة الثقات: «شديد التشيع، غال فيه، وهي الحديث»^(٥).

وفي ضعفاء النسائي (٣٠٣ هـ) قال: «متروك الحديث»^(٦).

ونقل العقيلي (٣٢٢ هـ) العديد من الأقوال فيه منها: «عن جرير أنه كان يخرج

(١) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج ٦، ص ٣٨٣.

(٢) تاريخ ابن معين، يحيى بن معين، ج ١، ص ٢٧٠.

(٣) العلل، أحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٤٨٦.

(٤) التاريخ الكبير، البخاري، ج ٦، ص ٣١٩، ت ٢٥١٤؛ الضعفاء الصغير، البخاري، ص ٨٧، ت ٢٥٧.

(٥) معرفة الثقات، العجلي، ج ٢، ص ١٧٣، ت ١٣٦٩.

(٦) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص ٢٢٠، ت ٤٥.

حديشه، فيقولون: لا نريده، فيقول: أدركته صالحًا، فيقولون: تغير بعده^(١)، ونقل عن يحيى بن معين أنه «لا يكذب في حديشه»، ولم نجده في كتاب ابن معين برواياته. وذكر أبو حاتم (٣٢٧هـ) ما قيل فيه وأشار إلى طبقته، فذكر أنه من يروي عن «أبي إسحاق السبيسي، والحكم بن عتبة، ومحمد بن علي، وأبيه». وربما يتوهم أن المقصود بمحمد بن علي وأبيه أنها الباقي والسجاد للهـ، لكن المقصود وإن كان محمد بن علي هو الباقي للهـ، لكن (أبيه) أبي عمرو ثابت بن هرمز الراوي المعروف حيث تشتهر رواية ابنه عمرو عنه.

وذكره ابن حبان (٤٣٥هـ) في ثقاته، ولكنه أيضًا ذكره في المجروحين وقال: «وهو الذي يقال له ابن أبي المقدام، يروى عن أبيه. روى عنه العراقيون. مات سنة ثنتين وسبعين، وقد قيل سنة سبعين ومائة، كان من يروى الموضوعات. لا يخل ذكره إلا على سبيل الاعتبار»^(٢).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي (طاب ثراه) في وصف سنته بأنه مختلف فيه^(٣)، وهو صحيح عند السيد الخوئي قدست نفسه ومرجع الطائفـة [الخطـة]. والاختلاف في سنته إنها هو من جهة عمرو بن أبي المقدام، فقد يضعفه البعض لكلام ابن الغضائري، بينما يوثقه السيد الخوئي قدست نفسه لوروده في التفسير، ويوثقه السيد السيستاني [الخطـة] والسيد الأستاذ تبعاً لما نقل عن ابن الغضائري، ورواية ابن أبي عمر عنـه، ووثقناه لوصف العامة له بالصدق مع استيائهم من مذهبـه ووصفـهم إيهـ بالغلو والتـرفض وأنـه رجل سوء.

(١) ضعفاء العقيلي، العقيلي، ج ٣، ص ٢٦٢.

(٢) المجروحـين، ابن حبان، ج ٢، ص ٧٦.

(٣) مرآة العقول، المجلسـي، ج ٢، ص ٣٠٣.

٥. الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّبِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ فَضَالَةَ
بْنِ أَئْبَوَبَ، عَنْ مُعاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ ذَرِيعَ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا عَبْدِ اللهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنِ الْأَثِيمَةِ
بَعْدَ السَّيِّدِ عَلِيًّا، فَقَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِمامًا، ثُمَّ كَانَ الْحُسَيْنُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِمامًا»^(١)، ثُمَّ
كَانَ الْحُسَيْنُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِمامًا^(٢)، ثُمَّ كَانَ عَلِيًّا بْنُ الْحُسَيْنِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِمامًا^(٣)، ثُمَّ كَانَ^(٤) مُحَمَّدُ بْنُ
عَلِيٍّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِمامًا، مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، كَانَ كَمَنْ أَنْكَرَ مَعْرِفَةَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَمَعْرِفَةَ
رَسُولِهِ^(٥) اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ^(٦) جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَأَعْذُّهَا عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، فَقَالَ لِي^(٧):
«إِنِّي إِنَّمَا حَدَّثْتُكَ^(٨) لِتَكُونَ مِنْ شُهَدَاءِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي أَرْضِهِ»^(٩).

رجال السنن:

أما الحسين بن محمد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (١٧٣١ هـ)^(١٠)؛

(١) في «ب»: - «إمامًا».

(٢) في «ب، بر، بس»: - «إمامًا».

(٣) في «ب، بر، بس، بف»: - «إمامًا».

(٤) في «ب»: - «كان».

(٥) في «ج، ض، ف، بع» والوافي: «رسول الله». وفي شرح صدر المتألقين: «الرسول».

(٦) قوله: «ثُمَّ أَنْتَ»: إنما تصدق، أي إخبار بإذاعته وتصديقه بإمامته، أو استفهم، والسكوت على
الأول تقرير، وعلى الثاني للتحقق أو لأمر آخر. انظر: شرح المازندراني، ج٥، ص١٦٣؛ الوافي،
ج٢، ص٨٣؛ مرآة العقول، ج٢، ص٣٠٤.

(٧) في «ض بس»: - «لي».

(٨) في «بس» وحاشية «ج»: «احدثك».

(٩) الوافي، الفيض الكاشاني، ج٢، ح٥٢٥، ص٨٣.

(١٠) ينظر: ج١، ح١٢، ص١٨٣.

ومعلى بن محمد البصري المضطرب المذهب، من السابعة^(١)؛ ومحمد بن جمهور هو العمي، وهو ضعيف على الأقوى، من صغار السادسة، ومرّ بيان حاله^(٢)، وبقي فيه بحث نذكره هنا؛ وفضلة بن أيوب ثقة، مستقيم الدين، من صغار الخامسة، مرّ^(٣)، وكذا معاوية بن وهب ثقة، حسن الطريقة، من الخامسة^(٤)، وبقي الكلام في مبحث نستدركه في محمد بن جمهور، وفي تفصيل حال ذريع.

في توثيق السيد الخوئي تكمل لابن جمهور:

الأمر الأول: قال السيد الخوئي قدست نفسه في ترجمة خالد بن يزيد، أبو خالد القساط، ضمن استعراضه لوجوه عدم الاستدلال بروايات وردت في شأن القهاط: «الرواية ضعيفة السند، ولا أقل من أن في سندها محمد بن جمهور العمي»^(٥)، واستمر قدست نفسه في رأيه هذا كما يظهر في ترجمة زيد بن علي^(٦)، ثم وثقه في ترجمته باعتباره من روى عنه علي بن إبراهيم في التفسير، وأن عبارات الدم التي ذكرها النجاشي والشيخ لا تعارض توسيع توثيق التفسير.

الأمر الثاني: ذكر النجاشي في شأن ابن جمهور قائلاً: «ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها»^(٧)، ولم يوثقه الشيخ، بل ذكر أنه «بصري غال»^(٨)، وفي كتاب ابن الغضائري: «محمد بن الحسن بن جمهور، أبو عبد الله العمي، غال، فاسد الحديث، لا يكتب حدیثه، رأيت له شعراً، يحمل فيه محركات الله

(١) ينظر: ج ١، ص ٢١٨، ح ٢١.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٨.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٦٥، ص ٢٣٦.

(٥) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٨، ص ٤٢.

(٦) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٨، ص ٣٦٣.

(٧) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٣٧، ت ٩٠١.

(٨) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٦٤، ت ٥٤٠٤.

عز وجل^(١).

ومع كل هذا شفع فيه التفسير ووثقه وقال: «الظاهر أن الرجل ثقة، وإن كان فاسد المذهب، لشهادة علي بن إبراهيم بن هاشم بوثاقته، غاية الأمر أنه ضعيف في الحديث...»^(٢).

بينما ذكر النجاشي في موسى بن سعدان أنه: «ضعيف في الحديث، كوفي، له كتب كثيرة»^(٣)، ولم يتطرق الشيخ إلى وصفه بالضعف أو غيره، وفي كتاب ابن الغضائري قال: «ضعيف في مذهبه غلو»^(٤)، وهو قدست نفسه لا يعتمد بكتاب ابن الغضائري، لكنه قال في شأن موسى بن سعدان: «إن توثيق علي بن إبراهيم يعارضه تضليل النجاشي، المؤيد بتضليل ابن الغضائري، فيصبح الرجل مجهول الحال، فلا يعتمد بروايته»^(٥).

وهذا في غاية الغرابة منه قدست نفسه، فمع أن عبارات القوم في وصف سوء محمد بن جمهور كانت أشد وأقوى إلا أنه شفع التفسير فيه، في حين لم يشفع ذلك في موسى بن سعدان مع أن الأمر فيه أهون من سابقه!

٥ ذريعة:

هو ذريعة بن محمد المحاريبي، ثقة من الطبقة الخامسة كما يظهر من رواية السادسة عنه، كصفوان وابن أبي عمير وعلي بن الحكم، وكونه من روى عن الصادق والكاظم عليهم السلام، وأما ما في رواية الكشي بسنده عن داود الرقي من سؤاله للرضا عليه السلام عن مضمون رواية يرويها ذريعة عن أبي جعفر عليه السلام، فليس دليلاً كافياً لإدراكه الباقر عليه السلام؛ لضعف سندتها، ولعدم استساغة الركون لإدراكه الباقر عليه السلام مع رواية السادسة عنه بكثرة، ولم يذكر في

(١) رجال ابن الغضائري، أحد بن الحسين الغضائري، ص ٩٢، ت ١٣١.

(٢) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٦، ص ١٩١.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٠٤، ت ١٠٧٢.

(٤) رجال ابن الغضائري، أحد بن الحسين الغضائري، ص ٩٠، ت ١٢٣.

(٥) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٢٠، ص ٥١.

العمررين، بل وذكر النجاشي والشيخ كونه من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، ولم يذكر إدراكه الباقر عليهما السلام، بل وإمكان أن يكون رواها عن الباقي عليهما السلام بواسطة، فلم يذكر داود الرقي السند كاملاً.

قال النجاشي في ترجمته: «ذریع بن محمد بن زید، أبو الولید المخاربی، عربی من بنی محارب بن خصبة، روی عن أبي عبد الله وأبی الحسن عليهما السلام. ذکرہ ابن عقدة وابن نوح. له کتاب یرویه عدّة من أصحابنا. أخبرنا الحسین بن عبید الله، قال: حدثنا محمد بن علی بن تمام، قال: حدثنا أبو عبد الله أبی حمّد بن المثنی قراءة عليه، قال: حدثنا محمد بن الحسین بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشیر البجلي عن ذریع»^(١).

وذكره الشیخ في أصحاب الصادق عليهما السلام: «ذریع بن زید المخاربی الكوفی، یکنی أبا الولید»^(٢).

ووثقه في الفهرست قائلاً: «ذریع المخاربی، ثقة. له أصل، أخبرنا به أبو الحسین بن أبي جید القمي، عن محمد بن الحسین ابن الولید، عن محمد بن الحسین الصفار، عن إبراهیم بن هاشم، عن ابن أبي عمر، عنه. ورواه أبی حمّد بن عیسی، عن علی بن الحسین الطویل، عن عبد الله بن المغیرة، عنه»^(٣).

وذكر في كتاب ابن الغضائري: «ذریع، المخاربی. روی أبو سعید سهل بن زیاد الأدمی حدیثاً ضعیفًا، وأنه سأله أبا عبد الله عليهما السلام عن أخبار جابر؟ فقال: «إله عن أحادیث جابر، فلاتها إذا وَقَعْتَ إلی السَّفَلَةِ أذْاعُوهَا». وليس هذا من اللدح أو الذم في طائل، مع أنَّ طریقه ضعیفٌ؛ لأنَّ صاحبَ الكتاب قال: «وروى محمد بن سنان، عن عبد الله بن جبارة الکناتی، عن ذریع المخاربی، عن أبي عبد الله عليهما السلام»^(٤).

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٦٣، ت ٤٣١.

(٢) رجال الطوسي، الشیخ الطوسي، ص ٢٠٣، ت ٢٥٩٥.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ١٢٩، ت ٢٨٩.

(٤) رجال ابن الغضائري، أبی حمّد بن الحسین الغضائري، ص ٤٩، ت ٥٩.

تحقيق الصدور:

السند غير ناهض لإثبات الصدور، وهو كما قال المجلسي ضعيف^(١)، نعم رواها
جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي عن ذريح في ما وصل من كتاب محمد بن المثنى
الحضرمي، وهذا لا يبعد حصول بعض الاطمئنان بصحة انتساب الرواية.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٠٤.

٦/٤٧٤ . عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَمْنَ ذَكْرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلِيِّلٍ، قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَكُونُونَ صَالِحِينَ حَتَّى تَعْرِفُوْا، وَلَا تَعْرِفُوْا»^(١) حَتَّى تُصَدِّقُوْا^(٢) حَتَّى تُسَلِّمُوْا^(٣) أَبُوبَابِهِ^(٤) أَرْبَعَةً^(٥) لَا يَصْلُحُ أَوْهَا إِلَّا بِآخِرِهَا، صَلَّ أَصْحَابُ الْثَّلَاثَةِ، وَتَاهُوا تَيْهًا^(٦) بَعِيدًا^(٧)؛ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَا يَقْبِلُ إِلَّا الْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَلَا يَقْبِلُ^(٨) اللَّهُ^(٩) إِلَّا الْوَفَاءَ^(١٠) بِالشُّرُوطِ وَالْعُهُودِ، فَمَنْ^(١١) وَفَى اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ^(١٢) - بِشُرُطِهِ^(١٣) ،

(١) في حاشية ميرزا رفيعا والواقي والوسائل والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا تعرفون». قوله: «لا تعرفوا»: إما خبر، مثل «لا تكونون» بمحذف النون للتخفيف، أو نهي بمعنى النفي. وكذا «لا تصدقو».

. انتظ: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٦٢ مراة العقول، ج ٢، ص ٣٠٥ .

(٢) في الواقي والوسائل والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا تصدقو».

(٣) «التسليم»: بذل الرضا بالحكم. الصحاح، ج ٥، ص ١٩٥٢ (سلم).

(٤) في مراة العقول: «أبواباً منصوب بتقدير «الزموا» أو «خذوا» أو «اعلموا».

(٥) في الواقي: أشار بالأبواب الأربع إلى التوبة عن الشرك، والإيمان بالوحدانية، والعمل الصالح، والاهتداء إلى الحجج عليهم السلام، كما يتبيّن مما ذكره بعده. و«أصحاب الثلاثة» إشارة إلى من لم يهتد إلى الحجج».

(٦) «تاهوا تيّها» أي ذهبوا متّهرين. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تيه).

(٧) في الواقي: «عظيّماً».

(٨) في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «لا يقبل».

(٩) في البحار: - «الله».

(١٠) في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «بالوفاء».

(١١) في البحار والكافي، ح ١٥٤١: «ومن».

(١٢) في «ف» والمراة: «وفي الله تعالى». وفي «بس، بف»: «وفي الله عز وجل». وفي الكافي، ح ١٥٤١: «وفي الله» بذل «وفي الله عز وجل».

(١٣) في «ج» والبحار والكافي، ح ١٥٤١: «بشر وطه».

وَاسْتَعْمَلَ^(١) مَا وَصَفَ فِي عَهْدِهِ، نَالَ مَا^(٢) عِنْدُهُ، وَاسْتَكْمَلَ^(٣) وَعْدَهُ. إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَخْبَرَ الْعِبَادَ بِطْرُقٍ^(٤) الْمُدِيِّ، وَشَرَعَ لُهُمْ فِيهَا الْمَسَارَ^(٥)، وَأَخْبَرَهُمْ كَيْفَ يَسْلُكُونَ، فَقَالَ: «وَلِي لَفْقَارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى»^(٦) وَقَالَ: «إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ النَّعِيقَيْنِ»^(٧) فَمَنْ أَنْقَى اللَّهَ فِيمَا أَمْرَهُ، لَقَى اللَّهَ مُؤْمِنًا بِمَا جَاءَ يَدِ مُحَمَّدٍ^(٨)، هَيَّاهَا هَيَّاهَا، فَاتَّ^(٩) قَوْمٌ، وَمَاتُوا قَبْلَ أَنْ يَهْتَدُوا، وَظَنَّوْا^(١٠) أَنَّهُمْ آمَنُوا، وَأَشْرَكُوا مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ، إِنَّهُ^(١١) مَنْ أَتَى الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَاهَا، اهْتَدَى^(١٢)؛ وَمَنْ أَخْدَى فِي غَيْرِهَا، سَلَكَ طَرِيقَ الرَّدَى.

وَصَلَ^(١٣) اللَّهُ طَاعَةً وَلِي أَمْرِهِ بِطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَطَاعَةَ رَسُولِهِ بِطَاعَتِهِ، فَمَنْ تَرَكَ

(١) في «ج، ف، بـس» وحاشية «بح، بـف» والبحار والكاف، ح ١٥٤١: «استكمل».

(٢) في البحار: «ثما».

(٣) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بـح، بـر، بـس، بـف» والوافي والبحار والكاف، ح ١٥٤١. وفي المطبوع: + «[ما وعده]».

(٤) في «بح»: «طريق». وفي شرح صدر المتألهين والكاف، ح ١٥٤١: «طريق».

(٥) قال الجوهري: «المَار: عَلَمُ الطَّرِيق... والمَارَة: الَّتِي يَؤْذَنُ عَلَيْهَا، وَالْمَارَةُ أَيْضًا: مَا يُوضَعُ فَوْقَهَا السَّرَاجُ. وَالْجَمْعُ: مَنَاوِرٌ، بَالْمَارِوَنِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ النُّورِ». وقال ابن الأثير: «المَار: جَمْعُ الْمَارَةِ، وَهِيَ الْعَالَمَةُ تَجْعَلُ بَيْنَ الْخَدَيْنِ». الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٩؛ النهاية، ج ٥، ص ١٢٧ (نور).

(٦) طه (٢٠): ٨٢.

(٧) المائدة (٥): ٢٧.

(٨) في حاشية «ج»: «مات».

(٩) في البحار: «فَظَنَّوا».

(١٠) في «بـف»: «الْأَنَّهُ».

(١١) في «ض»: «فَقَدْ اهْتَدَى».

(١٢) في حاشية «ف»: «وَوَصَلَ».

طاعة ولاة الأمر، لم يُطع الله ولا رسوله، وهو الإقرار بما أنزل^(١) من عند الله عز وجل: «خذلوا زينتكم عند كل مسجد»^(٢)، والتمسو^(٣) البيوت التي أذن الله أن ترتفع وينذكرون فيها اسمه^(٤)؛ فإنه أخبركم^(٥) أنهم «رجال لا لهم بهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وقيام الصلاة ولبس الركاكاً يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأ بصار»^(٦) إن الله قد استخلص الرسول^(٧) لأمره، ثم استخلصهم مصدقين بذلك^(٨) في نذر^(٩)، فقال: «وَإِنَّ مِنْ أَمْيَّةِ الْأَخْلَاقِ فِيهَا نَذِيرٌ»^(١٠) تأةً من جهل، وأهنتى من أبصار وعقل؛ إن الله - عز وجل - يقول: «فَإِنَّهَا لَا تَعْنِي الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْنِي الْقُلُوبُ الَّتِي فِي

(١) في «بف» وحاشية بدر الدين وحاشية ميرزا رفيعا والوافي والبحار والكافى، ح ١٥٤١: «بما نزل».

(٢) الأعراف (٧): ٣١. المراد بالزينة العلم والعبودية، أو معرفة الإمام. وبالمسجد الصلاة، أو مطلق العبادة، أو بيت الذكر. وهو بالحقيقة قلب العالم، العالم بالله، الراسخ في العلم والعرفان. انظر شروح الكافي.

(٣) «التمسو»، أي اطلبوا، من الالتحام بمعنى الطلب. انظر: الصاحاح، ج ٣، ص ٩٧٥ (مس).

(٤) أقباس من الآية ٣٦ من سورة النور (٢٤): «فِي بَيْوَتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا إِنْسَانٌ يَسْتَخِي لِفَدْيَةٍ وَالْأَصَالِ».

(٥) في البحار والكافى، ح ١٥٤١: «قد خبركم».

(٦) النور (٢٤): ٣٧.

(٧) «استخلص الرسول»، أي استخصتهم. يقال: استخلصه لنفسه، أي استخصبه. والمراد: جعلهم خالصين لأمره، فارغين عن المساواة. انظر: الصاحاح، ج ٣، ص ١٠٣٧ (خلص); شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٦٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٠٩.

(٨) في البحار والكافى، ح ١٥٤١: «الذلك».

(٩) في الوافي: «نذوره». و«النذر» إما اسم من الإنذار بمعنى الإبلاغ. أو جمع النذير، وهو المنذر. وفي «على الأول للتعليق. والمعنى على الثاني: كائين في نذر». انظر: مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٠؛ الصاحاح، ج ٢، ص ٨٢٥ - ٨٢٦ (نذر).

(١٠) فاطر (٣٥): ٢٤.

الصُّدُورِ^(١) وَكَيْفَ يَهْتَدِي مَنْ لَمْ يُبَصِّرِ؟ وَكَيْفَ يُبَصِّرَ مَنْ لَمْ يَتَدَبَّرِ^(٢)؟ اتَّبِعُوا رَسُولَ اللَّهِ^(٣) وَأَهْلَ بَيْتِهِ^(٤)، وَأَقْرَوْا بِمَا نَزَّلَ^(٥) مِنْ عِنْدِ اللَّهِ^(٦)، وَاتَّبِعُوا آثَارَ^(٧) الْهُدَى؛ فَإِنَّهُمْ^(٨) عَلَامَاتُ الْأَمَانَةِ^(٩) وَالْتَّقْوَى. وَأَغْلَمُوا: أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ رَجُلٌ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ^(١٠)، وَأَقْرَرَ بِمَنْ سَوَاهُ مِنَ الرَّسُولِ، لَمْ يُؤْمِنْ؛ أَقْصَدُوا^(١١) الْطَّرِيقَ بِالْتَّحَاسِ الْمَنَارِ، وَالْتَّسُوسُوا مِنْ وَرَاءِ الْحُجُبِ الْأَثَارِ؛ تَسْكُمُوا أَمْرَ دِينِكُمْ، وَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ^(١٢).

رجال السندي:

مرَّ نظير هذا السندي في كتاب العلم^(١)، والكلام فيه هو عين الكلام، ولكن مرَّ هناك أن الواسطة المجهولة في السندي هي محمد بن أبي عمر على الأرجح، بل ويطمأن في

.٤٦ (١) الحج (٢٢):

(٢) في البحار والکافی، ح ١٥٤ وكمال الدين: «لم ينذر».

(٣) في البحار والکافی، ح ١٥٤ وكمال الدين: - «وَأَهْلَ بَيْتِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ».

(٤) في «ف»: «نَزَّل». وفي «بع» والبحار: «أَنْزَلَ اللَّهُ». .

(٥) في «بس»: «من عنده».

(٦) في «بس» وحاشية «بف»: «آيات».

(٧) في «بس»: «وَإِنَّهُمْ». وفي شرح المازندراني: «لَأَنَّهُمْ». وفي البحار وكمال الدين: «فِإِنَّهَا».

(٨) في «ب»: «الإمامَة».

(٩) في كمال الدين: «أَقْصَدُوا». وَقَصَ الأَثْرَ وَاقْتَصَهُ وَتَقْصَصَهُ كَلَّهَا بِمَعْنَى، أَيْ تَبْعَهُ وَتَلْبِهُ وَاتَّبَعَهُ. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥ (قصص).

(١٠) الکافی، كتاب الإیمان والکفر، باب خصال المؤمن، ح ١٥٤. وفي كمال الدين، ص ٤١، ح ٧، بسنده عن أحد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن ابن أبي عمر، عن محمد بن عبد الرحمن، من قوله: «وَكَيْفَ يَهْتَدِي مَنْ لَمْ يُبَصِّرْ»؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٢٦، ص ٨٣؛ الوسائل، ج ١٥، ح ٢٠٣٤،

ص ١٨٤؛ البحار، ج ٦٩، ح ١٢، ص ١٠.

(١١) ينظر: ج ٢، ح ١١٥، ص ٥٤٦.

هذا المورد كونه هو لرواية الصدوق جزءاً منها من هذه الرواية عن طريق محمد بن أبي عمير كما يظهر في هوامش التحقيق، ولكن هذا ينافي إلى مشكلة في السند والتي فاتنا التعرض لها في الجزء الثاني، وأشرنا إليها في الطبقات الصغير، وهي أن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليل القاضي المعروف من الرابعة، وتوفي سنة (١٤٨هـ)، في حين أن ابن أبي عمير من السادسة، وتوفي سنة (٢١٧هـ)، مما يشير إلى عدم الملاقة، خصوصاً أن ابن أبي عمير من لم يدرك الرابعة ومن توفي في حقبتهم، بل حلّ من أدركه هم أهل الخامسة. وأما السيد البروجردي طاب رمسه فذكره في طبقات رجال الكافي ولم يذكر طبقته، وذكر قبله عنوان (محمد بن عبد الرحمن) الذي يروي عنه أحمد بن رزق، وعدّه من الخامسة، ولا يخفى أن محمد بن الرحمن هذا ليس ابن أبي ليل، بل هو الأشل.

نعم ذكر قتليل في الكني عنوان ابن أبي ليل، واستظهر أنه محمد بن عبد الرحمن، وعدّه من الرابعة.

تحقيق الصدور:

السند لا يساعد في إثبات الصدور، ووصفه المجلسي أيضاً بالضعف^(١).

(١) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣٠٥.

٤٧٥ / ٧. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ صَغِيرٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ رَبِيعِيَّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَلِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: «أَبَيَ اللَّهِ أَنْ يُجْزِيَ الْأَشْيَاءَ إِلَّا بِأَسْبَابٍ^(١)؛ فَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا، وَجَعَلَ لِكُلِّ سَبَبٍ شَرْحًا، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَرْحٍ عِلْمًا^(٢)، وَجَعَلَ لِكُلِّ عِلْمٍ بَابًا نَاطِقًا، عَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ وَجَهَّلَهُ مَنْ جَهَّلَهُ، ذَلِكَ^(٣) رَسُولُ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} وَتَعَنْ^(٤)»^(٥).

رجال السندي:

مرئ نظير هذا السندي مرات كان آخرها في هذا الجزء في باب أن الأرض لا تخلو من حجّة^(٦)، نعم كان الكليني قد بدأ ذلك الموضع بمحمد بن يحيى، وهنا بدأ السندي بالعدة التي أحد أفرادها هو محمد بن يحيى، ولا كلام في اعتبار السندي إلى الحسين بن سعيد، ولكن الكلام في سندي ابن سعيد إلى المعصوم عليه السلام.

والمشكلة أن من روى عنه الحسين بن سعيد من لا يعرف عنه أي شيء، فهو لم يرد إلا في هذه الرواية التي رواها الصفار في بصائره واستلها الكليني وسعد منها،

(١) في «بس» ومرة العقول والبصائر، ح ١: «بالأسباب».

(٢) في مرة العقول: «العلم» - بالتحريك - أي ما يعلم بالشرع، أو بالكسر، أي سبب العلم، وهو القرآن».

(٣) في «باب» والوافي والبصائر، ح ١: «ذلك».

(٤) قال في الوافي: «يعني ذلك الباب: رسول الله ونحن، فمن الباب يمكن الدخول إلى العلم، ومن العلم يمكن الوصول إلى الشرح، ومن الشرح يعرف السبب، ومن السبب يعلم المسبب؛ فالعلم بالأشياء كلها موقوف على معرفة الإمام والأخذ منه».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٢٦، ح ١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٦، ح ٢؛ وص ٥٢٥، ح ٢، بسندي آخر مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٢٧، ص ٨٦.

(٦) ينظر: ح ٤٥٦.

وحاولت جاهداً أن أحصل على أوصاف إضافية للرجل فلم أفلح، فضلاً عن معرفة من أرسل عنه ابن صغير هذا في طريقه إلى ربعي الثقة الذي هو من الخامسة، والذي مر ذكره سابقاً^(١).

وقد روى الصفار في بصائره الرواية بمتنين فيها بعض الاختلاف، واحدة بنفس سندنا، والأخرى بسند مرسلاً عن اليقطيني كما ذكر في هوامش التحقيق.

تحقيق المصادر:

يبقى السنن قاصرًا عن أداء وظيفته في تحصيل الوثاقة، لكن المتن في بعض أجزائه مرتكز شرعاً حديثي، ووصفه المجلس بالجهالة^(٢).

(١) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٤٠.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣١٢.

٨/٤٧٦ **مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَينِ، عَنْ صَفَوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا جَعْفَرَ الْكَاظِمِ يَقُولُ: «كُلُّ مَنْ دَانَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بِعِبَادَةِ يُجَاهِدُ^(١) فِيهَا نَفْسَهُ^(٢) وَلَا إِمَامَ لَهُ^(٣) مِنَ اللَّهِ، فَسَعْيُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَهُوَ ضَالٌّ مُتَخَيَّرٌ، وَاللَّهُ شَانِئٌ^(٤) لِأَعْمَالِهِ، وَمَثَلُهُ كَمَثَلِ شَاءَ^(٥) صَلَّتْ عَنْ رَاعِيَهَا وَقَطَّعِهَا^(٦)، فَهَجَّمَتْ^(٧) ذَاهِبَةً وَجَائِيَةً يَوْمَها، فَلَمَّا جَهَّا^(٨) الظَّلَلُ، بَصَرُتْ يَقْطِيعَ غَنَمَ^(٩) مَعَ^(١٠) رَاعِيَهَا، فَحَنَّتْ إِلَيْهَا^(١١)**

(١) «دان الله» أي أطاعه، من الدين بمعنى الطاعة. الصحاح، ج ٥، ص ٢١٨ (دين).

(٢) في «بر»: «يجده». وقوله: «يجهد»، من الجهد والجهد بمعنى المشقة. يقال: جهد نفسه يجهد، أي كلّفها مشقة؛ وأجهد لغة قليلة. والمعني: يجد ويبالغ فيها، ويكلّف مشقة في العبادة وتحمّلها، ويحمل على نفسه فوق طاقتها. انظر: المغرب، ص ٩٧ (جهد). شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٠؛ مرأة العقول، ج ٢، ص ٣١٣.

(٣) في «بر»: «نفسه فيها».

(٤) في الوافي: - «له».

(٥) «الشانى»: المبغض، من الشناعة مثال الشناعة بمعنى البعض. انظر: الصحاح، ج ١، ص ٥٧ (شنا).

(٦) في المحسن، ح ٤٧: + «لا راعي لها».

(٧) «القطيع»: الطافحة من البقر والغنم. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٦٨ (قطع).

(٨) في المحسن، ح ٤٧ و الغيبة: «فتاهت».

(٩) في «بس»: «أجتها». وفي المحسن، ح ٤٧: «أن جتها». و«جتها الليل»، أي سترها. النهاية، ج ١، ص ٣٠٧ (جن).

(١٠) في الوافي والكافي، ح ٩٧٤: - «غم».

(١١) في «ب، ض، بس، بف» وحاشية «بح» وشرح صدر المتألهين والوافي والكافي، ح ٩٧٤: + «غير».

(١٢) «فحنت إليها»، أي اشتاق؛ من الحنين بمعنى الشوق، وأصله ترجيع الناقة صوتها إثر ولده. انظر: النهاية، ج ١، ص ٤٥٢ (حن).

وأغترت بهَا^(١)، فبَاتَتْ^(٢) معَهَا في مِرْبضِهَا^(٣)، فَلَمَّا أَنْ سَاقَ الرَّاعِي قَطِيعَةً، أَنْكَرَتْ رَاعِيَهَا وَقَطِيعَهَا، فَهَجَمَتْ مُتَحَرِّةً تَظَلُّبُ رَاعِيَهَا وَقَطِيعَهَا^(٤)، فَبَصَرَتْ بِغَمِّ^(٥) مَعَ رَاعِيَهَا، فَحَنَّتْ إِلَيْهَا وَأغْتَرَتْ بِهَا، فَصَاحَ بِهَا الرَّاعِي: الْحَقِيقِي بِرَاعِيِكَ وَقَطِيعِكَ، فَأَتَتْ^(٦) تَائِهَةً مُتَحَرِّةً عَنْ رَاعِيِكَ وَقَطِيعِكَ، فَهَجَمَتْ دَعَرَةً^(٧) مُتَحَرِّةً تَائِهَةً^(٨) لِرَاعِيِ هَا يُرِشدُهَا إِلَى مَرْعَاهَا أَوْ يُرِدُهَا^(٩)، فَبَيْنَا^(١٠) هِيَ كَذِيلَكَ إِذَا^(١١) اغْتَسَمَ الذَّئْبُ ضَيْعَهَا^(١٢)، فَأَكَلَهَا. وَكَذِيلَكَ وَاللهِ يَا مُحَمَّدُ، مَنْ أَصْبَحَ مِنْ هَذِهِ

(١) (اغترت بها)، أي غفلت بها عن طلب راعيها؛ من الغرّة بمعنى الغفلة، أو خُدِعَتْ بها. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧١؛ الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٨ (غرر).

(٢) في الوافي: «وباتت».

(٣) في الكافي، ح ٩٧٤ والغيبة: «برضتها». و«مرِبض الغنم»: مأواها ومرجعها. والجمع: المرابض. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٦ (ربض).

(٤) في «ض»: - وقطيعها».

(٥) في الغيبة: «بسـرح غـنم آخـر» بـدل «بغـنم».

(٦) في «بر» والوافي والكافـي، ح ٩٧٤، والغيبة: «فـإـنـك». وفي حاشية «ف»: «فـإـنـك تـاـ الله».

(٧) (ذـعـرـة)، أي خـافـة فـازـعـة، من الذـعـرـ بـمعـنى الخـوفـ وـالـفـزعـ. انـظـرـ: لـسانـ الـعـربـ، ج ٤، ص ٣٠٦ (ذـعـرـ).

(٨) في الوافي والكافـي، ح ٩٧٤: «نـادـة»، أي شـارـدة نـافـرةـ.

(٩) في الغيبة: + إلى مربضها».

(١٠) في «بح»: «بيـنـا». وفي الغـيبةـ: «بيـنـا». وـقالـ ابنـ الأـثيرـ فيـ النـهاـيـةـ، ج ١، ص ١٧٦ (بيـنـ): «أـصلـ بيـنـ، فـأشـبـعـتـ الفـتـحةـ فـصـارتـ أـلـفـاـ. يـقالـ: بيـنـ وـبيـنـاـ، وـهـماـ ظـرـفـاـ زـمـانـ بـمـعـنىـ الـفـاجـأـةـ». وـفيـ شـرـحـ صـدـرـ الـمـأـهـلـينـ، ص ٤٧٣: «بيـنـاـ هيـ كـذـيلـكـ، أيـ كـانـتـ بـيـنـ أـوـقـاتـ تـحـيرـهـاـ؛ فـإـنـهـ قدـ يـحـذـفـ مـضـافـ إـلـيـهـ بـيـنـ» وـيـعـوـضـ عـنـهـ بـالـأـلـفـ».

(١١) في «ض»: «إـذـ».

(١٢) في «جـ، فـ»: «ضـيـعـهـاـ». وـ«ضـيـعـةـ»: الـهـلاـكـ. يـقالـ: ضـاعـ الشـيـءـ يـضـبـعـ ضـيـعـةـ وـضـيـاعـ، أيـ هـلـكـ. انـظـرـ: الصحـاحـ، جـ ٣ـ، صـ ١٢٥٢ـ (ضـيـعـ).

الأُمَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ظَاهِرٌ^(١) عَادِلٌ، أَصْبَحَ ضَالًّا تَاهِيَّاً، وَإِنْ^(٢)
مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحُالَّةِ^(٣)، مَاتَ مِيتَةً كُفُرٍ وَنَفَاقٍ.

وَاعْلَمُ بِأَمْرِ مُحَمَّدٍ، إِنَّ أَئِمَّةَ الْجُنُورِ وَاتَّبَاعُهُمْ لَمَعْزُولُونَ عَنْ دِينِ اللهِ، قَدْ ضَلُّوا وَأَضْلُوا؛
فَأَعَمَّهُمُ الَّتِي يَعْمَلُونَهَا «كَرِمًا إِشْتَدَثَ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمِ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا
كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الصَّلَالُ الْبَعِيدُ»^(٤)». ^(٥)

رجال السندي:

رجال هذا السندي كلهم من المعروفين بالوثاقة والفضل والجلالة، وهذه السلسلة ستأتي متكررة في الكافي، فمحمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، قمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الرواية، توفي قرابة سنة (٣٠٥هـ)، وهو من الثامنة^(٦)؛ ومحمد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب، أبو جعفر، همداني كوفي، جليل من أصحابنا،

(١) احتمل المازندراني في شرحه كونه بلا نقطة ومعها.

(٢) في «ضن»: + «من».

(٣) في الوافي والوسائل، ج ١؛ والكافى، ح ٩٧٤؛ والغيبة: «الحال».

(٤) إبراهيم (١٤): ١٨. و«إِشْتَدَثَ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمِ عَاصِفٍ»، أي: حلته وطيرته في يوم عاصف، شديدة ريحه. ووصف اليوم بال العاصف - وهو اشتداد الريح - للمبالغة.

(٥) الكافى، كتاب الحججة، باب فيما دان الله عز وجل بغير إمام...، ح ٩٧٤؛ وفي المحسن، ج ١، ص ٩٢؛ كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٧ إلى قوله: «المعزولون عن دين الله»؛ وفيه، ص ٩٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٨، من قوله: «إِنَّ أَئِمَّةَ الْجُنُورِ»، وفيهما يستنده عن العلاء بن رزين، مع اختلاف يسير؛ وفي الغيبة للنعمانى، ص ١٢٧، ح ٢، بطريقين عن محمد بن مسلم، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٨٠، ص ١١٨؛ الوسائل، ج ١، ح ٢٩٧، ص ١١٨، وفيه بإسقاط قوله: «ومثله كمثل شاة - إلى قوله -: ضالاً تاهياً»؛ وج ٢٨، ص ٣٥٠، ح ٣٤٩٤.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ١، ص ٢٩.

عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، توفي سنة (٢٦٢هـ)، من السابعة^(١)؛ وصفوان بن يحيى، أبو محمد البجلي، مولى، كوفي، كان يباعاً للسابري، ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا عليه السلام، من جلة أصحابنا، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، توفي سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة^(٢)؛ والعلاء بن رزين، هو القلاء، ثقة وجهه، جليل القدر، صحب محمد بن مسلم وفقه عليه، من الخامسة^(٣)؛ ومحمد بن مسلم، أبو جعفر ثقفي، مولى، كوفي، وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبي جعفر وأبا عبد الله عليه السلام، وكان من أوثق الناس، توفي سنة (١٥٠هـ)، من الرابعة^(٤).

تحقيق الصدور:

سند هذه الرواية غاية في الاعتبار والصحة، إضافة إلى أن هذه الرواية قد رویت بأسانيد آخر صحيحة في كتب أخرى إلى محمد بن مسلم، وصف المجلسي السند بالصحة^(٥).

وهي في توصيف المخالف في الاعتقاد كالغمضة التائهة الضالة عن قطبيها، التي تكون قريبة المثال من الافتراض.

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٢) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٤١.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٤٢.

(٥) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣١٣.

٤٧٧ / ٩. الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُهْوَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْهُيثِمِ بْنِ وَاقِفٍ، عَنْ مُقْرَنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «جَاءَ ابْنُ الْكَوَافِرَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْبَشِّرَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًا بِسِيَاهِمْ»؟ فَقَالَ: تَعْنِنَ عَلَى^(٢) الْأَعْرَافِ^(٣) تَعْرِفُ أَنْصَارَنَا بِسِيَاهِمْ؛ وَنَعْنَ الْأَعْرَافِ^(٤) الَّذِي^(٥) لَا يَعْرِفُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَّا بِسِيَاهِ مَعْرِفَتِنَا؛ وَنَعْنَ الْأَعْرَافِ يَعْرِفُنَا^(٦) اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٧) عَلَى الصِّرَاطِ؛ فَلَمَّا^(٨) يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ عَرَفَنَا وَعَرَفَنَا^(٩)؛ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مَنْ أَنْكَرَنَا وَأَنْكَرَنَاهُ؛ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَوْ شَاءَ، لَعَرَفَ الْعِبَادَ نَفْسَهُ، وَلَكِنْ جَعَلَنَا أَبُوَابَهُ وَصَرَاطَهُ وَسِيَاهَهُ^(١٠) وَالْوَجْهَ

(١) الأعراف (٧): ٤٦.

(٢) في البحار والبصائر: - «على».

(٣) في «ج» وشرح صدر المتألقين: + «نحن». و«الأعراف» في اللغة: جمع العرف، وهو كل عالم مرتضى. أو جمع العُرُوف بمعنى الرمل المرتفع. وقيل: جمع عريف، كثرييف وأشراف. وقيل: جمع عارف، كناصر وأنصار. انظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤١ - ٢٤٣ (عرف); مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٦.

(٤) في شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٤: «الأعراف هنا والعرفاء: جمع عريف، وهو النقيب، نحو الشريف والأشراف، والشهيد والشهداء».

(٥) في «ف» وحاشية «ج» والوافي والبصائر: «الذين».

(٦) في الوافي: «يوقتنا (خ ل)».

(٧) في البصائر: - «بسِيَاهِ مَعْرِفَتِنَا - إِلَى قَوْلِهِ: - يَوْمُ الْقِيَامَةِ».

(٨) في الوافي: «يوقتنا (خ ل)».

(٩) في البصائر: - «عَرَفَنَا وَ».

(١٠) في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣١٨: «قوله: وعْرَفَنَا، الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنَ الْمَجْرِد... وَرِبَا يَقْرَأُ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ، أَيْ مَنَاطِ دُخُولِ الْجَنَّةِ مَعْرِفَتِهِمْ بِنَا وَبِإِيمَانِنَا وَتَعْرِفَنَا مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ».

(١١) في حاشية «ف»: «سِيَاهَهُ».

الّذى يُؤتى منه، فَمَنْ عَدَلَ عَنْ وَلَيْتَنَا، أَوْ فَضَلَ عَلَيْنَا غَيْرَنَا، فَإِنَّهُمْ عَنِ الصَّرَاطِ
لَنَاكِبُونَ^(١)، فَلَا^(٢) سَوَاءٌ مِّنْ اعْتَصَمَ النَّاسُ بِهِ، وَلَا سَوَاءٌ حِيثُ^(٣) ذَهَبَ النَّاسُ إِلَى
عُيُونٍ كَيْرَةٍ يَفْرَغُ^(٤) بَعْضُهَا فِي^(٥) بَعْضٍ، وَذَهَبَ مَنْ ذَهَبَ إِلَيْنَا إِلَى عُيُونٍ صَافِيَّةٍ تُجْزِي
بِأَمْرِ رَبِّهَا، لَا نَفَادَ لَهَا وَلَا انْقِطَاعَ^(٦).

رجال السندي:

أما الحسين بن محمد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (١٧٣هـ)^(٧)؛

(١) «لناكبون»، أي لعادلون. يقال: نكب عن الطريق ينكب نكوباً، أي عدل. انظر: الصاحح، ج ١،
ص ٢٢٨ (نكب).

(٢) في البصائر: «ولا».

(٣) في البصائر: «ولا سواء من ذهب حيث ذهب الناس» بدل «ولا سواء حيث». و «لا سواء» تأكيد
لما سبق من عدم المساواة، أي الفرق بين أنفة الضلال وأئمة الهدى. و «حيث» تعليل له. انظر:
شرح صدر المتألهين، ص ٤٥٧؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٦.

(٤) فرغ الماء يفرغ فراغاً، أي انصب، وأفرغته أنا. احتمل المجلس كون «فرغ» من الاعمال أيضاً
معلوماً أو مجھولاً. انظر: الصاحح، ج ٤، ص ١٣٢٤ (فرغ)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٢٠.

(٥) في «ج، ض، ف، بع، بر، بس» وفي حاشية «بف» وشرح صدر المتألهين: «من».

(٦) بصائر الدرجات، ص ٥١٧، ح ٨، عن الحسين بن محمد بن عامر. وفيه، ص ٥١٦، ح ٦، بسند
آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام إلى قوله: «والوجه الذي يُؤتى منه» مع اختلاف يسير؛ تفسير فرات،
ص ١٤٢، ح ١٧٤؛ وص ١٤٤، ح ١٧٦، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام مع اختلاف، وفيه إلى
قوله: «لا يدخل النار إلا من أنكرنا وأنكرناه»؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ٤٨، ص ١٩ عن الشافعى،
عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «والوجه الذي يُؤتى منه» مع اختلاف. راجع: بصائر الدرجات،
ص ٥٢٠-٥١٩، ح ١٣ و ١٥؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٢٨، ص ٨٦؛ البخارى، ج ٨، ح ٢٢، ص ٣٣٩، إلى
قوله: «إلا من أنكرنا وأنكرناه».

(٧) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

ومعلى بن محمد فهو بصري، مضطرب المذهب، من السابعة^(١)؛ ومحمد بن جهور فهو العمي، وهو بصري أيضاً، فاسد المذهب، غال ضعيف، من السادسة، ومرّ بيان حاله^(٢)، وفيه بحث ذكرناه سالفاً^(٣)؛ وأما عبد الله بن عبد الرحمن في تلك السلسلة البصرية فهو أيضاً بصري، غال ضعيف، من الخامسة على الأظهر، وتعين عنوان عبد الله بن عبد الرحمن بالأصم إضافة إلى توسطه بين محمد بن جهور والهيثم بن واقد كما هو المعهود في أسناد الأصم، فإن تلك السلسلة البصرية المتحدة في المذهب والوصف تشير إلى ذلك أيضاً، والكلام في حاله ومن بعده في السند.

هـ عبد الله بن عبد الرحمن:

هو الأصم بقرينته الموقعة السندي، والراوي والمروي عنه، والسلسلة المتحدة المذهب والمكان، اشتهر بالضعف والغلو، وذم كتابه في الزيارات، وهو من صغار الخامسة.

قال النجاشي: «عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعي بصري، ضعيف، غال ليس بشيء». روى عن مسمع كردين وغيره. له كتاب المزار، سمعت من رآه فقال لي: هو تخليط. وله كتاب الناسخ والمنسوخ. أخبرنا غير واحد عن أحاديث محمد بن يحيى، عن سعد، عن محمد بن عيسى بن عبيد عنه»^(٤).

وقال ابن الغضائري: «عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعي، أبو محمد، ضعيف مرتفع القول، وله كتاب في الزيارات ما يدل على خبث عظيم، ومذهب متهافت، وكان من كذابة أهل البصرة»^(٥).

روى في كامل الزيارات، ولكن الحق أن هذه القرينة ناقصة جداً لتفيد الوثاقة، خاصة

(١) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٣) ينظر: ح ٤٧٣.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢١٧، ت ٥٦٦.

(٥) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٧٦، ت ٨٧.

مع معرفة حال الرجل، خاصة أن السابعة روت عنه في حين أعرض عنه أحمد الأشعري منهم، وهذا مؤشر في طرفيين؛ الأول تأكيد لضعفه، والثاني تأكيد من أن أحمد بن محمد بن عيسى من الفئة التي تحفظ من الرواية عن الضعفاء، وأنه من يختار مشائخه بعنایة؛ كما هو حال النجاشي.

القول في طبقته

كما ذكرنا في الطبقات الصغير أنه من الخامسة^(١)، وفي كتاب الألف أنه من السادسة^(٢)، ولكن الأدق أنه من كبارها، واستقرب السيد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي والكتشى والتهذيب كونه من السادسة، وردد في طبقات الفقيه بين الخامسة والسادسة، وتردد في طبقات الفهرست بين السابعة والثامنة. وهذا التردد سهو لا حالة، فهو قد روى في الفهرست عن كردين مسمع، وروى عنه محمد بن الحسن بن شمون والذي تردد فيه قدست نفسه في نفس الكتاب بين السادسة والسابعة، فكيف يتزدّد في أستاذة بين السابعة والثامنة؟! بل المفروض إذا كان من تردد في بين السادسة والخامسة وفقاً لهذا.

والصحيح كونه من كبار السادسة، من لم يتسرن روايته عن أفضضل الرابعة، ومن أدركه كبار السابعة كمحمد بن عيسى بن عبيد القطبي، فإن المطمأن من أسناده أن السابعة كأحمد البرقي وسهل بن زياد ومعلى بن محمد وأحمد بن محمد رروا عنه بواسطة واحدة، نعم ما ورد من رواية عليّ عن أبيه عنه لا يوثق بعدم السقط فيه؛ لتكرر هذا في روايته عن الخامسة، وما ورد أيضاً من رواية الأصم عن أبي حزة الشهالي فالصحيح أنه أيضاً بواسطة، ولعلها الحلبي.

هـ الميثم بن واقد:

جزري وكتب جريري، خزري مصحفاً، لم يوثق صريحاً، وما ذكره ابن داود ففيه

(١) معجم طبقات المكثرين، غيث شبر، ص ١١٤، ت ٢٧٥.

(٢) الألف رجل، غيث شبر، ص ٣٢٦، ت ٥١٩.

توفهم منه حَفَظَهُ اللَّهُ سِيَّاًتِي بِيَانَهُ، وهو من الخامسة، وثقة السيد الخوئي قدست نفسه لوروده في التفسير.

ذكر السيد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي فيه بعد عدد من روى عنه، ومن روى عنهم قائلاً: «العله من السادسة». ولا أعرف كيف يستقيم هذا مع إنه من روى عن أبي عبد الله عَلَيْهِ الْكَلَمُ، وهذا ما أكدته النجاشي والشيخ حيث عداه من أصحابه عَلَيْهِ الْكَلَمُ، ولم يعرض عليه السيد البروجردي في تعداد من روى عنهم في كتابه، وهو من روى عنه السادسة، بل ومن يشك منهم أنهم من صغار الخامسة كيونس، ولم يرو عنه أحد من ثبت كونه من السابعة. والصحيح كونه من الخامسة، ولعله هو عم الواقدى الذى يروى عنه، والمولود سنة ٩٧هـ كما ذكر ابن سعد في طبقاته^(١)، نعم يشك في الاختلاف لاختلاف اللقب فصاحبنا جرجي، وعم الواقدى أسلمي.

وعلى كل تقدير يظهر من رواية أنه بقى إلى بعد (١٨٣هـ)، وأدرك الرضا عَلَيْهِ الْكَلَمُ^(٢).

قال النجاشي: «المهيم (هيثم) بن واقد الجزري، روى عن أبي عبد الله عَلَيْهِ الْكَلَمُ. له كتاب يرويه محمد بن سنان. أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا أبي قال: حدثنا محمد بن أبي القاسم قال: حدثنا أبو سميحة قال: حدثنا محمد بن سنان عنه بكتابه»^(٣).

وعده الشيخ الطوسي في أصحاب أبي عبد الله عَلَيْهِ الْكَلَمُ قائلاً: «المهيم بن واقد الجزري، مولى»^(٤). والموجود في كتاب ابن داود: «هيثم بن واقد الجزري ق (جش) ثقة»^(٥). ولم نجد في النجاشي هذا التوثيق في النسخ. وذكر التفريضي معقباً على ابن داود في النقد:

(١) طبقات ابن سعد، ابن سعد، ج ٥، ص ٤٠٨.

(٢) دلائل الإمامة، محمد بن جرير الطبرى، ص ٣٧٥، ح ٣٣٨.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٣٦، ت ١١٧١.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، أصحاب الصادق عَلَيْهِ الْكَلَمُ، ص ٣٢٠.

(٥) رجال ابن داود، ابن داود، ص ٢٠١.

«قال ابن داود: ق كش، ثقة. ولم أجده توثيقه في الرجال والكتشي وغيرهما»^(١).

ويظهر أن نسخة ابن داود التي عند التفريسي كانت تشير إلى التوثيق عند الكشي وليس عند النجاشي، وكثيراً ما يختلط رمز (جش) مع رمز (كش)، وعلى كل تقدير فإننا لم نجد فيها توثيقاً للهيثم بن واقد.

والصواب هو ما أشار إليه التستري؛ إذ قال: «وأما في نسخة كتاب ابن داود في هذا «ثقة» فكانت كلمة «ثقة» في عنوان «الهيثم بن محمد الشمالي» الذي عنون قبل هذا، الذي قد وثقه النجاشي فحرفت عن موضعها، لوقوع التحرير في نسخة كتابه كثيراً، وإنما فكيف ترك توثيق من وثقه النجاشي ووثق من لم يوثقه أحد؟»^(٢)

وصوابه بين، ولا أعرف كيف خفي على الأعلام كشف هذا التصحيح، بل قال السيد الخوئي قدست نفسه عقباً على ذكر ابن داود من التوثيق: «الهيثم بن واقد الجزري لم يتعرضه الكشي، وأما النجاشي فلم يذكر فيه التوثيق، ولعل نسخة ابن داود كانت مشتملة عليه، والله العالم»^(٣).

وثقة السيد الخوئي قدست نفسه لوروده في التفسير، وهو وارد أيضاً في الكامل، ولكنه ليس من شيوخ ابن قولويه المباضرين.

قال في القاموس: لا يبعد عامتيه، فروى صيد التهذيب خبراً «هيثم» هذا في طريقه في «حرمة الحمر الأهلية» وقال: أكثر رجاله عامة^(٤).

أقول: مضمون روایاته الأخرى لا يناسب هذا أبداً.

(١) نقد الرجال، التفريسي، ج ٥، ص ٥٧.

(٢) قاموس الرجال، التستري، ج ١٠، ص ٥٨٩.

(٣) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٢٠، ص ٣٥٦.

(٤) قاموس الرجال، التستري، ج ١٠، ص ٥٨٩.

هـ مُقْرَن:

لا يعرف من هو، وهناك من ذكر بهذا الاسم؛ الأول من ذكره عبد الله بن المغيرة قال: حدثنا مقرن عن جده ربيعة بن سميع عن أمير المؤمنين (عليه السلام)^(١)، وهناك أربعة ذكرهم الشيخ في رجاله في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) هم: مقرن بن عبد الرحمن، مولاهم كوفي؛ مقرن بن سويد بن نجيح الكوفي؛ مقرن بن صالح الهمداني، مولاهم كوفي؛ مقرن القيانيا، روى عنه أبو سعيد المكاري^(٢).

تحقيق الصدور:

السند ضعيف لا ريب، وجل رواته من الغلاة والضعفاء، فلا يقوى في إثبات صدور تلك المروية، وصفه المجلسي بالضعف^(٣).

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٨، في ترجمة ربيعة بن مسمع.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٩٤.

(٣) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣١٦.

٤٧٨ / ١٠. الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الرَّبَّانِيِّ بْنِ شَبِيبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي أَيُوبِ الْخَرَازِ^(١)، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرَ الْتَّابِعِيُّ: «يَا أَبَا حَمْرَةَ، يَخْرُجُ أَحَدُكُمْ فَرَاسِخٌ، فَيَطْلُبُ لِنَفْسِهِ دَلِيلًا، وَأَنْتَ بِطُرُقِ السَّمَاءِ أَجْهَلُ مِنْكَ بِطُرُقِ الْأَرْضِ، فَاطْلُبُ لِنَفْسِكَ دَلِيلًا»^(٢).

رجال السندي:

أما الحسين بن محمد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (١٧ هـ)^(٣)؛ ومعلى بن محمد فهو بصرى، مضطرب المذهب، من السابعة^(٤)؛ وعلى بن محمد هنا غريب لا يعرف من هو، وهو ثقة عند السيد الخوئي قدست نفسه وإن كان غير معروف؛ لوروده بين الرواين معلى وبكر في تفسير القمي مما يؤكّد اتحاده، وقد يبدو في النظر أن علي بن محمد هنا حشو وتصحيف عن زيادة معلى بن محمد الذي يصحف أحياناً إلى علي بن محمد، ولكن هذا مما لا يستقيم خصوصاً مع تكرر مثل هذا التسلسل في كتب مختلفة وفي مرات ثلاثة أو أربعة؛ وأما بكر بن صالح ضعيف، من السادسة على الصحيح^(٥)؛ وأما تفصيل الريان بن شبيب فهو خال المعتصم الثقة، وسيأتي تفصيل حاله؛ ويونس

(١) هكذا في «ب، بر، بس» والوافي؛ وفي «ألف، ج، ض، ف، بح»، والمطبوع: «الخرّاز»؛ وفي «و»: «الخرّاز»؛ وفي «بح»: «الحرّار»؛ وأيوب هذا هو أيوب بن الحرّ الجعفي. راجع: رجال النجاشي،

ص ١٣٠، الرقم ٢٥٦.

أقول: هكذا هو هامش طبعة دار الحديث، ولكنه توهم واضح كما نبيه في الشرح.

(٢) الوافي، ج ٢، ح ٥٢٩، ص ٨٧.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٥) ينظر: ج ٣، ح ٢٢٠، ص ٤٠.

هو ابن عبد الرحمن، الثقة المعروف^(١)؛ وأبي أيوب الخزاز شيخ يونس، وتلميذ أبي حزرة الشهالي، وهو إبراهيم الخزاز، الثقة المعروف^(٢)، ويظهر جلياً توهم المحققين في طبعة دار الحديث لنسانيتهم الكاذبة عند إدراجه الهاشمي فتكلموا عن أبيوب بن الحر الثقة الآخر، والذي لا محل له هنا من أصل، فليلاحظ؛ وأبو حزرة هو الشهالي ثابت بن دينار، الثقة المعروف^(٣).

ويبقى تفصيل الكلام في الريان.

٥ الريان بن شبيب

قال النجاشي: «ريان بن شبيب حال المعتصم، ثقة، سكن قم وروى عنه أهلها، وجع مسائل الصباح بن نصر الهندي للرضا عليه السلام. أخبرنا أبو العباس بن نوح، قال: حدثنا محمد بن أحمد الصفواني، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن محمد، قال: حدثنا يحيى بن زكريا المؤلوبي، قال: الريان بن شبيب»^(٤).

قيل: إنه خال المأمون، كما في إثبات الوصية للمسعودي، في قصة تزويع المأمون بنته من الجواد عليه السلام.

أقول: ولكن في مروج الذهب للمسعودي أن أم المعتصم يقال لها ماردة بنت شبيب^(٥).

ولكن في المقتضب خلط بين الريان بن الصلت، والريان بن شبيب؛ لتعارضاً هما واحد مكانهما وأجوائهما، ولشهرة ابن الصلت جرى ذلك التوهم، فقال: «أنشدني أبو سهل النوشجاني لأبيه مصعب بن وهب النوشجاني، وكان الذي باع ماردة أم المعتصم

(١) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٣٠.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٧٣، ص ٢٥٧؛ ج ٣، ح ٣٤٤، ص ٣٣٥.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٦٥، ت ٤٣٦.

(٥) مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، ج ٣، ص ٤٥٩.

من الرشید، فولدت له المعتصم، قال الشریف أبو الحسین: حدثني بذلك علی بن الريان بن الصلت، عن أبيه الريان خال المعتصم^(٦).

ويظهر من كتب تأریخیة عدیدة أنه أخو ماردة أم المعتصم الشهیرة، وبیقی عجیبی کیف توهם المجلسی الأول فی روضة المتقین حين جاء ذکرها فی روایة أخيها الريان؛ إذ قال: «أوصت ماردة لقوم نصاری فراشین بوصیة...» فقال بعد ذکر اسمها: أنه اسم امرأة نصرانیة^(٧)، ومن الواضح أن الريان بن شیبیب فی هذه الروایة يتحدث عن وصیة أخته، وما يؤکدہ بلا أدئنی شك تتممة الروایة حيث يقول: فقلت: إن أختي أوصت بوصیة لقوم نصاری...».

فلا أعلم کیف فات المجلسی الأول مثل هذا مع شهرة المرأة فی الكتب واشتھار قصصها مع الرشید، وحب الرشید لها، والأشعار التي بینها والقصص الكثیرة عنها، وشهرتها فی ما وصل إلينا من کتب التراث.

تحقيق الصدور:

الروایة ذات سند قاصر فی کثير من رجالاتها، نعم على مبانی السيد الخوئی قدست نفسه فیإن الضعف فقط فی بکر بن صالح، وقد وصفه المجلسی بالضعف^(٨).

(٦) مقتضب الأثر، أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَوَهْرِيِّ، ص ٤٨.

(٧) روضة المتقین، المجلسی الأول، ج ١١، ص ٧٣.

(٨) مرآة العقول، المجلسی: ج ٢، ص ٣٢٠.

١١ / ٤٧٩ . عَلَيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَيُوبَ بْنِ الْحَرَّ^(١)، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْكَاظِمِيِّ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوقِيَ خَيْرًا كَثِيرًا»^(٢) فَقَالَ^(٣): «طَاعَةُ اللَّهِ، وَمَعْرِفَةُ الْإِمَامِ»^(٤)^(٥).

رجال السندي:

السلسلة السنديّة من عليّ والعبيدي عن يونس من السلاسل السنديّ التي يوثق بها، ومرأ الكلام في مثلها مراراً^(٦)؛ وأيوب بن الحرنقة، من الخامسة، مرأ آنفاً^(٧)؛ وأما أبو بصير فهو يحيى بن القاسم، الثقة المعروفة، من الرابعة^(٨).

تحقيق الصدور:

سند الرواية قوي، نعم هناك إشكال مرأ التعرض له سابقاً في الملاقة بين يونس والعبيدي، وتم تجاوزه، وقد وصفه المجلسي بالصحة^(٩).

(١) في الكافي، ح ٢٤٦٢: «عن ابن مسكان» بدلاً «عن أبوبن الحرنقة».

(٢) البقرة (٢٢): ٢٦٩.

(٣) في المحسن، وتفسير العياشي، ح ٤٩٦: + «هي».

(٤) في الكافي، ح ٢٤٦٢، وتفسير العياشي، ح ٤٩٧: «قال: معرفة الإمام واجتناب الكبار التي أوجب الله عليها النار» بدلاً «فقال: طاعة الله ومعرفة الإمام».

(٥) الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبار، ح ٢٤٦٢؛ المحسن، ص ١٤٨، كتاب الصفو، ح ٦٠، بستنه عن أبي بصير؛ تفسير العياشي، ج ١، ح ٤٩٦، ص ١٥١ عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وح ٤٩٧، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ تفسير القرماني، ج ١، ص ٩٢، من دون الإسناد إلى المقصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٢، ح ٥٣٠، ص ٨٧.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٣٠.

(٧) ينظر: ج ٢، ص ٧٦٥، ح ٢٠٣.

(٨) ينظر: ج ٢، ح ٦١، ص ٣٢١.

(٩) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣٠٥.

٤٨٠/١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ اللهُ أَعْلَمُ: «هَلْ عَرَفْتَ إِمَامَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: إِي وَاللَّهِ، قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ مِنَ الْكُوفَةِ، فَقَالَ: «حَسْبُكِ إِذَا»^(١)^(٢).

رجال السنده:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر، الأشعري العطار، شيخ الكليني، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه، كثير الحديث، قمي، من الثامنة، توفي قربة راس المائة الثالثة^(٣)؛ وعبد الله بن محمد هو بنان، أخو أحمد بن محمد عيسى، من السابعة، وثقنا بروايته^(٤)؛ وعلى بن الحكم هو الثقة الكوفي، جليل القدر، معروف، من السادسة^(٥)؛ وأبأن هو أبأن بن عثيأن الأحرر، كوفي، سكن البصرة، عده الكشي من أهل الإجماع، ونقل ابن حجر عن ابن أبي عمر أنَّه كان أحفظ الناس للحديث، من الخامسة، قال ابن حجر أنه توفي على رأس المائتين، وال الصحيح أنه توفي قبل هذا بنحو عقدين^(٦)؛ وأما أبو بصير فهو يحيى الأسدي، الثقة المعروف، من الرابعة، توفي قربة (١٥٠هـ)^(٧).

تحقيق الصدور:

السنده يوثق به وفق ما تبنياه في شأن بنان بن محمد بن عيسى، وصفه المجلسي بالجهالة^(٨)؛ لمكان بنان، عبد الله بن محمد بن عيسى.

(١) قرأها المازندراني في شرحه: «إذن»، ثم قال: «وإذن، من حروف المكافأة والجواب، وإذا وقف عليه قيل: إذا، وهو كذلك في بعض النسخ».

(٢) الوافي، الفيض الكاشاني، ج٢، ح٥٣١، ص٨٨.

(٣) ينظر: ج١، ح١، ص٢٩.

(٤) ينظر: ج٢، ح٥٧، ص١٨١.

(٥) ينظر: ج٢، ص١٥٩، ح٥٧.

(٦) ينظر: ج٢، ص٤٥٨، ح١٠٠.

(٧) ينظر: ج٢، ص٢٠٨، ح٦١.

(٨) مرآة العقول، المجلسي: ج٢، ص٣٢١.

٤٨١ / ١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ
بْنِ يُونَسَ، عَنْ بُرَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا جَعْفَرَ اللَّهُ يَقُولُ^(١) فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:
«أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَخْيَيْنَا وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ» فَقَالَ: «مَيْتٌ^(٢) لَا
يَعْرِفُ شَيْئًا»، وَ«نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ»: «إِقَاماً يَوْمَ^(٣) بِهِ»، «كَمْ مَقْلُةٌ فِي
الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجِ مِنْهَا»^(٤) قَالَ^(٥): «الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْإِلَامَ»^(٦).

رجال السندي:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر، الأشعري العطار، القمي، شيخ الكليني، ثقة عين، شيخ
أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قربة راس المائة الثالثة^(٧)؛ وأحمد بن محمد مشترك بين
ثقتين، والأرجح كونه الأشعري الثقة، شيخ قم، من السابعة^(٨)، توفي بعد (٢٧٤ هـ)؛
ومحمد بن إسماعيل هو ابن بزيع الثقة، من السادسة^(٩)؛ ومنصور بن يونس واقفي، من

(١) أي يتكلّم.

(٢) في «بع»: «مَيْتٌ». وفي حاشية «بع» وحاشية ميرزا رفيعا: «مَيْتًا». وفي شرح صدر المتألهين، ج ٢، ص ٥٥٢: «قوله اللَّهُ يَقُولُ: مَيْتٌ، الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ النَّسْخَةُ: مَيْتًا، بِصُورَةِ النَّصْبِ؛ لِيَكُونَ عَلَى وَجْهِ
الْحَكَايَا، كَمَا فِي «نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ» وَكَذَا «كَمْ مَقْلُةٌ فِي الظُّلُمَاتِ»».

(٣) في الوافي والبحار وتفسير العياشي: «يَأْتِمَ».

(٤) الأنعام (٦): ١٢٢.

(٥) في البحار: - «لَيْسَ بِخَارِجِ مِنْهَا» قال.

(٦) تفسير العياشي، ج ١، ح ٨٩، ص ٣٧٥ - ٩٠، عن بريد العجل، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٣٢، ص ٨٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٠.

(٧) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٨) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٩) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٣.

الخامسة، من يوثق بنقله^(١)؛ وأما بريد فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة^(٢).

تحقيق الصدور:

السند مما يوجب وثاقة في صدور الرواية وكذا وصفه المجلسي بالموثق^(٣).

(١) ينظر: ج ٢، ص ٤٤٠، ح ٩٣.

(٢) ينظر: ج ٢، ص ٣٩٥، ح ٨٥.

(٣) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣٢١.

١٤/٤٨٢ . الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّبِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلَىِ بْنِ حَسَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدِيلِ، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرُ الْجَدِيلِ: دَخَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَدِيلِ^(١) عَلَىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْجَدِيلِ، فَقَالَ الْجَدِيلِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَلَا أَخْرُوكَ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مَنْ جَاءَ بِالْحُسْنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَمَنْ مِنْ فَرَزْ يَوْمَئِذٍ آمَنُونَ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيْئَةِ فَكُبَّتْ^(٢) وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هُنَّ شَمَرْزَرُونَ إِلَّا مَا كُنْثُمْ تَعْمَلُونَ»^(٣)? قَالَ: بَلْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَقَالَ: الْحُسْنَةُ مَعْرُوفَةُ^(٤) الْوَلَايَةِ وَحُبُّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، وَالسَّيْئَةُ: إِنْكَارُ الْوَلَايَةِ وَبَعْضُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، ثُمَّ قَرَأَ^(٥) عَلَيْهِ^(٦) هَذِهِ^(٧) الْآيَةَ^(٨).

(١) «الْجَدِيلِ»: نسبة إلى الجَدِيلَةِ، وهي حيٌّ من طَيِّبَةِ، وهو اسم امْهُمْ، وهي حَدِيلَة بنت بسيع بن عمرو، من حمير، إليها ينسبون. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٥٤ (جدل).

(٢) «فَكَبَّتْ»، من الكَبَّ، وهو إسقاط الشيء على وجهه. وصرعه، أي طرحة على الأرض. يقال: كَبَّهُ اللَّهُ لوجهه، أي صرعه، فأكَبَّ عَلَى وجهه. ويعني الإفعال للازم - كما هنا - من التواتر.

انظر: المفردات للراوي، ص ٦٩٥؛ الصحاح، ج ١، ص ٢٠٧ (كب).

(٣) النمل (٢٧): ٨٩ - ٩٠.

(٤) في «ف»: + «الإمام».

(٥) في «ف»: «تلا».

(٦) في «ف»: - «عليه». وفي حاشية «ف»: «له».

(٧) في «ب، ج، بح، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي: - «هذه».

(٨) المحسن، ص ١٥٠، كتاب الصفة، ح ٦٩؛ وتفسير فرات، ص ٣١٢، ح ٤١٨؛ وفضائل الشيعة، ص ٣٤، ح ٢٩؛ والأمالي للطوسى، ص ٤٩٣، المجلس ١٧، ح ٤٩، بحسبها عن أبي عبد الله الجليل، مع اختلاف يسيرة؛ وراجع: تفسير فرات، ص ١٣٩، ح ١٦٨ - ١٦٩؛ وتفسير القمي، ح ٢، ص ٧٧ و ١٣١؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٣٣، ص ٨٩؛ البحار، ج ٧، ح ٧٦، ص ٣٠٤.

رجال السنن:

أما الحسين بن محمد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (١٧٣٦هـ)^(١)؛ ومعلى بن محمد فهو البصري، مضطرب المذهب، من السابعة^(٢)، ومعلى ينقل عن شيخيه محمد بن أورمة و محمد بن عبد الله، وهما بين من يتوقف فيه فلا يقال بوثاقته وبين من لا يوثق بهن هو من الرواية، وإن كان لا يبعد أن يكون هناك قلب في الاسم، كما سيأتي تفصيل الكلام في العنوانين، وهما من يروي عن علي بن حسان ابن أخي عبد الرحمن، وهما ضعيفان، مر العجم عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، وأنه ضعيف، من الخامسة^(٣)، ويبقى تفصيل الكلام في ابن أخيه، وابن أورمة، وزميله المسمى محمد بن عبد الله.

٥ محمد بن أورمة:

قمي، قال فيه النجاشي: «أبو جعفر القمي، ذكره القميون وغمزوا عليه، ورموه بالغلو حتى دس عليه من يفتاك به، فوجده يصلی من أول الليل إلى آخره فتوقفوا عنه. وحکى جماعة من شيوخ القميين عن ابن الوليد أنه قال: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو، وكل (فكل) ما كان في كتبه مما وجد في كتاب الحسين بن سعيد وغيره فقل به، وما تفرد به فلا تعتمده، وقال بعض أصحابنا: إنه رأى توقيعاً من أبي الحسن الثالث عليه السلام إلى أهل قم في معنى محمد بن أورمة وبراءته مما قد ذُكر به، وكتبه صاحب، إلا كتاباً ينسب إليه، ترجمته تفسير الباطن، فإنه مخلط. كتبه: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الشهادات، كتاب الأيمان والندور، كتاب العتق والتديير، كتاب التجارات والإجرارات، كتاب المكاسب، كتاب الصيد والذبائح، كتاب المزار، كتاب حقوق المؤمن وفضله، كتاب الجنائز، كتاب الخمس، كتاب تفسير القرآن،

(١) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٣) ينظر: ج ٣، ص ٣٢١، ح ٣٤٠.

كتاب الرد على الغلاة، كتاب المثالب، كتاب المناقب، كتاب التجميل والمروة، كتاب الملائم، كتاب الدعاء، كتاب التقية، كتاب الوصايا، كتاب الفرائض، كتاب الزهد، كتاب الأشربة، كتاب ما نزل في القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام. أخبرنا الحسين بن محمد بن هديمة قال: حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثنا عبد الله بن الفضل بن هلال قال: حدثنا عبد الله بن الفضل بن هلال قال: حدثنا أحمد بن علي بن النعمان قال: حدثنا محمد بن أورمة بكتبه^(١).

وذكره الشيخ في فهرسه قائلاً: «له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد، وفي رواياته تخليط، أخبرنا بجميعها - إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو - ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عنه. وقال أبو جعفر ابن بابويه: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو، فكلما كان في كتبه مما يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره، فإنه معتمد عليه ويفتي به، وكلما تفرد به لم يجز العمل عليه ولا يعتمد»^(٢).

وعده الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام ووصفه بالقمي^(٣). ثم ذكره فيمن لم يرو عنهم عليه السلام واصفاً إياه بالضعف^(٤).

وعن كتاب ابن الغضائري: «أبو جعفر القمي اتهمه القميون بالغلو، وحديثه نقى لا فساد فيه، وما رأيت شيئاً ينسب إليه تضطرب فيه النفس، إلا أوراقاً في تفسير الباطن، وما يليق بحديثه، وأظنهما موضوعة عليه، ورأيت كتاباً خرج من أبي الحسن علي بن محمد عليه السلام إلى القميين في براته مما قدف به، (وحسن عقيدته وقرب منزلته، وقد حدثني الحسن بن محمد بن بندار القمي عليه السلام قال سمعت مشائخه يقولون: إن محمد بن أورمة لما طعن عليه بالغلو (انفقت) الأشاعرة ليقتلوه، فوجدوه يصلي الليل من أوله

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٢٩، ت ٨٩١.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ٢٢٠، ت ٦٢٠.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٦٧، ت ٥٤٣٦.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٤٤٨، ت ٦٣٦٢.

إلى آخره، ليالي عديدة، فتوقفوا عن اعتقادهم^(١).

و هنا أمور:

الأول: أن النجاشي قال: «و حكى جماعة من شيوخ القميين عن ابن الوليد أنه قال: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو، وكل (فكل) ما كان في كتبه مما يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فقل به، وما تفرد به فلا تعتمد»، في قبال ما نقله الشيخ؛ إذ قال: «وقال أبو جعفر ابن بابويه: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو، فكلما كان في كتبه مما يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره، فإنه معتمد عليه ويفتي به، وكلما تفرد به لم يجز العمل عليه ولا يعتمد».

ويظهر أن الشيخ قد نقل عن فهرس الصدوق رحمه الله، والنحاشي نقل عن كتاب ابن الوليد رحمه الله، والأصل فيها ذكره الصدوق راجع إلى ابن الوليد كما هو المعروف عنه من تبعه لأستاذة ابن الوليد، وعدم الخروج عن دائرته في التوثيق والتضعيف.

الثاني: أن ما نقله النجاشي يظهر تطابقاً مع ما أوردته في كتاب ابن الغضائري من رؤية ابن الغضائري لكتاب الإمام الطباطبائي في براءته من التهمة.

الثالث: محصل الحال في الرجل، أن النجاشي لم يذكر إلا ما نقله الأصحاب عنه ولم يتبرع برأيه في الرجل، بل نقل الرأيين في الرجل، وأما الشيخ فقد نقل عنه رأي الصدوق وابن الوليد من القميين في الرجل وتبعهم بحسب الظاهر في رجاله وضعيته، ولم يتطرق مطلقاً القضية محاولتهم الفتوك وكونه من يقضي الليل بالصلاوة. وفي كتاب ابن الغضائري يمكن أن يستظهر التوثيق من عباراته.

ولكن تبع سلسلة السنديّة توجب الريبة في قبول الرجل حيث محتوشة الضعفاء، فيكثر عنه المعلم البصري وسهل، ويكثر هو عن علي بن حسان وعمه، ومن الصعب إيجاد سند خالص رجاله من تهمة الغلو والضعف في أسناد ابن أورمة، ولذا فالتوّرّف

(١) رجال الغضائري، أحد بن الحسين الغضائري، ص ٩٤، ت ١٣٣.

فيه هو محل الركب.

٤ محمد بن عبد الله:

ولا يعرف من محمد بن عبد الله الذي يروي عنه المعلى بن محمد، ويروي هو عن علي بن حسان ولا قرينة في البين على تحقيق المراد منه، نعم لا يبعد أن يكون الاسم مقلوباً، وأن الصحيح أنه عبد الله بن محمد، وليس محمد بن عبد الله، فهو من يروي عن علي بن حسان مكرراً^(١)، وهو عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي الثقة؛ بدلالة ما رواه في التوحيد والتهذيب^(٢).

وقد ذكره النجاشي تحت عنوان عبد الله بن أبي عبد الله، فقال: «عبد الله بن أبي عبد الله محمد بن خالد بن عمر الطيالسي، أبو العباس التميمي، رجل من أصحابنا، ثقة سليم الجنبة، وكذلك أخوه أبو محمد الحسن. ولعبد الله كتاب نوادر، أخبرنا عدّة من أصحابنا، عن الزراري، عن محمد بن جعفر، عنه بكتابه، ونسخة أخرى نوادر صغيرة رواه أبو الحسين النصيبي أخبرناها بقراءة أحد بن الحسين، قال: حدثنا علي بن محمد بن الزبير، عنه. ونسخة أخرى صغيرة، أخبرنا بها الحسين بن عبد الله، عن جعفر بن محمد، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه، عن عبد الله»^(٣).

وعده الشيخ في رجاله من أصحاب العسكري عليه السلام، قائلاً: «عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي: كوفي»^(٤). وقال الكشي: «قال أبو عمرو: سألت أبا النصر محمد بن مسعود عن جميع هؤلاء؟»^(٥) وكان عدّة منهم: عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي،

(١) التهذيب، الطوسي، ج٣، ح٢٣١، ص٧١.

(٢) التوحيد، الصدوق، ص٤٥٧، ح١٨؛ التهذيب، الطوسي، ج٣، ح٢٣٠، ص٧١.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢١٩، ت٥٧٢.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص٤٠٠، ت٥٨٦٦.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح١٠١٤، ص٨١٢.

فقال: «وأما عبد الله بن محمد بن خالد الطيالي فما علمته إلا خيرا ثقة»^(١).
٥ علي بن حسان (الهاشمي):

وهو علي بن حسان بن كثير الهاشمي، مولى بني هاشم، بدلالة روایته عن عمه عبد الرحمن، وما يرد في الأسناد من روایة علي بن حسان الموصوف بالواسطي - وهو ثقة - عن عمه عبد الرحمن بن كثير فهو تحريف، والصحيح فيه حذف الواسطي. وهو ضعيف جداً، ذكره في الغلة كما عن النجاشي، غال، ضعيف، كما عن ابن الغضائري، كذاب وافق كما عن ابن فضال، وهو من السادسة.

قال فيه النجاشي: «علي بن حسان بن كثير الهاشمي، مولى عباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، ضعيف جداً، ذكره بعض أصحابنا في الغلة، فاسد الاعتقاد، له كتاب تفسير الباطن، تخليط كله»^(٢).

وأما ابن فضال فقد روى الكشي عن شيخه محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن علي بن فضال عن علي بن حسان؟ قال: عن أيها سألت؟ أما الواسطي: فهو ثقة، وأما الذي عندنا: يروي عن عمه عبد الرحمن بن كثير، فهو كذاب، وهو وافقني أيضاً لم يدرك أبا الحسن موسى الطباطبائي^(٣).

الشيخ الطوسي في فهرسته: «علي بن حسان الهاشمي، مولى لهم. له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار والحسن ابن متيل جميعاً، عن الحسن بن علي الكوفي، عنه، عن عمه عبد الرحمن بن كثير»^(٤).

وفي الكتاب المنسوب لابن الغضائري: «علي بن حسان بن كثير، مولى أبي جعفر الباقر الطباطبائي، أبو الحسن. روى عن عمّه عبد الرحمن. غال، ضعيف.رأيت له كتاباً سماه

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨١٢.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٥١، ت ٦٦٠.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٤٨، ح ٨٥١.

(٤) الفهرست، الطوسي، ص ٤٢٧، ت ١٦٣.

تفسير الباطن لا يَتَعَلَّقُ من الإسلام بِسَبَبِهِ. ولا يَرُوِي إِلَّا عن عَمِّهِ^(١).

تحقيق الصدور:

السند ضعيف مليء بالضعفاء، وكذا وصفه المجلسي بالضعف^(٢).

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٧٧، ت ٨٨.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٢٢.

٨ - بَابُ فَرْضِ طَاعَةِ الْأَئِمَّةِ

١/٤٨٣ . عَلَيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادَ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَارَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْكَاظِمِيِّ، قَالَ^(١): «فِزْرَوَةُ الْأَمْرِ»^(٢) وَسَنَامَةُ^(٣) وَمُفْتَاحُهُ وَبَابُ الْأَشْيَاءِ^(٤) وَرِضاً الرَّحْمَنِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الطَّاعَةُ لِلْإِلَمَامِ^(٥) بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ». ثُمَّ قَالَ^(٦): «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: (مَنْ يُطِيعُ الرَّسُولَ فَقَدْ أطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّ فَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ عَلَيْهِمْ حَفِظَاتٌ)^(٧)».

(١) في «ف»: + «سمعته يقول».

(٢) «فِزْرَوَةُ الْأَمْرِ» و«ذُرْوَتَه»: أعلى. والجمع: ذُرَى. انظر: الصاحب، ج ٦، ص ٢٣٤٥ (ذرور).

(٣) «الستان»: واحد أنسنة البعير والناقة، بمعنى أعلى ظهرها، وستان كل شيء أعلى وأعلاه وما ارتفع منه.

انظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٠٦ (ستان).

(٤) في تفسير العياشي: «الأنبياء».

(٥) في الأimali: «طاعة الإمام».

(٦) في الكافي، ج ١٤٩٤: - «ثُمَّ قال».

(٧) النساء (٤): ٨٠.

(٨) الكافي، كتاب الإثبات والكفر، باب دعائم الإسلام، ضمن الحديث الطويل ١٤٩٤، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه وعبد الله بن الصلت جبيعاً، عن حماد بن عيسى؛ الأimali للمفید، ص ٦٨، المجلس ٨، ح ٤ بسنده عن الكليني؛ المحسن، ص ٢٨٦؛ كتاب مصابيح الظلم، ضمن الحديث الطويل ٤٣٠، ح ١، ص ٢٥٩، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرار، عن أبي عبد الله الکاظم؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٥٩، صدر ح ٢٠٢، عن زرار؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٣٤، ص ٩٠؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٩، ح ٢٩٨؛ البحار، ج ٦٨، ح ١٠، ص ٣٣٢.

رجال السندي:

علي بن إبراهيم صاحب التفسير، أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، من الثامنة، بقي إلى (٣٠٧هـ)^(١)؛ وإبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، موثوق به عند الجميع، من السابعة^(٢)؛ وحماد بن عيسى أبو محمد، كوفي سكن البصرة، غريق الجحفة، ثقة في الحديث صدوق، معروف من الخامسة، عمر حتى توفي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ)^(٣)؛ وحرiz بن عبد الله السجستاني أبو محمد الأزدي، كوفي، كان يتجر إلى سجستان، ثقة من الخامسة^(٤)، وستتكرر هذه السلسلة السنديّة كثيراً في كتاب الكافي، فهي من السلاسل المعهودة؛ وزراره هو ابن أعين الشيباني، الثقة المعروفة، غني عن التعريف، توفي في (١٤٨هـ)، من الرابعة^(٥).

تحقيق الصدور:

السندي ما يوجب الوثوق بالصدور، وقال المجلسي: حسن^(٦).

(١) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ٦٣١.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ٦٣١.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٣٨.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٢٩٨.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٣١٣، ص ٨٥.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٢٣.

٤٨٤ / ٢. **الحسين بن محمد الأشعري**، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبي بن عثمان، عن أبي الصباح، قال: أشهدُ أبا سمعتَ أبا عبد الله عليه السلام يقول: «أشهدُ أنَّ علياً إمام قرَض الله طاعته، وأنَّ الحسن إمام قرَض الله طاعته، وأنَّ الحسين إمام قرَض الله طاعته، وأنَّ علياً إمام قرَض الله طاعته، وأنَّ الحسين إمام قرَض الله طاعته، وأنَّ محمد بن علي إمام قرَض الله طاعته»^(١).

رجال السنن:

الحسين بن محمد الأشعري هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاوته إلى (١٧٣٦هـ)^(٢)؛ ومعلٰى بن محمد البصري ضعيف، نعم وثقة السيد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، من السابعة^(٣)؛ والحسن بن علي الوشاء وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خير، كوفي، من السادسة^(٤)؛ وأبيان هو أبوابان بن عثمان الأحرم، من أصحاب الإجماع، من الخامسة، قال ابن حجر أنه توفي على رأس المائتين، وال الصحيح أنه توفي قبل هذا ب نحو عقدين^(٥)، ويبقى الكلام في أبي الصباح وهو:

• إبراهيم بن نعيم:

أبو الصباح الكتاني، عبدي من عبد القيس، نسب إلى كنانة؛ لأنَّه نزل عندهم، كوفي، وثقة العلماء، ولعلها استندوا لرواية الميزان، وثقة ابن فضال، ذكره السيد البروجردي قدست نفسه في الكتب من طبقات الكافي وقال: «كأنه من الرابعة»، والظاهر كونه من

(١) الواقي، الفيض الكاشاني، ج ٢، ح ٧٥٣، ص ٩١.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ٢١٩.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ١٠٠، ص ٤٥٨.

الرابعة من عمر فأدركته السادسة.

ذكره النجاشي وقال: «إبراهيم بن نعيم العبدلي، أبو الصباح الكناني، نزل فيهم فنسب إليهم، كان أبو عبد الله عليهما السلام يسميه الميزان؛ لثقته، ذكره أبو العباس في الرجال، رأى أبي جعفر، وروى عن أبي إبراهيم عليهما السلام. له كتاب يرويه عنه جماعة، أخبرنا محمد بن علي، قال: حدثنا علي بن حاتم عن محمد بن أحمد بن ثابت القسيسي، قال: حدثنا محمد بن بكير والحسن بن محمد بن سعيدة، عن صفوان، عنه به»^(١).

أقوال: يلاحظ أن النجاشي ذكر رؤيته لأبي جعفر عليهما السلام ولم يذكر روايته عنه، في حين ذكر روايته عن أبي إبراهيم عليهما السلام، ولكن الأسناد تشير إلى روايته عن أبي جعفر عليهما السلام وبقائه إلى وقت أبي إبراهيم عليهما السلام، فلو كان التعبير أنه روى عن أبي جعفر عليهما السلام ورأى أبي إبراهيم عليهما السلام، لكان موافقاً لما في الأسناد، ولعل هناك تصحيحاً أو توهماً بين كلمة (رأى) و(روى) بقلبهما.

وكيفما كان فالجملة تشير إلى كونه من الرابعة أو من صغارها وأنه من أدركه السادسة، وهو المافق أيضاً للأسناد، ومنه يتضح خلافنا للسيد البروجردي قدست نفسه.

ويذكر أن ابن داود ذكر في رجاله أنه توفي بعد سنة (١٧٠ هـ) وله سبعين ونيف^(٢)، ويظهر أنه تصحيف تسعين ونيف كما يحصل أن يقع مراراً مثل هذا التصحيف، والذي يشير إلى وقوعه هنا أسناده التي تظهر تعمير الرجل، وأنهم لم يكونوا يذكرون الأعمار إلا لنكتة كالتعمير ونحوه، مع سهولة تصحيف سبعين بتسعين وتكرر ذلك.

أما الشيخ في الفهرست فقال: «أبو صباح الكناني، قال ابن عقدة: اسمه إبراهيم بن نعيم. له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسمااعيل بن بزيز والحسن بن علي بن فضال، عن محمد بن الفضيل عنه.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٩، ت ٢٤.

(٢) رجال ابن داود، ابن داود، ص ٣٤، ت ٤٢.

ورواه صفوان بن يحيى عنه^(١).

أقول: يلاحظ أن النجاشي والشيخ نقلَا ذكر الرجل في كتاب ابن عقدة، في حين أن الشيخ قد ذكر ما استله من فهرست ابن الوليد في سنته إليه، وذكر أيضاً ما كان اعتمدته النجاشي في الطريق بواسطة صفوان، ومنه يعلم أن الرجل من روت عن الخامس كابن فضيل - الذي هو الأزدي كما ذكر السيد الأستاذ دامت بركاته في حضر درسه، وإن كان السيد البروجردي قد ذكر في محمد بن الفضيل أنه من السادسة، وهو أيضاً محل نظر تطرقنا إليه في الطبقات الصغير - والسادسة كصفوان، وهو أيضاً يؤيد ما ذهبنا إليه في طبقة الرجل.

وذكره الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام فقال: «إبراهيم بن نعيم العبدى الكنانى، يكنى أباً الصباح، كان يسمى الميزان من ثقته، له أصل رواه محمد بن إسماويل بن بزيع، ومحمد بن الفضيل، وأبو محمد صفوان بن يحيى بیاع الساپرى الكوفي عنه، وروى عنه غير الأصول عثمان بن عيسى، وعلي بن الحسن بن رياط، ومحمد بن إسحاق الخزار، وظريف بن ناصح وغيرهم، ومن روى عنه أبو الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام صابر، ومنصور بن حازم، وابن أبي يغفور»^(٢).

وكرر ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام: «إبراهيم بن نعيم العبدى، أبو الصباح الكنانى، من عبد القيس، ونسب إلى بني كنانة؛ لأنه نزل فيهم»^(٣)، ولم يذكره في أصحاب الكاظم عليه السلام، مما يؤيد كونه ليس من رواهاته عليه السلام وإن كان قد لحقه، ويؤيد وجود الخلط في عبارة النجاشي بين (رأى) و(روى).

وذكر الكشى ما روي فيه تحت عنوان «ما روي في أبي الصباح الكنانى، إبراهيم بن نعيم» روايات:

(١) الفهرست، الطوسي، ص ٢٧١، ت ٢٧١، ٨٤٠.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٢٣، ت ١٢٣٠، ١٢٣٠.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٥٦، ت ١٥٦، ١٧٢٩.

الأولى: محمد بن مسعود، قال: حدثني علي بن محمد، قال: حدثني أحمد بن محمد، عن الوشاء، عن بعض أصحابنا، قال: قال أبو عبد الله عليهما السلام لأبي الصباح الكناني: أنت ميزان! فقال له: جعلت فداك، إن الميزان ربها كان فيه عين، قال: أنت ميزان ليس فيه عين^(١).

أقول: سند الرواية قاصر؛ لأن علي بن محمد هو ابن فيروزان، وهو لم يذكر بتوثيق صريح، فضلاً عن الإرسال بعد الوشاء، وعين الميزان في هذا محل زيادة، وليس ميله الذي في الوسط.

ومنه يظهر إمكان القدر في توثيق النجاشي والشيخ كون توثيقهما مدركاً أو على الأقل احتمال كونه كذلك بصورة معتد بها، فينتقل حالة توثيقهما إلى المدرك، وهو غير ناهض بنفسه، ولكن الذي یهون الخطب أن الرجل الخبير والسابق لها (ابن فضال) كان ذكر وثاقة الرجل.

الثانية: «بهذا الأسناد (أي سند الرواية السابقة)، عن علي بن الحكم، عن أبيان بن عثمان، عن بريد العجي، قال: كنت أنا وأبو الصباح الكناني عند أبي عبد الله عليهما السلام، فقال: كان أصحاب أبي والله خيرا منكم، كان أصحاب أبي ورقا لا شوك فيه، وأنتم اليوم شوك لا ورق فيه، فقال أبو الصباح الكناني: جعلت فداك فتحن أصحاب أبيك، قال: كتنتم يومئذ خيرا منكم اليوم»^(٢).

قال السيد الخوئي قدست نفسه أن هذه الرواية مضافا إلى ضعف سندها فإنها غير قابلة للتصديق^(٣).

ولكنها في مقام بيان اختلاف الحال والحضر على الحسنـي، وهي قابلة للتصديق فيما أرى.

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٦٥٤، ص ٦٣٩.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٦٥٥، ص ٦٤٠.

(٣) معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٢٨٩.

الثالثة: «محمد بن مسعود، قال: كتب إلى الشاذان، قال: حدثنا الفضل، قال حدثني علي بن الحكم وغيره، عن أبي الصباح الكناني، قال: جاءني سدير، فقال لي: إن زيداً تبرأ منك، قال: فأخذت على ثيابي، قال: وكان أبو الصباح رجلاً ضارياً، قال: فأتيته فدخلت عليه وسلمت عليه، فقلت له: يا أبو الحسين بلغني أنك قلت الأئمة أربعة، ثلاثة مضوا، والرابع هو القائم. قال زيد: هكذا قلت. قال: فقلت لزيد: هل تذكر قولك لي بالمدينة في حياة أبي جعفر عليه السلام وأنت تقول: أن الله تعالى قضى في كتابه أنه: «من قُتِلَ مظلوماً فَقَدْ جَعَلَنَا لَوْلَيْهِ سُلْطَانًا» وإنما الأئمة ولادة الدم وأهل الباب، وهذا أبو جعفر الإمام، فإن حدث به حدث فإن فيما خلفا. وقال: كان يسمع مني خطب أمير المؤمنين عليه السلام وأنا أقول: فلا تعلموهم فهم أعلم منكم، فقال لي: أما تذكر هذا القول؟ فقلت: بلى فإن منكم من هو كذلك. قال: ثم خرجت من عنده فتهيات وهيات راحلة ومضيت إلى أبي عبد الله عليه السلام ودخلت عليه، وقصصت عليه ما جرى بيني وبين زيد.

قال: أرأيت لو أن الله تعالى ابتل زيداً فخرج منا سيفان آخران بأي شيء يعرف أي السيف سيف الحق؟ والله ما هو كما قال، لthen خرج ليقتلن، قال: فرجعت فاتهيت إلى القادسية فاستقبلني الخبر بقتله عليه السلام»^(١).

أقول: سند هذا الخبر صحيح، فإن الكشي ذكر بعده أن عليًّا بن محمد بن قبية الذي وثقناه في موضع سابق رواه عن أبي محمد الفضل بن شاذان عن علي بن الحكم أيضاً، لكن متن الرواية مضطرب، ولربما كانت بعض الجمل بصيغة الاستفهام وليس الإخبار، وعلى كل تقدير فالمعنى المضطرب لا يجعل مجالاً للثوثق بتصدورها بهذه الصيغة وإن صحت السند.

ثم ذكر الكشي عن شيخه محمد بن مسعود، قال: قال علي بن الحسن: أبو الصباح الكناني ثقة، وكان كوفياً، وإنما سمي الكناني؛ لأن منزله في كنانة فعرف به، وكان عبداً. وعلى بن الحسن بن فضال هو خريت الرجال، ووارث أبيه الذي يُعد الرجال

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج٢، ح٦٥٦، ص٦٣٩.

الأول، في هذه الصنعة.

وعدّ المفید في رسالته العددیة أبا الصباح الکنائی، من الفقهاء الأعلام والرؤساء
المأخذوذ عنهم الحلال والحرام الذين لا مطعن عليهم، ولا طريق لذم واحد منهم.

تحقيق الصدور:

السند ضعیف بالمعلی بن محمد، وهو صحیح وفق مبنی السيد الخوئی قدست نفسمه
لتوثیقه معلی، وقال المجلسی: ضعیف^(۱).

(۱) مرآۃ العقول، المجلسی: ج ۲، ص ۳۲۴.

٤٨٥ .٣. وَهِذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ مُعَلَّبِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَنِ بْنِ عَلَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ بَشِيرِ الْعَطَّارِ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدِ اللَّهِ الْعَلِيِّ يَقُولُ: «نَحْنُ قَوْمٌ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتْنَا، وَأَنْتُمْ^(١) تَأْمُونُ بِمَنْ لَا يُعْدُرُ النَّاسُ بِجَهَاهَتِهِ»^(٢).

رجال السنن:

يقصد بهذا الإسناد الحسين بن محمد الأشعري، وهو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاوته إلى (٣١٧هـ)^(٣); ومعلى بن محمد البصري ضعيف على المشهور، وثقة السيد الخوئي قدست نفسه لورود اسمه في التفسير، من السابعة^(٤)؛ والحسن بن علي هو الوشاء، وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفية، خير، كوفي من السادسة^(٥); وحماد بن عثمان هو الفزارى الثقة، من أصحاب الإجماع^(٦).

وأما بشير العطار فيمكن القول بالتحاده مع بشير الدهان بناءً على القول بعدم التصحيف في رواية المحسن، أو على القول بتصحيف العطار هنا وأن الصحيح فيه هو الدهان وليس العطار.

وقد يقال أيضاً بالتحاده مع بشير الكناسى باعتبار رواية الكليني عين هذه الرواية في

(١) في «ج، بف»: + «قوم».

(٢) المحسن، ص ١٥٣، ح ٧٨٧، بسنده عن بشير الدهان، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه، مع اختلاف يسir وزيادة؛ الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٣، ص ٤٨، بسنده عن بشير الكناسى، مع اختلاف يسir وزيادة في أوله وأخره؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ١٩، ص ٤٨، عن بشير الدهان، مع اختلاف يسir وزиادة؛ الواقي، ج ٢، ح ٨٥٣، ص ٩١.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٢٥، ص ٢٢٨.

الروضة بإيدال الكناسي محل العطار^(١).

وعلى تحقق الفرضين أعلاه فيقال حينئذ باتحاد العناوين الثلاثة (العطار، الدهان، الكناسي).

وعلى فرض تتحققه فيبقى طريق التحقق من وثاقة العطار محسوباً بالمبني المهجور من قبل السيد الخوئي قدست نفسه في توثيق كل رواة كامل الزيارة باعتبار رواية بشير الدهان هناك، وأما رواية صفوان وابن أبي عمير عنه فهي أيضاً محل كلام؛ إذ تفرد السندي، وتفرد الرواية التي أوردها الصفار^(٢)، والصدوق^(٣) عن صفوان، مما يوجب الريبة في اعتقاد التسلسل السندي خصوصاً أن صفوان من يروي عن بشير بواسطة ابنه (محمد بن بشير)^(٤)، وأنه لم يرو من السادسة عنه خلاً محمد بن سنان، وهو من لا تؤمن أسناده، وأن الرجل روى عنه أساتذة صفوان كثعلبة بن ميمون، ومنصور بن يونس، وأضرا بهم من الخامسة. وقد مر الكلام فيه^(٥).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف على المشهور»^(٦)، ومع أن السندي ضعيف إلى بشير إلا أن تحقق الوثيق في إسناد الرواية إليه لا غبار عليه، فقد رویت بأسناد أخرى صحيحة إليه، مما يعني عن الطريق إليه في هذا المورد، ويبقى إثبات الصدور متوقفاً على الحكم بوثيقة بشير أو الوثيق بإخباره، وهو غير بعيد مع مثل هذا النص.

(١) الكافي، ج ٨، ح ١٢٣، ص ١٤٦.

(٢) بصائر الدرجات، ص ٣٢٥

(٣) ينظر: الخصال، ص ٦٤٥، ح ٢٨.

(٤) الخصال، ص ٦٤٧ قال: حدثنا أبي هيثم، ومحمد بن الحسن، وأحد بن محمد بن يحيى

العطار ~~بفتحه~~، قالوا: حدثنا سعد بن عبد الله، عن سندي بن محمد الباز، عن صفوان بن يحيى

قال: حدثني محمد بن بشير، عن أبيه بشير الدهان.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٥١، ص ١٦١.

(٦) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣٢٤.

٤/٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^(١)، عَنِ الْحُسَينِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَادَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَينِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْعَلِيِّ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»^(٢). قَالَ: «الطَّاغِيَةُ الْمُفْرُوضَةُ»^(٣).

رجال السندا:

أما محمد بن يحيى فهو أبو جعفر الأشعري العطار، الثقة العين، القمي، توفي قرابة (٣٠٠ هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد هو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، كبير قم، ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤ هـ)^(٤)، وليس أحمد البرقي بقرينة التوسط بين العطار والحسين بن سعيد؛ أما الحسين بن سعيد فهو الأهزوي، الثقة، من صغار السادسة، توفي قرابة (٤٠٢ هـ)^(٥)؛ وحامد بن عيسى أبو محمد، كوفي، سكن البصرة، غريق الجحفة، ثقة في الحديث صدوق، معروف من الخامسة، عمر حتى توفي مع

(١) في «بس»: -«بن محمد».

(٢) النساء (٤): ٥٤.

(٣) بصائر الدرجات، ص ٥٥، ح ٢، عن أحمد بن محمد... عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٥٢٩، ح ١٣، بسنده عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي بصائر الدرجات، ص ٥٢٩، ح ١٤، بسنده آخر مثله؛ وفي السكافى، كتاب الحجة، باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة الأمر... ح ٤٣١؛ وبصائر الدرجات، ص ٥٥ - ٥٦، ح ١٧؛ وتفسير العياشى، ج ١، ص ١٤٠؛ وتفسير العياشى، ج ١، ح ١٦٠، ص ٢٤٨، بسنده آخر عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف يسير، وزيادة في آخره، وفي تفسير العياشى، ج ١، ح ١٥٩، ص ٢٤٨، عن أبي خالد الكابلى، عن أبي جعفر عليه السلام. راجع: بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٤٦؛ وعيون الأخبار، ج ١، ح ١، ص ٣١٢؛ الواقى، ج ٢، ح ٦٥٣، ص ٩١.

(٤) مز الكلام فيها في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٥) ينظر ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

ال السادسة سنة (٢٠٩ هـ)^(١)؛ والحسين بن مختار القلاطي بجلي، مولى، من الخامسة، يمكن قبول روايته في حال كان المتن مساعداً لذلك، ولم يكن من معارض^(٢). وقد أرسل الحسين بن مختار الرواية عن بعض أصحابنا.

تحقيق الصدور:

الرواية مرسلة كما وصفها المجلسي^(٣)، فكما يظهر في هذا المورد أنها رویت بهذا السند عن بعض الأصحاب عن الباقر عليه السلام، لكنها رویت في المصادر بعین السند إلا أنها كانت عن الحسين بن مختار عن أبي بصير عن أبي جعفر عليهما السلام، فيعلم منه أن أبي بصير هو من الواسطة المرسلة، وعلى كل تقدير فقد رواها الصفار بستن معتبر آخر عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمیر عن أبي جعفر عليهما السلام، وهو هنا لا بد أن يكون الجواد عليه السلام، بينما في رواية الحسين بن مختار هو الباقر عليهما السلام واتحاد الكنية بين الإمامين واتحاد نص الرواية ينجم عنه شك في كون رواية ابن أبي عمیر مرسلة عن الباقر عليهما السلام، وليس هي عن الجواد عليه السلام. وعلى كل تقدير فإن هذا المضمون ورد في روايات أخرى، فقد روى الكليني بعین السند عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن الخلبي عن الأ Howell عن حمران بن أعين عن أبي عبد الله عليهما السلام ما يقاربه مما يوجب الوثوق بالصدور.

(١) ينظر ج ٢، ص ١٣٨، ح ٤٩.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي: ج ٢، ص ٣٢٥.

٤٨٧ / ٥. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَاحَيْنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حُمَّادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ، عَنْ أَبِي خَالِدِ الْقَهَاطِ، عَنْ أَبِي الْحُسَنِ الْعَطَّارِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «أَشْرِكَ^(١) بَيْنَ الْأَوْصِيَاءِ وَالرُّسُلِ فِي الطَّاعَةِ»^(٢)^(٣).

رجال السندي:

العدة هم مجموعة من مشايخ الكليني، والوثوق حاصل بإخبارهم بما يفوق خبر الثقة^(٤)؛ وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين من السابعة: الأشعري والبرقي، والأرجح كونه الأشعري^(٥)؛ ومحمد بن سنان الروي الكوفي المعروف، ثقة، ولكن لا يعتمد على روایته؛ لعدم الاطمئنان بأسناده، وهو من السادسة، توفي سنة (٢٢٠ هـ)، مرّ تفصيل الكلام في شأنه^(٦)، وبقى الكلام في أبي خالد القهاط وأبي الحسن العطار.

٥ أبو خالد القهاط:

اسمه يزيد كما يظهر من النجاشي وحمدوه، بينما يشير ما في فهرست الشيخ أن ابن عقدة ذكر أن اسمه كنكر، وليس من القوي الافتراق، خاصة أن المذكور في فهرست الشيخ ورجال النجاشي من نفس الطبقة من يروي عنه صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان، وأن الذي في الأسناد من يروي عنه محمد بن سنان وصفوان بن يحيى أيضاً. وكان ذكر الشيخ في رجاله أبا خالد القهاط مرات عدّة، وأطلق اسم خالد بن يزيد

(١) «أشرك»: يحمل الأمر والتكلم والماضي المجهول أو المعلوم. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٨٣؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٢٥.

(٢) في «ب»: «بالطاعة». وفي حاشية ميرزا رفيعاً: «أشرك بين الرسل والأوصياء في الطاعة».

(٣) الواقي، الفيض الكاشاني، ج ٢، ح ١٥٤، ص ٩٣.

(٤) مر الكلام فيها في ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٥) مر الكلام فيه في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٦) مر الكلام في ج ١، ح ٧، ص ٠٧١.

على أحدها ونكر على آخر، فالمتحصل أن أبو خالد القهاط ربيأ يكون اسمه يزيد وهو الأرجح، وربما يكون نكر أبو خالد.

أما ما ذكره ابن شهرآشوب حين قال: «أبو خالد القهاط، واسميه يزيد بن ثعلبة بن ميمون»^(١)، فهذا تصحيف أو وهم ناشئ من الأخذ من كتاب الكشي، فإنه في نهاية ترجمة أبي خالد القهاط سرد الكشي عن حدوه أن اسم أبي خالد القهاط يزيد ثم بعدها جاءت ترجمة ثعلبة بن ميمون. بالشكل التالي «وعن حدوه اسم أبي خالد القهاط: يزيد ثعلبة بن ميمون» بسقط الرواية بينهما؛ لتكررها، وعدم ذكرها في بعض النسخ.

هو مولى بنى عجل بنى لجيم، كما يبدو من النجاشي، وذكروا أيضاً كونه من الكوفة، وما ورد في سند بوصفه بالواسطي، فالاقوى كونه تصحيفاً في السندي.

قد يتوهם الاتحاد بينه وبين يزيد الكناسي المكتنى بأبي خالد، ولعل الصحيح في اسم هذا الأخير أنه بريد الكناسي وليس يزيد، والكتناسي أسبق طبقة من القهاط، فال الأول من كبار الرابعة، والثاني من صغارها أو من كبار الخامسة.

طبقته:

يلاحظ أن الرجل روى عن الرابعة مثل حُرَانَ بْنَ أَعْيَنَ، وَأَخِيهِ ضَرِيسَ، وَأَبِيهِ بَصِيرَ، وَسُورَةَ بْنَ كَلِيبَ، وَإِسْمَاعِيلَ الْجَعْفِيَّ، وَأَبِيهِ حَمْزَةَ، مضافاً إلى روايته عن الصادق والباقي عليه السلام.

وفي المقابل روى عنه من الخامسة: عليّ بن رئاب، ومحمد بن فضيل، ومنصور بن يونس، ومحمد بن أبي حزرة، وعليّ بن عقبة، ويحيى بن عمران الحلبي؛ ومن السادسة: صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، وصالح بن عقبة وعبد الله بن حداد، وعييسى بن هشام حيث ورد مصحفاً بصيغة (عييسى بن هشام).

أما رواية إبراهيم بن عمر اليهاني عنه فلعل فيها تصحيفاً بتغيير (عن) من (الواو) أو

(١) مناقب آل أبي طالب، ابن شهرآشوب، ج ٣، ص ٤٠٠.

نحو ذلك، وكذا رواية هارون بن مسلم، فالظاهر أنه تصحيف مروان بن مسلم.

ومنه يعلم أنه أدرك أن يروي عن أبي جعفر عليه السلام ما يجعل ولادته على أقل تقدير في حدود (٩٦ هـ)، وروى عن الرابعة من ولدوا سنة (٧٠ هـ) ونحوها، وروت عنه الخامسة من ولدوا في حدود (١١٥ هـ)، وكذا بعض السادسة وكبارها من ولدوا قبل (١٥٠ هـ) ويكون توفي في حدود (١٧٠ هـ)، فهو في الطبقة نظير عمرو بن أبي المقدام بلا أي فرق، من كبار الخامسة من أدركته بعض السادسة.

ويؤيد هذا وضع زملائه فقد أكثر من الرواية عن حُرَانَ بْنَ أَعْيَنَ، وذُكِرَ الْمَزِيُّ فِي ترجمة حُرَانَ كُونَهُ مِنْ يَرُوِيُّ عَنْهُ مَعَ زَمِيلِهِ حَمْزَةِ الْزِيَّاتِ وَسَفِيَّانَ الشَّوَّرِيِّ^(١)، وَحَمْزَةُ مِنْ وَلَدِ سَنَةِ (٨٠ هـ)، وَتَوَفَّ فِي سَنَةِ (١٥٦ هـ)، وَسَفِيَّانُ مِنْ وَلَدِ سَنَةِ (٩٧ هـ)، وَتَوَفَّ فِي سَنَةِ (١٦١ هـ)، فَيَكُونُ كَمَا قَدَرْنَا مِنْ جِيلِهِمَا مِنْ وَلَدٍ فِي الْعَدْدِ الْأَخِيرِ مِنَ الْمِائَةِ الْأُولَى، وَتَوَفَّ فِي الْعَدْدِ السَّادِسِ أَوْ بِدَأْيِ السَّابِعِ بَعْدَ الْمِائَةِ الْأُولَى.

وأما وثاقته فمحرزة؛ إذ وصفه النجاشي بالثقة، وروى عنه صفوان بن يحيى، وروى في أسناد تفسير القمي.

هـ أبو الحسن العطار:

لم يرد مثل هذا إلا في هذا المورد، وليس من روى عنهم القهاط من يكفي بأبي الحسن إلا حُرَانَ بْنَ أَعْيَنَ، وَهُوَ مِنْ أَشْهَرِ أَسَاذَةِ الْقَهَاطِ، لَكِنَ الْوَصْفُ بِالْعَطَّارِ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى حُرَانَ، وَالْأَطْمَثَنَانَ بِكُونِهِ هُوَ لَيْسَ بِتِلْكَ السَّهْوَةِ فِيهِ.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله في سنته: ضعيف على المشهور^(٢)، وهو كذلك وإن كان مضمون السند لا يوجب الريبة منه.

(١) تهذيب الكمال، المزي، ج ٧، ص ٣٠٦.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٢٥.

٦/٤٨٨ . أَخْدُ^(١) بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ^(٢) بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي الصَّبَاحِ الْكَنَانِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلِيلٌ: «أَنْجُنُ قَوْمٌ فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - طَاعَتَنَا، لَنَا الْأَنْفَالُ^(٣)، وَلَنَا صَفْوُ الْمَالِ^(٤)، وَنَجْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَنَجْنُ الْمُخْسُودُونَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ: «أَمْ يَخْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ»^(٥) .^(٦)

(١) في «ألف، بر، بس، بف» وحاشية «ج، بع»: «عنهم عن أحمد». وفي «ف»: «وعنهم عن أحمد». هذا، وأماماً بناء على ما في الطبع وسائر النسخ، فالسندي معلق. ويروي عن أحد بن محمد عده من أصحابنا.

(٢) في «بف»: «ـ محمد».

(٣) «الأنفال»: جمع النَّفَل بمعنى الغنيمة، أو جمع النَّفَل وقد يحرّك بمعنى الزيادة. انظر: الصلاح، ج ٥، ص ٩٩؛ النهاية، ج ٥، ص ١٨٣٣ (نفل).

(٤) في التهذيب: «الأموال».

(٥) النساء (٤): ٥٤.

(٦) الكافي، كتاب الحجّة، باب الفيء والأنفال...، ح ١٤٣٧، بسند آخر، عن ابن أبي عمير، عن شعيب، عن أبي الصباح، إلى قوله: «ولنا صفو المال»؛ بصائر الدرجات، ص ٢٢٢، ح ١، بسنته، عن ابن أبي عمير؛ وفيه، ص ٢٤، ح ٦، عن أحد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن أبي الصباح الكناني. وفيه أيضاً، صدر ح ٧، بسند آخر، إلى قوله: «ولنا صفو المال» مع اختلاف يسير؛ التهذيب، ح ٤، ح ٣٦٧، ص ١٣٢، بسنته عن ابن أبي عمير؛ الكافي، كتاب الحجّة، باب أنَّ الأئمَّةَ لِلولاةِ الْأَمْرِ و...، ح ٥٣٢، بسند آخر عن أبي الصباح، من قوله: «ونحن المحسودون» مع اختلاف يسير؛ تفسير العياشي، ج ١، ح ١٥٥، ص ٢٤٧، عن أبي الصباح الكناني؛ المقنعة، ص ٢٧٨، مرسلاً، إلى قوله: «ولنا صفو المال»، مع اختلاف يسير؛ راجع: تفسير فرات، ص ١٠٦، ح ٩٩؛ الواقي، ج ٢، ح ٩٥٣، ص ٩١؛ الوسائل، ج ٩، ح ٩٥١٢٦، ص ٥٣٥، إلى قوله: «ولنا صفو المال».

رجال السنن:

الرواية معلقة على سابقتها، والمقصود رواية العدة عن أحد بن محمد، وهو كما نبهنا أن الأرجح كونه أحد بن محمد بن عيسى الأشعري، الثقة القمي المعروف، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤ هـ)^(١)؛ ومحمد بن أبي عمير، بغدادي، من أعظم السادسة، الثقة الجليل، أحد أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧ هـ)^(٢)؛ وسيف بن عميرة ثقة فقيه، من الخامسة^(٣)؛ وأبو الصباح الكناني هو إبراهيم بن نعيم، ثقة، يلقب بالميزان، من ولد في حدود (٨٠ هـ)، وتوفي في حدود (١٧٠ هـ)^(٤).

تحقيق الصدور:

وصفه المجلسي بالصحيح^(٥)، وهو صحيح، وروي في مصادر عديدة وبأسناد مختلفة، فلا ريب في تحقق الوثيق بصدوره.

(١) مر الكلام فيه في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٢) مر تفصيل الكلام في العدة، والأشعري في: ج ١، ص ٢٥ وص ٣٠، ح ١، وفي ابن أبي عمير في: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٣) مر تفصيل الكلام فيه: ج ١، ح ٦، ص ٩٨.

(٤) مر تفصيل الكلام حوله في هذا الجزء، ح ٤٨٤ تحت عنوان إبراهيم بن نعيم.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٢٥.

٧/٤٨٩ . أَخْمَدُ^(١) بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْحُسَينِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَوْلَنَا فِي الْأُوصِيَاءِ إِنَّ طَاعَهُمْ مُفْتَرَضٌ^(٢)، قَالَ^(٣): فَقَالَ^(٤): «نَعَمْ»^(٥)، هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٦): «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمُ الْأُمْرَ مِنْكُمْ»^(٧)، وَهُمُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا وَلِيَّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا»^(٨).^(٩)^(١٠)^(١١)

رجال السندي:

الرواية معلقة أيضاً نظير سبقتها، وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين، والأرجح انصرافه للأشعرى، ثقة، من السابعة، توفي بعد (٢٧٤ هـ)^(١٢)؛ وعلى بن الحكم ثقة، كوفي، من السادسة^(١٣)؛ وأما الحسين بن أبي العلاء فهو السراوي الكوفي الوجه، الذي

(١) في «ب، ض، ف، و، بف» وحاشية «ج، بح، بر»: «وعنهم عن أحد». هذا، ولم يثبت استعمال «عنهم» من قبل المصطف إلأ في الكافي، ح ١٤٨٥٠، فعليه يكون السندي معلقاً كسابقه.

(٢) يحتمل كونه بدلاً عن «قولنا» لا مقولاً له، فيفتح المهمزة.

(٣) في الوافي والاختصاص: «قلت لِأبِي عَبْدِ اللَّهِ قَوْلَنَا فِي الْأُوصِيَاءِ طَاعَهُمْ مُفْتَرَضٌ؟».

(٤) في «ج، ف، بر، بس، بف» والاختصاص: «قال».

(٥) في الوافي: «فقال».

(٦) في الاختصاص: «نعم».

(٧) وفي حاشية «بر»: + «في حقهم».

(٨) النساء (٤): ٥٩.

(٩) في الوافي والاختصاص: + «الَّذِينَ يَقْبِلُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْثِرُونَ الرَّزْكَةَ».

(١٠) المائدة (٥): ٥٥.

(١١) الاختصاص، ص ٢٧٧، بستنه عن الحسين بن أبي العلاء؛ الوافي، ج ٢، ص ٩٢، ذيل ح ٥٤٠.

(١٢) مرت ترجمته: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(١٣) مرت ترجمته ج ٢، ح ٥٧، ص ١٩٢.

اخترنا القول بوثاقته لهذا، وهو من الخامسة على الصحيح^(١).

تحقيق الصدور:

السند معتبر لا غبار عليه، وذكر المجلسي أنه حسن كال صحيح^(٢)، وما ذلك إلا
للكلام في توثيق الحسين بن أبي العلاء.

(١) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح ٤٥١.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٢٦.

٤٩٠ . وَهِذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ أَحْدَبِنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ فَارِسِيٌّ أَبَا الْحُسْنِ^(١) لِلْبَلِيلِ، قَالَ: طَاعَتْكَ^(٢) مُفْتَرَضَةٌ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: مِثْلُ طَاعَةِ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^(٣)؟ فَقَالَ^(٤): «نَعَمْ».

رجال السندي:

يقصد بهذا الأسناد التعليق على العدة؛ وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين، والأرجح انصرافه للأشعري، ثقة، من السابعة توفي بعد (٢٧٤ هـ)^(٥)، ويبقى الكلام في عمر.

٥ معمر بن خلاد بن أبي خلاد:

أبو خلاد البغدادي، ثقة، كما عن النجاشي، روى في كامل الزيارات، روى عنه أحد بن محمد بن عيسى الأشعري، ولا خلاف في كونه من السادسة.

قال النجاشي: «معمر بن خلاد بن أبي خلاد: أبو خلاد ببغدادي، ثقة، روى عن الرضا^(٦). له كتاب الرزد. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن محمد الزراري، عن محمد بن جعفر الرزا، قال: حدثنا جدي لأمي محمد بن عيسى بن زياد، قال: حدثنا معمر»^(٧).

ويظهر من روایات الاختیار أنه كان من يأذن للأصحاب في الدخول على الإمام الرضا^(٨)، وقربه منه^(٩).

(١) في الاختصاص: «أبا الحسن الرضا».

(٢) في الاختصاص: «طاعتكم».

(٣) في «ف» والوافي: «قال».

(٤) الاختصاص، ص ٢٧٨، بسنده عن معمر بن خلاد؛ الوافي، ج ٢، ح ٢٥٤، ص ٩٣.

(٥) مرت ترجمته: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٦) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٢١، ت ٤٢١.

(٧) اختیار معرفة الرجال، الشیخ الطوسي، ج ٢، ص ٨٢٣، ح ١٠٣٥.

روى عنه البرقي صاحب المحسن بواسطة أبيه، وروى عنه صاحب البصائر - الصفار - بواسطة بنان عبد الله بن محمد بن عيسى، وأكثر روایات الكليني من طريقة مشائخه عن أحد بن محمد بن عيسى، نعم روى غيره قليلاً عنه في الكافي. وروى معظم روایاته عن الرضا عليه السلام.

تحقيق الصدور:

هذا الحديث مثلما وصفه المجلسي بال صحيح^(١).

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣١.

٤٩١/٩. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(١)، عَنْ عَلَيِّ بْنِ الْحَكْمَ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي حُمَرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَلِيِّلِ، قَالَ: سَأَلَتْهُ عَنِ الْأَئْمَةِ: هَلْ يَجْزِيُونَ^(٢) فِي الْأَمْرِ وَالطَّاعَةِ مُجَرَّى^(٣) وَاحِدًا^(٤)? قَالَ الْعَلِيِّلِ: «نَعَمْ»^(٥).

رجال السندي:

الرواية معلقة أيضاً نظير سابقاتها، وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتيه، والواضح انصرافه للأشعري، ثقة، من السابعة، توفي بعد ٢٧٤هـ^(٦)؛ وعلى بن الحكم ثقة، كوفي، من السادسة^(٧)؛ وعلى بن أبي حزنة هو البطائني الواقف، لا وثيق به على المختار، وهو من الخامسة^(٨)؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم، الثقة الضرير، كوفي، من الرابعة، توفي سنة ١٥٠هـ^(٩)، وكونه يحيى بدلالة رواية البطائني عنه فهو قائده

(١) هكذا في النسخ. وفي المطبوع وحاشية «ف»: «وَهَذَا الإسنادُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ». وفي حاشية «ج»، و، بر، بف: «وَهَذَا الإسنادُ عَنْ عَلَيِّ بْنِ الْحَكْمَ». والسند بناءً على ما أثبناه معلق، كما هو واضح.

(٢) في مرآة العقول: «هَلْ يَجْزِيُونَ، بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ، أَوِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَجْرَدِ».

(٣) في مرآة العقول: «مُجَرَّى، اسْمٌ مَكَانٌ مِنَ الْمَجْرَدِ، أَوْ مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ، أَوْ مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ مِنْ أَحْدَاهُمَا».

(٤) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بر، بس، بف». وفي «بح» والمطبوع: «واحد». ومعنى العبارة على التوصيف هو أنّ طريقهم طريق واحد، وعلى الإضافة هو أنّ طريقهم طريق شخص واحد.

(٥) بصائر الدرجات، ص ٤٩٩، ح ١، بسنده عن أبي بصير؛ الاختصاص، ص ٢٢، بسنده آخر عن الرضا، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتمامه فيها: «كُلْنَا نَجَرِي فِي الطَّاعَةِ وَالْأَمْرِ مُجَرَّى وَاحِدٌ، وَبِعِصْبَانِنَا أَعْلَمُ مِنْ بَعْضٍ»؛ الوافي، ج ٢، ح ٣٥٤، ص ٩٣.

(٦) مرت ترجمتها في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٧) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٥٧، ص ١٩٢.

(٨) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٢، ص ٧٦.

(٩) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٦١، ص ٢٠٨.

وتلميذه الخصيص به.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف على المشهور»^(١)، ولكن الصفار رواها عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن محمد بن يحيى الخثعمي عن أبي بصير وهو سند معتبر. وعلى هذا فالوثيق متحقق بال Mellon بغض النظر عن السند.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣١.

٤٩٢ / ١٠ . وَهِذَا الْإِسْنَادُ^(١) عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيدٍ^(٢) الطَّبِيرِيِّ، قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا عَلَى رَأْسِ الرَّضَا^(٣) يُخْرَاسَانَ - وَعِنْهُ عِلْدَةُ^(٤) بْنُ بَنِي هَاشِمٍ وَفِيهِمْ إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيسَى الْعَبَّاسِيُّ^(٥) - فَقَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، بَلَغْنِي أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: إِنَّا نَزَعْمُ^(٦) أَنَّ النَّاسَ عَيْدُ لَنَا، لَا وَقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ^(٧) مَا ثُلْثَةُ قَطْ، وَلَا^(٨) سَمِعْتُهُ مِنْ أَحَدٍ^(٩) مِنْ أَبَائِي قَالَهُ، وَلَا بَلَغْنِي عَنْ أَحَدٍ^(١٠) مِنْ أَبَائِي قَالَهُ، وَلَكِنِي أَقُولُ^(١١):

(١) روى أَحَدُ بْنِ مُحَمَّدٍ [بْنِ عِيسَى]، عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ فِي عَدِيدٍ مِنَ الْأَسْنَادِ، وَالمرادُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ: «عِلْدَةُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ». راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤١٣ - ٤١٣.

فعليه ما ورد في الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٠، ح ٢٩٥٢٥ من جعل الراوي عن مروك بن عبيد على بن الحكم سهو. يؤيد ذلك أنَّ الراوي لكتاب مروك هو أَحَدُ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خالد، وهو من رواة علي بن الحكم وفي طبقة أَحَدُ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى. ويؤيد ذلك أنَّ الخبر ورد في الأَمَالِ لِلمُفَيْدِ، ص ٢٥٣، المجلس ٣٠، ح ٣؛ والأَمَالِ لِلظُّوْسِيِّ، ص ٢٢، المجلس ١، ح ٢٧، عن أَحَدُ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدِ الْكَوْفِيِّ. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٢٥، الرقم ١١٤٢؛ الفهرست لِلظُّوْسِيِّ، ص ٤٧١، الرقم ٧٥٥.

(٢) في الأَمَالِ لِلظُّوْسِيِّ والوسائل: «يَزِيدٌ».

(٣) في «بَحْ» والأَمَالِ لِلمُفَيْدِ والظُّوْسِيِّ: «مِنْهُمْ».

(٤) في الأَمَالِ لِلمُفَيْدِ والظُّوْسِيِّ: «إِسْحَاقُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنُ مُوسَى».

(٥) في الأَمَالِ لِلمُفَيْدِ: «نَقْوَلُ».

(٦) في «بَفْ»: «وَمَا».

(٧) في «ضَنْ، فَفَ»: «عَنْ».

(٨) في الوسائل: «وَلَا سَمِعْتُ أَحَدًا» بدل «وَلَا سَمِعْتُهُ مِنْ أَحَدٍ».

(٩) هكذا في «بَ، جَ، وَ، بَحْ، بَرَ، بَسَ، بَفَ» وحاشية بدر الدين والوافي والأَمَالِ لِلمُفَيْدِ والظُّوْسِيِّ.

وفي «ضَنْ، فَفَ» وشرح صدر المتألهين: «مِنْ». وفي المطبوع: «أَحَدٌ مِنْ».

(١٠) في «فَفَ»: «مِنْ يَأْخُذُ». وفي شرح صدر المتألهين والوسائل: «مِنْ أَحَدٍ».

(١١) في حاشية «بَ» والوسائل: «+ إِنْ».

النَّاسُ عِبِيدُ لَنَا فِي الطَّاغِةِ، مَوَالِي لَنَا فِي الدِّينِ، فَلْيَلْبِسْ الشَّاهِدُ الْفَائِبَ»^(١).

رجال السنن:

والمقصود بالأسناد السابقة هي الرواية المعلقة وهي أيضاً نظير سابقاتها، والسنن هو العدة عن أحمد بن محمد بن عيسى عن مرووك، وأحمد بن محمد الأشعري، ثقة، من السابعة، توفي بعد (٢٧٤ هـ)^(٢)؛ ومرووك اسمه صالح بن عبيد، ثقة، من السادسة، من أكثر عنه الأشعري^(٣)؛ أما محمد بن زيد الطبرى فقد ذكر الشيخ في رجاله أن أصله كوفي، ويظهر من أسناده أنه هو محمد بن زيد خادم الرضا عليه السلام، وقد مر الكلام فيه، وهو مجھول الحال^(٤).

تحقيق الصدور:

السنن قاصر عن إثبات الصدور، إلا أن مضمون المتن مأمون، ولم يذكر المجلسي رأيه في السنن في الحديث والذى بعده^(٥).

(١) الأمالى للمقىد، ص ٢٥٣، المجلس ٣٠، ح ٣؛ والأمالى للطوسى، ص ٢٢، المجلس ١، ح ٢٧، بسندهما عن أحد بن محمد بن عيسى، عن مرووك بن عبيد؛ الواقى، ج ٤٥٤، ح ٢، ص ٩٤.

الوسائل، ج ٢٣، ح ٥٢٩٥، ص ٢٦١.

(٢) مرت ترجمتها: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٣) مرت ترجمتها: ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٣١٦.

(٤) مرت ترجمتها: ج ٣، ص ١٧٩، ح ٢٨٣.

(٥) مرآة العقول، المجلسى، ج ٢، ص ٣٣١ و ٣٣٢.

١١ / ٤٩٣ . عَلَيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السَّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَلِيِّيِّ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَنْحُنَّ الَّذِينَ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَنَا، لَا يَسْعُ النَّاسُ إِلَّا مَعْرِفَتَنَا، وَلَا يُعَدِّرُ النَّاسُ بِجَهَالَتِنَا؛ مَنْ عَرَفَنَا، كَانَ مُؤْمِنًا؛ وَمَنْ أَنْكَرَنَا، كَانَ كَافِرًا^(٦)؛ وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْنَا وَلَمْ يُكَرِّنَا، كَانَ ضَالًّا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْهُدَى الَّذِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ^(٧) طَاعَتِنَا الْوَاجِبَةُ، فَإِنْ يَمْتُ عَلَى ضَلَالِنَا، يَفْعَلُ اللَّهُ بِهِ^(٨) مَا يَشَاءُ^(٩).

رجال السندي:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير، الثقة المعروفة، من الثامنة، بقي حيًا إلى (٣٠٧هـ)، ورجحنا في موضع آخر أن الأرجح وقوع السقط بين علي بن إبراهيم وبين صالح بن السندي، وإن كان احتمال السقط هو الراجح، فإن الواسطة الساقطة على ما يبدو هي إبراهيم بن هاشم، وهو من يوثق بنقله؛ لقرائين مررت في محلها^(١٠)؛ وأبي سلمة هو سالم بن مكرم، أبي خديجة، الأرجح وثاقته، كوفي، من الخامسة^(١١). ويبقى تفصيل

(٦) في شرح صدر المتألقين، ص ٤٨١: «اعلم أن ظاهر هذا الحديث وأمثاله عموم الحكم بوجوب معرفة الأئمة عليهم السلام على جميع الناس وبكونهم كفاراً إن لم يُعرفوهم بأعيانهم، لكنه مختص بمن كان ذا قوة استعداد عقلية دون عامة الناس والناقصين والضعفاء العقول الذين لا يجدون حيلة ولا يهدون سبيلاً». ثم ذكر الأدلة النقلية والعقلية على هذا التخصيص.

(٧) في «بس»: -«من».

(٨) في «بح، بس»: -«به».

(٩) الوافي، ج ٢، ٥٥٤، ص ٩٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ح ٦٤٣٤٩، ص ٣٥٢، من قوله: «من عرفنا كان مؤمناً» إلى قوله: «كان ضالاً»؛ البخاري، ج ٣٢، ح ٣٠٢، ص ٣٢٥.

(١٠) مررت ترجمتها في ج ١، ح ٩، ص ٦٣.

(١١) مررت ترجمتها في ج ٢، ح ٥٦، ص ١٧٩.

الكلام في صالح بن السندي وجعفر بن بشير.

٥ صالح بن السندي:

ذكره ابن بطة في فهرسته كما يظهر مما نقله الشيخ عنه أن له كتاباً رواه ابن بطة عن أحمد بن أبي عبد الله وهو البرقي عنه، وقد روی عنه أ Ahmad بن عيسى في سند من أسناد فهرست النجاشي، وروي في كامل الزيارات، تروي عنه السابعة كإبراهيم بن هاشم، والأحدبين البرقي والأشعري، وموسى بن عمر الصبيقل، وما ورد من رواية عليّ بن إبراهيم عنه مباشرةً بسقوط الواسطة، وهي إبراهيم بن هاشم كما في غير سند، ولعل منشأ ذلك السقط سواء الارتفاع أو الأخذ بالتوسيط. أما مشايخه فقد أكثر عن جعفر بن بشير، وروي عن الحسن بن محبوب وابن سنان، وكلهم من السادسة.

عده السيد البروجردي والسيد الأستاذ من السابعة. ولعل الصواب أن يُعدَّ من صغار السادسة، كونه روى عن بعض صغار الخامسة كيونس والسادسة، وروت عنه السابعة، ولم يلحظ أن روت عنه الثامنة، إلَّا بسقوط الواسطة التي تظهر في بقية الأسناد، فتقدير حياته من أسناده بحدود (١٧٠ - ٢٤٠ هـ).

وأما ما يرد من رواية الحجال عنه، فالحجال الرواية هو عليّ بن محمد بن الرحمن الحجال شيخ الصفار، وهو من السابعة أيضاً، أما حال العلم بوثاقته فالقرائن التي تشير إلى ذلك رواية أحد الأشعري عنه، ولكنه سند وحيد متفرد، بل ليس سند معتبراً حتى، ويمكن أن يساعد تلك القرينة روايته المكثرة عن جعفر بن بشير الذي نقل النجاشي عن ابن نوح أنه روى عن الثقات ورووا عنه، ويستبعد أن يصف ابن نوح مع إقرار النجاشي كون تلامذته بالثقات وأشهر من روى عنه هو صالح بن السندي، ولا يكون منهم، ثم أن الرجل لم يرد فيه مؤشر ضعف أو قدح، إضافة إلى وروده في كامل الزيارات ومجموع كل هذا، وخصوصاً رواية أحد عنه، والمؤيد بكونه التلميذ المكثر عن جعفر بن بشير الذي وصف تلامذته والراويين عنه بالثقات يمكن أن يستوثق بنقله.

٥ جعفر بن بشير:

أبو محمد البجلي الوشاء، ثقة لا يضاهى، من السادسة، عن النجاشي: «جعفر بن بشير، أبو محمد البجلي، الوشاء، من زهاد أصحابنا، وعبادهم، وناساً منهم، وكان ثقة، وله مسجد بالكوفة باقٍ في بجيلة إلى اليوم. أنا وكثير من أصحابنا إذا وردنا بالكوفة، نصلّى فيه مع المساجد التي يرحب في الصلاة فيها، ومات جعفر رضي الله عنه بالأبواء، سنة ثمانين ومائتين، كان أبو العباس بن نوح يقول: كان يلقب فقهة (فقه) العلم، روى عن الثقات، ورووا عنه. له كتاب المشيخة، مثل كتاب الحسن بن محبوب، إلا أنه أصغر منه، وكتاب الصلاة، وكتاب المكاسب، وكتاب الصيد، وكتاب الذبائح. أخبرنا أحد بن محمد بن هارون، عن أحد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن مفضل بن إبراهيم، قال: حدثنا جعفر بن بشير. وله نوادر، رواها ابن أبي الخطاب الزيات. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن الزواري، عن الحميري، عن ابن أبي الخطاب بسائر كتبه»^(١).

وقال الشيخ في الفهرست: «جعفر بن بشير البجلي، ثقة، جليل القدر له كتاب. أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار والحسن بن متيل، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير. وله كتاب ينسب إلى جعفر بن محمد رضي الله عنه، روایة علي بن موسى الرضا رضي الله عنه»^(٢).

ورد اسمه في كامل الزيارات والتفسير. وعن نصر بن الصباح أنه أخذ وضرب، ولقي شدة حتى خلصه الله، وأن المؤمن صاحبه بعد موته الرضا رضي الله عنه^(٣).

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١١٩، ت ٣٠٤.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٩٢، ت ١٤٢.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ١١٢٥، ص ٨٦٤.

تحقيق الصدور:

لم يذكر المجلسي رأيه في سند الحديث والذي قبله^(١)، وسند الرواية وإن كان ضعيفا على المشهور لجهالتنا بصالح بن السندي، ولكن الظاهر الوثيق بالرجل؛ لما ذكرناه من قرائن متعارضة، فيكون الخبر مما يوثق به.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣٢.

٤٩٤/١٢. عَلَيْهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ^(١)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ، قَالَ: سَأَلَتْهُ عَنِ الْأَفْضَلِ مَا يَقْرَبُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. قَالَ: أَفْضَلُ مَا يَقْرَبُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ^(٢) - طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ^(٣) وَطَاعَةُ أُولِيِّ الْأَمْرِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرِ الْكَاظِمِيُّ: حُبِّنَا إِيمَانُ، وَبُغْضُنَا كُفْرًا^(٤).

رجال السندي:

كل رجلات السندي من مروا سابقاً، ويمكن أن تكون المشكلة فقط في محمد بن الفضيل الأزدي الذي ضعفه الشيخ^(٥) - فعلي بن إبراهيم^(٦)، ومحمد بن عيسى بن عبيد

(١) في الوسائل: -«عن يونس» وروي محمد بن عيسى عن محمد بن الفضيل بواسطة يونس [بن عبد الرحمن] في بعض الأسناد، كما روي عنه مباشرةً في بعضها الآخر.

ثمة إنضممون الخبر رواه البرقي في المحسن، ص ١٥٠، ح ٦٨، عن محمد بن علي، عن الفضيل، عن أبي الحسن الله. ولم يثبت روایة محمد بن علي هذا عن الفضيل، وهو منصرف إلى الفضيل بن يسار الذي مات في حياة أبي عبد الله الله، كما في رجال النجاشي، ص ٣٠٩، الرقم ٨٤٦، ورجال الطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٦٨. والمتكرر في أسناد المحسن وغيرها رواية محمد بن علي عن محمد بن الفضيل، والظاهر أن الصواب في سند المحسن أيضاً هو محمد بن الفضيل. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٤٤٩.

(٢) في «بس»: -«قال أفضل إلى - عز وجل».

(٣) في شرح صدر المتألهين: «الرسول».

(٤) المحسن، ص ١٥٠، كتاب الصفة، ح ٦٨، بسنده عن الفضيل، عن أبي الحسن الله، مع اختلاف يسir وزيادة؛ تفسير فرات، ص ٤٢٨، صدر ح ٤٢٨، بسنده آخر، عن أبي جعفر الله هكذا: «حبنا إيمان وبغضنا كفر» مع زيادة. وراجع: كفاية الأثر، ص ٩٨؛ الوافي، ج ٢، ح ٦٥٤، ص ٩٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ح ٧٤٣٤٩، ص ٣٥٢؛ البحر، ج ٣٢، ح ٣٠٣، ص ٣٢٥، وفيهما من قوله: «قال أبو جعفر الله».

(٥) ينظر: ج ٣، ص ٣١٨، ح ٣٣٩.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ٦٣١.

القطبي^(١)، ويونس بن عبد الرحمن^(٢)، كلهم من الثقات - إلا أن هناك مشكلة أخرى، وهي الإضمار في تسمية الإمام عليه السلام.

ويظهر أن الكليني أخذ هذه الرواية من بصائر الصفار، ولعل الصفار أخذها من كتاب الإمامة لمحمد بن عيسىقطبي.

تفصيق الصدور:

قال المجلسي رحمه الله حول سند هذه الرواية: «جهول، بل صحيح؛ إذ الظاهر أن محمد بن الفضيل هو محمد بن القاسم بن الفضيل، فضمير سأله راجع إلى الرضا عليه السلام، وقيل: راجع إلى الصادق عليه السلام، وهو بعيد، وقيل: إلى محمد بن الفضيل، فيكون كلام يونس، وهو أبعد»^(٣).

وما استبعده رحمه الله هو القريب، فمحمد بن الفضيل الذي يروي عنه يونس بن عبد الرحمن ليس هو محمد بن القاسم بن الفضيل، بل محمد بن الفضيل الأزدي، وهو من الخامسة من تكلمنا في طبقته في كتاب الألف وبينما أنه من يمكن له الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام^(٤). ولكن يبقى الوثوق بالسند متزلزاً لا يستقر عليه.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٣٠.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣١.

(٤) الألف رجل، غيث شبر، ص ٤٨٧، ت ٨٢٠.

١٣/٤٩٥ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَبْيَوبَ، عَنْ أَبِيَّانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانِ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرِ الْلَّهِ: أَغْرُضُ عَلَيْكَ دِينِي الْأَوَّلِنَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ؟^(١) قَالَ^(٢): فَقَالَ: «هَاتِ». قَالَ^(٣): فَقُلْتُ^(٤): أَشْهُدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَالْإِقْرَارُ^(٥) بِهَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأَنَّ عَلَيْهَا كَانَ إِمامًا فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ^(٦) بَعْدَهُ الْحَسَنُ إِمامًا فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدَهُ الْحُسَينُ^(٧) إِمامًا فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، ثُمَّ كَانَ^(٨) بَعْدَهُ^(٩) عَلَيْ بْنُ الْحُسَينِ^(١٠) إِمامًا^(١١) فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ^(١٢) حَتَّى انتَهَى الْأَمْرُ إِلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ: أَنْتَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ . قَالَ: فَقَالَ: «هَذَا وَيْنُ اللَّهُ وَدِينُ مَلَائِكَتِهِ»^(١٣) .

(١) «أَدِينُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ»، أي اطيعه وأعبد به؛ من الدين بمعنى الطاعة. انظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٩ (دين).

(٢) في «ب»: -«قال».

(٣) في «ض، بس، بر» وشرح صدر المتألهين: -«قال».

(٤) في «ض، ف، بر، بس» وشرح صدر المتألهين: «قلت».

(٥) في عطف الإقرار مناقشة يمكن دفعها بأن يجعل الواو بمعنى مع، والإقرار منصوباً، أو هو مرفوع خبر لمبدأ مخدوف. أو مبتدأ خبر مخدوف، والتقدير: ديني أنه أشهد... ودينى الإقرار بها جاء به. أو يقدر حق، أو لازم. انظر: شرح صدر المتألهين، ص ٤٨٣؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٨٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٣٤.

(٦) في «ف»: + «من».

(٧) في «ض، ف» وشرح صدر المتألهين: «الْحُسَينُ^(١٤) بَعْدَهُ».

(٨) في «ف»: -«كان».

(٩) في «ض»: -«بَعْدَهُ». وفي حاشية «بع»: «بَعْدَهُمْ».

(١٠) في شرح صدر المتألهين: «ثُمَّ كَانَ عَلَيْ بْنُ الْحُسَينِ^(١٥) بَعْدَهُ».

(١١) في «ج، ض»: + «بَعْدَهُمْ».

(١٢) في شرح صدر المتألهين: -«فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ».

(١٣) رجال الكافي، ص ٤٢٣، ح ٧٩٧، بحسب آخر عن يوسف، عن أبي عبد الله^(١٦)، مع اختلاف

رجال السند:

كل رحالات السند من مروا سابقا، فسلسل روایة الصفار عن سهل عن اليقطيني متكرر^(١)؛ وفضالة بن أیوب ثقة، قد مر^(٢)؛ وأبیان هو أبیان بن عثمان الأحر، ثقة، من الخامسة، قال ابن حجر أنه توفي على رأس المائتين، وال الصحيح أنه توفي قبل هذا بنحو عقدين^(٣)؛ وعبد الله بن سنان أيضاً ثقة، من الخامسة، من بقي إلى بعد سنة (١٧٠ هـ)^(٤)؛ وإسماعيل بن جابر هو الجعفی، ثقة، من معمری الرابعة، أو أنه صغار الرابعة من أدركه بعض السادسة، مر^٥ تفصیل الكلام فيه^(٦).

تحقيق الصدور:

قال المجلس^(٧) حول سند هذه الروایة: «ضعيف على المشهور»^(٨). والضعف عنده^(٩) ناجم من تخلل سهل بن زياد في السند. ويظهر أن فضالة روى عن أبیان نظير هذه الروایة عن الحسن بن زياد العطار عن أبي عبد الله^(١٠) كما يظهر من الاختيار^(١١)، وعلى كل تقدير فإن المتن يوثق بكونه صادرا عن جهة منهم^(١٢) إلا أنه لا ثوّق بتحديد القائل والراوي فيها.

يسير؛ وفيه، ص ٤٢٤، ح ٧٩٨، يستد آخر عن الحسن بن زياد العطار، عن أبي عبد الله^(١٣)، مع اختلاف؛ الواقي، ج ٢، ح ٨٥٤، ص ٩٦.

(١) ينظر: ج ٢، ص ١٢٧، ح ٤٦.

(٢) ينظر: ج ٢، ص ٤١٨، ح ٩٢.

(٣) ينظر: ج ٢، ص ٤٥٨، ح ١٠٠.

(٤) ينظر: ج ١٠، ح ١٧٣، ص ١٧٣.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٠٥٠، ص ١٤٣-١٥٨.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣٣.

(٧) اختیار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٧٢٢.

١٤/٤٩٦ . عَلَيْهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هَشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهِ يَعْلَمُ، قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهِ يَعْلَمُ: «أَعْلَمُوا أَنَّ صُحبَةَ الْعَالَمِ وَاتِّبَاعُهُ دِينٌ يُدَانُهُ بِهِ، وَطَاعَتْهُ مَكْسَبَةٌ لِلْحَسَنَاتِ، مَحَاةٌ لِلسَّيِّئَاتِ، وَذَخِيرَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَرِفْعَةٌ^(١) فِيهِمْ فِي حَيَاتِهِمْ، وَجَهِيلٌ بَعْدَ مَاتُهُمْ»^(٢).

رجال السندي:

سبق وأن مرّ شبيه هذا السندي^(٣)، نعم هناك فرق في نهايته وهو تحديد أبي إسحاق السبعي عنمن يثق به، من أصحابه اللطيف وليس عن بعض أصحاب أمير المؤمنين اللطيف، وغالب الظن أن هذه الواسطة هي الحارث الأعور الهمданى؛ وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبعي، كوفي، فيه بحث مفصل^(٤)، والغالب حسه وتشيعه، خلافاً لما في المعجم، ولد سنة (١٣٢هـ)، وتوفي سنة (١٢٧هـ)، من الثالثة، وهو من أهم أساتذة أبي حزة الشافعى. وأما قوله في السندي: «عن بعض أصحاب أمير المؤمنين اللطيف»، فهو كما ذكرنا يرجح انصرافه إلى الحارث الأعور الفقيه الهمدانى، تلميذ أمير المؤمنين اللطيف، وأنه يعمى عليه لتدخلات وظروف قد مرّ بيانها؛ والحارث الأعور الهمدانى، عربي، كوفي، وهو أستاذ أبي إسحاق السبعي، وهو من أولياء أمير المؤمنين اللطيف كما عن البرقى، ورد فيه مدح، توفي سنة (٦٥هـ)، من التابعين، من كبار الثانية^(٥). ولمزيد من

(١) في حاشية «بر»: «رحمه».

(٢) تحف العقول، ص ١٩٩، ضمن الحديث. وراجع: الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٧؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٠، المجلس ١، ح ٢٣؛ الوافي، ج ٢، ح ٠٥٥، ص ٩٧.

(٣) في ج ٤، ح ٤٥٧.

(٤) يلاحظ: ج ٢، ح ٤٠، ص ٥٣.

(٥) يلاحظ: ج ٣، ح ٣٥١، ص ٣٥٨.

معرفة هذا السند من هشام إلى أمير المؤمنين عليه السلام يطلب من موضع سابق^(١).

تحقيق الصدور:

هذا السند وإن وصفه المجلسي بالجهالة^(٢)، إلا أنه من الأسناد التي نعتمدها ونشق
بصدورها كما مرّ غير مرّة.

(١) في ج ٢، ص ٤٠.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣٤.

١٥ / ٤٩٧ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ، عَنْ صَفَوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ أَجْلُ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرَفُونَ بِاللَّهِ، قَالَ: «صَدَقْتَ». قُلْتُ: إِنَّمَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبِّا فَقَدْ يَسْبِغَ (١) لَهُ أَنَّ يَعْرِفَ أَنَّ (٢) لِذِلِّكَ الرَّبِّ رِضَا وَسَخْطًا، وَأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ رِضَا وَسَخْطُهُ إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ رَسُولٍ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ، فَيَسْبِغَ (٣) لَهُ أَنَّ يَطْلَبَ الرَّسُولَ، فَإِذَا لَقِيَهُمْ عَرَفَ أَنَّهُمُ الْحُجَّةُ، وَأَنَّهُمُ الطَّاعَةُ الْمُفْرَضَةُ.

فَقُلْتُ (٤) لِلنَّاسِ: أَلَيْسَ (٥) تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ هُوَ (٦) الْحُجَّةُ مِنَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ؟ قَالُوا: بَلِ، قُلْتُ: فَجِئْنَ مَضِي (٧) مِنْ كَانَ الْحُجَّةَ؟ قَالُوا: الْقُرْآنُ، فَنَظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ (٨) فَإِذَا هُوَ يُخَاصِّمُ بِهِ الْمُرْجِحُ وَالْقَدْرِيُّ (٩) وَالزَّنْدِيقُ - الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتَّى يَعْلَمَ الرَّجَالَ بِحُصُورِهِ - فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقِيمَمِ، فَهَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، كَانَ حَقًا.

(١) من أول هذا الخبر إلى قوله: «وَأَنَّ مَا فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ»، فقال: رَحْكُ اللَّهُ» هو الحديث الثاني من باب الاضطرار إلى الحجّة. وقد مررت التعليقات عليه هناك؛ إن شئت فراجع.

(٢) في الكافي، ح ٤٣٥: «فَيَسْبِغُ».

(٣) في «بس، بف»: «-أَنَّ».

(٤) في الكافي، ح ٤٣٥: «فَقَدْ يَسْبِغُ».

(٥) في الكافي، ح ٤٣٥ والوسائل: «وقلت».

(٦) في الكافي، ح ٤٣٥: «-أَلَيْسَ».

(٧) في الوسائل: «-هُوَ».

(٨) في «ف» والكافي، ح ٤٣٥ والوسائل: + «رسول الله».

(٩) في الكافي، ح ٤٣٥ والوسائل: + «الله على خلقه».

(١٠) في «ض»: «-فَنَظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ».

(١١) في العمل: «والحروري».

فَقُلْتُ لِهِمْ: مَنْ قَيِّمُ الْقُرْآنِ؟ فَقَالُوا^(١): ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ، وَعُمْرُ^(٢) يَعْلَمُ، وَحُدَيْفَةُ يَعْلَمُ^(٣)، قُلْتُ: كُلُّهُ؟ قَالُوا: لَا، فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يَقُولُ إِنَّهُ يَعْلَمُ^(٤) الْقُرْآنَ^(٥) كُلُّهُ إِلَّا عَلَيْهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ النَّاسِ فَقَالَ هَذَا: لَا أَدْرِي، وَقَالَ هَذَا: لَا أَدْرِي، وَقَالَ هَذَا: لَا أَدْرِي^(٦)، وَقَالَ هَذَا: أَنَا أَدْرِي، فَأَشَهَدُ أَنَّ عَلَيْهِ^(٧) كَانَ قَيِّمُ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، وَكَانَ الْحُجَّةُ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ^(٨)، وَأَنَّ مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ، فَقَالَ: «رَحِمْكَ اللَّهُ». فَقُلْتُ: إِنَّ عَلَيْهِ^(٩) لَمْ يَذَهَّبْ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ^(١٠)، وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلَيِّ^(١١)، وَأَشَهَدُ عَلَى الْحَسَنِ^(١٢) أَنَّهُ مِنْ يَذَهَّبْ وَجْهُهُ، وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ الْحَسَنِ^(١٣) الْحَسَنِ^(١٤)، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمْكَ اللَّهُ». فَقَبَّلَتْ رَأْسَهُ، وَقُلْتُ^(١٥): وَأَشَهَدُ عَلَى الْحَسَنِ^(١٦) أَنَّهُ لَمْ يَذَهَّبْ بَعْلُمْ وَعُمْرٍ.

(١) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بف» والوافي والكافي، ح ٤٣٥. وفي المطبع: «قالوا».

(٢) في «ف»: + «قد كان». وفي العلل: «قد كان عبد الله بن مسعود وفلان» بدل «ابن مسعود قد كان

علم وعمر».

(٣) في «بح»: - «يعلم».

(٤) في «ف، بر، بف» وحاشية «ج، بح» والوافي والكافي، ح ٤٣٥ والعلل: «يعرف».

(٥) في «بف» وحاشية «ف» والكافي، ح ٤٣٥ والعلل: «ذلك».

(٦) في «ض»: - «و».

(٧) في شرح صدر المتألهين: - «وقال هذا: لا أدرني».

(٨) في «ف»: + «بن علي».

(٩) في «ف» والعلل: «الحسين بن علي».

(١٠) في «ج، بف» والوافي: «فقلت».

(١١) في «ب، بر»: - «و».

(١٢) في «ف» والعلل: «الحسين بن علي».

حتى تركَ حجَّةً مِنْ بَعْدِهِ^(١) عَلَيْهِ بْنُ الْحُسَينِ اللَّهُبَّادُ، وَكَانَتْ طَاعَتْهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللهُ». فَقَبَّلَتْ رَأْسَهُ، وَقَلَّتْ^(٢): وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ بْنُ الْحُسَينِ اللَّهُبَّادُ أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ حَتَّى تَرَكَ حجَّةً مِنْ بَعْدِهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلَيْهِ أَبَا جَعْفَرٍ اللَّهُبَّادُ، وَكَانَتْ طَاعَتْهُ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللهُ». قُلْتُ: أَعْطَنِي رَأْسَكَ حَتَّى أَقْبِلَهُ، فَصَحَّحَكَ. قُلْتُ^(٣): أَصْلَحَكَ اللهُ، قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَبَاكَ لَمْ يَذْهَبْ حَتَّى تَرَكَ حجَّةً مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا تَرَكَ أَبُوهُ، وَأَشْهَدُ بِاللهِ أَنَّكَ أَنْتَ الْحُجَّةُ، وَأَنَّ طَاعَتْكَ مُفْتَرَضَةً، فَقَالَ: «كُنْتَ رَحِمَكَ^(٤) اللهُ». قُلْتُ: أَعْطَنِي رَأْسَكَ^(٥) أَقْبِلَهُ، فَقَبَّلَتْ رَأْسَهُ، فَصَحَّحَكَ، وَقَالَ: «سَلَّنِي عَمَّا شِئْتَ، فَلَا أُنْكِرُكَ^(٦) بَعْدَ الْيَوْمِ أَبْدًا»^(٧).

(١) في «بح»: -«الحسين اللَّهُبَّاد» -إلى - من بعده».

(٢) في «ب»: «فقلت».

(٣) في «ف، بح» والعلل: «فقلت».

(٤) في «بح»: «يرحمك».

(٥) في «بر، بف» وحاشية «بح»: + «حتى».

(٦) «فلا أنكرك». الإنكار عدم المعرفة، من التكراة بمعنى ضد المعرفة. والمعنى: لا أعدك بعد اليوم غير معروف لوضوح حالك عندي، أو لا أجهل حلقك واستحقاقك لأنني مجبوب في كل مسألة بحق جوابها من غير تقىة، أو عرفتك اليوم وعرفت أنت من شيعتنا. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٦ (نكر); شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٩٢؛ الوافي، ج ٢، ص ٣٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٣٦.

(٧) السكافي، كتاب التوحيد، باب أنه لا يعرف إلا به، ح ٢٣١؛ وفي التوحيد، ص ٢٨٥، ح ١، بستنه عن الكليني، وتمام الرواية فيها هكذا: «قلت لأبي عبد الله اللَّهُبَّاد: إني ناظرت قوماً، فقلت لهم: إنَّ الله جل جلاله أَجَلٌ وأَعَزٌ وأَكْرَمٌ مِنَ الْمَنْ يُعْرَفُ بِخَلْقِهِ، بل العباد يُعْرَفُونَ بِاللهِ». السكافي، كتاب الحجَّة، باب الاختصار إلى الحجَّة، ح ٤٣٥، إلى قوله: «وَأَنَّ مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ، فَقَالَ: رَحِمَكَ اللهُ»؛ علل الشرائع، ص ١٩٢، ح ١، بستنه عن صفوان بن يحيى من قوله: «فقلت للناس: أليس تعلمون أنَّ رسول الله...» مع اختلاف يسير؛ رجال الكثي، ص ٤٢٠،

تحقيق السند:

أما محمد بن إسماعيل فهو النيشابوري راوية الفضل وتلميذه الخصيص به، وهو من الثامنة، وقد اعتمدنا قبول روایاته^(١)؛ والفضل بن شاذان الثقة المعروف، من السابعة، توفي عند هروبه من نيسابور قرابة سنة (٢٥٩هـ) عندما هاجمها الصفاريون وقضوا على الدولة الطاهرية هناك^(٢)؛ وصفوان بن يحيى الثقة الجليل، الغني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان بياعاً للسابري، توفي سنة (٢١٠هـ)^(٣)؛ ومنصور بن حازم هو الثقة العين، كوفي، من الخامسة^(٤).

تحقيق الصدور:

سند الرواية معتبر على هذا، وقال المجلسي: مجھول كالصحيح^(٥)، ويرمي بذلك إلى عدم وجود توثيق صريح لمحمد بن إسماعيل مع استثنائه بقله.

ح ٧٩٥، بسنده عن صفوان؛ الواقي، ج ٢، ح ٢٤٨، ص ٣٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، إلى قوله: «ما قال في القرآن فهو حق، فقال: رحمك الله».

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٤، ص ٨٤.

(٢) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٤، ص ٩١.

(٣) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٤) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٨٢، ص ٢٨٩.

(٥) مرآة العقول المجلسي، ج ٢، ص ٣٣٥.

١٦/٤٩٨. حَمَدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حُمَّادٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حُمَّادِ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ حُمَّادِ الْجُوهَرِيِّ، عَنْ الْحُسَنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَلَلِيِّ: الْأَوْصِيَاءُ طَاعَتُهُمْ مُفْتَرَضَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»^(١) وَهُمُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا يَلِيقُهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْثِرُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ»^(٢)^(٣).

رجال السندي:

محمد بن يحيى فهو العطار، الثقة القمي، توفي قربة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري، القمي الثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)^(٤)؛ ومحمد بن خالد البرقي هو البرقي الألب، والد صاحب المحسن، ثقة مع بعض لين، من صغار السادسة^(٥)؛ والقاسم بن محمد الجوهري مجهول، من كبار السادسة على المختار، نعم يمكن توثيقه وفق مبني روایة صفوان وابن أبي عمر عنده^(٦)؛ وأما الحسين بن أبي العلاء فهو الراوي الكوفي الوجه الذي اخترنا القول بوثاقته لهذا^(٧).

(١) النساء (٤): ٥٩.

(٢) المائدة (٥): ٥٥.

(٣) الاختصاص، ص ٢٧٧، عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ الوافي، ج ٢، ح ٠٥٤، ص ٩٢.

(٤) مر الكلام فيه في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٥) مر الكلام فيه في ج ١، ح ٣٣، ص ٢٥٨.

(٦) مر الكلام فيه في ج ٢، ح ١٤٤، ص ٦٢٠.

(٧) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح ٤٥١.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف، وقد مرّ عن الحسين باختلاف في وسط السند»^(١). وسند هذه الرواية وإن كان ضعيفاً، إلا أنها مما يوثق بصدورها، فقد رواها الكليني بسند آخر . معتبر عن علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلاء، كما مر في الحديث (٤٨٩) في هذا الجزء، فلا ريب في اعتبارها.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣٦.

١٧ / ٤٩٩ . عَلَيْ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «السَّمْعُ وَالظَّاغَةُ أَبْوَابُ الْخَيْرِ»^(١)، السَّامِعُ الْمُطْبِعُ لَا حُجَّةَ عَلَيْهِ، وَالسَّامِعُ الْعَاصِي لَا حُجَّةَ لَهُ، وَإِمَامُ الْمُسْلِمِينَ تَمَّتْ حُجَّتُهُ وَأَحْتِاجَهُ يَوْمَ يَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ»^(٢) قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «يَوْمَ نَذْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِمَا مِنْهُمْ»^(٣) .

رجال السندي:

السلسلة السنديّة من عليٍّ والعيّادي عن يونس من السلاسل السنديّة التي يوثق بها، ومرّ الكلام في مشاكلها وعقباتها^(٤)؛ وحماد هنا هو حماد بن عثمان، ثقة، جليل القدر، من الخامسة^(٥)؛ وعبد الأعلى هو ابن أعين، مولى آل سام، أبو الصباح، ذكره المفيد في رسالته العددية في الفقهاء الأعلام، وهو من صغار الرابعة^(٦) .

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: مجھول كالحسن^(٧). مع أنه قدست نفسك يصف الأسناد التي فيها عبد الأعلى بن أعين بالمجھول، بل وصف نفس هذا السندي بالمجھول كما سيأتي إن شاء الله، وعلى كل تقدير فالحديث معتبر السندي موثوق الصدور، وقد مرّ نظيره^(٨) .

(١) في تفسير العياشي: «الجنة».

(٢) الإسراء (١٧): ٧١.

(٣) تفسير العياشي، ج ٢، ح ١٢٢، ص ٣٠٤، عن عبد الأعلى؛ وراجع: الأمالي للمفید، ص ٩٦، المجلس ١١، ح ٧؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٥٣، ص ٩٠.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٣٠.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٣٨.

(٦) ينظر: ج ٢، ص ٧٢٨، ح ١٨٨.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٣٦.

(٨) ينظر: ج ٣، ح ٧٤١، ص ١٠.

٩ - بَابُ فِي أَنَّ الْأَئمَّةَ شُهَدَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى خَلْقِهِ

١/٥٠٠ عَلَيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، عَنْ سَهْلَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكَلِيْلِ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَكَيْنَفِ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هُؤُلَاءِ شَهِيدًا»^(١) قَالَ^(٢): «نَرَكْتُ فِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ خَاصَّةً، فِي كُلِّ قَرْنٍ^(٣) مِنْهُمْ إِمَامٌ مِنَّا شَاهِدٌ عَلَيْهِمْ، وَمُحَمَّدٌ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} شَاهِدٌ عَلَيْنَا»^(٤).

رجال السنّد:

وسند الكليني عن خاله علان، والمسمى في السنّد بعلي بن محمد المطلق، وهو ثقة، رازى، من الثامنة^(٥)؛ عن سهل بن زياد، وهو رازى ضعيف، من السابعة^(٦)؛ عن يعقوب بن يزيد، وهو الأنباري، الشقة الصدق، ولد في حدود سنة (١٩٥هـ)، وتوفي قبل سنة (٢٧٩هـ)، بمدة يسيرة، من السابعة^(٧)، ويقى الكلام في زياد القندي، فقد مرّ

(١) النساء (٤): ٤١.

(٢) في البحار، ج ٢٣، ح ٦٩ + «هذا».

(٣) في النهاية، ج ٤، ص ٥٥ (قرن): «القرن: أهل كلّ زمان، وهو مقدار التوسط في أعمار أهل كلّ زمان، مأخوذه من الاقتران، وكانته المقدار الذي يقترب فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم، وقيل: القرن أربعون سنة، وقيل: ثمانون، وقيل: مائة، وقيل: مطلق الزمان. وهو مصدر قرن يقرن».

(٤) الواقي، ج ٣، ح ١١٠٠، ص ٤٩٦؛ البحار، ج ٧، ح ٧، ص ٨٣٢؛ وج ٢٣، ح ١، ص ٣٥٣؛ وص ٣٥١، ح ٦٩.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٣.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

(٧) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤١، ص ٦٩.

الكلام في سماعة^(١) وهو ابن مهران، أبو ناشرة الحضرمي، وقيل: أبو محمد الحضرمي، مولى، كوفي، نزل كندة فيها، كان يتجر في القرى ويخرج به إلى حران، وثقة النجاشي مرتبة ولم يشر لوقته، وأشار الطوسي له، وما قيل من أنه لا يثبت وقوته بعد تكرار الثقة عند النجاشي فليس بسديده؛ لأن النجاشي كان قد ذكر في كرام أنه ثقة ثقة، واتبعه بأنه واقفي، فليس في تكرار الثقة إشارة واضحة لدفع الوقف، بل لعله تأكيد للوثيقة مع كونه من الواقفة. وقد أشار الصدوق أيضاً لوقته، ويعود كونه من الواقفة أسناده فهو يرد في سلاسلهم، والمحثرين عنه عثمان بن عيسى الرؤاسي وزرعة، وهما من مشاهير الواقفة، لكن حال وثائقه لا شك فيها، فإضافة إلى توثيق النجاشي قد دعده المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وهو من روى عنه محمد بن أبي عمير وصفوان والبنطي، ومن روى في كامل الزيارات والتفسير.

قال النجاشي في وفاته: «ذكر أحمد بن الحسين رحمه الله أنه وجده في بعض الكتب أنه مات سنة خمس وأربعين ومائة في حياة أبي عبد الله عليه السلام، وذلك أن أبي عبد الله عليه السلام قال له: «إن رجعت لم ترجع إلينا» فأقام عنده، فهات في تلك السنة، وكان عمره نحواً من ستين سنة. وليس أعلم كيف هذه الحكاية؛ لأن سماعة روى عن أبي الحسن عليه السلام، وهذه الحكاية تتضمن أنه مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام والله أعلم»^(٢).

وما ذكر من أن سنة وفاته كانت (١٤٥هـ) فهو لا يستقيم، كما نبه إليه النجاشي، والظاهر أنه تصحيف في ذلك الكتاب القديم الذي لدى ابن الغصائري، وأن الصحيح أنه مات سنة (١٧٥هـ)؛ لسهولة تصحيف (سبعين) إلى (أربعين) في الخطوط القديمة لاختلاط الألف والباء بشكل السين.

٥ زياد القندي:

هو زياد بن مروان من موالىبني هاشم، يكنى بأبي الفضل، وقيل بأبي عبد الله.

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٤، ص ١٩٩.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٩٣، ت ٥١٧.

يلقب بالقندى، أصله أنبارى، ثم بغدادى، سكن مسجد الأنباريين فى بغداد، هو واقف مشهور، فعن موسى الخشاب المختص بأمر الواقفة: «إنه أحد أركان الوقف»^(١)، روى إنكاره النص على الرضا عليه السلام، وعن الحسن بن محبوب موته على الزندقة^(٢)، قال الشيخ: «له كتاب، وافقى»^(٣).

ذكر الخطيب البغدادى: «وأما مسجد الأنباريين، فينسب إليهم؛ لكثرة من سكنته منهم، وأقدم من سكنته منهم؛ زياد القندى، وكان يتصرف فى أيام الرشيد، وكان الرشيد ولى أبي وكيع - الجراح بن مليح - بيت المال فاستخلف زياداً، وكان زياد شيعياً من الغالية، فاختنان هو وجماعة من الكتاب واقطعوا من بيت المال، وصح ذلك عند الرشيد فأمر بقطع يد زياد. فقال: يا أمير المؤمنين لا يجب على قطع اليد، إنما أنا مؤمن، وإنما خنت. ففكَّ عن قطع يده»^(٤).

في قبال ذلك كله عده المفيد فى الإرشاد من البطانة والخاصة الثقات! وروى عنه ابن أبي عمير فى بطون الأسناد.

ويحدس من أسناده، وإن روى عنه يونس فى مورد فإنه ليس من موارد التلمذ، بل التقل عن القرىن فى المزللة الاجتماعية، ولا يبعد أن يكون أصغر من يونس المولود قرابة سنة (١٢٤ هـ) بعقدين وأكثر، وتوفي متتصف العقد الثاني بعد المائتين عن عمر ليس بالقليل، فالمناسب علده من كبار السادسة.

تحقيق الصدور:

قال المجلسى: «ضعيف»^(٥). وضعفه ظاهر، خاصة وأن فى السنن سهل بن زياد وزياد بن مروان القندى، ولم نحظ بقرينة أخرى توجب الوثوق بالصدور.

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ح ٨٨٦، ص ٧٦٦.

(٢) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص ٦٨، ح ٧١.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٣٧، ت ٥١٢.

(٤) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادى، ج ١، ص ١٠٧.

(٥) مرآة العقول، المجلسى، ج ٢، ص ٣٣٧.

١٥٠٢. الحَسَنُ بْنُ حَمَدٍ، عَنْ مُعْلَى بْنِ حَمَدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلَيِّ الْوَشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَذِبَةَ، عَنْ بُرْيَدَ الْعَجْلَى، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْبَيْلَى عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أَمَّةً وَسَطَا إِنْكُونُوا شَهِدَاءَ عَلَى النَّاسِ»^(١). فَقَالَ^(٢): «نَحْنُ الْأُكْمَةُ الْوُسْطَى، وَنَحْنُ شَهِدَاءُ اللَّهِ^(٣) عَلَى خَلْقِهِ، وَحُجَّجُهُ فِي أَرْضِهِ». قُلْتُ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مَلَّةُ أَبِيهِكُمْ إِبْرَاهِيمَ»^(٤)? قَالَ: «إِنَّا عَنِ خَاصَّةٍ، هُوَ سَمَاتُكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلِهِ»^(٥) فِي الْكِتَابِ الَّتِي مَضَتْ «وَفِي هَذَا» الْقُرْآنُ «لَيُكَوِّنَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ»^(٦) فَرَسُولُ اللَّهِ^(٧) الشَّهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَغَنَا^(٨) عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَحْنُ الشُّهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ، فَمَنْ صَدَقَ^(٩)، صَدَقَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَمَنْ كَذَبَ، كَذَبَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(١٠)^(١١).

(١) البقرة (٢): ١٤٣.

(٢) هكذا في «ج، بـ، بـ، بـ» والوافي والبحار، ج ١٦ و ٢٣. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

(٣) في البحار، ج ١٦: «الله».

(٤) الحج (٢٢): ٧٨.

(٥) الحج (٢٢): ٧٨.

(٦) هكذا في المصحف الشريف، سورة الحج (٢٢): ٧٨ و «بر، بـ، بـ». وفي «بـ، ج، ض، ف، وـ، بـ، بـ» والوافي والمطبوع: «عليكم شهيداً». ولعله من النسخ، أو هو نقل بالمعنى وإشارة إلى مضمون الآية، انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ١٩٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٤٠.

(٧) في «ج»: + «هو».

(٨) في الوافي: «وضمير التكلم في «بلغنا» يحمل الفاعل والمفعول».

(٩) في حاشية بدر الدين: «صدقنا». ويحمل تخفيف «صدق» و«كذب». انظر: الوافي، ج ٣، ص ٥٠٠؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٤٠.

(١٠) في «ج، ض، بـ، بـ» وحاشية «بـ» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني: «يوم القيمة كذبنا». وفي البحار، ج ١٦: «يوم القيمة».

(١١) بصائر الدرجات، ص ١٠٣، ح ٥، بـ، بـ، بـ آخر، إلى قوله: «وحججه في أرضه» راجع: بصائر

رجال السنن:

وهذه السلسلة السنديّة - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مراراً على خدشها بالمعنى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها^(١)؛ وأما أحد بن عائذ فهو الثقة المأر^(٢)، وهو الحلال، أبو علي، أحسي بيجل، مولى، وقيل: عبي، كوفي، سكن بغداد، عرف بكونه تلميذ أبي خديجة سالم بن مكرم، فعدُّ الشيخ إيهاب في أصحاب الصادق والباقر عليهما تبرؤ^(٣) منه حملة، وال الصحيح عده في أصحاب الصادق والكاظم عليهما تبرؤ، وهو من صغار الخامسة، واستقرّب إلى السيد البروجردي تدلي في طبقات الكافي كونه من السادسة، وهو من يروي عن عمر بن أذينة؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة توفي قرابة (١٦٩هـ)^(٤)؛ وأما بريد العجل^(٥) فهو بريد بن معاوية العجل^(٦)، الثقة المعروفة، من الرابعة^(٧).

تحقيق الصدور:

السنن غير ناهض لإثبات الصدور، وهو كما قال المجلس ضعيف^(٨)، لكنها موثوقة الصدور، ليس لأن الصفار رواها في المصائر بسنداً آخر قد يقال باعتباره، بل لما سيأتي أن الرواية مروية في نفس الباب في الكافي وبسنداً معتبر^(٩)، فعليه هي من المرويات التي يوثق بصدرها منها من الموصومين عليه.

الدرجات، ص ١٠٢، ح ١ و ٢؛ السوافي، ج ٣، ح ٤٩٨؛ البحار، ج ١٦، ح ٤٨، ص ٤٩٠؛ وج ٢٣، ح ٣٥٧، ص ٣٦٣.

(١) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب، ص ١٣٦، ح ٤٨.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٥٦، ص ١٧٧.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣٩٢.

(٥) مرآة العقول، المجلس، ج ٢، ص ٣٣٨.

(٦) ينظر: ح ٥٠٣.

٥٠٢ . وَهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ مُعَلَّبِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَنِ بْنِ عَلَيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلَّالِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحُسَنِ عَلَيْهِ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْتَةِ مِنْ رَبِّهِ وَيَتَّلُوُ شَاهِدًا مِنْهُ»^(١). فَقَالَ: «أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - الشَّاهِدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَيْتَةِ مِنْ رَبِّهِ»^(٢).

رجال السنن:

وهذه السلسلة السنديّة - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مراراً وفي الحديث السابق أيضاً على أنها مخدوشة بالعمل البصري،

. (١) هود (١١): ١٧.

(٢) كتاب سليم بن قيس، ص ٩٠٣، ح ٦٠، وفيه: «عن علي بن أبي طالب عليه السلام» مع زيادة في آخره؛ وفي بصائر الدرجات، ص ١٥٢، ح ٢؛ والأمالى للطوسى، ص ٣٧١، المجلس ١٣، ح ٥١، وتفسير فرات، ص ١٨٨، ح ٢٣٩، بسند آخر عن علي عليه السلام، مع زيادة في أوله؛ وفي الأمالى للمفید، ص ١٤٥، المجلس ١٨، ح ٥، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع زيادة في آخره؛ تفسير فرات، ص ١٨٩، ح ٢٤١، مع زيادة في أوله؛ تفسير القمي، ج ١، ص ٣٢٤، وفيها بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف؛ تفسير فرات، ص ١٨٧، ح ٢٣٨، وفيه: «عن الحسين بن سعيد، معنعاً عن زاذان، عن علي عليه السلام»؛ وص ١٩٠، ح ٢٤٤، وفيه: «عن الحسين بن الحكم، معنعاً عن عباد بن عبد الله الأستى، عن علي عليه السلام، مع زيادة في أوله؛ وص ١٩١، ح ٢٤٦، وفيه: «عن علي بن محمد بن عمر الزهرى، معنعاً عن زيد بن سلام الجعفى، عن أبي جعفر عليه السلام»؛ تفسير العياشى، ج ٢، ح ١١، ص ١٤١، عن عمار بن سويد، عن أبي عبد الله عليه السلام مع زيادة في أوله وآخره؛ وص ١٤٢، ح ١٣، عن جابر بن عبد الله بن سجى، عن علي عليه السلام، مع زيادة في أوله؛ وفي تفسير فرات، ص ١٨٧، ح ٢٣٧، وص ١٨٨، ح ٢٤٠، وكمال الدين، ص ١٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٩٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ٣١٠٠، ص ٥٠٠؛ البحار، ج ١٦، ح ٤٩، ص ٣٥٧.

مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها^(١)، نعم المعلی وفق مباني السيد الخوئی قدست نفسه ثقة؛ لوروده في تفسیر القمی؛ وأما أَحْمَدُ بْنُ عَمِّ الْحَلَالِ فَهُوَ الثَّقَةُ، الْكَوْفِيُّ الْأَنْطَاطِيُّ، وَهُوَ مِنْ كَبَارِ السَّادِسَةِ^(٢).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف، لكن مضمونه مروي بطرق مستفيضة، بل متواترة من طرق الخاص، أوردت أكثرها في الكتاب الكبير، ورواہ صاحب کشف الغمة وابن بطريق في المستدرک، والسيد ابن طاوس في الطرائف، والعلامة في کشف الحق بطرق متعددة من كتب المخالفين»^(٣). وهو قريب لما قال، فالرواية يوثق بصدورها.

(١) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب، ص ١٣٦.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٤٦، ص ٦٢٤.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤١.

٤/٥٠٣ . عَلَيْهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبْنِ أَذِينَةَ، عَنْ بُرْيَنْدَ الْعَجْلَى، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرِ الْكَاظِمِيِّ: قُولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أَمَّةً وَسَطَا لَكُوكُنُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا»^(١)؟ قَالَ: «تَحْنُنُ الْأُمَّةَ الْوَسْطُ^(٢)، وَتَحْنُنُ شُهَدَاءَ الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَى خَلْقِهِ، وَجُحْجَجُهُ فِي أَرْضِهِ». قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَا إِزْكُونَاهُ وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعُلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَجَاهُدُوا فِي اللَّهِ حَتَّىٰ جِهَادُهُ هُوَ اجْتِبَاكُمْ».

قَالَ: «إِيَّاَنَا عَنِي، وَتَحْنُنُ الْمُجْتَبَوْنَ، وَلَمْ يَجْعَلِ اللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ^(٣)، فَالْحَرْجُ^(٤) أَشَدُّ مِنَ الْضَّيْقِ^(٥) «مَلَّةُ أَبِي مِثْمَ إِبْرَاهِيمَ»؛ إِيَّاَنَا عَنِ خَاصَّةَ وَهُوَ^(٦) «سَتَائِمُ الْمُسْلِمِينَ»؛ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ «مِنْ قَبْلِ»^(٧) فِي الْكُتُبِ الَّتِي مَضَتْ «وَفِي هَذَا» الْقُرْآنِ «لَيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ»^(٨) «وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ»^(٩) فَرَسُولُ اللهِ^(١٠) الشَّهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَغَنَا عَنِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَتَحْنُنُ الشُّهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ^(١١)، فَمَنْ صَدَقَ، بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ صَدَقَنَاهُ^(١٢)،

(١) البقرة (٢): ١٤٣.

(٢) في «ب، ج، بف» وحاشية «بر» وشرح صدر المتألهين: «الوسطي».

(٣) في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» وفي حاشية «بس» وشرح صدر المتألهين وشرح المازندراني وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «من ضيق».

(٤) في «بس»: «والحرج».

(٥) في شرح المازندراني: «الضَّيْقُ، بفتح الصَّاد وشَدَّ الْيَاءِ. وَقَدْ يَخْفَفُ».

(٦) مكنا في القرآن و«ب، بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «هو».

(٧) هكذا في القرآن و«ب، بر». وفي «ج، ض، ف، و، بح بس، بف» والمطبوع: «عليكم شهيداً».

(٨) الحج (٢٢): ٧٧ - ٧٨.

(٩) في «ض» وشرح صدر المتألهين: + «يَوْمُ الْقِيَامَةِ».

(١٠) في «ف»: «صَدَقَنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وفي شرح صدر المتألهين، ص ٤٨٨: «ال فعل الثاني من باب

وَمَنْ كَذَبَ كَذِبَنَا^(١)^(٢).

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير، الثقة المعروف، من الثامنة، بقي حيًّا إلى (٥٣٠٧هـ)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو من يوثق بنقله لقرائن مرت في محلها^(٣)؛ ومحمد بن أبي عمر الراوي الشهير، من السادسة، ثقة، من أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)^(٤)؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)^(٥)؛ وأما بريد العجلاني فهو بريد بن معاوية العجلاني، الثقة المعروف، من الرابعة^(٦).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: « مختلف فيه وحسن عندي »^(٧). والسنن وفق المباني المعروفة في زمننا معتبر لا غبار عليه، وهذا ما نذهب إليه في شأنه.

التفعيل، والأول يحتمل البابين... وكذا قوله: من كذب كذبناه».

(١) في «ف»: + «يوم القيمة».

(٢) بصائر الدرجات، ص ٨٣، ح ١١؛ وص ١٠٢، ح ٣، بسندهما، عن ابن أبي عمر، وفيها إلى قوله: «وَحَجَّهُ فِي أَرْضِهِ». تفسير فرات، ص ٢٧٥، ح ٣٧٤، وفيه: «فَرَاتُ الْكُوفِيُّ مَعْنَى عَنْ بَرِيدٍ» من قوله: «قَلْتُ: قَوْلَهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَاكُمْ وَآتَيْنَاكُمْ}». تفسير العياشي، ج ١، ح ١١١، ص ٦٢، عن بريد، عن أبي جعفر طليلا، إلى قوله: «وَحَجَّهُ فِي أَرْضِهِ». راجع: بصائر الدرجات، ص ١٠٢، ح ٤؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ٨٧ الوافي، ج ٣، ص ٥٠٠، ح ١٠٠٤.

(٣) مرت ترجمتها في ج ١، ح ٩، ص ٦٣١.

(٤) مرت ترجمتها في ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٦) ينظر: ج ٢، ص ٣٩٢، ح ٨٥٠.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٣.

٤٥٠٤. عَلَيْهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَهَانِيِّ^(١)، عَنْ سُلَيْمَ بْنِ قَيْسِ الْهَلَالِيِّ: عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ [عليه السلام]، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ

(١) روى حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليهاني، عن أبي عياش وهو راوي كتاب سليم بن قيس عن سليم بن قيس في الكافي، ح ١٩٣ و ١٣٩١ و ٤٢١ و ٤٤٧، والخصال، ص ٤١ و ٤٣، والغيبة للطوسي، ص ١٩٣؛ كما روى عن إبراهيم بن عمر اليهاني وعمر بن أذينة، عن أبي عيان [أبي عياش]، عن سليم بن قيس [الهلالي] في الكافي، ح ٧٧٥، والخصال، ص ٢٥٥، ح ١٣. فالظاهر سقوط الواسطة في سندنا هذا بين إبراهيم بن عمر اليهاني وسليم بن قيس الهلالي، وهو أبيان بن أبي عياش.

لا يقال: ترجم النجاشي لسليم بن قيس في رجاله، ص ٨، الرقم ٤، وقال: «له كتاب... أخبرني علي بن أحد القمي، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن الوليد، قال: حدثنا محمد بن أبي القاسمMaghiliyah، عن محمد بن علي الصيرفي عن حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى، قال حماد بن عيسى: وحدثنا إبراهيم بن عمر اليهاني عن سليم بن قيس بالكتاب»، ولم يتم توسط أبيان بن أبي عياش في طريق النجاشي بين إبراهيم بن عمر اليهاني وسليم بن قيس.

فإنَّه يقال: وقوع الخلل في وجه طريق النجاشي ظاهر، كما ثبَّته عليه الأستاذ السيد محمد جواد الشبيري دام توفيقه في بعض تعليقاته، وتشهد بذلك عبارة «قال حماد بن عيسى وحدثنا»؛ فإنَّه لم يذكر في الطريق من يروي عنه عثمان بن عيسى وحماد بن عيسى معاً، فلا يصح الاستشهاد بطريق النجاشي لقضى ما ادعى، بل لا بدَّ من الرجوع إلى الأسناد لتبيان الخلل الواقع في طريق النجاشي، فنقول: روى حماد بن عيسى، عن [عمر] بن أذينة، عن أبيان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس في الكافي، ح ١١١ و ١١٨، والتهذيب، ج ٤، ص ١٢٦، وج ٦، ص ٣٢٨، ح ٩٠٦، والأمالى للطوسي، ص ٦٢٢، المجلس ٢٩، ح ٢٨٣، والخصال، ص ٥١، ح ٦٣، ص ١٣٩، ح ١٥٨، وعلل الشرائع، ص ١٢٣، ح ١، وكمال الدين، ص ٢٦٢، ح ١٠، وص ٢٧٤، ح ٢٥. فعليه روى حماد بن عيسى عن سليم بن قيس بطريقين؛ إبراهيم بن عمر اليهاني، عن أبيان بن أبي عياش» و«عمر بن أذينة عن أبيان بن أبي عياش» أضف إلى ذلك ما ورد في الكافي، ح ٢٦٢٠ من روایة عثمان بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن أبيان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس. فبالمقارنة بين ما ورد في الأسناد المشار إليها وطريق النجاشي نستطيع أن نقول: إنَّ الأصل في

وَتَعَالَى - طَهَرَنَا وَعَصَمَنَا، وَجَعَلَنَا شُهَدَاءَ عَلَى خَلْقِهِ وَحُجَّةً^(١) فِي أَرْضِهِ، وَجَعَلَنَا مَعَ الْقُرْآنِ، وَجَعَلَ^(٢) الْقُرْآنَ مَعَنَا، لَا تُفَارِقُهُ، وَلَا يُفَارِقُنَا^(٣).

رجال السنن:

علي بن إبراهيم صاحب التفسير، ثقة، من الثامنة، بقي إلى (٤) هـ ٣٠٧؛ وإبراهيم بن هاشم موثوق به، من السابعة^(٥)؛ وحماد بن عيسى غريق المحففة، الثقة المعروفة،

طريق النجاشي كان هكذا: «... عن حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن عمر بن أبيته، عن أبيان بن أبي عياش عن سليم بن قيس، قال حماد بن عيسى وحدثنا إبراهيم بن عمر البهاني عن أبيان بن أبي عياش عن سليم بن قيس بالكتاب. يؤكّد ذلك ما ورد في الغيبة للطوسى، ص ١٩٣ وقد أشرنا إليه من روایة ابن أبي جيد وهو على بن أ Ahmad القمي المذكور في طريق النجاشي عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن أبي القاسم البرقي، عن محمد بن علي أبي سمينة الكوفي، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر، عن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهملاي.

هذا، ويظهر مما ذكرنا وقوع الخلل في طريق الشیخ الطوسي أيضاً إلى كتاب سليم بن قيس، فإنه قال: «له كتاب». أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن أبي القاسم الملقب بـ«أجليوه»، عن محمد بن علي الصيرفي، عن حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن أبيان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهملاي. راجع: الفهرست للطوسى، ص ٢٣٠، الرقم ٣٤٦. وقد استفادنا بذلك مما أفاده الأستاذ السيد محمد جواد الشيرازي دام توفيقه.

(١) في «ج، ف، بر» وحاشية «بف»: «حججه». وفي كمال الدين: «حججاً».

(٢) في كتاب سليم بن قيس والوسائل: «جعل».

(٣) كتاب سليم بن قيس، ص ٦٥٥، ضمن الحديث الطويل ٧، عن أبيان، عن سليم. وفي بصائر الدرجات، ص ١٠٣، ح ٤٦؛ وكمال الدين، ص ٢٤٠، ح ٦٣، بسند آخر عن حماد بن عيسى؛ الواقي، ج ٣، ح ٥١٠٠، ص ٥١؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٥٣٣٥، ص ١٧٨.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ٦٣١.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ٦٣١.

من الخامسة، عمر حتى توفي مع السادسة سنة (٢٠٩ هـ)^(١)؛ وإبراهيم بن عمر اليهافي الأرجح وثاقته، وكونه من الرابعة التي أدركتها بعض السادسة^(٢)، وهو يروي عن سليم بن قيس بواسطة أبان بن أبي عياش كمَا يَتَّبَعُ فِي مَوْضِعٍ، ولذَا السند مصحف بسقotope؛ وأبان بن أبي عياش بصري، ضعيف، عمر وتوفي سنة (١٣٨ هـ)، وهو من الثالثة وأدركه بعض كبار الخامسة^(٣)؛ وسليم بن قيس جليل الشأن من أولياء أمير المؤمنين عليهما السلام^(٤)، وقد مرّ نظير هذا السند بمزيد تفصيل^(٥).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مختلف فيه، وحسن عندي»^(٦). ولكن الظاهر أن السند يعاني سقطاً فيه، وأن الصواب توسط أبان بن أبي عياش بين إبراهيم بن عمر اليهافي وسليم بن قيس الملايلي، وأبان من لا سبيل للوثيق بنقله، فلا محicus من عدم تحقق الوثيق بصدره من هذا السند.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٣٨.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٩١، ص ٧٣٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ص ٥٢٣، ح ١٠٩.

(٤) ينظر: ج ٢، ص ٥٢٥، ح ١٠٩.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ١٩١، ص ٧٣٥.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٣.

١٠ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ هُمُ الْهَدَاةُ^(١)

٥٥١. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَنِيْنِ بْنِ سَعِيْدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ وَفَضَالَةَ بْنِ أَيُوبَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَكُلُّ قَوْمٍ هَادِي لِلْقَرْنَيْنِ»^(٢). فَقَالَ: «كُلُّ إِيمَانٍ هَادِي لِلْقَرْنَيْنِ»^(٣). الَّذِي هُوَ فِيهِمْ^(٤)^(٥).

رجال السندي:

السلسلة السنديّة - العدة عن أحد عن ابن سعيد عن النضر - من السلسلات المتكررة في الكافي وغيره، وقد مرّ نظيرها في مواضع عدّة^(٦)؛ والعدة من يوثق بنقلهم، وهم مشايخ الكليني من الثامنة؛ وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى الأشعري كما يظهر تتبع تلك السلسلة؛ وأحمد الثقة المعروف، من السابعة؛ والحسين بن سعيد الأهوazi، الثقة الشهير، من صغار السادسة، وهو يروي عن النضر الثقة؛ وفضالة بن أيب، وهو ثقة،

(١) في «ج، ض»: «هم».

(٢) الرعد (١٣): ٧.

(٣) في معنى «القرن» راجع ما تقدّم ذيل ح ٥٠٠.

(٤) في شرح صدر المتألهين وتفسير العياشي: «فيه».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٥٠، ح ٦، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد؛ الغيبة للنهاي، ص ١١٠، ح ٣٩، بسنده عن موسى بن بكر الواسطي؛ كمال الدين، ص ٦٦٧، ح ٩، بسنده آخر؛ وفي تفسير العياشي، ج ٢، ح ٧، ص ٤٠٤، عن حنان بن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه مع زيادة في قوله؛ الواقي، ج ٣، ح ٦١٠، ص ٥٠٢.

(٦) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب ص ٥٦٢، ح ١٢٥.

مستقيم الدين^(١)، وكلاهما من الخامسة أو من صغارها على الأرجح كما في الألف^(٢)؛ وأما موسى بن بكر فقد مر الكلام في شأنه^(٣)، ومرةً أن روایاته يمكن قبولها إذا لم يكن هناك من معارض أو موجب للشك فيها، وهو من الخامسة؛ والفضليل هو ابن يسار، الثقة الجليل، من الرابعة^(٤).

تحقيق الصدور:

مصدر الكليني هو كتاب شيخه الصفار، كما يظهر من روایاته لها في بصائره، وقال المجلسي: «ضعيف كالوثق»^(٥)، ولعل ذلك لوضع موسى بن بكر، وقد وصف قدست نفسه في مواضع أخرى نظير هذا السندي من المعروفين بالوثاقة من لا كلام فيهم سوى موسى بن بكر أحياناً بنفسه وصف هذا الحديث، وأخرى بكونه ضعيفاً على المشهور.

والسندي وفق مباني السيد الخوئي قدست نفسه صحيح لا غبار عليه، فموسى بن بكر من رواة التفسير، كما أن الحال كذلك عند السيد مرجع الطائفة [أقطلة]، والسيد الأستاذ دامت بركاته من توثيق موسى بن بكر؛ لرواية صفوان وابن أبي عمير عنه، وقد قلنا أن في موسى بن بكر ترداً فمضمنون روایته ومقارنته بالوارد الصحيح أو كونه مما لا يثير الريبة هو ما يجعلنا نقبل روایته بنحو ما، والرواية في المقام مضمنتها أيضاً مروي بطريق مرسل في تفسير العياشي عن حنان بن سدير عن أبي أيه عن أبي جعفر الباقر عليهما السلام مع بعض الزيادة^(٦)، وعلى كل حال فليس من المجازفة الوثوق بصدورها منهم [لهم]، وعدم تكذيب الرواة الناقلين للخبر.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٨.

(٢) الألف رجل، غيث شبر، ص ٥٤٥، ت ٩٢٦؛ ص ٤٠٢، ت ٦٦٦.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٢١١، ص ٧٨٤.

(٤) ينظر: ج ٣، ح ٢٧٩، ص ١٧١.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٣.

(٦) تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي، ج ٢، ح ٧، ص ٤٢.

٢/٥٠٦. عَلَيْهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^(١)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَرْ، عَنْ أَبْنِ أَذِينَةَ، عَنْ بُرِيدَ الْعَجْلِيِّ: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْبَيْلِيِّ^(٢) قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي»^(٣) فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} الْمُنْذِرُ، وَلِكُلِّ زَمَانٍ مِنَّا هَادِي هُدِيْهِمْ إِلَى مَا جَاءَ بِهِ نَبِيُّ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، ثُمَّ أَهْدَاهُ مِنْ بَعْدِهِ عَلَيِّ، ثُمَّ الْأُوْصِيَاءُ^(٤) وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدِهِ»^(٥).

رجال السنن:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير، الثقة المعروف، من الثامنة، بقي حياً إلى (٣٠٧هـ)؛ وأبواه هو إبراهيم بن هاشم، وهو من يوثق بنقله؛ لقرائنه مرت في محلها^(٦)؛ ومحمد بن أبي عمر الراوي الشهير، من السادسة، ثقة، من أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)^(٧)؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)^(٨)؛ وأما بريد العجلي فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة^(٩).

(١) في حاشية «ج، بر»: + «بن هاشم».

(٢) في «ج»: «عن».

(٣) الرعد (١٣): ٧.

(٤) في شرح صدر المتألهين: «النبي».

(٥) في تفسير العياشي: + «من بعده».

(٦) بصائر الدرجات، ص ٤٩، ج ١، بسنده، عن ابن أبي عمر؛ كمال الدين، ص ٦٦٧، ح ١٠، بسنده عن ابن أبي عمر إلى قوله: «ما جاء به نبِيُّ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}»؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ٨، ص ٠٤٢، عن بريد بن معاوية، مع اختلاف يسir؛ الواقي، ج ٣، ح ٧١٠٠، ص ٥٠٢؛ البحار، ج ١٦، ح ٥٠، ص ٣٥٨؛ وج ١٨، ح ٢٦، ص ١٩٠.

(٧) مرت ترجمتها في ج ١، ح ٩، ص ٦٣.

(٨) مرت ترجمتها في ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٩) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(١٠) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣٩٥.

تحقيق الصدور:

الرواية إضافة إلى اعتبار سندتها فإنها مروية في كتب أخرى بسند آخر معتبر، فقد رواها الصفار في بصائره، والصدوق في كماله. قال المجلسي في سندتها: «حسن»^(١)، وتعبيره بالحسن لا بالصحيح؛ لكان إبراهيم بن هاشم، وعدم وجود تصريح واضح بوثاقته. وهي وفق مباني السيد الخوئي قدست نفسه صحيحة، وكذا عند السيد مرجع الطائفه، وعند السيد الأستاذ معتبرة لا غبار عليها، وهذا ما هي عليه.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٣

٥٠٧ / ٣. الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُهْوَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُتَكَبِّرِ: إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي؟ فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُنْذِرُ، وَعَلَى الْهَادِي، يَا أبا مُحَمَّدٍ، هَلْ مِنْ^(١) هَادِي الْيَوْمَ؟». قُلْتُ^(٢): بَلِّي جَعَلْتُ فِدَاكَ، مَا رَأَلَ مِنْكُمْ^(٣) هَادِي مِنْ^(٤) بَعْدِ هَادِي حَتَّى دُفِعْتُ^(٥) إِلَيْكَ. فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ يَا أبا مُحَمَّدٍ، لَوْ كَانَتْ^(٦) إِذَا نَزَّلْتَ آيَةً عَلَى رَجُلٍ، ثُمَّ مَاتَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مَاتَتِ الْآيَةُ، مَاتَ الْكِتَابُ^(٧)، وَ^(٨)لِكِنَّهُ^(٩) حَيٌّ يُجْرِي فِيمَنْ بَقِيَ كَمَا جَرَى^(١٠) فِيمَنْ مَضَى^(١١).».

(١) في البصائر، ص ٥١، ح ٩: «فهل منا».

(٢) في البحار، ج ٣٥: «فقلت».

(٣) في حاشية «ف، بف» والبصائر، ص ٣١: «فيكم».

(٤) هكذا في «ب، ج، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» وشرح صدر المتألهين والوافي والبحار والبصائر، ص ١٥٠. وفي المطبوع: «من».

(٥) في «ض» والبصائر، ص ٥١: «رفعت». وفي «ف» وحاشية «بر»: «وقعت».

(٦) في شرح صدر المتألهين، ص ٤٩١: «... وقد يرى: لو كانت آية إذا نزلت، بأن تكون آية اسم كانت، وقوله: إذا نزلت على رجل صفة لها، و قوله: ثُمَّ مات الرجل» صفة بعد صفة. ويكون خبر كانت قوله: ماتت الآية. و قوله: مات الكتاب، بدل له بدل الكل؛ في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٠٠: «إذا مع شرطه وجزاه وهو ماتت الآية وقع اسماً وخبرأً «كانت» ثُمَّ وقع المجموع شرطأً «لو» وجزاؤه: مات الكتاب».

(٧) في البحار، ج ٢: + «والسنة».

(٨) في البحار، ج ٣٥: - «و».

(٩) في حاشية «بح»: «ولكن».

(١٠) في شرح صدر المتألهين: «يجري».

(١١) بصائر الدرجات، ص ٥١، ح ٩، بسته عن المعلى بن محمد. وفيه، ص ٥٠، ح ٥ بسته آخر، عن أبي بصير، عن أبي جعفر^{العليّ}؛ وص ٤٩، ح ٢، بسته آخر مع اختلاف يسير؛ كفاية الأثر، ص ١٦٢، ضمن حديث الطويل بسته آخر، مع اختلاف يسير، وفي الثالثة الأخيرة إلى قوله: «على الهدى»؛

رجال السنن:

أما الحسين بن محمد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى (١٧٣هـ)^(١)؛ ومعلى بن محمد فهو بصري، مضطرب المذهب، من السابعة^(٢)؛ ومحمد بن جهور فهو العمى، وهو بصري أيضاً، هو من يروي عن السادسة في أغلب أسناده وهو من صغار السادسة، فاسد المذهب، غال، ضعيف في الحديث، ومرأة بيان حاله^(٣)، وفيه بحث ذكرناه سالفاً^(٤)؛ ومحمد بن إسحاعيل هو ابن بزيع، الثقة المعروف، من السادسة^(٥)؛ وسعدان فهو لقب عبد الرحمن بن مسلم، وهو من عمر عمراً طويلاً، من الخامسة، وهو ثقة وفق مباني السيد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير، وكذا يوثقه السيد الأستاذ والسيد مرجع الطائفة لرواية صفوان ومحمد بن أبي عمير عنه، وليس لدينا ما نوثقه به؛ وأبو بصير الأنصاري فثقة، كوفي معروف^(٦)، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعف»^(٧)، وضعف السنن ظاهر، فالسلسلة قبر بالضعف والجهول، فهي عن المعلى وابن جهور وسعدان، ولكن هذا السنن عند السيد الخوئي قدست نفسه صحيح وفق مبانيه، فقد وثق المعلى ومحمد بن جهور وسعدان؛ لورود أسانائهم في التفسير، وقد ناقشتا توثيقه قدست نفسه لمحمد بن محمد بن جهور والاعتراض الموجه إليه، وعلى كل تقدير فهذا المضمون الوارد وإن كان سنداً الكليني إليه ضعيفاً إلا أنه قد ورد في عدة روايات، وفي عدة كتب وهو موثوق به لا ريب.

الوافي، ج ٣، ص ٥٠٢، ح ١٠٠٨؛ البخاري، ج ٢، ح ٤٣، ص ٢٧٩؛ وج ٣٥، ح ١٣، ص ٤٠١.

(١) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٤) ينظر: ح ٤٧٣.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٣.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٦١، ص ٣٢١.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٥.

٤٥٠٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ الْحُسَينِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفَوَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ^(١) الْقَصِيرٌ: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ اللَّهِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذَرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي»^(٢)، فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْمُنْذَرُ، وَعَلَى الْهَادِي، أَمَا وَاللَّهِ، مَا ذَهَبْتُ إِلَيْهَا، وَمَا زَالَتْ فِينَا إِلَى السَّاعَةِ»^(٣).

رجال السندي:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)^(٤)؛ وأحمد بن محمد مشترك بين النقتين الأشعري، والبرقي، والظاهر كونه الأشعري القمي، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)^(٥)؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقايسة في الأسناد^(٦)؛ وصفوان بن يحيى الثقة الجليل، الغني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان

(١) في «ض» والبصائر: «عبد الرحمن». والمذكور في البحار، ج ٢٢، ح ٥، ص ٣ نقلًا من بصائر الدرجات هو عبد الرحيم، وهو الصواب؛ فإن المذكور في أصحاب أبي جعفر اللهم: عبد الرحيم القصير. راجع: رجال البرقي، ص ١٠، رجال الطروسي، ص ١٣٩، الرقم ١٤٧٧.

(٢) الرعد (١٣): ٧.

(٣) بصائر الدرجات، ص ٥٠، ح ٧، عن أحمد بن محمد؛ الغيبة للنعماني، ص ١١٠، ح ٤٠، بسنده عن منصور بن حازم؛ بصائر الدرجات، ص ٥٠، ح ٣ و ٤ و ٥ بسندا آخر؛ إلى قوله: «وعلى الهادي»؛ تفسير فرات، ص ٢٠٦، ح ٢٧١، بسندا آخر؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ٦، ص ٣٢، عن عبد الرحيم القصير مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٢٠٤، ح ٧، عن حنان بن سدير، عن أبي جعفر اللهم، عن النبي تبارك وتعالى، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. راجع: كفاية الأثر، ص ٨٧؛ الواقي، ج ٣، ح ٩١٠، ص ٥٠٣؛ البحار، ج ٣٥، ح ١٤، ص ٤٠١.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

بياعا للسابري، توفي سنة (٢١٠ هـ)^(١)؛ ومنصور هو ابن حازم الكوفي، الثقة العين، من الخامسة^(٢)، ولكن عبد الرحيم القصیر لا وجه لتوثيقه كما مرّ سابقاً^(٣).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مجهول»^(٤)، وهو كما قال؛ لجهالتنا بحال عبد الرحيم، ولكن مضمون تلك الرواية أو بعضه على الأقل صادر في عدد غير من المرويات والتي روتها أسناد أخرى معتبرة، فلا ضير من تحقق الوثوق به.

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٢) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٨٢، ص ٢٨٩.

(٣) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٧٠، ص ٦٨٤.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٦.

١١ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ وَلَاةُ أَمْرِ اللهِ وَخَزَنَةُ عِلْمِهِ

١٥٠٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي رَاهِيرٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَلَيِّ بْنِ حَسَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «نَحْنُ وُلَادُهُ^(١) أَمْرُ اللَّهِ، وَخَزَنَةُ عِلْمِ اللَّهِ، وَعَيْنَهُ^(٢) وَحْيُ اللَّهِ»^(٣).

حال السنن:

محمد بن يحيى العطار هو شيخ الكليني المعروف، ثقة، قمي، مرّ ذكره مراراً^(٤)؛ وأحمد بن أبي زاهر من يمكن قبول روایته، من صغار السابعة، وسيأتي تفصيل الكلام فيه؛ والحسن بن موسى هو الخشاب، وهو من وجوه أصحابنا، كثیر العلم، من كبار السابعة، وقد مرّ أيضاً^(٥)؛ أما عليّ بن حسان فهو الهاشمي الضعيف بقرينته روایته عن عمّه عبد الرحمن^(٦)؛ وأما عمّه عبد الرحمن بن كثیر الهاشمي فقد مرّ أيضاً أنه ضعيف،

(١) «الولاة»: جمع الولي، وولي الأمر صاحبه. تقول: هو ولٰي المرأة، أي صاحب أمرها والحاكم عليها.

^{١٣} انظر: شرح مصدر المتألهين ص ٤٩٢؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٤١٣ (ولي).

(٢) «العيّسة»: وعاء من آدم يكون فيها الماء، وما يجعل فيه الشاب. وزبيل من آدم يُنْقَل في الزرع الممحوص إلى الجررين. وعيّة الرجل: خاصته وموضع سره. انظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦٣٤ (عب).

(٣) بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ٣، مع زيادة في آخره؛ وص ١٢٥، ح ٨، وفيها عن أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشاب؛ الواقي، ج ٣، ح ١٠١٠، ص ٥٠٤.

^{٤)} ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٣١، ص ٢٥٢.

(٦) ينظر: ج ٣، ح ٣٤٠، ص ٣٢١.

من الخامسة^(١).

هـ أحمد بن أبي زاهر:

أبو جعفر أحمد بن موسى الأشعري، مولى، قمي، قال النجاشي: «أحمد بن أبي زاهر، واسم أبي زاهر موسى، أبو جعفر الأشعري القمي، مولى، كان وجهًا بقم، وحديثه ليس بذلك النقي، وكان محمد بن يحيى العطار أخص أصحابه به، وصنف كتاباً منها: البداء، كتاب النوادر، كتاب صفة الرسل والأنبياء والصالحين، كتاب الزكاة، كتاب أحاديث الشمس والقمر، كتاب الجمعة والعيددين، كتاب الجبر والتقويض، كتاب ما يفعل الناس حين يفقدون الإمام. أجازنا ابن شاذان عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار عن أبيه عنه جميع كتبه»^(٢).

وقال الشيخ في الفهرست: «أحمد بن أبي زاهر، واسم أبي زاهر موسى، أبو جعفر الأشعري القمي، مولى، وكان وجهًا بقم، وحديثه ليس بذلك النقي، وكان محمد بن يحيى العطار أخص أصحابه. وصنف كتاب البداء، وكتاب النوادر، وكتاب صفة الرسل والأنبياء والصالحين، كتاب الزكاة، كتاب أحاديث الشمس والقمر، كتاب الجمعة والعيددين، كتاب الجبر والتقويض. أخبرنا بجميع كتبه ورواياته ابن أبي جيد والحسين بن عبيد الله جميعاً، عن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن أحمد بن أبي زاهر»^(٣).

وذكره الشيخ أيضًا في من لم يرو عنهم الله: «أحمد بن أبي زاهر موسى، أبو جعفر الأشعري، روى عنه محمد بن يحيى العطار»^(٤).

ومن عبارة النجاشي والشيخ أنه كان وجهًا في قم تستفاد الوثاقة كما مرّ في بحوث

(١) ينظر: ج، ٣، ح، ٣٤٠، ص ٣٢١.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٨٨، ت ٢١٥.

(٣) فهرست الطوسي، الطوسي، ص ٧٠، ت ٧٦.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٤١٦، ت ٦٠١١.

سابقة، ولكن عبارتها قدست نفسها أن حديثه ليس بذلك النقي نوع قدح للرجل، مما يجعل حاله كمحمد بن خالد البرقي كونه ثقة مع بعض لين.

طبقته:

الرجل من تروي عنه الثامنة، ويروي عن السابعة وكبارها؛ لذا تردد السيد البروجردي في طبقات الكافي بين عدده من السابعة أو الثامنة، وعدده في طبقات النجاشي من صغار السابعة. فقد روى عنه محمد بن يحيى العطار المتوفى قرابة (٤٣٠ هـ)، وأحمد بن إدريس المتوفى (٤٣٦ هـ) وهما من الثامنة، وروى هو عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب المتوفى (٢٦٢ هـ)، من السابعة؛ والحسن بن موسى الخشاب والحسن بن الحسين المؤلوي، وهما من كبار السابعة. فلعله توفي قرابة (٤٢٨ هـ) ونحوها وهي السنة الفاصلة بين السابعة والثامنة، فيبدو أن من المناسب عدده من كبار الثامنة أو صغار السابعة.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف»^(٥)، وهو كما وصفه؛ لمكان علي بن حسان وعمه، ويظهر أن مصدر الكليني لهذه الروايات المتابعة هو كتاب البصائر، وعلى كل تقدير فعل ضعف الرواية إلا أن تلك الأوصاف لهم للليلة من وردت في مطارات أخرى.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٦.

٤١٠/٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حُمَّادٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ أَبِيهِ أَسْبَاطٍ^(١)، عَنْ سَوْرَةِ بْنِ كُلَيْبٍ^(٢)، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ التَّبَّابُ: «أَللَّهُ، إِنَّا لُخْزَانُ اللَّهِ فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ، لَا عَلَى ذَهَبٍ، وَلَا عَلَى^(٣) فِضَّةٍ، إِلَّا^(٤) عَلَى عِلْمِهِ»^(٥).

رجال السنن:

العدة هم مجموعة من مشايخ الكليني، والوثوق حاصل بإخبارهم بما يفوق خبر الثقة^(٦)؛ وأحمد بن محمد مشترك بين الثقتين، الأشعري، والبرقي، والظاهر كونه الأشعري، القمي، وهو من السابعة، توفي بعد (٤٧٤هـ)^(٧)؛ والحسين بن سعيد هو الأهوazi الثقة، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٤٠٢هـ) بحسب المقايسة في الأسناد^(٨)؛ وعلي بن أسباط، هو يياع الزطبي، كوفي، من السادسة، كان فطحيًا ثقة، أوثق الناس لهجة، وعَدَّل عن مذهبه كما عن التجاشي، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود،

(١) في «ب»: -«عن أبيه أسباط»، لكن الظاهر ثبوته، كما عليه أكثر النسخ وبصائر الدرجات، ص ١٢٣، ح ١، وأما ووجه سقوطه من «ب»، فهو جواز النظر من «أسباط» في «علي بن أسباط» إلى «أسباط» في «أبيه أسباط»، فموقع السقط.

(٢) في «ض»: «كلب». وسورة هذا، هو سورة بن كلبي الأسدى، راجع: رجال البرقي، ص ١٨؛ رجال الطوسي، ص ١٣٧، الرقم ١٤٤٠، ص ٢٢٢، الرقم ٢٩٨٠.

(٣) في الوافي: -«علي».

(٤) في حاشية «ف»: «بل». وفي شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٠: «فتح الهمزة وتحريف اللام على الظاهر، وبكسر الهمزة وشدة اللام على احتفال».

(٥) بصائر الدرجات، ص ١٢٣، ح ١، عن أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٠١، ص ٥٠٤.

(٦) مِنَ الْكَلَامِ فِيهَا فِي ج ١، ص ٢٥.

(٧) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٨) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

ترحيم الإمام الجواد عليه، مما يؤكّد عدوله^(١)، ولا كلام في السنّد من بدايته لغاية على، فجميع طبقات السنّد من الثقات المعروفيين، أو من تشتمل عليهم، ويبقى الكلام في أسباط بن سالم، وسورة بن كلبي.

هـ أسباط بن سالم:

قال النجاشي: «أسباط بن سالم، بياع الزطّي، أبو علي، مولى بنى عدي، من كندة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ذكره أبو العباس وغيره في الرجال. له كتاب أخبرنا عذة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن سالم بن عبد الرحمن الأزدي قال: حدثنا ذبيان بن حكيم أبو عمرو الأزدي قال: حدثنا أسباط بن سالم بياع الزطّي بكتابه»^(٢).

ويذكر أن النجاشي كان قد عرّف أخاه يعقوب به، وقال: «يعقوب بن سالم الأحرر: أخو أسباط بن سالم ثقة»^(٣).

وكذا فعل الشّيخ في أصحاب الصادق عليهما السلام، مما يشير إلى شهرة أسباط أكثر من أخيه الثقة يعقوب، مما يشير إلى نحو إيجاب في شأنه، خاصة وأنّ ابنه الراوي الثقة المعروف على بن أسباط.

قال في الفهرست: «أسباط بن سالم، بياع الزطّي. له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمر، عنه. وأخبرنا به أحمد بن عبدون، عن ابن الأنباري، عن حميد بن زياد، عن القاسم بن إسماعيل القرشي، عن أسباط»^(٤). ويلاحظ من طريق الشّيخ إلى أصله، رواية محمد بن أبي عمر عنه، وأنّ أحمد بن محمد بن عيسى تلقى أصله من ابن أبي عمر، مما يشير أيضاً

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٢، ص ٢٥٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٠٦، ت ٢٨٦.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٤٩، ت ١٢١٢.

(٤) الفهرست، الطوسي، ص ٨٦، ت ١٢٣.

إلى نحو من الإيجاب في شأنه.

ويضاف إلى علامات الإيجاب أنه من روى عنه محمد بن أبي عمر، وأما وروده في التفسير فليس ثابتا للتصحيف في المورد.

أما طبقته فقد عده السيد البروجردي في طبقات الفقيه من الرابعة، وفي طبقات الكافي والنجاشي والتهذيب من الخامسة، وهو كما ذكرنا في غير موضع من الخامسة.

٥ سورة بن كلبي الأستدي:

هو سورة بن كلبي بن معاوية الأستدي، وقد يتوهم أنه ابن كلبي بن معاوية كما يوحى إليه الاسم، لكن التدقيق في طبقات الأسناد يظهر أن كلبي بن معاوية أصغر من سورة بن كلبي، مما يمنع كونه ابنه، فكلبي من الخامسة، وسورة بن كلبي من الرابعة. وأما ما أورده الشيخ من عنوان سورة بن كلبي النهدي، وذهب ابن داود إلى كونه رجلاً آخر، وذهب في الجامع إلى تعيينه عند رواية يونس وهشام وغيره، فليس عليه دليل، والظاهر أن الرجل الذي في الروايات هو المعروف الذي ذكره في الاختيار وفي دلائل الإمامة. وأما النهدي فإما أن يكون عنواناً مصحفاً، أو يكون رجلاً لم تصلنا منه رواية.

روى الكشي عن شيخه «محمد بن مسعود»، قال: حدثني الحسين بن أشكيف، عن عبد الرحمن بن حماد، عن محمد بن إسماعيل الميثمي، عن حذيفة بن منصور، عن سورة بن كلبي، قال: قال لي زيد بن علي: يا سورة كيف علمتم أن صاحبكم على ما تذكرون؟ قال: فقلت له: على الخبر سقطت، قال: فقال: هات. فقلت له: كنا نأتي أخاك محمد بن علي عليه السلام نسألة، فيقول: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم، وقال الله عز وجل في كتابه، حتى مضى أخوه عليه السلام فأتيناكم آل محمد وأنت فيمن أتينا به فتخبرونا ببعض ولا تخبرونا بكل الذي نسألكم عنه. حتى أتينا ابن أخيك جعفرا فقال لنا كما قال أبوه، قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم، وقال تعالى، فتبسم وقال: أما والله إن قلت هذا فإنَّ كتب علي عليه السلام عنده»^(١).

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٦٧٤.

و سند الرواية مع أنه يبدأ بالثنايات مثل محمد بن مسعود والحسين بن أشكيوب إلا أن ما يليه بين ضعيف و مجهول أو مختلف فيه، وهي عن سورة نفسه، ولا دلالة فيها على الوثاقة وإن صحت وإن لم تكن عن نفسه، نعم إنها تدل على حسن العقيدة لو صحت لسورة.

وفي رجال ابن داود: «سورة بن كليب (كش) مدح وهو اسم لاثنين؛ النهدي والأسدبي، وكلاهما كوفي، ولم يذكر الشيخ هذا الاسم من روى عن الباقي عليه السلام»^(١).

ويظهر أن ابن داود إنما استشف المدح من الرواية السابقة المنقوله في الاختيار، والرواية كما أسلفنا لو صحت إنها تدل على صحة عقيدته وإيمانه بالصادق عليه السلام بعد الباقي عليه السلام.

وقال العلامة في الخلاصة: «سورة - بالراء - ابن كليب: روى الكشي حديثاً يشهد بصحبة عقيدته في الباقي والصادق عليه السلام، وكان معاصرهما، وفي الطريق حذيفة بن منصور، وقد ضعفه ابن الغصائري»^(٢).

وذكرنا في الألف أن العلامة نقل تضييف ابن الغصائري لسورة^(٣)، ولكن يظهر أن العبارة متممة لكلامه حول حذيفة بن منصور، وأنه يقصد تضييف ابن الغصائري حذيفة بن منصور الواقع في السنن وليس لسورة.

وروى في الاختصاص: «حدثنا محمد بن الحسن... العام، قال: قلت: اسقراست حجتي والله إني لأعلم أن الله تعالى سيقضيها عني وما كان أعظم حجتي بعد المغفرة إلا شوقاً إليك وإلى حديثك، قال: أما حجتك فقد قضاهما الله من عندي ثم رفع مصلى تحته فأخرج دنانير وعدّ عشرين ديناراً، وقال: هذه حجتك وعدّ عشرين ديناراً، وقال: هذه معونة لك حياتك حتى تموت، قلت: جعلت فداك أخبرني إن أجي قد دنى؟ قال: يا سورة أما ترضى أن تكون معنا ومع إخوانك فلان وفلان؟ قلت: نعم، قال صندل:

(١) رجال ابن داود، ابن داود الحلبي، ص ١٠٧، ت ٧٤٠.

(٢) خلاصة الأقوال، العلامة الحلبي، ص ١٦٥، ت ٤.

(٣) الألف رجل، غيث شبر، ص ٢٧٤، ت ٤٢٢.

فما لبث إلا تسعه أشهر حتى مات^(١).

وروى الطبرى هذه الرواية في دلائل الإمامة ببعض الاختلاف وبسند غير مذوف كما في نسخة الاختصاص، حيث يظهر منها الجزء المفقود: «وعنه (الحسين) قال: أخبرنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلَىٰ، عَنْ عَلَىٰ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَنْدَلٍ، عَنْ سُورَةَ بْنِ كَلِيبٍ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْتَّابِعِيُّ: يَا سُورَةً، كَيْفَ حَجَجْتَ الْعَامَ؟ قَالَ: قَلْتَ: اسْتَقْرَضْتُ حَجْتِي، وَاللَّهُ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ (تَعَالَى) سِيقَضِيهَا عَنِّي، وَمَا كَانَ أَعْظَمُ حَجْتِي إِلَّا شَوْقًا إِلَيْكَ، بَعْدَ الْمَغْفِرَةِ، وَإِلَى حَدِيثِكَ. قَالَ: أَمَا حَجْتِكَ فَقَدْ قَضَاهَا اللَّهُ مِنْ عَنْدِي. ثُمَّ رَفَعَ مَصْلِحَتَهُ، فَأَخْرَجَ دَنَارَيْنِ، وَعَدَّ عَشْرِينَ دِينَارًا، وَقَالَ: هَذِهِ مَعْوِنَةُ لَكَ، تَكْفِيكَ حَتَّى تَمُوتَ. قَلْتَ: جَعَلْتَ فَدَاكَ، أَخْبَرْنِي، إِنَّ أَجْلِي قَدْ دَنَا؟ قَالَ: يَا سُورَةً، أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مَعَنَا وَمَعَ إِخْرَانَكَ فَلَانَ وَفَلَانَ؟ قَلْتَ: نَعَمْ. قَالَ صَنْدَلٌ: فَمَا لَبِثَ إِلَّا بَقِيَةُ الشَّهْرِ حَتَّى مات^(٢).

ويظهر أن السراوى للرواية صندل من تتمتها، وهناك فرق في بين النسختين ففي الاختصاص «فما لبث إلا تسعه أشهر حتى مات»، وفي نسخة الدلائل «فما لبث إلا بقية الشهر حتى مات».

ولم يذكر السيد الخوئي قدست نفسه هذه الرواية في معجمه، وهذه الرواية لو كانت صحيحة لكانت دالة على عنایة الصادق عليه السلام وتبشيره بحسن العاقبة.

وثقة السيد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير^(٣)، ولكن يظهر أنه من القسم المضاف، فلا يمكن أن يعتمد لو سلم المبني.

والرجل كما يظهر من الرواية التي يرويها صندل للسداسة أنه توفي في حياة الصادق عليه السلام ويظهر من الأسناد روايته عن أبي جعفر عليه السلام ورواية الخامسة عنه، فهو

(١) الاختصاص، المقيد، ص ٨٣.

(٢) دلائل الإمامة، محمد بن حمیر الطبری، ص ٢٥٨.

(٣) معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الخوئي، ج ٩، ص ٣٣٧.

من الرابعة، وما يرد من رواية السادسة عنه فهو بسقوط الواسطة.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مجهول»^(١)، وهذا العدم ورود توثيق واضح لسورة بن كلبي وأسباط بن سالم، ولكن لا يضر ضعف السنن، فمن متابعة الروايات وخصوصاً ما ورد في بصائر الدرجات وهذه منها أيضاً يظهر أن هذا المضمون روى بشكل شبه مطرد يفيد تحقيق الوثوق بالصدور.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٧.

٥١١/٣. عَلَيْهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَينِ بْنِ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ رَعَيْهُ^(١)، عَنْ سَدِيرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْبَرْقِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جَعَلْتُ فِدَاكَ، مَا أَنْتُمْ؟ قَالَ: «نَحْنُ حُزَانٌ عَلَى اللَّهِ، وَنَحْنُ تَرَاجِحٌ^(٢) وَحْسِيَ اللَّهُ، وَنَحْنُ الْحَجَةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ دُونَ السَّمَاءِ وَمَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ»^(٤).

رجال السندي:

علي بن موسى هو أبو جعفر الكمنداني، شيخ الكليني وشيخ والد الصدوق، وهو من الثامنة، وسيأتي تفصيل أحواله في هذه الرواية؛ وأحمد بن محمد هو الأشعري المعروف، ثقة، من السابعة، مرّ ذكره مراراً^(٥)، وتعيين كونه الأشعري وليس البرقي فبدلاله رواية الكمنداني عنه، وتسمية من روى عنه بمحمد بن خالد البرقي؛ إذ لو

(١) في «ب، بر»: «يرفعه».

(٢) «التراجحة» و«التراجم»: جمع الترجحان، أو الترجحان، أو الترجحان، وهو من يفسر الكلام بلسان آخر؛ لأنهم يفسرون نطق الحق ولسان القرآن بلسان الإنسان، أو المراد أنهم مفسرون جمیع ما أوحى الله تعالى إلى الأنبياء ومبينوها. انظر: الصاحاح، ج، ٥، ص ١٩٢٨ (رجم)؛ شرح المازندراني، ج، ٥، ص ٢٠٣؛ مراة العقول، ج، ٢، ص ٣٤٧.

(٣) في «ب، ض، بر» والبصائر: «و».

(٤) بصائر الدرجات، ص ١٢٤، ح ٦، عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَينِ بْنِ سَعِيدٍ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ سَدِيرٍ؛ الْكَافِي، كِتَابُ الْحَجَةِ، بَابُ فِي أَنَّ الْأَثْنَاءَ^{الْبَرْقِيَّةَ} يَمْنَى بِهِنَّ يَشَبَّهُونَ مَنْ مَضَى...، ح ٧٠٩، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{الْبَرْقِيِّ} مَعَ اخْتِلَافِ يَسِيرٍ وَزِيادةً فِي أَوْلَهٖ؛ وَفِي تَفْسِيرِ الْعَيَّاشِيِّ، ج ١، ح ١٢٢، ص ٣٨٣، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي طَالِبِ الْقَمِيِّ، عَنْ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{الْبَرْقِيِّ}، مَنْ قَوْلُهُ: «نَحْنُ الْحَجَةُ الْبَالِغَةُ». راجع: الأَمَالِي لِلصَّدِوقِ، ص ٣٠٧، الْمَجْلِسُ ٥٠، ح ١٥؛ الْوَافِي، ج ٣، ح ٢١٠، ح ١، ص ٥٠٤.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

كان أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ خَالِدٍ لَكَان ذَكْرُه فِي السِّنَدِ أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَبِيهِ؛ وَالْحَسِينِ بْنِ سَعِيدِ الْأَهْوَازِي ثَقَةً، مِنْ صَغَارِ السَّادِسَةِ^(١)؛ وَمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِي ثَقَةً عَلَى لِينٍ، مِنْ صَغَارِ السَّادِسَةِ أَيْضًا^(٢)؛ وَهُما يَرْوِيَانَ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سَوِيدٍ، وَهُوَ ثَقَةٌ، مِنْ صَغَارِ الْخَامِسَةِ^(٣). فَيُفْقِي الْكَلَامُ فِي عَلَيَّ بْنِ مُوسَى وَسَدِيرٍ، وَمِشْكَلَةُ الْإِرْسَالِ بَيْنَ النَّضْرِ بْنِ سَوِيدٍ وَسَدِيرٍ.

٤ علي بن موسى:

أبو جعفر عليّ بن موسى بن جعفر الكمنداني، وكمندان قريه من قرى قم، كان أبوه مرتفعا في القول، ضعيفا في الحديث كما عن النجاشي. وهو شيخ والد الصدوق، وشيخ الكليني الوارد في العدة التي تروي عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ عَيسَى، كما ذكر العلامة.

ورد في سند روایة (أَحْمَدَ بْنَ أَبِي زَاهِرٍ عَنْ عَلَيَّ بْنِ مُوسَى عَنْ صَفْوَانَ)^(٤)، وعد السيد الخوئي قدست نفسه علیّ بن موسى هو الكمنداني. وهذا خطأ، فيها احتمل السيد البروجردي أنه الكمنداني، ولكنها بهذا لا بد أن تكون مرسلة.

والتحقيق أن أَحْمَدَ بْنَ أَبِي زَاهِرٍ مَنْ لَا يَرْوِي عَنِ الْكَمِنْدَانِيِّ، بل قد جاءت هذه الرواية في البصائر عن علیّ بن إسماعيل، والظاهر أن هناك سقطاً وتصحيفاً في الكافي، وأن الصحيح أنها عن علیّ بن إسماعيل والحسن بن موسى وهو الخشاب هنا، فإنه هو من يروي عنه أَحْمَدَ بْنَ أَبِي زَاهِرٍ، فسقط من الناسخ (إسماعيل والحسن). ولا مستند لمعرفة الرجل أو حاله، وهو بالاتفاق من رجال الطبقة الثامنة.

٥ سدير:

هو سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، أبو الفضل الكندي، مولى، كوفي، ابنه

(١) ينظر ج ٢، ص ٥٦٢، ح ١٢٥.

(٢) مِنْ الْكَلَامِ فِيهِ فِي ج ١، ح ٣٣، ص ٢٥٨.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٨.

(٤) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٢، ص ٦٤٢.

حنان من الرواة الأجلة المعروفين، ولم يذكر سدير في فهارس المصنفين كتاب النجاشي وفهرست الطوسي، ولعل هذا لأنّه ليس من مؤلفي الكتب، ولذا لم نحظ في كتب الفهارس على مزيد وصف له كما هو الحال مع غيره من ذكرهم النجاشي أو الشیخ في الفهرست، نعم ذكره الشیخ في رجاله ثلث مرات؛ مرة في أصحاب السجاد ^(١)، وأخرى في أصحاب الباقي ^(٢)، وثالثة في أصحاب الصادق ^(٣). وكان البرقي قد ذكره أيضاً في أصحاب أبي عبد الله الصادق ^(٤)، وفي أصحاب أبي جعفر الباقي ^(٥).

نعم عده ابن شهرآشوب من خواص أصحاب أبي عبد الله ^(٦)، في حين نقل العلامة وابن داود عن السيد العقيلي أنه قال في وصفه: «اسمه سلمة، وكان مخلطاً» ^(٧)، ولم يصل إلينا هذا الكتاب ولا نعرف مدى مصاديقه أو حرفيته، نعم ذكر الكشي - كما يظهر من الاختيار - في شأنه:

مارواه «علي بن محمد القميبي»، قال: حدثنا الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمر، عن بكير بن محمد الأزدي، قال وزعم لي زيد الشحام، قال: إني لأطوف حول الكعبة وكفي في كف أبي عبد الله ^(٨)، فقال ودموعه تجري على خديه، فقال: يا شحام، ما رأيت ما صنع ربى إلي، ثم بكى ودعا، ثم قال لي: يا شحام إني طلبت إلى إلهي في سدير وعبد السلام بن عبد الرحمن - وكانتا في السجن - فوهبهما لي وخلي سبيلهما ^(٩).

(١) رجال الطوسي، الشیخ الطوسي، ص ١١٤، ت ١١٣٤.

(٢) رجال الطوسي، الشیخ الطوسي، ص ١٣٧، ت ١٤٤٢.

(٣) رجال الطوسي، الشیخ الطوسي، ص ٢٢٣، ت ٢٩٩٤.

(٤) الرجال، البرقي، ص ١٨.

(٥) الرجال، البرقي، ص ١٥.

(٦) مناقب آل أبي طالب، ابن شهرآشوب، ج ٣، ص ٤٠٠.

(٧) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ١٦٥.

(٨) اختيار معرفة الرجال، الشیخ الطوسي، ج ٢، ح ٣٧٢، ص ٤٧٠.

وهذه الرواية معتبرة؛ لأن الصحيح وثاقة على بن محمد بن قتيبة لوصفه بأنه فاضل كما مرّ سابقاً، ويظهر منها شدة عناية أبي عبد الله عليهما سدير وحبه له، وهي مؤشر إيجابي بحقه.

وما رواه شيخه «محمد بن مسعود»، قال: حدثنا علي بن محمد بن فiroزان، قال: حدثني محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن عذافر، عن أبي عبد الله عليهما سدير، فقال: سدير عصيدة بكل لون^(١).

وهذه الرواية ضعيفة السند، ولا دلالة فيها على الذم أو المدح؛ فإن الوصف المزبور لا يمكن أن نستكشف منه دلالة واضحة فهو ناقص القرآن، ولا ظاهر له، ولا يكتنفه إلا الإجفال. وقد روى الكليني أيضاً روايات يستشف منها حاله، لكن ضعف السند مانع من الاعتماد عليها.

أما العامة فمن جيل السادسة ذكر يحيى بن معين المتوفى (٢٣٣هـ) أنه ثقة^(٢). وذكر البخاري المتوفى (٢٥٦هـ) أن ابن عيينة قال:رأيته يكرب^(٣)، بمعنى يحرث، ولعل أصلها يحدّث، ثم حرفت إلى يحرث، ثم استبدلت إلى يكرب، وهذه أيضاً نقلت في مصادر أخرى بصيغة يكذب كما سيأتي، أما من جيل الثامنة ذكر النسائي المتوفى (٣٠٣هـ) فذكره في الضعفاء والمتروكين، وقال: ليس بثقة^(٤). في حين ذكر العقيلي وهو من التاسعة المتوفى (٣٢٢هـ) أنه كان من يغلو في الرفض، ونقل عن ابن عيينة: «رأيته، وكان يكذب»، ولعلها تحريف رأيته يكرب، وهي تبديل من يحرث التي هي تصحيف يحدّث، وروى رواية عن سفيان أنه كاد يضرب سديراً على فمه؛ لأنه فضل

(١) اختيار معرفة الرجال، الشیخ الطوسي، ج ٢، ح ٣٧١، ص ٤٦٩.

(٢) تاريخ ابن معين، الدورى، ج ١، ص ٣٩٣، ت ٢٦٦٥.

(٣) التاريخ الكبير، البخاري، ج ٤، ص ٢١٤.

(٤) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص ١٩٢.

جعفر عليه السلام على عمر بن الخطاب^(١). وأيضاً من التاسعة نقل ابن أبي حاتم الرازى المتوفى (٣٢٧هـ) أنه صالح الحديث^(٢). وقال بعده ابن حبان المتوفى (٤٣٥هـ): «منكر الحديث جداً على قلة روایته، وكان ابن عبيña يقول: رأيته، وكان كذلك^(٣)»، ويلاحظ تصحيف كذلك أيضاً التي نقلها الكثير عن ابن عبيña. ثم جاء عبد الله بن عدي المتوفى (٣٦٥هـ) ونقل قول حماد من أنه كان مذموماً المذهب، ونقل قول ابن عبيña في البخاري من غير تحرير: «رأيته يحدث»، وختم ابن عدي في ترجمته قائلاً: «ولسدير عن ابن حكيم الصيرفي أحاديث يرويها أهل الكوفة عنه قليل، وقد ذكر عنه إفراط في التشيع، وأما في الحديث فإني أرجو أن مقدار ما يرويه لا يأس به»^(٤). أما المتأخرون كالذهبي وابن حجر فقللوا أقوال المتقدمين منهم، وبين ابن حجر أن قول ابن عبيña قد صحف من رأيته يحدث إلى أنه كان كذلك كما يبيناه. فخلالصة حال الرجل عندهم أنه صالح الحديث ثقة، ولكن مذهبة الرفض والغلو والتشيع، وهذا في حد ذاته دلالة عندنا تكاد تكون كافية للوثيق بالرجل.

طبقته:

عدّ السيد الأستاذ دامت بركته الرجل من الرابعة، ولم يرتضى رواية السادسة عنه، وعدّ السيد البروجردي قتيل في طبقات الفقيه من الرابعة، وكذلك في طبقات الكافي وذكر أن ابنه حنان، في حين عدّه في عنوان سدير الصيرفي من الخامسة، واستقر في طبقات الكشي كونه من الرابعة، وقد عدّ عنوان سدير في طبقات التهذيب من الخامسة. ويظهر من الروايات أنه من أقران الباقي عليه السلام في سن الولادة أو أصغر منه بقليل، أدرك السجاد عليه السلام وعمر حتى روت عنه الخامسة، وما وجد من رواية السادسة فيه سقط لا

(١) الصعفاء، العقيلي، ج ٢، ص ١٨٠.

(٢) الجرح والتتعديل، ابن أبي حاتم الرازى، ج ٤، ص ٣٢٣.

(٣) المجرودين، ابن حبان، ج ١، ص ٣٥٤.

(٤) الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني، ج ٣، ص ٤٦٤.

ريب. فالرجل من الثالثة التي أدركتها الخامسة.

تحقيق الصدور:

روي هذا المضمون بشكل مشابه في الكافي عن شيخه العطار عن أحمد بن محمد عن البرقي عن أبي طالب عن سدير، وفي البصائر عن شيخه أحمد بن محمد عن البرقي والحسين بن سعيد عن أبي طالب عن سدير أيضاً، وقد يقال أن أبي طالب هو القمي عبد الله بن الصلت، وهو ثقة، فيكون رجال السنن كلهم من الثقات، ولكن إن كان هو المقصود فالسنن مرسلاً؛ لعدم إمكان روایته عن سدير، فإن سديراً وإن كان معهماً، لكن لم تدركه السادسة وصغارها.

ويظهر كما هو الصحيح أن محمد بن خالد البرقي والحسين بن سعيد وأبي طالب القمي - وهم من صغار السادسة - كلهم من اشتراكوا في الرواية عن سدير بواسطة، فإنه يرد في كثير من الأحيان أن تصحف أنسناد البرقي وأبي طالب القمي بإبدال (عن) بـ(الروا)، فيرد أن البرقي يروي عن أبي طالب، وال الصحيح كما يحصل بالتتابع والتدقيق فيها أنها ليست عنه، بل معه.

فلا ريب من ملاحظة هذه الأسناد الوثيق في أن البرقي والحسين بن سعيد وأبي طالب من رووا هذه الرواية عن سدير بواسطة، وعلى هذا فلا إشكال من ناحية على بن موسى الكمنداني في سند الرواية، وبقى الكلام في الواسطة ومدى وثاقتها ولا طريق معرفتها، فالحديث كما وصفه المجلسي بأنه مجهول^(١).

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٧

٤٥١٢. **مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَينِ، عَنْ النَّضَرِ بْنِ شَعْبَيْبِ**^(١)، عَنْ مُحَمَّدِ
بْنِ الْفَضِيلِ، عَنْ أَبِي حُمَرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا جَعْفَرَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ تَعَالَى:
قَالَ اللَّهُ - تَبارَكَ وَتَعَالَى - : اسْتِكْمَالُ حُجَّتِي عَلَى الْأَشْقِيَاءِ^(٢) مِنْ أَمْيَكَ مِنْ تَرْكَ وَلَا يَةَ
عَلَى وَالْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِكَ؛ فَإِنَّ فِيهِمْ سُتْنَكَ وَسُسْنَةَ الْأَنْبَيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَهُمْ خَرَابٌ
عَلَى عِلْمِي مِنْ بَعْدِكَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ تَعَالَى: لَقَدْ أَنْبَأَنِي جَبْرِيلُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِمْ
وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ»^(٣).

رجال السندي:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)^(٤)؛ ومحمد بن

(١) في «ف»: «النصر بن سويد أو شعيب»، وفي هامش المطبوع نقلًا من بعض النسخ: «النصر بن سويد». وروى محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب] عن النصر بن شعيب في عدّة من الأسناد، وكذا في بعض طرق النجاشي والشيخ الطوسي إلى كتب الأصحاب، بل روى محمد بن الحسين أكثر روايات النصر بن شعيب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ١٧٣ ١٧١، الرّقم ١٣٠٧٥؛ رجال النجاشي، ص ٢٤٧، الرّقم ٦٥٠؛ الفهرست للطّوسي، ص ١٧٣، الرّقم ٢٦٦.

وأمّا رواية محمد بن الحسين عن النصر بن سويد، فغير ثابتة، وما ورد في بعض الأسناد من روايته عن النصر بن سويد، قد وقع فيه التصحيف. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣١٦.

(٢) «عَلَى الْأَشْقِيَاءِ خَبْرُ اسْتِكْمَالِ حُجَّتِي»، أو متعلق بـ«حجّتي»، أو بـ«استكمال» وـ«من ترك» خبره ومتصل بالظرف المتقدم عليه، ويمكن أن يقرأ: «مَنْ تَرَكَ» بدلاً من «الأشقياء». انظر: الوافي، ج ٣، ص ٣٤٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ١٠٧.

(٣) الكافي، كتاب الحجّة، باب ما فرض الله عزّ وجلّ ورسوله...، ح ٥٤٣. وفي بصائر الدرجات، ص ٧٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين، وفيها مع اختلاف يسير وزيادة. وفي بصائر الدرجات، ص ١٢٥، ح ١٢، عن محمد بن الحسين مثله؛ الوافي، ج ٣، ح ٣١٠١، ص ٥٠٥.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

الحسین هو ابن أبي الخطاب الثقة، من السابعة^(١)؛ والنصر بن شعیب مجهول لا یعرف، سیأی تفصیل حاله؛ وأما محمد بن الفضیل، فهو الأزدی الضعیف بدلالة روایته عن أبي حزنة، وقد مرّ إجمال حاله^(٢)، وأما طبقته فهي الخامسة، وإن ذکر السيد البروجردي فتذکر في طبقات الكافی أنه من السادسة، فإن ذلك لا یصح البتة، فإن ما ورد عنه من السابعة کروایة محمد بن عیسی الیقطنی، ومحمد بن الحسین بن أبي الخطاب، فهي بالواسطة على الصحيح نظیر هذا السند حيث یروی عنه ابن أبي الخطاب بواسطه النصر بن شعیب، وكما في بقیة أسنادهما إلیه. وهو من أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروی عنه، وأکثر عن أبي حزنة الشهابي المتوفی سنة (١٥٠ هـ)، وقد طال به العمر وأدرك الرضا عليه السلام، وروت عنه السادسة في جل أسناده؛ وأما أبو حزنة فقد مرّ أيضاً، وهو ثابت بن دینار الشهابي، الجليل القدّر، الثقة المعروفة، المتوفی سنة (١٥٠ هـ)^(٣).

٥ النصر بن شعیب:

ورد في بعض المخطوطات أن الرأوی في هذا الموضع هو النصر بن سوید، وهذا غلط واضح، وسبق أن نبهنا في غير موضع أن محمد بن الحسین بن أبي الخطاب إنما یروی عن النصر بن شعیب، وكل ما یرد فيه النصر بن سوید من طريقه فهو تصحیف صوابه النصر بن شعیب، إضافة إلى أن تلك الروایة مرویة في البصائر في غير موضع عن النصر بن شعیب.

ولا توجد معلومات کافية لمعرفة النصر بن شعیب سوى أنه من تروی عنه السابعة کمحمد بن عبد الجبار و محمد بن الحسین بن أبي الخطاب كما في أغلب أسناده، وهو یروی عن الخامسة کمحمد بن الفضیل وخالد بن ماد القلانسی وعبد الغفار الجازی، وقد یرد وصفه بأنه محاربی في سند، لكنه مصحف، والصواب أنه عن النصر بن شعیب

(١) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣٣٩، ص ٣١٨.

(٣) ينظر: ج ٤٠، ح ٤٠، ص ٤٥.

عن الجازي، نعم يعرف من سند في كتاب النجاشي أنه كان صيرفيا، وهو من السادسة كما يبدو من أسناده.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مجهول»^(١)، والرواية مأخوذة من البصائر، وهي من لا يمكن إثبات صدورها خاصة مع رواية محمد بن الفضيل الأزدي لها في كل مواردها، وهو لا يؤتمن على حديث.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٧.

٥/١٣ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ: «يَا ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ، إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ، مُتَوَحِّدٌ بِالْوَحْدَانِيَّةِ^(١)، مُتَفَرِّدٌ بِأَمْرِهِ، فَخَلَقَ خَلْقًا فَقَدَرَهُمْ^(٢) لِذِلِّكَ الْأَمْرِ، فَتَخْنُ مُهُمْ يَا ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ، فَتَخْنُ حُجَّجُ اللَّهِ فِي^(٣) عِبَادِهِ، وَخُزَانُهُ عَلَى عِلْمِهِ، وَالْقَائِمُونَ بِذِلِّكَ»^(٤).

رجال السندي:

أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، شِيخُ الْكَلِينِيِّ، أَشْعُرِيُّ قَمِّيُّ، ثَقَةٌ، تَوَفَّى سَنَةً (٣٠٦هـ)، مِنَ الثَّامِنَةِ^(٥)؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَارِ هُوَ ابْنُ أَبِي الصَّهْبَانِ، أَشْعُرِيُّ قَمِّيُّ، ثَقَةٌ، مِنَ السَّابِعَةِ^(٦)؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ هُوَ الْبَرْقِيُّ الْأَبُ، ثَقَةٌ مَعَ بَعْضِ لِينِ، مِنْ صَغَارِ السَّادِسَةِ^(٧)؛ وَفَضَالَةُ بْنُ أَيُوبَ، ثَقَةٌ، مَسْتَقِيمُ الدِّينِ، مِنْ صَغَارِ الْخَامِسَةِ^(٨)؛ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَعْفُورٍ الرَّاوِيُّ الثَّقَةُ، مِنَ الرَّابِعَةِ، مَنْ تَوَفَّى فِي حَدُودِ (١٣١هـ) كَمَا مَرَّ تَحْقِيقَهُ فِي مَحْلِهِ^(٩).

(١) «الْوَحْدَانِيَّةُ»: حَالَةُ الْوَحْدَانِيِّ، وَهُوَ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ الْمُفَرَّدُ بِنَفْسِهِ. وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْوَحدَةِ بِمَعْنَى الْاِنْفَرَادِ، بِزِيادةِ الْأَلْفِ وَالْتَّوْنِ لِلْمُبَالَغَةِ. انْظُرُ التَّهَايَا، ج٥، ص١٦٠ (وَحدَ).

(٢) فِي الْبَصَائرِ، ص٨١: «فَقَرَدُهُمْ».

(٣) فِي «ج٤»: «عَلَى».

(٤) بِصَائِرُ الدَّرْجَاتِ، ص٨١، ح٤، مَعَ زِيَادَةٍ؛ وَص١٠٤، ح٧، وَفِيهَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَارِ؛ التَّوْحِيدُ، ص١٥٢، ح٩، بِسِنَدِهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، مَعَ اخْتِلَافِ يَسِيرٍ وَزِيادةِ فِي آخِرِهِ. وَرَاجِعٌ: الزَّهْدُ، ص١٨٦، ح٢٨٩؛ الْوَافِيُّ، ج٣، ح٤١٠١، ص٥٠٥.

(٥) مَرَّتْ تَرْجِيْتَهُ فِي ج١، ح٣، ص٨٥.

(٦) مَرَّتْ تَرْجِيْتَهُ فِي ج١، ح٣، ص٨٦.

(٧) مَرَّ الْكَلَامُ فِيْهِ فِي ج١، ح٣٣، ص٢٥٨.

(٨) يَنْظُرُ: ج٢، ح٩٢، ص٤١٨.

(٩) مَرَّتْ تَرْجِيْتَهُ فِي ج١، ح٢١، ص٢٢١.

تحقيق الصدور:

الرواية ذات سند معتر. وذكر المجلسي في المرأة أنه صحيح^(١).

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٤٩.

٦/٥١٤ . عَلَيْهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَمُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمَرَكِيِّ بْنِ عَلَيٍّ بِحِيلَةِ عَنْ عَلَيِّ بْنِ جَعْفَرٍ: عَنْ أَبِي الْحُسَنِ مُوسَى^(٢) اللَّهِبِيِّ، قَالَ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ اللَّهِبِيُّ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَنَا فَأَخْسَنَنَا خَلْقَنَا، وَصَوَرَنَا فَأَخْسَنَنَا صُورَنَا^(٣)، وَجَعَلَنَا خُزَانَهُ فِي سَمَاءِهِ وَأَرْضِهِ، وَلَنَا نَطَقَتِ الشَّجَرَةُ^(٤)، وَبِإِعْبَادَتِنَا أَعْبَدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَوْلَا نَا مَا أَعْبَدَ اللَّهُ»^(٥) .

رجال السندي:

يروي الكليني هذه الرواية عن شيخين وبستدين:

الأول: عن خاله علان علي بن محمد، وهو ثقة، رازى، من الثامنة^(٦)؛ عن سهل بن زياد، وهو الرازي الضعيف، من السابعة^(٧)؛ عن موسى بن القاسم الثقة الجليل، من

(١) في «ألف، ح، ض، بف»: «عن». وهو سهه؛ فإن موسى بن القاسم هو موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي. روى مسائل علي بن جعفر عنه، ووردت روايته عنه في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠٥، الرقم ١٠٧٣؛ الفهرست للطوسى، ص ٢٦٤، الرقم ٣٧٧؛ وص ٤٥٣، الرقم ٧١٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٣٢٥٢٦. فعليه في السندي تحويل. ويروي عن علي بن جعفر، موسى بن القاسم بن معاوية والعمري بن علي جميعاً.

(٢) في «ج، بح»: + «بن جعفر».

(٣) في الواقي: «صورتنا».

(٤) في «ج، ض، بح، بر» والواقي: «الشجر».

(٥) بصائر الدرجات، ص ١٢٥، ح ٩، بستنه عن موسى بن القاسم، عن علي بن جعفر^{الله}، وفيه، ص ١٢٥، ح ١٣، بستنه عن علي بن جعفر، إلى قوله: «في سمائه وأرضه»، وفيها مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب التوحيد، باب النوازل، ح ٣٦١؛ والتوحيد، ص ١٥١، ح ٨، بستند آخر عن أبي عبد الله^{الله} مع اختلاف وزيادة؛ الواقي، ج ٣، ح ٥١٠١، ص ٥٠٥.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٣.

(٧) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

كبار السابعة، وسيأتي تفصيل حاله؛ عن علي بن جعفر، وهو الشريف العربيسي، الثقة الجليل، من السادسة المعمرة، وسيأتي أيضاً تفصيل أحواله، وهذا السنده في خلة سهل.

الثاني: عن شيخه محمد بن يحيى العطار، الثقة المعروف، من الثامنة^(١)؛ عن العمري البوفكي الثقة، من السابعة، وستفصل حاله أيضاً؛ عن علي بن جعفر العربيسي. وبالحظ أن السنده الثاني لا إشكال فيه، فيحل إشكال السنده الأول المتمثل بسهل.

٥ العمري بن علي:

هو أبو محمد البوفكي، نيسابوري، خراساني، ثقة، عده السيد البروجردي من السابعة في طبقات الكافي والفقهي، واستقرّب ذلك في طبقات التهذيب، لكنه عده من السادسة في طبقات الكشي والنجاشي. ويظهر من أسناد روایاته أنه من السابعة؛ إذ يروي عنه من الثامنة محمد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس وأحمد بن جعفر بن أبيوب السمرقندى، ومن صغار السابعة محمد بن أحمد العلوى و محمد بن أحمد بن يحيى صاحب النوادر، وروى عنه روایات قليلة محمد بن أحمد السيارى وهو من جيله، إن لم يكن تصحيف في البيان، وروى عن علي بن جعفر، وهو من السادسة المعمرة، وصفوان بن يحيى، وهو من السادسة. السنده الرائق من الكليني هو عن شيخه محمد بن يحيى العطار عن العمري عن علي بن جعفر^(٢).

قال النجاشي: «العمري بن علي، أبو محمد البوفكي، وبوفلك قرية من قرى نيسابور، شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عنه شيخ أصحابنا، منهم عبد الله بن جعفر الحميري. له كتاب الملائم، أخبرنا أبو عبد الله القرزويني، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن إدريس قال: حدثنا محمد بن أحمد بن إسماعيل العلوى عن العمري. قوله كتاب نوادر، أخبرنا محمد بن علي بن شاذان، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر عنه به»^(٢).

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٠٣، ت ٨٢٨.

وذكره الشيخ في أصحاب العسكري عليه السلام، وقال: «العمركي بن علي الوفكري النيسابوري، يقال: إنه اشتري غلمنا أتراكا بسم رقند للعسكري عليه السلام»^(١). وقد روى في التفسير، وكامل الزيارات.

٥ موسى بن القاسم

قال النجاشي: «موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي، أبو عبد الله يلقب البجلي، ثقة ثقة، جليل، واضح الحديث، حسن الطريقة. له كتب، منها: كتاب الموضوع، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الشهادات، كتاب الآيمان والندور، كتاب أخلاق المؤمن، كتاب الجامع، كتاب الأدب».

أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد قال: حدثنا ابن الوليد، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أحد بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا موسى بن القاسم بكتبه. وله مسائل الرجال، فيه مسائل ثمانية عشر رجلاً. أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا علي بن حاتم، عن أحمد بن إدريس، عن عبد الله بن محمد بن عيسى، عنه بها»^(٢).

ذكره الشيخ في الفهرست وقال فيه: «موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي. له ثلاثون كتاباً، مثل كتب الحسين بن سعيد، مستوفاة حسنة، وزيادة كتاب الجامع، أخبرنا بها جماعة، عن أبي جعفر بن بابويه، عن محمد بن الحسن، عنه. وأخبرنا بها ابن أبي جيد، عن محمد بن الصفار وسعد بن عبد الله، عن الفضل بن عامر وأحمد بن محمد، عن موسى بن القاسم، عن رجاله»^(٣).

وقد عد النجاشي أربعة عشر كتاباً من كتبه التي ذكر الشيخ أنها ثلاثون.

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٤٠٠، ت ٥٨٦٢

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٠٥، ت ١٠٧٣

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ٢٤٣، ت ٧١٨

وذكره الشيخ أيضاً في أصحاب الرضا عليهما السلام وقال: «موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب، عربي بجلي، كوفي، ثقة»^(١).

وقد ذكرنا حال طبقته في الألف فقلنا: «عده السيد البروجردي في طبقات الكافي والكتبي والفقير وال فهيست والنجاشي من السابعة، ومن كبار السابعة في طبقات التهذيب. والرجل روت عنه السابعة مثل: أحمد بن محمد بن خالد البرقي المتوفى (٢٧٤هـ)، وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري المتوفى بعد (٢٧٤هـ)، وأخيه عبد الله الملقب ببنان، وأحمد بن هلال المتوفى (٢٦٧هـ)، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب المتوفى (٢٦٢هـ)، وسهل بن زياد، وعلي بن مهزيار وهو من كبار السابعة، ومحمد بن علي بن محبوب وهو من صغار السابعة كما قدمناه، هذا من ناحية تلامذته، وأما هو فقد روى عن السادسة، فأكثر عن صفوان بن يحيى المتوفى (٢١٠هـ) حتى بلغت روایاته عنه أكثر من (٧٠٠) رواية، وأكثر أيضاً عن ابن أبي عمير المتوفى (٢١٧هـ)، وعلي بن جعفر (عمر وبقي إلى سنة ٢٥٢هـ)، ولكن روى أيضاً عن جملة من الخامسة، ويتبع أكثرهم وجدنا أنه يروي عنهم بواسطة، وتلك الموارد التي روى فيها عن الخامسة فيها سقط تجد ما يملأه من الأسناد المتاخرة، فقد روى عن: أبي جليلة النخاس، وأبان بن عثمان، وأحمد بن عمر الحال، وإسماعيل بن جابر وحنان بن سدير -فإنها وإن عمراً، لكن أقصى من أدركهما هم أساتذة موسى -وجميل بن دراج، وسيف بن عميرة، وعبد الرحمن بن الحجاج، وعبد الله بن سنان، وعلي بن رثاب، ومحمد بن عذافر، ومعاوية بن عمار، ومعاوية بن وهب، ويونس بن يعقوب، ونحوهم، لكن بمتابعة الأسناد تجد أنه روى عن أبي جليلة مثلاً بواسطة عمرو بن عثمان، وعن جليل بواسطة ابن أبي عمير، وهكذا في البقية، بل تجد في سند أنه روى موسى بن القاسم عن معاوية بن وهب عن صفوان عن العلاء، والصحيح بلا ريب، موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب عن صفوان عن العلاء، فإن راوينا هو حفيد معاوية وتلميذ صفوان وجده بمنزلة أساتذة

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٦٥، ت ٤٢٤.

صفوان، وليس تلميذا له، ولعل هناك سوء انتزاع تعرضت له روايات موسى بن القاسم، فحدث هذا الخلل والسقط في جملة عظيمة من أسناده، والمحصلة بما أن الرجل روت عنه السابعة وروى عن السادسة، فالمناسب عدّه من كبار السابعة»^(١).

٥ علي بن جعفر العريضي:

هو أبو الحسن علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام، سكن العريض من نواحي المدينة فلقب بالعربي، ذكره وأفضله ووثاقته، وهو أجل من أن يتوقف توثيقه على هذه، لفضله وبلغاته.

قال فيه النجاشي: «علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين أبو الحسن، سكن العريض من نواحي المدينة فنسب ولده إليها. له كتاب في الحلال والحرام يروي تارة غير مبوب، وتارة مبوبا. أخبرنا القاضي أبو عبد الله قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا جعفر بن عبد الله المحمدي قال: حدثنا علي بن أسباط بن سالم قال: حدثنا علي بن جعفر بن محمد قال: سألت أبي الحسن موسى عليهما السلام، وذكر المبوب. وأخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا عبد الله بن جعفر قال: حدثنا عبد الله بن الحسن بن علي بن جعفر بن محمد قال: حدثنا علي بن جعفر، وذكر غير المبوب»^(٢).

وقال الشیخ: «علي بن جعفر أخو موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، صلوات الله عليهم أجمعين، جليل القدر، ثقة، وله كتاب المنسك، ومسائل أخيه موسى الكاظم بن جعفر عليهما السلام، سأله عنها. أخبرنا بذلك جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، عن العمراني الخراساني البوفكي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى الكاظم عليهما السلام. ورواه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن سعد، والحميري، وأحمد بن إدريس، وعلي بن موسى، عن أحمد

(١) الألف رجل، غيث شبر: ص ٥٣٧، ت ٩١٣.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي: ص ٢٥١، ت ٦٦٢.

بن محمد، عن موسى بن القاسم البجلي، عنه^(١).

وعده في رجاله في أصحاب الصادق عليهما السلام^(٢)، وفي أصحاب الكاظم عليهما السلام^(٣)، وفي المعجم عن رجال الشيخ أنه ذكر في أصحاب الرضا عليهما السلام حيث قال: «علي بن جعفر بن محمد عمه عليهما السلام، له كتاب، ثقة»^(٤). الموجود في النسخة المطبوعة من الرجال في أصحاب الرضا عليهما السلام مورداً، الأول ذكر فيه: «علي بن جعفر بن محمد عمه عليهما السلام له كتاب ثقة»^(٥)، والثاني ذكر فيه: «محمد بن علي بن جعفر بن محمد عمه عليهما السلام»^(٦). وهو غلط واضح ولعل نسخة السيد الخوئي قدست نفسه هي الصواب، خاصة أن هذا الأخير لم يذكر في بعض النسخ الخطية.

وقال المفيد: «كان علي بن جعفر جدّه راوية للحديث، سديد الطريق، شديد الورع، كثير الفضل، لزم أخاه موسى عليهما السلام»^(٧)، وقال فيه وفي أخيه إسحاق: «كانا من الفضل والورع على ما لا يختلف فيه اثنان»^(٨).

وصفه موسى بن القاسم بالثقة من أهل البيت، وذكره ابن شهرآشوب في الثقات^(٩).

روى في كامل الزيارات والتفسير، ذكره العامة ولم يقدح فيه أحد منهم، بل قال ابن حجر بقوله، ولكنهم استنكروا حديثه في صحيح الترمذى حول محنة أهل البيت عليهما السلام

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي: ص ١٥١، ت ٣٧٧.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي: ص ٢٤٤، ت ٣٣٧٩.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٣٩، ت ٥٠٤٤.

(٤) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي: ج ١٢، ص ٣١٥.

(٥) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٥٩، ت ٥٣١٧.

(٦) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٦٤، ت ٥٤٠٦.

(٧) الإرشاد، المفيد: ج ٢، ص ٢١٤.

(٨) الإرشاد، المفيد: ج ٢، ص ٢١٦.

(٩) مناقب آل أبي طالب، ابن شهرآشوب، ج ٣، ص ٤٨٧.

المروي فيه^(١).

مات أبوه الإمام الصادق عليهما و لم يزل طفلاً؛ فيكون من ولد قبل (١٤٨هـ) بقليل، وأدرك الجساد والهادي عليهما، فيكون حياً إلى بعد سنة (٢٢٠هـ)، وفي رواية الكافي أنه أدرك وفاة محمد ابن الإمام الهادي عليهما، وذلك قرابة سنة (٢٥٢هـ)، ففي رواية الإرشاد أن محمد بن الإمام الهادي عليهما توفي وللسكري عليهما قرابة عشرين عاماً، وهو عليهما من ولد سنة (٢٣٢هـ)، فيكون العريضي عمر قرابة (٤٠ عاماً)، وهذا مؤيد بما عن أبي نصر البخاري المتوفى (٣٤١هـ) أنه مات في زمن الهادي عليهما أي بين (٢٠ - ٢٥٤هـ). ومن كل هذا يتضح غلط ما حكاه المزي في تهذيب الكمال^(٢)، ونقله ابن حجر ثم تبعه الآخرون عليه، من أنه توفي سنة (٢١٠هـ).

استقرب السيد البروجردي قدست نفسه في طبقات التهذيب كونه من السادسة، وعده في طبقات الكافي من كبار السادسة باعتهاد سنة وفاته (٢١٠هـ)، وبعد ما بيناه فالرجل رضي الله عنه من السادسة التي أدركتها الثامنة.

وعده البرقي في أصحاب الصادق عليهما، ولكنه لم يدرك إلا الرواية عن أخيه موسى عن أبيه الصادق عليهما.

وروى في الاختيار عن «علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما»: حدويه بن نصير، قال: حدثنا الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن أسباط وغيره، عن علي بن جعفر بن محمد، قال: قال لي رجل أحسبه من الواقفة: ما فعل أخوك أبو الحسن؟ قلت: قد مات، قال: وما يدريك بذلك؟ قال: قلت: اقسمت أمواله، وأنكحت نساوئه، ونطق الناطق من بعده، قال: ومن الناطق من بعده؟ قلت: ابنه علي، قال: فما فعل؟ قلت له: مات، قال: ما يدريك أنه مات؟ قلت قسمت أمواله،

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج ٧، ص ٢٥٨، ت ٥٠٣.

(٢) تهذيب الكمال، المزي، ج ٢٠، ص ٣٥٣.

ونكحت نساؤه، ونطق الناطق من بعده، قال: ومن الناطق من بعده؟ قلت: أبو جعفر ابنه، قال: فقال لي: أنت في سنك وقدرك وأبوك جعفر بن محمد يقول هذا القول في هذا الغلام؟ قال: قلت: ما أراك إلا شيطاناً، قال: ثم أخذ بلحيته رفعها إلى السماء، ثم قال: فما حيلتي إن كان الله رأه أهلاً لهذا، ولم تكن هذه الشيبة لهذا أهلاً^(١).

وروى أيضاً عن «نصر بن الصباح البلاخي»، قال: حدثني إسحاق بن محمد البصري أبو يعقوب، قال: حدثني أبو عبد الله الحسين بن موسى بن جعفر، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام بالمدينة وعنه علي بن جعفر وأعرابي من أهل المدينة جالس، فقال لي الأعرابي: من هذا الفتى؟ وأشار بيده إلى أبي جعفر عليه السلام، قلت: هذا وصي رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، قال: يا سبحان الله! رسول الله قد مات منذ مائة سنة وكذا وكذا سنة، وهذا حدث كيف يكون هذا وصي رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه؟ قلت: هذا وصي علي بن موسى، وعلى وصي موسى بن جعفر، وموسى وصي جعفر بن محمد، وجعفر وصي محمد بن علي، ومحمد وصي علي بن الحسين، وعلى وصي الحسين، والحسين وصي الحسن، والحسن وصي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وعلى بن أبي طالب وصي رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، قال: ودنا الطيب ليقطع له العرق فقام علي بن جعفر، فقال: يا سيدي يبدأني لتكون حدة الحديد في قبلك، قال: قلت: يهنيك هذا عم أبيه، قال: فقطع له العرق ثم أراد أبو جعفر عليه السلام النهوض، فقام علي بن جعفر فسوى له نعليه حتى يلبسها^(٢).

وروى الكليني عن الحسين بن محمد، عن محمد بن أحمد النهدي، عن محمد بن خلاد الصيقل، عن محمد بن الحسن بن عمار، قال: «كنت عند علي بن جعفر بن محمد جالساً بالمدينة، وكانت أقيمت عنده ستين أكتب عنه ما يسمع من أخيه - يعني أبو الحسن عليه السلام - إذ دخل عليه أبو جعفر محمد بن علي الرضا عليه السلام المسجد، مسجد الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه، فوثب علي بن جعفر بلا حذاء ولا رداء فقبل يده وعظممه، فقال له أبو جعفر عليه السلام: يا عم

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٢٨.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٢٨.

اجلس رحمک الله، فقال: يا سیدی کیف أجلس وأنت قائم؟ فلما رجع علی بن جعفر إلى مجلسه جعل أصحابه يویخونه، ويقولون: أنت عم أبيه وأنت تفعل به هذا الفعل؟ فقال: اسکتوا إذا كان الله عز وجل - وقبض على حیته - لم يؤهل هذه الشیة، وأهل هذا الفتی، ووضعه حيث وضعه، أنکر فضله؟ نعوذ بالله ما تقولون، بل أنا له عبد «^(١)».

تحقيق الصدور:

ذكر المجلسي في المرأة أنه صحيح ^(٢). وهو كذلك، بل وروي في مصادر أخرى بسنده معتبر أيضاً.

(١) الكافي، الكليني، ج ١، ح ١٢، ص ٣٢٢.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٠.

١٢ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ هُنَّ خُلَفَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَرْضِهِ وَأَبْوَابُهُ الَّتِي
مِنْهَا يُؤْتَى^(١)

١٥/١. الحُسَينُ بْنُ مُحَمَّدِ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّبِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي
مَسْعُودٍ، عَنْ الْجُعْفَرِيِّ، قَالَ: سَعَيْتُ أَبَا الْحَسَنَ^(٢) يَقُولُ^(٣): «الْأَئِمَّةُ خُلَفَاءُ اللَّهِ
- عَزَّ وَجَلَّ - فِي أَرْضِهِ»^(٤).

رجال السنن:

الحسين بن محمد الأشعري، وهو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاوئه إلى (٣١٧هـ)^(٥)؛ ومعلى بن محمد البصري ضعيف، من السابعة^(٦)؛
وأما أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ فهو أَحْمَدَ بْنَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَرْوَانَ الْأَنْبَارِيِّ، إِنَّ الْمَعْلُولَ بْنَ مُحَمَّدٍ
يروي عنه مكرراً، وهو يتوسط بين ابن مسعود وأبي مسعود وبين معلى، وسيأتي بيان
حاله. والالتباس يقع في تحديد الرجلين بعد الأنباري.

فاما أبو مسعود، فالنظر إلى الأسناد الماظرة يجده وارداً بصيغة التكنية بالابن
(ابن مسعود).

(١) في «بح»: «فيها». وفي «بر»: «يؤتى منها».

(٢) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» والوافي. وفي المطبع: + «الرضا».

(٣) في «ج، ف»: + «إن».

(٤) الوافي، ج ٣، ح ٦١٠١، ص ٥٠٧.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٢١٨، ص ٢١٨.

قال المازندراني: «أبو مسعود، كأنه الطائي المجهول»^(١).
وهذا يشتمل على أخطاء عدّة:

أولاً: أن الموجود في السندي أبي مسعود، ولا وجود في فهارس الرجال لأبي مسعود طائي، نعم مثل هذا التسلسل السندي ورد فيه ابن مسعود بدلاً من أبي مسعود، وهناك ابن مسعود طائي، ولكنه ~~مجهول~~ ذكر التكنية بالأب ولم يشر إلى التكنية بالابن.

ثانياً: لو حدد ابن مسعود بالطائي فهذا يعني أنه بلا ريب يقصد محمد بن مسعود الطائي، فلا وجود لابن مسعود طائي غيره في الفهارس، ولكنه قال: أنه مجهول! إلّا أنه ليس مجهولاً كما ذكر ~~مجهول~~، بل ذكر النجاشي في ترجمته أنه كوفي عربي صميم، ثقة^(٢). ولعل المولى صالح اعتمد فقط على كتاب رجال الشيخ، الذي ذكر الاسم بدون الإشارة إلى حاله، أو أن نسخة النجاشي التي لديه كان فيها بعض التصحيح.

ثالثاً: أن لا قرينة تفيد اتحاد محمد بن مسعود الطائي مع أبي مسعود في سند هذه الرواية، إلا تشابه اسم أب الراوي في كتب الرجال مع اسم الابن في هذه الرواية!

وقد ذكر أرباب الفهارس الراوي الذي يرد بعنوان (ابن مسعود الطائي) ولم يذكروا قرب اتحاده مع محمد بن مسعود الطائي، خاصة مع تشابه الاسم والطبة غفلة عنه. والحال أن تعين أبي مسعود في هذا السندي شبه متذر، ولا نجد بأيدينا قرينة مفيدة لمعرفته.

٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ:

هو أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَانَ الْأَنْبَارِيِّ، ورد اسمه في التفسير. ولم يرو عنه غير معلى بن محمد البصري، فما عن الحسين بن محمد تلميذ المعلى بلا واسطة فتصحيف سقوط شيخه المعلى، وما عن علي بن محمد عنه فتصحيف لمعنى بن محمد عنه، وكذا ما

(١) شرح أصول الكافي، المولى صالح المازندراني، ج٥، ص١٧٤

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٥٨، ت٩٥٩

عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري عنه فتصحيف فيه محتملات تظهر من متابعة اختلاف المخطوطات.

استقرب السيد البروجردي في طبقات الكافي كونه من السابعة، وعده من السادسة في طبقات التهذيب. والأسناد مع ملاحظة التصحيف تشير إلى كونه من السادسة، ولكن متون روایاته تشير إلى أنه من أدرك ولادة الحجة عليه سنة ٢٥٦هـ. كما رواه أو على أقل تقدير من عاصر العسكري عليه ما يعني أنه من بقي إلى منتصف القرن الثالث، وهو من روى عن الرضا عليه وروى عن أيوب بن نوح، وهو من كبار السابعة، ومحمد بن سنان من السادسة، وأبي جحيله من الخامسة، فلو صحت تلك الأسناد وليس فيها ما هو ثابت، فالظاهر كونه من روى عنمن هو أصغر منه، وأنه من عمر من السادسة.

٤- الجعفري:

قال المازندراني في تعينه في هذه الرواية: «كأنه القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب المدنى الهاشمى أو ابنه داود أبو هاشم الجعفري»^(١).

وتبعه العلامة المجلسي، وبعد أن وصف الحديث بالضعف، قال: «والجعفري كأنه القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، أو ابنه داود أبو هاشم الجعفري»^(٢).

وقال السيد الخوئي قدست نفسه في المعجم تحت عنوان الجعفري بعد أن ذكر أنه من روى عنه أبو مسعود في الكافي: «الجعفري يطلق على أبي هاشم الجعفري، وهو داود بن القاسم المتقدم ترجمته، وهو من أصحاب الجواد والهادي والعسكري عليه، وقد أدرك الرضا عليه، وقد يطلق على سليمان بن جعفر، وهو من أصحاب الكاظم عليه، وأدرك الرضا سلام الله عليه، فالتمييز بينهما إنما يكون بالراوي والمروي عنه»^(٣).

(١) شرح أصول الكافي، المولى صالح المازندراني، ج ٥، ص ١٧٤

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٠

(٣) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٢٤، ص ٨٩

وتعيين الجعفري بأبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، أو أبيه القاسم، أو سليمان بن جعفر في هذه الرواية غلط، فإنه وإن كان هذا اللقب يستخدم للثلاثة، بل وقد ينصرف لهم في غالب الأسناد، إلا أنه في هذه الرواية وهذا السندي ليس هو المتعين؛ فإن الجعفري المتكرر في مثل هذه السلسلة هو عم سليمان بن جعفر، وهو عبد الله بن إبراهيم الجعفري كما تدل عليه الأسناد المناظرة لهذا السندي.

وهو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الجعفري الهاشمي، جعفري نسبة إلى جعفر الطيار، طالبي، هاشمي، عربي، قال النجاشي: «عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عليّ بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، أبو محمد، ثقة، صدوق، روى أبوه عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام، وروى أخيه جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام، ولم تشتهر (يشتهر) روایته. له كتب، منها: كتاب خروج محمد بن عبد الله ومقتله، وكتاب خروج صاحب فتح ومقتله. أخبرني عدّة من أصحابنا عن الحسن بن حزوة قال: حدثنا عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن بكر بن صالح، عن عبد الله بن إبراهيم. وهذه الكتب تترجم لبكر بن صالح»^(١).

وبكر بن صالح يروي عنه وعن ابن أخيه سليمان، فإن عبد الله وسليمان من طبقة متقاربة تكاد تتحدد، فإن العم من صغار الخامسة، وابن الأخ من كبار السادسة.

لم يذكر السيد البروجردي في طبقات الكافي تحت عنوان عبد الله بن إبراهيم الجعفري الطبقة سهوا، وعدده في طبقات النجاشي من السادسة. ويظهر أن جعفراً أخيه الأكبر من حساب الطبقات، كما عدناها في الألف فجعل لها في الخامسة، وعبد الله من صغارها^(٢).

تحقيق الصدور:

هو كما عدّه المجلسي في *الضعيف*^(٣)، ولا قرينة في البين لإثبات الصدور.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢١٦، ت ٥٦٢.

(٢) الألف رجل، غيث شبر، ص ٣١٦، ت ٤٩٨.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٠.

٢٠٥٦. عنْ مُعَلِّيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُهْوَرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنَ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ طَهِيرٌ: «الْأَوْصِيَاءُ هُمْ أَبْوَابُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الَّتِي يُؤْتَى مِنْهَا، وَلَوْلَاهُمْ مَا عُرِفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَبِهِمْ اخْتَاجَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَى خَلْقِهِ»^(٣).

رجال السندي:

السندي متعلق على الذي قبله بالضمير، فـ(عنه) تشير إلى الحسين بن محمد الأشعري، وهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى ١٧٣٥هـ^(٤)؛ ومعلن بن محمد هو البصري، ضعيف، مضطرب المذهب، من السادسة^(٥)؛ ومحمد بن جهور هو العمي، وهو بصري أيضاً، هو من يروي عن السادسة في أغلب أسناده، وهو من صغار السادسة، فاسد المذهب، غال، ضعيف في الحديث، ومرأة بیان حاله^(٦)، وفيه بحث ذكرناه في هذا الجزء^(٧)، ويبقى تفصيل حال سليمان بن سماحة الثقة، وعبد الله بن القاسم، وهو البطل الضعيف، فإن أبي بصير هنا هو يحيى بن أبي القاسم، الثقة الضرير، كوفي، من الرابعة، توفي سنة ١٥٠هـ^(٨)، وقد مرأة بیان حاله^(٩).

(١) في «ب، و»: «وعنه».

(٢) في «ف»: + «إن».

(٣) الوافي، ج ٣، ح ٨١٠١، ص ٥٠٧.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٧) ينظر: ح ٤٧٣.

(٨) مرت ترجمته ج ٢، ح ٦١، ص ٢٠٨.

٥ سليمان بن سعادة:

الضبي الكوزي الثقة، من السادسة، من رواة التفسير. قال النجاشي: «سليمان بن سعادة الضبي الكوزي، من بنى الكوز، كوفي، حذاء، ثقة، روى عن عمّه عاصم الكوزي، وعن غير عمّه من الرجال. له كتاب أخر في أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحد بن محمد بن يحيى عن أبيه، قال: حدثنا سلمة بن الخطاب. عن سليمان بن سعادة بكتابه». وبني كوز هم من بنى مالك من أسد كما نص النجاشي على ذلك في ترجمة عمّه عاصم، أكثر روایاته من طريق سلمة بن الخطاب الضعيف.

٦ عبد الله بن القاسم:

هذا عنوان مشترك بين ثلاثة: عبد الله بن القاسم الجعفري؛ وعبد الله بن القاسم الحارثي الذي لقبه ابن الغضائري بالبطل، وعبد الله بن القاسم الحضرمي الذي ذكر النجاشي أنه هو الملقب بالبطل، والمتعمق بمقارنة الأسناد والراوي والمروي عنه كونه الملقب بالبطل، فهو من يتوسط سليمان بن سعادة وأبي بصير.

ولكن من هو البطل؟ فكما أسلفنا يظهر من النجاشي أن الملقب بالبطل هو الحضرمي، بينما يظهر من ابن الغضائري أن المعروف بالبطل هو الحارثي. والأمر ملتبس في تعين من هو البطل، مع أن البطل سواء كان الحارثي أو الحضرمي فإنه على الحالين موصوف بالضعف. ورجح العديد قول النجاشي كما ذهب إليه السيد البروجردي حيث قال في طبقات الكافي: «عبد الله بن القاسم، وعبد الله بن القاسم البطل، وعبد الله بن القاسم الحضرمي واحد».

ومعطيات الأسناد تؤشر أموراً عدّة:

أولاً: روى سلمة بن الخطاب وعبد الله بن محمد عن عبد الله بن القاسم بن الحارث البطل وهو عن مرازم^(١). وهذا يشير إلى أن ابن الحارث والذي يلقب بالحارثي نسبة إلى جده هو الملقب بالبطل، وهذا ما ذكره ابن الغضائري في كتابه.

(١) بصائر الدرجات، ص ٢٦٧، ح ١٠.

ثانياً: يروي البرقي الألب عن عبد الله بن القاسم الحارثي كتابه كما في النجاشي، لكنه يكثر الرواية عن عبد الله بن القاسم الحضرمي في كتب الحديث، نعم روى البرقي عن عبد الله بن القاسم الحارثي عن عبد الله بن سنان رواية في كامل الزيارات.

ثالثاً: روى عنوان (عبد الله بن القاسم البطل) عن أبي بصير وعبد الله بن سنان، وكذلك روى عبد الله بن القاسم الحضرمي عنهما، ولكن لا يصار إلى أن الحضرمي هو البطل؛ لأن عنوان (عبد الله بن القاسم بن الحارث) و(عبد الله بن القاسم الحارثي) من روى عنهما أيضاً في بطون الأسناد.

رابعاً: يروي سليمان بن سماعة وعبد الله بن محمد معاً عن عناوين: عبد الله بن القاسم بن الحارث، عبد الله بن القاسم البطل، عبد الله بن القاسم بن الحارث البطل. مما يؤشر بوضوح لاتحاد العناوين الثلاثة. وهذا وافق ما ذكره ابن الغضائري وخلاف ما ذكره النجاشي.

خامساً: روى موسى بن سعدان عن عبد الله بن القاسم الحضرمي عن سهل بن صالح وهو مقلوب، صوابه صالح بن سهل، ونجد أن عبد الله بن القاسم البطل روى عن صالح بن سهل أيضاً، مما يشير إلى اتحاد العناوين لاتحاد المروي عنه و اختصاصه به، وهو في جانب قول النجاشي، خلافاً لما عليه ابن الغضائري.

سادساً: أن الراوي لكتاب عبد الله بن القاسم الحضرمي في فهرست النجاشي كان عبد الله بن عبد الرحمن - وهو الأصم - ونجد في كتب الحديث أن عبد الله بن عبد الرحمن من يروي مكرراً عن عبد الله بن القاسم الأصم، مما يشير إلى اتحاده معه، فيكون الحضرمي هو الأصم مما يرجح قول النجاشي وفق هذا المؤشر.

ومن هذه المعطيات - لو لا أن كلام النجاشي والشيخ وابن الغضائري ذكر وهم في عناوين منفصلين متاليين مع ذكر التوصيف والحال - لذهبنا لاتحادهما، وأن عبد الله بن القاسم جده الحارث، ويلقب باسم جده أحياناً كما في غير واحد من الرواية، وهو حضرمي، ويعرف بلقب البطل، خاصة وأن لا تغاير في الطبقة لو دققنا ما وقع من

سقط في بعض أسناد هذه العناوين.

وبتير القول بالاتخاد إنما يكون باعتبار أن ابن الغصاثي والنجاشي والشيخ ذكروا ما وجدوه في فهارش مشايخهم من عنوان عبد الله بن القاسم الحضرمي في بعضها، وعنوان عبد الله بن القاسم الحارثي في بعض آخر، مع عدم المؤشر على الاتخاد بينهما، فأدراجوهما كعنوانين متفاصلين، ويحدث هذا في أحيان ليست نادرة فيجد مثلاً الشيخ ترجمة في فهرس ابن الوليد لرجل بعنوان معين، ثم يجد في فهرس آخر كابن بطة مثلاً ترجمة بعنوان مختلف عن الموجود في فهرست ابن الوليد، فيبتادر الذهن إلى افتراقهما فيضعهما واحداً تلو الآخر. كما حصل في ترجمة عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وعبد الله بن إبراهيم الغفارى، وهو عنوانان لرجل واحد معروف عند التدقير في كتب السيرة والتاريخ والرجال والرواية، لكنه وضعهما بترجمتين واحدة تلو الأخرى، وكما ذكر النجاشي ترجمتين لمحمد بن سالم الكندي في كتابه، والهيثم بن أبي مسروق النهدي حيث ذكره النجاشي والشيخ مرتين في فهرسيهما؛ الأولى في الأسماء والثانية في الكنى، والحسن بن عطيه حيث ذكره الشيخ في ثلاثة عناوين في أصحاب أبي عبد الله الليلة.

وأما الطبقة فإنه وإن مازينا بين طبقات تلك العناوين في الطبعة الأولى من الألف رجل^(١)، ومع أن السيد البروجردي تريث في طبقته وقال: «والمناسب لبعض أسانيده أنه من الخامسة، وللبعض الآخر أنه من السادسة، فإن كان من الخامسة فرواية سلمة بن الخطاب ومحمد بن عليٍّ ومحمد بن خالد البرقي عنه مرسلة، وإن كان من السادسة بروايته عن أبي عبد الله الليلة، وعن عمرو بن أبي المقدام، وعمر بن أبيان الكلبي، وأبي محمد بن الحسين بن عليٍّ وفاطمة بنت عبد الله الليلة، وعن الله العامل»^(٢). لكن يظهر أن رواية السابعة كمحمد بن الحسين بن عليٍّ الخطاب عنه فسقط موسى بن سعدان كما تشير متابعة الأسناد، ورواية سلمة بن الخطاب فسقط عبد الله بن محمد أو سليمان بن سماعة أو كلًا مما تفضي إليه تدقير أسناد الروايات المناظرة، ورواية محمد بن الحسن بن شمون

(١) الألف رجل، غيث شبر، ص ٣٣٠، ت ٥٢٥.

(٢) رجال أسانيد أو طبقات رجال الكافي، السيد البروجردي، ص ٢١٩، طبعة حجرية.

فإنها بواسطة عبد الله بن عبد الرحمن الأصم كما تشير إليه أسناد المؤاخية، فالصواب أن الرجل من لم ترو عنه السابعة، بل روت عنه السادسة وصغارها، كمحمد بن خالد البرقي، وموسى بن سعدان، وعبد الرحمن الأصم، وسليمان بن سماعة، وعلى بن معبد؛ فهو على ما يبدو من أسناده المعروفة وصحبته لمعاوية كونه من صغار الخامسة. وعلى هذا فلا ضير بكونه من يروي عن أبي بصير من الرابعة، ولا سقط ثابت في البين.

ويمكن أن يلاحظ نسبة الضعفاء والغلاة من يروي عنه، سواء مباشرة أو بواسطة كسهل، وسلمة بن الخطاب، وابن شمون، وأبي سمية، بل إن أكثر من يروي عنه مباشرة هم من الضعفاء الغلاة كموسى بن سعدان، وعبد الرحمن الأصم، وعبيد الله بن الدهقان، أو من يروي عن الضعفاء كمحمد بن خالد البرقي، فالرجل كما اتفقا على وصفه بالضعف والغلو وهو محاط بهم من كل حدب وصوب.

فتحصل مما تقدم خلافاً للمعروف أنه رجل واحد اسمه عبد الله بن القاسم بن الحارث الحضرمي، الملقب بالبطل، ويدعى أحياناً بالحارثي نسبة إلى جده كما في غير راوٍ كمحمد بن عيسى بن عبيدي حيث يلقب بالعيدي، ومحمد بن علي بن قتيبة إذ يدعى بالقطبي.

نقل النجاشي عن حاله في مورد «عبد الله بن القاسم الحارثي ضعيف»، غال، كان صاحب معاوية بن عمارة ثم خلط وفارقها، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان القرزوني، قال: حدثنا أ Ahmad بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا الحميري، عن أ Ahmad بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد البرقي عنه به^(١)، والظن أن مصدر النجاشي هو كتاب مسائل الرجال لعبد الله بن جعفر الحميري. وقال في المورد الآخر «عبد الله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل، كذاب، غال، يروي عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يعتمد بروايته. له كتاب يرويه عنه جماعة. أخبرنا أ Ahmad بن محمد بن عمران قال: حدثنا محمد بن همام، قال: حدثنا عبد الله بن العلاء قال: حدثنا محمد بن الحسن بن شمون، قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن عنه بكتابه»^(٢).

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٢٦، ت ٥٩٣.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٢٦، ت ٥٩٤.

وقال الشيخ في المورد الأول: «عبد الله بن القاسم، صاحب معاوية بن عمار الدهني. له كتاب، رويناه بالإسناد الأول عن أحد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه»^(١)، ولا يبعد أن يكون مصدر الشيخ في هذا المورد فهرست ابن بطة. وقال في المورد الآخر: «عبد الله بن القاسم الحضرمي. له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين، عنه»^(٢). وسبق أن نبهنا أن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب إنما يروي عنه بواسطة سعدان، فهذا السند الأخير في ترجمة فهرست الشيخ فيه سقط، وأما مصدر الشيخ فعلمه فهرست ابن الوليد.

أما ابن الغضائري فذكر في المورد الأول: «عبد الله بن القاسم البطل الحارثي بصري، كذاب غال ضعيف، متوك الحديث، معدول عن ذكره»^(٣)، وفي المورد الآخر: «عبد الله بن القاسم الحضرمي، كوفي، ضعيف أيضاً، غال، متهافت، لا ارتفاع به»^(٤).

وقد روى ابن طاووس رواية قال: أنه أخذها من كتاب أصل عبد الله بن القاسم الحضرمي^(٥).

تحقيق الصدور:

وصف العلامة المجلسي الحديث بالضعف^(٦)، والسنن يحتوش الغلة والضعفاء وإن تخلله سليمان بن سعادة وأبي بصير بحسب دعواهم، فهو من مقولات هؤلاء القوم وإن كان المضمون لا غضاضة فيه، لكن عين تلك الألفاظ والاصطلاحات ما برحت تنقل من أسناد يكتنفها الغلة والضعفاء.

(١) الفهرست، الطوسي، ص ١٧٤، ت ٤٦٢.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ١٧٤، ت ٤٦٤.

(٣) رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، ص ٧٨، ت ٩٠.

(٤) رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، ص ٧٨، ت ٩١.

(٥) فرج المهموم، السيد ابن طاووس، ص ٩٣.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٠.

١٧/٣. الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْوَشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالَهُ: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيُسْتَخْلِفُوهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»^(١) قَالَ: «هُمُ الْأَئِمَّةُ الْمُبَشِّرُونَ»^(٢).

رجال السندي:

وهذه السلسلة السنديّة - الحسين عن معلى عن الوشاء - من أكثر السلاسل تكرراً، وسبق أن نبهنا مراراً على خدشها بالمعلى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها^(٣). نعم هي صحيحة عند السيد الخوئي قدست نفسه؛ لتوثيقه معلى البصري، إذ أنه من رجال تفسير القمي؛ وعبد الله بن سنان الثقة المعروف، من الخامسة، من بقي إلى بعد سنة (١٧٠ هـ)^(٤).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف. على المشهور، لكن مضمونه مروي بأسانيد كثيرة»^(٥)؛ والوصف بالضعف لكان معلى بن محمد، والسندي صحيح على مباني السيد الخوئي طاب ثراه، لتوثيقه معلى بن محمد، وروى الغيبة بسندي معتبر عن ابن أبي حزوة البطائني عنه أبيه عن أبي بصير عن الصادق ع؛ أنها نزلت في القائم وأصحابه^(٦). وفي غيبة الشيخ أنها نزلت في المهدي ع^(٧).

(١) النور: ٢٤: ٥٥.

(٢) تفسير فرات، ص ٣٨٩، ح ٢٨٨، بسنده عن ابن عباس من دون الإسناد إلى المقصوم ع، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «قال: نزلت في آل محمد ع؛ الوافي، ج ٣، ح ٧١٠١، ص ٥٠٧».

(٣) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب، ص ١٣٦.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١٠، ص ١٧٣.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥١.

(٦) الغيبة، ابن أبي زينب العماني، ص ٢٧٤.

(٧) الغيبة، الطوسي، ص ١٧٦.

١٣ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ نُورُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(١)

١٨/١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلَى بْنِ مِرْدَاسٍ، قَالَ: حَدَثَنَا صَفَوَانَ بْنَ يَحْيَى وَالْحَسَنَ بْنَ حَبْوَبٍ، عَنْ أَبِي أَيْوبَ، عَنْ أَبِي حَالِدِ الْكَائِبِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أبا جَعْفَرَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالثُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا»^(٢). قَالَ: «يَا أبا حَالِدٍ، النُّورُ وَاللهُ الْأَئِمَّةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ تَبَّاعًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُمْ وَاللهُ نُورُ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ، وَهُمْ وَاللهُ نُورُ اللَّهِ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ، وَاللهُ يَا أبا حَالِدٍ، لَنُورُ الْإِمَامِ»^(٤) فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ أَنُورٌ مِنَ الشَّمْسِ الْمُضِيَّةِ بِالنَّهَارِ، وَهُمْ وَاللهُ يُنَورُونَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَحْجُبُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - نُورَهُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ، فَتُظْلَمُ^(٥) قُلُوبُهُمْ، وَاللهُ يَا أبا حَالِدٍ، لَا يُحِبُّنَا عَبْدٌ وَيَتَوَلَّنَا»^(٦) حَتَّى يُطَهَّرَ اللَّهُ قَلْبُهُ، وَلَا يُطَهَّرَ اللَّهُ قَلْبُ عَبْدٍ حَتَّى يُسْلِمَ^(٧) لَنَا، وَيَكُونَ سَلَمًا^(٨) لَنَا، فَإِذَا^(٩) كَانَ سَلَمًا لَنَا سَلَمَهُ اللَّهُ مِنْ

(١) في حاشية «ف»: + «في الأرض». وفي مرآة العقول: + «في أرضه».

(٢) التغابن (٦٤): .٨

(٣) في الوافي وتفصير القمي: - «في».

(٤) في «ج»: «الآئمة».

(٥) في الوافي: «فيظلم».

(٦) عطف على المففي. وفي حاشية «ج»: «ولا يتولانا».

(٧) «حتى يسلم»: إيمان الإسلام بمعنى الانقياد، أو من التسليم؛ والسلام: خلاف الحرب. انظر: الوافي، ج ٣، ص ٥٠٨؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٥٤.

(٨) «السلام» و«السلام»: الصلح، وضد الحرب. و«السلام»: الاستسلام والإذعان والانقياد. وهو مصدر يقع على الواحد والثنين والجمع. انظر: النهاية، ج ٢، ص ٣٩٤؛ لسان العرب، ج ١٢،

ص ٢٩٣ (سلام).

(٩) في «ف»: «إذا».

شَدِيدُ الْحِسَابِ، وَآمِنَهُ مِنْ فَرَعٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَكْبَرِ»^(١).

رجال السندي:

الحسين بن محمد الأشعري وهو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاوته إلى (٣١٧ هـ)^(٢)؛ ومعلى بن محمد البصري ضعيف، من السابعة^(٣)؛ وعلى بن مرداس لا يعرف من هو، ولا يرد اسمه إلا من خلال نفس هذه السلسلة من روایة الحسين بن محمد الأشعري عن معلى عنه؛ وصفوان بن يحيى الثقة الجليل، الغني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان يباعاً للسابيري، توفي سنة (٢١٠ هـ)^(٤)؛ والحسن بن محبوب ثقة، من السادسة، توفي سنة (٢٢٤ هـ)^(٥)؛ وأبو أيوب هو إبراهيم الخازاز، الثقة المعروفة^(٦)، ويبقى الكلام في علي بن مرداس، وأبي خالد الكابلي.

٥ علي بن مرداس:

لم يرد هذا الاسم في كتب الرجال والسير ونحوها، ولم يرو عنه في كتب الحديث أحد إلا معلى بن محمد ليتوسط بينه وبين السادسة، مما يجعل اختلاق المعلى له محتملاً، كحال أحمد بن محمد بن عبد الله الأنباري.

وقد عده السيد البروجردي من السابعة في طبقات الكافي، لأنه إنما يروي عن السادسة، ولكن تلميذه المعلى من السابعة حتى عند السيد البروجردي قدست نفسه،

(١) تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٧١، بسنده عن الحسن بن محبوب؛ الوافي، ج ٣، ح ٠١٠٢، ص ٥٠٩.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٤) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٨.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٧٣، ص ٢٥٧.

فعلى فرض وجوده فالأنسب أن يُعد من كبار السابعة أو صغار السادسة.

هـ أبو خالد الكابلي:

ذكرت ملخص حاله في الألف: «كناكر أبو خالد الكابلي: أبو خالد، اسمه وردان، ولقبه كنكر، وفي الرواية أن كنكر اسمه الذي سمته به والدته، وفي أخرى أن وردان هو الاسم الذي سمته به والدته، وفي الكافي أنه من ثقات علي بن الحسين عليهما السلام، وفي رواية أخرى أنه من حواريه، وفي بعض الروايات أنه كان من الكيسانية ثم رجع، وعن ابن شهر آشوب أن الغلاة تنتهي إليه، روى في التفسير كامل الزيارات.

عده السيد الروجردي في طبقات الكافي في الكني من الرابعة، وفي الكني من طبقات التهذيب من الخامسة. وكما يستشف من عبارات رجال الشيخ فإن هناك رجالان بنفس الكنية أو الاسم أصغر وأكبر أو أن الأكبر فحسب يلقب كنكر، والأصغر يروي عن أبي عبد الله عليهما السلام.

وعلى كل تقدير فالوارد في رواياتنا تارة بجل تروي عنه الرابعة وما قاربها؛ كمعمر بن يحيى، وميسير بن عبد العزيز، وأبي حمزة الشمالي، وسدير الصيرفي^(١) وصحف في مكان آخر إلى متذر الصيرفي، وضريس. ويروي في كل هذه الموارد عن السجاد علي بن الحسين عليهما السلام. وهذا هو الشهير وهو من الثالثة، وهو من ورد فيه أنه من حواري علي بن الحسين عليهما السلام وثقاته، وهو الأكبر.

وآخرى رجل تروي عنه الخامسة؛ كجميل بن صالح، وهشام بن سالم، وأبي أيوب، ويروي هو في هذه الموارد عن أبي جعفر الباقر عليهما السلام وهذا هو الذي وصفه الشيخ بالأصغر.

وثالثة يروي عنه صالح بن أبي حداد وهو من السابعة ويروي هو عن أبي عبد الله عليهما السلام وهذا السند لا ريب في سقوطه، مع أن المقصود به الأصغر أيضاً. فالأصغر من الرابعة،

(١) نعم هو أكبر من أهل الرابعة حتى، فنحن نعده من الثالثة التي أدركتها الخامسة.

والأكبر من الثالثة»^(١)

تحقيق الصدور:

السند كما ذكر المجلسي وقال: «ضعف على المشهور»^(٢)، ولا يعني توثيق معلى بن محمد وفق مباني السيد الخوئي قدست نفسه فعلي بن مردارس غير معلوم بالمرة، وعلى كل تقدير فلا جهة توثق صدوره.

(١) الألف رجل، غيث شبر، ص٤١٥، ت٦٩٢.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٥٢.

٢/٥١٩ . عَلَيْهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ يَأْسِنَادُهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْتَّمِيمِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «الَّذِينَ يَتَّقِيُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأَكْمَعُ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْثُوباً عِنْهُمْ فِي الْقَزْرَةِ وَالْأَنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْأَنْعُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ التَّشْكُرِ وَيَحِلُّ لَهُمُ الظَّبَابَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَابَ» إِلَى قَوْلِهِ «وَأَتَبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»^(١) قَالَ: «النُّورُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَيْهِ^(٢) أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَئِمَّةِ^(٣)».

رجال السندا:

الرواية مرسلة من الثامنة إلى أبي عبد الله عليه السلام، وقد وردت تلك الرواية أيضاً مرسلة في تفسير القمي، وأرسلت أيضاً في تفسير العياشي إلى أبي بصير وهو يرويها عن أبي جعفر الباقر عليه السلام.

تحقيق الصدور:

الرواية مرسلة، ولم يتسع لنا معرفة طريق للتحقق من صدورها، وكذا أيضاً عدّها المجلسي مرسلة^(٤).

(١) الأعراف: ١٥٧.

(٢) في «ب، ج، ض، بف» والوافي والبحار: «علي».

(٣) تفسير العياشي، ج ٢، ح ٨٨، ص ٣١، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «النور على عليه السلام». تفسير القمي، ج ١، ص ٢٤٠، من دون الإسناد إلى المقصوم عليه السلام، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «يعني أمير المؤمنين عليه السلام»؛ الوافي، ج ٣، ح ٢١٠٢، ص ٥٤؛ البحار، ج ٢٣، ح ١٠، ص ٣١٠.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٤.

٣٥٢٠ . أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن ابن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن أبي الجارود، قال: قلتُ لأبي جعفر عليه السلام: لقد آتى الله أهل الكتاب خيراً كثيراً، قال^(١): «وماذاك^(٢)?» قلتُ: قول الله تعالى: «الذين آتيناهم الكتاب من قبله هم به يؤمنون» إلى قوله: «أولئك يؤمنون بأجرهم مرتين بما صبروا»^(٣) قال: فَقَالَ: «قَدْ آتَاكُمُ اللَّهُ كَمَا آتَاهُمْ ثُمَّ تَلَوَ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتَكُمْ كِفَلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلُ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ»^(٤) (يعني إماماً تأتُّونَ بِهِ)^(٥).

رجال السندي:

أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة، توفي سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة^(٦)؛ ومحمد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، أشعري قمي، ثقة، من السابعة^(٧)؛ وابن فضال هنا هو الحسن بن علي بن فضال الثقة الكوفي، من السادسة، توفي بعد العشرين بعد المائتين^(٨)؛ وثعلبة بن ميمون العابد الزاهد، الفقيه الثقة، من الخامسة، مرّ تفصيل

(١) في «ف»: «وقال».

(٢) في «ف» والوافي: «ذلك».

(٣) القصص (٢٨): ٥٤-٥٢.

(٤) في «ف»، بح: «الله».

(٥) الحديد (٥٧): ٢٨.

(٦) الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ح ١١٧٣؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ٣٥٢، وفيها بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام من قوله: «ويجعل لكم نوراً» مع زيادة في قوله. راجع: تفسير فرات، ص ٤٦٨، ح ٦١٢؛ الوافي، ج ٣، ح ٣١٠٢، ص ٥١٠.

(٧) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣، ص ٨٥.

(٨) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣، ص ٨٦.

(٩) مرت ترجمته في ج ١، ح ٤، ص ٨٧.

أحواله^(١)؛ وأبي الجارود هو زياد بن المنذر، الزيدي، من صغار الرابعة، مقبول الرواية^(٢)، ولكن لما كان المجلسي قدست نفسه يذهب إلى تضعيقه ارتأينا تفصيل حاله هنا.

٤ أبو الجارود زياد بن المنذر:

مع إننا ذكرنا ترجمته فيما سبق^(٣)، لكننا سنفصل الكلام في حاله في هذا المورد بشكل مبسط، وملخص ما ورد في الجزء الأول أنه ثقة حيث عده الشيخ المفيد المتوفى (١٣٤ هـ) فمن وصفهم بالفقهاء «الأعلام الرؤساء المأمورون عليهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم، وهم أصحاب الأصول المدونة، والمصنفات المشهورة»^(٤).

ولكن هذا التوثيق فيه نظر، فإن المفيد لما كان في معرض نقاش مسألة عدد أيام شهر رمضان، فوصف رجال أسناد الطائفة الأولى من أن شهر رمضان ثلاثين يوما لا ينقصه أبداً، وقال في أول رواية: «هذا الحديث شاذ، نادر، غير معتمد عليه، طريقه محمد بن سنان، وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمته وضعيته، وما كان هذا سببه لم يعمل عليه في الدين»^(٥). ولكنه اعتمد على محمد بن سنان بعد عشر صفحات من الكتاب^(٦) في الروايات التي قال أنها رواها الأعلام الرؤساء المأمورون عليهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم، وهم أصحاب الأصول المدونة، والمصنفات المشهورة! ولذا لا يصلح توثيق المفيد كقرينة تامة، بل تحتاج مزيد مؤيدات، وتتبع روایات الرجل الصحيحة لا يشير ريبة حوله، وهذا أحد المؤيدات حوله.

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٨٦، ص ٧١١.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٧، ص ٤٧١.

(٣) الواقي في تحقيق أسناد الكافي، ج ١، ح ٧، ص ٥٦١.

(٤) جوابات أهل الموصى، المفید، ص ٢٥، ص ٣٠.

(٥) جوابات أهل الموصى، المفید، ص ٢٠.

(٦) جوابات أهل الموصى، المفید، ص ٣٠.

وأما ما رواه الكشي عن «إسحاق بن محمد البصري»، قال: حدثني محمد بن جمهور، قال: حدثني موسى بن بشار الوشاء، عن أبي بصير، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فمررت بنا جارية معها قمّق فقلّبته، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن الله عز وجل إن كان قلبَ قلبٍ أبا الجارود، كما قلبت هذه الجارية هذا القمّق فما ذنبي^(١).

فرواة هذا الخبر سيئو الصيت، فإسحاق بن محمد البصري أسوأ من يؤخذ منه حديث، فعن النجاشي أنه معدن التخليط، له كتب في التخليط^(٢). مشكوك في روایته^(٣). غال منهم، ومن أركانهم كما في الاختيار^(٤). غال، كان يحفظ كثيراً، كما عن محمد بن مسعود^(٥). يرمي بالغلو، كما عن الشيخ^(٦). كان فاسد المذهب، كذاباً في الرواية، وضاعاً للحديث، لا ينفت إلى مارواه، ولا يتتفع بحديثه، وللعيashi معه خبر في وضعه للحديث، مشهور كما عن ابن الغضائري^(٧). وقد أورد العيashi أنه كان مولعاً بالحلامات والمراعيش ويمسكها ويروي في فضل إمساكها أحاديث^(٨). وإليه تنسب الفرقة الإسحاقية^(٩) من يعبدون عليها عليه السلام. قال الذهبي: إنه زنديق، وحاشا الرافضة منه!

والكشي لا يروي عنه مباشرة، بل لعل هذه الرواية إذا لم نقل بالإرسال فإنها مستندة بالتوسط، فهي بواسطة نصر بن الصباح الغالي الآخر.

وأما محمد بن جمهور العمي شيخ إسحاق بن محمد في هذه الرواية فهو لا يقل سوءاً

(١) اختصار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٤٩٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٧٣، ت ١٧٧.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٣٦.

(٤) اختصار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٥٨٤، ص ٦١٢.

(٥) اختصار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨١٣.

(٦) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٨٤، ت ٥٦٥١.

(٧) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٤١.

(٨) اختصار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨١٣.

(٩) خلاصة الأقوال، العلامة الحلبي، ص ٣١٨.

عن تلميذه، قال عنه النجاشي: «ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، قيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها»^(١). وعن ابن الغضائري: «غال، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعرا يحمل فيه محرمات الله عز وجل»^(٢)، ووصفه الشيخ بالغلو^(٣). فهذا الحديث لا اعتبار له ولا اعتداد به، من سلسلة لا اعتداد عليها البنا.

وروى الكشي أيضاً عن «علي بن محمد»، قال: حدثني محمد بن أحمد، عن علي بن إسماعيل عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبيأسامة، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: ما فعل أبو الجارود؟ أما والله لا يموت إلا تائها»^(٤).

ورجال هذه الرواية تبدأ بعلي بن محمد وهو ابن فيروزان وهو وإن وصف بكثرة الرواية، ولكن هذا مما لا يفيد لوحده في تقرير الوثاقة، خاصة أن تتبع سيرته الروائية مريب، وأما محمد بن أحمد فهو صاحب التوادر، كان ثقة يروي عن الضعفاء، وعلي بن إسماعيل هو ابن السندي الذي لم يوثقه إلا نصر بن الصباح الغالي، وبباقي السندي من هؤلاء ثقات على فرض تصديق عليّ بن إسماعيل. فالرواية أيضاً لا اعتداد عليها.

وروى أيضاً عن «علي بن محمد»، قال: حدثني محمد بن أحمد، عن العباس بن معروف، عن أبي القاسم الكوفي، عن الحسين بن محمد بن عمران، عن زرعة، عن سماعة، عن أبي بصير، قال: ذكر أبو عبد الله عليه السلام كثير النساء، وسلم بن أبي حفصة، وأبا الجارود، فقال: كذابون مكذبون، كفار، عليهم لعنة الله، قال: قلت: جعلت فداك كذابون قد عرفتهم بما معنى مكذبون؟ قال: كذابون يأتونا فيخبرونا أنهم يصدقونا وليسوا كذلك، ويسمعون حديثنا فيكذبون به»^(٥).

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٣٧، ت ٩٠١.

(٢) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٩٢، ت ١٣١.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٦٤، ت ٤٠٤.

(٤) اختصار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٤٩٥.

(٥) اختصار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٤٩٦.

وعلي بن محمد هو ابن فيروزان المار في الحديث السابق، ومحمد بن أحمد صاحب النسادر ثقة، من صغار السابعة، والعباس بن معروف ثقة، من كبار السابعة، وأبي القاسم الكوفي يظهر أنه عبد الرحمن بن حماد، وهو من السادسة، فمن الغلة، فعن ابن الغضائري أنه «ضعف جداً، لا يلتفت إليه، في مذهبه غلو»^(١). وعن النجاشي أنه من «رمي بالضعف والغلو»^(٢). والحسين تصحيف للحسن بن محمد بن عمران وليس معروفة، فالسند قاصر أيضاً عن إثبات الصدور خاصة مع اشتتماله على أحد الغلة الضعفاء وهم يتكرر ورودهم في روایات ذم أبي الجارود.

وليس من الصواب ما ذكره الشارح في طبعة كتاب الاختيار حيث ذكر في تحديد أبي القاسم الكوفي في هذه الرواية قائلاً: «حيثما أطلق أبو القاسم الكوفي في الأسانيد، فهو سعيد بن أحمد بن موسى الغراء الصدوق الثقة، وقد يقال: أبو القاسم الكوفي ويراد به حميد بن زياد، ولكن لا يكاد يسعهما هذا الأسناد، لتقدير العباس بن معروف عليهما في الطبقة جداً. فقد ذكره الشيخ في أصحاب أبي الحسن الرضا عليهما السلام وقال: العباس بن معروف قمي، ثقة، صحيح الحديث، مولى جعفر بن عمران بن عبد الله الأشعري. وكثيراً ما يقول أبو عمرو الكشي في هذا الكتاب: أبو القاسم الكوفي، ويعني به معاوية بن عمار الذهني البجلي، وبه تستقيم هذه الطبقة فهو المتعين في هذا الأسناد. والشاعر في الكافي والتهدیب والاستبصار في التعبير عنه بالتكنية أبو القاسم البجلي، أو أبو القاسم مجرداً عن التوصیف والتقيید»^(٣).

فإنه وإن كان إنكاره أن يكون أبو القاسم الكوفي سعيد بن أحمد أو حميد بن زياد في محله، لكن تعينه بمعاوية بن عمار ليس في محله؛ لأن العباس بن معروف معروف بروايته عن السادسة، وليس الخامسة كمعاوية. ولا تجد أيضاً أن معاوية من يتوسط في أي سند بين الروايين مع كثرة روایاته. وعلى كل تقدير فالرواية كما هو بين لا يعتمد

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٨٠، ت ٩٨.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٣٨، ت ٦٣٣.

(٣) اختیار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٤٩٦.

عليها في قدر الرجل.

وروى الكشي أيضاً «عن محمد بن الحسن البراءي، وعثمان بن حامد الكشيان، قالا: حدثنا محمد بن زياد، عن محمد بن الحسين، عن عبد الله المزخرف، عن أبي سليمان الحمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لأبي الجارود بمنى في فسطاطه رافعا صوته: يا أبا الجارود وكان والله أبا إمام أهل الأرض حيث مات لا يجهله إلا ضال، ثم رأيته في العام الم قبل قال له مثل ذلك. قال: فلقيت أبا الجارود بعد ذلك بالكوفة فقلت له: أليس قد سمعت ما قال أبو عبد الله عليه السلام مرتين؟ قال: إنما يعني أباه علي بن أبي طالب عليه السلام»^(١).

وسند هذه الرواية يبدأ بشيخي الكشي، وأحد هما وهو عثمان بن حامد ثقة، من الثامنة، وهو يرويان في جل أسنادهما عن محمد بن يزاد، وقد صح في هذا السندي إلى محمد بن زياد، وهذا الرجل من الثامنة أو كبارها، وقال ابن مسعود عنه: أنه لا بأنس به، وهو يروي عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الثقة، من السابعة، وأما عبد الله المزخرف فهو الحال الثقة الثبت، من السادسة، وأما أبو سليمان الحمار فهو داود بن سليمان، ثقة عند النجاشي والمفید، وهو من الخامسة. فالرواية ذات سند مقبول وإن وصفها السيد الخوئي قدست نفسه في المعجم بالضعف؛ لعدم التفاتاته لتصحیف محمد بن زياد من محمد بن يزاد، والتصحیف لا ريب فيه للتماتي للسلسل السندي لشيخي الكشي محمد بن الحسن وعثمان بن حامد.

ولكن متن هذه الرواية وإن أراد منه الراوي الذم للرجل، لكن أوضاع التقى، وقرائن الحال الخفية، تجعلها مجملة في دلالتها، فلا يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الذم للرجل.

نعم قال الكشي: «حکي أن أبا الجارود سمي سر حوبا، ونسبت إليه السر حوبية من الزيدية، سمه بذلك أبو جعفر عليه السلام، وذكر أن سر حوبا اسم شيطان أعمى يسكن البحر،

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٤٩٧.

وكان أبو الجارود مكتفواً بأعمى القلب»^(١).

ولكن هذا الكلام فيه مداخل؛ فإن أبا الجارود إنما تغير بعد سنة (١٢٣ هـ)، بعد ظهور زيد الشهيد، والإمام الباقر عليهما السلام توفى سنة (١٤١ هـ)، والسرحوب في اللغة الطويل السريع، ويطلق على الناقة أو الحصان، وكل هذا كلام مرسل، نعم ما ألحقه من أنه كان أعمى القلب ذم واضح من الكشي، ولعله بسبب الروايات الواثقة إليه، والتي وصلتنا في الاختيار، وتبيّن عدم إمكان الاعتماد عليها.

ومع أن أبا الجارود من عرف بأنه زيدي، وأنه مؤسس مذهب الجارودية، وقد قال الراوي في سند الاختيار أنه رأس الزيدية، لكن هذا يتعارض مع ما رواه الكليني عنه بسند معتبر عن شيخه الثقة «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليهما السلام، عن جابر بن عبد الله الأنباري، قال: دخلت على فاطمة عليهما السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثنى عشر آخرهم القائم عليهما السلام، ثلاثة منهم محمد، وثلاثة منهم علي»^(٢). ورواه أيضاً الصدوق في الخصال عن أبيه، عن سعد، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عنه^(٣)، ورواه أيضاً في كمال الدين عن الحسين بن أحمد بن إدريس، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسى وإبراهيم بن هاشم جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عنه^(٤). وكذا رواهَا في الفقيه عن الحسن بن محبوب عنه^(٥).

أما النجاشي المتوفى (٤٥٠ هـ) فقال عنه: «زياد بن المنذر أبو الجارود الهمданى الخارفى الأعمى، أخبرنا ابن عبدون عن علي بن محمد، عن علي بن الحسين، عن حرب بن

(١) اختصار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٤٩٥.

(٢) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٩، ص ٣٢٥.

(٣) الخصال، الصدوق، ص ٤٧٧، ح ٤٢.

(٤) كمال الدين و تمام النعمة، الصدوق، ص ٣١٣، ح ٤.

(٥) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج ٤، ح ٨٥٤٠، ص ١٨٠.

الحسن، عن محمد بن سنان، قال: قال لي أبو الجارود: «ولدت أعمى، ما رأيت الدنيا قط»، كوفي، كان من أصحاب أبي جعفر، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام، وتغير لما خرج زيد رضي الله عنه. وقال أبو العباس بن نوح: هو ثقفي، سمع عطية، وروى عن أبي جعفر، وروى عنه مروان بن معاویة وعليّ بن هاشم بن البريد، يتكلمون فيه، قاله البخاري. له كتاب تفسير القرآن، رواه عن أبي جعفر عليه السلام. أخبرنا به عدة من أصحابنا عن أحد بن محمد بن سعيد قال: حذثنا جعفر بن عبد الله المحمدي قال: حذثنا أبو سهل كثير بن عياش القطان قال: حذثنا أبو الجارود بالتفسير^(١).

وقول النجاشي «يتكلمون فيه» ظاهر في وجود ملامح الضعف والسمعة غير المقبولة عند الأصحاب وقته، ولا يبعد أن تكون بسبب تلك الروايات المارة.

وقال الشيخ: «زياد بن المنذر، يكنى أبي الجارود، زيدي المذهب، وإليه تنسب الزيدية الجارودية، له أصل، وله كتاب التفسير عن أبي جعفر الباقر عليه السلام. أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن الحسين بن سعيد المدماني، عن محمد بن إبراهيم القطان، عن كثير بن عياش، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام. وأخبرنا بالتفسير أحد بن عبدون، عن أبي بكر الدوري، عن ابن عقدة، عن أبي عبد الله جعفر بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب المحمدي، عن كثير بن عياش القطان - وكان ضعيفاً، خرج أيام أبي السرايا معه، فأصابته جراحة - عن زياد بن المنذر أبي الجارود، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام^(٢).

وقال ابن الغضائري: «صاحب المقالة، حديثه في حديث أصحابنا أكثر منه في الزيدية، وأصحابنا يكرهون ما رواه محمد بن سنان عنه، ويعتمدون ما رواه محمد بن أبي بكر الأرجني»^(٣).

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٧٠، ت ٤٤٨.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ١٣٢، ت ٣٠٣.

(٣) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٦١، ت ٥١.

ويظهر من كلام ابن الغضائري أيضاً أنه صاحب مقالة معروفة، وصاحب مذهب خاص، وهذا ما أشار إليه الجميع بلا استثناء، ولكن أيضاً فإن روایاته في كتبنا أكثر من روایاته في كتب الزيدية، وأما الجملة الأخيرة لابن الغضائري فهي تشير إلى نحو اعتماد على قول زيد بن المنذر، وأنه لا إشكال في روایته هو إنها الإشكال في الطريق إليه، نعم هي قرينة ناقصة تحتاج مزيد قرينة للاعتماد على روایته، ويمكناها مع القرتيتين السابقتين لتقرير وثائقه أن تكون قرينة تامة لقبول روایات الرجل.

وقد ذكر أكثر أهل الرجال شيئاً عن أبي الجارود من كافة المذاهب، فقال ابن النديم المسوفي (٤٣٨هـ) فذكره قائلاً: «من علماء الزيدية أبو الجارود. ويكنى أبو النجم، زيد بن منذر العبدلي. يقال: إن جعفر بن محمد (بن علي) ^{عليه السلام} سئل عنه، فقال: ما فعل أبو الجارود أرجأً بعد ما أولى، أما أنه لا يموت إلا بها. (ثم) قال: لعنه الله. فإنه أعمى القلب، أعمى البصر. وقال فيه محمد بن سنان: أبو الجارود لم يتمت حتى شرب المسكر وتولى الكافرين»^(١)

وذهب عامة الجمهور إلى ضعفه وترفضه، فنقل الدوري عن ابن معين المتوفى (٢٣٣هـ) أنه قال: «سمعت يحيى يقول زيد بن المنذر أبو الجارود كذاب، يحدث عنه الفزاري بحديث أبي جعفر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علينا أن يثلم الحيطان»^(٢)، ونقل في مورد ثان عنه أنه قال: «أبو الجارود زيد بن المنذر وليس بثقة»^(٣)، وفي ثالث أنه قال: «أبو الجارود زيد بن المنذر، وهو كذاب خبيث، يروي عنه الفزاري»^(٤)، وفي رابع أنه قال: «زيد بن المنذر أبو الجارود كذاب»^(٥)، وفي مورد خامس أنه ليس بشيء^(٦). وفي

(١) فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي، ص ٢٢٧.

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج ١، ص ٢٦٩.

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج ١، ص ٣٢٥.

(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج ١، ص ٣٣٣.

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج ١، ص ٤٠٥.

(٦) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين، ج ٢، ص ٢٧٤.

على أحمد أنه متوك الحديث ضعيف جداً^(١). وذكره البخاري في تاريخيه الصغير^(٢) والكبير^(٣). والنسائي في الضعفاء والمتروكين^(٤). وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل^(٥). ثم جاء ابن حبان المتوف (٣٥٤هـ) ونقل عن سابقيه كل ما تهم وبالغ فيها، وأضاف: «كان رافضياً يضع الحديث في مثاب أصحاب النبي صل الله عليه وسلم: ويروي في فضائل أهل البيت أشياء مالها أصول، لا تحمل كتابة حديثه»^(٦). ونقل ابن عدي المتوف (٣٦٥هـ) كلامات القوم ثم ختم بعد نقله لبعض أحاديث أبي الحارود: «هو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين، وله عن أبي جعفر تفسير وغير ذلك، ويحيى بن معين إنما تكلم فيه وضعفه؛ لأنَّه يروي أحاديث في فضائل أهل البيت، ويروي ثلب غيرهم ويفرط؛ فلذلك ضعفه، مع أنَّ أبا الحارود هذا أحاديثه عن من يروي عنهم فيها نظر»^(٧). وقال أبو نعيم الأصبهاني المتوف (٤٣٥هـ): «زياد بن المنذر أبو الحارود الكوفي الثقفي صاحب المذهب الردي، روى المناكير في الفضائل»^(٨). وفضل المزي حاله عندهم بحسن مراجعته لمعرفة رأيه فيه^(٩). وذكر ابن حجر المتوف (٨٥٢هـ) أنه توفي بعد الخمسين، أي بعد سنة (١٥٠هـ) في تقريب التهذيب^(١٠).

وبعد هذا الاستعراض لأحوال الرجل وما قبل فيه يمكن قبول روايته خاصة بالنظر إلى ما رواه وسيرته الروائية، مساندًا بها دل عليه قوله ابن الغضائري التزاماً ومؤيداً بها

(١) العلل، أحد بن حنبل، ج، ٣، ص ٣٨٢.

(٢) التاريخ الصغير، البخاري، ج، ٢، ص ١٣٧.

(٣) التاريخ الكبير، البخاري، ج، ٣، ص ٣٧١، ت ١٢٥٥.

(٤) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص ١٨١، ت ٥٢٢.

(٥) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج، ٣، ص ٥٤٥، ت ٢٤٦٢.

(٦) المجموعين، ابن حبان، ج ١، ص ٣٠٦.

(٧) الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني، ج، ٣، ص ١٩١.

(٨) الضعفاء، أبي نعيم الأصبهاني، ص ٨٤، ت ٧٥.

(٩) تهذيب الكمال، المزي، ج، ٩، ص ٥٢٠.

(١٠) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج ١، ص ٣٢٣.

عند المفید في الرسالة العددیة، وأنه قد يكون قد اكتسب سمعة سيئة من الذم المفرط من قبل العامة كونه من يروي فضائل أهل البيت ومثالب أعدائهم.

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف»^(١). والإشكال لديه قدست نفسه في توثيق أبي الجارود، إذ لوحظ أنه يضعف كل روايات الرجل، ولكن بينما في تفصيل حاله هنا أنه لا بأس بقبول خبره، فالسند في موضع القبول مما يجعل تحقق الصدور مقبولاً.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٤

٤٠٥٢١ . أَحْمَدُ بْنُ مَهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَنِيِّ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَسْبَاطِ الْحُسَنِ بْنِ تَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيْوَبَ، عَنْ أَبِي حَالِدِ الْكَائِلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرَ عَلِيَّ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «فَامْتَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا»^(١) . فَقَالَ: «يَا أَبَا حَالِدَ، النُّورُ وَاللَّهُ الْأَنِيَّةُ^(٢)؛ يَا أَبَا حَالِدَ، لَنُورُ الْإِمَامِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ أَنُورُ مِنَ الشَّمْسِ الْمُضِيَّةِ بِالنَّهَارِ، وَهُمُ الَّذِينَ يُنَورُونَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَنْجُبُ اللَّهُ نُورُهُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ، فَتُظْلِمُ^(٣) قُلُوبَهُمْ، وَيَغْشَاهُمْ بِهَا»^(٤) .

رجال السندي:

أما أحمد بن مهران، فهو شيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته؛ لترجم الكليني عليه غير مرة خلافاً لعادته، وهو من كبار الثامنة، لكنه من ذوي الأسناد العالية^(٥)؛ وعبد العظيم الحسني الهاشمي العابد المرضي، توفي قرابة سنة (٢٥٠ هـ)، وقد مرّ سابقاً^(٦)، وهو يروي هنا عن علي بن أسباط والحسن بن محبوب معاً.

وعلي بن أسباط بياع الزطبي، كوفي، من السادسة، كان فطحياناً ثقة، أوثق الناس لهجة، عدل عن مذهبه كما عن النجاشي، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود، وترجم الإمام الجواد علية، ينصر القول بعده^(٧)؛ والحسن بن محبوب السراد الثقة المعروف، من

(١) التغابن (٦٤): ٨.

(٢) في «ض»: + «نور».

(٣) في «بف» وحاشية «ف» والوافي وحاشية بدر الدين: «فيظلم».

(٤) تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٧١، بسته عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير وزيادة؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٠٢، ص ٥٠٩.

(٥) مرت ترجمته في: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٣.

(٦) مرت ترجمته في: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٣٧٤.

(٧) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٢، ص ٢٥٥.

ال السادسة، توفي سنة (٢٤٢ هـ)^(١)، والحسن بن محبوب وعلي بن أسباط يرويان معاً عن أبي أيوب، وهو إبراهيم الخزاز الثقة المعروف، من الخامسة^(٢)؛ وأبو خالد الكابلي من ثقات علي بن الحسين، من الرابعة، مر تفصيله قبل عدة أحاديث^(٣).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «ضعيف»^(٤)، وهذا ل مكان أحمد بن مهران، ولكن هذا السنن معترض عندنا، فالرواية مؤثقة الصدور.

(١) ينظر: ج ١، ص ٣٨، ح ١.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣٤٤، ص ٣٣٥.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٥١٨.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٧.

٥٢٢ / ٥. عَلَيْهِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زَيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمْوِنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصْمَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلِ الْهُمَدَانِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَلِيلِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ تَقْلُلُ نُورُهُ كَمِشْكَافُهُ»: «فَاطِمَةُ الْجَلِيلِ» «فِيهَا مَضَبَّعُهُ»: «الْحَسَنُ^(١)» (المصباح في زُجاجة): «الْحَسَنُ^(٢)» «الرِّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبُ دُرَّيٍّ»: «فَاطِمَةُ كَوْكَبُ دُرَّيٍّ» بَيْنَ نِسَاءِ أَهْلِ الدُّنْيَا» «يُوَقَّدُ مِنْ شَجَرَةِ مُبَارَكَةٍ»: «إِبْرَاهِيمُ الْجَلِيلِ» «رَبِّيْتُهُ لَا شَرِيكَةَ وَلَا غَرِيْبَةَ»: «لَا يَهُودِيَّةَ وَلَا نَصَارَانِيَّةَ» «يَكَادُ رَبِّيْتُهَا يُضْغِيَهُ»: «يَكَادُ الْعِلْمُ يَنْفَجِرُ^(٣) بِهَا» «وَلَوْلَمْ تَمَسَّسْتَهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ»: «إِمَامٌ مِنْهَا بَعْدَ إِمامٍ» «يَهِيدِي اللَّهُ لِثُورَةِ مَنْ يَشَاءُ»: «يَهِيدِي اللَّهُ لِلْأَئِمَّةِ^(٤) مَنْ يَشَاءُ» «وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ»^(٤)». قُلْتُ: «أَوْ كَظُلْمَاتٍ؟»؟ قَالَ: «الْأَوَّلُ وَصَاحِبُهُ، «يَغْشَاهُ مَرْجُعٍ»: الثَّالِثُ «مِنْ فَوْقِهِ مَرْجُعٌ» [«مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ»^(٥)] «ظُلْمَاتٌ» الثَّانِي^(٦) «بَعْضُهَا قَوْقَعَ بَعْضٌ»: مُعَاوِيَةُ لَعْنَةٍ

(١) في «ف»: «المصباح الحسن^{الجليل}» بدل «الحسن».

(٢) «الدرّي» و«الدرّي»: منسوب إلى الدرّ بصفاته ونقائه. ويجوز أن يكون منسوباً إلى الدرّ، بمعنى الدفع، فأصله الدرّي، فلبت همته ياءً وأدغمت في الياء. وأما الدرّي، فعل النسبة إلى الدرّ على غير قياس. انظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٨٢ (درر).

(٣) في «ب، ج، ف، بع، بف» وتفسير القمي: «ينفجر».

(٤) النور (٢٤): ٣٥.

(٥) هكذا في القرآن. وفي النسخ والمطبوع: «من فوقيه سحاب».

(٦) في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٦٣-٣٦٤: « قوله: ظلمات الثاني أي لفظ الظلمات الواقع ثانياً في الآية الموصوف فيها بأن بعضها فوق بعض إشارة إلى معاوية وفتنةبني أمية». أي هي مبدأ خبره معاوية وفتنةبني أمية. ثم احتمل أن يكون «فتنةبني أمية» مبتدأ و«إذا أخرج يده» خبره، أو تكون ظلمات مضافة إلى «الثاني» وخبره «بعضها فوق بعض» فيكون «معاوية» ابتداء كلام آخر. ثم قال: «ويحتمل أن يكون «من» في قوله: «من فوقيه مرجع»، إلى قوله: فتنبني أمية، كلاماً واحداً».

الله^(١) وَقَسْنُ بْنِي أُمَّيَّةَ إِذَا أَخْرَجَ يَتَهُ الْمُؤْمِنُ فِي ظُلْمَةٍ فَتَتَّهُمْ^(٢) «لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهَ لَهُ نُورًا»^(٣): إِمامًا مِنْ وُلْدِ فَاطِمَةَ^(٤) «فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ»^(٤): إِمامَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(٥). وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَتَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ»^(٦): «أُمَّةً الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَسْعَى»^(٧) بَيْنَ يَدِيِّ الْمُؤْمِنِينَ وَبِأَيْمَانِهِمْ حَتَّى يُنْزَلُوهُمْ مَنَازِلَ^(٨) أَهْلِ الْجَنَّةِ^(٩).

عَلَيْيُ بْنُ حُمَّادَ وَحُمَّادُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ الْبَجَلِيِّ؛ وَحُمَّادُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمَرَكِيِّ بْنِ عَلَيٍّ جَمِيعاً، عَنْ عَلَيِّ بْنِ جَعْفَرٍ^(١٠)، عَنْ أَخِيهِ مُوسَى^(١١) الْبَاجِلِيِّ، مِثْلُهُ^(١٠).

تفصيل الأسناد:

والرواية متشرعة الأسناد:

(١) في «ف»: -«لعنه الله».

(٢) في «بر»: -«المؤمن في ظلمة فنتهم».

(٣) في «ج»: + «أي».

(٤) النور (٢٤): ٤٠.

(٥) الحديد (٥٧): ١٢.

(٦) في «ج»: «يسعى نورهم». وفي «ض، ف، بر» والوافي: «يسعى».

(٧) في الوافي: «أيدي».

(٨) في «ف»: «منزلة».

(٩) تفسير القمي، ج ٢، ص ١٠٢، بسنده عن صالح بن سهل الهمданى، إلى قوله: «وَتَضَرُّبُ اللَّهِ الْأَمْنَلَ لِلثَّالِسِ»؛ تفسير فرات، ص ٢٨٢، ح ٣٨٣، بسنده آخر إلى قوله: «يَكَادُ الْعِلْمُ يَنْفَجِرُ بَهَا» مع اختلاف يسير؛ راجع: التوحيد، ص ١٥٨، ح ٤؛ الوافي، ج ٣، ح ٤١٠٢، ص ٥١١.

(١٠) الوافي، ج ٣، ح ٥١٠٢، ص ٥١١.

الأول: علی بن محمد و محمد بن الحسن معاً عن سهل عن ابن شمون عن الأصم عن عبد الله بن القاسم، عن صالح بن سهل.

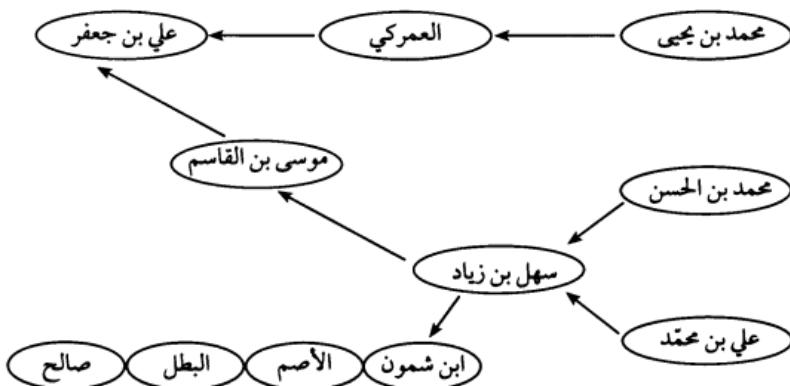
الثاني: علی بن محمد و محمد بن الحسن معاً عن سهل عن موسى بن القاسم عن علی بن جعفر عليه السلام.

الثالث: محمد بن يحيى عن العمرکي عن علی بن جعفر عليه السلام.

وتحصل التفصیل أن الكلیني أخذ الحديث عن ثلاثة من مشايخه من الثامنة وهم؛
حاله علان علی بن محمد، و محمد بن الحسن الصفار، و محمد بن يحيى العطار.

فاما ما أخذه من حاله والصفار فكان عن سهل بن زياد، الذي رواه عن شیخیه
محمد بن الحسن بن شمون و موسى بن القاسم، وما كان عن ابن شمون فعن عبد الله
الأصم عن عبد الله بن القاسم البطل عن صالح بن سهل عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام.
وما كان عن موسى بن القاسم فعن العریضی علی بن جعفر عليه السلام عن الكاظم عليه السلام.

واما ما أخذه من محمد بن يحيى العطار فكان عن العمرکي بن علی البوفکی عن علی
بن جعفر عليه السلام عن الكاظم عليه السلام.



و سند الكلیني: عن خاله علی بن محمد عن سهل عن موسى عن علی بن جعفر.
و عن محمد بن يحيى عن العمرکي عن علی بن جعفر ما مر الكلام فيه في هذا الجزء^(١).
و هو سند يوجب الوثوق بالصدور.

ويقى الكلام في رجال السند الذي روی في سهل عن محمد بن الحسن بن شمون
عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن عبد الله بن القاسم عن صالح بن سهل الهمداني،
و هو سند ضعيف، مليء بالضعفاء، ويقى تفصیل الكلام في صالح بن سهل الهمداني؛
فإن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم من مرّ حالة، ضعيف، من كبار السادسة^(٢)؛ و عبد
الله بن القاسم من مرّ تفصیل أحواله^(٣)، وهو عبد الله بن القاسم البطل، ضعيف على كل
تقدير سواء فرض افتراق الحراثي والحضرمي، فإنه إن كان أحد هما فهو ضعيف للعلم
بضعف هذين الرجلين، أم فرض اتحاد هذه العناوين كلها في رجل واحد ضعيف؛
و محمد بن الحسن بن شمون من مرّ الكلام فيه^(٤) مفصلا تحت عنوان مصحف، حيث
روی سهل بن زياد عن محمد بن الحسين، وصوابه محمد بن الحسن، والمراد به محمد
بن الحسن بن محمد بن الحسن بن شمون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن عبد الله
بن القاسم البطل عن صالح بن سهل الهمداني سلسلة جميع أفرادها من الضعفاء
والغلاة والمخلطين.

٥ صالح بن سهل الهمداني^(٥):

قال ابن الغضائري: «صالح بن سهل الهمداني، كوفي، غال، كذاب، وضاع

(١) ينظر: ح ٥١٤.

(٢) مر في ح ٤٧٧ بحث حالة.

(٣) مر في ح ٥١٦ بحث حالة.

(٤) مر في ح ٤٤٢ بحث حالة.

(٥) مر الكلام فيه في ج ٣، ح ٤٠٤، ص ٤٨٦.

لل الحديث، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، لا خير فيه ولا في سائر ما رواه ^(١).

ذكره الشيخ في أصحاب الباقي عليه وأصحاب الصادق عليه وقال: « صالح بن سهل، من أهل همدان: الأصل كوفي ^(٢). وعده البرقي في أصحاب الصادق عليه قالا: « صالح بن سهل من أهل همدان، كوفي الأصل ^(٣) ».

وفي الاختيار « روى عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن الحسين بن علي الصيرفي، عن صالح بن سهل، قال: كنت أقول في أبي عبد الله عليه بالربوبية، فدخلت عليه، فلما نظر إلي قال: يا صالح إنما والله عبيد مخلوقون، لنار رب نعبد، وإن لم نعبده عذبنا ^(٤) ».

قال السيد الخوئي قدست نفسه في المعجم في ترجمته حول هذه الرواية: « وأما رواية الكشي فهي مرسلة، وعلى تقدير صحتها، فهي قد دلت على رجوعه عن الغلو ^(٥) ».

أقول: من يخبر أقوال الغلاة يجد أن مثل هذه الروايات لا تدل على استقامتهم، بل هم يكررونها في مجالسهم لتقديس الأئمة وأنهم يعلمون الغيب، ولا يعلمون الناس باطن الحقيقة من منزلتهم، نوع من الاعتقاد الغنوسي، بل في مدلول هذه الرواية أنه منهم وليس من فقهاء أصحابنا من رواة الحديث، خاصة مع ما يكتنف أسناده من رواية الغلاة، وأما السند فلا يبعد أن يكون صحيحا إلى صالح بافتراض أن الحسين بن علي الصيرفي هو الحسين بن علي بن زياد الوشاء، بافتراض التصحيف بين حسن وحسين، ولكن الوشاء لم يكن صيرفيا فيقي السند مجهولا.

قال السيد الخوئي قدست نفسه: « الظاهر وثاقة الرجل، ولا عبرة بتضعيف ابن

(١) رجال ابن الغصانوي، أحمد بن الحسين الغصانوي، ص ٦٩، ت ٦٩.

(٢) رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٢٧.

(٣) الرجال ، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ص ٢٧.

(٤) اختصار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٦٣٢.

(٥) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٠، ص ٧٨.

الغضائري، لما عرفت من عدم ثبوت نسبة الكتاب إليه، فيبقى توثيق علي بن إبراهيم بلا معارض، بل إن غلوه أيضاً لم يثبت، فإن ما ذكر عن ابن الغضائري لا اعتبار به»^(١).
أقول: إن متابعة رفقة في سلاسل الأسناد يشير إلى أن الرجل منهم، وأما كلام ابن الغضائري فإن كثرة ما نراه من إشارات تناسب مع مرويات وأسناد الرجال الذين وصفهم بمحبس أن هذا الكتاب مما لا ينبغي إهماله وترك أقواله بدون التحقق منها.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف بالسند الأول، صحيح بالسند الثاني»^(٢)، والحديث موثوق الصدور لما نقله العطار عن العمركي عن العريضي.

(١) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٠، ص ٧٨.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٥٧.

٦/٥٢٣ . أَحْدَبْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْيَدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^(١) وَمُوسَى بْنِ عُمَرَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ حَمْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ: عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ^(٢) عَلَيْهِ، قَالَ: سَأَلَتْهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «بُرِيدُونَ لِيُظْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ». قَالَ: «بُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا وَلَا يَةً أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^(٣) بِأَفْوَاهِهِمْ». قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَاللَّهُ مُتَمِّمُ نُورِهِ»^(٤)? قَالَ: «يَقُولُ: وَاللَّهُ مُتَمِّمُ الْإِمَامَةِ، وَالْإِمَامَةُ هِيَ النُّورُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالثُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَاهُ»^(٥)». قَالَ: «النُّورُ هُوَ الْإِمَامُ»^(٦).

رجال السند:

أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة، توفي سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة^(١)، وهو يروي عن شيخه المطعون الحسين بن عبد الله بن سهل، وقد يكون روى هذه الرواية عنه قبل انحرافه، ولكن لا سبيل للوثيق برواياته، وقد مرّ سابقاً^(٧)، وهو يروي هنا عن محمد بن الحسين كما في المخطوطات، وليس كهذا في الوافي والمطبوع عن

(١) هكذا في «جر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمد بن الحسن». والصواب ما أثبتناه؛ فقد أكثر محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب] من الرواية عن [الحسن] بن حمّوب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٠٦ و ٤٣١ و ٤٣٣. يؤيد ذلك ما يأتي ذيل ح ٧٦٧؛ من رواية محمد بن الحسين وأحمد بن محمد عن ابن حمّوب، عن محمد بن الفضيل. وأما رواية محمد بن الحسن عن الحسن بن حمّوب، فلم تجد لها في موضع.

(٢) في الكافي، ح ١١٧٨، + «الماضي».

(٣) الصفت (٦١): .٨

(٤) التغابن (٦٤): .٨

(٥) الكافي، كتاب الحجۃ، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، ضمن الحديث الطويل، ١١٧٨، بسنده عن ابن حمّوب، مع اختلاف يسرى؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٢٦، ص ٥١٢.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣، ص ٨٥.

(٧) مرت ترجمته في ج ٣، ح ٣٠٥، ص ٢٣٩.

محمد بن الحسن، ولكن رواية الحسين بن عبيد الله عن محمد بن الحسين لم نحظ بنظريرها في ما وصل إلينا من أسناد، ولا وثوق في توسط محمد بن الحسين بن أبي الخطاب في هذا السندي؛ وموسى بن عمر هو الصيقيل في هذا المورد^(١)، من روى عن السادسة كابن أبي عمير و محمد بن سنان وابن محبوب وابن فضال والبزنطي، ومن روته عنه كبار الثامنة كمحمد بن الحسن الصفار، وصغرى السابعة كمحمد بن أحمد بن يحيى صاحب التوادر؛ والحسن بن محبوب هو السراد، الثقة المعروفة، من السادسة، توفي سنة (٢٢٤هـ)^(٢)؛ ومحمد بن الفضيل اسم مشترك بين راوين، بل قد يقال بين ثلاثة؛ محمد بن الفضيل بن كثير الأزدي، ومحمد بن الفضيل بن غزوan، ومحمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار حيث يدعى محمد بن الفضيل نسبة إلى جده الشهير الفضيل بن يسار، ولكن المعنون الذي يروي عن الرضا عليه السلام، ويروي عنه زملاء الحسن بن محبوب من السادسة هو ابن كثير الأزدي الضعيف، من الخامسة أو صغارها^(٣).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي عن سنته: «مجهول»^(٤). ومع أن هذه الرواية جزء من رواية أخرى رواها الكليني في موضع آخر، عن خاله علي بن محمد عن بعض أصحابنا عن ابن محبوب عن محمد بن فضيل^(٥)، إلا أن السندي أيضاً لا يساعدنا في إثباتها، ويتبين طرق الكليني إلى ابن محبوب في أمثل مضامين هذه الروايات التي يستشعر كونها من كتاب واحد يمكن الوثيق بتنوعها إليه، لكن المشكلة تبقى في محمد بن الفضيل الأزدي الذي لا يمكن الوثيق بأخباره.

(١) مرت ترجمته في ج ٣، ح ٣٠٥، ص ٢٤٢.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٨.

(٣) ينظر: ج ٣، ص ٣١٨، ح ٣٣٩.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٦٥.

(٥) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٩١، ص ٤٢٢.

١٤ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ هُنَّ أَزْكَانُ الْأَرْضِ^(١)

١٥٢٤ . أَخْمَدُ^(٢) بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ حَمْدَ بْنِ عَلَيْهِ؛ وَحَمْدَ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حَمْدَ بْنِ سِتَّانٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عُمَرَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْيَتِيمِ، قَالَ: «مَا جَاءَ بِهِ عَلَيْهِ الْيَتِيمُ أَخْذُ بِهِ، وَمَا تَمَّ عَنْهُ أَتَتْهِ عَنْهُ»، جَرَى لَهُ مِنَ الْفَضْلِ مِثْلُ^(٣) مَا جَرَى لِمُحَمَّدٍ^(٤)، وَلِمُحَمَّدٍ^(٥) الْفَضْلُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٦)، عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِّنْ أَحْكَامِهِ كَالْمُتَعَقِّبُ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ، وَالرَّادُ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَى حَدِّ الشَّرِكِ بِاللَّهِ؛ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^(٧) بَابَ اللَّهِ الَّذِي لَا يُؤْتَى إِلَيْهِ مِنْهُ، وَسَيِّلَهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَ بِعِنْرَةٍ هَلَكَ^(٨)، وَكَذَلِكَ يُجْرِي^(٩) لِإِلَيْمَةِ الْهُدَى وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ^(٨)،

(١) في «ج»: - «هم».

(٢) في البحار، ج ٥٣: «محمد بن مهران». وهو سهو؛ فقد روى المصتف تبليغ عن أحد بن مهران في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧٠٩.

(٣) في «ف، بف» والبصائر، ص ٢٢٠ والبحار، ح ١٦: - «مثل».

(٤) في «ج، بع»: - «ولِمُحَمَّدٍ^(٩)».

(٥) «المُتَعَقِّبُ»، أي الطاعن والمفترض والشاك، تقول: تعقبت عن الخبر، إذا شكلت فيه وعدت للسؤال عنه، أو المتأنل والمتدبر في حقيقته، تقول: تعقبت الأمر، إذا تدبّرته، أو الطالب للعثرة والعورة والمُعْتَبِ، يقال: تعقبه، إذا طلب عثرته وعورته، أو المتأنل، بمعنى أنه تأخر عنه ولم يلحق به. انظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦١٧-٦١٩ (عقب)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٦٦.

(٦) في «ب»: «هلك». وفي «ج، ض، بر، بف»: «هيلك».

(٧) في «ض»: «تجري». وفي البصائر، ص ٢٢٠: «جرى على الأئمة». وضمير «يجري» راجع إلى «الفضل».

(٨) في «ض، و»: «واحد بعد واحد».

جَعَلَهُمُ اللَّهُ أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا^(١)، وَجَحَّتُهُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ
وَمَنْ نَحْتَ الشَّرَى^(٢)، وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَثِيرًا مَا يَقُولُ: أَنَا
قَسِيمُ اللَّهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَأَنَا الْفَارُوقُ^(٣) الْأَكْبَرُ، وَأَنَا صَاحِبُ الْعَصَمَ وَالْمَيْسَمَ^(٤)
وَلَقَدْ أَفَرَّتِ لِي كُلُّ حَيْثُ مَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ وَالرُّسُلُ بِمِثْلِ مَا أَفَرَّوا بِهِ لِمُحَمَّدٍ^(٥)
وَلَقَدْ حُمِّلْتُ عَلَى مِثْلِ حُمُولَتِهِ^(٥) وَهِيَ حُمُولَةُ الرَّبِّ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} يُدْعَى

(١) «أن تميد بأهلها»، أي تحرّك وتقلّب بهم. يقال: ماد الشيء يميد مياداناً، أي تحرّك وزاغ واضطرب.

انظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٦٣؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٤٧ (ميد).

(٢) «الشري»: التراب الندي، أي المطوب، وهو الذي تحت الظاهر من وجه الأرض، فإن لم يكن ندياً فهو تراب، أو التراب وكل طين لا يكون لازماً إذا بُلْ. انظر: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٣٩؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٧٢ (ثرو).

(٣) في «الفارق».

(٤) «الميسّم»: هي الحديدية التي يكتوى بها. وأصله: مُؤْسَم، فقلبت الواو باءة لكسر الميم. النهاية، ج ٥، ص ١٨٦ (وسم). وقال الفيض في الوافي: «لَا كَانَ بَعْبَةً وَبِغُضْبِهِ يَتَمَيَّزُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ الْمُنَافِقِ، فَكَانَهُ كَانَ يَسْمُ على جَبَنِ الْمُنَافِقِ بِكَيِّ النَّفَاقِ». وفي حاشية بدر الدين، ص ١٤٥: «رأيت في نسخة معتبره مقووسة على عدة من الشيوخ تفسير الميسّم بخاتم سليمان الله عز وجل، وكأنه إشارة إلى ما سيفتئ من أنّ علامة الإمام الله عز وجل أن يكون عنده آيات الأبياء، ومن جملتها عصا موسى وخاتم سليمان؛ فعلى هذا قوله: أنا كذلك، أنا كذلك يشير به إلى أنّ الإمام المفترض الطاعنة، لا غيري من تيم وعدني. هذا، والصواب أنّ المراد بالميسّم المخيّق، وقد ذكر علي بن إبراهيم في تفسيره أنّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لعلي الله عز وجل: «يخرجك الله في آخر الزمان بأحسن صورة ومعك ميسّم تسم به أعداءك». وانظر: تفسير القمي، ج ٢، ص ١٣٠.

(٥) «الحُمُولَة»: الإبل التي تحمل، وكذلك كلّ ما احتمل عليه الحيّ من حمار أو غيره، سواء كانت عليه الأحوال أو لم تكن. و«الحُمُولَة»: الأحوال. وكلاهما محتمل هنا. والمعنى: كلفني الله ربّي مثل ما كلفت حمداناً من أعباء التكليف والمداية. وأمّا العبارة فقررت على ثلاثة أوجه: الأول: حُلْتُ على مثل حُمولته أو حُمولته. الثاني: حُلْتُ على مثل حُمولته، أي حلّت أحالي على مثل ما حلّ الله عز وجل أحاله عليه. الثالث: حُلْتُ على مثل حُمولته، فالحمولة بمعنى الحمل لا المحمول عليه. انظر:

فِيْكُسِيٌّ^(١) وَأَدْعَى فَأْكُسِيٍّ، وَيُشَتَّنْطَقُ وَأُشَتَّنْطَقُ، فَأَنْطَقُ عَلَى حَدًّ^(٢) مَنْطِقِهِ، وَلَقَدْ أُغْطِيَتُ^(٣) خِصَالًا مَا سَبَقَنِي إِلَيْهَا أَحَدُ قَبْلِي: عُلِمْتُ^(٤) الْمُنَايَا^(٥) وَالْبَلَابِيَا وَالْأَنْسَابَ وَفَضْلَ الْخُطَابِ، فَلَمْ يَفْتَنِي مَا سَبَقَنِي، وَلَمْ يَعْرِزْ^(٦) عَنِي مَا غَابَ عَنِي^(٧)، أُبْشِرَ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَأَوْدِي عَنِهِ، كُلُّ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ، مَكْتَنِي فِيهِ^(٨) بِعِلْمِهِ^(٩) وَإِلَيْهِ^(١٠).

الصحاح، ج ٤، ص ١٦٧٨ (حل)، شرح المازندراني، ج ٥، ص ٤٢١؛ الوافي، ج ٣، ص ٤٥١؛
مرأة العقول، ج ٢، ص ٣٧٠.

(١) قال في الوافي: «يدعى فيكسي، يعني يوم القيمة. وكان الدعوة كتابة عن الإقبال الذي مرت به في شرح حديث جنود العقل والجهل، وهو السير إلى الله في سلسلة العود. والكسوة كتابة عن تغشيتها بنور الجبار، وغفران إنائهم في الجليل الغفار، وأضمحلال وجودهما في الواحد القهار».

(٢) في حاشية «بر»: «حدو».

(٣) في «ف»: «أوتست».

(٤) في «ض»: «علم».

(٥) «المنايا»: جمع المنية، وهي الموت من المني بمعنى التقدير؛ لأنها مقدرة بوقت خصوص، والمراد: آجال الناس. انظر: النهاية، ج ٤، ص ٤٣٦٨ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (مني).

(٦) في الوافي: «لم يغرب» و «لم يعزب» و «لم يعزب»، أي لم يعد ولم يغب. يقال: عَزَبَ عَنِي فلان يَعْزِبُ وَيَعْزِبُ، أي يَعْدُ وَغَاب. انظر: الصحاح، ج ١، ص ١٨١ (عزب).

(٧) في «ب، ض، بح»: «عني». قال في الوافي: «لم يفتني ما سبقني» أي علم ما مضى؛ «ما غاب عَنِي» أي علم ما يأتي.

(٨) في البصائر، ص ٢٢٠: «أنشر».

(٩) في حاشية «بر»: « منه».

(١٠) بصائر الدرجات، ص ٢٢٠، ح ٣، عن أحد بن محمد وعبد الله بن عامر، عن محمد بن سنان؛ وفيه، ص ٢٨٦، ح ٢، عن أحد بن محمد، عن ابن سلام، عن مفضل بن عمر، من قوله: «أُغْطِيَتْ خِصَالًا، وَفِيهَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ»؛ وفيه، ص ٢٨٨، ح ١١، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، من قوله: «أُغْطِيَتْ خِصَالًا» إلى قوله: «فَصَلَ الْخُطَابُ»؛ وفيه، ص ٤٣٦، ح ٩، عن أحد بن محمد وعبد الله بن عامر، عن محمد بن سنان؛ علل الشرائع، ص ١٦٤، ح ٣، بسنده عن أحد

الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُهْنَوْرِ الْعَمَّيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضَّلُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ، ثُمَّ ذَكَرَ (١) الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ.

تفصيل السنن:

وأسناد الكليني في هذه الرواية متعددة إلى محمد بن سنان، فهو يرويها عنه بثلاثة طرق عن طريق ثلاثة من مشايخه:

الأول: عن شيخه أحمد بن مهران عن محمد بن علي، وهو أبو سميته عنه.

الثاني: عن شيخه محمد بن يحيى العطار عن شيخه أحمد بن محمد بن عيسى أو البرقي عنه.

الثالث: عن شيخه الحسين بن محمد الأشعري عن معلى عن محمد بن جهور عنه.
ولا ريب في صحة الطريق الثاني إلى محمد بن سنان، ولكن تبقى المشكلة في محمد بن سنان، والمفضل بن عمر.

رجال السنن:

فأما طبقة مشايخ الكليني من الثامنة، هم أحمد بن مهران من مرّ الكلام في شأنه،

بن محمد بن عيسى، وعبد الله بن عامر بن سعيد، عن محمد بن سنان، وفيها من قوله: «أنا قسيم الله» إلى قوله: «أنا صاحب العصا والميسّم»؛ الاختصاص، ص ٢١، بسته عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، من قوله: «كان أمير المؤمنين عليه السلام باب الله» إلى قوله: «تحت الشري»؛ الراوي، ج ٣، ح ١٠٢٧، ص ٥١٣؛ البحار، ج ٦، ح ٥١، ص ٣٥٨ إلى قوله: «المحمد عليه السلام الفضل على جميع من خلق الله»؛ وج ٥٣، ص ١٠١، ح ١٢٤، من قوله: «أنا قسيم الله» إلى قوله: «العصا والميسّم».

(١) في «بر»: + «مثل».

وأنه وإن ورد ضعفه في كتاب ابن الغضائري، لكن قرينة ترحم تلميذه الكليني المتكررة عليه خلافاً لعادة الكليني سنسخ قرينة على وثاقته أو قبول روایته؛ إذ يستشعر منها قبول الكليني له ووثقته به، وهو من ذوي الأسناد العالية^(١)، وكما ترى، فإنه يروي هنا عن أبي سميحة الصيرفي الذي يعدّ من صغار السادسة أو على أقل تقدير من كبار السابعة؛ وأما محمد بن يحيى العطار فهو ثقة، معروف لا كلام فيه^(٢)، توفي قرابة سنة (٣٠٠ هـ)، وهو أكثر من روى عنه الكليني، حيث بلغت الآلاف، وكذا الحسين بن محمد الأشعري فهو ثقة بلا خلاف^(٣)، بقي إلى سنة (٣١٧ هـ)، وهو غالباً ما يروي عن شيخه المعلّى كما في هذا المورد أيضاً. فلا إشكال في الطبقة الثامنة.

أما طبقة مشايخ مشايخ الكليني فإن الحسين بن محمد الأشعري رواها كما هو المعتمد عن شيخه معلى بن محمد البصري، المضطرب المذهب، من السابعة، ولم نوثق الرجل وفاتها للمشهور، وخلافاً لما ذهب إليه السيد الخوئي قدست نفسه من توبيقه؛ لورود اسمه في التفسير^(٤)، وأما أحمد بن مهران فقد رواها عن محمد بن علي، وهو أبو سميحة الصيرفي، الكوفي الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة^(٥)، لكن محمد بن يحيى العطار رواها عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وهو ظاهراً أَحْمَدَ بْنَ عِيسَى الأَشْعَرِي، شيخ قم، الثقة الشهير، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤ هـ)^(٦)، أو قد يكون زميلاً لأَحْمَدَ بْنَ حَمَدَ بْنَ خَالِدَ الْبَرْقِيِّ صاحبَ الْمَحَاسِنِ، وهو أيضاً ثقة، مقبول الرواية، وعلى كل تقدير فطريق الكليني إلى محمد بن سنان من خلال محمد بن يحيى العطار عن أَحْمَدَ بْنَ حَمَدَ مَا لا كلام في نقاده، فهو صحيح لا غبار عليه، ولذا فهو يغني عن طريق أَحْمَدَ بْنَ

(١) مرت ترجمته في: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٣.

(٢) مِنَ الْكَلَامِ فِيهِ فِي ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٥) مرت ترجمته في: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٧.

(٦) مِنَ الْكَلَامِ فِيهِ فِي ج ١، ح ١، ص ٣٠.

مهران عن محمد بن علي الذي لا يمكن الاعتماد عليه، وأما طريق المعلى بن محمد إليه فيمر بمحمد بن جهور العمي الضعيف هو الآخر، ومرةً بيان حاله^(١).

فلا ريب من صدور الحديث من محمد بن سنان الذي بيّنا وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسه في الأسناد، وروايته عن كتب وجدها ولم يأخذها من مشائخه، في بحث مفصل^(٢)، وما يزيد عدم الاطمئنان في هذه الرواية كونها عن المفضل بن عمر حيث يشك في ملأقة محمد بن سنان للمفضل بن عمر، حيث أن بين وفاتها قرابة الشهانية عقود.

وأما المفضل بن عمر فممن فصلنا في حاله في مستدركات الجزء الثاني من هذا الكتاب، وتوصلنا تبعاً لعلي بن الحكم وابن مسعود والنجاشي للتوقف في شأنه وعدم الاعتداد بروايته^(٣).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي في مرآة العقول: «ضعف بسنديه على المشهور»^(٤). ويقصد قدست نفسه السندي الذي قبل الرواية والسندي بعد الرواية، وهو على ما قال لاتحاد السندين عند المفضل بن عمر حيث لم نعتمد روايته.

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٣٢، ص ٥٩٢. وأيضاً في هذا الجزء، ح ٤٧٣.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٧، ص ١٠٧.

(٣) ينظر: ج ٢، ص ٨٠٠.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٦٦.

٥٢٥ / ٢. عَلَيْيُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَينِ^(١)، عَنْ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ شَبَابِ الصَّيْرِيفِ، قَالَ: حَدَثَنَا سَعِيدُ الْأَغْرَجُ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَالِدٍ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الطَّبِيلِ، فَابْتَدَأَنَا^(٢)، فَقَالَ^(٣): «يَا سُلَيْمَانُ^(٤)، مَا جَاءَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الطَّبِيلِ يُؤْخَذُ بِهِ، وَمَا تَهَى عَنْهُ يُتَهَى عَنْهُ، جَرَى لَهُ مِنَ الْفَضْلِ مَا جَرَى لِرَسُولِ اللَّهِ^(٥)، وَلِرَسُولِ اللَّهِ^(٦) الْفَضْلُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ خَلَقَ اللَّهُ، الْمُعَيْبُ^(٧) عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الطَّبِيلِ فِي شَيْءٍ مِّنْ أَحَدَكُامِهِ كَالْمُعَيْبِ^(٨) عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَعَلَى رَسُولِهِ^(٩)، وَالرَّادُ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَى حَدِّ الشَّرِكِ بِاللَّهِ؛ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ الطَّبِيلُ بَابَ اللَّهِ الَّذِي لَا يُؤْتَى إِلَّا مِنْهُ، وَسَبِيلَةُ الَّذِي مِنْ سَلَكَ^(١٠) بِعَيْرِهِ هَلْكَ، وَبِذَلِكَ جَرَتِ الْأَيْمَةُ^(١١) وَاحِدٌ^(١٢) بَعْدَ وَاحِدٍ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَبْيَدَ بِهِمْ، وَالْمُجْعَةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ فَوْقَ الْأَرْضِ وَمَنْ تَحْتَ الشَّرَى».

وَقَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ الطَّبِيلُ: أَنَا قَسِيمُ اللَّهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَأَنَا الْفَارُوقُ

(١) في «ألف، ج، ف، بح، بر، بف»: «محمد بن الحسين» وهو سهرو؛ فإنه مضافاً إلى ما تقدم في الكافي، ذيل ح ٢٥٠، قد تكررت رواية علي بن محمد و محمد بن الحسن متعاطفين عن سهل بن زياد. انظر: على سبيل المثال الكافي، ح ٢٧٦ و ٢٢٣ و ٣٢٦ و ٣٣٣ و ٥٢٢ و ٦٠٩ و ٦١٢ و ٦٥٧ و ٦٦١.

(٢) في «بر»: + «بالسلام».

(٣) في الواقي: «وقال».

(٤) في «ف»: + «بن خالد».

(٥) في حاشية «بف»: «المعيوب». وفي الأimali: «العائب».

(٦) في حاشية «بف»: «كالمعيب». وفي الأimali: «كالعائب».

(٧) في «ض، بح»: «رسول الله».

(٨) في الأimali: «تمستك».

(٩) في «ب، ف، بح، بر، بف» والأimali: «واحداً».

الْأَكْبَرِ^(١)، وَأَنَا صَاحِبُ الْعَصَمِ وَالْمَيْسِمِ^(٢)، وَلَقَدْ أَفَرَّتْ لِي بِحِجْمِيُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحُ^(٣)
بِمِثْلِ مَا أَفَرَّتْ لِي حَمْدِ^(٤)، وَلَقَدْ حَمَلْتُ عَلَى مِثْلِ حُمُولَةِ حَمْدِ^(٥) وَهِيَ
حُمُولَةُ الرَّبِّ، وَإِنَّ حَمْدًا^(٦) يُدْعَى فَيُكُسِّي وَيُسْتَنْطِقُ^(٧)، وَأَذْعَى فَأُكُسِّي وَأَسْتَنْطَقُ،
فَانْطَقْتُ عَلَى حَدَّ مَنْطِقَهِ، وَلَقَدْ أُغْطِيَتْ خَصَالَامْ يُعْطِهِنَّ أَحَدَ قَبْلِي: عَلِّمْتُ عِلْمَ الْمَنَابِيَّا
وَالْبَلَاتِيَّا وَالْأَنْسَابَ وَفَصْلَ الْخُطَابِ، فَلَمْ يَفْتَنِي مَا سَبَقَنِي، وَلَمْ يَعْزُبْ^(٨) عَنِّي مَا غَابَ
عَنِّي، أُبَشِّرُ بِيَادِنِ اللَّهِ، وَأُوَدِّي عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كُلُّ ذِلْكَ مَكَبَّنِي اللَّهُ فِيهِ^(٩) بِيَادِنِي^(١٠).

رجال السنن:

علي بن محمد خال الكليني علان كما مرّ مراراً، وهو ثقة، رازى، من الثامنة^(١١)؛ ومحمد بن الحسن هو الصفار، ثقة، قمي، من الثامنة، توفي سنة (٢٩٠ هـ)^(١٢)، وما في بعض

(١) في حاشية «بف»: «الأعظم».

(٢) في «ف»: «الميسم والعصما».

(٣) في «ف»: + «والرسل».

(٤) في «ب، ج»: + «به».

(٥) في «ف، بح»: «حملت».

(٦) في «ب»: «محمد رسول الله». وفي «ج، ض، بح»: «رسول الله».

(٧) في الأimali: + «فينطق».

(٨) في «ض»: «لم يغرب».

(٩) في حاشية «بر»: «منه».

(١٠) الأمالي للطوسي، ص ٢٠٥، المجلس ٨، ح ٢، يستند عن سهل بن زياد الآدمي، إلى قوله: «الأنساب وفصل الخطاب» مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٥، ح ١٠٢٨؛ البحار،

ج ٥٣، ص ١٠٢، ذيل ح ١٢٤.

(١١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢، ص ٥٦.

(١٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

النسخ (محمد بن الحسين) فهو تصحيف لا ريب فيه، فإن رواية علي بن محمد والصفار مجتمعين عن سهل من السلاسل المعروفة المتكررة، إضافة إلى أن محمد بن الحسين المعروف هو ابن أبي الخطاب، وهو من لا يروي عن سهل، بل هو وإن كان من طبقته، لكنه أكبر منه ولا يروي عنه الكليني مباشرة، فالمتعمق أن الكليني إنما يروي هذه الرواية عن شيخيه الصفار محمد بن الحسن وخاله علي بن محمد علان، وهما عن سهل بن زياد، وهو الرازي الأدمي الضعيف، من السابعة^(١)؛ ومحمد بن الوليد شباب الصيرفي رقي، مولىبني هاشم، مجاهد، من السادسة، كل أسناده في كتب الحديث عن طريق سهل بن زياد، ومرأيانه^(٢)؛ وسعيد الأعرج ثقة، من الخامسة، وببقى تفصيل حاله.

٤ سعيد الأعرج:

أبو عبد الله التيمي، مولى، وثقة النجاشي، وذكر الكشي رواية يريد منها حسنة، روى عنه صفوان بن يحيى وبقية السادسة، وهو من الخامسة.

قال النجاشي: «سعيد بن عبد الرحمن - وقيل: ابن عبد الله - الأعرج السمان أبو عبد الله التيمي، مولاه، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. ذكره ابن عقدة وابن نوح. له كتاب يرويه عنه جماعة. أخبرناه عدّة من أصحابنا عن أبي الحسن بن داود، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن سعيد به»^(٣).

وذكر الكشي في حاله رواية عن «جعفر»، عن فضالة بن أبى يوب وغير واحد، عن معاوية بن عمار، عن سعيد الأعرج، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فاستأذن له رجالان، فأذن لهم، فقال أحدهما: أفيكم إماماً مفترض الطاعة؟ قال: ما أعرف ذلك فينا، قال بال Kovfah قوم يزعمون أن فيكم إماماً مفترض الطاعة، وهم لا يكتبون؛ أصحاب ورع واجتهاد وتسمير، فهم عبد الله بن أبي يعفور وفلان وفلان. فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما

(١) مر الكلام فيه في ج ١، ح ٢، ص ٥٦.

(٢) مر الكلام فيه في ج ٣، ح ٢٤٢، ص ١١٦.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٨١، ت ٤٧٧.

أمرتهم بذلك، ولا قلت لهم أن يقولوه، قال: فما ذنبي وأحر وجهه، وغضب غضباً شديداً، قال: فلما رأي الغضب في وجهه قاما فخرجاً. قال: أتعرفون الرجلين؟ قلنا: نعم هما رجالان من الزيدية، وهما يزعمان أن سيف رسول الله عليهما السلام عند عبد الله بن الحسين. فقال: كذبوا عليهم لعنة الله ثلاث مرات، لا والله ما رأه عبد الله، ولا أبوه الذي ولده بواحدة من عينيه فقط، ثم قال: اللهم إلهي أن يكون رأه على علي بن الحسين وهو متقلده، فإن كانوا صادقين فأسألكم ما علامته؟ فإن في ميمنته علامة، وفي ميسره علامة. وقال: والله إن عندي لسيف رسول الله عليهما السلام ولا ملائكة، والله أن عندي لرأي رسول الله عليهما السلام يضعه بين المسلمين إن عندي لألوح موسى عليهما السلام وعصاه، والله إن عندي لخاتم سليمان بن داود، والله أن عندي الطست التي كان موسى يقرب فيها القربان، والله إن عندي لمثل الذي جاءت به الملائكة تحمله، والله إن عندي للشيء الذي كان رسول الله عليهما السلام يضعه بين المسلمين والمشركين فلا يصل إلى المسلمين نشابه. ثم قال: إن الله عز وجل أوحى إلى طالوت أنه لن يقتل جالوت إلا من ليس درعك ملائكة. فدعا طالوت جنده رجلاً فألبسهم الدرع فلم يملاها أحد منهم إلا داود فقال: يا داود إنك أنت تقتل جالوت فابرز إليه فبرز إليه فقتله. فإن قائمنا إن شاء الله من إذا ليس درع رسول الله عليهما السلام يملأها، وقد ليسها أبو جعفر فخطت عليه، ولبسها أنا فكانت وكانت^(١). والرواية لا يمكن القول بدلاتها على منزلة سعيد وأنه من الخواص الذين يتكلم أمامهم بما يتنقى فيه غيرهم، فالدلالة غير تامة، وخصوصاً أنها مروية عنه.

وقال الشّيخ عن سعيد بن يسار وسعيد الأعرج أن لكل مهما أصل «أخبرنا بها جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع وعبد الرحمن بن أبي نجران جميعاً، عن علي بن النعمان وصفوان بن يحيى جميعاً، عنها»^(٢).

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٢٨.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ١٣٧، ت ٣٢٣.

تحقيق الصدور:

الرواية مع أنها رويت في موضع آخر، غير أنه لا دلالة واضحة لإثبات صدورها،
قال العلامة المجلسي بضعفها أيضاً^(١).

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٧٢.

٣/٥٢٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَأَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ جِيْعَانَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلَىِّ بْنِ حَسَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو^(١) عَبْدِ اللَّهِ الرِّيَاحِيُّ، عَنْ أَبِي الصَّامِتِ الْحَلَوَانِيِّ: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْكَاظِمِ، قَالَ: «فَضْلُ^(٢) أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَا جَاءَ بِهِ أَخْذُ^(٣) بِهِ، وَمَا نَهَىَ عَنْهُ أَنْتَهَىَ عَنْهُ، جَرَىَ لَهُ مِنَ الطَّاغِيَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٤): مَا^(٥) لِرَسُولِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالْفَضْلُ لِمُحَمَّدٍ^(٦)، الْمُتَقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالْمُتَقَدِّمَ بَيْنَ يَدَيِّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْمُتَفَضِّلُ عَلَيْهِ كَالْمُتَفَضِّلِ عَلَىِّ رَسُولِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٧)، وَالرَّاجِدُ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَىِّ حَدَّ الشُّرُكَ بِاللَّهِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بَابُ اللَّهِ الَّذِي لَا يُؤْتَى إِلَيْهِ مِنْهُ، وَسَبِيلُهُ الَّذِي مَنْ سَلَكَهُ وَصَلَّى إِلَىِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَذَلِكَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ بَعْدِهِ، وَجَرَىَ لِلْأُمَّةِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدًا. جَعَلَهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَرْكَانَ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا، وَعَمِدَ^(٨) إِلِّيْسَلَامِ، وَرَابِطَةً^(٩) عَلَىِّ سَبِيلِ^(٨)

(١) في البصائر، ص ٤٣٦: - «أبو».

(٢) في «ج، بر»: «فضْل». قوله: «فضْل» مبتدأ، والموصول خبره. أو يقرأ: «فضْل». أو يقرأ: «فضْل».

انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٢٣؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٦، مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٣.

(٣) في «ب، ض، بع»: + «والفضْل».

(٤) في حاشية «ف»: «ما جرى».

(٥) في البصائر، ص ٢١٩: «على الله ورسوله».

(٦) في البصائر، ص ٢١٩: «وَعِهْدٌ». و«الْعَمَدٌ» و«الْعَمَدَ»: جمع الكثرة للعمود، وجمع القلة: الأعمدة.

هذا في اللغة، واحتلما الفيض «الْعَمَدَ» مفرداً، لا جمعاً. انظر: الصاحب، ج ٢، ص ٥١١ (عمد)؛ الوافي، ج ٣، ص ٥١٦.

(٧) في «ض، بس، بف» والوافي ومرآة العقول: «رابطة». قوله: «رابطة»، أي لازمة لسبيل الهدى غير مفارقة عنه، من الرباط بمعنى الملزمة؛ أو مقيدة عليه، من الرباط وهو الإمامة في الشغور؛ أو شديدة، أي جعلهم فرقة شديدة كائنة يربطون أنفسهم بالصبر عن الفرار. وقد جاء الرابط بمعنى الشدة. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٢٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٤؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ (ربط).

(٨) في «ج»: «سبيله».

هَدَاءٌ^(١)، لَا يَهْتَدِي^(٢) هَادِيٌ لَا يُهْدَى هُمْ، وَلَا يَصِلُّ خَارِجٌ مِنَ الْهُدَى إِلَّا يَتَقْصِيرُ عَنْ حَقِّهِمْ^(٣)، أُمَّاءُ اللَّهِ عَلَى مَا أَهْبَطَ مِنْ عِلْمٍ أَوْ عُذْرٍ^(٤) أَوْ نُذْرٍ^(٥)، وَالْحِجَةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ فِي الْأَرْضِ، يَخْرِي لِآخِرِهِمْ مِنَ اللَّهِ مِثْلُ الَّذِي جَرَى لِأَوْلَاهُمْ، وَلَا يَصِلُّ أَحَدٌ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِعُونَ اللَّهِ.

وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَنَا قَسِيمُ اللَّهِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، لَا يَدْخُلُهَا^(٦) دَاخِلٌ إِلَّا عَلَى حَدٍّ قَسِيمٍ^(٧)، وَأَنَا الْفَارُوقُ الْأَكْبَرُ، وَأَنَا الْإِمَامُ بَنِي بَعْدِي، وَالْمُؤْدِي عَمَّنْ كَانَ قَبْلِي، لَا يَتَقَدَّمُنِي أَحَدٌ إِلَّا أَحَدٌ عليه السلام، وَإِنِّي وَإِيَّاهُ لَعَلِيٌّ^(٨) سَيِّلٌ وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّهُمُ الْمُذْعُوْبُونَ بِاسْمِي^(٩)، وَلَقَدْ أُعْطِيَتُ السَّتَّ: عِلْمَ الْمُتَابَا وَالْبَلَا وَالْوَصَايَا وَفَصْلَ الْخُطَابِ^(١٠)، وَإِنِّي لِصَاحِبِ الْكَرَاتِ^(١١)

(١) في «ج، ف» والبصائر، ص ٢١٩: - «هداء».

(٢) في «ف، بح، بس، بف» وحاشية «ج، ف» والوافي: «لا يهدي».

(٣) في البصائر، ص ٢١٩: + «لأنهم».

(٤) «العذر»: مصدر عذر، بمعنى حمو الإساءة. أو جمع العذير، بمعنى المغفرة. انظر: النهاية، ج ٣، ص ١٩٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٤٨ (عذر).

(٥) «النذر»: مصدر نذر، بمعنى خروف، أي بمعنى الإنذار. أو جمع النذير، بمعنى الإنذار. انظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٠١ (نذر).

(٦) في «ض، بر» والبصائر، ص ٤٣٥: «لَا يَدْخُلُهَا». وهو مقتضى السياق.

(٧) «القسم»: مصدر قَسَمَتُ الشيءَ فانقسم. وأما «القسم» فهو الحظ والنصيب من الخبر. انظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠١٠ (قسم).

(٨) في «بس»: «عل».

(٩) في الوافي: «يعني أنه دعي باسمه في كتاب الله صريحاً بالرسالة والنبوة».

(١٠) في البصائر، ص ٢١٩: + «والأنساب».

(١١) «الكرات»: جمع الكراء، بمعنى الرجعة والمرارة والحملة. انظر: المصباح النير، ص ٥٣٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٥٣ (كراء).

وَدُوْلَةٍ^(١) الدُّولَةِ، وَإِنِّي لَصَاحِبُ الْعَصَا وَ^(٢) الْمِسَمِ، وَالدَّابَّةِ^(٣) الَّتِي تُكَلِّمُ النَّاسَ^(٤).

رجال السندي:

محمد بن يحيى العطار فهو الثقة المعروف، لا كلام فيه^(٥)، توفي قرابة سنة (٣٠٠ هـ)، وهو أكثر من روى عنه الكليني؛ وأحمد بن محمد هو العاصمي، شيخ الكليني الثقة^(٦)، وهو ماريوان معاعن محمد بن الحسن وهو الصفار، صاحب البصائر، ثقة قمي، من الثامنة، توفي سنة (٢٩٠ هـ)^(٧)؛ أما علي بن حسان فهو الواسطي الثقة، وليس الهاشمي الضعيف، بقرينته رواية الصفار عنه؛ فإن الصفار إنما يروي في بصائره عن علي بن حسان الهاشمي بواسطتين عن أحمد بن موسى وهو أحد بن أبي زاهر، من صغار السابعة عن الحسن بن موسى الخشاب، وهو من كبار السابعة عن علي بن حسان الهاشمي الذي

(١) «الدُّولَةِ» في الحرب: أن تُدار إحدى الفتن على الأخرى. والجمع: الدُّولَةِ. و«الدُّولَةِ» في المال. يقال: صار الفيء دُولةً بينهم يتداولونه، يكون مَرَّةً لهذا ومرةً لهذا، والجمع: دُولَاتٍ ودُولَاتٍ. و«الدُّولَةِ»: الفعل والانتقال من حال إلى حال، أو الانتقال من حال الشدة إلى الرخاء، أو الغلبة. انظر: الصلاح، ج٤، ص ١٦٩٩؛ لسان العرب، ج١١، ص ٢٥٢ (دول).

(٢) في «بع»: - «العصا و».

(٣) في «بع»: - «والدابة التي تكلم الناس».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٢١٩، ح ١؛ وص ٤٣٥، ح ٣، وفيهما عن علي بن حسان؛ وفيه، ص ٤٣٦، ح ١٠ عن محمد بن الحسين، عن ابن حسان، وفي الآخرين من قوله: «أنا قسيم»، إلى قوله: «أنا الفاروق الأكبر». وفيه، ص ٢٢٠، ح ٢، يستند آخر مع اختلافه؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٢٩، ص ٥١٥؛ البخاري، ج ١٦، ح ٥٣، ص ٣٥٨، إلى قوله: «وَكَذَلِكَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ»، وج ٢٥، ص ٣٥٥، ذيل ح ٣.

(٥) مرَّ الكلام فيه في ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٦) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح ٤٤٦.

(٧) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

يعد في السادسة، في حين يروي مباشرة بصيغة (حدثني) عن علي بن حسان الذي يروي عن موسى بن بكر وهو الواسطي كما يظهر من كثير من الأسناد، والواسطي معمر من صغار الخامسة عمر فوق المائة، وثقة ابن الغصائري وابن فضال وقال النجاشي: أنه لا يأس به^(١).

ويبقى الكلام في الرجال بعد علي بن حسان؛ إذ لم يرد أبو عبد الله الرياحي وأبو الصامت الخلواني إلا في هذه الرواية التي أوردها صاحب البصائر وأخذها منه الكليني في الكافي، ولذا لا تجد شيئاً عنها في كتب رجالنا أو في فهارس أصحابنا، فهذين الاسمين غاية في الخفاء.

أبو عبد الله الرياحي:

ورد في البصائر من غير التكينة بالأب، ولعله هو الصحيح، وقد يقوى أنه عبد الله بن فيروز الداناج البصري، وثقة العامة، فهو يروي عن أمير المؤمنين عليه السلام بواسطة واحدة، ولقب بالداناج ويعني «العالِم»، فارسي معرب (данا) عُرب بإضافة الجيم كنظائره^(٢)، وقد ورد في بعض الأسناد باسم عبد الله الرياحي فظن بعض المحققين أن الرياحي تصحيف داناج لتشابه كتابة الاسمين، لكن متابعة ما قبل في الرجل يظهر أن عبده الرياحي لقبه الداناج بلا شك، وهذا الداناج رياحي أيضاً، فقد ذكر البخاري أن عبد الله بن فيروز مولى لآل رياح^(٣)، فتكون الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام وليس عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، ولعل ما في وسط هذه الرواية من نسبة القول إليه يساعد عليه. فمع أن علي بن حسان عمر فوق المائة، لكن لا يمكن المصير إلى قبول روایته عن رجل يروي عن أمير المؤمنين عليه السلام بواسطة واحدة، فلا ريب في تحقق الإرسال في سند علي بن حسان الواسطي إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وإذا كانت عن أبي جعفر عليه السلام فليس الرجل

(١) ينظر: ج ٢، ح ٢١١، ص ٧٨٣.

(٢) ناج العروس، الزبيدي، ج ٣، ص ٣٧٥.

(٣) التاريخ الكبير، البخاري، ج ١، ص ١٧٩.

معروفاً بالبنة.

هـ أبو الصامت الحلواني:

وهذا الاسم لم يرد في غير هذا المورد أيضاً كسابقه، ولم نجد مدخلاً لمعرفته مع التقصي الشديد.

تحقيق الصدور:

وهذا الحديث غير ثابت الصدور كباقي أحاديث الباب، قال العلامة المجلسي: «ضعيف أيضاً»^(١).

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٧٣.

١٥ - بَابُ نَادِرٍ جَامِعٍ فِي فَضْلِ الْإِمَامِ الْلَّهِ وَصِفَاتِهِ^(١)

١/ أبو محمد القاسم بن العلاء رفعه^(٢)، عن عبد العزيز بن مسلم، قال: كننا مع الرضا عليه السلام يمرؤ، فاجتمعنا في الجامع^(٣) يوم الجمعة في بدء مقدمتنا، فآذاروا أمر الإمامة، وذكرروا كثرة اختلاف الناس فيها، فدخلت على سيدنا عليه السلام، فأغمته خوض الناس فيه، فتبسم عليه، ثم قال: «يا عبد العزيز، جهل القوم، وخدعوا عن آرائهم^(٤)؛ إن الله - عز وجل - لم يقض شئ به عليه حتى أكمل له الدين، وأنزل عليه القرآن، فيه^(٥) تبيان كل شيء^(٦)، بين فيه الحلال والحرام، والحدود والأحكام، وجميع ما يحتاج إليه الناس كمالاً^(٧)، فقال^(٨) عز وجل: «ما فرقنا في الكتاب من شيء^(٩)»، وأنزل في حجۃ الوداع - وهي آخر عمره عليه^(١٠) - : «اليوم أكملت لكم دينكم

(١) هكذا في «ب، ج، بح، بر، بس، بف» ومرأة العقول. وفي المطبوع وباقى النسخ: - «عليه السلام».

(٢) في الأعلى: - «رفعه».

(٣) في حاشية «بر»: + «مسجد».

(٤) في «بح» والعيون والأعلى: + «في».

(٥) في حاشية «ف، بر، بس» والغيبة والأعلى والعيون وكمال الدين والمعانى: «أدیانهم».

(٦) في «بر»: «وفيها».

(٧) إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل: «وَنَذَلَّا عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ تَبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ»، وفي حاشية «ج»

والغيبة والأعلى والعيون وكمال الدين والمعانى: «تفصيل».

(٨) «الكمال»: التمام. وفيه ثلاثة لغات: كمال، كمل، كمبل. والكسر أردوها. ويقال: أعطه هذا المال

كملاً، أي كله. الصحاح، ج، ٥، ص ١٨١٣ (كملاً).

(٩) في «ب، ج، بح، ض، بس»: + «الله».

(١٠) الأنعام (٦): ٣٨.

وأثنتُ عَلَيْكُمْ يَغْعِلُ وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامُ دِينًا^(١) وَأَنْفَرُ الْإِمَامَةَ مِنْ نَمَاءِ
 الدِّينِ، وَلَمْ يَمْضِ طَرِيقٌ حَتَّى بَيَّنَ لِأُمَّتِهِ مَعَالِمَ دِينِهِمْ، وَأَوْضَحَ لُهُمْ سَبِيلَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ عَلَى
 قَصْدِ^(٢) سَبِيلِ الْحَقِّ، وَأَقَامَ لُهُمْ عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا
 إِلَى أَبَيَّهُ، فَمَنْ رَعَمَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يُكَمِّلْ دِينَهُ، فَقَدْ رَدَ كِتَابَ اللَّهِ، وَمَنْ رَدَ كِتَابَ
 اللَّهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِهِ^(٣). هَلْ يَعْرَفُونَ^(٤) قَدْرَ الْإِمَامَةِ وَمَخْلُقَهَا مِنَ الْأُمَّةِ؛ فَيَجُوزُ فِيهَا
 اخْتِيَارُهُمْ؟ إِنَّ الْإِمَامَةَ أَجَلُ قَدْرًا، وَأَعْظَمُ شَأْنًا، وَأَعْلَى مَكَانًا، وَأَمْنَعُ جَانِبًا،
 وَأَبْعَدُ غَوْرًا مِنْ أَنْ يَلْغُهَا النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ، أَوْ يَتَالُوهَا بِأَرَائِهِمْ، أَوْ يُقْيمُوا
 إِمامًا بِاخْتِيَارِهِمْ. إِنَّ الْإِمَامَةَ^(٥) خَصُّ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهَا إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ^(٦)
 بَعْدَ النُّبُوَّةِ وَالْخُلُّقِ مَرْتَبَةً ثَالِثَةً، وَفَضْيَلَةً شَرَفَهُ بِهَا، وَأَشَادَ^(٧) بِهَا^(٨) ذِكْرُهُ، فَقَالَ:
 «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلتَّابِينِ إِمامًا»، فَقَالَ الْخَلِيلُ^(٩) سُرُورًا بِهَا^(١٠): «وَمَنْ ذُرِّيَّقَ؟

(١) المائدة (٥): ٣.

(٢) في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٧٩: «القصد: الوسط بين الطرفين. وإضافته إلى السبيل وإضافة السبيل إلى الحق ببيانه، وتحتملان اللامية».

(٣) هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والغيبة والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول. وفي المطبع: + [ظم].

(٤) في «ض، ف» والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: - «به».

(٥) في «ب، ج، ض، بع، بس، بف» وكمال الدين والمعاني: «تعرفون».

(٦) في «ض»: «يقولوا».

(٧) في الغيبة: + «امتنلة».

(٨) في الأمالي: «فأشار».

(٩) يقال: أشاده وأشاد به، إذا أشعّه ورفع ذكره، من أشَدَّ الْبُنْيَانَ فَهُوَ مُشَادٍ، وَشَيَّدَهُ إِذَا طَوَّلَهُ، فاستغير لرفع صوتك بما يكره صاحبك. النهاية، ج ٢، ص ٥١٧ (شيد).

(١٠) في مرآة العقول: «سروراً بها، مفعول له لقال».

قال الله^(١) تبارك وتعالى: «لا ينال عهدي الطالبين»^(٢) فأبطلت هذه الآية إماماً كُلّ ظالم إلى يوم القيمة، وصارت في الصفة^(٣). ثم أكمله الله تعالى بأن جعلها في ذريته أهل الصفة والطهارة، فقال: «وَوَهْبَنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَقْوِبَ نَافِلَةً وَكُلُّ جَعْلَنَا صَاحِبَنَ وَجْلَنَا هُمْ أَمِيَّةٌ يَمْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْخِنَا لِإِنْهِمْ فَعْلَ الخَيْرَاتِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الرِّزْكَ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ»^(٤). فلم تزل في ذريته، يرثها بعض عن بعض قرناً^(٥) فقرنا حتى ورثناه الله تعالى النبي^(ص)، فقال جل وتعالى: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يَأْتِيَ ابْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ أَتَبْعَهُ وَهَذَا الَّئِي وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ»^(٦) فكانت له خاصة، فقلدها^(٧) عليهما^(ص) بأمير الله - عز وجل^(٨) - على رسم^(٩) ما فرض الله، فصارت في ذريته الأصفباء الذين آتاهم الله^(١٠) العلم والإيمان يقوله تعالى^(١١): «وَقَالَ الَّذِينَ

(١) في «ف» وتحف العقول: - «الله».

(٢) البقرة (٢): ١٢٤.

(٣) في معاني الأخبار: «فارسات».

(٤) في مرآة العقول: «الصفوة، مثلثة، أي أهل الطهارة والعصمة، من صفا الجلو إذا لم يكن فيه غير، أو أهل الاصطفاء والاختبار الذين اختارهم الله من بين عباده لذلك؛ لعصمتهم وفضلهم وشرفهم». وانظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠٨ (صفو).

(٥) الأنبياء (٢١): ٧٢ - ٧٣.

(٦) راجع في تفسيره ما تقدم ذيل ح ٥٠٠.

(٧) آل عمران (٣): ٦٨.

(٨) يقال: قلدتْها قلادة، أي جعلتها في عنقها، ومنه تقليد الولاية للأعمال. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٥٢ (قلد).

(٩) هكذا في «ب»، ج، ض، بع، بر، بس، بف». وفي المطبوع وسائل النسخ: - «عز وجل».

(١٠) في مرآة العقول: «الرسم: السنة والطريقة».

(١١) في «ب»: - «الله».

(١٢) في «ب، ج، ض، بع، بر، بس، بف»: «جل وعلا».

أوئلا العلم والأيمان لقد لبستم في كتاب الله إلى يوم البعث^(١) فهيه في ولد على الله^(٢)
خاصةً إلى يوم القيمة؛ إذ لا نبيَّ بعدَ مُحَمَّدَ^(٣)، فمنْ أين يختار^(٤) هؤلاء الجهال؟
إنَّ الإمامة هي منزلة^(٥) الأنبياء وإرث^(٦) الأوصياء، إنَّ الإمامة خلافة الله وخلافة
الرسول^(٧)، ومقامُ أمير المؤمنين^(٨)، وميراثُ الحسن والحسين^(٩). إنَّ الإمامة
زمامُ^(١٠) الدين، ونظامُ المسلمين، وصلاحُ الدنيا، وعزُّ المؤمنين^(١١)؛ إنَّ الإمامة أُسُّ^(١٢)
الإسلامِ النامي، وفرعُه^(١٣) السامي^(١٤)؛ بِالإمامِ^(١٥) تمام الصلاة والزكاة والصيام والحجج

(١) الروم (٣٠): ٥٦.

(٢) في شرح المازندراني، ج ١، ص ٢٤: «ال فعل إما مجهول، والجهال صفة لفؤلاء، أو بدل. وإنما معلوم، والجهال مفعول على الظاهر، أو صفة، أو بدل على الاحتمال».

(٣) في «ف»: + «النبيّة و».

(٤) «الإرث»: مصدر، وأصله الورث، فقلبت الواو همزة. وكثيراً ما يطلق على الشيء الموروث، كـ«في هذا المقام». انظر: لسان العرب، ج ٢، ص ١١١-١١٢ (أرث)، شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٤٢؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٣.

(٥) في «ف»: + «بن على».

(٦) «الزمام» من الزَّمَّ بمعنى الشدّ، وهو الحبل الذي يجعل في البُرْة والخشبة، أو الخيط الذي يشد في البرّة أو في الخشاش، ثم يشدّ في طرفه المقوّد، وقد يسمى المقوّد زماماً. انظر: الصلاح، ج ٥، ص ١٩٤؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٧٢ (زم).

(٧) في «ف»: زمام للدين، ونظام للمسلمين، وصلاح للدنيا، وعز للمؤمنين».

(٨) «الأُسُّ»: أصل البناء، وكذلك الأساس، والأسس مقصور منه. وجع الأُسُّ: إساس. وجع الأساس: أُسس. الصلاح، ج ٣، ص ٩٠٣ (أسس).

(٩) فرع كل شيء أعلى. ويقال: هو فرع قومه: للشريف منهم. الصلاح، ج ٣، ص ١٢٥٦ (فرع).

(١٠) «السامي»: العالي المرتفع، من سما الشيء يُسمُّوا سُمُّوا، أي ارتفع وعلا. انظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٩٧ (سمو).

(١١) في حاشية «بع»: «بالإمامية».

وَالْجَهَادِ^(١)، وَتَوْفِيرُ الْفَقِيْءِ^(٢) وَالصَّدَقَاتِ، وَإِمْضَاءُ الْحُدُودِ وَالْأَخْكَامِ، وَمَنْعُ الشُّعُورِ^(٣) وَالْأَطْرَافِ.

الإِمَامُ يُجْلِ حَلَالَ اللَّهِ، وَيُجْرِمُ حَرَامَ اللَّهِ، وَيُبَيِّنُ حُدُودَ اللَّهِ، وَيَذْبُثُ^(٤) عَنْ دِينِ اللَّهِ، وَيَذْهَبُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمُوعِظَةِ الْحُسْنَةِ وَالْحُجَّةِ الْبَالِغَةِ.

الإِمَامُ كَالشَّمْسِ الطَّالِقَةِ، الْمُجَلَّةِ^(٥) بِنُورِهَا لِلْعَالَمِ^(٦)، وَهِيَ فِي الْأَقْرَبِ بِحَيْثُ لَا تَنَاهَا^(٧) الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارُ.

الإِمَامُ: الْبَدْرُ الْمُبِيرُ، وَالسَّرَّاجُ الرَّاهِرُ^(٨)، وَالنُّورُ السَّاطِعُ^(٩)، وَالنَّجْمُ الْمَادِيُّ فِي

(١) في حاشية «ج»: «والصوم والجهاد» بدل «والجهاد والصوم».

(٢) أصل الفيء: الرجوع. يقال: فاء يفيء فـة وفـوءاً، كأنه كان في الأصل لهم فرجع إليهم. النهاية، ج ٣، ص ٤٨ (فـاء).

(٣) (الشغور): جمع الغـر، وهو ما يلي دار الحرب، وموضع المخافة في فروج البلدان، والموضع الذي يكون حـداً فاصلاً بين بلاد المسلمين والكافـر، وهو موضع المخـفة من أطراف البلاد. القاموس المحـيط، ج ١، ص ١٢٥؛ النهاية، ج ١، ص ٢١٣ (نـغر).

(٤) في شرح المازندراني: «الذـبـ: الدفع والمنع. حـذـ مـفـعـولـهـ؛ للـدـلـالـةـ عـلـىـ التـعـيمـ، أيـ يـدـفعـ عـنـ دـيـنـ اللـهـ كـلـ مـاـ لـاـ يـلـيقـ بـهـ مـنـ الـزـيـادـةـ وـالـنـقـصـانـ». وانظر: الصـاحـاجـ، ج ١، ص ١٢٦ (ذـبـ).

(٥) في «بر»: «الـعـالـمـ».

(٦) (الـمـجـلـلـةـ): المـعـطـيـةـ. يـقـالـ: جـلـلـ المـطـرـ الـأـرـضـ، أيـ عـمـهاـ وـطـبـقـهاـ فـلـمـ يـدـعـ شـيـئـاـ إـلـاـ غـطـىـ عـلـيـهـ. وـمـنـهـ يـقـالـ: جـلـلـ الشـيـءـ، إـذـاـ غـطـيـتـهـ. انـظـرـ: المصـبـاحـ الـمـبـيرـ، ص ١٠٦ (جلـلـ).

(٧) في «فـ»: «لـاـ يـنـاهـاـ».

(٨) (الـزـاهـرـ): المـفـيءـ. يـقـالـ: زـهـرـتـ النـازـرـ زـهـورـاـ، أيـ أـصـاءـتـ. انـظـرـ: الصـاحـاجـ، ج ٢، ص ٦٧٤ (زـهـرـ).

(٩) (الـسـاطـعـ): المرـفـعـ. يـقـالـ: سـطـعـ الـغـبـارـ وـالـرـائـحـةـ وـالـصـبـحـ، يـسـطـعـ سـطـوـعاـ، أيـ اـرـفـعـ. انـظـرـ: الصـاحـاجـ، ج ٣، ص ١٢٢٩ (سـطـعـ).

غَيَّاهِبٌ^(١) الدُّجْجَى^(٢)، وَأَجْوَازٍ^(٣) الْبُلْدَانَ وَالْقَفَارِ^(٤)، وَلُجْجَى^(٥) الْبَحَارِ. الْإِمَامُ:
الْمَاءُ الْعَذْبُ عَلَى الظَّهَى^(٦)، وَالدَّالُ عَلَى الْمُهْدَى، وَالْمُنْجِي مِنَ الرَّدَى^(٧). الْإِمَامُ^(٨):
النَّارُ عَلَى الْيَقَاعِ^(٩)، الْحَلَّارُ لِمَنِ اضْطَلَ^(١٠) بِهِ، وَالدَّلِيلُ فِي الْمَهَالِكِ^(١١)، مَنْ فَارَقَهُ
فَهَا لَكِ.

الْإِمَامُ: السَّحَابُ الْمَاطِرُ، وَالْغَيْثُ الْهَاطِلُ^(١٢)، وَالشَّمْسُ الْمُضِيَّةُ، وَالسَّيَّاءُ الظَّلِيلَةُ،

(١) **«الْغَيَّاهِبُ»:** جمع الغَيَّب بمعنى الظلمة. يقال: فرس أدهم غَيَّبٌ، إذا اشتَدَ سواده. انظر:
الصحاح، ج ١، ص ١٩٦ (غَيَّب).

(٢) **«الْدُّجْجَى»:** الظلمة، أو جمع الدُّجْجَى بمعناها. وقد يعبر عنها عن الليل، فالإضافة بيانية للمبالغة،
أو بتقدير «في». انظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٣٤ (دُجو).

(٣) **«الْأَجْوَازُ»:** جمع الجَوْزُ، وهو وسط كل شيء. في شرح المازندراني: «والمراد بها ما بين البلدان
من القفار، والقفار بدل منها. وأما جعله جمع الحوزة - بالحاء المهملة بمعنى الناحية - فهو بعيد
لفظاً، لأنه لم يثبت جعها كذلك». وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٧١ (جوز).

(٤) **«الْقَفَارُ»:** جمع القَفَرُ، وهي مجازة لماء فيها ولا نبات. يقال: أرض قَفَرٌ، وفَرَّةٌ أيضاً. الصحاح،
ج ٢، ص ٧٩٧ (قَفَرُ).

(٥) **«الْلُجْجَى»:** جمع اللُّجَجَة، وجنة البحر: حيث لا يدرك قعره، أو الماء الكبير الذي لا يرى طرفاً، وجنة
الماء: معظمها. انظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٥٤ (لُجْجَى).

(٦) **«الظَّمَاءُ»:** شدة العطش. قال المجلسي في مرآة العقول: «وربما يقرأ بالكسر والمد، وهو جمع ظامٍ،
وهو بعيد». وانظر: النهاية، ج ٣، ص ١٦٢ (ظَمَاءً).

(٧) **«الرَّدَى»:** مصدر رَدِيَ يَرَدِي، بمعنى هلك. انظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٥ (رَدِي).

(٨) في شرح المازندراني والعيون: «والإمام».

(٩) **«الْيَقَاعُ»:** ما ارتفع من الأرض. الصحاح، ج ٣، ص ١٣١٠ (يَقَاع).

(١٠) **«الْاَصْطَلَاءُ»:** افتعال من صلا النَّارِ والتَّسْخَنُ بِهَا. النهاية، ج ٣، ص ٥١ (صلو).

(١١) في الأمالي: «عَلَى الْمَسَالِكِ».

(١٢) **«الْهَاطِلُ»:** المطر المتفرق، العظيم القطر، وهو مطر دائم مع سكون وضعف. أو هو من الهطل
بمعنى تتابع المطر والدموع وسائله. انظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٩٨ (هَاطِل).

وَالْأَرْضُ الْبِسِطَةُ، وَالْعَيْنُ الْغَزِيرَةُ^(١)، وَالْغَدِيرُ^(٢) وَالرَّوْضَةُ^(٣).

الإمام: الأئمَّةُ^(٤) الرَّفِيقُ^(٥)، وَالْوَالِدُ الشَّفِيقُ، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ^(٦)، وَالْأُمُّ الْبَرَّ بِالْوَلَدِ الصَّغِيرُ، وَمَفْرَعُ^(٧) الْعِبَادَةِ فِي الدَّاهِيَّةِ^(٨) النَّادِ.

الإمام: أئمَّةُ اللهِ فِي خَلْقِهِ، وَحُجَّتُهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَخَلِيقَتُهُ فِي بِلَادِهِ، وَالدَّاعِي إِلَى اللهِ، وَالذَّلِيبُ^(٩) عَنْ حُرَمِ^(١٠) اللهِ.

(١) في «بح، بف»: «الغزيرة». و«الغزير»: الكثير من كل شيء. و«الغزيرة»: الكثير الدر، ومن الآبار والينابيع: الكثير، الماء، ومن العيون: الكثيرة الدمع؛ من الغزارة بمعنى الكثرة. انظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٢٩ (غر).

(٢) «الغدير»: القطعة من الماء يغادرها السيل. وهو فعل بمعنى مُفَاعِلٌ، من غادره. أو مُفْعَلٌ من أغدره. ويقال: هو فعل بمعنى فاعل؛ لأنَّه يغدر بأهله، أي ينقطع عند شدة الحاجة إليه. الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٧ (غدر).

(٣) «الروضة»: الأرض ذات الخضراء، والبساتان الحسن، والموضع الذي يجتمع إليه الماء يكثر نبته. انظر: لسان العرب، ج ٧، ص ١٦٢ (روض).

(٤) في الأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «الأمين».

(٥) قوله: «الرفيق»: المرافق، والجمع الرفقاء، وهو أيضاً واحد وجمع، مثل الصديق. مأخوذ من الرفق، وهو ضد العنف والخرق. انظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٨٢ (رفق).

(٦) في الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٤ (شقق): «هذا شقيق هذا، إذا انشقَ الشيءُ بتصفين، فكل واحد منها شقيق الآخر، ومنه يقال: فلان شقيق فلان، أي آخره»؛ وفي النهاية، ج ٢، ص ٤٩٢ (شقق): «شقيق الرجل: أخوه لأبيه واته، ويجمع على أشقاء».

(٧) «المفرع»: الملجأ في الفرع والخوف. يقال: فرعتُ إليه فأفرزعني، أي جئتُ إليه من الفرع فأغاثني. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٨ (فرع).

(٨) «الداهية»: الأمر العظيم. والناد والنادى بمعناها. انظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٤ (دهى)؛ وج ٢، ص ٥٤١ (ناد).

(٩) «الذاب»: المانع والدافع، من الذب بمعنى المنع والدفع. انظر: الصحاح، ج ١، ص ١٢٦ (ذب).

(١٠) «الحرَم»: جمع الحرَمة، وهي ما لا يحل انتهاكه. وظاهر المازندراني هو: حرام؛ حيث قال في

الإمام: المُطَهَّرُ مِنَ الدُّنْوِ، وَ^(١) الْمُبَرَّأُ عَنِ^(٢) الْعَيْوَبِ، الْمُخْصُوصُ بِالْعِلْمِ،
الْمُؤْسُومُ بِالْحَلْمِ، نِظَامُ الدِّينِ، وَعِزُّ الْمُسْلِمِينَ، وَغَيْظُ الْمُنَافِقِينَ، وَبَوَارُ^(٣) الْكَافِرِينَ.
الإمام: وَاحِدُ دَهْرِهِ، لَا يُدَانِيهِ أَحَدٌ، وَلَا يُعَاولُهُ عَالَمٌ^(٤)، وَلَا يُوجَدُ مِنْهُ بَدْلٌ، وَلَا
لَهُ مِثْلٌ وَلَا نَظِيرٌ، مُخْصُوصٌ بِالْفَضْلِ كُلُّهُ مِنْ غَيْرِ طَلْبٍ مِنْهُ لَهُ وَلَا اِكْتِسَابٍ، بَلْ
اِخْتِصَاصٌ مِنَ الْمُفْضِلِ الْوَهَابِ.

فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْلِعُ مَعْرِفَةُ الْإِمَامِ، أَوْ يُمْكِنُهُ اِخْتِيَارُ^(٥) هَيَّاهَاتٍ هَيَّاهَاتٍ،
ضَلَّتِ الْعُقُولُ، وَتَاهَتِ^(٦) الْحُلُومُ^(٧)، وَحَارَتِ الْأَلْبَابُ، وَخَسَّاتِ^(٨)
الْعَيْوَنُ^(٩)، وَتَصَاغَرَتِ الْعُظَمَاءُ، وَتَحْيَرَتِ الْحُكَمَاءُ، وَتَقَاصَرَتِ^(١٠) الْحَلَمَاءُ،

شرحه، ج ٥ ص ٢٥١: «العلم المراد به حرم مكة. والإمام يدفع عنه ما لا يجوز وقوعه فيه، ويمنع
الناس من هتك حرمتها». وانظر: المصباح المنير، ص ١٣١ - ١٣٢ (حرم)؛ مرآة العقول، ج ٢،
ص ٣٨٦.

(١) في الأمالي وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: - «و».

(٢) في «ج، بح، بس، بف» والأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني وتحف العقول: «من».

(٣) «البوار»: الأحكام. يقال: بار فلان، أي هلك، وأباره الله: أهلكه. انظر: الصداح، ج ٢، ص ٥٩٧ - ٥٩٨ (بور).

(٤) في «ج»: «عادل».

(٥) في تحف العقول: «أو كنه وصفه» بدل «أو يمكنه اختياره».

(٦) «تاهت»: تحيرت. يقال: تاه في الأرض، أي ذهب متخيلاً. انظر: الصداح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تبه).

(٧) «الحلُّم»: الأناة والعقل. وجمعه: أحلام وحُلُوم. لسان العرب، ج ١٢، ص ١٤٦ (حلم).

(٨) في الأمالي والعيون وكمال الدين والمعاني: «وحسرت».

(٩) «خسأت العيون»، أي سدِرت وتكللت وأعابت وتحيرت. انظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦٥ (خسأ).

(١٠) في حاشية «بف»: «قصرت». و«تقاصرت»، أي أظهرت القصر. قال المجلسي في مرآة العقول:

وَحَصِرَتْ^(١) الْخُطَبَاءُ، وَجَهَلَتْ^(٢) الْأَلَيَّاءُ^(٣)، وَكَلَّتِ الْشُّعَرَاءُ، وَعَجَزَتِ
الْأَدْبَاءُ، وَعَيَّسَتِ^(٤) الْبُلْغَاءُ عَنْ وَضْفِ شَأْنٍ مِنْ شَائِئٍ، أَوْ فَضْلَةً مِنْ
فَضَائِلِهِ، وَأَفَرَتْ بِالْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ، وَكَيْفَ يُوصَفُ بِكُلِّهِ، أَوْ يُنْعَثُ
بِكُنْهِهِ^(٥)، أَوْ يُفْهَمُ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ، أَوْ يُوجَدُ مَنْ يَقُولُ مَقَامَةُ، وَيُغْنِي عِنَاهُ^(٦)
لَا^(٧)، كَيْفَ؟ وَأَنَّى^(٨)؟ وَهُوَ بِحِيثُ النَّجْمِ^(٩) مِنْ^(١٠) يَدِ الْمُتَنَاهِلِينَ، وَوَضْفِ
الْوَاصِفِينَ، فَأَيْنَ الْإِخْيَارُ مِنْ هَذَا؟ وَأَيْنَ الْفُتُولُ عَنْ هَذَا؟ وَأَيْنَ يُوجَدُ
مِثْلُ هَذَا؟ أَتَظْنُونَ^(١١) أَنَّ ذَلِكَ يُوجَدُ فِي غَيْرِ آلِ الرَّسُولِ^(١٢) مُحَمَّدٌ^(١٣)؟

(١) (القصاص: مبالغة في القصر). وانظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٤ (قصر).

(٢) (في مرآة العقول: «حصر». و«حَصِرَتْ»، أي عَيَّسَتْ وعجزت عن النطق، من الحَصَر بمعنى العَيَّ، وهو خلاف البيان. انظر: الصاحح، ج ٢، ص ٦٣١ (حصر)).

(٣) (في المعانى: «ذهلت»).

(٤) (في «بح»، بـ«بف» والأمالي: «الأباب»).

(٥) («عَيَّسَتْ»: عجزت، من العَيَّ، وهو خلاف البيان. انظر: الصاحح، ج ٦، ص ٢٤٤٢؛ لسان العرب؛ ج ١٥، ص ١١٢-١١١ (عي)).

(٦) (في «بح»: «كنهه». وفي تحف العقول: «بِكَيْفِيَتِهِ»).

(٧) (قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧: «الغناء - بالفتح - : النفع»).

(٨) («لا» تأكيد للنفي الضمني المستفاد من الاستفهام للمبالغة فيه، أو تصريح بالإنكار المفهوم منه. انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٥٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧).

(٩) (في الأمالي: «أين»).

(١٠) (في «ف» وتحف العقول: «عن»).

(١١) (في «بس»: «أَيْطَنُونَ». وفي الأمالي والعيون والمعانى «أَظْنَوا». وفي كمال الدين: «ظَنَوا»).

(١٢) (في «بر»: - «الرسول»).

(١٣) (في «ب»: «بِنَّا» و«بِنَّا». وفي «بس»: «صلوات الله عليه». وفي «بف»: «صلَّى الله عليه وعلَّيهِمْ

كَذَبُهُمْ^(١) وَاللهُ أَنْفُسُهُمْ، وَمَتَّهُمْ^(٢) الْأَبَاطِيلَ، فَازْتَقُوا مُرْتَقاً
صَعْبَاً دَحْضًا^(٣) تَرْزِلُ^(٤) عَنْهُ^(٥) إِلَى الْخُضِيْضِ أَقْدَاهُمْ، رَأَمُوا
إِقَامَةَ الْإِمَامِ يُعْقُولُ حَائِرَةً^(٦) بَائِرَةً^(٧) نَاقِصَةً^(٨)، وَأَرَاءَ مُضَلَّةً،
فَلَمْ يَرْزَادُوا مِنْهُ إِلَّا بُنْدَأً^(٩)، «قَاتَلُهُمُ اللَّهُ أَنَّ يُؤْفَكُونَ»^(١٠).

السلام».

(١) «كَذَبُهُمْ»، أي لم تصدقهم فتقول لهم الكذب. قرأها المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ٢٥٨ بالتشديد؛ حيث قال: «أي أنفسهم تكذبهم وتبتهج بهم إلى الكذب». وهو المحتمل عند المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٨٧. وانظر: لسان العرب، ج ١، ص ٧٠٦ (كذب).

(٢) «مَتَّهُمْ»، أي أضعفتهم وأعيبتهم وأعجزتهم. يقال: منهُ اليسير، أي أضعفه وأعياه. وفي شرح المازندراني: «واحتمال أن يكون المراد: مثٰت عليهم الأباطيل»، من المثأة بالكسر بعيد لفظاً ومعنى». وانظر: الصلاح، ج ٦، ص ٢٢٠٧ (من).

(٣) «الدَّحْضُ» و«الدَّخَضُ»: الزلق. يقال: مكان دَحْضٍ وَدَخَضٍ، أي زَلَقٌ، وهو الموضع الذي لا تثبت عليه قدم. انظر: الصلاح، ج ٣، ص ١٠٧٥ (دَحْضٌ).

(٤) في كمال الدين: «تَذَلَّل».

(٥) في «ف»: معه. وفي تحف العقول: «زَلَّتْ بِهِمْ». في العيون: «جائرة».

(٧) يقال: رجل حائر باثر، أي لم يتوجه لشيء ولا يأثر رشدًا ولا يطيع مرشدًا. انظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٠٦ (بور).

(٨) في «بس»: - «نَاقِصَةً».

(٩) في «بح، بر» وحاشية «ج»: + «وَقَالَ الصَّفَوَانِيُّ فِي حَدِيثِهِ». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بعد ذلك: وَقَالَ الصَّفَوَانِيُّ فِي حَدِيثِهِ: (قَاتَلُهُمُ اللَّهُ أَنَّ يُؤْفَكُونَ) ثُمَّ اجتَمَعَ فِي الْرَوَايَةِ. أَقُولُ: رَوَا نَسْخَ الْكَلِيْنِيَّ كَثِيرًا، أَشَهَرُهُمُ الصَّفَوَانِيُّ وَالنَّعْمَانِيُّ، فَبَعْضُ الرَّوَايَةِ الْمُتَّخِذَةِ عَنْهُمْ عَارَضُوا النَّسْخَ وَأَشَارُوا إِلَى الاختِلافِ، فَالْأَصْلُ بِرَوَايَةِ النَّعْمَانِيِّ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ: (قَاتَلُهُمُ اللَّهُ أَنَّ يُؤْفَكُونَ)»، وكان في رواية الصفوانين، فأشار هنا إلى الاختلاف».

(١٠) في «بح، بر» وحاشية «ج»: + «ثُمَّ اجتَمَعَنَا فِي الْرَوَايَةِ». وَقَوْلُهُ: (أَنَّ يُؤْفَكُونَ)، أي كيف

وَلَقَدْ رَأَمُوا^(١) صَعْبَاً، وَقَالُوا إِنْكَاءً، وَضَلُّوا أَصْلَالاً بَعِيدَةً، وَوَقَعُوا فِي الْحَيْثَةِ
إِذْ^(٢) تَرَكُوا الْإِمَامَ عَنْ بَصِيرَةٍ «وَرَئَنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَغْمَالَهُمْ، فَضَلَّهُمْ عَنِ
السَّبِيلِ وَكَانُوا مُشْتَبِهِينَ»^(٣).

رَغَبُوا^(٤) عَنِ الْخَيْرَ اللَّهِ وَالْخَيْرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ^(٥) وَأَهْلِ بَيْتِهِ^(٦) إِلَى الْخَيْرِ إِلَيْهِمْ،
وَالْقُرْآنُ يَنْهَا إِلَيْهِمْ: «وَرَبِّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ» مِنْ أَمْرِهِمْ^(٧)
«سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَنْ أَنْ يُشْرِكُونَ»^(٨) وَقَالَ^(٩) عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ
إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونُ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ»^(١٠) الْآيَةُ، وَقَالَ: «مَا
لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَذَرُّسُونَ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَّا تَحْكِمُونَ أَمْ لَكُمْ

يَكْذِبُونَ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ مِنَ الْإِلْفَكَ بِمَعْنَى الْكَذْبِ؛ أَوْ كَيْفَ يَصْرُفُونَ عَنِ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ؛ مِنَ
الْإِلْفَكَ بِمَعْنَى الْقَلْبِ وَالصِّرْفِ. قَالَ الرَّاغِبُ فِي مَفَرَّدَاتِ الْأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ، ص ٧٩ (أَلْفَك): «الْإِلْفَكُ»
كُلُّ مَصْرُوفٍ عَنْ وَجْهِهِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِنْ يَكُونُ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ فِي الْمَعْنَى: «أَيُّ يَصْرُفُونَ عَنِ الْحَقِّ
فِي الاعْتِقادِ إِلَى الْبَاطِلِ، وَمِنَ الصَّدِيقِ فِي الْمَقَالِ إِلَى الْكَذْبِ، وَمِنَ الْجَمِيلِ فِي الْفَعْلِ إِلَى الْقَبِحِ».
وَانْظُرْ: الصَّاحِحُ، ج ٤، ص ١٥٧٣ (أَلْفَك)؛ شَرْحُ المَازِنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٢٦٠. وَالْآيَةُ فِي التَّوْبَةِ:
وَالْمَاقُونُ (٦٣): ٤.

(١) فِي «بِرٍّ، بِسٍ» وَالْعَيْنَ وَكِمالِ الدِّينِ وَالْمَعَانِي: «لَقَدْ رَأَمُوا» بِدُونِ الْوَاوِ.

(٢) فِي «جٍ»: «إِذَا».

(٣) الْعَنكِبُوتُ (٢٩): ٣٨.

(٤) فِي «بِسٍ» وَالْعَيْنَ: «وَرَغْبُوا».

(٥) فِي «بٍ، ضٍ، بَحٍ، بَرٍ، بَسٍ، بَفٍ» وَالْوَافِي وَالْأَمْلَى وَالْعَيْنَ وَكِمالِ الدِّينِ وَالْمَعَانِي: «رَسُولُهُ».

(٦) فِي «ضٍ، فٍ، بَرٍ، بَسٍ» وَالْأَمْلَى وَالْعَيْنَ وَكِمالِ الدِّينِ وَالْمَعَانِي: «- وَأَهْلِ بَيْتِهِ».

(٧) هَكُذا فِي «بٍ، جٍ، ضٍ، فٍ، بَحٍ، بَرٍ، بَسٍ، بَفٍ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «- مِنْ أَمْرِهِمْ».

(٨) الْقَصْصُ (٢٨): ٦٨.

(٩) فِي «جٍ»: + «اللَّهُ».

(١٠) الْأَحْزَابُ (٣٣): ٣٦.

أَيْمَانُ عَلَيْنَا بِالْفَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَا تَحْكُمُونَ سَلْمُمْ أُتْهُمْ بِذِلِكَ رَعِيمُ أَمْ
لَهُمْ شَرَكَاهُ فَإِنَّا ثُوا بِشَرَكَاهِمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ^(١). وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ
الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهِمْ»^(٢) أَمْ «طَبِيعٌ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ»^(٣) أَمْ «قَالُوا
سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِتِ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُ الْبَحْرُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ وَلَا
عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَا سُوءَهُمْ وَلَا أَسْعَهُمْ لَتَوَلُّوْا وَهُمْ مُغْرِضُونَ»^(٤) أَمْ «قَالُوا سَمِعْنَا
وَعَصَيْنَا»^(٥)، بَلْ هُوَ «فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ»^(٦) فَكَيْفَ
هُمْ بِاخْتِيَارِ الْإِمَامِ؟! وَالْإِمَامُ: عَالَمٌ لَا يَجْهَلُ^(٧)، وَرَاعٍ لَا يَنْكُلُ^(٨)، مَعْدِنٌ^(٩)، الْقُدْسِ^(١٠) الْقُدْسِ^(١١)

(١) القلم (٦٨): ٤١-٣٦.

(٢) محمد (٤٧): ٢٤.

(٣) التوبة: ٨٧.

(٤) الأنفال: ٢١ - ٢٣.

(٥) البقرة: ٩٣.

(٦) الحديـد (٥٧): ٤٢؛ الجمعة (٦٢): ٤.

(٧) في شرح المازندراني: «ليس لا يجهل» للتأكد، بل للاحتراف؛ إذ كل أحد عالم في الجملة، وهذا
القدر لا يكفي في الإمام، بل لابد فيه أن لا يجهل شيئاً مما يحتاج إليه الأمة إلى يوم القيمة، والإله
بطل الغرض من الإمامة...».

(٨) في «ب، ج، ض، بع» والوافي والمعلاني «داع». وفي «بس»: «واع».

(٩) لا ينكـلـ، لا ينكـلـ، لا ينكـلـ: لا ينكـصـ ولا يضعفـ ولا يجـينـ ولا يمـتنـعـ، والـأـولـيـ أـجـودـ. والنـاكـلـ:
الـجـبـانـ الـضـعـيفـ. انـظـرـ: لـسانـ الـعـربـ، جـ ١١ـ، صـ ٦٧٧ـ ٦٧٨ـ؛ القـامـوسـ الـمـحيـطـ، جـ ٢ـ،
صـ ١٤٠ـ ٥ـ (نكـلـ).

(١٠) «المـعـدـنـ»: اـسـمـ مـكـانـ مـنـ عـدـنـ بـمـعـنىـ الـإـقـامـةـ، وـهـوـ مـوـضـعـ الـإـقـامـةـ؛ لـأـنـ النـاسـ يـقـيمـونـ فـيـ
الـصـفـ وـالـشـتـاءـ. قالـ المـجـلـسـيـ فـيـ مـرـآـةـ الـعـقـولـ: بـكـسـرـ الدـالـ وـفـتـحـهاـ. وـانـظـرـ: الصـاحـاجـ، جـ ٦ـ،
صـ ٢١٦٢ـ (عدـنـ).

(١١) «الـقـدـسـ» وـ«الـقـدـسـ»: الـطـهـرـ وـالـبرـاءـةـ مـنـ الـعـيـوبـ، اـسـمـ وـمـصـدـرـ، وـمـنـ قـيـلـ: حـظـيرـةـ الـقـدـسـ.

وَالطَّهَارَةِ، وَالسُّكُونِ^(١) وَالرَّهَادَةِ، وَالْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ، خَصُوصُ بَدْعَوَةٍ^(٢) الرَّسُولِ^ﷺ،
وَنَسْلِ^(٣) الْمُطَهَّرَةِ الْبَتُولِ^(٤)، لَا^(٥) مَغْمَرٌ^(٦) فِيهِ فِي نَسَبٍ، وَلَا يُدَانِيَهُ^(٧) ذُو حَسَبٍ^(٨)،
فِي الْبَيْتِ^(٩) مِنْ قُرْيَشٍ، وَالْذُرْوَةِ^(١٠) مِنْ هَاشِمٍ، وَالْعَتَرَةِ^(١١) مِنَ الرَّسُولِ^ﷺ، وَالرَّضَا

^{٣٩٤} انظر: الصداح، ج ٣، ص ٩٦٠ (قدس)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩٤.

(١) «النسك» و«النسك» أيضاً: الطاعة والعبادة، وكل ما تقرب به إلى الله تعالى. وفي شرح المازندراني: «والظاهر أن «النسك» هنا بفتح النون وسكون السين مصدر؛ ليلام الزهادة، وأما «النسك» بضمها فمع فوات الملائمة يوجب التكرار في العبادة إلا أن يختص بنوع منها، مثل نسك الحجّ». وانظر: النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك).

(٢) في شرح المازندراني: «الدعوة إنما يفتح الدال... وإنما بكسرها، أي مخصوص بدعوه إلى الرسول ونسته الله». وانظر: الصبحان، ج ٦، ص ٢٣٣٦ (دعا).

(٣) احتمل المازندراني في شرحه كون «نسيل» بالرفع عطفاً على «معدن القدس» أو على «عالم لا يجهل».

(٤) **البُتُول**، من البُتُل بمعنى القطع، سميّت سيدتنا فاطمة عليها السلام **البُتُول** لأنقطعها عن النساء فضلاً ودينًا وحسبًا، أو لأنقطعها عن الدنيا إلى الله تعالى. انظر: معاني الأخبار، ص ٦٤؛ علل الشرائع، ص ١٨١؛ روضة الوعاظين، ص ١٤٩؛ النهاية، ج ١، ص ٩٤ (بتل).

(٥) في شرح المازندراني: «ولا».

٦) «المُغَمَّز»: اسم مكان من الغمز بمعنى العيب. يقال: ليس في فلان غميزة ولا غميزة ولا مغمَّز، أي ما فيه ما يُغمِّز فيعاب به، ولا مطعن، والمراد هنا: ليس في نسبة لكونه شريفاً فيعاب بطبعه به. انظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٩٠ (غمز)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٧٠.

(٧) في كتاب الدين: + «دنس، له الملة الأعلم، لا يبلغها».

(٨) «الحسب» في الأصل: الشرف بالأباء وما يعده الناس من مفاخرهم، وقال ابن السكيت: الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالأباء.

^{٣٨١} انظر: الصداح، ج ١، ص ١١٠؛ النهاية، ج ١، ص ٣٨١ (حسب).

^(٩) في العيون: «فالننس». وفي تحف العقول: «فالست».

(١٠) ذِيَّةُ الشَّيْءِ وَذِيَّتُهُ: أَعْلَاهُ. الْقَامِسُ. الْمَحْبُطُ، ح٢، ص١٦٨٩ (ذِيَّ).

(١١) عَثَةُ الْحَمَّا: أَخْصَّ أَقْارِبَهُ النَّهَايَةُ، ج٣، ص١٧٧ (عَنْ).

مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، شَرْفُ الْأَشْرَافِ، وَالْفَرْعُ^(١) مِنْ عَبْدِ مَنَافِ، نَامِيُ الْعِلْمِ^(٢)، كَاملُ الْخَلْمِ^(٣)، مُضطَلِّعٌ بِالإِمَامَةِ^(٤)، عَالِمٌ بِالسِّيَاسَةِ^(٥)، مَفْرُوضُ الطَّاعَةِ، قَائِمٌ بِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، نَاصِحٌ لِعِبَادِ اللَّهِ، حَافِظٌ لِدِينِ اللَّهِ.

إِنَّ الْأَنْبَيَاَءَ وَالْأَئِمَّةَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - يُوَفَّقُهُمُ اللَّهُ، وَيُؤْتَهُمْ مِنْ مَخْزُونِ^(٦)
عِلْمِهِ وَحِكْمِهِ مَا لَا يُؤْتَهُهُ غَيْرُهُمْ؛ فَيَكُونُ عِلْمُهُمْ فَوْقُ عِلْمٍ^(٧) أَهْلِ الزَّمَانِ^(٨)، فِي قَوْلِهِ
نَمَالَ^(٩): «أَقْمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبِعَ أَمْنَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدِي قَمَا»

(١) فَرْعُ كُلِّ شَيْءٍ: أَعْلَاهُ، وَفَرْعُ كُلِّ قَوْمٍ هُوَ الشَّرِيفُ مِنْهُمْ، وَالْفَرْعُ: أُولُو مَا تَلَدَّهُ النَّاقَةُ. قَالَ المازندراني في شرحه، ج ٥، ص ٢٧٣: «... وَفَرْعُ الرَّجُلِ أُولُو لَوَادِهِ، وَكَانَ هاشِمُ أُولُو لَوَادِ
عَبْدِ مَنَافِ وَأَشْرَفُهُمْ». وانظر: الصَّاحَاج، ج ٣، ص ١٢٥٦ (فرع).

(٢) «نَامِيُ الْعِلْمِ»، أي يزداد علمه، من نَامَ الشَّيْءَ، إذا زاد وارتَفعَ. أَوْ بَلَغَ عِلْمَهُ وَرَفَعَهُ، مِنْ نَهَا خَيْرًا،
إِذَا بَلَغَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِصْلَاحِ وَطَلَبَ الْحَيْرِ وَرَفَعَهُ. انظر: النَّهَايَةِ، ج ٥، ص ١٢١ (نَمُوم).

(٣) «الْخَلْمُ»: العقل، وهو في الأصل: الأناة والتثبيت في الأمور، وذلك من شعار العقلاة. والجمع:
الأَحْلَامُ. انظر: النَّهَايَةِ، ج ١، ص ٤٣٤ (حَلْم).

(٤) «مُضطَلِّعٌ بِالإِمَامَةِ» أي قويٌ عليهما، يقال: فلانٌ مُضطَلِّعٌ بهذا الأمر، أي قويٌ عليه، وهو مفتَلِّ
من الصَّلَاعَةِ بِمَعْنَى الْقُوَّةِ وَشَدَّةِ الْأَخْلَاعِ. انظر: الصَّاحَاج، ج ٣، ص ١٢٥١ (ضلَّع).

(٥) «السِّيَاسَةُ»: القيام على الشَّيْءِ بِإِيمَانٍ صَلِحٍ. النَّهَايَةِ، ج ٢، ص ٤٢١ (سُوس).

(٦) في «بَفٍ»: «مَخْزُونٌ».

(٧) في «ضٍّ»: - «عِلْمٌ».

(٨) في «بٍ، جٍ، بَرٍ، بَفٍ» وَحَاشِيَةُ «فٍ، بَعٍ، بَسٍ» وَالْأَمْلَى وَالْعَيْوَنُ وَكِمالُ الدِّينِ وَالْمَعَانِي: «زَمَانُهُمْ».
وَفِي الْوَافِي: «أَزْمَانُهُمْ».

(٩) في «بٍ، بَعٍ، بَرٍ، بَسٍ، بَفٍ»: «جَلٌ وَتَعَالَى». وَفِي «ضٍّ»: «عَزٌّ وَجَلٌ». وَقَوْلُهُ: «فِي قَوْلِهِ تَعَالَى»
مَتَعَلِّقٌ بِمَقْدَرٍ. وَ«فِي» لِلظَّرْفِيَّةِ، أَوِ السِّبِيلَيَّةِ، أَيْ ذَلِكَ مَذَكُورٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى، أَوْ بِسَبِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى.
انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٧٥؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩٦.

لَهُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ^(١) وَقَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُرْ�َ خَيْرًا^(٢) كَيْرًا»^(٣) وَقَوْلُهُ فِي طَالُوتَ^(٤): «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكُمْ وَزَادَهُمْ بَشَّارَةً فِي الْعِلْمِ^(٥) وَالْجِنْسِ^(٦) وَاللَّهُ يُؤْتِ مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلَيْهِ^(٧) وَقَالَ لِبَنِيهِ^(٨): «أَنْزَلْتُ^(٩) اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَمْتُكُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُمْ وَكَانَ أَفْضَلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ عَظِيمًا^(١٠) وَقَالَ^(١١) فِي الْأُمَّةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّهِ وَعَزْرَتِهِ وَدُرَرَتِهِ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ^(١٢): «أَلَمْ يَخْسُدُنَّ النَّاسُ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ أَنْتَنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا فِيهِمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا»^(١٣) وَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اخْتَارَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِأُمُورِ عِبَادِهِ، شَرَحَ صَدْرَهُ^(١٤) لِذَلِكَ، وَأَوْدَعَ قَلْبَهُ يَتَابِعُ الْحِكْمَةَ، وَأَهْمَمَ الْعِلْمَ إِلَهَامًا؛ فَلَمْ يَعْنِي^(١٥) بَعْدَهُ

(١) يومن (١٠): ٣٥.

(٢) البقرة (٢): ٢٦٩.

(٣) طَالُوتُ: اسم أعمجي غير منصرف. قيل: أصله: طَلَولُوتُ، من الطُّلُول، فقلبت الواو ألفاً. قال المحقق الشعراوي: «وال الصحيح أن طالوت غير عربي، بل معرّب عن الكلمة عبرية مع تغيير جوهري في حروفه، وكان أصله شاول، فهو مثل يحيى معرّب يوحان، ويعيسى معرّب يشوع». انظر: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٧٦.

(٤) البقرة (٢): ٤٤٧.

(٥) هكذا في القرآن. وفي النسخ والمطبوع: - «الله». قال المجلسي في مرآة العقول: «فالتغيير إنما من الشّاخ، أو منه ~~الليل~~ نقلًا بالمعنى».

(٦) النساء (٤): ١١٣.

(٧) في «ف»: + «عَزَّ اسْمُه».

(٨) في «بر»: + «أَجْعَنِينَ».

(٩) النساء (٤): ٥٤ - ٥٥.

(١٠) «شرح صدره»، أي وسعة لقبول الحق. انظر: المصباح المنير، ج ٣٠٨ (شرح).

(١١) «فلم يعْنِي»، أي لم يعجز، من العيّ بمعنى العجز وعدم الاهتمام لوجه المراد. أو لم يجهل، من

بِجَوَابٍ^(١)، وَلَا تَحِيرَ^(٢) فِيهِ عَن الصَّوَابِ؛ فَهُوَ مَعْصُومٌ مُؤَيَّدٌ^(٣)، مُوَفَّقٌ مُسَدَّدٌ^(٤)، قَدْ أَمِنَ وَالْعِثَارِ^(٥)، يُحَصِّنُهُ اللَّهُ بِذِلِّكَ لِيَكُونَ حُجَّتَهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَشَاهِدَهُ عَلَى خَلْقِهِ، وَهُوَ ذِلِّكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ^(٦).

فَهَلْ يَقْدِرُونَ عَلَى مِثْلِ هَذَا فِي حَثَارُونَةِ؟ أَوْ يَكُونُ حُثَارُهُمْ بِهِذِهِ الصَّفَةِ فَيُقَدِّمُونَهُ؟ تَعَدُّوا - وَبَيْتُ اللَّهِ - الْحَقُّ، وَبَيْدُوا كِتَابَ اللَّهِ وَرَأَ ظُهُورِهِمْ كَائِنُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ،

العي أيًضاً بمعنى الجهل وعدم البيان. انظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٥ (عني).

(١) في «بر»: «الجواب».

(٢) هكذا في «بو». وفي «ب، ف، بر» والمطبوع: «ولا يحير». وفي «ج»: «ولم يحير». وفي «بس»: «ولا تحير». قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٣٩٨: «ولا يحير، مضارع حار من الحيرة»، ولكن لا تساعدك اللغة؛ فإن مضارع حار، يحار. يقال: حار يحار أي تحير في أمره. وفي «ض»: «ولا يحير». وفي «بف»: «ولا يحير».

ولعل الظاهر بقرينة «عن الصواب»: «ولا تحيد»، كما في حاشية «جو». وحاد عن الشيء، أي مال عنه وعدل. وما ثبته هو الأظهر، والأصول بقرينة قوله: «عن صواب»؛ قال في لسان العرب، ج ٥، ص ٣٤٠ (حوز): «وتحوز عنه وتحيز إذا تنحى، وهي تقيع أصلها تحيز، فقلبت الواو ياءً ل المجاورة الياء وأدغمت فيها... قال أبو عبيدة: التحوز هو التنحي، وفي لغتان: التحوز والتحيز... فالتحوز التفعل، والتحيز التقيع».

(٣) «مؤيد»: من الأيد بمعنى الشدة والقومة. يقال: آد الرجل يثيد، أي اشتد وقوى. وتقول: أيدته، أي قويته، فهو مؤيد. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٣ (أيد).

(٤) «مسدَّد»: من التسديد بمعنى التوفيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل، ورجل مسدد، إذا كان يعمل بالسداد والقصد. انظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٥ (سدَّد).

(٥) «العار»: السقوط، يقال: عثر الرجل يعثر عثراً، وعثر الفرس عثراً، إذا أصاب قوائمه شيء فُيصرع، أي يسقط. ويقال للزلة: عُثْرَة؛ لأنها سقوط في الاسم. انظر: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٨؛ المصباح المنير، ص ٣٩٢ (عثر).

(٦) الجديد (٥٧): ٢١؛ الجمعة (٦٢): ٤.

وفي كتاب الله الهدى والشفاء، فنبذوا أهواهم، فلذتهم الله ومقتهم^(١)
وأتعسهم^(٢)، فقال جل وتعالى: «وَمَنْ أَضَلَّ مِنْ أَنْجَعَ هَوَاءً بِغَيْرِ هُدَىٰ مِنَ
اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الظَّالِمِينَ»^(٣) وقال: «فَتَغْسِلُ لَهُمْ رَأْضَلَّ
أَغْمَلَهُمْ»^(٤) وقال: «كَبِيرٌ مَفْنَعًا عِنْدَ اللَّهِ وَعَنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذِلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ
عَلَىٰ كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَارٍ»^(٥) وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ^(٦) وَآلِهِ^(٧)، وَسَلَّمَ
تَسْلِيمًا كَثِيرًا^(٨).

(١) مَقْتَنَةٌ مَقْتَنَةٌ وَمَقْنَاتَةٌ: أبغضه، كمحنته، فهو مقيت ومحنوت. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥٨ (مقتن).

(٢) أَتَعْسَهُمْ أي أهلكهم، من التَّعْسُ بمعنى الْهَلاَكُ، وأصله الكَبَّ، وهو ضد الانتعاش بمعنى
الانتهاض، يقال: تَعْسَأَ لِفَلَانَ، أي أَلْزَمَهُ اللَّهُ هَلَاكًا. انظر: الصَّاحَاج، ج ٣، ص ٩١٠ (تعس).

(٣) القصص (٢٨): ٥٠.

(٤) محمد (٤٧): ٨.

(٥) غافر (٤٠): ٣٥.

(٦) في «ب»: «مُحَمَّد نَبِيٌّ». وفي «بع، بف»: «مُحَمَّد النَّبِيٌّ». وفي «بر»: -«النَّبِيٌّ».

(٧) في «ف»: +«الأخيار».

(٨) في «ب»: -«تَسْلِيمًا كَثِيرًا».

(٩) الغيبة للنعماني، ص ٢١٦، ح ٦؛ والأمالي للصادوق، ص ٦٧٤، المجلس ٩٧، ح ١، عن الكليني.
وفي كمال الدين، ص ٦٧٥، ح ٣٢، إلى هذا الحديث طريقان: الطريق الأول: عن محمد بن موسى،
عن محمد بن يعقوب الكليني، عن أبي محمد القاسم بن العلاء، عن قاسم بن مسلم، عن أخيه
عبد العزيز بن مسلم. والطريق الثاني: بسند آخر عن عبد العزيز بن مسلم. وفي عيون الأخبار،
ج ١، ح ١، ص ٢١٦؛ ومعاني الأخبار، ص ٩٦، ح ٢، بسندهما عن عبد العزيز بن مسلم؛ تحف
العقوول، ص ٤٣٦، إلى قوله: «أُو يَكُونُ مُخْتَارَهُمْ بِهَذِهِ الصَّفَةِ»؛ الواقي، ج ٣، ص ٤٨٠، ح ٩٩٠،
الوسائل، ج ٢٣، ح ٢٦٢، ص ٢٦٢، من قوله: «فَهُلْ يَقْدِرُونَ عَلَىٰ مِثْلِ هَذَا» إلى قوله: «بَنْذِدا
الكتاب وراء ظهورهم».

رجال السنن:

أبو محمد القاسم بن العلاء الهمداني، وكيل الناحية في آذربيجان، جليل القدر، من ولد في حدود (٢٠٠هـ)، وتوفي بعد (٣٠٥هـ) عن عمر جاوز المائة، وهو على هذا من السابعة من عمر وتوفي مع الثامنة، لا يلتفت البته إلى من قال بتعذر القاسم بن العلاء الهمداني ومن يسكن في آذربيجان، فالاتحاد جلي للمطالع، قال الشيخ فيمن لم يرو عنهم عليه السلام: «القاسم بن العلاء الهمداني، وكان جليل القدر، روى عنه الصفواني»^(١). هو شيخ الكليني، روى عنه في الكافي الواصل إلينا روایتین، وروى الصدوق عن الكليني عنه روايات أخرى لا توجد في الكافي، ترجم عليه الكليني كما يظهر من هذه الرواية، وروى الكليني عنه «قال: ولدي عدة بين، فكنت أكتب وأسائل الدعاء فلا يكتب إلى هم بشيء، فهاتوا كلهم، فلما ولد لي الحسن ابني كتبت أسأل الدعاء، فأجبت يقيني والحمد لله»^(٢).

روى الكشي عن «علي بن محمد بن قتيبة، قال: حدثني أبو حامد أحمد بن إبراهيم المراغي، قال: ورد على القاسم بن العلاء نسخة ما خرج من لعن ابن هلال وكان ابتداء ذلك، أن كتب عليه السلام إلى قوامه بالعراق: احضرروا الصوفى المتصنّع، قال: وكان من شأن أَحْمَدَ بْنَ هَلَالَ أَنْ قَدْ كَانَ حِجَّ أَرْبِيعًا وَخُمْسِينَ حُجَّةً، عَشَرُونَ مِنْهَا عَلَى قَدْمِيهِ. قَالَ: وَكَانَ رَوَاهُ أَصْحَابُنَا بِالْعَرَاقِ لِقَوْهُ وَكَتَبُوا مِنْهُ، وَأَنْكَرُوا مَا وَرَدَ فِي مَذْمَتِهِ، فَحَمَلُوا الْقَاسِمَ بْنَ الْعَلَاءِ عَلَى أَنْ يَرْجِعَ فِي أَمْرِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ: قَدْ كَانَ أَمْرُنَا نَفْذِ إِلَيْكَ فِي الْمَتْصُنْعِ أَبْنَى هَلَالَ لَا يَرْجِعُنَّ»^(٣).

عده الصدوق من وقف على معجزات صاحب الزمان عليه السلام ورأه من الوكلاء، وذكر أنه من آذربيجان^(٤).

(١) رجال الشيخ، الشيخ الطوسي، ص ٤٣٦، ت ٦٤٣.

(٢) الكافي، الكليني، ج ١، ص ٥١٩، ح ٩.

(٣) اختصار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ١٠٢٠، ص ٨١٦.

(٤) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص ٤٤٢، ح ١٦.

وذكر الشیخ فی الغیة عن المفید والغضایری «عن محمد بن احمد الصفوانی حَفَظَهُ اللَّهُ، قال: رأیت القاسم بن العلاء وقد عمر مائة سنة وسبع عشرة سنة، منها ثمانون سنة صحيح العینین، لقی مولانا أبا الحسن وأبا محمد العسكريین اللَّهُمَّا وَحْجَبَ بَعْدَ الشَّهَادَتِينِ، ورددت علیه عیناه قبل وفاته بسبعة أيام. وذلك أني كنت مقیما عندہ بمدینة الران من أرض آذربایجان، وكان لا تقطع توقيعات مولانا صاحب الزمان اللَّهُمَّا عَلَى يَدِ أَبِي جعفر محمد بن عثمان العمري، وبعده على يد أبي القاسم الحسین بن روح قدس الله روحهما، فانقطعت عنه المکاتبة نحوا من شهرين، فقلت حَفَظَهُ اللَّهُ لذلک. فيینا نحن عنده نأكل إذ دخل الباب مستبشر، فقال له: فيچ العراق لا يسمی بغیره. فاستبشر القاسم وحول وجهه إلى القبلة، فسجد ودخل کهل قصیر يرى أثر الفیوج عليه، وعلیه جبة مصرية، وفي رجله نعل محاملی، وعلى كتفه مخلة. فقام القاسم فعائقه ووضع المخلة عن عنقه، ودعا بطشت وماء فغسل يده وأجلسه إلى جانبه، فأكلنا وغسلنا أيدينا، فقام الرجل فآخر کتاباً أفضل من النصف المدرج، فناوله القاسم، فأخذته وقبله ودفعه إلى کاتب له يقال له ابن أبي سلمة، فأخذته أبو عبد الله ففضله وقرأه حتى أحسن القاسم بنکایة. فقال: يا أبا عبد الله خیر، فقال: خیر، ويحك خرج في شيء؟ فقال أبو عبد الله: ما تکره فلا، قال القاسم: فها هو؟ قال: نعي الشیخ إلى نفسه بعد ورود هذا الكتاب بأربعين يوما، وقد حل إليه سبعة أثواب، فقال القاسم: في سلامة من دینی؟ فقال: في سلامة من دینک، فضحك حَفَظَهُ اللَّهُ، فقال: ما أؤمل بعد هذا العمر.. الخ الحديث^(١).

هـ عبد العزیز بن مسلم

لا يعلم من هو، ذکرہ الشیخ فی أصحاب الرضا اللَّهُمَّا، وليس من البعید أنه استله من سند هذه الروایة، كما هو دأب الشیخ فی رجاله فی كثير من المهملين، وقد يقال باتحاده مع رجل ذکرہ العامة اسمه عبد العزیز بن مسلم القسملي، من أهل خراسان وفی بعضها أنه من مرو، وهذا مؤشر جيد للاتحاد خاصة مع ذکر أخواته معه، لكنهم انفقوا بلا

(١) الغیة، الطوسي، ص ٣١٠.

خلاف أنه من توفي سنة (١٦٧هـ).

ولا يقال لعل هناك تصحيفاً بائنة سنة، وأن الصحيح أنه توفي سنة (٢٦٧هـ)، حيث نقل وفاته أحمد بن حنبل المتوفى (٢٤١هـ)، بل وأسناده تؤيد ما ذكره من سنة وفاته حيث روى عن الأعمش المتوفى (١٤٨هـ) ومجالد بن سعيد المعمر الذي توفي سنة (١٤٤هـ) ويحيى بن سعيد الأنصاري المتوفى (١٤٣هـ)، وروى عنه عبد الصمد بن عبد الوارث المتوفى (٢٠٧هـ)، نعم ذكر المزي روایة عبد الواحد بن غياث عنه، وهو قد توفي سنة (٢٤٠هـ) وعيّد الله ابن عائشة المتوفى (٢٢٨هـ)، ولعل هذا من الإرسال أو طول العمر لتلامذته، وعلى كل تقدير فيظهر أنه من الخامسة، من كبارها، من يروي عن الرابعة وكبارها، وتروي عنه السادسة، فلهذا لا يمكن أن يكون من روى عن الرضا عليه السلام بعد سنة (٢٠٠هـ)؛ إذ يعلم أن الرضا عليه السلام في سنة (١٦٧هـ) كان له من العمر (١٩) عاماً وإنما ذهب لمو وخراسان سنة (٢٠٠هـ) حيث بلغ عليه السلام من العمر (٥٥ عاماً)، وهذا ما يثبت بشكل جازم عدم كونه عبد العزيز بن مسلم القسملي.

تحقيق الصدور:

وقد أمل الصدق هذا الحديث قاثلا: «حدثنا محمد بن موسى بن التوكيل رحمه الله، قال: حدثنا محمد بن يعقوب، قال: حدثنا أبو محمد القاسم بن العلاء عن عبد العزيز بن مسلم»^(١). وفي عيون أخبار الرضا عليه السلام، قال: «حدثنا أبو العباس محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني رضي الله عنه، قال: حدثنا أبو أحد القاسم بن محمد بن علي الهاروني، قال: حدثني أبو حامد عمران بن موسى بن إبراهيم عن الحسن بن القاسم الرقام، قال: حدثني القاسم بن مسلم عن أخيه عبد العزيز بن مسلم»^(٢). وألحقه بسند آخر، قال: «وحدثني بهذا الحديث محمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، وعلي بن عبد الله الوراق، وأحسن بن أحمد المؤدب، والحسين بن

(١) الأمالى، الصدق، ص ٧٧٣، ح ١٠٤٩.

(٢) عيون أخبار الرضا، الصدق، ص ١٩٥، ح ١.

إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب ~~بِهِشَّغَمِهِ~~، قالوا: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني، قال: حدثنا أبو محمد القاسم بن العلاء، قال: حدثنا القاسم بن مسلم عن أخيه عبد العزيز بن مسلم عن الرضا الطَّبِيلَةِ^(١).

ويلاحظ أن بقية الأسناد ذكرت الواسطة بين القاسم بن العلاء وعبد العزيز بن مسلم وأنه القاسم بن مسلم، وهو في هذه الطبقة من لا يعرف، وتوهمت لجنة التحقيق شرح العينية التي يشرف عليها الشيخ السبحاني من أن القاسم بن مسلم هو من ذكره الشيخ في أصحاب الصادق الطَّبِيلَةِ، وقال فيه: «القاسم بن مسلم، مولى أمير المؤمنين الطَّبِيلَةِ، كان مسلم من عتقته، وكان يكتب بين يديه»^(٢). ولا أعلم كيف هذا، وكيف يصفون من يروي عن الرضا الطَّبِيلَةِ وبواسطة أن يكون هو؟! وعلى كل تقدير فالرواية لا يوجد سند أو قرينة أخرى مما يثبت صدورها.

قال العلامة المجلسي: «مرفوع، ورواه الصدوق في كثير من كتبه بسند آخر فيه جهالة، وهو مروي في الاحتجاج وغيبة التّعْمَانِي وغيرهما»^(٣).

(١) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ص ٢٠٠، ح ٢

(٢) شرح العينية الخميرية، الفاضل الهندي، ص ١١٧، هامش ٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٣٧٨.

٢/٥٢٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ الْمُسْلِمِ بْنِ عَبْرُوبِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ غَالِبٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَلِيِّ لَهُ تَذَكُّرٌ فِيهَا حَالَ الْأَئِمَّةِ وَصَفَّاهُمْ^(١): «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَوْضَعَ^(٢) بِائِمَّةَ الْمُهُدِّى مِنْ أَهْلِ بَيْتِ تَيْبَانَ^(٣) عَنْ دِينِهِ، وَأَبْلَاجَ^(٤) بِهِمْ عَنْ سَبِيلِ^(٥) مِنْهَا جِهَةٍ^(٦)، وَفَتَحَ^(٧) بِهِمْ عَنْ بَاطِنِ تَيْبَانِ عِلْمَهُ؛ فَمَنْ عَرَفَ مِنْ أَئِمَّةِ مُحَمَّدٍ^(٨) وَاجِبٌ^(٩) حَقًّا إِيمَانِهِ، وَجَدَ طَعْمَ حَلَاوةِ إِيمَانِهِ، وَعَلِمَ فَضْلَ طَلَاوةِ^(١٠) إِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - نَصَبَ الْإِمَامَ عَلَىٰ خَلْقِهِ، وَجَعَلَهُ خُبَّاجَةً عَلَىٰ أَهْلِ مَوَادِهِ^(١١)

(١) في الغيبة: + «فقال».

(٢) تعديلة الإيضاح وما بعده بـ«عن» لتضمين معنى الكشف ونحوه، أي أبيان وأظهر كاشفاً عن دينه. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٣؛ مرأة العقول، ج ٢، ص ٤٠٠.

(٣) في الغية: «نَيْهُ».

(٤) «أبلج»: أضاء، أشرق، أثار. يقال: أبلج الصبح وأبلج، أي أسف وأثار. ومنه قيل: بلج الحق، إذا وضحت وظاهر المصباح المنير، ص ٦٠ (بلج).

(٥) في حاشية «بح»: «سبل».

(٦) «النَّهِيُّ»: الطَّرِيقُ الْوَاضِحُ، وَكَذَلِكَ الْمَنْهِجُ وَالْمَنَاهِجُ. الصَّاحِبُ، ج١، ص٣٤٦ (نَهِيٌّ).

(٧) في «ج، بع، بس، بف» وحاشية «ف» وشرح المازندراني: «ومنع» وقال الميرزا رفيعاً في حاشيته، ص ٦٠: «وفي بعض النسخ «ومنع بهم» أي أعطى الناس بهم فاتحاً عن الدقائق المستورة في بناء علمه». وفي حاشية «ج»: «مسمى».

(٨) في الغنة: «لهم

^(٩) فـ «بـعـ» وـ حـائـسـةـ بـسـ +ـ مـدـاهـهـ.

جامعة الملك عبد الله

(١١) في المصادر: «طلاقة»، والطلاوة، والطلاوة، والطلاوة: الحُسْن والبهجة والقبول. القاموس المحيط، ٢، ١٧١٤ (طه).

(١٢) «المواد» جمع المادة، وهي الزيادة المتصلة. والمراد جميع الزيادات المتصلة به من جميع المخلوقات، اتصال صدور وجوده منه، واستكمال هم به، واستفاضة منه. انظر: حاشية ميرزاريغا،

وَعَالِيهِ، وَ^(١) الْبَسَمُ اللَّهُ تَسَاجُّ الْوَقَارِ، وَغَشَّاهُ مِنْ نُورِ الْجَبَارِ، يَمْدُدُ^(٢) بِسَبَبِ إِلَى
السَّاءِءِ، لَا يَنْقُطُعُ عَنْهُ مَوَادُهُ، وَلَا يُتَسَأَلُ مَا عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِحَقِّهِ أَسْبَابِهِ^(٣)،
وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ أَغْمَالَ الْعِيَادِ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ؛ فَهُوَ عَالَمٌ بِمَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ
مُلْتَسِاتٍ^(٤) الدُّجَى^(٥)، وَمُعَمِّيَاتٍ^(٦) السُّنَنِ، وَمُشَبِّهَاتٍ^(٧) الْفَتَنِ.

ص ٦٠٠؛ الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٦ (مدد).

(١) في «ب، ف، بع، بس، بف» والوافي والبصائر: - «و».

(٢) قال الفيضن في الوافي: «يمد على البناء للمفعول والضمير للإمام، والبارز في «موادة» الله، أو للسبب». وفي شرح المازندراني: «يمد على صيغة المعلوم حال عن فاعل غشائه، وفاعله فاعله، و«سبب» مفعوله بزيادة الباء».

(٣) في البصائر: «بجهد أسباب سببها» بدل «بجهة أسبابه». وفي حاشية ميرزا ريفعا: «ولا تبال ما عند الله إلا بجهة أسباب جعلها الله له» أي للإمام.

(٤) في الغيبة: «مشكلات»، و«المُلْتَسِاتُ» من التبس عليه الأمر، أي اخالط واشتبه، والتباس الأمور: اختلطها على وجهه يسر الفرق بينها ولا يعرف جهتها. انظر: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٠٤ (ليس)، شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١.

(٥) في البصائر: «الوحى». و«الدُّجَى»: جمع الدُّجَى، وهي الظلمة الشديدة، والدُّجَى أيضاً: مصدر معنى الظلمة. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٤٩ (دجو).

(٦) في البصائر: «مُصَبِّيات». وفي المطبع: «معميات»، أي اسم المفعول من المجرد. والنحو مختلفة. والاحتلالات فيها ثلاثة: اسم المفعول من المجرد أو التفعيل، فالإضافة على هذين من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها. والاحتلال الثالث: اسم الفاعل من التفعيل، فالإضافة على هذا من قبيل إضافة العامل إلى معموله. مزْنَظِيرَه في خطبة المصنف. و«مُعَمِّيَات» - بتشديد الميم المفتوحة - : المَخْفَيَات، يقال: عَيَّاه تعميَّة، أي صيغة أعمى، ويقال: عَمِيَّتْ معنى البيت، أي أخفته، ومنه المَعْمَى في الشعر. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٣ (عمى)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠١.

(٧) في «ض»: «مُتَنَّهَّيَات». وفي البصائر والغيبة: «مُشَبِّهَات». وظاهر المجرى في مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠٤: «مُشَبِّهَات»؛ حيث قال: «أي الفتنة المشبهة بالحق، أو الأمور المشبهة بالحق بسبب الفتنة».

فَلَمْ يَرِزَّ^(١) اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بِخَاتَارُهُمْ لِخَلْقِهِ مِنْ وُلْدِ الْحَسِينِ اللَّهُ عَلَيْهِ الْكَفَافُ مِنْ عَقِبِ كُلُّ إِمَامٍ يَصْطَدِفُهُمْ لِذلِكَ وَيَخْتَبِئُهُمْ^(٢)، وَيَرْضِي بِهِمْ^(٣) لِخَلْقِهِ وَيَرْتَضِيهِمْ^(٤)، كُلُّمَا مَضَى مِنْهُمْ إِمَامًا، نَصَبَ لِخَلْقِهِ مِنْ^(٥) عَقِبِهِ إِمَامًا^(٦) عَلَيْهَا يَبْتَأِ، وَهَادِيَا تَرِيرًا^(٧)، وَإِمَاماً قَيْمًا^(٨)، وَحُجَّةً عَالِيًّا، أَئِمَّةً مِنَ اللَّهِ، يَهْدُونَ بِالْحَقِّ^(٩)، وَيَهْدِيُونَ، حَبْجُ اللَّهِ وَدُعَائُهُ وَرُغْوَاهُ^(١٠) عَلَى خَلْقِهِ، يَدِينُونَ^(١١) بِهَدِيَّهُمْ^(١٢) الْعِبَادُ،

(١) في حاشية «ف»: «فلا يزال».

(٢) في «ف»: «يختبئهم».

(٣) في «ف»: «يرضيهم».

(٤) في الغيبة: + «نفسه».

(٥) في شرح المازندراني: «والظاهر أنَّ «من» جازَة، و«إمامًا» مفعولٌ لـ«نصب»... ويحتمل أن يكون موصولة، و«إمامًا» حال عنه».

(٦) في «بس»: + «من ولد الحسين من عقبه إمامًا».

(٧) في الغيبة: «منيرًا».

(٨) قَيْمُ الْقَوْمِ: الذي يقوّمهم ويُسوس أمرهم، وأمر قيم: مستقيم، وذلك الدين القيم، أي المستقيم الذي لا زيف فيه ولا ميل عن الحق. لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٠٢ (قوم).

(٩) في شرح المازندراني: «يهدون، حال عن الأئمة، أو استيناف، و«بالحق» حال عن فاعله، أو متعلق به».

(١٠) «الرُّعَاة»: جمع الراعي بمعنى الحافظ، وكلَّ من وَيَأْمُرُ قومَ فهو راعيهم، وهم رعيته. انظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٢٧ (رعى).

(١١) «يَدِينُ»، أي يطيع، يقال: دان الله، أي أطاعه؛ من الدين بمعنى الطاعة. انظر: الصلاح، ج ٥، ص ٢١٨ (دين).

(١٢) في «بح» وحاشية «بس» وشرح المازندراني: «بهداهم». وفي الوافي: «بِهِمْ». وقوله: «بِهَدِيَّهُمْ» الْهَدِيُّ: المقابل للضلالة وهو الرشاد، وَالْهَدِيُّ: الطريقة والسيرَة الحسنة، وكلاهما محتمل هاهنا.

راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٥٣ (هدي)، شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٩؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٠.

وَتَسْتَهِلُ^(١) بِتُورِهِمُ الْبِلَادُ، وَيَنْمُو بِرَكَّهِمُ التَّلَادُ^(٢)، جَعَلَهُمُ اللَّهُ حَيَاةً لِلنَّاسِ، وَمَصَابِيحَ لِلنَّظَالِمِ، وَمَفَاتِيحَ لِلنَّكَلِامِ^(٣)، وَدَعَائِمَ لِلإِسْلَامِ، جَرَتْ بِذِلِّكَ فِيهِمْ مَقَابِدُ اللَّهِ عَلَى مَحْتُومَهَا.

فَالْإِمَامُ^(٤) هُوَ الْمُتَسْجِبُ الْمُرْتَضِيُّ، وَالْهَادِيُّ الْمُتَسْجِي^(٥)، وَالْقَائِمُ الْمُرْتَخِي^(٦)، اصْطَفَاهُ اللَّهُ بِذِلِّكَ، وَاضْطَنَعَهُ^(٧) عَلَى عَيْنِيهِ^(٨) فِي الدَّرَّ^(٩) حِينَ ذَرَّاهُ^(١٠)،

(١) في «ف» وحاشية ميرزا رفيعا والوافي: «يستهل». وقوله: «تَسْتَهِلُ» معلوما، أي تستضيء وتنور، أو تُسْتَهِلُ مجھولاً، أي تبيّن وتصير وتبصر. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٨٩؛ مراة العقول، ج ٢، ص ٤٠؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٧٠٣ (هلال).

(٢) «التالِدُ»: المال القديم الأصلي الذي ولد عندهك، وهو نقيس الطارف. وكذلك البلاذ والإبلاد، وأصل الناء فيه واو. الصاحح، ج ٢، ص ٤٥٠ (تلد).

(٣) في شرح المازندراني: «الكلام».

(٤) في «بف»: «والإمام».

(٥) في الغيبة: «المجتبى». و«المُتَسْجِي»: صاحب السر، المخصوص بالمناجاة، يقال: انتجى القوم وتناجو، أي تسازاوا، وتقول: انتجيت، إذا خصصته بمناجاته، والاسم: النجوى. راجع: الصاحح، ج ٦، ص ٢٥٠٣ (نجو).

(٦) في «ض» وحاشية «بح»: «المرتضى».

(٧) في «ض»: «اصطفاه».

(٨) في «بر»: «غيبة».

(٩) «الدَّرَّ»، أي عالم الذر، وهو في الأصل جمع الذرّة، وهي صغار النمل، كني به عن أولاد آدم حين استخرجوا من صلبه لأخذ الميثاق منهم، الوافي، ج ٣، ص ٤٩٠؛ الصاحح، ج ٢، ص ٦٦٢ (ذرر).

(١٠) «ذَرَّاهُ»، أي خلقه، يقال: ذرأ الله الخلق يذرؤهم ذراء، أي خلقهم. قال المجلسي في مراة العقول، ج ٢، ص ٢٩١: «ورثها يقرأ بالآلف المقلبة عن الواو، أي فرقه وميزه حين أخرجه من صلب آدم». وراجع: الصاحح، ج ١، ص ٥١ (ذرأ).

وَفِي الْبَرِّيَّةِ^(١) حِينَ بَرَأَهُ ظِلًا قَبْلَ خَلْقِ^(٢) سَمَّةَ^(٣)، عَنْ يَمِينِ عَرْشِهِ، مَحْبُوًّا^(٤)
بِالْحَكْمَةِ فِي عِلْمِ^(٥) الْغَيْبِ عِنْدَهُ، اخْتَارَهُ بِعِلْمِهِ، وَاتَّبَعَهُ لِطَهْرِهِ، بِقِيَّةٍ مِنْ
آدَمَ الْمُلِّىٰ، وَخِيرَةٍ مِنْ ذُرَيَّةِ نُوحٍ، وَمُضْطَفَىٰ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَسُلَالَةٌ مِنْ إِسْمَاعِيلَ،
وَصَفْوَةٌ^(٦) مِنْ عَرَّةَ^(٧) مُحَمَّدٌ^(٨)، لَمْ يَرْزُلْ مَرْعِيَّا بِعِنْدِ اللَّهِ يَحْفَظُهُ^(٩) وَيَكْلُوُهُ^(١٠)
إِسْتِرِّهِ، مَطْرُودًا عَنْهُ حَبَائِلُ إِبْلِيسَ^(١١) وَجُنُودِهِ، مَذْفُوعًا عَنْهُ وُقُوبُ^(١٢)

(١) «الْبَرِّيَّة»: الخلق والمخلوقون، فَعِيلَةٌ بمعنى مفعولة، من برأ بمعنى خلق، وقد تركت العرب
هَمَزَةُ، وإن أخذت من البرى - وهو التراب - فأصلها غير الهمزة. الصحاح، ج ١، ص ٣٦ (برأ);

المصاحف المتن، ص ٤٧ (برى).

(٢) في «ف» والغيبة: «خلقه».

(٣) في «ب»: «نسمته». و«النَّسَمَةُ»: النفس والروح وكل دابة فيها روح فهي نسمة، أو من النسم،
وهو أول هبوب الريح الضعيفة، أي أزل الريح قبل أن تستدّ. والجمع: النَّسَمَ، ويجوز الإفراد
والجمع هنا. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٤٩ (نسم); شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٩١ - ٢٩٢.

(٤) في «ج»، بر: «خَبِرَأً» من الجبل. و«الْمَحْبُوُّ»: اسم مفعول من الجبل بمعنى العطاء، يقال: جبل
يمحبه، أي أعطاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٠٨ (حبو).

(٥) في الوافي: «عام».

(٦) صَفْوَةُ الشَّيْءِ: خالصه. وفي الصاد الحركات الثلاث، فإذا نزعوا الماء قالوا: لَهُ صَفْوُ مَالِي، بالفتح
لغير. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠١ (صفو).

(٧) عَرَّةُ الرَّجُل: أخص أقاربه. النهاية، ج ٣، ص ١٧٧ (عز).

(٨) في «ض»: - «يَحْفَظُهُ». وفي الغيبة: + «بِمَلَائِكَتِهِ».

(٩) «يَكْلُوُهُ»، أي يحفظه ويرسمه، من الكلالة بمعنى الحفظ والحراسة. في شرح المازندراني: «وهي
أشد من الحفظ»، وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٦٩ (كلا).

(١٠) «حَبَائِلُ إِبْلِيس»: مصادِدُهُ، واحدها حِبَالَة، وهي ما يُصادَدُ بها من أي شيء كان. النهاية، ج ١،
ص ٣٣٣ (حِبَل).

(١١) «الْوُقُوبُ»: الدخول في كل شيء. يقال: وَقَبَ الشَّيْءَ يَقْبُّ وَقُوبًا، أي دخل. راجع: النهاية،
ج ٥، ص ٢١٢ (وقف).

الغَوَاسِقُ^(١)، وَنُفُوتُ^(٢) كُلُّ فَاسِقٍ، مَصْرُوفًا عَنْهُ قَوَارِفُ^(٣) السُّوءِ، مُبَرَّأً^(٤) مِنَ^(٥) الْعَاهَاتِ^(٦)، مُجْحُوبًا عَنِ الْأَفَاتِ، مَغْصُومًا مِنَ الزَّلَاتِ، مَصْوُنًا^(٧) عَنِ^(٨) الْفَوَاحِشِ كُلُّهَا، مَعْرُوفًا بِالْحَلْمِ وَالْبَرِّ في يَقَاعِهِ^(٩)، مَنْسُوْبًا إلى الْعَقَافِ وَالْعِلْمِ وَالْفَضْلِ عِنْدَ اِنْتِهَاِهِ، مُسْتَدِّاً^(١٠) إِلَيْهِ أَمْرُ وَالْدِّيْرَ، صَامِدًا عَنِ الْمُنْطِقِ^(١١) في حَيَاتِهِ. فَإِذَا انْفَقَتْ مُدْدَةُ وَالْدِّيْرَ، إِلَى

(١) **الغَوَاسِقُ**: جمع الغاست، وهو الليل إذا غاب الشفق، أو الليل المظلم، من الغَسَقَ بمعنى أول ظلمة الليل، أو شدة ظلمته. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٣٧؛ المفردات للراغب، ص ٦٠٦ (غَسَق).

(٢) **النُّفُوتُ**: جمع التَّفْتُ، وهو شبيه بالنَّفَخ، وهو أقل من التَّنَفُّل؛ لأنَّه لا يكون إلا ومعه شيء من الريق. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٨٨ (تفت).

(٣) قال المجلسي في مرأة العقول: «قوارف السوء، من افتراف الذنب بمعنى اكتسابه، أو المراد الاتهام بالسوء، من قوله: تَرَفَ فلاناً: عابه، أو اتهمه، وأقرفه: وقع فيه، وذكره بسوء، وأقرف به: عرضه للتهمة». وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٢٤ (ترف).

(٤) ويحمل قوله «مُبَرَّأً» من الإفعال.

(٥) في «ج» والوافي: «عن».

(٦) **الْعَاهَةُ** والأفة بمعنى واحد، وهي عَرَضٌ مفسد لما أصاب من شيء، أي هي ما يجب خروج عضو من مزاجه الطبيعي. ويمكن أن يراد بالأول الأمراض التي توجب نفقة الخلق كالجلذام، وبالثاني الأمراض النفسائية. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٦ (أوف)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٢٩٥؛ مرأة العقول، ج ٢، ص ٤٠٤.

(٧) في «ف، بع، بس، بف»: -«من الزلات مصوناً».

(٨) في «ب، ف، بع، بس، بف» والغيبة: «من».

(٩) **فِي يَقَاعِهِ**، أي في أوائل سنَّةٍ وفي صغره ويدو شبابه. يقال: أَيْقَعَ العَلَامُ فهو يافع، إذا شَارَفَ الاحلام ولما يختتم، وهو من نسادر الأبية، أي لا يقال: مُونِعٌ. واليقاع أيضاً: المرتفع من كل شيء، ولعله منه قال المازندراني في شرحه: «اليفع: الرفعه والشرف والغلبة». وراجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٩٩ (يفع).

(١٠) في «ب، بر»: «مستنداً».

(١١) في «ج، ض، بس، بف»: «النطق».

أَن انتَهَتْ بِهِ مَقَادِيرُ اللهِ إِلَى مَشِيقَتِي، وَجَاءَتِ الْإِرَادَةُ مِنَ اللهِ فِيهِ إِلَى مَحَبَّتِي^(١)، وَبَأْخَعَ مُنْتَهِي
مُدَّةَ وَالِدِي لِلَّهِ، فَمَضِيَ وَصَارَ أَمْرُ اللهِ إِلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَقَلَّدَهُ دِينَهُ، وَجَعَلَهُ الْحَجَّةَ عَلَى
عِبَادِهِ، وَقِيمَتُهُ فِي بِلَادِهِ، وَأَيْدِيهِ بِرُوحِهِ، وَاتَّاهَ^(٢) عِلْمُهُ، وَأَنْبَاهَ فَصْلَ^(٣) بِيَانِهِ، وَانْسَوَدَعَهُ
سِرَّهُ، وَانْتَدَبَهُ^(٤) لِعَظِيمِ أَمْرِهِ، وَأَنْبَاهَ فَصْلَ^(٥) بِيَانِ عِلْمِهِ، وَنَصَبَهُ عَلَيْهِ لِحَلْقِهِ،
وَجَعَلَهُ حُجَّةً عَلَى أَهْلِ عَالَمِهِ، وَضَيَّأَ لِأَهْلِ دِينِهِ، وَالْقِيمَ عَلَى عِبَادِهِ، رَضِيَ
اللهُ بِهِ إِتَاماً لُّهُمُ، اسْتَوَدَعَهُ سِرَّهُ، وَاسْتَحْفَظَهُ عِلْمَهُ، وَاسْتَخْبَأَهُ^(٦) حِكْمَتَهُ،
وَاسْتَرَّعَاهُ^(٧) لِدِينِهِ، وَانْتَدَبَهُ لِعَظِيمِ أَمْرِهِ، وَأَخْيَا بِهِ مَنَاهِجَ سَبِيلِهِ^(٨)، وَفَرَأَضَهُ
وَحُدُودَهُ، فَقَامَ بِالْعَدْلِ عِنْدَ تَحْيِيرِ^(٩) أَهْلِ الْجَهْلِ، وَتَحْيِيرِ^(١٠) أَهْلِ الْجَدْلِ،

(١) في «ض» وحاشية «بح»: «حجته». وفي «بر»: «محبته».

(٢) في الغيبة: «أعطيه».

(٣) في «ب، ج، ض، ف، بح» والوافي: «فضل».

(٤) «انتدب» يُستعمل لازماً ومتعدياً، تقول: انتدبته للأمر فانتدب، أي دعوته له فأجاب. قال

الفيض في الوافي: «انتدبه: اختاره». وراجع: المصباح المنير، ص ٥٩٧ (نبد).

(٥) في «بر» والغيبة: «فضل».

(٦) في «ب، ج، ض، ف، بـ»: «استخباء». و«استخباء»، أي طلب منه الكتمان، من **الخفب** بمعنى الستر والإخفاء. يقال: **خفب الشيء** يخبوه خباً: ستره وأخفاه. والمراد: أودع عنده حكمته وأمره بالكتمان. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٢ (خبأ)، الوافي، ج ٣، ص ٤٩٠.

(٧) «استرعاه»، أي طلب منه الرعاية والحفظ، أي جعله راعياً حافظاً. يقال: رعاه يرعاه رعياً ورعايته، أي حفظه، وكلَّ من ولِي أمر قوم فهو راعيهم وهم رعيته، وقد استرعاه إياهم: استحفظه. قال الفيض في الوافي: «استرعاه: اعنى بشأنه». وراجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٢٧ (رعى).

(٨) في «ف، بـ»: «سبيله».

(٩) هكذا في «ألف، بد، بع، جط، جل، جم، جه» وحاشية «بـ». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تحير».

(١٠) هكذا في «بد، بش، بع» وحاشية «جو» وهو مقتضى المقام. و«التحير» بمعنى تزيين الكلام وتحسينه. وفي بعض النسخ والمطبوع: «التحير». وفي بعض نسخ أخرى: «تحير».

بِالنُّورِ^(١) السَّاطِعِ^(٢)، وَالشَّفَاءِ النَّافِعِ^(٣)، بِالْحَقِّ الْأَبْلَجِ^(٤)، وَالْبَيْانِ الْلَّا لَثْعَ^(٥) مِنْ كُلِّ
خُرَاجٍ، عَلَى طَرِيقِ الْمُنْهَجِ، الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الصَّادُقُونَ مِنْ آبَائِهِ^(٦)، فَلَيْسَ يَجُهُلُ
حَقًّا هَذَا الْعَالَمُ إِلَّا شَقِيقٌ، وَلَا يَجْحَدُهُ إِلَّا غَوِيٌّ^(٧)، وَلَا يَصُدُّ عَنْهُ إِلَّا جَرِيٌّ عَلَى اللَّهِ
جَلَّ وَعَلَّا^(٨).

رجال السنن:

أما محمد بن يحيى فهو العطار، شيخ الكليني الذي يكثر عنه، ثقة، قمي، توفي قربة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري، القمي الثقة، شيخ أصحابنا القيمين، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)^(٩)؛ والحسن بن محبوب السراد الثقة المعروف، من السادسة، توفي سنة (٢٢٤هـ)^(١٠)؛ وإسحاق بن غالب ثقة، من

(١) قال المجلسي في مرآة العقول: «الباء للسببية، أو بدل، أو عطف بيان لقوله: بالعدل. وكذا قوله: بالحق بالنسبة إلى قوله: بالنور».

(٢) «الساطع»: المترش، أو المرتفع. والصريح الساطع: أول ما يشق مستطيلًا. راجع: لسان العرب، ج، ٨، ص ١٥٤ (سطع).

(٣) في الغيبة: «البالغ».

(٤) في حاشية «ج»: «اللائحة».

(٥) في «ب، ج، ض، بع، بر»: - «اللائحة».

(٦) «الغَوِي»: الضال، والتارك سبيل الحق والصالك لغيره، من الغي بمعنى الضلال والانبهاك في الباطل. راجع: النهاية، ج، ٣، ص ٣٩٧ (غوی).

(٧) في الغيبة: «لا يدعه» بدل «لا يصد عنه».

(٨) في الغيبة للنعماني، ص ٢٢٤، ح ٧، عن الكليني؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٤٣٢، ح ٢، بسنده عن ابن محبوب، عن ابن إسحاق بن غالب (ومذكور في بعض نسخه «عن إسحاق بن غالب» وهو الصواب) مع زيادة في أوله، إلى قوله: «مشتبهات الفتن»؛ الواقي، ج ٣، ح ٩٩١، ص ٤٨٧.

(٩) مِنَ الْكَلَامِ فِيهَا فِي ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(١٠) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٨.

الخامسة، وبقي تفصيل حاله، فإنه من لم يمر سابقا.

٥ إسحاق بن غالب:

ثقة، من الخامسة، كان شاعرا كما وصف النجاشي، لكن لم نجده فيما بأيدينا من مصادر، قال النجاشي: «إسحاق بن غالب الأسدي، والبيّن عربي صليب، ثقة، وأخوه عبد الله كذلك، وكانا شاعرين، روايا عن أبي عبد الله عليهما السلام». له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا، أخبرنا محمد بن علي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا سعد، قال: حدثنا محمد بن الحسين عبد الله بن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن إسحاق بن غالب»^(١).

ويلاحظ تحديد طبقته عند النجاشي حيث ذكر أنه من أصحاب الصادق عليهما السلام، وذكر في الطريق إليه رواية صفوان بن يحيى عنه، وهذا عين ما تشير إليه الأسناد من كونه من الخامسة، نعم ما في التوحيد من رواية الصدوق بأسناد متعددة عن الحسن بن محبوب عن عمرو بن أبي المقدام عنه عن أبي عبد الله عليهما السلام فهو على الأرجح تقليب للسند، فإن عمرو بن أبي المقدام من صغار الرابعة، من ولد سنة ٩٧هـ، وتوفي مع الخامسة سنة ١٧٣هـ، فلا يبعد أن يكون السند هو عن الحسن بن محبوب عن إسحاق بن غالب عن عمرو بن أبي المقدام عن أبي عبد الله عليهما السلام، أو أن يكون عن الحسن بن محبوب عن إسحاق بن غالب وعمرو بن أبي المقدام معاً عن أبي عبد الله عليهما السلام. ولعل هذا يشير إلى كون الرجل من كبار الخامسة، مما يفسر رواية محمد بن أبي عمر عنده بواسطة إبراهيم بن الحميد عنه.

وقد ذكر النجاشي أخاه في ترجمة مستقلة وذكر وثاقة الأخوين هناك^(٢)، ولكن يظهر أن أحاه عبد الله بن غالب أكبر منه عمر؟ إذ أشار النجاشي إلى رواية عبد الله عن أبي جعفر وأبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام. ومع أن النجاشي ذكر انتسابه، لكنه لم يذكر

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٧٣، ت ١٧٣.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٢٢، ت ٥٨٢.

مدينته في الترجمتين، نعم ذكر الشَّيْخ في أصحاب الصادق عليهما السلام أن إسحاق بن غالب الأنصاري كوفي^(١).

وذكره ابن حجر في لسان الميزان قائلاً: «ذكره كشن»^(٢)، ويظهر أنه تصحيف جش حيث يشير الرمز الأول لكتاب الكشي، والرمز الآخر لكتاب النجاشي.

تحقيق الصدور:

السنن معتبر صحيح لا لبس فيه، قال العلامة المجلسي: «صحيح»^(٣). والحديث محقق الصدور.

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٦٢، ت ١٨٣٩.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج ١، ص ٣٦٨، ت ١١٥٤.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٠٠.

١٦ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَهُمُ النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ الَّذِينَ
ذَكَرُهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

١/٥٢٩ . الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَامِرِ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّبِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي
الْحُسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَشَائِرُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ ابْنِ أَذِيْنَةَ، عَنْ بُرِيْدَ الْعَجَلِيِّ، قَالَ:
سَأَلَتْ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكَ
الْأَمْرِ مِنْكُمْ»^(١) فَكَانَ جَوَابُهُ: «أَكَمَ تَرَى إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نِصْبَيَاً مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ
بِالْجِبْرِ وَالظَّاعْنَوْتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَهْدِي مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَيِّلًا»
يَقُولُونَ لِأَيْمَةِ الصَّلَالَةِ^(٢) وَالدُّعَاءِ إِلَى النَّارِ: هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا مَنْ أَلَّ مُحَمَّدٌ سَيِّلًا «أُولَئِكَ
الَّذِينَ لَعَنَّهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَأْتِنَهُ اللَّهُ فَإِنَّ تَحْيَدَ لَهُ تَصِيرًا أَمَّ لَهُمْ تَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ» يَعْنِي
الْإِمَامَةَ وَالْخِلَافَةَ «فَإِذَا لَا يُؤْمِنُونَ النَّاسُ تَغْيِيرًا» تَحْنُ^(٣) النَّاسُ الَّذِينَ عَنَّ اللَّهُ وَالْقَيْرَ
النُّفَقَةُ الَّتِي فِي وَسْطِ النَّوَافِذِ «أَمَّ يَخْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» تَحْنُ^(٤)
النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ عَلَى مَا آتَانَا اللَّهُ مِنَ الْإِمَامَةِ دُونَ خَلْقِ اللَّهِ^(٥) أَجْمَعِينَ «فَقَدْ آتَيْنَا
آلَّ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا» يَقُولُ: جَعَلْنَا مِنْهُمُ الرُّسُلَ
وَالْأَبْيَاءَ وَالْأَئِمَّةَ، فَكَيْفَ يُقْرِبُونَ بِهِ فِي آلِّ إِبْرَاهِيمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيُنْكِرُونَهُ فِي آلِّ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟!
«فَيَنْهِمُ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَ عَنْهُ وَكَفَى بِهِمْ سَعِيرًا إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِاِبْرَاهِيمَ

(١) النساء (٤): ٥٩.

(٢) في الوافي والبصائر: «الضلال».

(٣) في «ف»: «ونحن».

(٤) في «ف»: «ونحن».

(٥) في «ض»: «الخلق» بدل «خلق الله».

سَوْفَ تُضْلِيْهِمْ نَاراً كُلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَأْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا لَيَدْوِقُوا الْعَذَابَ إِنَّ
اللهَ كَانَ عَزِيزاً حَكِيمًا^(١)^(٢).

رجال السندي:

وهذه السلسلة السنديّة - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مراراً على خدشها بالمعلى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها^(٣)؛ وأما أحمد بن عائذ فهو الثقة المار^(٤)، وهو الحال، أبو علي، أحسبي بجي، مولى، وقيل: عبسي، كوفي، سكن بغداد، عرف بكونه تلميذ أبي حديمة سالم بن مكرم، فعدُّ الشّيخ إيه في أصحاب الصادق والباقي الله توهُّمْ منه الله، والصحيح عده في أصحاب الصادق والكافظ الله، وهو من صغار الخامسة، وليس من السادسة كما ذهب إليه السيد البروجردي قتيل ، وهو من يروي عن عمر بن أذينة؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة ١٦٩ هـ^(٥)؛ وأما بريد العجلي فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروفة، من الرابعة^(٦).

(١) النساء (٤): ٥٦-٥١. و«نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ» أي احترقت وطبخت. لسان العرب، ج ٢، ص ٣٧٨؛ المفردات للراغب، ص ٤٩٦ (نضج).

(٢) بصائر الدرجات، ص ٥٤، ح ٣، بسنده عن ابن أذينة، وفيه إلى قوله: «نحن الناس الذين عنى الله»؛ تفسير فرات، ص ١٠٦، ح ١٠٠، وفيه: «جعفر بن أحد معنناً عن بريداً»، من قوله: «أَمْ يَخْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ»؛ تفسير العياشي، ج ١، ح ١٥٣، ص ٢٤٦، عن بريد بن معاوية، مع زيادة في آخره. راجع: كتاب سليم بن قيس، ص ٧٦٩، ح ٢٥؛ الواقي، ج ٣، ح ١٠٣٠، ص ٥١٨.

(٣) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب ص ١٣٦.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٥٦، ص ١٧٧.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣٩٢.

تحقيق الصدور:

السند غير ناهض لإثبات الصدور، وهو كما قال المجلسي ضعيف^(١)، وهي صحيحة عند السيد الخوئي قدست نفسه قدست نفسه، لكن مع ضعف السند إلا أنها موثوقة الصدور، إذ تجد فقرات هذه الرواية في عدّة روايات مقطعة منها، إضافة إلى أنها يقرينه مضمونها وسندتها فهي من عين المصدر الذي أخذ منه الحديث (٥٠١) و(٥٠٣)، وقلنا أن هذين الحديدين تروى بأسناد أخرى كما في هذه الرواية حيث تجد أن الصفار قد فرق بعضها منها في غير باب وبأسناد غير السند المذكور إلى بريد وغيره، فالمتابعة تقضي الاستئناف بالصدور بلا ريب.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٠٧.

٢٠ / ٥٣٠ عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ: عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ^(١) الْبَلَلِيِّ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «أَمْ يَخْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ»^(٢)، قَالَ: «نَحْنُ الْمَخْسُودُونَ»^(٣).

رجال السندي:

العدة من مشايخ الكليني فيهم من هو الثقة، والوثيق بنقل العدة أكبر من الوثيق بنقل الواحد الثقة؛ وأحمد بن محمد هو على الأقوى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، القمي الثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤ هـ)^(٤)، وليس أحمد البرقي بغيرية التوسط بين العدة والحسين بن سعيد؛ أما الحسين بن سعيد فهو الأهوazi الثقة، من صغار السادسة، توفي قرابة (٢٤٠ هـ) بحسب المقاريبات السنديّة من أدرك بعض صغار الخامسة^(٥).

أما تعين محمد بن الفضيل الذي يروي عنه الحسين بن سعيد، فقال صاحب الاستقصاء: «محمد بن الفضيل غير معلوم بسبب الاشتراك»^(٦). أي الاشتراك بين محمد بن الفضيل بن كثير الأزدي الضعيف، ومحمد بن الفضيل بن غزوan الضبي الثقة.

وفي المناهج: «المعنى به محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار على ما حققنا في غير موضع واحد، وذلك مما قد استفادته من الصدوق رضوان الله تعالى في الفقيه»^(٧).

(١) في البصائر: «أبي جعفر».

(٢) النساء (٤): ٥٤.

(٣) بصائر الدرجات، ص ٥٥، ح ٣، عن أحمد بن محمد؛ تفسير فرات، ص ١٠٦، بسن آخر؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٣١، ص ٥١٩.

(٤) مِنَ الْكَلَامِ فِيهَا فِي ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٦) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني، ج ٥، ص ٥٧.

(٧) منهاج الأخبار في شرح الاستبصار، أحمد بن زين العابدين العلوi العاملي، ج ٢، ص ٢٢٣.

حيث روى الصدوق كثيراً في الفقيه عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني، ثم ذكر في المشيخة طريقة إلى محمد بن القاسم بن الفضيل، ولم يذكر طريقة إلى محمد بن الفضيل وأبي الصباح الكناني. ولكن الصدوق لم يذكر أبي الصباح مع أن روایاته أكثر من روایات محمد بن الفضيل، وكذلك لم يذكر الطريق إلى الكثير من الذين أكثر عنهم كحمران وجليل بن صالح وموسى بن بكر ويونس بن عبد الرحمن.

وأما صاحب مفتاح الكرامة فذكر أن: «الخبر صحيح على الظاهر في محمد بن الفضيل؛ لأن الرواة يكتفون في التعبير عن المشهور الكامل بالإطلاق، فهو دائى بين ابن غزوان الثقة وبين ابن القاسم النهدي الثقة وبين ابن يسار الثقة»^(١).

أقول: لكن لم ترد في سند رواية الحسين بن سعيد عن أحد الرجلين مصرحاً بهما، بينما وردت رواية أحد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل الأزدي^(٢)، وهو ليس أقل شهرة من الرجلين.

وذكر السيد الأستاذ دامت برకاته: «هو الأزدي الضعيف، الذي ضعفه في كتاب الرجال، والقرينة على ذلك كون الراوي عنه في أحد السندين هو الحسين بن سعيد، الذي وردت روايته عن الأزدي في بعض النصوص الأخرى»^(٣). وقد قدم السيد الأستاذ مدركاً آخر مهماً في المقام؛ إذ يعرف تكرر رواية الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني مكرراً، فالراوي في روايتها هو من يكثّر الرواية عن أبي الصباح، وقد استدل دامت برకاته على أن محمد بن الفضيل الذي يروي عن أبي الصباح هو الأزدي الضعيف بقرينة أن النجاشي ذكر أن محمد بن الحسين عن أبي الخطاب هو راوي كتاب الأزدي، وقد ورد في الأسناد رواية محمد بن الحسين عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح^(٤).

(١) مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملی، ج ١٣، ص ٦١٨.

(٢) بصائر الدرجات، محمد بن الحسن الصفار، ص ٤٥٧.

(٣) وسائل المぬ من الإنجاح، محمد رضا السيساني، ص ٢٣٢.

(٤) يراجع القبسات، محمد البکاء، ج ٢، ص ٥٠٢.

والقرينة تامة، لكن الظاهر أن رواية محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن الفضيل إنما هي بواسطة النضر بن شعيب، وعلى كل تقدير فمحمد بن الفضيل في سند هذه الرواية هو الأزدي الضعيف؛ بدلالة رواية الحسين بن سعيد عنه، وأن الحسين بن سعيد قد روى عن الأزدي مصر حَبَّه كمَا أسلفنا، وهو - الحسين بن سعيد - أيضاً يروي عن أبي الصباح بواسطة محمد بن الفضيل، والراوي عن أبي الصباح الكتاني هو محمد بن الفضيل الأزدي، وقد يضاف للقرائن أن محمد بن الفضيل الذي يروي عنه الحسين بن سعيد يروي عن أبي حزنة، والصيرفي وهو الأزدي، هو من يروي عن أبي حزنة. وقد مرّ إجفال حاله^(١).

وأما طبقته فهي الخامسة، وإن عدّه السيد البروجردي تُثُلُّ في طبقات الكافي والتهذيب من السادسة، فإن ذلك لا يصح البتة، فإن ما ورد عنه من السابعة كرواية محمد بن عيسى القيطياني، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، فهي بالواسطة فالأول بواسطة يونس كما في غير سند، والثاني بواسطة النضر بن شعيب. وهو من أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حزنة الشهالي المتوفى سنة (١٥٠ هـ)، وقد طال به العمر وأدرك الرضا عليه السلام، وروت عنه السادسة في جل أسناده.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «جهول»^(٢)، ومع ضعف السند بمحمد بن الفضيل، إلا أن مضمون هذا الحديث موثق الصدور، وورد في غير رواية، بل إنَّ أبي الصباح الكتاني كان قد روى هذه الرواية، فلا يبعد التدليس من محمد بن الفضيل بن كثير في سنتهما وأنه إنما أخذها منه ودلس اسم أستاذه أبي الصباح وأسقطه منها، أو أنه سقط سهواً عبر تنقل الرواية في مصادرها.

(١) ينظر: ج ٣، ص ٣١٨، ح ٣٣٩.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١١.

٣/٥٣١ ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْدَبْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَينِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ^(١)، عَنْ يَحْيَى الْخَلَبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ الْأَخْوَلِ، عَنْ حُمَرَانَ بْنِ أَعْمَى، قَالَ: قُلْتُ لَأَبِي عَبْدِ اللهِ الْكَاظِمِيِّ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ»؟ فَقَالَ: «النُّبُوَّةُ». قُلْتُ: «وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»^(٢)? فَقَالَ: «الطَّاعَةُ»^(٣).

رجال السندي:

محمد بن يحيى هو العطار، شيخ الكليني، قمي ثقة، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد هو على الأقوى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، قمي ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤ هـ)^(٤)، وليس أحمد البرقي بقرينة التوسط بين العطار والحسين بن سعيد؛ أما الحسين بن سعيد فهو الأهوazi الثقة، من صغار السادسة، توفي قرابة (٢٤٠ هـ).

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٧، عن أَحْدَبْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَينِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَحْيَى الْخَلَبِيِّ مِنْ دُونِ تَوْسُطِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، وَالْمُوْجُودُ فِي بَعْضِ نَسْخِ الْبَصَائِرِ وَالْبَحَارِ، ج ٢٣، ح ١١، ص ٢٨٨، تَوْسُطُ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ بَيْنَ الْحُسَينِ بْنِ سَعِيدٍ وَيَحْيَى الْخَلَبِيِّ، وَهُوَ الصَّوابُ؛ فَقَدْ رُوِيَ الْحُسَينُ بْنُ النَّضْرِ عَنْ سُوَيْدٍ كِتَابَ يَحْيَى الْخَلَبِيِّ وَتَكَرَّرَ هَذَا الْاِرْتِبَاطُ فِي الْأَسْنَادِ. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١، ٥٠، ٧٩٠، الرَّقْمُ ٥٠، مَعْجمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ١٩، ص ٣٨٧ - ٣٨٩.

(٢) النساء (٤): ٥٤.

(٣) في الكافي، ح ٤٨٦، ٤٨٧، وتفسير القمي: «قال: الطاعة المفروضة» بدل «فقال: الطاعة».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٧، عن أَحْدَبْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَينِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَحْيَى الْخَلَبِيِّ ... الكافي، كتاب الحجة، باب فرض طاعة الأئمة^(٥)، ح ٤٨٦، ٤٨٧، بحسب آخر عن أبي جعفر^(٦)، من قوله: «وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا»؛ تفسير القمي، ج ١، ص ١٤٠، بحسب آخر؛ تفسير العياشي، ج ١، ح ١٦٠، ص ٢٤٨، عن حُمَرَانَ؛ الوافي، ح ٣، ص ١٠٣٤، ٥٢٠.

(٥) مِنَ الْكَلَامِ فِيهَا فِي ج ١، ح ١، ص ٣٠.

بحسب المقاربات السنديّة من أدرك بعض صغار الخامسة^(١)؛ والنضر بن سويد ثقة، صحيح الحديث، من صغار الخامسة، كوفي أصله من بغداد^(٢)، ما يرد من رواية السابعة لأحمد الأشعري أو أحد البرقي عنه مباشرة؛ فبسقوط الواسطة من صغار السادسة كالحسين بن سعيد ومحمد بن خالد البرقي، أو طرو التصحيف على من يروي عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الذي يروي عن النضر بن شعيب فيصحف أحياناً إلى النضر بن سويد. هذا من جهة من يروي عنه، وقد يسقط اسمه - النضر بن سويد - فتجد رواية الحسين بن سعيد عن يحيى الحلبي بال مباشرة، كما في عين تلك الرواية في البصائر، وهو سقط لا ريب فيه، وال الصحيح أنها بواسطة النضر؛ وأما يحيى الحلبي فهو يحيى بن عمران بن أبي شعبة الكوفي، الملقب بالحلبي، ثقة ثقة، صحيح الحديث، من الخامسة^(٣)؛ ومحمد الأحوال هو محمد بن علي بن النعمان، مؤمن الطاق، الثقة الحاذق، والمتكلّم الشهير، كوفي، يردد في طبقته بين صغار الرابعة وكبار الخامسة، ولعله في الطبقة الفاصلة بينهما^(٤)؛ وحران بن أعين أخو زرارة الأكبر، راوٍ ونحوبي، وقارئ مشهور، توفي في العشرينات بعد المائة، جليل القدر كما يظهر من التتبع، من كبار الرابعة^(٥).

تحقيق الصدور:

السنّد معتبر يوثق به، والرواية لا غبار عليها، ووصفه العلامة المجلسي في مرآة العقول بالحسن^(٦).

(١) ينظر ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٢) ينظر ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٨.

(٣) ينظر ج ١، ح ٣٤، ص ٢٦٠.

(٤) ينظر ج ٢، ح ٨٧، ص ٣٩٩.

(٥) ينظر ج ٣، ح ٣٦٦، ص ٣٩٤.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١١.

٤/٥٣٢ . الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعْلِي بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الصَّبَاحِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ الْكَفَافُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَمْ يَخْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا أَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ»، فَقَالَ: «يَا أَبَا الصَّبَاحِ، نَحْنُ وَاللَّهُ النَّاسُ الْمُخْسُودُونَ»^(١)^(٢).

رجال السندي:

الحسين بن محمد الأشعري هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحيط ببقاؤه إلى (٣١٧هـ)^(٣)؛ ومعلى بن محمد البصري ضعيف، من السابعة^(٤)، نعم وثقة السيد الخوئي قدست نفسه؛ ولوروده في التفسير؛ والحسن بن علي الوشاء وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خير، كوفي من السادسة^(٥)؛ وحماد بن عثمان هو الفزاري الثقة، كوفي، من الخامسة^(٦)، وهو يروي عن أبي الصباح الكناني؛ وهو إبراهيم بن نعيم، ثقة، يلقب بالميزان، من ولد في حدود (٨٠هـ)، وتوفي في حدود (١٧٠هـ)، أي أنه من الرابعة من عمر فأدركته السادسة^(٧).

(١) في البصائر، ص ٥٥: + «وأشار بيده إلى صدره».

(٢) بصائر الدرجات، ص ٥٥، ح ٤، بسنده عن أبي الصباح الكناني؛ وفي الكافي، كتاب الحجة، باب فرض طاعة الأنثمة، ح ٤٨٨؛ وبصائر الدرجات، ص ٢٢٢، ح ٤؛ والتهذيب، ج ٤، ح ٣٦٧، ص ١٣٢، بسنده آخر عن أبي الصباح الكناني، مع زيادة في أوله؛ تفسير فرات، ص ١٠٧، ح ١، ج ١٠١، بسنده آخر، مع زيادة في أوله وآخره، وفي كلها مع اختلاف يسير؛ تفسير العياشي، ج ١٥٥، ح ٢٤٧، عن أبي الصباح الكناني؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٣٢، ص ٥١٩.

(٣) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢٥، ص ٢٢٨.

(٧) مرت تفصيل الكلام حوله في هذا الجزء، ح ٤٨٤ تحت عنوان إبراهيم بن نعيم.

تحقيق الصدور:

الرواية وإن كان سندها ضعيفاً بالمعنى كما هو المشهور، ووصفها العلّامة المجلسي أيضاً بالضعف^(١)، إلا أنها موثقة الصدور، فقد رويت تلك الكلمات في موارد عديدة عن أبي الصباح الكناني عن المقصوم عليه السلام، بل وعن غير أبي الصباح عن المقصوم عليه السلام أيضاً، نعم وفق مبني السيد الخوئي قدست نفسه من وثاقة معلى بن محمد، فالسند صحيح أيضاً.

(١) مرآة العقول، العلّامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١٢.

٥/٥٣٣ . عَلَيْهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^(١)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدٍ^(٢) بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَذِيْنَةَ، عَنْ بُرْيَدَ الْعَيْخِيَّ: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ^(٣) فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «قَدْ أَتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْمِنْكَةَ وَأَتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»، قَالَ^(٤): «جَعَلَ مِنْهُمُ الرُّسُلَ وَالْأُنْبِيَاءَ وَالْأَئِمَّةَ، فَكَيْفَ يُقْرُونَ^(٥) فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابِ، وَيُنْكِرُونَهُ^(٦) فِي آلِ مُحَمَّدٍ^(٧)؟»، قَالَ: قُلْتُ^(٨): «وَأَتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا»^(٩)، قَالَ^(١٠): «الْمَلْكُ الْعَظِيمُ أَنْ جَعَلَ فِيهِمْ أَيْمَةً مَنْ أطَاعُهُمْ أَطَاعَ^(١١) اللَّهَ، وَمَنْ عَصَاهُمْ عَصَى^(١٢) اللَّهَ، فَهُوَ الْمَلْكُ الْعَظِيمُ»^(١٣).

رجال السندي:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير، الثقة المعروفة، من الثامنة، بقي حيًا إلى

(١) في «ب» وحاشية «بر»: + «بن هاشم».

(٢) في «ب»: - «محمد».

(٣) في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» والواقي: - «قال». وفي «بح»: «يقول».

(٤) في تفسير العياشي، ص ٢٤٦: + « بذلك».

(٥) في «ف»: «وبنكرون».

(٦) في «بر» والواقي: + « قوله». وفي البصائر: «فما معنى قوله» بدل «قال: قلت».

(٧) في تفسير العياشي، ص ٢٤٦: + «ما الملك العظيم».

(٨) في «بس»: + «إن».

(٩) في «ج»: «فقد أطاع».

(١٠) في «ج»: «فقد عصى».

(١١) بصائر الدرجات، ص ٥٦، ح ٦، بسنده عن ابن أبي عمير؛ كتاب سليم بن قيس، ص ٧٦٩، ح ٢٥، بسنده آخر، عن علي^(١٤)؛ تفسير فرات، ص ١٠٧، ح ١، بسنده آخر من قوله: «قال: الملك العظيم أن جعل»؛ تفسير العياشي، ج ١، ح ١٥٣، ص ٢٤٦، عن بريد بن معاوية، مع زيادة في أوله؛ وفيه، ص ٢٤٨، ح ١٥٨، عن أبي خالد الكابلي، من قوله: «قال: الملك العظيم أن جعل» مع اختلاف؛ الواقي، ج ٣، ح ١٠٣٣، ص ٥٢٠.

(٧)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو من يوثق بنقله؛ لقرائين مرت في محلها^(١)؛ ومحمد بن أبي عمير الراوي الشهير، من السادسة، ثقة من أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٧هـ)^(٢)؛ وأما عمر بن أذينة فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)^(٣)؛ وأما بريد العجلي فهو بريد بن معاوية العجلي، الثقة المعروف، من الرابعة^(٤).

تحقيق الصدور:

ذكر العلامة المجلسي في سندتها أنه حسن^(٥)، ورجال الرواية من يوثق بهم، نعم هناك نحو كلام في تحقق الإرسال بين ابن أبي عمير وابن أذينة، وإن كان الأقرب عدم الإرسال، ولكن على كل تقدير فالرواية مروية في غير موضع وهي موثوقة الصدور.

(١) مرت ترجمتها في ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣٩٢.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١٢.

١٧ - باب أَنَّ الْأَئِمَّةَ هُمُ الْعَلَامَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ

١/٥٣٤ . الحُسَينُ بْنُ مُحَمَّدِ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرْقَيِّ^(١)، قَالَ: حَدَثَنَا دَاوُدُ الْجَصَّاصُ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: «وَعَلَامَاتٍ وَبِالْأَجْمَعِينِ هُمْ يَهْتَدُونَ»^(٢)، قَالَ: «النَّجْمُ رَسُولُ اللَّهِ، وَالْعَلَامَاتُ هُنَّ الْأَئِمَّةُ»^(٣)^(٤).

رجال السندي:

الحسين بن محمد الأشعري؛ هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاوته إلى (٣١٧هـ)^(٥)؛ ومعلن بن محمد هو البصري ضعيف من السابعة^(٦)، نعم وثقه السيد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير. ويبقى الكلام في أبي داود المسترق، وفي داود الجصّاص الوارددين في السندي.

أبو داود المسترق:

هو سليمان بن سفيان، مولى كندة، ثم بني عدي منهم، كوفي، وعن حمدوه أنه ابن

(١) في «ض»: «المشرق» وهو سهرو، وأبو داود هذا، هو سليمان بن سفيان المسترق. راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٣ ، الرقم ٤٨٥؛ رجال الكشي، ص ٣١٩ ، الرقم ٥٧٧ .

(٢) التحل (١٦): ١٦.

(٣) في «بر، بس»: «هم».

(٤) الأمالي للطبوسي، ص ١٦٣ ، المجلس ٦، ح ٢٧٠ ، بستان آخر؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ٨ ، ص ٢٥٥ عن معلى بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٣٥ ، ص ٥٢١؛ البحار، ج ١٦ ، ح ٣٥٩ ، ص ٣٥٩ .

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢ ، ص ١٨٣ .

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١ ، ص ٢١٨ .

سفيان بن السمحط، ولكنه لا يصح؛ فإن سفيان بن السمحط عربي بجلي، وأما سليمان بن سفيان فمولى، سمي بالمسترق كونه ينشد شعر السيد ويسترق قلوب الناس - يطلب فيها الرقة - ذكر الكثي أن شيخه ابن مسعود سأله شيخه ابن فضال عنه، فقال ابن فضال: أنه كان ثقة^(١).

عمر تسعين عاماً على الصحيح، وليس (سعين)؛ إذ كثيراً ما يصحف بين السبعين والتسعين، وأنهم لا يذكرون غالباً إلا المعمرين، ويفيد ذلك ما في بطون الأسناد، وترتب الطبقات فيها، وقد توفي سنة (٢٣١هـ)، وعلى هذا الفرض فهو من ولد في حدود سنة (١٤١هـ)، ليكون ولد مع جيل كبار السادسة وتوفي مع صغارهم.

٥ داود الجصاص:

وليس في أصحاب المصنفات من اسمه داود الجصاص، ويظهر أنه اسم مصحف وأن الصحيح فيه داود الحمار وليس الجصاص، حيث يروي معلى بن محمد عنه بواسطة السادسة، وتفصيل حاله: هو داود بن سليمان الحمار، يكنى بأبي سليمان، كوفي، ثقة كما نقل النجاشي عن ابن نوح. عده في الإرشاد من خاصة الكاظم عليهما السلام وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته ومن روى النص على الرضا عليهما السلام.

عد السيد البروجردي (قدست نفسه) عنوان داود الحمار في طبقات الكافي من الخامسة^(٢). وهو بلا إشكال من الخامسة، فتروي عنه السادسة، وهو يروي عن أبي عبد الله عليهما السلام، وبعض الرابعة؛ كبريد. والعنوان في روايتنا (داود الجصاص) في نفس الموضوع الطبقي لداود الحمار الثقة.

(١) اختصار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٥٧٧، ص ٦٠٦.

(٢) رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، السيد البروجردي، ج ٤، ص ١٤٧، نسخة حجرية.

تحقيق الصدور:

ذكر العلامة المجلسي في سندتها أنه ضعيف^(١)؛ وذلك لضعف معلٍ بن محمد، وجهالة وعدم معلومية داود الجصاص، وأما وفق مباني السيد الخوئي قدست نفسه فالسند لا إشكال فيه من جهة معلٍ بن محمد فهو ثقة عنده قدست نفسه، لكن عنوان داود الجصاص غير معلوم الانطباق على أحد من الرجال كما يظهر من المعجم، والسند عندنا يعاني خلأً واحدة بوجود معلٍ، ولكن الرواية موثوقة الصدور بلا أدنى أي إشكال، حيث رواها الشیخ في أماله عن شیخه المفید عن ابن قولويه عن أبيه عن سعد عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن منصور بن بزرج عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، وهو سند على طوله يمر بثقة كبير عن ثقة كبير من مشايخنا المشاهير، ولذا فباقي روایات الباب أيضاً موثوقة الصدور كما سيأتي.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١٢.

٢/٥٣٥ .الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّبِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ: سَأَلَ الْمُهِيمِنَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْبَشَّارَ - وَأَنَا عَنْدُهُ - عَنْ قَوْلِ اللَّهِ^(١) عَزَّ وَجَلَّ: «وَعَلَامَاتٍ وَبِالْأَنجَمِ هُمْ يَهْتَدُونَ» فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ^(٢) النَّجَمُ»^(٣)، وَالْعُلَامَاتُ هُمُ^(٤) الْأَئِمَّةُ^(٥)».

رجال السنن:

الحسين بن محمد الأشعري، أبو عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحمل
بقاویه إلى (١٧٣هـ)^(٦)؛ معلى بن محمد البصري ضعيف، من السابعة^(٧)، وثقة السيد
الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ الوشاء هو الحسن بن علي الوشاء، وجه
 أصحابنا، عين من عيون الطاففة، خير، كوفي من السادسة^(٨)؛ أسباط بن سالم من لم يرد
فيه توثيق صريح، ورد اسمه في التفسير، لكن الظاهر عدم صواب ذلك وأنه تصحيف،
نعم روى عنه محمد بن أبي عمير، وذلك يكفي في توثيقه عند مرجع الطاففة (المقطورة)،
وسيدنا الأستاذ دامت بركاته، وهو من الخامسة^(٩).

تحقيق الصدور:

سند الرواية وفق مبني السيد الخوئي قدست نفسه لا يتقوم من جهة أسباط بن سالم.

(١) في «ج، ض، ف، بع، بر، بس، بف»: «عن قوله».

(٢) في «ف»: «النجم رسول الله^(٦)».

(٣) في «ض، بع، بر»: «هم».

(٤) الواقي، ج ٣، ح ١٠٣٦، ص ٥٢١.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٧) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

(٨) مرت تفصيل الكلام حوله في هذا الجزء، ح ٥١٠.

وأما وفق مباني السيد مرجع الطائفة فهو ضعيف من جهة معلى بن محمد، وقد وصفه العلامة المجلسي بأنه ضعيف على المشهور^(١)، وأما وفق ما نتبين؛ فليس لنا طريق لتوثيق معلى بن محمد أو أسباط بن سالم، فالأسند عندنا ضعيف بجهالتنا بالاثنين معاً، وعدم معرفتنا بوثاقتهم، لكن لا ريب في الوثوق بصدور هذه المروية عن المعصوم عليه السلام كما وضمناه في الرواية الأولى في الباب.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١٣.

٣/٥٣٦ . الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْوَشَاءِ، قَالَ: سَأَلْتُ الرَّضَا طَه عَنْ قَوْلِ اللَّهِ^(١) عَزَّ وَجَلَّ: «وَعَلَامَاتٍ وَبِالْتَّجْمُ هُمْ يَهْتَدُونَ» قَالَ: «نَحْنُ الْعَلَامَاتُ، وَالنَّجْمُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢)».

رجال السندي:

الحسين بن محمد هو أبو عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاوه إلى (٣١٧هـ)^(٣)؛ معلى بن محمد البصري ضعيف، من السابعة^(٤)، وثقة السيد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ الوشاء هو الحسن بن علي الوشاء، وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خير، كوفي من السادسة^(٥).

تحقيق الصدور:

ذكر المجلس أنها كسابقتها ضعيفة على المشهور^(٦)، وما دعاه إلى ذلك الحكم هو وجود معلى بن محمد في السندي، وهي وفق مباني السيد الخوئي قدست نفسه صحيحة السندي إلى الرضا طَه، وأما وفق مباني السيد الأستاذ دامت بركاته ومرجع الطائفة فهي ضعيفة بالفعل، هذا من ناحية السندي. أما ناحية الاستيثاق بالصدور فلا ريب بصحة صدورها من المعصوم طَه كما بيّناه في أول الباب هي وروایات هذا الباب أجمعها.

(١) في «بف» وحاشية «بع»: «عن قوله».

(٢) تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٤٣، بسند آخر مع زيادة في أوله وآخره؛ تفسير فرات، ص ٢٣٣، ٣١١، بسند آخر عن أبي عبد الله طَه؛ وفيه، ص ٢٣٣، ح ٣١٢، بسند آخر عن أبي جعفر طَه. تفسير العياشي، ج ٢، ح ١٠، ص ٢٥٦، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن طَه؛ وفيه، ج ٢، ح ٩، ص ٢٥٦، عن أبي محمد الخطاط، عن أبي جعفر طَه؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٣٧، ص ٥٢١.

(٣) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١٣.

١٨ - بَابُ أَنَّ الْأَيَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ هُمُ الْأُئْمَةُ ﷺ

١ / ٥٣٧ . **الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عبد الله، عن أحد بن هلال، عن أمية بن علي، عن داود الرقبي، قال: سألت أبي عبد الله عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى: «وما تغنى الآيات والذر عن قويم لا يؤمنون»^(١) قال: الآيات هم ^(٢) الأئمة، والذر هم ^(٣) الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين»^(٤).**

رجال السنن:

الحسين بن محمد هو أبو عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاوه إلى (١٧هـ)^(٥)؛ معلى بن محمد البصري ضعيف، من السابعة^(٦)، وثقة السيد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ وأحمد بن محمد بن عبد الله هو الأنباري المار مجھول^(٧)، لم يرد إلا من طريق المعلى في روایات تعجب بالضعفاء، كحال هذه الروایة، والرقی المختلف في شأنه والمثير للجدل من مر^(٨)، وتفصیل الكلام في أحمد بن هلال، وعلي بن أمیة.

(١) يونس (١٠١): (١٠١).

(٢) في «بف» والوافي وتفسير القمي: «هم».

(٣) في «بف» والوافي وتفسير القمي: «هم».

(٤) تفسير القمي، ج ١، ص ٣٢٠، عن الحسين بن محمد؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٣٩، ص ٥٢٢.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٧) مر في ج ٤، ح ٥١٥.

(٨) ذكرنا الاختلاف فيه وجهاته به عندنا، انظر الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ٣، ح ٣٤٠.

Ahmad bin Hala:

والمشهور بهذا الاسم هو العبرتائي، ولكن الموضع الطبقي لا يتناسب معه، فأخذ بن هلال العبرتائي ولد سنة (١٨٠ هـ)، وتوفي سنة (٢٦٧ هـ) مما يشير بوضوح إلى كونه من السابعة، أي من جيل معلى بن محمد البصري، فكيف يروي شيخ معلى بن محمد الأنباري عنه، إذ المفروض أن أحد بن هلال هو من يكون راوياً عنه لا العكس.

ويظهر أن للرواية سنتين؛ الأولى عن الحسين بن محمد عن معلى عن أحد الأنباري، وعلي بن محمد عن أحد بن هلال، أو محمد بن يحيى عن محمد بن أحد بن هلال جميعاً عن عليّ بن أمية عن الرقبي.

وببيان وقوع التصحيف في سند الرواية الثاني أن الطرق المشهورة من الكليني لأحد بن هلال أما عن طريق عليّ بن محمد، وهذا يصحف إلى معلى بن محمد، ومن ثم يمحفظ الناسخ؛ لتوهم أنه تكرار لاسم راوٍ في الرواية، أو عن طريق محمد بن يحيى عن محمد بن أحد وهو صاحب التوادر، وهنا أيضاً يمكن حدوث التصحيف من جراء اختلاط الأنباري المسمى أحد بن محمد مع محمد بن أحد، ومن ثم حذف أحد هما من قبل الناسخ فيها لو سقط اسم العطار قبل ذلك.

وأحمد بن هلال يكنى بأبي جعفر، من بني الجنيد، بگدادي، من قرية عرتا، يلقب بالملالي والكرخي أيضاً^(١)، قال النجاشي: «صالح الرواية، يعرف منها وينكر، وقد ورد فيه ذموم من سيدنا أبي محمد العسكري عليه السلام»^(٢). وقد نبه السيد الأستاذ على غرابة ذلك؛ إذ التوقيع الذام إنما خرج سنة وفاة العبرتائي (٢٦٧ هـ) في حين أن وفاة الإمام العسكري كانت سنة (٢٦٠ هـ)، فالتوقيع يعود إلى الإمام الحجة وليس للعسكري^(٣).

(١) يلاحظ القبسات، ج ١، ص ١٨٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٨٣، ت ١٩٩.

(٣) يلاحظ القبسات، ج ١، ص ١٨٩.

وقال الشيخ: غال^(١)، متهم في الدين^(٢)، ورد فيه ذم^(٣)، وضعفه في الاستبصار^(٤)، وقال الصدوق: محروم عند أصحابنا، وقال أيضاً: محروم عند مشايخنا رضي الله عنهم، وأنه لا يجوز استعمال ما تفرد به من روایة^(٥). واستثنوه فيما اشتوا من روایات التوادر، وذمومه كثيرة. ووصفه سعد بن عبد الله - كما نقل الصدوق عن ابن الوليد عن سعد - برجوعه من التشیع إلى النصب^(٦). وقد روى في كامل الزيارات، بل وفي التفسير، ووثقه في المعجم لهذا^(٧)، ولعله خلاف مبناه من توثيقه من يرد في التفسير مشروطاً بعدم التضليل له من جهة أخرى، اللهم إلا أن يقال: إنه قدست نفسه لم يستظهر من وصف الشيخ في الاستبصار الضعف.

٥ أمية بن علي:

أبو محمد القيسى الشامى، قال ابن الغضاطى: «في عداد القمين، ضعيف الرواية، في مذهبها ارتفاع»^(٨)، قال النجاشى: «ضعفه أصحابنا»^(٩) وراوى كتابه أحمد بن هلال، روى في التفسير وكامل الزيارات. استقرب السيد البروجردي في طبقات الكافى والكتشى والنباشى والتهذيب كونه من السادسة. ويظهر جلياً من روایاته بقاءه بعد سنة (٢٠٩ هـ) وأنه من السادسة.

(١) رجال الشيخ، الشيخ الطوسي، ص ٣٨٤، ت ٥٦٤٧.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٨٣، ت ١٠٧.

(٣) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص ٣٥٣، ح ٣١٣؛ وص ٣٩٩، ح ٣٧٤.

(٤) الاستبصار، الشيخ الطوسي، ج ٣، ص ٢٨؛ وص ٣٥١.

(٥) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ص ٧٦.

(٦) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ص ٧٦.

(٧) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٣، ص ١٥٣.

(٨) رجال ابن الغضاطى، أحمد بن الحسين الغضاطى، ص ٣٨، ت ٦.

(٩) رجال النباشى، النباشى، ص ١٠٥، ت ٢٦٤.

تحقيق الصدور:

سند الرواية مليء بالمشاكل، ولم نتمكن من أن ننق بتصورها من جهة أخرى، وقد ذكر العلامة المجلسي أيضاً ضعف السند^(١)، وهي أيضاً ضعيفة السند وفق مبني السيد مرجع الطائفنة [أقطلة]، والسيد الأستاذ دامت بركاته.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١٣.

٢/٥٣٨ . أَحْمَدُ بْنُ مَهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَنِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدِ الْعَجْلَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ رَفَعَهُ: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْلَّهِ لِلَّهِ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلُّهَا»^(١): «يَعْنِي الْأُوْصِيَاءَ كُلُّهُمْ»^(٢).

رجال السندي:

أَحْمَدُ بْنُ مَهْرَانَ، شِيخُ الْكَلِينِيِّ الَّذِي ذَهَبْنَا إِلَى قَبْولِ روَايَتِهِ؛ لِتَرْحِيمِ الْكَلِينِيِّ عَلَيْهِ
غَيْرِ مَرَةٍ خَلَافًا لِعَادَتِهِ، مَعَ أَنَّ الْعَالَمَةَ نَقَلَ تَضَعِيفَ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ لَهُ، وَهُوَ مِنْ
كَبَارِ الثَّامِنَةِ^(٣)، وَهُوَ مِنْ ذُوِّي الْأَسْنَادِ الْعَالِيَّةِ^(٤)؛ وَعَبْدُ الْعَظِيمِ الْحُسَنِيِّ أَبُو الْقَاسِمِ
الْأَهَشَّمِيِّ، الْعَابِدُ الْمَرْضِيُّ، صَاحِبُ الْمَزَارِ الْمَعْرُوفِ بِالرَّبِّيِّ، تَوْفِيقُ قِرَابَةِ سَنَةِ (٢٥٠ هـ)،
وَقَدْ مَرَّ سَابِقًا^(٥). وَبِقَيِّنِ الْكَلَامِ فِي حَالِ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدِ الْعَجْلَى، وَمُزِيدًا تَفْصِيلُ لِيُونِسَ
بْنِ يَعْقُوبَ.

٥ مُوسَى بْنُ مُحَمَّدِ الْعَجْلَى:

وَهُذَا الرَّجُلُ لَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي روَايَتِيْنِ لِعَبْدِ الْعَظِيمِ الْحُسَنِيِّ يَرْوِي فِيهَا عَنْ يُونِسَ بْنِ
يَعْقُوبَ فِي تَأْوِيلِ آيَةِ مِنَ الْقُرْآنِ فِي شَأنِ الْأَثْمَةِ^(٦)، وَلَمْ نَحْظِ بِطَرِيقِ لِعْرَفَتِهِ.
وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ عَنْوَانُ مُوْهَاهَا أَوْ خَتْرَاعًا لِلتَّقْيِيَّةِ الَّتِي كَانَ يَمْرُ بِهَا عَبْدُ الْعَظِيمِ الْحُسَنِيِّ،
مَا يَسْتَدِعِي أَنْ يَخْفِي أَسْمَاءَ مَشَايِخِهِ، أَوْ يَسْتَعْمِلَ أَسْمَاءً مَجْهُولَةً لِلتَّعْمِيَّةِ.

(١) القمر (٥٤): ٤٢.

(٢) تفسير القمي، ج ١، ص ١٩٩، بسند آخر مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٤٠، ص ٥٢٢.

(٣) الألف رجل، غيث شبر، ص ٩٩، ت ٨٩.

(٤) مرت ترجمته في: ج ٣، ح ٣١٨.

(٥) مرت ترجمته في: ج ٣، ح ٣١٨.

٥ يونس بن يعقوب:

وقد تطرقنا حاله سابقاً^(١)، ولا بأس بذكر بعض من أحواله، هو أبو علي «يونس بن يعقوب بن قيس الجلاب البجلي الذهني»، أمه منية بنت عمار بن أبي معاوية الذهني، أخت معاوية بن عمار، اختص بأبي عبد الله وأبي الحسن عليهم السلام، وكان يتوكلاً لأبي الحسن عليهم السلام، ومات بالمدينة في أيام الرضا عليه السلام، فتولى أمره وكان حظياً عندهم، موثقاً، وكان قد قال بعد الله، ورَجَعَ، له كتاب الحج^(٢)، كل ذلك كما عن النجاشي. وأما الشيخ فقد وثقه أيضاً مرة عند عده في أصحاب الكاظم عليهم السلام، وأخرى عند عده في أصحاب الرضا عليهم السلام، وقال فيه: أنه ثقة من أصحاب أبي عبد الله عليهم السلام^(٣). وعده المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم. وروى عنه ثلاثة؛ محمد بن أبي عمير، وصفوان، والبنزيطي. وروى في كامل الزيارات والتفسير، وفيه روايات.

فنـ الكشي قال: «حدثني حدوـيـه، ذـكـرـهـ عنـ بـعـضـ أـصـحـابـهـ أـنـ يـونـسـ بـنـ يـعـقـوبـ فـطـحـيـ، كـوـفـيـ، مـاتـ بـالـمـدـيـنـةـ وـكـفـهـ الرـضـاـ عليـهـ السـلـامـ»^(٤).

وروايات أخرى دالة على عناية الإمام الرضا عليه السلام به بعد موته، ولعل من الروايات المهمة ما رواه الكشي عن أشياخه «علي بن الحسن»، قال: حدثني محمد بن الوليد، عن صفوان بن يحيى، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: جعلت فداك، سرفني ما فعلت بيونس. قال: فقال لي: أليس بما صنع الله بيونس أن نقله من العراق إلى جوار نبيه عليه السلام^(٥). فإنها تدل على منزلته عند صفوان بن يحيى، ولكن السنـدـ الفـطـحـيـ منـ عـلـيـ إـلـىـ مـحـمـدـ بنـ الـولـيدـ الخـزـارـ معـ تـزـكـيـةـ فـطـحـيـ أوـ مـنـ وـصـفـ بـذـلـكـ كـيـونـسـ وـخـصـوـصـاـ بـعـدـ مـوـتـهـ

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٠٤، ص ٤٧٠.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٤٦، ت ١٢٠٧.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص ٣٦٨، ت ٥٤٧٧.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ح ٧٢٠، ص ٦٨٢.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ح ٧٢٣، ص ٦٨٥.

يوجب الريبة بملاحظة الظروف الاجتماعية التاريخية.

وكنا قد فصلنا الكلام في هذه الروايات سابقاً، وتطرقنا لبعض الجهات التي نتطرق
إليها هنا^(١).

وعلى كل تقدير فيونس بن يعقوب من ثقات الخامسة من توفي في حدود العقد
الناسع بعد المائة.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي حول هذا السندي: «ضعيف»^(٢). وهو ضعيف ومرسل، نعم
رويت هذه الرواية في كتاب أبي الجارود بسندي آخر عن أبي جعفر عليه السلام وقد وصلتنا
ضمن تفسير القمي، ولكن السندي هناك أيضاً ضعيف لا يعتمد به، وأما السندي هنا
فماشتمل على جهة وإرسال في حلقاته.

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٠٤، ص ٤٧٠.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤١٤.

٣/٥٣٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْدَبْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمِّدٍ^(١) بْنِ أَبِي عَمِيرٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْلَّهِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^(٢): جَعَلْتُ فَدَاكَ، إِنَّ الشِّعْيَةَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ الْقَبْلَةِ الْعَظِيمِ»^(٣)? قَالَ: «ذَلِكَ إِلَيَّ إِنْ شِئْتُ أَخْبِرْتُهُمْ، وَإِنْ شِئْتُ مَمَّا أَخْبِرْتُهُمْ» ثُمَّ^(٤) قَالَ: «لِكُنِّي أُخْرِكَ بِتَفْسِيرِهَا». قُلْتُ: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ؟» قَالَ: فَقَالَ: «هِيَ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^(الله) يَقُولُ: مَا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - آيَةٌ هِيَ أَكْبَرُ مِنِّي، وَلَا اللَّهُ مِنْ^(٥) بَنِي^(٦) أَعْظَمُ مِنِّي»^(٧).

رجال السندي:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، القمي العطار، شيخ الكليني، قمي، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه، كثير الحديث، توفي قرابة سنة (٣٠٠ هـ)، من الثامنة؛

(١) في «و، بح»: - «محمد».

(٢) في «ض»: - «الله».

(٣) النبا (٧٨): ٢-١.

(٤) في «بح»: - «ثم».

(٥) في «ض، بس، بف»: - «من».

(٦) في البصائر: + «عظيم».

(٧) بصائر الدرجات، ص ٩٦، ح ٣، عن أَحْدَبْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عَمِيرٍ وَغَيْرِهِ (وَالْمَذْكُورُ فِي بَعْضِ نَسْخَهُ أَوْ غَيْرِهِ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ، مَعْ زِيَادَهُ فِي آخِرِهِ؛ تَفْسِيرُ فَرَاتِ، ص ٦٨٥، ح ٥٣٣، وَح ٦٨٦، بَسْدَ آخِرٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةِ الشَّهَابِيِّ مَعَ اخْتِلَافٍ؛ تَفْسِيرُ الْقَمِيِّ، ج ٢، ص ٤٠١، بَسْدَ آخِرٍ عَنْ أَبِي الْحَسْنِ الرَّضا^(الله)، مَنْ قَوْلُهُ: «كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^(الله) يَقُولُ» مَعَ اخْتِلَافٍ. وَرَاجِعٌ: الْكَافِي، كِتَابُ الْحَجَّةِ، بَابُ فِيهِ نَكْتَ وَنَفْفَ مِنَ التَّنْزِيلِ فِي الْوَلَايَةِ، ح ١١٢١؛ الْوَافِي، ج ٣، ح ١٠٤١، ص ٥٢٣.

وأحمد بن محمد هو على الأقوى أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى الْأَشْعَرِيُّ، قُمِيٌّ ثَقَةٌ، كَبِيرٌ
قَمٌّ، مِنِ السَّابِعَةِ، تَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ (٢٧٤هـ)^(١)؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ الرَّاوِيُّ الشَّهِيرُ، مِنِ
السَّادِسَةِ، ثَقَةٌ، مِنْ أَصْحَابِ الْإِجَاعِ، تَوَفَّى سَنَةَ (٢١٧هـ)^(٢)؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْفَضِيلِ هُوَ ابْنُ
كَثِيرٍ الصَّيْرِيِّ الْأَزْدِيِّ الَّذِي ضَعَفَهُ السَّيْخُ وَذَكَرَ أَنَّهُ يُرمَى بِالْغَلُوِّ^(٣)، وَهُوَ مِنِ الْخَامِسَةِ^(٤)،
وَهُوَ يُرْوَى كَمَا فِي هَذَا السَّنَدِ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، وَهُوَ ثَابِتُ بْنُ دِينَارِ الشَّهَابِيِّ، وَهُوَ مِنْ مَشَاهِيرِ
ثَقَاتِ الرَّابِعَةِ^(٥).

تحقيق الصدور:

السندي فيه نقطتي ضعف الأولى بالتردد في الطبقة السادسة بين ابن أبي عمر وغيره،
وكون الراوي في الخامسة محمد بن الفضيل بن كثير الصيرفي المرمي بالغلو والضعف.
ذكر العلامة المجلسي أن السندي مجهول^(٦)، نعم رويت مقالة أمير المؤمنين عليه السلام في هذه
الرواية بأسناد عدة في الواصل من تفسير القمي وتفسير فرات الكوفي مما يضفي نوعا
من الوثاقة بصدور ذلك الجزء منها عنه عليه السلام.

(١) مَرَّ الْكَلَامُ فِيهَا فِي ج١، ح١، ص٣٠.

(٢) مَرَّ تَرْجِيمَهُ فِي ج١، ح٣٦، ص٢٦٤.

(٣) رِجَالُ الطَّوْسِيِّ، الطَّوْسِيُّ، ص٣٦٥، ت٥٤٢٣.

(٤) يَنْظُرُ: ج٣، ح٣٣٩، ص٣١٨.

(٥) يَنْظُرُ: ج٤، ح٤٠، ص٤٥.

(٦) مَرَآةُ الْعُقُولِ، الْعَالَمَةُ الْمَجْلِسِيُّ، ج٢، ص٤١٥.

١٩ - بَابُ مَا فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَرَسُولُهُ ﷺ مِنَ الْكَوْنِ مَعَ الْأَيْمَةِ

١/٥٤٠ ١. الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْوَشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ^(١)، عَنْ أَبْنِ أَذِيْنَةِ، عَنْ بُرْيَدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعِجْلَيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرَ الْكَاظِمِ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا اللَّهُ وَكُوئُنَا مَعَ الصَّادِقِينَ»^(٢) قَالَ: «إِنَّمَا عَنِّي»^(٣).

رجال السنن:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مراراً على خدشها بالمعنى البصري، مع وثاقة تلميذه الأشعري وشيخه الوشاء فيها^(٤)؛ وأما أحمد بن عائذ فهو الثقة المalar^(٥)، وهو الحال أبو علي، أحمسى بجي، مولى، وقيل: عبسى، كوفي، سكن بغداد، عرف بكونه تلميذ أبي خديجة سالم بن مكرم، فعد الشیخ إيهاف في أصحاب الصادق والباقر عليهما السلام توهم منه خلفه، وال الصحيح عده في أصحاب الصادق والكافر عليهما السلام، وهو من صغار الخامسة، وليس من السادسة

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٥١، ح ١، عن الحسين بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، لَكِنَّ الْمُوْجُودَ فِي بَعْضِ مُخْطَوْطَاتِهِ تُوْسُطُ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَبَيْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَهُوَ الصَّوَابُ؛ فَإِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الرَّاوِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، هُوَ الْوَشَاءُ، وَيُرَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْهُ بِتَوْسُطِ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَسْنَادِ راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٦١ - ٤٦٤، ص ٤٦٧ - ٤٧٠.

(٢) التوبه (٩): ١١٩.

(٣) بصائر الدرجات، ص ٥١، ح ١، عن الحسين بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ؛ الواقي، ج ٢، ح ٥٦٤، ص ١٠٨.

(٤) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب، ص ١٣٦.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٥٦، ص ١٧٧.

كما ذهب إليه السيد البروجردي فتَّشَ، وهو من يروي عن عمر بن أذينة؛ وأما ابن أذينة، فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)^(١)؛ وأما بريد العجي فهو بريد بن معاوية العجي، الثقة المعروف، من الرابعة^(٢).

تحقيق الصدور:

السند غير ناهض لإثبات الصدور، وهو كما قال المجلسي ضعيف^(٣)، وهي صحيحة عند السيد الخوئي قدست نفسه، وقد رواها الصفار قال: حذَّنا الحسين بن محمد عن الحسن بن علي عن أحمد بن عايز عن ابن أذينة عن بريد العجي، ولكن لا يخفى السقط في هذا السند، فإن الحسين بن محمد الأشعري إنما يروي عن الحسن بن علي الوشاء بواسطة المعلى بن محمد وهو عين السند في الكافي، بل يظهر أن الكليني إنما أخذ تلك الرواية من البصائر وأن نسخة البصائر الحالية قد سقط منها اسم المعلى بن محمد.

لكن مع ضعف السند وعدم وجود سند رديف، إلا أنها لاحظنا أن هناك روایات عدّة لبريد بن معاوية في هذا الصدد فليس من جزاف القول أن تكون موثوقة الصدور.

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣٩٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤١٦.

٢/٥٤١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدْ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصِيرِ: عَنْ أَبِي الْحَسْنِ الرَّضَا الْتَّلِيِّ، قَالَ: سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَئِمَّةِ الْأَيُّوبِ أَمْتُهَا أَتَقْوَاهُ اللَّهُ وَكُوْنُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» فَقَالَ الْتَّلِيِّ: «الصَّادِقُونَ هُمُ^(١) الْأَئِمَّةُ^(٢) وَ الصَّدِيقُونَ^(٣) يُطَاعُونَ^(٤)».

رجال السندي:

محمد بن يحيى هو العطار شيخ الكليني، قمي ثقة، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد هو على الأقوى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، قمي ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)^(٥)، نعم يمكن أن يكون المقصود زميله الثقة الآخر صاحب المحسن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ولكنه احتمال ضعيف؛ وابن أبي نصر هو أحد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، الثقة الجليل^(٦)، من أشهر رواة السادسة، توفي سنة (٢٢١هـ).

تحقيق الصدور:

سندي الرواية في غاية الاعتبار، وقرب الأسناد، ولا خلاف في صحة هذا السندي، ذكر العلامة المجلسي أيضاً صحته في مرآة العقول^(٧).

(١) في «بف» والبصائر: - «هم».

(٢) في البصائر: - «و».

(٣) «الصَّدِيق» - مثال الفسيق: الدائم التصديق، ويكون الذي يصدق قوله بالعمل. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦ (صدق).

(٤) بصائر الدرجات، ص ٥١، ح ٢، بسنده عن أحد بن محمد، عن الرضا^{الليلي}; الواقي، ج ٢، ح ٥٦٣، ص ١٠٧ (صدق).

(٥) مز الكلام فيهما في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ١٢٨، ص ٥٨١.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢١.

٣/٥٤٢ . أَحَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ^(١)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْكَاظِمِيِّ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجِدَا حَيَاةً تُشْبِهُ حَيَاةَ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَمْوَتَ مِيتَةً تُشْبِهُ مِيتَةَ الْشُّهَدَاءِ، وَيَسْكُنَ الْجَنَانَ الَّتِي غَرَسَهَا الرَّحْمَنُ»^(٢)، فَلَيَتَوَلَّ^(٣) عَلَيْهَا، وَلَيُوَالِ^(٤) وَلَيَهُ^(٥)، وَلَيَقْتَدِي بِالْأَئِمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ عَرَزَقُوا مِنْ طَبِّيَّتِي^(٦)؛ اللَّهُمَّ ارْزُقْهُمْ

(١) هكذا في «ض» وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمد بن الحسين». والصواب ما ثبتناه، يؤيد ذلك - مضافاً إلى ما تقدم في الكافي، ذيل ح ٤٤٦ - ورود مضمون الخبر في بصائر الدرجات، ص ٦٨، ح ١ عن محمد بن عبد الحميد، عن منصور بن يونس، عن سعد بن طريف، وما يأتي في الكافي، ح ٦٨٨ من روایة محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن عبد الحميد، عن منصور بن يونس، وقد ورد مضمون ذاك الخبر أيضاً في بصائر الدرجات، ص ٣١٣، ح ٣. ويؤيده أيضاً روایة محمد بن الحسن [الصفار] عن محمد بن عبد الحميد، في بعض طرق النجاشي والشيخ الطوسي إلى كتب بعض الأصحاب، راجع: رجال النجاشي، ص ٣٦٤، الرقم ٩٨١؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٠، الرقم ٦٣؛ وص ٣٢٤، الرقم ٥٠٣؛ وص ٥٤٤، الرقم ٣٤٥؛ وص ٤٠٠، الرقم ٦٠٧. وأثما ما ورد في بعض الأسناد من روایة محمد بن الحسين، عن محمد بن عبد الحميد، فمحمد بن الحسين في هذه الموارد مصحّف إما من محمد بن الحسن - كما في ما نحن فيه -، أو من موسى بن الحسن. والتفصيل لا يسعه المقام.

(٢) في «بح»: «موته».

(٣) في «بح، بس»: «الله». والمراد بغرسه إليها: إنشاؤها بقول «كن» وجرّ التقدير والإيجاد. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٤٣١٢ الوافي، ج ٢، ص ١٠٤.

(٤) «فليتوّل»، أي «ليتخذه ولية»، أي إماماً. يقال: تولاه، أي اتخذه ولية. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦١ (ولي).

(٥) في «بح»: «وليتوال».

(٦) «الموالة»: ضد المعاداة، والولي هنا بمعنى المحب والتاصر. راجع: الصاحاح، ج ٦، ص ٢٥٣٠ (ولي)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

(٧) «الطينية»: الخلقة والجلبة والأصل. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٧٠ (طين).

فَهُمْ^(١) وَعِلْمِي، وَوَيْلٌ لِلْمُخَالِفِينَ لُهُمْ مِنْ أَمْتَى؛ اللَّهُمَّ لَا تُنَاهِمْ شَفَاعَتِي^(٢)^(٣).

رجال السندي:

أحمد بن محمد ومحمد بن يحيى؛ يروي الكليني عن شيخيه العطار وال العاصمي غير مرة مجتمعين، عن محمد بن الحسن الصفار، صاحب البصائر، وكلا الشيختين من مرأة أحوالهم؛ فمحمد بن يحيى قمي، ثقة، من الثامنة^(٤)؛ وأحمد بن محمد العاصمي كوفي، ثقة، سكن بغداد، من الثامنة^(٥)؛ ومحمد بن الحسن هو الصفار الثقة، صاحب البصائر، من كبار الثامنة^(٦)، وما يرد فيأغلب النسخ من كونه في هذا الموضع محمد بن الحسين، فليس صواباً، بل المعاهر رواية شيخي الكليني معاً عن الصفار، وقد أشار محقق طبعة الحديث في هامشهم المنقول هنا أيضاً إلى قرائنا عدّة تؤكد هذا التصحيح؛ ومحمد بن عبد الحميد هو محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار، ثقة على الصحيح، وكان السيد الخوئي قدست نفسه قد وثقه باعتبار وروده في كامل الزيارات، واعتبر كلمة الثقة الواردة في ترجمته في النجاشي إنها هي في حق أبيه، ثم سحب التوثيق حين تراجع عن رأيه في توثيق جميع رواة كامل الزيارة واقتصر ذلك على مشايخ ابن قولويه منهم،

(١) الفهم: المعرفة بالقلب، وسرعة الفهم: جودة الذهن وشدة ذكائه، والعلم: مطلق الإدراك.

راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٠٩ (فهم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٣.

(٢) لَا تُنَاهِمْ، أي لَا تُصِيبُهُمْ. يقال: نال خيراً يتألّ نيلًا، أي أصاب، وأناله غيره. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٨ (نيل).

(٣) بصائر الدرجات، ص ٦٨، ح ١ عن محمد بن عبد الحميد. وفيه، ص ٦٨، ح ٢، بستان آخر عن سعد بن طريف؛ الأمالي للطوسي، ص ٥٧٨، المجلس ٢٣، ح ٩، بستان آخر، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ وفي كلها مع اختلاف يسير؛ الواقي، ج ٢، ح ٥٥٨، ص ١٠٤.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٥) ينظر: ج ٤، ح ٤٤٦.

(٦) ينظر: ج ٤، ح ٤٤٦.

وقد فصلنا في ذلك سابقاً^(١)، أما الطبقة فقد ردد السيد البروجردي (قدس نفسه) في طبقته بين أحداث السادسة وكبار السابعة، وكبار السادسة، والسادسة المعمرة، والسادسة فحسب، ويلاحظ في هذا السنن رواية الصفار عنه وهو من كبار الثامنة، وروايته عن منصور بن يونس وهو من الخامسة، ولو عُدَّ من السادسة فحسب كما ذهينا إليه في كتاب الألف^(٢) فلا يستقيم هذا السنن؛ ومنصور بن يونس السراج ثقة، وافقي، من الخامسة^(٣)؛ وسعد بن طريف الإسکاف الخفاف، كان قاضياً، من قبلنا روایته لقول الشيخ، وهو كوفي، من الرابعة^(٤).

تحقيق الصدور:

ربما يتوهם الإرسال بين الصفار ومحمد بن عبد الحميد، لكون الأول من كبار الثامنة والثاني من السادسة، ولكن لا يمكن التشكيك في شيخوخة الصفار عند ابن عبد الحميد فقد روى عنه في المصادر مكرراً بصيغة (حدثني) تارة منفرداً، وأخرى مع غيره من مشايخ الصفار، وقد كان في روایاته واسطة للخامسة، كما هو الحال في هذه الرواية حيث يتوسط ابن عبد الحميد بين الصفار وبين رجال الطبقة الخامسة، فلا إشكال في السنن من هذه الناحية.

قال العلامة المجلسي: «مختلف فيه كالموثق»^(٥)، والظاهر أن الاختلاف إنها هو من ناحية سعد بن طريف حيث ضعفه ابن الغضائري، ووصفه النجاشي بأنه من يعرف حدیثه وینکر، وأما التوثيق وليس الصحة فباعتبار وقف منصور بن يونس، وعدم كونه من الفرق المحققة بعد جحده للإلال كما ذكر الخشاب في كتاب الواقعه الذي لم يصل إلينا، وحكاه الكشي فيما اختاره الشيخ في الاختيار.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٦٢، ص ٢١٦.

(٢) الألف رجل، غيث شير، ص ٤٦٦، ت ٧٨٣.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٦.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٦٣.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢١.

٤ / ٥٤٣ . محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن النضر بن شعيب، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة الثلبي، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «قال رسول الله ص: إن الله - بسرك وتعالى - يقول: استكمال ^(١) حجتي ^(٢) على الأشقياء من أمتك: من ترك ولایة ^(٣) علي، ووالى أعداءه، وأنكر فضل الله وفضل الأولياء من بعده، فإن فضلك فضلهم، وطاعتكم طاعتهم، وحقكم حقهم، ومعصيتك معصيتهم، وهم الأئمة الهداء من بعديك، جرى فيهم روحك، وروحك ^(٤) ما جرى فيك من زباك، وهم عرثتك من طبتك وحملك ودمك، وقد أجرى الله - عز وجل - فيهم سنتك وسنة الآباء ^(٥) قبلك، وهم خرافي على علمي من بعديك، حق علي لقد اصطفيتهم ^(٦) وأنتجتهم ^(٧) وأخلصتهم وأرضصيتهم، ونجا من أحفهم ووالهم وسلم لفضلهم، ولقد آتاني جنريل عليه السلام يأسأتهم وأسئلة آبائهم وأجيالهم وأسلوبين لفضلهم» ^(٨) .

(١) استظهر في حاشية «بر»: «استكمل».

(٢) «استكمال حجتي» مبدأ، و«على الأشقياء» خبره، و«من ترك» بدل من الأشقياء يفسره. راجع: الواقي، ج ٢، ص ١٠٧؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

(٣) «الولایة»: الإمارة والسلطنة. و«الولایة»: المحبة والطاعة. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٢٨ (ولا)، مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

(٤) في البصائر: «روحهم». وفتح الراء في «روحك» الثاني - بمعنى الراحة والرحمة، كناية عن الألطاف الربانية - محتمل عند المازندراني، متعين عند المجلسي. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٤؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٢.

(٥) في «ج»: + «من».

(٦) قال المجلسي في مرآة العقول: «لقد اصطفيتهم، اللام جواب القسم؛ لأن قوله: حق علي، بمنزلة القسم، أو «حق» خبر مبدأ معنوف، قوله: لقد اصطفيتهم، استيفان بيان».

(٧) «انتجتهم»، أي اختارهم واصطفاهما. راجع: الصلاح، ج ١، ص ٢٢٢ (نجد).

(٨) الكافي، كتاب الحجۃ، باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله...، ح ٥١٢، مع نقیصة. بصائر الدرجات، ص ٧٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين؛ وفيه، ص ١٠٥، ح ١٢، عن محمد بن الحسين، مع نقیصة؟

رجال السنن:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، شيخ الكليني الشهير، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠ هـ)^(١)؛ ومحمد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، ثقة عين، كوفي، من السابعة^(٢)؛ والنصر بن شعيب مجهول لا يعرف، من السادسة، وقد مرَّ الكلام فيه^(٣)؛ وأما محمد بن الفضيل، فهو الأزدي الضعيف بدلالة روايته عن أبي حمزة، وقد مرَّ إجمال حاله^(٤)، وأما طبقته فهي الخامسة، وإن ذكر السيد البروجردي تقدَّل في طبقات الكافي أنه من السادسة^(٥)، فإن ذلك لا يصح البتة، فإن ما ورد عنه من السابعة كرواية محمد بن عيسى اليقطيني، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، فهي بالواسطة على الصحيح نظر هذا السنن حيث يروي عنه ابن أبي الخطاب بواسطة النضر بن شعيب، وكما في بقية أسنادهما إليه. وهو من أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حمزة الشهالي المتوفى سنة (١٥٠ هـ)، وقد طال به العمر وأدرك الرضا عليه السلام، وروت عنه السادسة في جُلُّ أسناده؛ وأما أبو حمزة فقد مرَّ أيضاً، وهو ثابت بن دينار الشهالي، الجليل القدر، الثقة المعروف، المتوفى سنة (١٥٠ هـ)^(٦).

تحقيق الصدور:

قال المجلسي: «مجهول»^(٧). والرواية مأخوذة من البصائر وهي من لا يمكن إثبات صدورها، خاصة مع رواية محمد بن الفضيل الأزدي لها في كل مواردتها وهو لا يؤتمن على حديث.

الوافي، ج ٢، ح ٥٦٢، ص ١٠٦.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٤، ص ٣٨.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٥١٢.

(٤) ينظر: ج ٣، ح ٣٣٩، ص ٣١٨.

(٥) رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، السيد البروجردي، ج ٤، ص ٣٧٨.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٢.

٤٤٥ / ٥. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ الْحُسَينِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَبْيَوبَ، عَنْ أَبِي الْمُغَرَّاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ^(١)، عَنْ أَبْيَانِ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْلَّهِ يَقُولُ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَجِدَا حَيَاةً، وَيَمُوتَ بِيَتَيَّيَّنَ، وَيَدْخُلَ جَنَّةَ عَذَنِ)^(٢) الَّتِي غَرَسَهَا اللَّهُ كَرَّمَهُ وَبَرَّهُ، فَلَيَتَوَلَّ عَلَيْهِ بْنَ أَبِي طَالِبٍ الْلَّهِ، وَلَيَتَوَلَّ^(٣) وَلِيَهُ، وَلَيَعُادَ عَدْوُهُ، وَلَيُسْلِمَ لِلأَوْصِيَاءِ^(٤) مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ عَزَّرُتِي مِنْ لُحْمِي وَدَمِي، أَعْطَاهُمُ اللَّهُ فَهْمِي وَعِلْمِي، إِلَى اللَّهِ أَشْكُو أَمْرَ أُمْتِي الْمُنْكَرِينَ لِفَضْلِهِمْ، الْفَاطِعِينَ فِيهِمْ صَلَتِي^(٥)، وَأَيْمُونُ اللَّهِ^(٦)، لِيَتَوَلَّنَ أَبْنِي^(٧)، لَا أَنَّهُمْ

(١) في «ض»، و«مسلم». والرجل مجهر لم يعرفه.

(٢) «العدن» في اللغة: الإقامة وقال العلامة المجلسي: «وجنة العدن اسم مدينة الجنة، وهي مسكن الأنبياء والعلماء والشهداء والأئمة العدل...» راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٩٢ (عدن)؛ مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٣.

(٣) في «ج»، «ف»، «بح»، «بر»، «بف» والوافي والبصائر، ص ٦٩ و ٧٢: - «الله».

(٤) في «ض»: - «ربى».

(٥) في حاشية «بح»: «وليوال».

(٦) في البصائر، ص ٦٩ و ٧٢: «وليأتم بالأوصياء» بدل «وليسلم للأوصياء».

(٧) «الصلة»: إما مصدر وصل، بمعنى اتصل. أو اسم بمعنى الجائزة والعطية. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٩٣ (وصل).

(٨) قال الجوهرى في الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢١ (يمن): «أَيْمُونُ اللَّهِ: اسْمٌ وَضَعٌ لِلْقُسْمِ، وَأَلْفُهُ الْفُ وَصَلُّ عَنِ الدُّكْثَرِ، وَلَمْ يَجِدْهُ فِي الْأَسْمَاءِ أَلْفٌ وَصَلٌّ مَفْتُوحَةٌ غَيْرُهَا، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْلَّامُ لِتَأْكِيدِ الْاِبْتِدَاءِ، تَقُولُ: أَيْمُونُ اللَّهِ، فَتَذَهَّبُ الْأَلْفُ فِي الْوَصْلِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْاِبْتِدَاءِ وَخَبْرُهُ مَعْذُوفٌ، وَالْقَدِيرُ: أَيْمُونُ اللَّهِ قَسْمِي، وَأَيْمُونُ اللَّهِ مَا أَقْسِمَ بِهِ، وَرَبِّهَا حَذَفُوا مِنْهُ التَّوْنَ، فَقَالُوا: أَيْمُونُ اللَّهِ وَأَيْمُونُ اللَّهِ، وَرَبِّهَا حَذَفُوا غَيْرُهَا، فَقَالُوا: أَمْ اللَّهُ، مُ اللَّهُ، مِنْ اللَّهِ، مَنْ اللَّهُ، مِنْ اللَّهِ». وقال المجلسي في مرآة العقول: «وَأَيْمٌ - بفتح المهمزة وسكون الياء - مبتدأ مضاف، وأصله أَيْمُونٌ جمع يمين، وخبره معذوف وهو يعنى».

(٩) في البصائر، ص ٧٢: + «يعنى الحسن»، وفي مرآة العقول: «ومراد بالابن الحسين عليه السلام». وربما يقرأ

اللهُ شَفَاعَتِي»^(١).

رجال السنن:

مَّن نظرَ هذَا السِّنَدَ مَرَاتٌ؛ مِنْهَا فِي هَذَا الْجَزْءِ فِي بَابِ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ^(٢)، نَعَمْ كَانَ الْكَلِينِي قدْ بَدَأَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ بِمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، وَهُنَا بَدَأَ السِّنَدَ بِالْعَدَّةِ الَّتِي أَحَدَ أَفْرَادَهَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَلَا كَلَامٌ فِي وَضُوحِ السِّنَدِ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ سَعْيَدٍ، وَلَكِنَّ الْكَلَامَ فِي سِنَدِ ابْنِ سَعْيَدٍ إِلَى الْمَعْصُومِ^(٣).

فَضَالَةُ بْنُ أَبْيَوبُ ثَقَةُ فِي الْحَدِيثِ، مُسْتَقِيمُ فِي الدِّينِ، عَرَبِيٌّ صَحِيمٌ، أَهْوَازِيٌّ، مِنْ صَغَارِ الْخَامِسَةِ^(٤)؛ أَبُو الْمَغْرَاءِ هُوَ حَيْدَرُ بْنُ مَشْنِي الصَّيرِيفِيُّ، ثَقَةٌ، عَرَبِيٌّ، كَوْفِيٌّ، مِنْ الْخَامِسَةِ^(٥)؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ فِي هَذَا السِّنَدِ لَا يُعْرَفُ مِنْ هُوَ فِي الرِّجَالِ، نَعَمْ فِي بَعْضِ النَّسْخِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، فَإِذَا كَانَ هُوَ فَهُوَ الثَّقَةُ الْجَلِيلُ الْمُعْرُوفُ، كَوْفِيٌّ، تَوْفِيَ سَنَةً (١٥٠هـ)، وَهُوَ مِنَ الْرَّابِعَةِ^(٦)؛ أَمَّا أَبْيَانُ بْنُ تَغْلِبٍ فَهُوَ الْمَشْهُورُ، ثَقَةٌ، عَظِيمُ الْمُتَزَلَّةِ، كَوْفِيٌّ، تَوْفِيَ سَنَةً (١٤١هـ)، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ الْرَّابِعَةِ^(٧).

بصيغة الشتبنة إشارة إلى الحسن والحسين^(٨).

(١) بصائر الدرجات، ص ٧٠، ح ١٠، بسنده عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى؛ وَفِيهِ، ص ٦٩، ح ٥، بسنده عن مُحَمَّدَ بْنَ سَالِمٍ؛ وَفِيهِ، ص ٧٢، ح ١٧، بسنده عن أَبْيَانَ بْنَ تَغْلِبٍ. وَفِي الْأَمَالِ لِلْمُصْدُوقِ، ص ٣٦، الْمَجْلِسُ ٩، ح ١١، بسنداً آخَرَ، عن أَبْيَانَ بْنَ تَغْلِبٍ، عَنْ عَكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ^(ص)، مَعَ اختلافِ الْوَافِيِّ، ج ٢، ح ٥٥٩، ص ١٠٤. (٢) ينظر: ح ٤٥٦.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٨.

(٤) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٩٠، ص ٧٣٣.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ١، ص ٤٢.

(٦) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٤٤، ص ١٢٣.

حقيقة الصدور:

قال العلامة المجلسي فيه أنه مجهول^(١)؛ وذلك لمكان محمد بن سالم في السند كما يبدو، ولكن السند مع فرض التصحيح من محمد بن مسلم فهو صحيح، وأمام مع كون الراوي هو محمد بن سالم؛ فلا ريب أيضاً من الوثوق بالصدور؛ إذ هذه الرواية يمكن عدّها من الروايات التي بلغت حدَّ التواتر، فقد رویت في مصادر عديدة وبأسناد مختلفة متعددة.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٣.

٦٥٤٥. مُحَمَّد بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّد بْنِ الْحُسَينِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ الْفَهَارِ^(١)، عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْكَاظِمِ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَجِدَا حَيَاةً، وَيَمْوَتَ مِيتَيْ، وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ الَّتِي وَعَدَنِيهَا رَبِّي، وَيَتَمَسَّكَ بِقِضَيبٍ^(٢) غَرَسَهُ رَبِّي بِيَدِهِ، فَلَيَكُوَّلَ عَلَيْهِ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^(٣) وَأَوْصِيَاهُ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يُدْخِلُونَكُمْ فِي بَابِ ضَلَالٍ، وَلَا يُغْرِي جُنُونَكُمْ مِنْ بَابِ هُدَى، فَلَا تَعْلَمُوهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَعْلَمُ مِنْكُمْ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي أَلَا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ^(٤) وَبَيْنَ الْكِتَابِ حَتَّى يَرِدَا^(٤) عَلَى الْحَوْضِ هَكَذَا - وَضَمَّ بَيْنَ إِصْبَاعَيْهِ - وَعَرْضُهُ مَا يَبْيَنَ صَنْعَاهُ^(٥) إِلَى أَيْلَهُ^(٦)، فُدْحَانُ^(٧)

(١) كذا في النسخ والمطبوع. وفي بصائر الدرجات، ص ٦٩، ح ٦: «عبد القاهر». ولا يبعد صحته، وأن يكون عبد القاهر، هو الذي روى عن جابر، وذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام.

راجع: رجال الطوسي، ص ٢٤٢، الرقم ٣٣٤١.

(٢) في حاشية «بف»: «بقضيب». و«القضيب»: الغصن، وهو ما تشعب عن ساق الشجرة. والجمع: القضبان. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٠٣ (قضب). وقال في الوافي: «لعلة^(٨) كثي بالقضيب المغروس بيد الرب عن شجرة أهل البيت^(٩) شجرة طوبى».

(٣) في «بح»: «بني». والمراد بعدم الفرق بينهم وبين الكتاب، عدم مزايتهم عن علمه، وعدم مزايته عما يحتاجون إليه من العلم، والمراد بالحوض: الكوثر، وتأويله العلم. الوافي، ج ٢، ص ١٠٦.

(٤) في حاشية «ف»: «يردوا معه».

(٥) في شرح المازندراني: «الصنوع».

(٦) في البصائر: «أبلة». وأيَّلَهُ: جبل بين مكة ومدينة قرب يَنْبَعَ، وبلد بين يَنْبَعَ ومصر. وأيَّلَهُ بالكسر: قرية بياخَرْز. وموضعاً آخران. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٧٦ (أيل). وقال المجلسي في مرآة العقول: «وفي أكثر روايات الحوض في سائر الكتب: بضم الألف والباء الموجدة واللام المشددة، وهي بلد قرب بصرة في الجانب البحري، ولعله موضع البصرة اليوم».

(٧) قُدْحَانٌ: جمع قَدَحٍ - على ما نقله الفيض في الوافي عن المهدب - وهو ما يشرب منه، وهو إناء يروي الرجلين، أو اسم يجمع الصغار والكبار. ويجمع على أقداح. وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٥٤ (قدح).

فضية وذهب^(١) عَدَّةُ النُّجُومِ^(٢).

رجال السنن:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، شيخ الكليني الشهير، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠ هـ)^(٣)؛ ومحمد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، ثقة عين، كوفي، من السابعة^(٤)؛ وموسى بن سعدان كوفي ضعيف، سياق بياني حاله في هذا الحديث؛ وعبد الله بن القاسم؛ هو الحضرمي بدلالة رواية سعدان عنه، وورود بوصفة الحضرمي في الإمامة والتبرص في نفس هذه الرواية^(٥)، مرّ تفصيل حاله وبيان ضعفه وطبقته^(٦)؛ وعبد القهار لم يمر، وسيأتي بيانه أدناه؛ وجابر بن يزيد الجعفي كوفي، وصفه النجاشي بالتلخيط، وثقة كما عن ابن الغضائري، دلت صحة زياد الحال على صدقه، فيوثق بذلك، وهو من التابعين، وتوفي سنة (١٢٨ هـ) أو بعدها بقليل، وولادته في حدود سنة (٥٥ هـ)؛ لروايته عن جابر الأنباري، وهو من صغار الثالثة^(٧). ويبقى الكلام أسماء الرجال بين ابن أبي الخطاب وجابر.

(١) في شرح المازندراني: «ذهب وفضة».

(٢) بتصarium الدرجات، ص ٦٩، ح ٦، بسنده عن محمد بن الحسين. وفيه، ص ٧٠، ح ٩؛ وص ٧٢، ح ١٨، بسنده آخر إلى قوله: «فإذنكم أعلم منكم»؛ وفيه، ح ١٥، بسنده آخر عن الرضا عليه السلام عن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه إلى قوله: «ولا يخرجونكم من باب هدى»؛ الأمالي للطوسى، ص ٢٩٤، المجلس ١٧، ح ٤٨. بسنده آخر مع اختلاف. راجع: الأمالي للطوسى، ص ٥٧٨، المجلس ٢٣، ح ٩؛ الواقي، ج ٢، ح ٥٦٠، ص ١٠٥.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٥) الإمامة والتبرص، ابن بابويه، ص ٤٣، ح ٢٥.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ١١١، ص ٥٣٥.

(٧) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٩.

٥ موسى بن سعدان:

كوفي، ضعيف في الحديث، توسط السادسة والسبعين في طبقته، تواجد في أسناد روایات يحتویها الصعفاء والغلاة، وقد ذكر ابن الغضائري ضعفه وغلوه.

قال ابن الغضائري: «موسى بن سعدان الحناظ، كوفي، روى عن أبي الحسن عليهما السلام، ضعيف، في مذهبة غلو»^(١).

وقال النجاشي: «موسى بن سعدان الحناظ: ضعيف في الحديث، كوفي، له كتاب كثيرة منها كتاب الطوائف. أخبرنا محمد بن محمد، عن أبي غالب أحمد بن محمد، قال: حدثني جدي محمد بن سليمان، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، به»^(٢).

وقال الشيخ: «موسى بن سعدان، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عنه»^(٣). وعلّمه في رجاله من أصحاب الكاظم عليهما السلام وصفه بالخياط^(٤)، كما في المطبوع.

ومع أنه روى في كامل الزيارات وتفسير القمي إلا أن ذلك لم يشفع له عند السيد الخوئي قدست نفسه في أن يعتبره ثقة لأجل روايته في التفسير؛ وذلك لقول النجاشي كونه ضعيف في الحديث، وتأييد ذلك بما في كتاب ابن الغضائري من الذم فيه.

ولكن كما سيأتي في الحديث التالي أنه قدست نفسه وثقة محمد بن جمهور؛ لأنه روى في التفسير مع أن النجاشي قال فيه: «ضعف في الحديث، فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها»^(٥). وجاء أيضاً في كتاب ابن الغضائري ذم أشد من الذم في موسى بن سعدان!!

(١) رجال ابن الغضائري، أحاديث الحسين الغضائري، ص ٩٠، ت ١٢٣.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٠٤، ت ١٠٧٢.

(٣) الفهرست، الشیخ الطوسي، ص ٢٤٢، ت ٧١٥.

(٤) رجال الشيخ، الشیخ الطوسي، ص ٣٤٤، ت ٥١٣٦.

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٣٧، ت ٩٠١.

٥ عبد القهار:

لم يرد هذا الاسم إلا في هذه الرواية، ولذا قد يحمل التصحيح، ولكن لم يتوسط بين عبد الله بن القاسم الحضرمي وجابر بن يزيد الجعفي، إلا هذا الاسم في هذه الرواية في مصادرهما المختلفة، نعم كتب في بعضها عبد القاهر، وفي البعض الآخر عبد القهار، وما ذلك إلا لأن الخطوط القديمة كانت تكتب بشكل (عبد القهر) اعتماداً على الألف المقصورة فاختلط الاسمان، كما في هاشم وهشام حيث يكتب (هشم) فيختلط الاسمان في كثير من الموارد، فهذا الاسم غایة في الظلام. ولا يبعد أن يكون مخترعاً من راويه الضعيف عبد الله بن القاسم.

تحقيق الصدور:

وصف العلامة المجلسي الحديث بالضعف^(١)، والسند مظلم من ضعاف وغلاة ومجاهيل، نعم جزء من متن الرواية لا ريب في صدوره، وجزء آخر انفرد به هذا السند.

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٤.

٧/٥٤٦ .**الحسين بن محمد**، عن معلى بن محمد، عن محمد بن جعفر، عن فضاله بن أيوب، عن الحسن بن زياد، عن الفضيل بن يساري، قال: قال أبو جعفر ^(١): «إن ^(٢) الروح ^(٣) والراحة ^(٤) والفلج ^(٥) والعون ^(٦) والنجاج ^(٧) والبركة ^(٨) والكرامة ^(٩) والمغيرة ^(١٠) والمعافاة ^(١١) والبُشري ^(١٢) والرضوان ^(١٣) والقرب ^(١٤)».

(١) في مرآة العقول: «وكانه سقط منه: «قال رسول الله ﷺ» كلام يظهر من آخر الخبر».

(٢) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بع، بـف» وشرح المازندراني. وفي المطبوع: « وإن».

(٣) في شرح المازندراني: «الروح وما عطف عليه مستند إليه، قوله: من الله عزوجل، متعلق بكل واحد من الأمور المذكورة، قوله: لم تؤلي عليناً، مستند». و«الروح»: الراحة والسرور والفرح والرحمة ونسيم الريح. راجع: تاج العروس، ج ٤، ص ٥٨ (روح).

(٤) في «ب، ض، ف، بع» وحاشية «ج»: «الفلج». وفي حاشية «بع، بـف»: «الفلح». و«الفلج»: الظفر والفوز، يقال: فلَحَ الرجل على خصميه، إذا غلبه. الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

(٥) في «بع»: «الفوز». و«العون»: الظهور على الأمر، وكل شيء أعنانك فهو عون لك؛ أو هو مصدر بمعنى الإعانته والتعاونة والظاهرة. راجع: المفردات للراغب، ص ٥٩٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٩٨-٢٩٩ (عون).

(٦) «النجاج والنجاج»: الظفر بالحوائج. الصحاح، ج ١، ص ٤٠٩ (نجاج).

(٧) «البركة»: الثبات والدوم، وهو من برَّك البعير، إذا ناخ في موضع ولزمه، وتطلق البركة على الزيادة والناء. النهاية، ج ١، ص ١٢٠ (برك).

(٨) «الكرامة»: اسم من الإكرام والتكريم، وهو أن يوصَل إلى الإنسان إكرام، أي نفع لا يلحقه فيه عَصَاصَة، أو أن يجعل ما يوصل إليه شيئاً كريماً، أي شريفاً. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٢١؛ المفردات للراغب، ص ٧٠٧ (كرم).

(٩) قال الجوهري: عفاه الله وأعفاه بمعنى، والاسم العافية، وهي دفاع الله عن العبد. قال ابن الأثير: المعافاة هي أن يعافيك الله من الناس ويغافلهم عنك، أي يغريك عنهم ويغينهم عنك، ويصرف أذائمك وأذاك عنهم». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٦٥ (عفو).

(١٠) في «بـف»: «البشر».

وَالنَّصْرِ^(١) وَالْمُكْنَفِ^(٢) وَالرَّجَاءِ وَالْمُحَبَّةِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ تَوَلَّ عَلَيْنَا^(٣) وَاتَّمَ
بِهِ^(٤)، وَبَرِئَ مِنْ عَدُوِّهِ، وَسَلَّمَ لِفَضْلِهِ وَلِلأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، حَقًا^(٥) عَلَى^(٦) أَنْ
أَذْخِلَهُمْ فِي شَفَاعَتِي، وَحَقٌّ^(٧) عَلَى رَبِّي - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنْ يَسْتَحِبَ لِي فِيهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ
أَتَّبَاعِي، وَمَنْ تَعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي^(٨).

رجال السنن:

الحسين بن محمد الأشعري هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من

(١) في «ج، ض، ف»: «النصرة».

(٢) «المكفن»: القدرة والاقتدار على الشيء. راجع: المصباح المثير، ص ٥٧٧ (مكفن).

(٣) قوله: «تولى علياً»، أي اخذه للهم وليتاً، أي إماماً، يقال: تولاه، أي اخذه وليتاً. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦١ (ولي).

(٤) «اتَّمَ بِهِ»، أي اقتدى به، من الاتِّمام بمعنى الاقتداء. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٥٦٥ (أتم).

(٥) في شرح المازندراني: «وحَقًا».

(٦) حَقًا عَلَى، مفعول مطلق لفعل مذوف. قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٢٦: «ويحتمل أن يكون حَقًا تأكيداً للجملة السابقة... فيكون «علي» ابتداء الكلام، أي واجب ولازم على إدخالهم في شفاعتي». وراجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣١٩.

(٧) قوله: «وَحَقٌّ عَلَى رَبِّي» جملة فعلية معطوفة على فعلية سابقة.

(٨) المحاسن، ص ١٤٢، كتاب الصفة، ح ٣٧، إلى قوله: «اتَّمَ بِهِ»؛ وص ١٥٢، كتاب الصفة، ح ٧٤، وفيها بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، عن رسول الله صلوات الله عليه وسلم مع زيادة واختلاف يسير؛ وفي بصائر الدرجات، ص ٧٣، ح ١؛ وفضائل الشيعة، ص ٣٣، ح ٢٨؛ والأمالى للصدقى، ص ١١١، المجلس، ح ٢٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي صلوات الله عليه وسلم - في حدث غدير - مع اختلاف وزيادة. وفي تفسير العياشى، ج ١، ح ٣٣، ص ١٦٩، عن أبي عبد الرحمن، عن أبي كلدة، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلوات الله عليه وسلم مع اختلاف وزيادة في آخره؛ الروافى، ج ٢، ح ٥٦١، ص ١٠٦.

الثامنة^(١)؛ ومعلى بن محمد البصري ضعيف، من السابعة^(٢)، نعم وثقة السيد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير؛ ومحمد بن جمهور هو العمي البصري، ضعيف، من السادسة^(٣)، ووثقة السيد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، بالرغم من ورود التضعيف فيه عند النجاشي، بل وابن الغضائري، وهذا خلاف مبناه، وخلاف ما جرى عليه الحال في موسى بن سعدان، حيث ضعف عند النجاشي وعند ابن الغضائري وبعبارات أقل شدة مما في محمد جمهور وورد اسمه في رواة التفسير، لكنه لم يوثقه قدست نفسه؛ وفضالة بن أبيوب ثقة، مستقيم الدين، من صغار الخامسة^(٤)؛ والحسن بن زياد هنا هو الصيقل بدلاً منه توسيطه بين فضالة والفضل، من لم يرد فيه توثيق، وهو من صغار الرابعة^(٥)؛ والفضل بن يسار بصري، كوفي الأصل، ثقة جليل القدر، توفي بين ستيني (١٤٨ - ١٤٥ هـ)، من الرابعة^(٦).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعف»^(٧). والسنن وإن كان ضعيفاً كما هو واضح، إلا أن الرواية موثقة الصدور، فقد رواها البرقي في المحسن عن علي بن الحكم عن سعد بن أبي خلف عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام، وهو سند لا غبار عليه، ورواهما الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن البرقي الأب عن خلف بن حداد عن محمد القطبي، ولعله تصحيف عن الثقفي، فيكون السنن أيضاً معتبراً، باعتبار أنه محمد بن مسلم الثقفي. وعلى كل تقدير فالرواية موثقة الصدور.

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٢) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٣) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٨.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ١٠٧، ص ٥١٨.

(٦) ينظر: ج ٣، ح ٢٧٩، ص ١٧١.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٥.

٢٠ - بَابُ أَنْ أَهْلَ الذِّكْرِ الَّذِينَ أَمْرَ اللَّهُ خَلَقَ يُسْوِي هُنْ الْأَئِمَّةُ ﷺ

١/٥٤٧ عَجْلَانَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرِ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَقَسْتُلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»^(١): «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ: الْذِكْرُ أَنَا، وَالْأَئِمَّةُ أَهْلُ الذِّكْرِ». وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِنَّهُ لِذِكْرِكَ وَلِتَؤْمِنَكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ»^(٢)، قَالَ أَبُو جَعْفَرِ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: «نَحْنُ قَوْمُهُ، وَنَحْنُ الْمُسْؤُلُونَ»^(٣).

رجال السنّد:

الحسين بن محمد هو الأشعري المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاوته إلى (١٧٣٦هـ)^(٤)؛ ومعلى بن محمد هو البصري، ضعيف، من السابعة^(٥)، نعم وثقة السيد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ والوشاء هو الحسن بن علي الوشاء، وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفية، خير، كوفي من السادسة^(٦)، ولا يمكن

(١) النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧.

(٢) في حاشية «جو» والوسائل: «قال: قال».

(٣) الزخرف (٤٣): ٤٤.

(٤) في شرح المازندراني: «ونحن».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٦٠، ح ١٣، بست آخر؛ السوافي، ج ٣، ح ١٠٤٧، ص ٥٢٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٢٢٦، ص ٣٢٢٠٦، ح ٦٣، ص ٣٥٩.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٧) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٨) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

أن يروي الوشاء عن عبد الله بن عجلان؛ لأن الأخير من توفي في حياة أبي عبد الله عليهما السلام، وهو من خواص الأئمة عليهم السلام، من الطبقة الرابعة، ولا يروي الوشاء عنمن هو في مثل عمره، والواسطة المعروفة بينهما الخناط، ويؤكد كون الواسطة المحذوفة المشتبه بها أن الصفار رواها بسنده إلى المشتبه بالخناط عن عبد الله بن عجلان. ويبقى الكلام في عبد الله بن عجلان.

هـ عبد الله بن عجلان:

لم يذكر في فهارس المصنفين، ولذا لا نعلم عن صفاته الكثير إلا ما رواه الكثي في شأنه، وما رواه هو في كتب الأحاديث، نعم وصفه الشيخ الصدوق بكونه سكونيا، ووصفه في رجال البرقي بالكندي، وجاء في رواية من توصيفه بالأحمر، توفي في حياة أبي عبد الله عليهما السلام كما يظهر من الروايات، وروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، فهو من الرابعة.

جاء في الاختيار عدّة روايات في شأنه:

الأولى: عن جعفر بن محمد، قال: حدثني علي بن الحسن بن فضال، عن أخيه: محمد وأحمد عن أبيهم، عن ابن بكر، عن ميسير بن عبد العزيز، قال: قال لي أبو عبد الله عليهما السلام: رأيت كأني على جبل، فيجيء الناس فيربونه، فإذا كثروا عليه تصاعد بهم الجبل، فينتشرون عنه فيسقطون، فلم يبق معه إلا عصابة يسيرة أنت منهم وصاحبك الأحمر، يعني عبد الله بن عجلان^(١).

الثانية: حدويه بن نصیر، قال: حدثنا محمد بن عيسى، عن النضر بن سويد، عن يحيى بن الخلبي، عن ابن مسكان، عن زرار، عن أبي جعفر عليهما السلام قال: رأيت كأني على رأس جبل، والناس يصدعون عليه من كل جانب، حتى إذا كثروا عليه تطاول بهم في السماء، وجعل الناس يتلقون عنه من كل جانب حتى لم يبق عليه منهم إلا عصابة

(١) اختبار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٤٤٣، ص ٥١٢.

يسيرة، يفعل ذلك خمس مرات، وكل ذلك يتسلط الناس عنه وتبقى تلك العصابة عليه، أما إن ميسير بن عبد العزيز وعبد الله بن عجلان في تلك العصابة، فما مكث بعد ذلك إلا نحو من ستين حتى هلك صلوات الله عليه^(١).

ويظهر من هاتين الروايتين أن الرجل من الثابتين، من الخاصة، نعم روى الكليني هذه الرواية وفيها (قيس بن عبد الله بن عجلان)^(٢)، وهو وهمٌ وتصحيف، ولا كلام في صدور هذه الرواية فالسندين إلى زرارة في رواية الكشي والكليني معتبرة بلا إشكال.

الثالثة: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ حَامِدَ الْكَشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدِ سَهْلِ بْنِ زَيْدِ الْأَدْمِيُّ الرَّازِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عُمَرَانَ الْحَلَبِيَّ عَنْ أَيُوبَ بْنِ الْحَرِّ، عَنْ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْتَّلِيلِ، وَحَدَّثَنِي ابْنُ مُسَعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلَيَّ بْنُ الْحَسَنِ بْنُ فَضَالٍ، عَنِ الْعَبَاسِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عَثِيَّانَ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْتَّلِيلِ، قَالَا: قَلَّا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْتَّلِيلِ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَجْلَانَ مَرْضٌ مَرْضُهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنِّي لَا أَمُوتُ مِنْ مَرْضٍ هَذَا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْتَّلِيلِ: أَيَّهَا إِنْ ذَهَبَ ابْنُ عَجْلَانَ لَا عَرَّفَهُ اللَّهُ قَبْيَحًا مِنْ عِلْمِهِ، إِنَّ مُوسَى بْنَ عُمَرَانَ أَخْتَارَ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا، فَلَمَّا أَخْذَتْهُمُ الرِّجْفَةَ كَانَ مُوسَى أَوْلَى مَنْ قَامَ مَنْهَا، فَقَالَ: يَا رَبِّ، أَصْحَابِي، قَالَ: يَا مُوسَى إِنِّي أَبْدِلُكَ بِهِمْ خَيْرًا، قَالَ: رَبِّ إِنِّي وَجَدْتُ رِجَاهُمْ وَعَرَفْتُ أَسْمَاهُمْ، قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَةً، فَبَعْثَمُ اللَّهُ أَنْبِيَاءً^(٣).

وهذه الرواية أيضاً صحيحة السندي، بالنظر إلى سندتها عن ابن مسعود، وتدل على عظم مكانة الرجل.

(١) اختبار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٤٤٤، ص ٥١٢.

(٢) الكافي، الكليني، ج ٨، ح ٢٠٦، ص ١٨٢.

(٣) اختبار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٤٤٥، ص ٥١٢.

تحقیق الصدور:

قال العلامة المجلسي في سندھا: «ضعیف على المشهور»^(١). ولكن الروایة موثوقة الصدور مضمونا، فالقرة الأولى من هذه الروایة أوردھا الصفار في بصائره عن عبد الله بن عجلان ببعض اختلاف في السند والمتن^(٢)، والأمر يحتاج مقارنة ومزاوجة بين ما روی في الكافی عن ابن عجلان وما رواه في البصائر عنه.

أولاً: يروی في الكافی ابن عجلان عن الباقر عليه السلام عن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، بينما في البصائر يرویها ابن عجلان مضمرة، والصواب هو إن الروایة عن ابن عجلان عن أبي جعفر عليه السلام، وأن كلمة (قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه) هي جزء من متن الروایة، وليس جزءا من السند، كما يبدو لمن يقارن بين المتنين وبين الروایات الأخرى.

ثانياً: سند البصائر إلى ابن عجلان مصحّف، فلا يوجد شيخ للصفار باسم محمد بن جعفر بن بشير، بل يروي الصفار عنه عن الخامسة مباشرة! وهذا قطع كبير في السند، والصواب في السند: «حدثنا محمد عن جعفر بن بشير عن مثنى الحناط عن عبد الله بن عجلان»، بتصریح (عن) إلى (بن)، وأما محمد في بداية السند، فالظاهر أنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، شيخ الصفار، وتلميذ جعفر بن بشیر؛ وبهذا تستقيم الطبقات أيضاً؛ فيروي الصفار عن السابعة عن السادسة عن الخامسة عن الرابعة، ويسند صحيح غير مقطوع إلى عبد الله بن عجلان في هذه الروایة، ويؤكّد ذلك ورود هذا التسلسل السندي في البصائر أيضاً عن شیخه محمد بن الحسین بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشیر عن المثنى الحناط عن عبد الله بن عجلان عن أبي جعفر عليه السلام^(٣) في تأویل آية «وَمَنْ عَنْهُ عِلْمُ الْكِتَابِ» في موضوع متاجنس مع روايتنا، ليتحد الموضوع، والتسلسل السندي، والطبقة، في تأکيد وقوع التصحيح بتغيیر (عن) إلى (بن).

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٥.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٦٣، ح ٢٦.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٢٣٥، ح ١٧.

و sentinel الكافي أيضاً يعني من التصحيح بسقوط الواسطة بين الوشاء و ابن عجلان حيث لا يمكن له الرواية عنه إلا بواسطة كما قدمناه، وال الصحيح سقوط الواسطة، وهي المثنى الحناط، الذي يتوسط بينهما في باقي أسناد الوشاء إلى عبد الله بن عجلان^(١).

ثالثاً: لعل رواية ابن عجلان هي كالتالي بأسناد متعددة عن مثنى الحناط عن عبد الله بن عجلان عن أبي جعفر عليهما السلام في قوله: «فَسَتَّلُوا أَهْلَ الْيَكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»، قال: «رسول الله صلى الله عليه وآله، وأهل بيته من الأئمة هم أهل الذكر».

رابعاً: إن رواية المعلى التي أوردها الكليني تضمنت فقرتين بينما رواية الصفار تضمنت الفقرة الأولى فحسب، ولا يعلم هل الفقص في البصائر أم الزيادة في الكافي، وعلى كل تقدير فالملوثق وفقاً لما روي البصائر صدور الفقرة الأولى من الباقر عليهما السلام وليس من النبي عليهما السلام^(٢).

أما الفقرة الثانية من الرواية فقد وردت أيضاً في مواضع، لكن ليس عن ابن عجلان، فقد أوردها الكليني بسند معتبر عن أبي عبد الله عليهما السلام بزيادة جملة في أو لها وهي «الذكر القرآن»^(٣)، وأوردها صاحب البصائر بأكثر من سند صحيح عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام^(٤).

وعلى كل تقدير فمضمون الرواية من المضامين المتواترة إجمالاً، وقد ورد هذا المضمون في العديد من الروايات ذات الأسناد المتنوعة، فلا ريب بصدوره.

(١) لاحظ الكافي، ج ١، ح ١٥، ص ٤١٥؛ وص ٤١٦، ح ٢٠؛ وص ٤١٧، ح ٢٩.

(٢) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٥، ص ٢١١.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٥٧، ح ١، ح ٦؛ وص ٥٨، ح ٨.

٥٤٨ / ٢. الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ، عَنْ عَلَى بْنِ حَسَانَ، عَنْ عَمَّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام): فَقَسَّلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ؟ قَالَ (٢): «الذِّكْرُ مُحَمَّدٌ (عليه السلام)، وَتَحْنُ أَهْلُهُ (المسؤولون)». قَالَ: قُلْتُ: قَوْلُهُ (٤): «وَإِنَّهُ لِذِكْرٍ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ؟ قَالَ: «إِيَّاكَ عَنِّي، وَتَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَتَحْنُ الْمُسْؤُلُونَ» (٥).

رجال السندي:

الحسين بن محمد هو الأشعري المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحمل بقاوته إلى (٣١٧هـ) (١)؛ ومعلٰى بن محمد هو البصري، ضعيف من السابعة (٢)، نعم وثقة السيد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ ومحمد بن أورمة مرًّا أن التوقف في شأنه هو محظ الركب، ليس فقط لما ورد من ذم فيه، بل لما يلاحظ من توسطه أسناد الضعفاء والغلاة والوضاعين، وهو من صغار السادسة أو كبار السابعة (٣)؛ وعلى بن حسان هو مولىبني هاشم (٤)؛ ضعيف جداً في عدد الغلاة، كذاب

(١) في «ف»: + «قول الله تعالى».

(٢) في «ف»: + «إن».

(٣) في البصائر، ص ٦٠، والوسائل: «أهل نحن».

(٤) في الوسائل: - «قوله».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٦٠، ح ١١، بسنده عن عبدالرحمن بن كثير إلى قوله: «ونحن أهله المسؤولون» وفيه، ص ٣٨، ح ٨، بسنده آخر، عن أبي جعفر (عليه السلام)، من قوله: «وَإِنَّهُ لِذِكْرٍ لَكَ»؛ الوافي، ج ٣، ح ٤٨، ص ٥٢٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٢٠٨، ص ٦٤.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٧) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٨) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح ٤٨٢.

(٩) مرت ترجمته في هذا الجزء، ح ٤٨٢.

واقف، من السادسة، وهو يروي عن عمه مكثراً؛ وعمه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، ومرأ أنه ضعيف كان يضع الحديث، من الخامسة^(١).

تحقيق الصدور:

يلاحظ أن رجال السنن من المعلى إلى نهايته من الضعفاء والمذمومين، وقال عنه العلامة المجلسي: «ضعف»^(٢)، لكن مضمون الرواية دون لفظها محقق الصدور، بل متواتر لا شك فيه.

(١) ينظر: ج ٣، ح ٣٤٠، ص ٣٢١.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٨.

٣/٥٤٩ .الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، قَالَ: سَأَلْتُ الرَّضَا اللَّهُ^{بِهِ} فَقُلْتُ لَهُ: جَعَلْتُ فِدَاكَ^(١) «فَسَقَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»^(٢)? فَقَالَ: «نَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ، وَنَحْنُ الْمُسْئُولُونَ»^(٣). قُلْتُ: فَأَنْتُمُ الْمُسْؤُلُونَ، وَنَحْنُ السَّائِلُونَ؟ قَالَ: «أَنَّعَمْ». قُلْتُ: حَقًا عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلُكُمْ؟ قَالَ: «أَنَّعَمْ». قُلْتُ: حَقًا عَلَيْكُمْ أَنْ تُخْبِيُونَا؟ قَالَ: «لَا، ذَاكَ إِلَيْنَا، إِنْ شِئْنَا أَعْلَمُ بِمَا فِي الْأَنْفُلْ، إِنْ شِئْنَا لَمْ نَفْعَلْ، أَمَا تَسْمَعُ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَنْسِكْ يَغْيِرْ حَسَابِ»^(٤)?»^(٥) :

رجال السندي:

الحسين بن محمد؛ هو الأشعري المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يتحمل بقاوته إلى (١٧٣٢هـ)^(٦)؛ ومعلى بن محمد؛ هو البصري، ضعيف، من السابعة^(٧)، نعم وثقة السيد الخوئي قدست نفسه؛ لوروده في التفسير؛ والوشاء هو الحسن بن علي الوشاء، وجه أصحابنا، عين من عيون الطافحة، خير، كوفي،

(١) في «ف»: + «قول الله». وفي الوسائل: «عن قوله» بدل «فقلت له: جعلت فداك».

(٢) في «ف»: + «قال».

(٣) أي هذا الذي أعطيناك من الملك والعلم عطاونا، فأعطيت من شئت، وامنع من شئت؛ لأن كل سؤال ليس بمستحق للجواب، ولا كل سائل بالحربي أن يجيب، ورب جوهر علم ينبغي أن يكون مكتوناً، ورب حكم ينبغي أن يكون مكتوماً. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٢؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٢٨. والأية في سورة ص (٣٨): ٣٩.

(٤) بصائر الدرجات، ص ٦٢، ح ٢٥؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٦٨، وفيها بسند آخر، عن أبي جعفر^{لله عليه السلام} مع اختلاف يسير. وراجع: بصائر الدرجات، ص ٦٣-٥٨؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٤٩،

ص ٥٢٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٢١٠، ص ٦٤.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٦) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

من السادسة^(١).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف على المشهور»^(٢)، والخلل عنده كما هو عندنا أيضاً في معل بن محمد، نعم وفق مباني السيد الخوئي قدست نفسه فالفاسد صحيح، وعلى كل تقدير فقد روى الصفار هذه الرواية بتغيير بسيط في الألفاظ، لكن بسند معتبر عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن أبي داود المسترق عن ثعلبة بن ميمون عن زرارة عن أبي جعفر^{عليه السلام}، نعم روى الكليني بسند صحيح عن الوشاء عن الرضا^{عليه السلام} يرويها عن علي بن الحسين^{عليه السلام} بنفس المضمون، لكن بلفظ مختلف قليلاً، وسيأتي في الحديث (٥٥٤) وهو المعتمد؛ لصحة الطريق للوشاء هناك وضعفه هنا، وعلى كل تقدير فمضمونها مصدق الصدور من المعلوم^{عليه السلام}.

(١) مرت ترجمته في ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٨.

٤٥٥. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ
بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَلِيِّ لِفِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ: «وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْكَلُونَ»: «فَرَسُولُ اللَّهِ عَلِيِّ الْذِكْرِ^(١)، وَأَهْلُ
بَيْتِهِ الْعَلِيِّ^(٢) الْمُسْؤُلُونَ، وَهُمْ أَهْلُ الذِّكْرِ»^(٣).

رجال السندي:

السلسلة السنديّة - العدة عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ - من السلاسل السنديّة المتكررة في الكافي وغيره، وقد مرّ نظيرها في مواضع عدّة^(٤)؛ والعدة هم مجموعة من مشايخ الكليني من أهل الطبقة الثامنة من يوثق بنقلهم، ومرأة بيان الكلام في ذلك؛ وأَحْمَدَ بْنُ مُحَمَّدٍ هُنَّا هو ابن عيسى الأشعري كما يظهر تبع تلك السلسلة، وهو ثقة، جليل القدر، شيخ قم وكثيرها، من السابعة؛ والحسين بن سعيد هو الأهوazi، الثقة الشهير، من صغار السادسة، وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو ثقة، صحيح الحديث، من صغار الخامسة^(٥)؛ وعاصم بن حميد، كوفي، ثقة،

(١) المفهوم من هذه الآية أن القرآن هو الذكر، فكان في الحديث إسقاطاً أو تبديلاً لإحدى الآيتين بالأخرى سهواً من الراوي أو الناسخ. والعلم عند الله تعالى، فلا بد أن يقدر «ذو»، أي ذو الذكر، أو يقال بعيداً: كون القرآن ذكرًا يستلزم كون الرسول ﷺ ذكرًا. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٢؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٣٨؛ مرآة العقول، ج ٢ ص ٤٢٩.

(٢) في «ج، ف»: + «هم».

(٣) بصائر الدرجات، ص ٥٧، ح ٢، عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٥٠، ص ٥٢٨؛ الوسائل، ج ٣٣٢٠٣، ح ٦٢، ص ٢٧.

(٤) منها ما ورد في ج ٢ من هذا الكتاب، ص ٥٦٢، ح ١٢٥.

(٥) مرت ترجمته في ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٨.

عين صدوق، من الخامسة^(١)؛ وأما أبو بصير هنا فهو ليث بن البحتري المرادي، من الأربعة المختين^(٢) بدلالة رواية عاصم بن حيد عنه.

تحقيق الصدور:

مع أن السندي يعتبر صحيح، إلا أن نحو تصحيف قد وقع في المتن، قال العلامة المجلسي: «صحيح، ولعل فيه إسقاطاً أو تبديلاً لإحدى الآيتين بالأخرى من الرواية أو النسخ»^(٣). فهي ليست موثوقة الصدور بذلك اللفظ، وإن كانت مضامين هذا الباب متواتقة إجمالاً.

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٤٩، ص ٦٣٤.

(٢) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٥٦، ص ٦٥٠.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٩.

٥٥١ / ٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(١)، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^(٢)، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ رَبِيعَيٍّ، عَنْ الْفُضَيْلِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْلَّيْلَةِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَإِذَا لَذَكَرْتَ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُشْكَلُونَ» قَالَ: «الَّذِكْرُ: الْقُرْآنُ، وَنَحْنُ قَوْمُهُ، وَنَحْنُ الْمَسْؤُلُونَ»^(٣).

رجال السندي:

الرواية معلقة على سابقتها كما هو بين، فالابتداء بأحمد بن محمد في السندي ليس كونه شيخاً للكليني، بل هو شيخ العدة في الرواية السابقة؛ وأحمد بن محمد هو الأشعري، من أجلاء ثقات السابعة، توفي بعد (٢٧٤ هـ)^(٤)؛ والحسين بن سعيد هو الأهزوي الثقة،

(١) السندي معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

(٢) في «ض»: + «عن النضر بن سعيد»، وهو سهود؛ فإن ربيعاً هذا هو ربيعاً بن عبد الله، بقرينة روايته عن الفضيل؛ فقد صحب ربيعاً الفضيل بن يسار وأكثر الأخذ عنه، وكان خصيصاً به. وطريق النجاشي إلى كتاب ربيعاً بن عبد الله يتنهى إلى أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، وهو حماد بن عيسى كما صرّح به النجاشي. وبعض طرق الشیخ الطوسي إلى كتاب ربيعاً أيضاً يتنهى إلى السندي المذكور. راجع: رجال النجاشي، ص ١٦٧ ، الرقم ٤٤١؛ الفهرست للطوسي، ص ١٩٥ ، الرقم ٢٩٤.

هذا، وقد أكثر الحسين بن سعيد من الرواية عن حماد [بن عيسى]، فيبعد جداً وقوع الواسطة بينهما. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٣٤ - ٤٤١. يؤيد ذلك أن لم تجد رواية النضر بن سعيد عن ربيعاً في موضع.

(٣) بصائر الدرجات، ص ٥٧، ح ١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٥٧، ح ٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٨٦، بسند آخر. وفي بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ١٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٥١، ص ٥٢٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٤، ٣٣٢٠٤، ص ٦٣.

(٤) مرت ترجمته في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

من صغار السادسة، تقدر وفاته في حدود (٢٤٥هـ)^(١)؛ وحاد هنا هو حماد بن عيسى بدلالة الراوي والمروي عنه، وهذا لا يخفي للمتبوع، ثقة في حديثه صدوقاً، من أهل الإجماع، من الخامسة التي أدركتها السابعة؛ وربعي بن عبد الله عربي بصرى ثقة، صحب الفضيل بن يسار وتلمذ عليه، وهو من الخامسة^(٢)؛ والفضيل بن يسار عربي بصرى، كوفي الأصل، ثقة جليل القدر، توفي بين سنتي (١٤٥ - ١٤٨هـ)، من الرابعة^(٣).

تحقيق الصدور:

سند الرواية كما هو واضح صحيح مشتمل على أجلاء الطائفة في طبقاتهم، وكذا قال العلامة المجلسي بصحته^(٤)، وعلى كل تقدير فالرواية موثقة الصدور ليس بدلالة سندها فحسب.

(١) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٤٠.

(٣) ينظر: ج ٣، ح ٢٧٩، ص ١٧١.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٢٩.

٦/٥٥٢ . حَمْدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ حُمَّادِ بْنِ الْحُسْنَى، عَنْ حُمَّادِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الْمُخْضَرِمِيِّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرِ اللَّهِ وَدَخَلَ عَلَيْهِ الْوَرْدُ أَخُو الْكُمَيْتِ، فَقَالَ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، اخْرَجْتُ لَكَ سَبْعِينَ مَسَأْلَةً مَا (١) تَحْضُرُ فِي (٢) مِنْهَا مَسَأْلَةً وَاحِدَةً، قَالَ: «وَلَا وَاحِدَةً يَا وَرْدُ؟» قَالَ (٣): بَلِي (٤)، قَدْ (٥) حَضَرَ فِي (٦) مِنْهَا وَاحِدَةً، قَالَ: «وَمَا هِيَ؟» قَالَ: قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «فَسَقَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُثُرْتُمْ لَا تَغْلِبُونَ» (٧): مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «نَحْنُ». قَالَ (٨): قُلْتُ: عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ» (٩). قُلْتُ: عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْبِبُونَا؟ قَالَ: «ذَلِكَ إِلَيْنَا» (١٠).

(١) في «بر»: «فَهَا».

(٢) في «ب، ج، ض، ف، بر، بف» والوافي: «بحضرني».

(٣) في «ف»: + «قلت».

(٤) في مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٣٠: «قال: بلي، إما مبني على حضور الواحدة بعد نسيان الكل، أو حل الكلام على المبالغة».

(٥) في «ف»: - «قد».

(٦) في حاشية «بر»: «حضرني».

(٧) في حاشية «بر» والبصائر، ص ٥٨: - «منها».

(٨) التحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧.

(٩) في الوسائل: - «قال».

(١٠) في «ف»: + «قال».

(١١) بصائر الدرجات، ص ٥٨، ح ١، بسنده عن محمد بن الحسين. وفيه، ص ٣٩، ح ٤ و ح ٦؛ والأمالي للطسوبي، ص ٦٦٤، المجلس ٣٥، ح ٣٤، بسنده آخر عن أبي عبد الله اللهم من قوله: «قول الله تبارك وتعالى: (فَسَقَلُوا...)». راجع: بصائر الدرجات، ص ٥٩، ح ٥ و ح ٨؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٥٢، ص ٥٢٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٢١٤، ص ٦٦.

رجال السند:

محمد بن يحيی هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠ هـ)^(١)؛ ومحمد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب الثقة، من السابعة^(٢)؛ ومحمد بن إسماعيل هنا هو محمد بن إسماعيل بن بزيع، من صالحی الطائفہ وثقاتهم، ثقة عین، کثير العلم، من السادسة^(٣)؛ ومنصور بن يونس بزرگ کوفی، ثقة، ذکر الشیخ أنه واقفی، وهو من الخامسة^(٤)؛ وأبو بکر الحضرمی هو عبد الله بن محمد الحضرمی، کوفی، لم یوثق صریحاً، سیأتي تفصیل أحواله.

هـ أبو بکر الحضرمی:

أولاً: تعینیه

هو عبد الله بن محمد الحضرمی، وليس غيره، فقد ذکر الشیخ في رجاله في أصحاب أبي عبد الله اللیثی: «عبد الله بن محمد، أبو بکر الحضرمی الكوفی، سمع من أبي الطفیل، تابعی، روی عنها اللیثی^(٥)». وذكر أيضاً تحت عنوان علقة بن محمد الحضرمی - في الرجال - أن علقة بن محمد الحضرمی هو أخو أبي بکر الحضرمی. ودللت رواية الاختیار على أن أبي بکر الحضرمی كان أصغر من علقة في العمر^(٦)، وذكر أيضاً في الرجال اسمه وكنته صریحاً عند دله بکر؛ «أبی بکر عبد الله بن محمد الحضرمی الكوفی»^(٧). وذكر الصدقون في المشیخة: «وما كان فيه عن أبي بکر الحضرمی فقد رویته عن أبي هشتنجه عن سعد... عن أبي بکر عبد الله بن محمد الحضرمی»^(٨). كل هذا يؤکد

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٣.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٦.

(٥) رجال الطوسي، الشیخ الطوسي، ص ٢٣٠، ت ٣١٦.

(٦) اختیار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٤١٧.

(٧) رجال الطوسي، الشیخ الطوسي، ص ١٧٠، ت ١٩٨٨.

(٨) من لا يحضره الفقيه، الصدقون، ج ٤، ص ٥٢.

بلا ريب أن المقصود بأبي بكر الحضرمي عبد الله بن محمد الحضرمي.

ثانياً: حاله

لم يذكر النجاشي والطوسى في الفهرست الرجل؛ لأنه ليس من المصنفين، ولكن تذكر رواية أجلاء الخامسة عنه، ومضمون تلك الروايات تشير إلى كونه راوياً معروفاً آنذاك، ولعدم ذكره في فهارس الأصحاب فلم يصل إلينا الكثير عن أحواله، ومع ذلك فقد ذهب الأكثر لحسنه والوثوق به، فقد وثقه السيد الخوئي قدس نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، ووثقه السيد الحكيم [أقطلة] لوروده في أسناد كامل الزيارة، ووثيقه غيرهما لفراين عدّة، ومنهم السيد الأستاذ دامت بركته حيث فصل في قرائن وثائقه^(١).

ثالثاً: طبقته

روى عن أبي محمد السجاد زين العابدين المتوفى (٩٥ هـ)، وأبي جعفر الباقر المتوفى (١١٤ هـ)، وأبي عبد الله الصادق المتوفى (١٤٨ هـ) الطباطبائي، وروى عن سلمة بن كهيل، وسلمة من الثالثة، توفي سنة (١٢٢ هـ)، وروت عنه الخامسة نظير سيف بن عميرة، ومنصور بن يونس، وعلي بن رئاب، وجحيل بن صالح، وعبد الله بن مسكان، وعمر بن أذينة. وما يرد من رواية السادسة عنه كرواية محمد بن أبي عمر فلاريب في تحقق السقط، جسسه المنصور سنة (١٣٦ هـ) وأطلقه بعده وكان وقتها شيخاً كبيراً للعمر، لتكون ولادته في حدود (٦٥ هـ) مما يجعله أقرب إلى كبار الرابعة.

تحقيق الصدور:

ذكر المجلسي أن السندي حسن موثق^(٢). ووصفه بالحسن، لمكان أبي بكر الحضرمي؛ إذ لم يوثق صريحاً، ووصفه بالوثيق، لمكان منصور بن يونس؛ لوصف الشيخ إيه بالواقفي، ومصدر الكليني هو كتاب بصائر الدرجات للصفار، والسندي مفيد للوثيق بصدورها.

(١) قبسات من علم الرجال، السيد محمد رضا السيستاني، ج ١، ص ٦٠٠.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٠.

٧. محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم: عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إن من عدنا يرغمون أن ^(١) قول الله عز وجل: «فَسَلِّمُوا أَهْلَ الْكِتْمِ إِن كُثُّرُ لَا تَعْلَمُونَ» أَتَهُمُ الْيَهُودُ وَالنَّاصَارَى؟ قال: «إِذَا يَدْعُوكُم ^(٢) إِلَى دِينِهِمْ». قال ^(٣): ثُمَّ ^(٤) قَالَ بِيَكِيرُهُ ^(٥) إِلَى صَدْرِهِ: «نَحْنُ أَهْلُ الدُّكْرِ، وَنَحْنُ الْمَسْؤُلُونَ» ^(٦).

رجال السندي:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قربة (٣٠٠هـ)^(٧)؛ ومحمد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب الثقة، من السابعة^(٨)؛ وصفوان بن يحيى الثقة الجليل، الغني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان يباعاً للسابري، توفي سنة (٢١٠هـ)^(٩)؛ العلاء بن رزين القلاع ثقفي، مولى، كوفي، ثقة، وجه جليل القدر،

(١) في «بر»: - «أن».

(٢) في الوسائل: «يدعوكم».

(٣) في «ج، بح، بف» والوافي: - «قال».

(٤) هكذا في «ب، ج، ض، بح، بر» وشرح المازندراني والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «ثم». وفي «ف» والبصائر، ص ٦١: «ثم وأشار بيده» بدل «ثم قال بيده».

(٥) «قال بيده»، أي ضرب بها، أو وأشار بها. راجع: المغرب، ص ٣٨٦؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٣.

(٦) بصائر الدرجات، ص ٦١، ح ١٧، بسنده عن العلاء بن رزين؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ٣٢، ص ٢٦٠، عن محمد بن مسلم؛ راجع: بصائر الدرجات، ص ٦٠، ح ٩؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٤٦.

ص ٥٢٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٥٣٢٠٥، ص ٦٣.

(٧) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٨) ينظر: ج ٢، ح ٣٨٦، ص ١٤.

(٩) مرت ترجمته في ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

صاحب محمد بن مسلم وفقه عليه، من الخامسة^(١) ؟ محمد بن مسلم ثقفي، مولى، كوفي، وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه ورع، كان من أوثق الناس، ومن أصحاب الإجماع توفي قرابة سنة (١٥٠ هـ)، من الرابعة^(٢).

تحقيق الصدور:

ذكر العلامة المجلسي أن السندي صحيح^(٣)، والسندي يمر في كل طبقاته بأهل الفقه والحديث من مشاهير الثقات، ولا ريب في تحقيق الوثيق بالصدر منه.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٤١.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٤٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٠.

٤٥٤ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ: عَنْ أَبِي الْحَسْنِ الرَّضَا اللَّهُجَّةُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَالَ عَلَيْهِ بْنُ الْحُسْنِ اللَّهُجَّةُ: عَلَى الْأَئِمَّةِ مِنَ الْفَرْضِ مَا لَيْسَ عَلَى شِيعَتِهِمْ، وَعَلَى شِيعَتِنَا^(١) مَا لَيْسَ عَلَيْنَا، أَمْرُهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَسْأَلُونَا، قَالَ^(٢): «فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ؟ فَأَمْرُهُمْ^(٣) أَنْ يَسْأَلُونَا، وَلَيْسَ عَلَيْنَا الْجُوابُ، إِنْ شِئْنَا أَجْبَنَا^(٤)، وَإِنْ شِئْنَا أَمْسَكْنَا^(٥)»^(٦).

رجال السندي:

أما العدة فإن فيها من يوثق به، من أصحاب الطبقية الثامنة^(٧)؛ وأحمد بن محمد هو على الأقوى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، قمي، ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة ٢٧٤هـ^(٨)، نعم يمكن أن يكون المقصود زميله الشقة الآخر صاحب المحاسن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ولكنه احتمال ضعيف؛ الوشاء أبي الحسن بن علي بن زياد، بجلي كوفي، خير، من أصحاب الرضا اللَّهُجَّةُ، وجه من وجوه الطائفة وعين من عيونها،

(١) في مرآة العقول: «وعلى شيعتنا، التفات، أو ابتداء كلام من الرضا اللَّهُجَّةُ».

(٢) في «ض»: «فقال».

(٣) في «ف»: + «الله».

(٤) في «ف»: «أجبناهم».

(٥) في «ف»: «أسكتنا».

(٦) بصائر الدرجات، ص ٥٨، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٦٣، ح ٢٨، بسنده عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبي الحسن اللَّهُجَّةُ. راجع: بصائر الدرجات، ص ٥٩، ح ٧، الواقي، ج ٣، ح ١٠٥٣، ص ٣٣٢١١، ح ٢٧، ص ٦٥.

(٧) مِنَ الْكَلَامِ فِيهَا فِي ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٨) مِنَ الْكَلَامِ فِيهَا فِي ج ١، ح ١، ص ٣٠.

٤٩٦ الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي

من السادسة^(١).

تحقيق الصدور:

الحديث صحيح كما ذكر العلامة المجلسي^(٢)، وهو من الأسناد القريبة ذات
الوثيق العالي.

(١) ينظر: ج ١، ح ٢١٩، ص ٢١٩.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٠.

٥٥٥ / ٩. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(١)، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى الرَّضَا عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَكَانَ فِي بَعْضِ مَا كَتَبْتُ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَسَقَلُوا أَهْلَ الْإِنْكَارِ إِذَا كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لَيَنْفِرُوا كَافَةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَعَقَّمُوا فِي التَّيْنِ وَلَيُثْنِيَرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعْلَمُنَّ يَخْدَرُونَ»^(٢)، فَقَدْ فَرِضْتُ عَلَيْهِمُ الْمُسَأَةَ، وَلَمْ يُفْرَضْ^(٣) عَلَيْكُمُ الْجَوَابُ^(٤)? قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاغْلُمُ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضْلَلَ مِنْ أَنْتَعَجْ هَوَاهُ»^(٥)».^(٦)

رجال السندي:

الرواية معلقة على سابقتها، وهذا يعني أن الكليني رواها عن العدة عن أحمد بن محمد، والعدة هي مجموعة من مشايخ الكليني وإن فيها من يوثق به، من أصحاب

(١) في السندي تعليق. ويروي عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

(٢) التوبية (٩): ١٢٢.

(٣) في «ف»: «فلم يفرض».

(٤) في البصائر وقرب الإسناد: «فقد فرضت عليكم المسألة ولم يفرض علينا الجواب». وفي الوافي: «ولم يفرض عليكم الجواب، استفهموا استبعاد، كأنه استفهم السر فيه، فأجابه الإمام عَلَيْهِ الْكِتَابُ بقول الله سبحانه، ولعل المراد أنه لو كنا نجيئكم عن كل ما سألكم، فربما يكون في بعض ذلك ما لا تستجيبونا فيه، فتكونون من أهل هذه الآية، فالأخلى بحالكم أن لا نجيئكم إلا فيما نعلم أنكم تستجيبونا فيه، أو أن المراد أن عليكم أن تستجيبوا لنا في كل ما تقول، وليس لكم السؤال بلم وكيف».

(٥) القصص (٢٨): ٥٠.

(٦) بصائر الدرجات، ص ٥٨، ح ٣، عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ؛ قرب الإسناد، ص ٣٤٨، ح ١٢٦٠، عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ، مع زيادة؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٥٤، ص ٥٢٩.

الطبقة الثامنة^(١)؛ وأحمد بن محمد هو على الأقوى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، عربي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، من المسابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤ هـ)^(٢)؛ وأحمد بن محمد بن أبي نصر هو البزنطي، الثقة المشهور، من أعلام السادسة، كوفي، توفي سنة (٢٢١ هـ)، وليس (٢٢٤ هـ)^(٣) على الأرجح.

تحقيق الصدور:

السند غاية في الصحة والاعتبار والقرب، قال العلامة المجلسي عنه: «صحيح»^(٤).

(١) مر الكلام فيها في ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٢) مر الكلام فيها في ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٣) مرت ترجمته في ج ٢، ح ١٢٨، ص ٥٨١.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج ٢، ص ٤٣١.

فهرس المصادر

القرآن الكريم.

- الاحتجاج، الشیخ الطبرسی المتوفی سنة (٤٨٥ھـ)، تحقیق و تعلیق السید محمد باقر الخرسان، الناشر: دار النعیان للطباعة والنشر، النجف الأشرف، (١٣٨٦ھـ ١٩٦٦م).
- الألْفِ رَجُل، غیث شبر، من إصدارات مركز المرتضی لایحاء التراث والبحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (٤٤١ھـ)، المطبعة: دار الكفیل للطباعة والنشر والتوزیع.
- ذخیرة المعاد في شرح الارشاد، للعلامة المحقق ملا محمد باقر السبزواری المتوفی سنة (٩٠١ھـ)، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لایحاء التراث (طبعه حجرية).
- خاتمة مستدرک الوسائل، تأییف: المحدث الجليل المیرزا الشیخ حسین التوری الطبرسی المتوفی سنة (٢٢٣١ھـ)، تحقیق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لایحاء التراث.
- فضائل الأشهر الثلاثة، الصدوق (٣٨١ھـ)، تحقیق وإخراج میرزا غلام رضا عرفانیان، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٢ھـ ١٩٩٢م). الناشر: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزیع، بيروت، لبنان.
- صفات الشیعیة، الصدوق (٣٨١ھـ)، المطبعة والناشر: کانون انتشارات عابدی، تهران..
- رجال أسانید أو طبقات رجال كتاب الكافی، السید البروجردی المتوفی (١٣٨٠ھـ)، نسخة حجرية.
- رجال أسانید أو طبقات رجال كتاب من لا يحضره الفقيه، السید البروجردی المتوفی

(١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.

- رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب رجال الكثني، فهرست الشيخ الطوسي، فهرست الشيخ النجاشي، السيد البروجردي المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.
- رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب التهذيب، السيد البروجردي المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.
- تقرير بحث الارث، محمد باقر السيستاني، مبحث إرث الزوجة من العقار، غير مطبوع.
- تقريرات ثلاثة الوصية ومنجزات المريض، ميراث الأزواج، الغصب، تقرير بحث السيد البروجردي للشيخ علي بناء الاشتهرادي المتوفى سنة (١٣٨٣هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المقدسة، الطبعة الأولى، سنة الطبع (١٤١٣هـ).
- معالم العلماء، ابن شهر آشوب المتوفى سنة (٥٨٨هـ).
- مختصر أخبار شعراء الشيعة، المرزباني الخرساني المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، تحقيق: الشيخ محمد هادي الأميني، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٣-١٩٩٣م)، الناشر: شركة الكتبية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- مدينة معاجز الأئمة الاثني عشر ودلائل الحجج على البشر، تأليف: السيد هاشم البحرياني، تحقيق: الشيخ عزة الله المولائي الهمداني، نشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ ق). المطبعة: بهمن.
- قرب الأسناد، عبد الله بن جعفر الحميري (القرن الثالث الهجري)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت للإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).
- الفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق عليه السلام، تأليف: عبد الله الشبيستري، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)، طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، قم، المشرفة.
- الخرائج والجرائم، قطب الدين الرواندي المتوفى سنة (٥٧٣هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسة.

- المفید من معجم رجال الحديث، محمد الجوادی، المطبعة العلمیة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤ھ، الناشر: مکتبة المحلات.
- تفسیر فرات الکوفی، فرات بن ابراهیم الکوفی المتوفی سنة ٣٥٢ھ، تحقيق: محمد الکاظم، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٠-١٩٩٠)م، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران.
- الهدایة الکبری الحسین بن حدان المتوفی سنة ٣٣٤ھ، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١١ھ-١٩٩١م، المطبعة والنشر: مؤسسة البلاع للطباعة والنشر والتوزیع، بیروت، لبنان.
- الغیبة، ابن أبي زینب التّعماي المتوفی حدود سنة ٣٦٠ھ، تحقيق: فارس حسون کریم، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢)ھ، المطبعة: مهر، قم، الناشر: أنوار المدی، قم المقدسة.
- مستدرکات علم رجال الحديث، الشیخ علی النهای الشاهرودي المتوفی سنة ٤٠٥ھ، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢)ھ، المطبعة: شفق طهران، الناشر: ابن المؤلف.
- إقبال الأعمال، السيد ابن طاووس المتوفی سنة ٦٦٤ھ، تحقيق: جواد القیومی الأصفهانی، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤)ھ، المطبعة والنشر: مكتب الإعلام الإسلامي.
- مناقب آل أبي طالب، ابن شهرآشوب المتوفی سنة ٥٨٨ھ، قام بتصحیحه وشرحه ومقابلته على عدّة نسخ خطیة لجنة من أساتذة النجف الأشرف، سنة الطبع: (١٣٧٦-١٩٥٦م)، طبع ونشر المطبعة الحیدریة في النجف الأشرف.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهری، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، سنة الطبع: (١٤٠٧-١٩٨٧)م، الناشر: دار العلم للملائين، بیروت، لبنان.
- الإمام والتبصرة، علي بن الحسین بن بابویه المتوفی سنة ٣٢٩ھ، الطبعة الأولى، سنة: (١٤٠٤-١٣٦٣)ش، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدی (علیہ السلام)، قم المقدسة.
- مجلة تراثنا، الجزء السابع.
- التعليقة الاستدللية على تحریر الوسیلة، أبو طالب التجلیل، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٢)ھ، طبع ونشر: مؤسسة العروج.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودی المتوفی سنة (٣٤٦ھ)، الطبعة الثانية، سنة

- الطبع: ١٤٠٤ / ١٣٦٣ ش / ١٩٨٤ م)، الناشر: منشورات دار الهجرة إيران، قم.
- تحف العقول عن آل الرسول صل الله عليهم، ابن شعبة الخراني المتوفى سنة (القرن الرابع)، تصحیح وتعليق: علي أكبر غفاری، الطبعة الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٤ هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسین بقم المشرفة.
- دلائل الإمامة، محمد بن جليل الطبری، من علماء القرن الخامس الهجري، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٣ هـ، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.
- التاريخ الكبير، البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ)، الناشر: المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.
- ضعفاء العقيلي، العقيلي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: ١٤١٨ هـ، المطبعة والناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- الضعفاء لأبي نعيم الأصفهاني المتوفى سنة ٤٣٥ هـ)، حققه وقدم له الدكتور فاروق حمادة، المطبعة والنشر: دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب.
- لسان العرب، ابن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ)، سنة الطبع (١٤١١ هـ)، نشر أدب الحوزة، قم.
- اللآلی العبرقة في شرح العینیة الحمریریة، الفاضل الهندي المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١ هـ، المطبعة: اعتماد، قم.
- وسائل المنع من الانجاح، السيد محمد رضا السیستانی، الطبعة الثالثة، سنة الطبع (١٤٣٣ هـ)، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان.
- الاستیصار في ما اختلف من أخبار الطوسي، الشیخ الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ)، تحقيق وتعليق السيد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الرابعة، سنة الطبع (١٣٦٣ ش) (الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران).
- الاختصاص، الشیخ المفید (٤١٦ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاری؛ السيد محمود الزرندی، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م)، الناشر: دار المفید للطباعة والنشر

- والتوزيع، بيروت، لبنان.
- اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، تصحیح وتعليق: میر داماد الأستاذ آبادی، تحقيق: السيد مهدی الرجائي، سنة الطبع (١٤٠٤هـ)، المطبعة: بعثت، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
 - الإرشاد، الشيخ المفید (٤٤٦هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت للتحقيق التراث، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، الناشر: دار المفید للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
 - استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، محمد بن الحسن بن الشهید الثاني (١٠٣٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت للإحياء التراث، الطبعة الأولى، سنة الطبع (ربیع الثاني ١٤١٩)، المطبعة: ستاره، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت للإحياء التراث.
 - أعيان الشیعه، السيد محسن الأمین (١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن الأمین، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.
 - الإكمال في أسماء الرجال، الخطیب التبریزی (٧٤١هـ)، الناشر: مؤسسة أهل البيت عليهم السلام، إیران، قم المقدسة.
 - إكمال الكمال، ابن ماکولا (٤٧٥هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي.
 - الأimali، الشيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعلة، قم، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٧هـ)، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعلة.
 - الأimali، الشيخ المفید (٤١٣هـ)، تحقيق: حسين الأستاذ ولی؛ علی أكبر الغفاری، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، الناشر: دار المفید للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
 - الأنساب، السمعانی (٥٦٢هـ)، تحقيق: تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودی، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، الناشر: دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

- بحار الأنوار، العلامة المجلسي (١١١١هـ)، الطبعة الثانية المصححة، سنة الطبع: (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م)، الناشر: مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان.
- بحوث في شرح مناسك الحج، السيد محمد رضا السيستاني، تقرير: الشيخ أمجد رياض والشيخ نزار يوسف، نسخة محدودة التداول، سنة (١٤٣١هـ).
- بصائر الدرجات، محمد بن الحسن الصفار (٢٩٠هـ)، تصحيح وتعليق وتقديم الحاج ميرزا حسن كوجه باغي، سنة الطبع: (١٤٠٤-١٣٦٢ش)، المطبعة: مطبعة الأحمدية، طهران، الناشر: منشورات الأعلمي، طهران.
- تاريخ ابن معين، الدوري، يحيى بن معين (٢٣٣هـ)، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، المطبعة: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- تاريخ الإسلام، الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، المطبعة والناشر: دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٧هـ-١٩٩٧م)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- التاريخ الصغير، البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٦هـ)، المطبعة والنشر: دار المعرفة، بيروت.
- تاريخ الطبرى، محمد بن جرير الطبرى (٣١٠هـ)، الطبعة الرابعة، سنة الطبع (١٤٠٣هـ-١٩٨٣)، الناشر: مؤسسة الأعلمى، بيروت، لبنان.
- تعلیقة على أصول الكافی، المحقق الداماد (٤١٠هـ)، طبعة رقمية في قرص الكافی.
- تفسیر العیاشی، محمد بن مسعود العیاشی (٣٢٠هـ)، تحقيق: الحاج السيد هاشم الرسولی الملحماتی، الناشر: المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.
- تقریب التهذیب، ابن حجر (٨٥٢هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفی عبد القادر عطا، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

ملاحظات: طبعة مقابلة على نسخة بخط المؤلف وعلى تهذيب التهذيب، وتهذيب الكمال.

- تقرير بحث السيد البروجردي (في القبلة، الستر والساتر، مكان المصلي)، للشيخ علي بناء الاشتهرادي، المتوفى سنة (١٣٨٣هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٦هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسین بقم المشرفة.
- تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: (١٣٦٤ش)، المطبعة: خورشید، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر (٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٤-١٩٨٤م)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- تهذيب الكمال، المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق وضبط وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الرابعة، سنة الطبع: (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- التوحيد، الشيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تصحیح وتعليق: السيد هاشم الحسیني الطهرانی، الناشر: منشورات جماعة المدرسین في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
- الثقات، ابن حبان (٣٥٤هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٣٩٣هـ)، المطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحیدر آباد الدکن الهند، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.
- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازی (٣٢٧هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٣٧١هـ-١٩٥٢م)، المطبعة: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحیدر آباد الدکن، الهند، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- جوابات أهل الموصى، الشيخ المفید (٤١٦هـ)، تحقيق: الشيخ مهدي نجف، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفید للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

- الخصال، الشیخ الصدوق (٣٨١ھـ)، تصحیح وتعليق: علی أكبر الغفاری، سنة الطبع: (١٤٠٣-١٣٦٢ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.
- خلاصة الأقوال العلامة الحلى (٧٢٦ھـ)، تحقيق: الشیخ جواد القيومي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٧ھـ)، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاہة.
- الرجال، أحمد بن محمد بن خالد البرقى (٢٧٤ھـ)، المطبعة: تشاب خانه دانشکاه طهران، الناشر: انتشارات دانشکاه تهران شماره ٨٥٧.
- رجال ابن داود الحلى (٧٤٠ھـ)، تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، سنة الطبع: (١٣٩٢-١٩٧٢م)، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية، النجف الأشرف.
- رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي (القرن الخامس الهجري)، تحقيق: السيد محمد رضا الجلالي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٢٢-١٣٨٠ش)، المطبعة: سرور، الناشر: دار الحديث.
- رجال الطوسي الشیخ الطوسي (٤٦٠ھـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الطبعة الأولى، سنة الطبع: رمضان المبارك (١٤١٥ھـ)، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.
- رجال النجاشي، النجاشي (٤٥٠ھـ)، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤١٦ھـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.
- روضة المتقيين في شرح من لا يحضره الفقيه، محمد تقى المجلسى (الأول) (١٠٧٠ھـ)، نفقه وعلق عليه وأشرف على طبعه: السيد حسين الموسوي الكرمانى والشيخ علی بناء الإشتهرادى، الناشر: بنیاد فرهنگ إسلامی حاج محمد حسين کوشانبور.
- سیر أعلام النبلاء، الذہبی (٧٤٨ھـ)، تحقيق: تحقيق وتحقيق وتعليق: شعیب الأرنؤوط، محمد نعیم العرقسوسی، الطبعة الرابعة، سنة الطبع (١٤٠٦-١٩٨٦م)، الناشر:

- مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- شرح أصول الكافي، صدر الدين الشيرازي (١٠٥٠هـ)، نسخة رقمية في قرص الكافي.
- شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني (١٠٨١هـ)، تحقيق مع تعلقات: الميرزا أبو الحسن الشعراوي، ضبط وتصحيح: السيد علي عاشور، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٢١-٢٠٠٠م)، الطباعة والنشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الصعفاء والمتروكين، النسائي (٣٠٣هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٦-١٩٨٦م)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- ضعفاء العقيلي، العقيلي (٣٢٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعيجي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٨هـ)، الطباعة والنشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- الطبقات الكبرى، ابن سعد (٢٣٠هـ)، الطباعة والنشر: دار صادر، بيروت.
- عدة الأصول، الشیخ الطوسي (٤٦٠هـ)، تحقيق: محمد رضا الانصاری القمي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٧-١٣٧٦ش)، المطبعة: ستارة، قم.
- علل الشرائع، الشیخ الصدوق (٣٨١هـ)، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، سنة الطبع: (١٣٨٥-١٩٦٦هـ)، المطبعة: المطبعة الحیدریة، الناشر: منشورات المکتبة الحیدریة ومطبعتها، النجف الأشرف.
- العلل ومعرفة الرجال، أبُو حمَّاد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمود عباس، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٨هـ)، المطبعة: المكتب الإسلامي، بيروت، الناشر: دار الحکای، الرياض.
- عيون أخبار الرضا عليه السلام، الشیخ الصدوق (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق وتقديم: الشیخ حسین الأعلمی، سنة الطبع: (١٤٠٤-١٩٨٤م)، الطباعة والنشر: مؤسسة الأعلمی، بيروت، لبنان.
- الغيبة، الشیخ الطوسي (٤٦٠هـ)، تحقيق: الشیخ عباد الله الطهرانی، الشیخ علی أبُو حمَّاد ناصح، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (شعبان ١٤١١هـ)، المطبعة: بهمن، الناشر: مؤسسة

المعارف الإسلامية، قم المقدسة.

- الفهرست، الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (شعبان المظيم ١٤١٧هـ)، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
- فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي (٤٣٨هـ)، تحقيق: رضا، تجدد.
- قاموس الرجال، الشيخ محمد تقى التستري، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٩هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.
- قبسات من علم الرجال، أبحاث السيد محمد رضا السيساني، جمعها ونظمها السيد محمد البكاء، نسخة أولية محدودة التداول، (١٤٣٦هـ)، النجف الأشرف.
- الكافي، الشيخ الكليني (٣٢٩هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفارى، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٣٦٣ش)، المطبعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.
- الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، قراءة وتدقيق: يحيى ختار غزاوى، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: (محرم ١٤٠٩-١٩٨٨م)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفارى، سنة الطبع: (محرم الحرام ١٤٠٥هـ-١٣٦٣ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.
- لسان الميزان، ابن حجر (٨٥٢هـ)، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٣٩٠-١٩٧١م)، الناشر: مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت، لبنان.
- المجموعين، ابن حبان (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع، عباس أحد الباز، مكة المكرمة.
- المحاسن، أحد بن محمد بن خالد البرقي (٢٧٤هـ)، تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني (المحدث)، سنة الطبع: (١٣٣٠-١٣٧٠ش)، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.

- مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلي (ق ٩)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٣٧٠هـ-١٩٥٠م)، الناشر: منشورات المطبعة الخيدرية، النجف الأشرف.
- مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، العلامة المجلسي (١١١١هـ)، قدم له: العلم الحجة السيد مرتضى العسكري، إخراج ومقابلة وتصحيح السيد هاشم الرسولي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ، ١٣٦٣ش)، المطبعة: مروي، الناشر: دار الكتب الإسلامية.
- المسائل الصاغانية، الشّيخ المفيد (١٣٤٤هـ)، تحقيق: السيد محمد القاضي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت للإحياء التراث، الطبعة الأولى المحققة، سنة الطبع: (١٤٠٨هـ-١٩٨٧م)، الناشر: مؤسسة آل البيت للإحياء التراث، بيروت، لبنان.
- معاني الأخبار، الشّيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع: (١٣٣٨هـ، ١٣٧٩ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.
- معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ)، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، طهران.
- معجم طبقات المكررين، غيث شبر، المطبعة: دار الكفيل، سنة الطبع: (١٤٣٥هـ)، الناشر: مركز المرتضى للإحياء التراث والبحوث الإسلامية، النجف الأشرف، العراق.
- معرفة الثقات، العجل (٢٦١هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٥هـ)، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة.
- من لا يحضره الفقيه، الشّيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الطبعة الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.
- مناهج الأخبار في شرح الاستبصار، السيد أحمد بن زين العابدين العلوى العاملى المتوفى

- نحو (١٠٦٠ هـ)، الطباعة والنشر: إسماعيليان.
- ميزان الاعتدال، الذهبي (٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- نقد الرجال، التفسري (١٣٢٠ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت للتراث والإحياء التراث، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (شوال ١٤١٨ هـ)، المطبعة: ستارة، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت للتراث والإحياء التراث، قم.
- الوافي بالوفيات، الصفدي (٧٦٤ هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، سنة الطبع: (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م)، الطباعة والنشر: بيروت، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.
- وسائل الشيعة، الحر العاملي (١١٠٤ هـ)، تحقيق وتصحيح وتذليل: الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.